الاتجاهات التربوية المعاصرة

(رؤية فى شئون التربية وأوضاع التعليم)

الاتجاهات التربوية المعاصرة

(رؤية فى شئون التربية وأوضاع التعليم)

دكتور
عرفات عبدالعزيز سليمان
أستاذ نظم التعليم والتربية المقارنة
والإدارة التربوية

الطبعة الرابعة

مكتبة الأنجلو المصرية
١٦٥ شارع محمد فريد – القاهرة

إسم الكتاب : الاتجاهات التربوية المعاصرة (رؤية في شئون التربية وأوضاع التعليم)

إسم الكاتب : دكتور عرفات عبدالعزيز سليمان

الناشر : مكتبة الأنجلو المصرية

تنسيق وإخراج فنى : ميجا سنتر

طباعة : محمد عبد الكريم حسان

رقم الإيداع : 19315/ 2000

الترقيم الدولى : I-S-B-N 977-05-1796-8

بسم الله الرحمن الرحيم

«رب أوزعنى أن أشكر نعمتك»

الإهـــــداء

إلى محبى العلم ، والتعليم ،
إلى الحريصين على تبادل الفكر ، والمعرفة ،
إلى المهتمين بشئون التربية فى مجتمعات عالمنا المعاصر ،
إلى طلاب كليات التربية ... معلمى، ومعلمات الغد القريب ،
إلى الراغبين فى التعرف على حياة الشعوب ،
إلى هؤلاء جميعا ..... أقدم هذا الكتاب ،

ويسرنى أن أصطحبكم
فى هذه الجولة التربوية

مع تحياتى،

دكتور
عرفات عبدالعزيز سليمان

مقدمة الطبعة الرابعة

يسعدنى – بعد حمد الله سبحانه على توفيقه – أن أقدم للقارئ الكريم الطبعة الرابعة من كتاب .

«الاتجاهات التربوية المعاصرة»

والتى حاولت أن أضّمنها بعض الإضافات التى تتوافق مع المستحدث فى مجال التربية والتعليم ، لاسيما ونحن نعيش فى عصر التفجرات الثلاثة ؛ السكانى والعلمى والتكنولوجى إلى جانب بعض المتغيرات فى المجتمع الإنسانى.

آمل أن يحظى الكتاب بارتياح المهتمين والمتخصصين وتقبلهم ،

وعلى الله قصد السبيل ،

القاهرة فى ديسمبر ٢٠٠٠ م أ. د. عرفات عبدالعزيز سليمان

مقدمة الطبعة الثالثة

يسرنى أن أقدم للقراء الأعزاء (بصفة عامة) وللمهتمين بأمور التربية وشئون التعليم (بصفة خاصة) كتاب «الاتجاهات التربوية المعاصرة» فى طبعته الثالثة والمزودة بما استحدث على الساحة التربوية وما طرأ على مجالات التعليم فى بعض دول العالم من مستجدات جديرة بالاشارة إليها .

أرجو أن يفيد القارىء الكريم مما تضمنه هذا الكتاب بقدر مابذل فيه من جهد .

والله ولى التوفيق .

القاهرة فى يناير ١٩٩٢ — المؤلف

مقدمة الطبعة الثانية

لعله من الأمور التى تبهج نفس الانسان ، أن يجد الناس يقبلون على ماقدم من عمل أو ما أنتج من فكر ، يتابعونه باهتمامهم ، ويضفون عليه من خواطرهم ، تقديرا ، وتكريما .

هذا ، ما أحسست به ، بعد أن نفذت الطبعة الأولى من هذا الكتاب ، بما تضمنه من جهد متواضع فى مجال حيوى من مجالات التربية ، وهو الدراسات المقارنة ؛ تلك الدراسات التى تعتبر جسور عبور بين شعوب العالم بعضها ، البعض الآخر ، كما أنها قنوات اتصال بين القارئ ، وبلاد العالم ، أيضا .

هنالك ، كان لزاما على أن أواصل ما بدأته ، وأعود فأقدم الطبعة الثانية، مزودة بالجديد من البيانات ، والاحصائيات ذات الدلالات التربوية ، الى جانب بعض الاضافات التى رأيت فى وجودها تكاملا لموضوعات الكتاب ، والتى تمثل نوعيات من الاتجاهات التربوية ، ونظم التعليم التى تعيش فى المجتمعات المعاصرة .

ومن الموضوعات التى تضيفها هذه الطباعة إلى سابقتها :

- توضيح مفصل عن القوى الثقافية ، المؤثرة فى نظم التعليم .
- اضافة عن التعليم الجامعى فى جمهورية مصر العربية .
- مقدمة عن أوضاع المجتمع الانجليزى ، وأثرها فى التعليم .
- موجز عن اعداد المعلمين فى المجر .
- أوضاع إدارة التعليم فى ماليزيا .
- فصل عن الاتجاهات التربوية فى الدول الإسلامية .

– دراسة تفصيلية عن التعليم فى المملكة العربية السعودية .

– فصل تحليلى ، مقارن عن الأوضاع التربوية التى شملها الكتاب ، مع التركيز على أوضاعنا التعليمية فى دول الوطن العربى ، وايضاح كيف يمكن أن تفيد أمتنا العربية من مزايا الدول المتقدمة .

واننى ، اذ تغمرنى سعادة اللقاء الفكرى ، مع القراء الأعزاء ، أرجو أن يكون لقاؤنا مستمرا ، ومتجددا ، دائما .

والله هو الموفق ، والمعين،

القاهرة فى يوليو سنة ١٩٧٩ .

المؤلف

مقدمة الطبعة الأولى

يسرنى أن أضيف إلى المكتبة العربية ، هذا الجهد المتواضع ، فى مجال من أهم مجالات التربية ، ذلك ، هو مجال التربية المقارنة ، باعتبارها نوافذ نطل منها على العالم من حولنا ، وفى ضوئها ، نستطيع أن ندرك بموضوعية حقيقية اتجاهاتنا التربوية ، وأوضاعنا التعليمية ، ومن ثم نعيد النظر ، أو نضيف أو نغير مانراه ، وفقا لظروفنا ، وحسبما تتطلبه الملاءمة الثقافية لحياتنا .

وقد حاولت أن يكون الكتاب صورة متكاملة – إلى حد ما – لأوضاع التعليم فى عالمنا المعاصر ، وذلك فى ضوء العوامل الثقافية التى تتفاعل ، وتكمن خلف الاتجاهات التربوية والنظم التعليمية ، ومن ثم ، تكون بمثابة موجهات لها ، طبقا لظروف مجتمعاتها .

والكتاب ، يضم قسمين رئيسيين :

الأول : عن الجوانب التنظيمية للدراسة التربوية المقارنة .

والثانى : عن الجوانب التطبيقية ، ويتضمن نوعيات من دول مجتمعنا الانسانى فى الوقت الحاضر ، مع ايضاح طبيعة اتجاهات التربية لكل منها ، وسمات التعليم فيها ، ثم أنهينا هذا القسم بمحاولة تحليلية ، تقويمية لواقع التعليم فى دول الوطن العربى من منظور متطلبات الحياة المعاصرة ، التى تتسم بسرعة التغير والتطور .

أرجو أن أكون قد وفقت فيما قصدت اليه ، وأن تتحقق الغاية المرجوة منه .

القاهرة فى يونية ١٩٧٦

المؤلف

القسم الأول
الجوانب التنظيمية
للتربية المقارنة

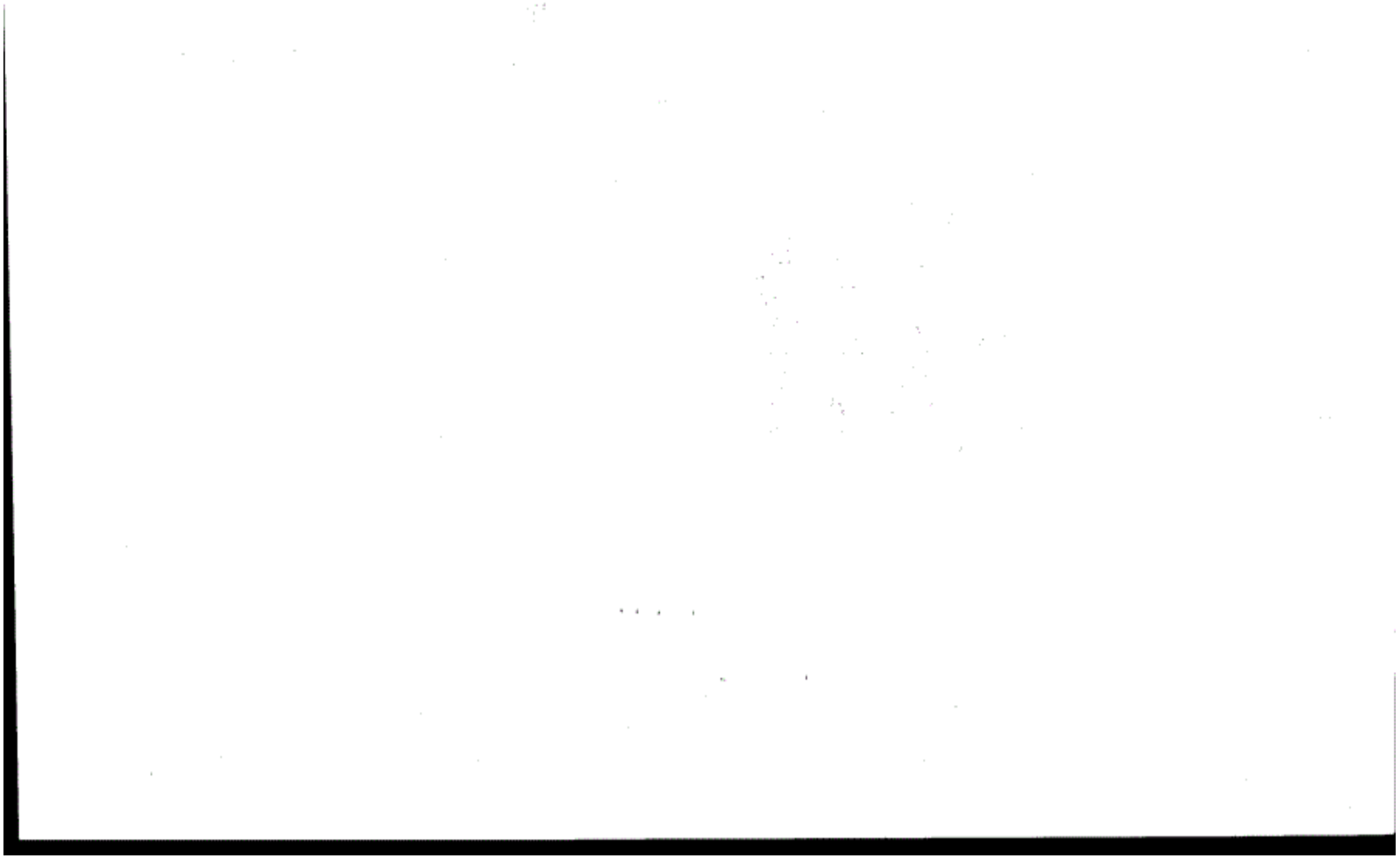

هذا هو القسم الأول من الكتاب ، والذي يشمل الجوانب التنظيمية (النواحي النظرية) للتربية المقارنة ، وهي الجوانب التي توضح معالم الدراسة التربوية المقارنة ؛ إذ تتناول : مفهوم التربية المقارنة ، وأهميتها ، ومجالاتها ، وموقفها من طبيعة العصر ، ثم صلتها بالعلوم التربوية بصفة خاصة والانسانية بصفة عامة .

كما نتناول : نشأة التربية المقارنة وتطورها ومراحل هذا التطور ، ورواد الفكر التربوي المقارن في كل مرحلة .

وتتناول أيضاً ، كيفية معالجة البحث في الدراسات التربوية المقارنة ، وتشمل:

أساليب البحث ، مناهج البحث ، اعداد الباحث ، معاينات الباحث . كذلك تضمنت الجوانب التنظيمية ، أهم القوي الموجهة لنظم التعليم من سياسية ، إلي اقتصادية إلي جغرافية .. الخ مع بيان أثر هذه العوامل أو القوى في توجيه أساليب التربية والتعليم في شعوب العالم ومجتمعاته الدولية المعاصرة .

وفي نهاية هذا القسم ، تناولنا ادارة التعليم ووظيفتها ومستوياتها ثم العوامل التي تتأثر بها الادارة التعليمية مع أمثلة توضيحية ، وصلة ذلك بالتربية المقارنة .

واختتمنا هذه الجوانب بنبذة عن الإدارة المدرسية ووظيفتها وأساليبها أو أنماطها ثم مشكلات العمل في الإدارة المدرسية .

وقبل هذا كله ، أشرنا إلى إشراقات مطلع القرن القادم (الحادى والعشرين) وذلك في مقدمة موجزة في الردارة المدرسية .

تلك ، هي الجوانب التنظيمية للعمل التربوي المقارن ، والتي في ضوئها تسير الدراسة المقارنة بمجالاتها أو في واحد من هذه المجالات ، وحينئذ تكون دراسة تطبيقية ، وهو ماسنتناوله في القسم الثاني من هذا الكتاب .

الفصـــــل الأول
التربية وعالمنا المعاصر

يقصد بالإتجاهات التربوية المعاصرة ، المسارات العامة التي تعايش مجتمعنا الإنساني من حيث اعداد الفرد للحياة باعتبار أن التربية عملية اعداد للحياة أو للمواطنة .

ونحن لا نقصد بهذه الاتجاهات ، كل ما يعيشه المجتمع البشري في زماننا الحاضر ، ولكننا نقصد عموميات الاتجاهات ، أو علي الأقل أهم ما يعيشه العصر الحاضر دون الخوض في تفاصيله وجزئياته ، ممثلا في نماذج من الدول أو الشعوب من حيث اعداد أبنائها لحياتهم ، وبصفة خاصة من حيث الجانب التعليمي والحالة التعليمية بصفة عامة باعتبار أن التعليم وسيلة من أهم وسائل تكوين الأفراد ، كما أنه ترجمة لأهداف المجتمع .

ونود أن نوضح ما نقصده بكلمة «المعاصرة» ونفرق بينها وبين كلمة «العصرية» ، فالأولي تعني الفترة الزمنية الحالية ، أى النصف الثاني من القرن العشرين أو بتعبير أكثر تحديدا ، بداية الربع الأخير لهذا القرن بما في ذلك من سمات وقوي ثقافية يتسم بها كل مجتمع من المجتمعات ، وهي علي نوعين ، مادية وغير مادية ، فالمادية تتمثل في الآلات والأجهزة والمخترعات ووسائل المواصلات والأبنية والمعدات بأنواعها ، كما تتمثل في وسائل الاتصال كالاذاعة وكالهاتف والبرق والبريد وغيرها ، وأما السمات الثقافية غير المادية ، فتتمثل في اللغة والقيم والمثل العليا والاتجاهات الفكرية والعادات والتقاليد والعرف ونظم الحياة السائدة وغيرها .

والفترة المعاصرة لحياتنا الآن مليئة بالكثير من أساليب التقدم العلمي والفكري والتكنولوجي ، والتطور السريع في مجالات الحياة ، إلي جانب الاتجاهات الديمقوقراطية وتحرير الإنسان من الاستغلال والافادةر من القدرات البشرية والطاقات المتنوعة .

المعاصر نحو الالتفاف أو التمركز حول مسارات معينة فى مجال السياسة أو الثقافة أو الاقتصاد فى بوتقه اجتماعية تحتوى العالم ، وبروج لهذا الاتجاه كثيرون وهم يقيمون دعواهم هذه علم أن العولمة تتيح للإنسان الحرية فى التفكير أو التعبير عما يراه من وجهة نظره ، وهى محاولة إلى إعادة تفكير الإنسان بحيث يتحول إلى التفكير الناقد أو المتحرك أو المتنوع ومن التخطيط الجامد إلى التخطيط المرن أو المنفتح بما يتوفر له من التعدد اللانهائى للمعلومات ومصادرها وذلك يتيح له فرصة التعامل أو التواصل مع الآخرين .

أما هؤلاء الذين يرفضون العولمة فهم يرون فيها إمتهاناً لكرامتهم وتذويباً لهويتهم وتدخلاً فى خصوصياتهم الثقافية وسلباً لمقوماتهم الاجتماعية وتحكماً فى اقتصادياتهم بل إنهم يرون فى العولمة هجمة شرسة على مقدرات حياتهم وهيمنة ضارية من قوى عاتية وسطوة مرفوضة من دول كبرى ، تمتلك العلم والمعرفة والمال والإنتاج والنفوذ السياسى نحو دول متواضعة العلم ، محدودة الإنتاج ، مستهلكة لمخرجات التقدم العلمى ، ضئيلة فى مواردها البشرية والمادية .

أما المحايدون ، فأولئك هم الذين يرقبون عن كثب ما تفعله العولمة بأساليبها وطرائقها وما تصير إليه تلك الطرائق وما تتمخض عنه من أمور سلباً أو إيجابياً .

وبالرغم مما نلحظه من قفزات التعولم وزحفها إلى بعض الدول وقناعة فريق من المسئولين فيها بالعولمة والكونية وما يستحدث من تقنيات وبث فضائى وسماوات مفتوحة وتكنولوجيا اتصال متطور وغير ذلك من المستحدثات العصرية بالإضافة إلى التكتلات الاقتصادية التى ترتبط بخيوط سياسية وثقافية فى بعضها ، نقول بالرغم من ذلك كله ، فإن هؤلاء المحايدين أو المرتقبين لإفرازات العولمة يرون أن هذا الطرح من النتاج السياسى الاقتصادى الثقافى يحتاج لإنضاجه مزيداً من الرؤية الواضحة والعمق والوقت والمناخ المناسب .

فمصطلح العولمة من أبرز ما نسمعه أو تلوكه ألسنتا فى وقتنا الحاضر ، على أن الدلالة اللغوية لهذا اللفظ تشير إلى أن هناك قوة تعولم العالم إذا صح هذا التعبير – بمعنى ترغمه أو تجبره أو تحثه على السير فى طريق يتسم

بالعمومية ، وهو مصطلح جديد على أسماع العالم ، ومن يزعم أنه مصطلح سبق الأخذ به من عصور أو أزمنة سابقة ، فهذا زعم يفتقر إلى الصحة والتأكيد وربما كان خلطاً بين العولمة والعالمية وهناك فرق بين المعنيين ، فأستقراء تاريخ الأمم والشعوب يدل على وجود تفاوت نسبى بينها فى كثير من مقدرات الحياة ومقوماتها وظروف المجتمعات وتلك هى حياة البشر . وهناك من يرى أن العولمة فلسفة سياسية مغلّفة لأهداف معينة تعنى تشكيل أو توجيه الفكر والثقافة لخدمة أغراض خادعة ؛ سياسياً وثقافياً واقتصادياً ، وللدول الكبرى فى عصرنا الحاضر نصيب ضالع فى إحداث ذلك بل وفى الإيحاء بفرضها على الدول الأخرى التى لا تمتلك مصدات لهذا الزحف المتسلل نحوها والذى يهدف إلى تغطية معظم دول العالم بوسائل وأساليب متنوعة تبرر غاياتها فى تحقيق العولمة ، ومن ثم ، تستجيب لها بعض النفوس والعقول القادرة على استيعابها ، وتتقبلها بدعوى تطوير الحياة فى دولها ومسايرة لاتجاهات جديدة ونظم حديثة فى المجتمع الدولى وهى لا تدرى أن ذلك ربما يبتلع مقومات مجتمعاتها ويقوض ما تبقى من دعائمه كاللغة والقيم والمبادئ المترسخة فيها والتماسك الاجتماعى بن أفرادها .

وهنا ، يكون للتربية دور هام وللتعليم شأن فاعل وهذا يدعونا إلى الحديث عنهما بأيجاز فمن المعلوم ، أن التربية هى فن صناعة المواطنين ، بمصادرها وطرائقها وأساليبها وهى – بمفهومها الشامل – إعداد الإنسان للحياة بكافة جوانبها ، الذاتية والحياتية ، والمجتمعية والعالمية ، وهى عملية مستمرة مدى حياة الفرد .

والتعليم ، هو أحد الوسائل أو الوسائط الفاعلة والهامة لهذا الإعداد ، وهناك الوسائط الأخرى التى تسهم – بطريق مباشر أو غير مباشر – فى إعداد هذا الإنسان وفى مقدمتها ؛ الأسرة بمن فيها وبما فيها من مكونات ومقومات ، وهناك أيضاً ، المجتمع بمؤسساته ومنظماته المختلفة والمتنوعة والتى يعيش الفرد فيها وبها ومعها فيؤثر فيها ويتأثر بها فى فكره وثقافته وعمله وخلقه وسلوكه وعاداته وتقاليده وكذلك فى نظرته إلى الحياة .

هذا الخليط المتعدد العناصر هو الذى ينصهر أو يتفاعل فيفرز الإنسان بكيانه وسماته ، وإذا كان التعليم – بنوعياته ومحتواه وأساليبه – هو الدعامة الرئيسية فى بناء البشر ، فإنه بهذا يتحمل العبء الأكبر فى تكوين شخصية

الإنسان ، ذلك أن أهداف التعليم ترتكز فى مضامينها على الدعائم التالية :[1]

تعلم لتعرف : تعرف ماذا ؟

تعلم لتعرف الحياة التى تعيشها ولتعرف نفسك وطبيعتها تعلم لتعرف المجتمع الذى تعيش فيه والبيئة التى تحيط بك تعلم حتى تعمق إيمانك وعقيدتك تعلم لتعرف كيف تنمى قدراتك وتثرى معلوماتك وكيف تصقل مواهبك وتحقق طموحاتك ، تعلم لكى تعرف كيف تفكر وتستوعب وكيف تسلك مسارك فى حياتك تعلم لتعرف الجديد والمستحدث والمتنوع فى المستقبل، تعلم لتكمل ما بدأه الآخرون وتضيف إلى ما سبقك إليه السلف ، تعلم لتسهم فى التطوير والتجديد . تعلم حتى لا تشعر بالغربة أو الانعزالية فى عالم يتغير من حولك ويتسابق فى مجالات العلم بقفزات عالية وبإيقاع سريع ومتلاحق .

تعَّلم لتكون

إن الإنسان يتعلم من أجل أن يكون متكامل الشخصية ، مدركاً للحياة حوله ، يتعلم لخدمة نفسه وتحقيق ذاته ، يتعلم ليوظف هذا التعليم لخدمة مجتمعه ويسهم فى تطويره يتعلم ليكون ذا رأى سديد وفكر رشيد وليكون قدوة ومثلاً يحتذى ، يتعلم لكى يرضى ميوله ويلبى رغباته وتتحقق آماله ، يتعلم لكى يتقن عملاً أو مهنة أو يشارك أقرانه فى تفعيل مجال من مجالات خدمة المجتمع والإفادة منه ، يتعلم ليدرك النافع من الضار ويفرق بين الغث والثمين، يتعلم ليقى نفسه وغيره من أمور تشوه السعادة أو تعكر صفوة الحياة ، يتعلم ليكون له نصيب فى نفع الآخرين ورفاهيتهم ، يتعلم ليقف على الجديد والمستحدث والمتطور من ضروب المعرفة والوان الفكر ، يتعلم ليحقق آماله فى دنياه ويعمل من أجل آخرته أو هما معاً .

تعَّلم لتعمل : أى عمل .. ؟

نحن نتعلم لنمارس ما نتعلمه فى حياتنا ، ونطبق ما وصلنا من المعلومات على طرائق معيشتنا نحن نتعلم لا لتكون عقولنا مخازن للمعرفة أو أفكارنا حبيسة ذواتنا أو معارفنا صناديق مغلقة .. إنما نتعلم لنستثمر ما تعلمناه

(١) د. عرفات عبد العزيز سليمان – دعائم التربية فى القرن الحادى والعشرين – ورقة عمل قدمت إلى ندوة كلية التربية – جامعة المنصورة – مايو ٢٠٠٠ .

لصالح أنفسنا ومجتمعاتنا ، وأوطاننا بل ومن أجل نفع البشرية ، كل بقدر جهده وطاقته وتفوقه أو نبوغه نتعلم ليسلك كل منا طريقه فى الحياة ، مستفيدين مما حصلنا عليه من علم ومعرفة وما يتوفر لدينا من خبرات ومهارات نمارس تطبيقاتها فيما ينفع الناس فما استحق الحياة من عاش لنفسه فقط ، نتعلم لنعمل بأقصى جهودنا وما يتاح لنا من إمكانيات فالعمل عبادة وواجب ، حريصين على الجودة والاخلاص ، كل فى مجال عمله ، وكل ميسر لما خلق له وما التكنولوجيا المتقدمة والمتطورة إلا تطبيق العلم على العمل .

تعلَّم لتعيش مع الآخرين : من هؤلاء ؟

إن لفظ الآخرين يعنى الكثير ، هؤلاء هم من يعيش الإنسان معهم فى دائرته المحدودة .. أسرته .. بيئته مجتمعه وبالعالم حوله .. نعم كل هؤلاء .

من المعروف ، أن الإنسان يتعلم منذ وجوده فى الحياة وحتى نهايته منها ، فقد يتلقى تعليمه هذا ، فى صورة تدريب أو تعود أو تقليد أو محاكاة أو نشاط فكرى أو حركى أو نفسحركى . وقد يتم فى شكل قراءة أو كتابة أو حديث أو تطبيق عملى أو أجهزة توضيحية إلى غير ذلك من المعينات السمعية والبصرية والحسية على اختلاف أنواعها وتعدد وظائفها وأغراضها ، مستخدماً حواسه وأعضاءه .. كل ذلك ، يستطيع الإنسان أن يتعلم منه وبه أو عن طريق استخدامات وطرائق كثيرة يسهم العنصر البشرى فى اتمامها بدور رئيسى وهام من خلال ما وهبه الله سبحانه وتعالى من عقل وفكر وطاقة وموهبه ، وسخر له ما فى الأرض لخدمته ونفعه وسخر له البحار والأنهار والرياح ودعاه إلى إعمال فكره فى ملكوت الله ومن ثم يتعين على الإنسان أن يتعلم ويعمل ما تسمح به إمكانات شخصيته ومقدرته ليعيش هو ويعايش الآخرين ، ويسهم بدوره فى مسارات الحياة حوله يتعلم ليواكب مستحدثات العصر وما يستخدمه من تقنيات وليتعامل مع أولئك الآخرين بما يتلاءم وحياتهم ، ويقف على طبيعة العصر وواقعه فيتفاعل به ومعه مع احتفاظه بخصوصية هويته وقيمة .

فى ضوء ما سبق ، يمكننا أن نتحدث عن عناصر التعليم أو أساسياته :

* أساسيات عملية التعليم

(أ) مَنْ نُعلّم ؟

المقولة المعروفة ، أن العلم من المهد إلى اللحد ، مقولة سارية المفعول ، أردنا أو لم نرد فإذا كان التعليم التقاط معرفة أو معلومة أو اكتساب خبرة أو إضافة جديد إلى رصيد علمى ، فحياة الإنسان تستغرق هذا كله ولو فى أبسط صورة أو أقل حجم ، ذلك أن الإنسان لا يزال عالماً ما طلب العلم فإذا ظن أنه علم فقد جهل (كما جاء فى الأثر الشريف) والشرائع السماوية جميعها تدعو إلى العلم والتعليم ، فالطفل فى حاجة إلى التعليم واليافع فى حاجة إلى التعليم والراشد فى حاجة إلى التعليم والشاب فى حاجة إلى التعليم والكهل فى حاجة إلى التعليم والشيخ فى حاجة إلى التعليم .. ذكوراً كان هؤلاء أم إناثاً فحضارة الأمم تقاس بعلم وتعلم أبنائها ، ومن خلال تعليمهم تكتشف المواهب والقدرات وتستثمر الطاقات البشرية وتوظف المواهب لصالح الفرد والمجتمع وترسخ القيم والمبادئ ويعمق الجانب الإيمانى والعقائدى ، وتعدل العادات والتقاليد لتتناسب مع الخواص الذاتية لهوية الأمة بدءاً من تعليم البراعم الصغيرة مروراً بفترة المراهقة والشباب وصولاً إلى تعليم الكبار .

وعن طريق التعليم ينشط الفكر وتبرز معالم الإبداع والابتكار ومن ثم توجد دوافع التنافس والتسابق والتجديد ... كل هذا من أجل طلاب العلم فى مواقعهم المختلفة .

(ب) مَنْ يُعَلِّم ؟

الإجابة بتلقائية ، إنه المعلم ، أى معلم فى أى موقع وفى أية مرحلة تعليمية المعلم بإعداده المتكامل ووعيه بمتطلبات عمله ورسالته ومهنته ومتطلبات مجتمعه . المعلم ، ذلك البناء الماهر والموجه الرشيد لسلوك طلابه والمهندس البارع لفكرهم وعقولهم والقدوة الحسنة لهم ، المعلم لعلمه وتخصصه وثقافته واطلاعه الواسع وخبراته المتجددة وطرائقه الفعالة وتعامله الجيد وتحمسه لعمله واعتزازه بمهنته وحرصه على إفادة طلابه وسعيه إلى المزيد من العلم وتفاعله مع مستجدات العصر ، بعيداً عن التقوقع أو الجمود ، المعلم ، الموسوعة العلمية النابضة بالحياة ، المعلم الراعى الصالح لأمانة غالية وثروة تفوق كل الثروات .

(جـ) ماذا نعلّم ؟ أو بعبارة أخرى . ماذا نقدم لمن يتعلم ؟

لعلها من بدبهيات العملية التعليمية إن المقررات الدراسية ومواقف التعليم والتعلم وإن المعرفة التى تقدم لطلاب العلم وما يمارسونه من أنشطة وما ينمى أفكارهم وما يخاطب وجدانهم وما يصقل مواهبهم وما يؤهلهم لمعايشة الواقع وما يهيئهم لتقبل المستقبل وما يدفعهم إلى بذل الجهد وإعمال الفعل وما يشجع على استمرار البحث عن كنوز المعرفة والسعى نحو الجديد والتجديد فى مجالات العلم وفى كافة الميادين التى تمس حياة البشر .. كل هذا قد يحتويه لفظ المنهج أو مناهج التعليم ذلك أن المنهج يعتبر وسيلة من وسائل إعداد الأجيال لمتطلبات الحياة .

نريد أن ينهل طلابنا من ينابيع العلم الصافى ، الراقى ، المبتكر والمتنوع ولا بأس من الإفادة من التجارب الناجحة لبعض الدول مع البعد عن الابتذال والتلوث العلمى والخبرات غير المربية .

نريد من طلابنا إجادة لغتهم الأم ، اللغة القومية إلى جانب إجادتهم للغات أخرى مما تقتضيه الضرورة لمواجهة التطور ومجريات الأمور فى العالمر حولنا .

نريد من طلابنا الإفادة من تراثهم الفكرى والثقافى دون التشدق بالماضى والتقاعس عن التجديد والإضافة والطموح إلى الندية فى مجال العلم مع نظرائهم فى الدول المتقدمة .

(د) أين نعلّم ؟ المؤسسات التعليمية /أماكن التعليم

قد يتم التعليم فى أماكن مختلفة ؛ فى الأسرة ، فى المدرسة ، فى الجامعة ، فى أماكن العبادة فى قصور الثقافة ، وقد يتم فى مؤسسات المجتمع وتنظيماته ، ولكن تظل المؤسسات التعليمية ذات الخاصية العلمية هى فى المقام الأول حيث تحظى بالصدارة لمكانتها الاجتماعية وقيمتها العلمية ومهمتها التثقيفية واسهامها فى احتضان ورعاية وتنشئة وتوجيه وتربية وتعليم الأجيال المتعاقبة وتهئيتهم للحياة فى مجتمعاتهم ، ذلك لأنها معدة لهذا الغرض بمبانيها وتجهيزاتها وطبيعتها المميزة .

ولهذا كله ، ينبغى أن تتوفر فيها الشروط والصفات والمواصفات التى تتحقق معها هذه المهام والتى تحملها مسئولية كبيرة ، وهذه المسئولية بدورها

تتطلب الكثير من الأمور فى التصميم والشكل والجوهر والمضمون والإمكانيات المادية والمعنوية والبشرية ، فمن المعلوم أن المؤسسات التعليمية علاوة على أنها منارات للفكر ، فهى مراكز اشعاع حضارى وتوعية اجتماعية ومنابع للعلم والعلماء وصناع الحياة فى مجتمعات العالم .

وماذا ... بعد .. ؟

لعل هذا يقتضى منا ، الإعداد أو التخطيط لمتطلبات القرن القادم الذى نقف على اعتابه الآن ، علينا أن نخطط لما يقبل مع القرن الجديد بفكر واع ورؤية فاحصة وتوقعات مرتقبة ، نحس إشعاراتها ، ونلمس ارهاصاتها ، فالعالم حولنا سريع الخطى ، سريع الإيقاع ، ينقب عن الجديد وينمى المستحدث ويغير ويطور ملامح الحياة ومعالمها بمختلف قطاعاتها .

علينا الأخذ بآليات التخطيط الجيد والتهيئة الرشيدة .

على التربية إذن أن تلاحق هذا كله وتواكبه وتتابعه بنظرة مستقبلية باعتبارها المكون الرئيسى لحياة الناس ، يصاحبها فى ذلك ويحتويها وعاء هام يتسع لكل جوانبها ويؤكد فعاليتها ويصحح مسارها إن اعتوره شئ أو شابته شائبة ويبرز أهميتها فى جنبات الحياة ... هذا الوعاء .. إنه الإدارة بمفهومها الشامل وخطواتها الحاسمة ، ذلك أن الإدارة هى المرآة التى تعكس حياة المجتمع وما يتفاعل فيه من حركات فكرية واقتصادية وسياسية فضلاً عن النواحى الجغرافية وغيرها من القوى الموجهة للإدارة وإذا كانت اللغة هى وعاء الثقافة فإن الإدارة هى وعاء التربية والإدارة تتكيف وتتشكل تبعاً للإطار العام الذى يعيش فيه المجتمع ، بنظمه وقوانينه بل وتنظيماته ومدى التقدم الحضارى الذى يعايشه ، فالإدارة تتميز بحتمية الانتشار – فى كل أنواع المنظمات ، ونحن نكاد نعيش معيشتنا المدنية ونحيا حياتنا كقائمين على الإدارة أو الخاضعين للإدارة أو على الأقل كمنتفعين بالإدارة .

والتاريخ – قديمه وحديثه – بما تضمنته صفحاته من ثورات وانقلابات حدثت فى مجتمعات العالم ، يدلنا على أن تلك التغيرات الاجتماعية التى عاشتها شعوب الأرض ما هى فى كثير منها إلا اعادة النظر فى أساليب الإدارة بها وتشكيل طرز الحياة فيها فى اطار سمات معينة ، ومن ثم ، فهى عمليات إدارية ، فالانقلاب الصناعى والتقدم التكنولوجى وما أعقبهما من تحسن ، فى

مستوى المعيشة وخير لكثير من الناس فى العصر الحديث ، هذا التحسن والخير لا يرجعان إلى الانقلاب الصناعى والتقدم التكنولوچى فى حد ذاتها وإنما هما ثمرة الاجراءات والتنظيمات الإدارية التى صحبت الثورة الصناعية والتقدم التكنولوجى ، فاختراع الآلات الحديثة وتطورها فى حد ذاته لم يجلب الخير للإنسانية أو قسم منها إنما الذى جلب الخير هو كيفية إدارة هذه الآلات وتنظيم العمل أو الأعمال المتصلة بها وصياغة القواعد والقوانين المتعلقة بها وغير ذلك من الأمور ، ويلعب العنصر البشرى الدور الرئيسى والهام فى اتمام ذلك .

وعصرنا الحاضر ، عصر التغير السريع يقتضى وجود إدارة أو إدارات تتسم بالسرعة والحسم وتيسر حدوث التغير فضلاً عن توجيهه نحو الخير ولكن ليس معنى هذا أن تصاب الإدارة بجنون السرعة فتندفع عن غير وعى ، وتغير وتبدل من أجل التغيير والتبديل لذاته ، فالإدارة الصالحة – إلى جانب كونها أداة تغير وتقدم هى أداة محافظة واستقرار فى المجتمع ، فهى إذ تساير التغير وتعمل من أجله ، ينبغى أن تهذبه وتنسقه وتهدئ من سرعة أندفاعه وتسرع من هدوء حركته وتحول دون تزعزعه وتبعد عنه ماعساه أن يضربه وتحل فيه من القديم أحسنه .. كل هذا وفق الفلسفة والإطار المتجدد الذى تعمل له والإدارة على هذه الصورة – ذات اهمية بالغة فى هذه المرحلة الخطيرة من مراحل التطور الحضارى السريع الذى يعيشه المجتمع البشرى فى ايامنا هذه .

ولسنا نبالغ إذا قلنا أن مستقبل المدنية الحديثة وقف على قيام الإدارة بهذه المهمة المزدوجة الخطر ، ألا وهى مساعدة التغير على الحدوث والعمل على توافق هذا التغير واستقراره فى الاتجاه المرغوب فيه .

وإذا جاز لنا أن نطلق ذلك على نوعيات الدول فى عالمنا المعاصر بصفه عامة ، فإننا نراه ضرورياً – وبالدرجة الأولى – بالنسبة للدول النامية ، فهى التى فى حاجة ماسة إلى مزيد من التطور والتقدم فى شتى مجالات الحياة.

وهكذا ، يتضح لنا أن التربية – والتعليم واحد من عناصرها الهامة – تحتاج إلى إدارة سليمة ، إدارة هادفة ، إدارة تدرك جيداً طبيعة العصر الذى نعيش فيه فى القرن الحادى والعشرين والذى نستعد لاستقباله فى القريب .

وعلينا أن ندرك أن المؤسسات التعليمية – على اختلاف مراحلها –

تستطيع أن تنمى لدى أبنائها – بوسائلها المتنوعة والمستحدثه – الشعور بالمسئولية وقيمة الإدارة ، ذلك أن الإدارة تمثل جانباً من المسئولية الذاتية للفرد وهو ما يمكن تسميته بالثقافة الإدارية واكتساب القيم الأساسية للتعامل مع الذات ومع الآخرين .

التربية وعالمنا المعاصر

يقصد بالإتجاهات التربوية المعاصرة ، المسارات العامة التي تعايش مجتمعنا الإنساني من حيث اعداد الفرد للحياة باعتبار أن التربية عملية اعداد للحياة أو للمواطنة .

ونحن لا نقصد بهذه الاتجاهات ، كل ما يعيشه المجتمع البشري في زماننا الحاضر ، ولكننا نقصد عموميات الاتجاهات ، أو علي الأقل أهم ما يعيشه العصر الحاضر دون الخوض في تفاصيله وجزئياته ، ممثلا في نماذج من الدول أو الشعوب من حيث اعداد أبنائها لحياتهم ، وبصفة خاصة من حيث الجانب التعليمي والحالة التعليمية بصفة عامة باعتبار أن التعليم وسيلة من أهم وسائل تكوين الأفراد ، كما أنه ترجمة لأهداف المجتمع .

ونود أن نوضح ما نقصده بكلمة «المعاصرة» ونفرق بينها وبين كلمة «العصرية» ، فالأولي تعني الفترة الزمنية الحالية ، أى النصف الثاني من القرن العشرين أو بتعبير أكثر تحديدا ، بداية الربع الأخير لهذا القرن بما في ذلك من سمات وقوي ثقافية يتسم بها كل مجتمع من المجتمعات ، وهي علي نوعين ، مادية وغير مادية ، فالمادية تتمثل في الآلات والأجهزة والمخترعات ووسائل المواصلات والأبنية والمعدات بأنواعها ، كما تتمثل في وسائل الاتصال كالاذاعة وكالهاتف والبرق والبريد وغيرها ، وأما السمات الثقافية غير المادية ، فتتمثل في اللغة والقيم والمثل العليا والاتجاهات الفكرية والعادات والتقاليد والعرف ونظم الحياة السائدة وغيرها .

والفترة المعاصرة لحياتنا الآن مليئة بالكثير من أساليب التقدم العلمي والفكري والتكنولوجي ، والتطور السريع في مجالات الحياة ، إلي جانب الاتجاهات الديمقوقراطية وتحرير الإنسان من الاستغلال والافادة من القدرات البشرية والطاقات المتنوعة .

أما الكلمة الثانية وهي «العصرية» فتعني وجود فترة زمنية معينة لها سماتها الثقافية المعينة والخاصة بها ، فقد تكون هذه «العصرية» في الماضي وقد تكون الحاضر ، ومن ثم فهذا مفهوم متغير بتغير العصور .

سمات العصر :

والعصر الذي نعيش فيه ، من سماته ، وجود علاقات وثيقة بين العلم البحت والتكنولوجيا (أي التطبيق العملي للعلم) وهذا تطور حديث نسبياً ، ولقد ظل العلم والتكنولوجيا لحقبة طويلة من الدهر يتطوران كل بمعزل عن الآخر ، ولم تستفد التكنولوجيا بما تجمع عند العلماء إلا قليلا ، وربما كانت استفادة العلم في بعض مراحل تطوره من بعض المخترعات التكنولوجية أكبر ، أما الآن ، فإن العلم والتكنولوجيا هما مفتاحا تقدم أية أمة من الأمم ، وعليهما يتوقف انتاجها ، وبالتالي دخلها القومي ومستوي معيشة أبنائها كما أن عليهما ترتكز صحتهم ورفاهيتهم ، بل أن قوة الأمة ومركزها وعزتها بين الأمم ، وحتي محافظتها علي استقلالها ، أصبح يعتمد الآن – بشكل ما – علي الأخذ بالأساليب الحديثة للعلم والتكنولوجيا .

لقد أصبح العلم قوة دافعة للتكنولوجيا ، كما أصبحت التكنولوجيا بدورها قوة دافعة للعلم وأصبح الآن كل منهما يغذي الآخر ، ولقد شهدت الفترة فيما بين الحربين العالميتين تغيرا جذرياً في العلاقة بين العلم والتكنولوجيا بصفة عامة .

والعصر الذي نعيش فيه ، يشهد ازديادا في المعرفة العلمية ، وهو ليس ازديادا تدريجيا ، ولكنه ازدياد هائل ، فهناك كما يقول «بول هيرد» ما يقرب من خمسين ألف مجلة علمية تنشر فيها نتائج ١,٢٠٠,٠٠٠ بحثا في العام الواحد ، أي ما يعادل مائة ألف بحث في الشهر ، كما يقدر أن حجم المعرفة العلمية قد زاد منذ عهد «نيوتن» مليون ضعف [١] .

وهذا العصر ، عصر العلم والتكنولوجيا ، يلقي علي التربية أعباءاً كبيرة ومتزايدة باستمرار زيادة العلم والمعرفة ، وزيادة الأعداد البشرية في دول العالم، وهي في هذا تستفيد مما يقدمه لها العلم وما تقدمه لها التكنولوجيا .

وإلي جانب ذلك ، فإن عالمنا المعاصر ، يتسم بالكثير من الاتجاهات التربوية التي تتطلبها الحياة الحاضرة ، بل تتطلب المزيد من الاهتمام بها .

---

(١) د. ابراهيم بسيوني عميره – عصر العلم والتكنولوجيا – صحيفة التربية – السنة الثالثة والعشرون العدد الأول – القاهرة – نوفمبر ١٩٧٠ – ص ١٨ .

من حيث نوعيات التعليم :

يحرص عالمنا المعاصر علي النهوض بنوعيات التعليم المختلفة ، باعتبار التعليم سبيلا من أهم سبل الاستثمار وأكثرها عائداً لو أحسن توجيهه ، فإلي جانب الاهتمام بالعلوم والتكنولوجيا . والتسابق في مجالات الخبرة ، والاكتشافات والمخترعات الحديثة ، ينبغي أن يكون هناك اهتمام بالقيم الخلقية والنواحي الروحية فلا شك ، أن من أهم متطلبات هذا العصر ، عدم اغفال الجوانب الانسانية والعاطفية في تربيتنا واعدادنا للنشء ، لمواجهة العالم المتغير الذي يعيش فيه ، فنحن في حاجة إلي الاعداد النفسي والروحي والمعنوي ، بقدر ما نحن في حاجة إلي التخطيط العلمي والصناعي والانتاجي ، ومن ثم فنحن لانعد أبناءنا ليكونوا مجرد آلات للإنتاج ، فكل فرد في حاجة إلي الغذاء الروحي ، بقدر ما هو في حاجة إلي الطعام والمسكن والملبس .

أن التقدم العلمي ، والتكنولوجي ، وما يصاحبه أحيانا في بعض المجتمعات من اندفاع نحو تركيز الاهتمام في التربية والتعليم علي زيادة الانتاج ، ورفع مستوي الاستهلاك قد يؤدي أيضاً إلي اهمال القيم الروحية في المجتمع ، وعدم الاهتمام بآدمية المنتجين والمستهلكين من الناس ، مع أن هذا الانتاج الوفير ، ليس هدفا في ذاته ، وإنما هو من أجل سعادة هؤلاء الناس ، ومع ذلك ، فالغالبية العظمي من شعوب عالمنا المعاصر ، نجدها في تنافسها وحركتها كالآلات أو كالدمي لا تجد فرصة للاستمتاع بالسعادة الحقيقية والراحة النفسية أنهم أشبه بالسوائم ، يساقون إلي مصيرهم ، وكثير منهم مرضي بنفوسهم .

أنها سمة عصر الآلة في مجتمع ، أهمل قيمه الروحية والمعنوية ، وأهمل الجوانب الجمالية والترويحية في تربية أبنائه .

من حيث المعلم :

يتطلب عصرنا الحاضر ـ وكل عصر – الاهتمام باعداد المعلم ، باعتباره حجر الزاوية في العملية التربوية ، وبقدر هذا الاهتمام ، يكون مقدار تقدم الشعوب باعتبار أن المعلم هو العنصر الجوهري في نجاح وفعالية التعليم ، ولذلك ، فإن وفرة المعلمين الأكفاء شرط ، أساسي لتحسين النظام التعليمي ، ومن أجل هذا ، فإن اختيار المعلم ، واعداده ، وتدريبه ، مع العناية بنموه

النفسي والمهني ، علي جانب كبير من الأهمية ، بالإضافة إلي توفير الحوافز من أجل اجادة المعلمين لعملهم ، وتدبير برامج التدريب اللازمة والمستمرة ، من أهم مقومات نجاح العمل التعليمي .

ومن الملاحظ ، أن أعداد المعلمين في العالم – بصفة عامة – لا تكاد تفي بحاجات الدول وبخاصة النامية منها ، الأمر الذي يجعل بعض الدول تتحمل أعباء اعداد المعلمين بأعداد كبيرة ، تتناسب ومتطلبات التعاون الثقافي والعلمي بين الشعوب ، كما يحدث بين الدول العربية .

من حيث المناهج ، والبرامج الدراسية ، والاعداد لها ، ووسائل تنفيذها ، وتقويمها :

يزخر عالمنا المعاصر بالعديد من مناهج العلم ومؤلفاته بفروعه المختلفة ، وكثيرا ما تعيد الدول النظر في أساليب التعليم التي تتبعها ، فهي تضيف أو تحذف ، أو تجدد ، أو تجرب كلما أمدها الفكر البشري بما هو جديد في العلم وكلما دعت الحاجة والظروف المعاصرة والتطلع إلي المستقبل إلي تخطيط أو ابتكار أو تدعيم ، رغبة في الحصول علي نتائج أفضل وفوائد أعم وأشمل .

من حيث تعليم الفتاة :

المرأة نصف المجتمع ، وهي الرئة الثانية له ، والاهتمام بتعليمها ، هو اهتمام بتعليم الأجيال الناشئة ، فهي زوجة ، وأم ، وعاملة في مجالات العمل وميادينه المختلفة ، ومن أجل هذا ، يهتم عالمنا المعاصر ، بتعليم الفتاة وتوفر لها الدول سبيل الحصول علي المعرفة ، ومشاركة الفتي فيما يدرس ويعمل لتسهم بدورها في التقدم العلمي والفكري والاجتماعي . وفي هذا الكثير من العائد والمزايا .

من حيث الأمية :

نحن نعيش في عالم يكاد يكون نصفه من الأميين ، الذين ينطبق عليهم أبسط صور الأمية وهي عدم القراءة والكتابة ، ولذا ، فإن كثيراً من الجهود ، والأموال ، والخبرات تجند للقضاء علي الأمية ، في الشعوب عامة ، لا سيما النامية منها ، والتي لا تزال الأمية فيها تشكل نسبة كبيرة من تعداد سكانها . وذلك باعتبار أن الأمية ، وصمة عار في جبين القرن العشرين ، الذي يتصف

بالتسابق العلمى والنضج الفكرى والانتاج المتنوع والمتزايد .

فالأمية – كما تؤكد الأبحاث العلمية من واقع حياة الشعوب – لها ارتباط بالكثير من المساوئ الاقتصادية ، والاجتماعية ، والفكرية التى توجد فى المجتمعات .

من حيث رعاية الموهوبين والمعوقين :

تعنى كثير من دول عالمنا المعاصر ، برعاية الموهوبين والمتفوقين من أبنائها فى مجالات العلوم والفنون المختلفة ، وهى من أجل هذا ، تتخذ الوسائل لنمو قدراتهم ، والكشف عن طاقاتهم ، واستعداداتهم ، لتبرز نوعيات الكفاءة لديهم ، ثم للافادة من هذه الكفاءات الممتازة والعناصر الطيبة ، وتوجيهها لصالح شعوبهم ومجتماعاتهم ، ولصالح البشرية جمعاء ، كما توفر لهم الحوافز المادية والمعنوية والأدبية ، مما يدفعهم إلى المضى فى مثابرتهم ، ويدفع بمجتماعتهم إلى المزيد من التقدم – كذلك ، تعنى دول العالم فى عصرنا الحاضر بالمعوقين من أبنائها (الصم ، والبكم ، والعمى وضعاف العقول وغيرهم من المعوقين) وهى فى هذا ، لاتقل عن عنايتها بالمتفوقين والموهوبين من أبنائها بوسائلها المختلفة ، ايمانا منها بضرورة تكافؤ الفرص التعليمية وفرص ابراز المواهب ، وبالتالى فرص العمل أمام الجميع ، وذلك للافادة من كل طاقات المجتمع ، سواء بالنسبة للذكور أو الاناث .

من حيث استمرار التعليم :

أن سرعة التغير التى يتسم بها عصرنا ، تجعل من أى تعليم نظامى مهما كانت مدته ، غير كاف لامداد الأفراد بالقدر المناسب من التعليم لاستمرارهم فى الحياة ، سواء لعدم كفاية المدة أو للتغير السريع فى أساسيات المعرفة ، فأى معارف أو مهارات يتلقاها الفرد فى أثناء تعليمه النظامى ، لن تستمر ذات قيمة بالنسبة له فى المستقبل ، وبالتالى ، فإنه يتحتم على كل انسان، أن يكون قادرا على استيعاب أى حقائق جديدة ، واكتساب المهارات التى تمكنه من التكيف مع صور الحياة المتغيرة ، ومن أجل هذا ، ينبغى أن نركز فى تعليم الناشئين على اكسابهم طرق التحصيل الذاتية ، مع توفير المزيد من المرونة لنظم التعليم ، وأن تكون المراحل التعليمية مفتوحة أمام كل فرد لتعطى فرصا أكثر للنمو الثقافى والمهنى ، وأن تتوفر المؤسسات التعليمية

المجهزة بالإمكانيات التي تساعد أبناء الدولة في جميع الأعمار – علي استمرار تعلمهم لكل ما هو جديد .

من حيث مشكلات التعليم :

لكل مرحلة تعليمية ، مشكلاتها التي تتمخض – بطبيعة الحال – إما عن الكم وإما عن الكيف ، فمن سمات عالمنا المعاصر ، ذلك التطور الكمي والكيفي . الهائل في المعرفة الانسانية ، والذي يتصف بالسرعة والتعقد ، ولذا، فإن كل دولة في حاجة إلي توفير فرص التعليم لأبنائها عن طريق تعليمها النظامي وغير النظامي . والمراحل التعليمية نفسها – بالرغم مما توفره من نوعيات التعليم وما تقوم به من تكامل ثقافي في اعداد المواطن – فإنها تكاد لا تخلو من مشكلات الأبنية والتجهيزات وازدحام الفصول بأعداد التلاميذ ، وكذلك المعاناة من نقص أعداد المعلمين ومستويات أعدادهم ، ومستويات النظم التعليمية ونظم ادارة التعليم وبخاصة في الدول النامية إلي جانب ما يعانيه طلاب كل مرحلة – في كثير من الدول – من مشكلات دراسية ونفسية . وما يتعرضون له من انحرافات السلوك نتيجة كثير من التيارات الفكرية والاجتماعية ، الأمر الذي يلقي علي التربية ، عبء القيام بالتوجيه الاجتماعي والتربوي ، بالإضافة إلي التوجيه التعليمي للناشئين وللشباب من أبناء عالمنا المعاصر الذين تقوم عليهم حياة المستقبل .

من حيث الاشراف على التعليم :

من سمات عصرنا الحاضر ، الانفجار السكاني ، وبالتالي الانفجار المعرفي نتيجة لتزايد الاقبال علي التعليم في بلاد العالم جميعا وأن اختلفت النسبة من دولة إلي أخري ، ومن ثم فإن تعدد أماكن التعليم في انحاء الدولة الواحدة يدعو إلي مشاركة الجهات المختلفة وسلطاتها المحلية ومعاونة السلطات المركزية في تصريف شئون التعليم والاشراف عليه ، ولذا ، تتجه الآن معظم الدول إلي ما يطلق عليه «اللامركزية في ادارة التعليم» ، رغبة في المزيد من الخدمات التعليمية والتربوية لأبنائها وتطبيقا لمبادئ الديمقراطية .

وفي تناولنا لموضوع الاتجاهات التربوية ، نستطيع أن نضع أيدينا علي أنماط من التربية ، قد تنفرد بها مجموعة من الدول دون غيرها ، بينما تشير الدراسة إلي أنماط أخري يشترك فيها أكثر من مجموعة أو نوع من الدول

فالمجتمع الانساني ، مجتمع متداخل العلاقات ، متشابك الصلات وقد تقتضي ضروريات العصر ، تقارب الأهداف ، بل ووحدتها أحيانا .

طبيعة التربية المقارنة :

والدراسة المقارنة ، ليست دراسة مستحدثة في عالمنا اليوم ، بل أننا لا نكون نغالين إذا قلنا أن المقارنة بصفة عامة ، تعيش مع الانسان دائما في حياته ، وفي سلوكه ، فهو دائما يعيد النظر فيما يعمل أو يسلك أو يمارس ، وهو يقارن بين يومه وأمسه ثم هو يتطلع إلي غده وبالتالي يقارنه بماضيه وهكذا ، فحياته إذن مقارنة دائمة ، ونستطيع أن نعبر عنها بلغة التربية «عملية تقويم مستمرة» ، ونحن لا نستطيع أن نقف علي حقيقة شئ بصفة قاطعة إلا إذا قارناه بغيره .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخري ، فإن وجود البشر في حياتهم الدنيا يملي عليهم ضرورة التعارف وتبادل المعرفة ليتم التكامل بينهم في مجالات الحياة ، وهذا هدف من أهداف التربية المقارنة ، وهنا نتذكر قول الله تعالي : «يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر وأنثي وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ، أن أكرمكم عند الله أتقاكم ، ان الله عليم خبير» (١) .

والخطاب هنا في الآية الكريمة ، موجه إلي عامة البشر وليس لفئة معينة دون أخري .

ولعل التعارف المطلوب والمقصود ، لا يقتصر علي مجرد النواحي الجغرافية أو التقارب في الفكر فحسب ، بل أنه يشمل التعارف بالمعني الواسع والشامل .

وإذا كان التعارف من ضروريات الحياة بين الشعوب سواء فيما يتعلق بأمور الصناعة أو الزراعة أو التجارة أو البحارة مثلا فإنه من ألزم الضروريات فيما يتعلق بأمور التربية والتعليم وثقافة الشعوب بصفة عامة ، وبالتالي ، تأخذ الدول في الاقتباس أو التقليد أو اعادة النظر في أساليب التربية بها واصلاح ما يعن لها من الأمور التربوية والتعليمية ، وهنا نعتبر التربية المقارنة بمثابة جسور أو طرق للعبور ، يمكن أن يتم بواسطتها التبادل الفكرى أو اللقاح الثقافي أو التطعيم التربوي بين دول العالم بعضها البعض الآخر ، باعتبار أن العالم كله

(١) القرآن الكريم - سورة الحجرات - آية (١٣) .

أسرة انسانية بينها روابط وصلات ولها متطلباتها .

وبالرغم من أن مجال البحث في التربية المقارنة ، هو الوقت الحاضر بصفة خاصة ، فإننا لا نري حرجا في أن نعود إلي الماضي قليلا لتتضح غاية من غايات التربية المقارنة . فلقد كانت الثقافة اليونانية هى الثقافة السائدة لدى الأوربيين ثم ضموا اليها ثمرات الثقافة الهندية ، والفارسية ، والصينية ، والعربية ، وقدموها إلي أوربا لتقوم عليها دعائم عصر النهضة الحديثة ، حتي إذا جاء العصر الحديث وجدنا الدول الغربية وما برز فيها من اتجاهات استعمارية ، تحاول أن تطمس معالم الفكر في البلاد التي تستعمرها ، وإلا فهي تنشر ثقافتها وأفكارها وتنشط في ذلك .

وهنا تكون التربية المقارنة بمثابة قنوات اتصال بين الشرق والغرب .

أن اتجاهات الحياة المعاصرة ، وما يحدث من انفجار سكاني وتقدم علمي وتكنولوجي وتطور كبير في نواحي المعرفة وتنوع الخبرات ... لابد لكل هذه الأمور من دراسة وتحليل تفيد منه الشعوب والأمم .. والدراسة المقارنة كفيلة بذلك .

وإذا اعتبرنا التربية المقارنة – في عصرنا الحاضر – سوقا دولية مشتركة للتعليم ، ومجالات للتجارة العلمية بين الدول ، فإن حجم هذه التجارة قد أخذ يتزايد خلال النصف الثاني من القرن العشرين ، وتنوعت أساليبه ، كما اتسع مجاله الجغرافي ، والأمل معقود علي أن يتم التعاون بين دول العالم بحيث يحسن التبادل العالمي للسلع التعليمية والثقافية (أن صح هذا التعبير) حتي تنتعش هذه السوق الدولية ، وتروج تجارتها ويكثر فيها الرابحون والمنتفعون .

والواقع ، أن التربية بما تتضمنه من شمول ، وما تحمله من اتجاهات ، وما تتنوع اليه من أساليب في وقتنا الحاضر ، ثم ما يقف خلف ذلك من قوي ثقافية ذات فاعلية في توجيه حياة الشعوب ، جديرة بأن تدرس دراسة تحليلية مقارنة ، إذ عن طريق هذه الدراسة ، تستطيع الهيئات الدولية المتخصصة في الأعمال التربوية – كهيئة اليونسكو – أن تفيد العديد من دول العالم ، لا سيما الدول ذات الجهود المتواضعة في ميادين التربية والتعليم .

ولقد عقد المؤتمر العام «لليونسكو» في شهر ديسمبر من عام ١٩٥٢

واتخذ قرارا بعمل دراسات مقارنة ، عامة أو خاصة تشمل المجالات التربوية في العالم ، وبالفعل تم ذلك وأصدرت «اليونسكو» (سنة ١٩٥٥) هذه الدراسة المقارنة تحت اسم : «التربية في العالم» World survey of Education ثم توالي صدورها بصفة دورية بحيث يصدر منها (كل ثلاث سنوات تقريباً) مجلد ضخم ، مطبوع باللغتين الانجليزية والفرنسية ، ويتكون كل مجلد من قسمين رئيسيين : (١)

١ – قسم يضم الدراسات العامة والنظرات الاجمالية وفيه تقدم سكرتارية اليونسكو لوحة شاملة عن وضع التربية في العالم كله كدراسة مقارنة واسعة .

٢ – قسم لدراسة أحوال التربية في كل دولة علي حده ، وتشتمل علي مقارنة ضمنية محدودة .

ومما جاء عن أهمية التربية المقارنة في الكتاب الأول «لليونسكو» العبارة التالية :

«إن التربية المقارنة أداة لا يستغني عنها في كثير من العمليات التي تقع علي عاتق رجال السلطة في كل بلد ، نذكر منها علي سبيل المثال أنها تمكنهم من الحكم علي وضع التربية في بلادهم علي ضوء الأوضاع التربوية العالمية، وأنها تساعدهم علي تعديل الطرق التعليمية المستوردة من بلاد أخري حتي تتفق مع أوضاع البلد الذي استعيرت له ، وأنها تساعد في تنظيم تبادل المعلمين أو التلاميذ بين بلدين مختلفين » .

(١) د. محمد خير عوقسوس – الموازنة فى أصول التربية المقارنة – المكتبة الأموية – دمشق سنة ١٩٦٦ ص ٦٧ – ٦٨ .

الاتجاهات المعاصرة وموضوع هذا الكتاب :

فالغاية من كتابنا هذا ، هي أن نضع بين يدي القارئ – لا سيما من يعمل بمهنة التعليم – نماذج من حياة الشعوب التي تعيش في عالمنا المعاصر ، وما تتبعه الدول من أساليب تربوية ، وتسير عليه من نظم تعليمية ، حتي تتضح الصورة العامةر للحياة من حولنا ، داخل الاطار العام للأسرة الانسانية، ثم لنحدد نوعية وجودنا بين هذا الخليط المتعدد الألوان من الاتجاهات ولننظر في واقعنا . وأين نحن من العالم حولنا ، وبالتالي نتجه إلي نظمنا التربوية والتعليمية فنضعهما تحت مجهر الحياة المعاصرة ، وحسبما تتجه مؤشرات . العصر ، يكون تقويمنا لأنفسنا ويكون تدعيمنا أو اصلاحنا لنظامنا التعليمي ، وفي ضوء ظروفنا ومتطلبات حياتنا ، إذ أن أساليب اصلاح نظم التعليم ووسائله تختلف وتتباين من دولة إلي أخري تبعا لاختلاف وتباين الأهداف والتقاليد والعادات والامكانيات البشرية والمادية إلي جانب التراث الثقافي ومؤثراته ، وفي ضوء مقومات الحياة ومتطلبات المجتمع المعاصر .

وعلي أية حال ، فإن مقومات وأسس اصلاح التعليم في بلد من البلاد ، لابد وأن تتلاقي مع غيرها في بلد آخر في بعض وجهات النظر ، كما أنه لابد لها أيضاً من أن تختلف عنها في نواحي أخري ، يراعي فيها التاريخ القومي والعادات القومية والامكانيات المادية والبشرية ، والاتجاهات السائدة ، بل والظروف الطبيعية والمناخية ، ومن ثم فإن ما يطبق في بلد ما بنجاح ، ليس بالضرورة أن يلاقي نفس النجاح إذا ما طبق في بلد آخر حيث تختلف المقومات والأسس والظروف ، فبعض الدول تلجأ في اجراء اصلاحات التعليم بها إلي اعادة النظر في السلم التعليمي كما تفعل بعض الدول النامية ، وكما حدث في كل من «غانا والسنغال» ، ومنها ما تراه في البدء باصلاح التعليم الثانوي أو المرحلة الثانية بعد المرحلة الأولي كما حدث في «جمهوريات الاتحاد السوفيتي ، ومنها ما نراه في اصلاح التعليم الفني أو المهني . كما حدث منذ سنوات في كل من «تركيا وتايلاند» ، ومنها ما تراه في اصلاح التعليم الجامعي أو العالي ثم ما يؤدي اليه من مراحل تعليمية كما حدث في «ايران» (منذ عام ١٩٦٨) .

كذلك ، هناك من الدول ما تري سبيل اصلاح التعليم في اعادة النظر بصفة عامة في شئونها التعليمية ، لا سيما بعد فترة معينة أو ظروف خاصة ،

كما حدث في «الجزائر» (بعد العام الدراسي ١٩٦٨/١٩٦٩) حيث كانت قد اتبعت خطة خمسية منذ سنة ١٩٦٥ وحتي سنة ١٩٦٩ عقب حصولها علي الاستقلال سنة ١٩٦٢ .

ومن الدول ما نري اصلاح التعليم في مد فترة الالزام لأبنائها .

وهكذا تتجه الدول إلي تحقيق أهدافها واصلاح نظمها التعليمية حسبما يتراءى للمسئولين فيها ، وحسبما تمليه مواقف الحياة فيها ومتطلبات ذلك .

ولما كانت دول العالم فى عصرنا الحاضر ، تنقسم (أو هكذا يقسمها المتخصصون) إلى مجموعات أو نوعيات ، أحيانا وفقا لتبعيتها العقائدية (أو السياسية) كالدول الاشتراكية أو الشيوعية ، وأحيانا وفقا لحجم الامكانيات أو التضخم المالى كالدول الرأسمالية ، وأحيانا أخرى لتبعيتها لقومية معينة كالدول العربية ، ثم هناك الدول التى لم تخط إلاخطوات وئيدة نحو التقدم العلمى واستثمار القوى البشرية فيها ، وهذه هى الدول النامية (من قبيل المجاز اللفظى والمتخلفة فى واقعها) بل وفى بعض الأحيان ، تقسم الدول إلى نوعيات جغرافية بالنسبة إلى واقعها كالدول الافريقية أو دول أمريكا اللاتينية ، إلى غير ذلك من التقسميات التى يراها علماء الاقتصاد أو التربية أو الاجتماع نقول ، لما كانت هذه هى تقسيمات العصر ، فإننا سنحاول (فى عجالة سريعة) أن نعرض نماذج لبعض هذه الدول ، متخذين من أوضاع التربية ونظم التعليم فيها ، محورا لدراستنا ، مع بيان أهم العوامل أو القوى الثقافية الموجهة أو المؤثرة .

ومما تجدر ملاحظته ، أننا سنركز حديثنا – كلما أمكن وبصفة خاصة – على الأمور التى تتعلق بالتعليم العام (ما قبل التعليم العالى أو الجامعى) بأنواعه، الأكاديمى والفنى والمهنى ، باعتبار أهميته فى السلم التعليمى الذى تأخذ به دول العالم فهو يستوعب الغالبية العظمى من أبنائها ، وعليه تعلق الدول أهمية بالغة وبالتالى ، فإنه يمثل قطاعا هاما فى هيكل التعليم .

وليس معنى ذلك ، أننا نغفل بقية أنواع التعليم (كالتعليم الجامعى وغيره) ، ولكننا سنتعرض لها وسنشير اليها أو إلى بعضها بطبيعة الحال ، وربما يكون من الأفضل أن نتناول (ذلك) فى حديث خاص .

على أن اتجاهات التعليم فى عالمنا المعاصر تختلف من دولة إلى أخرى

طبقا لظروف المجتمع الذى تعيش فيه ومدى فاعلية العوامل الثقافية التى يتأثر بها ، فالمجتمع الشرقى (ومنه البلاد العربية) لا يزال ينظر إلى خريجى المدارس الفنية المهنية نظرة لا تتسم بالتقدير والاحترام الكافيين . وهى اعتبارات لها قيمتها وعناصر ضرورية لاقامة علاقة تعاونية مثمرة فى المجتمع ، وأكثر الناس فى الشرق يأنفون العمل اليدوى ، ذلك أن التعليم الفنى المهنى لا يهئ الطالب لاستكمال التعليم الجامعى إلا بشروط صعبة قاسية بعكس زميله خريج المدارس العامة وأن كثيرين من خريجى المدارس الفنية المهنية لا يلقون نفس المعاملة المادية كزملائهم خريجى المعاهد الأكاديمية ، حتى ولايلقون نفس المعاملة الأدبية .(١)

بينما تتجه الدول الشيوعية أو الاشتراكية نحو الاعداد المتكامل للناشئين ففى الاتحاد السوفيتى مثلا ، تسمى المدرسة الثانوية بمدرسة (العشرسنوات) يدخلها الطفل فى السابعة ويتخرج فيها عند بلوغ السادسة عشرة ، وهدف هذه المدرسة الأول تدريب الفرد تدريبا كاملا متكاملا بتزويده بأهم مبادئ العلوم حتى يألف الاتجاه والتفكير العمليين ، وتتعاون المدرسة مع المجتمع على تزويد المواطن الصغير بالصفات الخلقية والمزايا الانسانية والروح الجماعية التعاونية ، والتعود على الانتاج والممارسة العملية للأجهزة والأدوات فى المعامل والمصانع والورش .

وفى الدول الرأسمالية ، تختلف النظرة إلى التعليم ، ففى فرنسا ، يشتمل التعليم العام على قليل من التمارين العملية أو ما يسمى بالمدارس الحديثة التى تهدف إلى جعل التعليم أكثر حيوية وواقعية مما يكسب الناشئين روح التعاون والتعرف على بيئاتهم ومجتمعهم إلى جانب تعويدهم الحياة العملية وتنمية التذوق الفنى لديهم وقد اتبعت ذلك فى مدارس الليسية Lycée التابعة لوزارة التربية القومية .

وفى انجلترا ، نجد المدرسة الثانوية الشاملة إلى جانب المدرسة الأكاديمية والمدرسة الثانوية الفنية ثم المدرسة الثانوية الحديثة (وهذه الأخيرة للطلاب محدودى الذكاء بالقياس بغيرهم) وفى الولايات المتحدة الأمريكية ، تتم المرحلة الثانوية عقب المرحلة الأولية والمرحلة الثانوية قد تكون أكاديمية

(١) حمدى مصطفى حرب – التربية والتكنولوجيا فى معركة التصنيع – دار المعارف – القاهرة سنة ١٩٦١ ص ٧٣ .

وقد تكون شاملة كما يحدث فى كثير من ولايات أمريكا .

أما الدول النامية ، فبينما نجدها تتعجل الوصول إلى نهضة علمية وصل إليها غيرها من دول العالم المتقدمة نجد التعليم الثانوى فيها يميل فى معظمه إلى الناحية النظرية الأكاديمية وكذلك يقل الإقبال على التعليم الفنى والمهنى بها إلى جانب أنها تنفق مواردها المحدودة على أنواع من التعليم لا تتفق مع متطلباتها الحقيقية ، ففى البرازيل ، استمرت مناهج التعليم – إلى زمن قريب – خالية من أى تدريب حرفى ثم اتخذت التدابير لوضع التعليم الثانوى العام والتعليم الفنى بأنواعه المختلفة . الصناعى والتجارى والزراعى على قدم المساواة وسمح للتلاميذ بحرية التحويل من أيهما إلى الآخر ، وفوق هذا أصبح التدريب الآن اجباريا ، وكلفت المؤسسات الصناعية والتجارية بضمان تدريب وتعليم الناشئين العاملين فيهما والذين تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ١٨ سنة تدريباً وتعليما فنيا وثقافيا .

وفى تركيا ، كانت الغاية التقليدية من التعليم العام هى اعداد الشباب وظائف العسكرية والادارية لأنهما يمثلان فى نظرهم ونظر أولياء أمورهم المكانة المرموقة والسلطان والجاه ولكن التدابير اتخذت أخيرا لتعديل مناهج التعليم العام لجعلها أكثر تمشيا مع الناحية العملية وأدخلت الدراسات العملية فى مناهج الثانوى ، وانشئت المعاهد التى تمارس فيها المناهج ذات الصبغة الفنية والتربية العملية فى الأقاليم الريفية حيث يعيش ٨٠٪ من الشعب التركى كما تنظم المدارس المتوسطة التى تنتشر انتشارا واسعا فى تركيا – دراسات عملية بحيث يشمل منهجها التدريب على الحرف وأعمال التجارة وأشغال الخشب والحدادة والنجارة والكهرباء والتجفيف والتعليب والصيد وعمل الخزف ، وكذلك الأشغال النسوية والأعمال المنزلية بالنسبة للبنات .

أما فى الهند ، فنجد أن التقاليد الدينية الاجتماعية والثقافية ، جعلت المهمة الأصلية للتعليم المدرسى مقصورة على تشكيل المثقفين القادرين على تفهم تاريخ وماضى بلادهم الثقافى ، فالدولة الهندية تتميز – بصفة خاصة – بالفردية ، مما يجعل ربط هذه العقيدة الفردية بالفكر العالمى أمراً شاقاً ، أضف إلى ذلك ، تعدد اللغات والثقافات وبالتالى كان لكل ذلك أثره فى اعاقة النشاط الجماعى والتعاونى ، وهما من أهم الخصائص التى تستلزم حاجيات المجتمع التكنولوجى المبنى على العلم والفن ولكن تغير هذا الاتجاه فى الوقت الحاضر

فأصبح العمل اليدوى المنتج هو محور التعليم الابتدائى حيث يبدأ التعليم المهنى الفنى من المرحلة الابتدائية فالمرحلة المتوسطة ثم المرحلة الثانوية بمدارس كافية وأعداد كبيرة من التلاميذ لكى يواجهوا حاجة البلاد من العمال والمهندسين والخبراء وتأخذ الدولة فى الهند بالاهتمام بالمدارس الثانوية الفنية، كما توضع لها المناهج الخاصة وتقدم بها الدراسات التدريبية المتنوعة فى الصناعات المختلفة .

وفى كل من الصين والفلبين ، تتفق مناهج المدارس مع سياسة الدولة التى تهدف إلى تبجيل واحترام العمل اليدوى والتعليم المهنى ، كما تهدف إلى توجيه أكبر عدد ممكن من الطلاب إلى التعليم المهنى والفنى بالقياس إلى التعليم النظرى (١).

كذلك ، فإن نوعية التعليم وأساليبه ، تتأثر بالنزعات الاجتماعية وبالعوامل ذات التأثير الواضح فى اتجاهات المجتمع ، ففى كل من السويد والدانمرك ، حيث تتطابق التربية العامة ومثالية القرن التاسع عشر ، يتجه التعليم إلى تزويد الطلاب بثقافة واسعة فى النواحى التاريخية والأدبية والعلمية واللغوية ، ويتعاون الأساتذة والطلاب فى التوفيق بين المناهج الدراسية وحاجيات العصر ومتطلباته بل ويؤكد المربون ، والمعلمون هناك ضرورة تعليم الشباب أصول الأحاديث والمناقشات المفهومة والكتابة الواضحة والتفكير السليم، فالهدف الذى يرمى اليه التعليم العام هو انماء شخصية التلميذ مع تزويده بثقافة واسعة واعداده بصفة عامة لميادين النشاط التجارى والاقتصادى والمصرفى وجميعها لازمة لانعاش هذه البلاد اقتصاديا على أسس سليمة .

وفى كل من بلجيكا وسويسرا ، يوجد تنسيق بين التعليمين العام والفنى المهنى ، بمعنى أن التعليمين يتمتعان بنفسا الامتيازات والمكانة ، وللتلاميذ الحرية المطلقة فى التنقل من تعليم إلى أخر بغير مشقة ولا صعوبة فى جميع المستويات .

ويلاحظ فى بلجيكا بصفة خاصة ، أن المدارس الفنية تتجه إلى نشر الثقافة العامة فى مناهجها ، بينما تترك الحرية للمدارس غير الفنية فى اختيار وانتقاء تطبيقاتها من البيئة المحلية ، وكذلك فى تنظيم حلقات دراسية فى

(١) د. محمد قدرى لطفى - دراسات فى نظم التعليم - مكتبة مصر - القاهرة (بدون تاريخ) ص٢٣٧ ، ٢٨٣ .

الأشغال اليدوية كاشغال الكرتون والبلاستيك والزجاج والخشب والمعادن ، وكثيرا ما يربط التعليم النظرى بتجارب عملية كتركيب دراجة وفكها ، أو عمل توصيلة كهربائية ، أو اصلاح الصنابير ، أو الدهانات المنزلية أو أشغال البناء الخفيفة أو الأشغال الصناعية البسيطة التى تصادف الطلاب فى حياتهم المنزلية .

ومن هنا ، يتضح أن كل دولة تتبع فى تعليم أبنائها ما تراه مناسبا لها ولمجتمعها ، وما تؤمن به من فلسفة تربوية . وهنا نتذكر ما يقول «لاورايز» (من رجال التربية المقارنة المعروفين) فى هذا الصدد :

«أن الانجليز يدنيون بالفلسفة التجريبية ، والفرنسيين بالديكارتية أو الوجودية ، والألمان بالمثالية ، والأمريكان البرجماسية ، والشيوعيين بالمادية الجدلية ، وعلى أساس فهم تلك الفلسفات ، يستطيع المشتغل بالتربية المقارنة ، أن يسعى للتعرف على أسباب وجود النظم والسياسات التعليمية فى بلد ما بالوضع الذى هى عليه ، وأسباب قبول وجهات نظر معينة فى مسائل تعليمية معينة فى بلد ما وعدم قبولها فى بلد آخر[1] .

ونود أن يكون واضحا لدى القارئ أن الاتجاهات أو السمات العامة التى يتصف بها التعليم فى دولة ما أو مجموعة دول من نوعية واحدة ، لا تعنى أنه لا يوجد لها نظير فى غيرها من الدول الأخرى . ولكن المقصود هنا ، هو أن هذه السمة أو تلك السمات أو الاتجاهات تكون بارزة بصورة واضحة فيها عن غيرها ، وعلى سبيل المثال . يعتبر كل من : «الاهتمام بالتقدم العلمى والتكنولوجى» و «الحرص على تعليم الفتاة» من سمات التعليم فى الدول الاشتراكية (أو الدول الشيوعية الأوربية) وهى فى نفس الوقت ، من سمات التعليم فى الدول الرأسمالية أو دول أخرى ولكن تركيز العناية بها فى دول معينة أشد منه فى دول أخرى .

كذلك الحال «بالنسبة للمدارس الخاصة» حيث تعتبر من سمات التعليم فى الدول الرأسمالية لتمتعها بحرية الانشاء والتأسيس والإدارة ، وقيامها بدور كبير فى الحياة التعليمية بهذه الدول ، ولكن هذه السمة موجودة أيضاً فى نوع أخر من الدول كبعض الدول العربية ولو أنها ليست بنفس الفاعلية .

(١) د. وهيب سمعان ، د. محمد منير مرسى – المدخل فى التربية المقارنة – مكتبة الإنجلو المصرية – القاهرة (ط١) ١٩٧٣ ص ١٥ .

كذلك ، هناك من الدول ما يذكر ضمن الدول المتقدمة أو الدول النامية (ولكل منها سماتها التربوية المعينة) بغض النظر عن تبعيتها لنوعية أخرى من الدول ، فبعض الدول العربية (مثلا) قد يكون ضمن الدول النامية ، ولكنها تذكر ضمن الدول العربية لارتباطها القومى ولوضوح سمات واتجاهات الدول العربية فيها نسبيا ثم من قبيل مفاضلة التنوع .

وهكذا تشترك أو تتشابه دول العالم فى بعض الاتجاهات التربوية وسمات التعليم ، مع تفاوت درجات المشاركة أو نواحى التشابه ، فالمجموعة البشرية كلها بمثابة أسرة متعددة الفروع ، متباينة المشارب ، متعددة الاتجاهات ، متشابكة الأغصان أحيانا ، متنوعة الثمار أحيانا أخرى .

الفصـــل الثانى
التربيـــة المقارنة

تعريفها . مفهومها ؟

إذا أردنا التصدى لمفهوم التربية المقارنة ، فربما لا يوجد حتى الآن اتفاق عام بين المشتغلين بالتربية المقارنة على تعريفها تعريفا شاملا أو حاسما، إذ لا تزال هناك آراء تتناول هذا المفهوم من زاوية أو أخرى لسبب أو لآخر ، فعلى سبيل المثال تعرف التربية المقارنة بأنها :

١ - التربية المقارنة :

هى دراسة النظريات التربوية ، وتطبيقاتها فى البلاد المختلفة ، والمقارنة بينها ، بغرض الوصول إلى توسعه الفهم وتعمقه فى المشكلات التعليمية والتربوية ، ليس فى البلد الذى ينتسب اليه الدارس فحسب بل فى البلاد الأخرى أيضاً . (كارتر جود)[١] .

٢ - التربية المقارنة :

هى دراسة الحقائق التعليمية ، بغرض فهم أسباب وجود النظم والسياسات التعليمية فى بلد ما ، بالوضع الذى هى عليه فى وقت معين وغرضها نظرى عملى ، فهى توفر للدارس ، تلك المتعة العقلية التى تنبعث من التأمل فى النظم التعليمية بالإضافة إلى أنها تؤدى إلى فهمه للعوامل التى تؤثر فى تلك النظم . (لورايز)[٢] .

٣ - التربية المقارنة :

هى الفترة الراهنة من تاريخ التربية ، أو أنها الامتداد بتاريخ التربية حتى الوقت الحاضر ، وهى مقارنات للفلسفات التربوية المختلفة ودراسة هذه

(١) كارتر جود فلتين . من المشتغلين بالتربية المقارنة فى القرن العشرين .
(٢) لاورايز : أستاذ التربية المقارنة فى جامعة لندن منذ سنة ١٩٤٧ حتى ١٩٧٠ وله كتابات وآراء قيمة .

الفلسفات التربوية وتطبيقاتها السائدة فى الدول المختلفة ، وذلك بهدف الكشف عن أوجه الاختلاف فى القوى أو الأسباب (العوامل) التى تترتب عليها فروق فى النظم التعليمية وتحليلها ، ثم دراسة الحلول التى حاولتها الدول المختلفة لمعالجة المشكلات التعليمية (كاندل)[1] .

٤ - التربية المقارنة :

هى الدراسة المنظمة للثقافات من أجل اكتشاف أوجه الشبه والاختلاف والتعرف على مشكلات التربية فى الدول المختلفة وكيفية التغلب عليها فى ضوء الاطار الثقافى للنظم التعليمية بهدف الافادة من ذلك فى اصلاح النظم القومية وتطويرها (مالينسون) .

٥ - التربية المقارنة :

هى دراسة تحليلية لنظم التعليم فى البلاد المختلفة على أساس الحقائق والملاحظات وترتيبها فى جدول تسمح بالمقارنة بينها ، بهدف الوصول إلى تطوير النظم التعليمية القومية وتعديلها بما يتمشى مع الظروف المحلية . (جوليان) .

٦ - التربية المقارنة :

هى النسيج التحليلى للنظم التعليمية الأجنبية ، وبعبارة أخرى هى الجغرافيا السياسية للمدارس من حيث عنايتها بالتنظيمات السياسية والاجتماعية من منظور عالمى ، وفهمها ومهمتها هى التوصل بمساعدة الطرق المستخدمة فى الميادين الأخرى إلى الدروس التى يمكن استخلاصها من المفارقات أو التباين (الاختلاف) فى الممارسات التربوية فى المجتمعات المختلفة كوسيلة لتقويم النظم القومية المحلية . (بيريداى) .

وباستعراضنا لهذه النماذج من التعريف وبعضها يركز على الناحية النفعية الاصلاحية بينما يركز البعض الآخر على الناحية المعرفية الفلسفية ، يتضح لنا أن التربية المقارنة علم يبحث فى فهم طبيعة عمليات التربية فى البلاد المختلفة ، وتفسير اتجاهاتها ، وادراك ما بينها من علاقات ومحاولة

(١) كاندل : (١٨٨١ - ١٩٦٥) من أشهر رجال التربية المقارنة ولد فى رومانيا وتعلم بانجلترا وعمل بكلية المعلمين بجامعة كولومبيا بنيويورك . وله كثير من المؤلفات التربوية.

الافادة من ذلك (وهذا يماثل ما يحدث بالنسبة للقانون المقارن أو الأدب المقارن أو التشريح المقارن على سبيل المثال) .

وبالتالى ، فإن التربية المقارنة علم متداخل التخصصات أو أنه يعتمد على تخصصات متعددة ، متنوعة ، وأنها لا تقتصر على ناحية معينة من نواحى التربية ، أو أنظمة التعليم . أو أساليبه أو مشكلاته .. الخ أو أنها تقتصر على زاوية معينة من زاويا الثقافة ، ولكنها قد تتناول هذا كله أو بعضه ، بهدف اصلاح أو معالجة أو تطوير أوضاع التربية والتعليم بما يتلاءم والظروف القومية نتيجة لدراسة مختلف العوامل المؤثرة .

على أنه فى ضوء ماسبق ، يمكن أن تعرف التربية المقارنة بما يأتى:

التربية المقارنة ، هى دراسة منظمة لثقافات الدول المختلفة بصفة عامة، ولأنظمة التربية والتعليم فيها بصفة خاصة ، وما يتصل بها من فلسفات ونظريات تربوية ، وما ينتج عنها من مشكلات ، وكيفية حلها ، ثم الموازنة بين هذه الفلسفات التربوية المختلفة ونظرياتها ، وما تتضمنه من أهداف قومية باعتبار أن لكل قومية اتجاهاتها فى رسم السياسات التعليمية .

ولكى تكون الدراسة التربوية المقارنة ، صحيحة شاملة ينبغى الوقوف على المسائل التى تتعلق بالنظم التعليمية فى البلاد المختلفة ، وفلسفة التربية بها والمناهج وطرق التدريس والإدارة التعليمية واعداد المعلمين فى معاهدها وكذلك التمويل والأبنية التعليمية بالإضافة إلى التوجيه والاشراف الفنى للتعليم بل وكل ما يتصل بالجهاز التعليمى القائم فيها ، وذلك بأسلوب تحليلى مقارن تتضح فيه أوجه الشبه والخلاف ، للافادة من هذه الدراسة سواء بالنسبة للمستوى القومى (بلد الدارس أو الباحث) أو بالنسبة للمستوى العالمى (بلد أجنبى أو أكثر) .

وهنا قد يبرز لنا السؤال التالى : ما الفرق إذن بين التربية المقارنة وبين تاريخ التربية ؟

وللإجابة على ذلك نقول ، أن للتربية المقارنة علاقة كبيرة بتاريخ التربية فكلاهما طريقة مباشرة لفهم مشكلات التربية وحلها ، وهما يشتركان فى كثير من خصائصهما فهناك تشابه بين التربية المقارنة وتاريخ التربية من حيث دراسة النظم التعليمية والبحث عن العوامل التى تقف خلف هذه النظم ، وتجعل بعضها يختلف عن البعض الآخر وكذلك من حيث البحث فى الأهداف

والأغراض المحركة لتلك النظم ، وفى مصادر هذه الأهداف ، بالاضافة إلى التشابه فى طرق البحث .

وعلى ذلك ، يرى البعض ، أن التربية المقارنة – وهى التى تتناول دراسة نظريات التربية ، وطرقها بما وراءها من عوامل تاريخية واجتماعية متعددة – يرى أنها امتداد للتاريخ الحديث للتربية أو أنها امتداد بتاريخ التربية إلى الوقت الحاضر ، وأن ما يعد الآن مادة التربية المقارنة ، يصبح بعد فترة مادة لتاريخ التربية ، أو بمعنى أخر تعتبر التربية المقارنة ، هى الفترة المعاصرة من تاريخ التربية .

ولكن إلى جانب ذلك ، هناك اختلاف بين تاريخ التربية والتربية المقارنة :

فتاريخ التربية : يستمد مادته من المراجع والوثائق التاريخية وأحداق الماضى ، فالماضى ، هو المادة العلمية لتاريخ التربية .

أما التربية المقارنة : فتستمد مادتها من المراجع والوثائق أيضاً (وبخاصة المعاصر منها) ومن الواقع المحسوس ، فى ضوء ظروف وأبعاد وافتراضات ، فالحاضر ، هو المادة الأساسية للتربية المقارنة ، ويمكن إلى حد ما – الاستفادة من الماضى فى فهم وتفسير الحاضر .

التربية المقارنة والعلوم التربوية والانسانية :

تعتبر التربية المقارنة ، وثيقة الصلة بمختلف العلوم التربوية والإنسانية باعتبارها علم متداخل التخصصات ، هذه العلوم مثل : أصول التربية ، تاريخ التربية ، تاريخ التعليم ، نظام التعليم ، الإدارة التعليمية ، المناهج ، طرق التدريس ، علم النفس بفروعه المختلفة ، الفلسفة ، التاريخ ، علم الاجتماع ، الاقتصاد والاحصاء ، الجغرافيا ، السياسة والاقتصاد السياسى .. الخ . وذلك بقدر ما لكل منها من فاعلية فى هذا المجال .

فالباحث فى التربية المقارنة ، لابد وأن يتعرض لهذه العلوم أو معظمها، وإذا كانت التربية بمعناها الشامل – كما هو معروف – عملية اعداد للمواطنة كما أنها عملية نمو متكامل عن طريق اكتساب خبرات متعددة نتيجة تفاعل الفرد مع بيئته ، وأن التعليم بكافة مجالاته نوع من التربية ، فإن التربية المقارنة بمعناها الواسع تعنى بدراسة الشئون الثقافية فى المجتمعات المختلفة ،

سواء كانت أنظمة أو مشكلات تعليمية ، أو نظريات وفلسفات تربوية ، أو ما يتصل بمناهج التعليم وأساليب أو غير ذلك .. ولهذا ، فإن الباحث فى الدراسات المقارنة ، عليه أن يقف على أحوال التربية فى البلاد التى يتناولها وشئون الثقافة بها ، والتعرف على طبيعة الظروف التى أوجدتها والاحاطة بالمؤثرات التى تعرضت لتياراتها أو خضعت لها ، وهو حينما يتناول نظاما تعليميا لبلد ما، أو مشكلة تربوية فى احدى الدول ، فهو يحتاج بديهيا إلى تعرف أسباب الأخذ بهذا النظام ، أو تقصى وجود تلك المشكلة ، ومن ثم ، يجد نفسه مضطرا لتحليل هذه الأسباب ومعرفة ما أوجدته من مؤثرات ، معرفة حقيقية ودقيقة ، وهنا يبرز دور العلوم التربوية والانسانية فهى بمثابة أضواء كاشفة مهمتها معاونة الباحث على تفسير الحقائق ، وايضاح ما قد يكتنفها من غموض يعوق تفسيرها .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فإن التربية المقارنة ، ذات علاقة وثيقة بالتربية العالمية الدولية ، تلك التربية التى تستهدف التفاهم المتبادل والنيات الطيبة ، والحياة السلمية بين شعوب العالم ، ذلك لأن أية محاولة لفهم ثقافة أمة من الأمم ، ينبغى أن تتضمن النظام الذى تعلم أبناؤها فى ظله والعوامل التى أثرت فى تنشئة الأجيال واعدادهم للحياة .

مجالات البحث فى التربية المقارنة :

من المفهوم الشامل للتربية المقارنة ، يتضح لنا ، أن البحث فيها متعدد المجالات وإن كان بعض المعاصرين من المشتغلين بالتربية المقارنة ، يرون أنها تقتصر على مجالين رئيسيين (كما يرى بيريد أى) هما :

١ - الدراسات المنطقية (المجالية) :

٢ - الدراسات المقارنة :

أما النوع الأول : فهو يركز على دراسة النظام التعليمى فى أحد البلاد أو الأقاليم بل قد يكون فى مدينة أو قرية تمثل منطقة ثقافية معينة سواء على المستوى القومى بالنسبة للدارس (كمصر مثلا) أو خلاف ذلك كأى بلد من البلاد الأجنبية ، تتضح فيه الدراسة المقارنة وقد تشمل مجموعة من البلاد لها سمات معينة ، بل قد تشمل قارة بأكملها . وهذا النوع يعتبر أساسا هاما فى الدراسات التربوية المقارنة كتمهيد لما يلى بعده من دراسات .

وأما النوع الثانى : فهو يعنى مقارنة أوضاع التربية فى أكثر من بلد أو منطقة . ويتناول فيه الدارس مشكلة تعليمية أو ناحية تربوية بأسلوب تحليلى شامل ، يهدف التعرف على القوى والمؤثرات المتعلقة بها وبيان أوجه الشبه أو الخلاف بينها .

وواضح أن كلا النوعين ، يخضع للأسلوب المقارن فى طبيعته .

والواقع ، أن مجالات البحث فى التربية المقارنة ، تتناول بالإضافة إلى النوعين السابقين – عدة ميادين أو أنواع يمكن أن تندرج تحت هذين النوعين، من بينها :

(أ) المقارنة العامة بين نظامين تعليميين أو أكثر ، والموازنة بينهما فى جميع مظاهرهما .

(ب) المقارنة الخاصة ، كدراسة مشكلة تعليمية ، أو نوع من التعليم فى بيئة واحدة أو بيئات مختلفة ، فى ضوء ظروف واعتبارات معينة .

(جـ) المقارنة بين العوامل الثقافية المختلفة (سياسية ، اجتماعية ، اقتصادية .. الخ) التى تتحكم فى نظم التعليم المعاصرة فى بلاد مختلفة .

(د) المقارنة بين أنظمة التعليم المعاصرة فى بلاد مختلفة مع ربطها بأسسها التاريخية على أن يكون استخدام التاريخ هنا استخداما وظيفيا وليس لمجرد التاريخ .

(هـ) المقارنة الاحصائية فى بلاد مختلفة فيما يتعلق باقتصاديات التعليم ، من ميزانية وتكلفة وتجهيزات وتلاميذ ومعلمين ... الخ ومقارنة ذلك بالدخل القومى والتعليم كاستثمار .

(و) المقارنة بين نظم التعليم أو وسائل التثقيف ومقتضيات المصلحة القومية العامة فى بلاد مختلفة ، كدراسة الاحصائيات الخاصة بمكافحة الأمية مثلا أو غير ذلك .

(ز) الدراسة المقارنة التى تتناول مشاهير الشخصيات التربوية ، ممن كان لهم أثر واضح فى اتجاهات التربية (وبخاصة المعاصرين منهم) كأحد رجال الفكر التربوى المقارن من أمثال «سادلر (انجليزى ١٨٦١ – ١٩٤٣)» ، أو «هانز (روسى ١٨٨٨ – ١٩٦٠)» ، أو «كاندل (رومانى

١٨٨١ – ١٩٦٥) وغيرهم من الشخصيات الرائدة فى مجالات التربية، وبيان أوجه المقارنة بين ما أحدثوه من جديد ، ما كان قبلهم مع ابراز بوضوح ومحاولة تقييمه .

(ح) وأخيرا ، هناك ، ما يسمى بالدراسات المقارنة العالمية ، وهى ما تقوم بها الهيئات أو المنظمات الدولية أو العالمية كمنظمة «اليونسكو» الدولية أو المكتب الدولى للتربية وذلك بتناول جوانب من التعليم أو مشكلاته على الصعيد الدولى أو مجموعات من الدول طبقا لمعايير معينة ، لها دلالات خاصة .

ويتضح من ذلك أن مجال الدراسة فى التربية المقارنة ، واسع ومتشعب حتى أننا نستطيع أن نقول ، أن كل ما فى المجال التعليمى والتربوى ، يمكن أن يكون موضوع مقارنة .

وفى السطور التالية ، نذكر تصنيفا لمجالات البحث فى التربية المقارنة، جاعلين العملية التعليمية منطلقا لهذا التصنيف ، والذى يشمل الجوانب التالية:

١ – طبيعة العملية التعليمية :

أسسها ، كيفيتها ، المبادئ التى تقوم عليها ، معيناتها ، مقوماتهما .. الخ.

٢ – مضمون العملية التعليمية ومحتواها :

المناهج ، الخطط الدراسية – التخطيط للعمل المدرسى والتعليمى والتربوى التنظيمات المدرسية ... الخ .

٣ – أساليب القيام بالعملية التعليمية :

طرق التدريس العامة ، والخاصة للمواد الدراسية المختلفة نوعية هذه الأساليب ، التعليم الفردى ، التعليم الجمعى ، التعليم المبرمج ، التعليم بالمراسلة، التعليم المستمر .. الخ .

٤ – جغرافية العملية التعليمية :

دول العالم وشعوبه فى مختلف القارات ، البدو ، الحضر ، المناطق النائية، الأقليات .. الخ .

٥ – دينامية العملية التعليمية :

موجهاتها ، الفلسفات التربوية ، العوامل أو القوى الثقافية ، السياسة ، الدين ، الاقتصاد ، اللغة ، البيئة ، درجة حضارة الشعوب ، طبيعة الجنس البشرى .. الخ .

٦ – مشكلات العملية التعليمية :

مشكلات مراحل التعليم ، مشكلات الطلاب فى هذه المراحل ، مشكلات العمل الإدارى ، مشكلات العمل المدرسى ، مشكلات التوجيه والاشراف الفنى .. الخ .

٧ – تقويم العملية التعليمية :

الامتحانات وأنواعها ، الاختبارات وأنواعها ، وسائل التقويم فى مراحل التعليم ، الاستثمار فى التعليم ، الفاقد فى التعليم ... الخ .

٨ – النوعيات البشرية فى العملية التعليمية :

طلاب المراحل التعليمية ، تعليم الصغار ، تعليم الكبار تعليم الأسوياء أو العاديين ، تعليم الشواذ (سواء من فى الناحية الايجابية كالموهوبين والأذكياء ، أو من فى الناحية السلبية مثل : الصم والبكم والعمى ، والمعوقين بنوعياتهم) ... الخ .

٩ – نوعيات التأثير فى العملية التعليمية :

التخطيط ، التنمية ، الموجهات الداخلية والخارجية ، الاتجاهات السائدة والمعاصرة ، ظروف المعلم والمتعلم ... الخ .

١٠ – نوعيات التعليم فى العملية التعليمية :

التعليم الدينى ، التعليم المدنى ، التعليم الخاص ، التعليم الأجنبى ، تعليم اللغات القومية ، تعليم اللغات الأجنبية ... الخ .

١١ – نوعيات العمل فى العملية التعلمية :

إدارة التعليم (على المستويات المختلفة) ، إدارة المدرسة ، الإشراف والتوجيه الفنى ، الخدمات الطلابية .. الخ .

١٢ - نوعيات العاملين فى العملية التعليمية :

مديرو المؤسسات التعليمية (المدارس ، المعاهد ..) ، المعلمون ، الموجهون ، الفنيون والاداريون ، أعلام الفكر التربوى المعاصر ، الطلاب ... الخ .

كل هذه الجوانب من العملية التعليمية ، تستطيع التربية المقارنة أن تتناولها بالبحث والدراسة ولقد قام - بالفعل - قسم التربية المقارنة والادارة التعليمية «بكلية التربية بجامعة عين شمس بالقاهرة (على مدى نحو عشرين عاما مضت) ببحث كثير من هذه الجوانب ، وقدمت فيها أبحاث ورسائل لدرجتى «الماجستير والدكتوراه» . منها ما تمت مناقشته ، وأجازته اللجان العلمية ، ومنها ما هو قيد البحث وتحذو كليات التربية الأخرى فى مصر والدول العربية حذو هذه الكلية .

ولا تزال خصوبة هذا المجال من الدراسة فى حيويتها ، بل وتتزايد على مدى الأعوام بازدياد الاقبال على التعليم .

وتعتبر كلية التربية بجامعة عين شمس (بلا جدال) . رائدة كليات التربية فى الوطن العربى ، لا سيما بالنسبة لهذا النوع من الدراسات التربوية ، إلى جانب مكانتها فى مصاف كليات التربية والمعاهد التربوية على الصعيد الدولى .

وقبل أن ننهى الحديث عن مجالات التربية المقارنة ، نرى أن نوضح للقارئ الفرق بين الدراسة المنطقية Ares study والدراسة المقارنة Comparative Study بشئ من الايجاز .

موازنة بين الدراسة المنطقية والدراسة المقارنة :

استكمالا لحديثنا السابق عن هذين المجالين الرئيسيين للتربية المقارنة نذكر فيما يلى موازنة مختصرة بينهما :

أولاً : الدراسة المنطقية :

يمكن ابرازها على الوضع التالى :

تختص بدراسة منطقة محدودة ، قد تكون صغيرة ، فلا تزيد عن مدينة أو اقليم وقد تكون كبيرة فتشمل دولة أو أكثر وأحيانا قارة كاملة بينها عناصر مشتركة .

- تعتمد على جمع البيانات عن كل ما يتعلق بالنظم التعليمية دون القيام بأى تحليل مقارن .
- دراسة مسحية ، وصفية ، فهى مقارنة عامة دون التعرض للتفاصيل.
- تتطلب من الباحث الحياد والموضوعية والبعد عن التعصب لنظام تعليمى معين أو نظرية تربوية معينة حتى لا تفقد أهميتها .
- تتطلب الجهد الكبير والدقة العلمية فى جمع المعلومات وفهم طبيعة التعليم فى منطقة وجوده .
- تتطلب الإلمام بلغة المنطقة وأساليب التربية فيها ، والقيام بالزيارات التعليمية ومشاهدة الواقع .
- مهمتها اعداد الباحث وتدريبه للعمل فى مجالات الدراسة المقارنة باعتبارها دراسة ممهدة لها .
- ومن أمثلة هذا النوع : دراسة لنظام المدرسة الثانوية فى بلاد الوطن العربى .

ثانياً : الدراسة المقارنة :

يمكن ابرازها على الوضع التالى :

- تهتم بدراسة احدى المسائل أو المشكلات التعليمية أو التربوية فى بيئة ثقافية معينة ومقارنتها مع بيئة أو بيئات أخرى .

- قد تتناول بلادا كثيرة أو مناطق متعددة وقد تشمل دولا متنوعة لا يكون بينها عوامل ثقافية واجتماعية مشتركة ولكن بينها جوانب عامة للمقارنة .
- تعتمد على التحليل والتفصيل فى ضوء الاعتبارات الثقافية ، والقوى الموجهة لنظم التعليم .
- تتطلب جمع المعلومات والاحصائيات عن كل مظاهر التنظيم التعليمى والتعليمى والاتجاهات التربوية .
- تتطلب تصنيف البيانات ، وترتيبها ، وجدولة المعلومات ليسهل تحليلها واعدادها للمقارنة .
- تتعرض لمعرفة أوجه التشابه والخلاف وأسباب كل منها فى البلاد أو البيئات موضع البحث ، بينما لا تهتم الدراسة المنطقية بذلك .
- توضح للقارئ نواحى المقارنة الدقيقة ، وما تهدف اليه الدراسة ، وما توصلت اليه من نتائج ، بينما تترك الدراسة المنطقية ، الأمر للقارئ ليستنتج هو ، ما قد تعنيه النظم التعليمية ، وما تهدف اليه .
- ومن أمثلة هذا النوع : دراسة مقارنة لتعليم الفتاة فى الدول المتقدمة والدول النامية .
- ويلاحظ وجود تداخل بين هذين النوعين من حيث المحتوى ومتطلبات البحث فى معالجة الموضوعات .
- وبالإضافة إلى النوعين السابقين ، هناك نوع ثالث ، وهو دراسة حالة ونعنى به دراسة تحليلية شاملة لنظام تعليمى واحد أو مشكلة تعليمية فى بلد واحد أو دولة واحدة بحيث يتوفر لهذه الدراسة الأساس الذى يفسر النظام أو المشكلة فى الاطار الثقافى الذى يعيش فيه ، ومن أمثلة هذا النوع :

دراسة ميدانية لنظام الإدارة التعليمية فى جمهورية مصر العربية .

كيف يختار الباحث فى التربية المقارنة ، حالة أو عينة للدراسة ؟؟

ينبغى أن يتم ذلك ، عن طريق :

(أ) معرفة أنواع الحالات أو العينات . وهى .

- عينة شاملة . (وقد تكون عينة عالمية ، تمثل نوعيات دول العالم) .
- عينة اقليمية . (وتكون داخل دولة أو مجموعة دول متشابهة أو قارة معينة) .
- عينة محلية . (وتكون فى اقليم معين أو قطاع معين أو منطقة بذاتها) .
- عينة زمنية . (وتتم فى حدود فترة زمنية يحددها الباحث) .

(ب) معرفة الشروط التى يجب توافرها عند اجراء الدراسة . من أهمها :

- أن تكون العينة متصلة اتصالا وثيقا بموضوع البحث .
- أن يكون الاختيار من الواقع – كلما أمكن – بدلا من الرجوع إلى الكتب والمصادر المدونة .
- ألا تكون العينة كثيرة بدرجة كبيرة ، أو صغيرة بدرجة محدودة ، لاتفى بالغرض .
- أن تراعى الأسس العلمية ، والموضوعية فى اعداد الفروض والقيام بالتجريب .
- ينبغى مراعاة سهولة ضبط العوامل المتغيرة اللازمة لاجراء الدراسة .
- أن تجرى فى حدود زمن مقبول ، وجهد مناسب وتكلفة مناسبة .
- العمل على تحقيق الفروض ، والأهداف الموضوعة .

نشأة التربية المقارنة وتطورها

وجدت التربية المقارنة كعلم من العلوم التربوية منذ زمن بعيد ، وربما لم تكن معروفة بهذا الأسم ، إلامنذ وقت قريب نسبيا .

وقد حفظ لنا التاريخ ، كثيرا من الكتابات التى تعتبر نوعا من الدراسات التربوية ، والتى قام بها القدامى ممن عرفوا باهتماماتهم العلمية ، سواء كانوا من الرحالة أو المؤرخين ، أو الجغرافيين ، أو المفكرين ، أو ممن سجلوا خواطرهم ومشاهداتهم عن أحوال البلاد التى قاموا بزيارتها ، أو التجول فيها والتعرف على أمور التعليم بها ، هؤلاء من أمثال :ابن بطوطه ، وابن جبير ، وابن خلدون (من العرب) وماركوبولو (الإيطالى) وانطوان جوليان (الفرنسى) وجون جريسكوم (الأمريكى) وغيرهم ، سواء فى العصور القديمة أو الحديثة نسبيا .

وقد تتابعت الكتابات التى تناولت تقارير أو بيانات عن شئون التعليم فى بلاد مختلفة ، سواء من حيث نظمه أو أساليب أو مناهجه وطرق الدراسة المتبعة فى تنفيذها ... إلى غير ذلك مما له صلة بأوضاع التعليم وأمور التربية واستمر ذلك ، إلى أن اتسع أفق التربية المقارنة – بمرور الزمن – واصبحت تشمل مجالات متنوعة ومتعددة ، وبخاصة منذ الثلث الأول من القرن العشرين وحتى وقتنا الحاضر ، حيث تنوعت الدراسات ، وتعددت الهيئات والمنظمات التى توجه عنايتها إلى الدراسات المقارنة فى التربية .

على أننا إذا أردنا أن نتتبع تطور التربية المقارنة منذ نشأتها حتى وضعها الراهن ، نجد أنها مرت بعدة أطوار أو مراحل يمكن ايضاحها علي النحو التالي :

أولاً : مرحلة وصف نظم التعليم أو ما يتعلق بها فى بلاد مختلفة .

ثانياً : مرحلة محاولة الافادة من نظم التعليم عن طريق نقلها أو استعارتها .

ثالثاً : مرحلة التعرف على نظم التعليم فى اطار العوامل الثقافية للمجتمع .

رابعاً : مرحلة التعرف على نظم التعليم فى ضوء التفسير العلمى أو التجريبى .

وسنتناول كلا من هذه المراحل بشئ من الايجاز :

المرحلة الأولى :

يمكن أن تمتد هذه المرحلة منذ العصور القديمة وحتى نهاية القرن الثامن عشر على وجه التقريب ، فهى تعتبر بمثابة الدراسات الأولية فى مجال التربية المقارنة ، حيث اعتاد الأفراد والجماعات منذ القدم ، زيارة البلدان المختلفة سواء للتجارة أو للترفيه ، أو للتجول والاكتشاف أو للاغارة والحروب ، أو غير ذلك .

وفى مختلف العصور ، عاد كثير من الرحالة إلى بلادهم بمعلومات وانطباعات وأفكار عن ثقافات الشعوب المختلفة وقد شملت كتاباتهم تعليقات عن تنشئة الأطفال مثلا أو بعض أوضاع التعليم ثم التعرض لأوجه التشابه أو الاختلاف بينها فى مجالات محدودة ، وربما كان للصدفة – آنذاك – دخل كبير فى التعرف على نظم التعليم أو ما يتعلق بها .

وقد كان من بين الرواد الأول لهذه المرحلة :

ابن خلدون . المفكر العربى حيث نجد فى مقدمته المعروفة بأسمه ما يفيد ذلك ، وأنه كتب فصلا عن أساليب تعليم القرآن الكريم للصبية فى بعض البلدان الاسلامية [1] .

كذلك هناك «فردريك أوجست هخت» الألمانى ، حيث اعد كتابا فى القرن الثامن عشر – بعنوان : «مقارنة بين النظم التعليمية الانجليزية والنظم التعليمية الألمانية» . وضمنه وصفا للمدارس الانجليزية ، مع مقارنتها بمثيلاتها الألمانية فى بعض النواحى[2] .

المرحلة الثانية :

وتمتد هذه المرحلة منذ بداية القرن التاسع عشر حتى نهايته ، وربما كانت رغبة المهتمين بالتربية حينئذ فى التعرف على نظم التعليم الأجنبية بهدف اصلاح نظمهم القومية ، من أهم دوافع القيام بهذه الدراسات ، حتى أننا نطلق على هذه الفترة ، مرحلة النقل أو الاستعارة ، بمعنى ، استعارة بعض

(١) ابن خلدون – المقدمة ص ٦٢٩ – ٦٣٢ .

(٢) د. وهيب سمعان : دراسات فى التربية المقارنة . مكتبة النهضة المصرية – القاهرة ص ٧١ سنة ١٩٦٥ ص ٣ – ٤ .

نواحى التعليم أو تنظيماته فى بلاد مختلفة ؛ ثم تطويرها بما يتلاءم والظروف القومية المحلية .

ونستطيع القول بأن طبيعة هذه المرحلة ، كانت وصفية فى معظمها ، فضلا عن أنها لم تكن تتضمن تحليلا أو نقدا للنظم الأجنبية ؛ بل كانت تذكرها بشئ من التقدير والتطلع إلى الاقتباس منها ، وهذا يخالف بوضوح المفهوم الشامل للتربية المقارنة .

وكان من رواد هذه المرحلة :

مارك انطوان جوليان دى بارى : وهو أحد المربيين الفرنسيين ، ومن الذين اهتموا بالدراسات المقارنة منذ أوائل القرن التاسع عشر (١٨١٧) حيث قام بمحاولة لتحليل المسائل التعليمية فى اطار دولى ؛ ودعا إلى جمع الحقائق والملاحظات وتنظيمها فى جداول تحليلية تسمح بالتعرف على العلاقات بينها : ومقارنتها . وذلك بغرض الاستدلال منها على مبادئ معينة وقواعد محددة قد تساعد على توجيه النظم التعليمية وحل مشكلاتها ، وقد ضمن ذلك كتابه «مباحث» أو «أبحاث فى التربية المقارنة» .

وهناك جون جريسكوم ، المربى الأمريكى الذى أعد سنة ١٨١٩/١٨ دراسة موسعة عن التعليم فى كل من : انجلترا وفرنسا وسويسرا وايطاليا وهولندا، عرض فيها ملاحظاته عن النظم التعليمية فى هذه البلاد من خلال زيارته لها ، طوال عام قضاه فى أوربا .

وقد تبع «جوليان» و «جريسكوم» كثيرون من أمثال «فيكتور كوزان الفرنسى ، وليوتولستوى» الروسى و «ماثيور ارنولد» الانجليزى ، وغيرهمر ممن زاروا بلادا مختلفة وكتبوا عن نظمها التعليمية وأوضاع التربية فيها ، سواء بطريقة مباشر أو غير مباشر .

ومع أن الدراسات المقارنة فى القرن التاسع عشر ، كانت تتسم فى معظمها بأنها دراسات وصفية ، إلا أنه وجدت – فى ذلك الوقت – محاولات للتحليل المقارن كالتى قام بها على سبيل المثال «أرنست فيشر» الألمانى والذى كتب بالألمانية تقريرا عن المدارس الانجليزية ومقارنتها بالمدارس الألمانية (فى النصف الأول من القرن التاسع عشر) وكذلك ما كتبه «لودويج وايز» بالألمانية بعنوان «رسائل ألمانية عن التعليم الانجليزى» وفيه يبدى اعجابه

بالمدارس الخاصة الداخلية فى انجلترا ، ويدعو بلده إلى الأخذ بها والاقتباس من نظمها .

المرحلة الثالثة :

هذه المرحلة ، تمتد من أوائل القرن العشرين (الحالى) حتى منتصفه وفيها ظهر اهتمام المشتغلين بالتربية المقارنة نحو ربط النظم التعليمية بما يدور فى مجتمعاتها من أمور وما تتعرض له أوضاع التربية والتعليم من مؤثرات وما يخضع له من ظروف توجهها ومدى التفاعل بين الظواهر الاجتماعية والنظم التعليمية .

وقد وضح هذا الاتجاه – بصفة خاصة – فى الثلث الأول من القرن العشرين لا سيما فى الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الأولى ، حيث اتجهت كثير من الدول إلى اعادة النظر فى سياستها التعليمية ، نتيجة لما أحدثته تلك الحرب من تغيرات كبيرة فى حياة الدول ومجتمعاتها ، وكذلك ، الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية وما حدث فيها من تغيرات مماثلة ، وشملت من بينها ، مجالات التربية حيث ظهرت اتجاهات جديدة فى فلسفات التعليم ، وبالتالى ، تعددت الكتابات فى التربية المقارنة ، سواء ما قام به الأفراد أو ما قدمته الهيئات والمنظمات الدولية ، كهيئة اليونسكو ، أو مكتب الولايات المتحدة الأمريكية للتعليم وغيرهما .

وقد كانت السمة المميزة للدراسات التربوية المقارنة فى هذه المرحلة ، هى الاهتمام بشرح أوجه الشبه والخلاف بين النظم التعليمية المختلفة والقوى أو العوامل التى تقف وراءها ، فهى مرحلة تحليلية ، تفسيرية للعوامل المختلفة عن طريق تتبعها وملاحظتها ، بهدف الافادة منها أو استعارتها وتوقع نجاحها فى ظروف مماثلة ويطلق «بيريداى» على هذه المرحلة ، «مرحلة التنبؤ» أو «الاحتمالات» [1] .

(١) د. محمد منير مرسى – الاتجاهات المعاصرة فى التربية المقارنة . مكتبة عالم الكتب القاهرة سنة ١١٩٧٤ ص ٣٨ .

ولعل من أشهر المربين فى تلك الفترة :

– «سادلر» المربى الانجليزى ويعتبر أول من خرج من كتاب القرن التاسع عشر عن المنهج الذى كان سائدا فيه ، فهو يؤمن بأن النظم القومية للتعليم لها طابعها الخاص ولا يجوز نقلها من مكان لآخر كما هى ، بل ينبغى النظر إلى الاعتبارات المختلفة ، وبالتالى ، فقد انتهج «سادلر» منهجا جديدا ، يميز الدراسات التربوية المقارنة وبخاصة فى النصف الأول من القرن العشرين وهو ضرورة التعرف على العوامل الثقافية المختلفة التى تؤثر فى النظم التعليمية عند دراسة نظم تعليمية أجنبية لمحاولة الافادة منها ، وقد عبر «سادلر» عن ذلك بقوله : ينبغى عند دراستنا لنظم التعليم الأجنبية ، ألا ننسى أن هناك أشياء خارج المدرسة قد تكون أكثر أهمية من الأشياء التى توجد داخلها ، بل أنها تتحكم فيها وتفسرها» . ثم يضيف قائلا : إننا لا نستطيع أن نتجول بين النظم التعليمية فى العالم ، كطفل يلهو فى حديقة فيقطف زهرة من هنا وورقة من هناك ، ثم يتوقع أنه لو غرس ما جمعه فى تربة أعدها لحصل على نبات حى ، دون ما تكيف أو ملاءمة سليمة ، فهو فى هذا وأهم فى توقعه» وهكذا نكون نحن لو فعلنا مثله باعتبار أن النظام القومى للتعليم كالكائن الحى له ظروف وجوده ، وتكوينه وطابعه المميز ، نتيجة للعوامل المتعددة .

وقد تبع «سادلر» فى آرائه كثيرون من كتاب القرن العشرين وفى مقدمتهم «كاندل» و «هانز» [1] و «لاواريز» وغيرهم ، ولكل منهم نظرته الخاصة وما يراه فى هذا المجال .

وقد كانت كتابات «كاندل» أمثلة بارزة للبحث المستمر لفهم العلاقة بين التعليم والمشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى تواجه مختلف الدول ، وضمن ذلك ما كتبه عن التربية المقارنة ، وحاول الربط بين نظم التربية وتاريخها ، فهو يعتبر القوى والعوامل مؤسرات سببيه للنظم والمسائل والمشكلات التعليمية ، ولكن منهجه برغم ذلك لا يوضح كيفية الحكم على أهمية عامل دون آخر .

---

(١) نيقولا هانز – (من أصل روسى) له مكانة مرموقة فى مجال التربية المقارنة . وله كتابات وآراء لها قيمتها .

– يرى أهمية العوامل الثقافية في فهم نظم التعليم لدي الشعوب ، مع الإهتمام بالجانب التاريخي في تفسير الحاضر .

وبصفة عامة ، يتضح من كتابات المشتغلين بالتربية المقارنة فى النصف الأول من القرن العشرين ، والممثلين لمنهج القوى والعوامل فى هذه المرحلة أن اهتمامهم الأكبر ، كان موجها لشرح أوجه التشابه والاختلاف بين النظم التعليمية فى ضوء بعدين أساسيين ، هما ، البعد التاريخى والبعد الاجتماعى بمكوناته .

المرحلة الرابعة : (مرحلة المنهجية العلمية) :

وهى المرحلة التى تبدأ من منتصف القرن العشرين حتى وقتنا الحاضر، حيث التقدم العلمى فى مختلف مجالات الحياة ، وحيث التطور التكنولوجى الذى شمل ميادينها ثم باعتبار أن التربية ميدان تطبيقى وأنها تكنولوجيا اجتماعية ومن ثم وجد اتجاه يدعو إلى التجديد فى المعالجة المقارنة للدراسات التربوة حيث تتميز هذه المرحلة باستخدام المفهوم السليم للعلوم الاجتماعية ، والانسانية ، وأساليب معالجتها فى تفسير النظم والمظاهر التعليمية استخداما علميا باعتبار أن الظواهر التعليمية والاجتماعية ، ليست ظواهر عشوائية ، غير متصل بعضها بالبعض الآخر ، بل تضمها أنماط يمكن تمييزها وتفسيرها ، ومن ثم ينبغى الانتقال بالتربية المقارنة من مجرد دراسة من الدراسات الانسانية إلى دراسة تجريبية تخضع لأساسيات المنهج العلمى التجريبى ، وليس معنى هذا ، أن هذه المرحلة الأخيرة ، هى التى تتسم بالناحية العلمية دون سواها أى أن بقية المراحل لا تتسم بالعلم ، ولكن كل مرحلة تستند إلى جانب معين من الاتجاهات العلمية سواء كان وصفا أو تاريخا أو تحليلا ثقافيا بينما تركز المرحلة الأخيرة على العلم التجريبى .

ومن أشهر من عرفوا فى هذه المرحلة وأخذوا بهذا الاتجاه :

«بيريداى» وهو أحد المربين المعاصرين (من أصل بولندى) عمل استاذاً للتربية المقارنة فى كلية المعلمين بجامعة كولومبيا بنيويورك وله كثير من المؤلفات فيها .

ويرى بيريداى أن هناك أربع خطوات فى العملية الكلية للمقارنة ، وهذه الخطوات هى :

١ - **الوصف** : بمعنى عرض المعلومات وما يتطلبه ذلك من زيارات أو قراءات أو تسجيل ثم إلى وضع فروض معينة أو تعميمات أولية

تحتاج إلى اختبار .

٢ – **التفسير** : بمعنى تحليل المعلومات التربوية فى ضوء ظروف كل بلد ومن خلال الجوانب المختلفة للمجتمع .

٣ – **المناظرة** : بمعنى وضع أساس المقارنة بين النظم التعليمية ، وترتيبها وجدولتها فى ضوء الأفكار الرئيسية ، ومحاولة ايجاد أوجه تشابه واختلاف .

٤ – **المقارنة** : بمعنى اتمام المقارنة بين المشكلات التربوية فى البلاد موضوع الدراسة ، سواء بطريقة طويلة أو عرضية ، تؤدى إلى نتائج عامة تتلاءم مع الفروض المسبقة .

ويرى البعض أن بيريداى يعتبر قنطرة تربط بين فترتين من فترات التطور فى التربية المقارنة ، مثله فى ذلك مثل «سادلر» فقط ربط «سادلر» بين الفترة التى تميزت بالوصفية وجمع المعلومات جمعا وفيرا غير مميز وبين فترة «كاندل» واتباعه الذين أكدوا فيها أهمية تفسير المعلومات فى ضوء القوى والعوامل التاريخية والثقافية .

أما «بيرايدى» فيربط بين هذه الفترة الأخيرة وبين فترة جديدة ، تهتم بالبحث عن اتجاه علمى تجريبى للدراسات التربوية المقارنة ، وهذا الاتجاه يعالج منهج القوى والعوامل ويهتم باستخدام العلوم الاجتماعية والانسانية استخداما وظيفيا فيها .

أرثر موهلمان . وهو مرب أمريكى معاصر ، وعمل استاذا للتاريخ والفلسفة والتربية المقارنة بجامعة تكساس بأمريكا .

ومن أهم ما كتب ، مؤلفه عن التربية المقارنة الذى ظهر عام ١٩٥٢ ، ثم ما كتبه عن النظم التعليمية المقارنة عام ١٩٦٣ .

ومن آراء «موهلمان» أنه ينبغى تعاون المتخصصين فى المجالات المختلفة ، حتى نستطيع فهم النظم التعليمية وذلك لصلة هذه المجالات بتلك النظم ، وهذا بدوره يمكن الباحث فى التربية المقارنة من تفهم وتحليل وتفسير مشكلاتها وبالتالى للتغلب عليها . وكذلك ، فإن «موهلمان» ، يرى أن أى نظام تعليمى ، هو نسيج مركب يمتد بجذوره إلى الثقافة المتأصلة لشعبه ، ومن ثم

كان على باحث التربية المقارنة أن يستخدم كلا من الطريقتين ، الثقافية التحليلية للعوامل المختلفة ، والموضوعية من حيث دراسة الأوضاع والمشكلات التعليمية بكل أبعادها .

ومعنى هذا ، أنه يؤكد على الجانب النظرى بالإضافة إلى الجانب العملى من واقع الدراسة الموضوعية القائمة بالفعل ، والتى يتخذها الباحث مجالا لاستبيان فروضه .

وفى الحقيقة ، أن المنهج العلمى التجريبى والذى تتسم به هذه المرحلة الأخيرة من مراحل تطور التربية المقارنة ، قد أخذ يحتل مكانة بارزة فى الوقت الحاضر ، تتمثل فى الادراك المتزايد لأهمية وضع الفروض فى البحوث التربوية المقارنة ، وفى الاختبار الدقيق للحالات ، وفى توجيه العناية لوضع المواصفات للمتغيرات . ثم فى البحث عن تفسيرات كمية للعلاقات بينها .

وأخيرا ، فإنه يمكن أن نضع تطور التربية المقارنة فى مراحلها المختلفة، على النحو التالى :

(أ) من مرحلة الوصف وحب الاستطلاع والجمع غير المقصود للمعلومات عن النظم التعليمية ، إلى جمع منظم يمكن الافادة منه فى نظم التعليم .

(ب) من اتجاه نحو فهم طبيعة أنظمة التعليم إلى وجود علاقات انسانية بين الدول بهدف النفع المتبادل .

(جـ) من التحليل القائم على البديهية والمصادفة إلى عمل تربوى فنى يقوم على التفسير العلمى الدقيق .

البحث فى التربية المقارنة

كيف يقوم الباحث باعداد دراسة تربوية مقارنة ؟

لكي يتمكن الباحث من ذلك ، سواء كانت دراسة جزئية أو عامة ، لابد من توافر أمور هامة ، كمعينات أساسية لاتمام الدراسة المقارنة ، من بينها :

أولاً : الاعداد الفني للدارس ، بمعني أن يكون الباحث ملما بأكثر من لغة أجنبية للافادة من المصادر المختلفة وملما بالعلوم الاجتماعية بصفة عامة ومنها التاريخ ، وتاريخ التربية بصفة خاصة لارتباطه الوثيق بالتربية المقارنة في كثير من أساسياته .

ثانياً : كذلك يتطلب الاعداد الفني للدارس الإلمام بعلوم السياسة والاقتصاد والاحصاء والانثروبولوجيا (ثقافة الانسان والأجناس البشرية) ، مما يساعده علي الفهم السليم والملاحظة الدقيقة والمقارنة الصحيحة .

ثالثاً : الوقوف علي أنواع النظم التعليمية المراد بحثها وتعرف طبيعتها وأهدافها والمصطلحات التربوية الخاصة بها والقوي الثقافية التي تقف خلف هذه النظم ، ومحاولة تفسيرها ودراسة المشكلات التعليمية الراهنة دراسة تحليلية هادفة .

رابعاً : القيام بجمع المعلومات والبيانات عن النظم التعليمية المراد دراستها بطريق مباشر أو غير مباشر وذلك للاطلاع علي المصادر المختلفة علي النحو التالي :

(أ) مصادر أساسية :

مثل الزيارات والآبحاث الميدانية ومشاهدة الواقع المحسوس .

– التقارير والسجلات الرسمية والقوانين التي تصدرها الهيئات والمجالس المتخصصة والوزارات المختصة .

(ب) مصادر ثانوية : مثل :

الكتب والمقالات والمقتطفات التي تتناول موضوع الدراسة تناولا مباشرا سواء المحلي منها أو الأجنبي ، مع تقويم ما تتضمنه من معلومات .

(جـ) مصادر مساعدة :

الكتب والمطبوعات التي تتناول أوضاع التربية والتعليم بطريق غير مباشر كأن تتعرض لأحد جوانب الثقافة أو بعضها كالأدب أو الاجتماع أو الفنون أو الاقتصاد أو الدين أو السياسة أو غير ذلك مما يلقي الضوء علي الجوانب التعليمية .

خامساً : عدم الخضوع أو التحيز للرأي الشخصي للباحث ، أو محاولة البعد عنه كلما أمكن ذلك علي الأقل بل ينبغي تناول البحث تناولا موضوعيا ، بعيدا عن الاعتبارات الذاتية .

أساليب البحث فى التربية المقارنة :

للباحث في مجالات التربية المقارنة ، أن يتبع الأسلوب أو الطريقة التي يراها مناسبة لبحثه ، فهناك طرق متعددة يمكن اتباعها في اعداد البحوث التربوية المقارنة ومن بين هذه الأساليب أو الطرق .

١ - الطريقة الطولية :

وتعني دراسة وضع من أوضاع التربية أو نظام من نظم اتعليم لدولة من الدول ، دراسة قد تشمل المراحل التعليمية وتنظيماتها ومشكلاتها ووسائل التغلب عليها ، بما في ذلك ادارة التعليم ونظم اعداد المعلمين ، ثم مقارنة ذلك بما يناظره في دولة أخري أو أكثر ، مع بيان أوجه التشابه والاختلاف ، وأسباب كل منها .

٢ - الطريقة العرضية :

وتعني دراسة قطاع معين أو مشكلة معينة ، قد تكون في مرحلة تعليمية أو أحد تنظيماتها ، وقد تكون في بعض الأوضاع التربوية لدولة من الدول ثم تتبع هذه الدراسة في دولة أخري أو أكثر ومعرفة نواحي الشبه والخلاف ومسبباتها .

٣ - الطريقة الميدانية :

وهي دراسة تحليلية محدودة (ولكنها عميقة ومتأنية) في أحد قطاعات التربية أو النظم التعليمية في مجال محدود من دولة معينة (وقد تكون الدولة التي ينتمي اليها الباحث) ، وتعتمد هذه الدراسة علي الجانب الميداني من

الواقع الملموس (كالزيارات والاستبيانات والمسح التربوي والتحليل التطبيقي) ، مع اجراء موازنات دقيقة ، وقد يمزج الباحث بين ما قام به وبين طراز مشابه، مما يؤكد صدق وثبات دراسته ، ويثري المجال التربوي .

أهداف التربية المقارنة :

(ماذا يفيد الباحث من التربية المقارنة ؟)

للدراسات التربوية المقارنة ، أهداف متعددة ، نذكر فيما يلي أبرز هذه الأهداف :

أولا :

للدراسة المقارنة فائدتان ، نظرية ، وعملية ، أما الفائدة النظرية فهي أنها تساعد الدارس علي تحصيل نوع من المتعة العقلية ، تتأتي نتيجة لما يقوم به من ملاحظة ومقارنة ، وتفسير ، وأما الفائدة للعملية فإن دراسته للعوامل المؤثرة في النظم التعليمية ولمشكلات هذه النظم وكيفية معالجتها تزيد في فهمه وتقديره لنظم التعليم القومي في بلده ، والتبصر به وكذلك بالنسبة للبلاد الأخري إذ أن دراسة نظم التعليم في البلاد المختلفة ليس لمجرد نقلها إلي بلاد أخري ولكن لفهم مشكلات التربية التي تواجهها تلك البلاد فهما عميقا ، ومعرفة الطرق التي اتبعتها في ايجاد حلول لتلك المشكلات .

وعلي هذا الأساس تهدف التربية المقارنة ، كما يقول «كاندل» إلي ما يهدف اليه القانون المقارن أو الأدب المقارن أو التشريع المقارن من معرفة الاختلافات في القوي والأسباب التي تحدث التباين في نظم التعليم ، أما «روسيللو»[1] – فقد شبه المشتغل بالتربية المقارنة بعالم الارصاد الجوية الذي يدرس الاتجاهات في الجو ، ليتنبأ بما سيكون عليه في المستقل . ومن ثم ، فقد رأي أن للتربية المقارنة . فائدة عملية أساسية في التخطيط التعليمي . إذ تقوم بالتحليل للمؤثرات والضغوط علي التعليم والمجتمعات في الوقت الحاضر . وبذلك تساعد علي التنبؤ بالخطط المستقبل .

(١) بدرو روسيللو – Pedro Roselis من المعاصرين الذين اتشغلوا بالتربية المقارنة أكثر من ثلاثين عاما ، وله فيها مؤلفات كثيرة .
عمل أستاذ بمعهد العلوم التربوية بجامعة جنيف بسويسرا ثم مديرا لمكتب التربية الدولى بجنيف يرى أن التربية المقارنة تعبير عن حركة التربية فى العالم وأنها نتاج عوامل مختلفة ؛ متداخلة ومتفاعلة .

ثانياً :

الاسهام في تدعيم التفاهم العالمي عن طريق الاخصائيين في التربية المقارنة وذلك باضافتهم معارف جديدة . وتبصيرا جديدا في المشكلات التعليمية المعقدة ، وكذلك عن طريق البعثات والمؤتمرات القومية والعالمية وما يتم فيها من أعمال وما تصدره من قرارات وتوصيات ، هذا فضلا عن الحد من التعصب أو البعد عن العزلة التفكيرية أو المغالاة في تقدير النظم القومية للتعليم . ذلك أن الدراسات المقارنة لتلك النظم في البلاد المختلفة والوقوف علي المناهج والخطط والنظم المدرسية عند غيرنا من الأمم . وحضور المؤتمرات العالمية وزيارة المعاهد المدارس والجامعات . كل ذلك ينبهنا إلي ما في العالم من نظم قد تكون خيرا من نظمنا . وتطلعنا علي أوجه النقص التي لم نكن نستطيع رؤيتها إلا عن طريق الاطلاع علي غيرها ودراسته الأمر الذي يدفع الباحث إلي مزيد من الاطلاع والتعمق والتفسير والموازنة والعمل علي توسعة نظرته إلي المجال التعليمي . والتربوي بوجه عام .

ثالثاً :

يرتبط بالهدف السابق . تنمية الاتجاه الموضوعي في دراسة المشكلات التعليمية العامة والتي يشترك في بحثها دول متعددة كمشكلة الامتحانات مثلا أو تعليم اللغات الأجنبية في المراحل الدراسية الأولي أو أهداف التعليم الثانوي أو غيرها مما يدور في المجال التربوي في العالم . ذلك أن دراسة هذه المشكلات في حدود المستوي الشخصي يحصرها في اطار ضيق ويجعل منها مسائل قومية خاصة تعالج علي أساس قومي ضيق علي حين أن دراستها في حدود المستوي العالمي والموضوعي . يرقي مستوي بحثها ويجعل علاجها علي أساس موضوعي عام يخدم الناحيتين القومية والعالمية وهنا تتضح أهمية الحلول الناتجة عن دراسة تحليلية تشترك فيها الدول المختلفة . مما يدعو إلي التحفظ والاحتراس عند مناقشة مسائل التعليم ومشكلاته من الخضوع إلي النظرة الذاتية أو التعصب للرأي الشخصي فضلا عن ايجاد روح النقد البناء لدي الدارس منا يدفعه إلي تقديم مقترحات صحيحة للاصلاح التعليمي مع المواءمة بين مختلف الاعتبارات .

رابعاً :

كذلك من أهداف التربية المقارنة . تدريب الباحث علي تحليل العوامل والقوي التي تدخل في تحديد نوع التعليم ونظامه في بلد ما ذلك أن التربية المقارنة تمكنه من النظر إلي التربية علي أنها عملية اجتماعية ثقافية بمعناها الواسع وعن طريق التربية المقارنة يستطيع الباحث أن يلاحظ الأحداث أو الثورات العنيفة التي تغير وجه الحياة في كثير من بلاد العالم . سواء كان ذلك من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الدينية أو غيرها مما يؤدي إلي وجود نظم تعليمية جديدة تختلف عما سبقتها . وفي هذا – يقول «كاندل» :

«أن القيمة الرئيسية للمعالجة المقارنة للمشكلات التعليمية . تظهر في تحليل الأسباب التي أوجدت هذه المشكلات . كما تظهر في مقارنة الفروق بين النظم التعليمية المختلفة والعوامل التي سببت هذه الفروق . وأخيراً في دراسة الحلول التي حاولتها الدول المختلفة» حتي إذا ما أراد الباحث . الافادة من ذلك علي المستوي القومي كان عليه مراعاة مبدأين أساسيين :(١)

أولهما : الملاءمة الثقافية بمعني ملاءمة الخبرة التعليمية أو التربوية المراد نقلها بالنسبة لبلده أو البلد المنقولة اليه .

ثانيهما : القدرة علي الاستفادة بمعني مدي الامكانيات (المادية والفنية) المتاحة وكذلك ظروف البلد المنقولة اليه هذه الخبرة .

(١) راجع : د. محمد منير مرسى – التربية المقارنة (بين الأصول النظرية والتجارب العالمية) عالم الكتب القاهرة ١٩٩٨ ص ٣٧ .

مناهج البحث فى التربية المقارنة

يمكن أن يكون هذا العنوان بتعبير آخر ، وهو : أساليب أو طرق البحث في التربية المقارنة .

يري بعض المشتغلين بالتربية المقارنة أن تقسم مناهج البحث فيها وفقا لنشأة التربية المقارنة وتطورها باعتبار أن كل منهج قد عاصر فترة زمنية معينة بينما يري الآخرون خلاف ذلك وأن كل منهج أو طريقة منها يمكن أن يتبع في الدراسات المقارنة في الوقت الحاضر ولكن له من المزايا وعليه من المآخذ ما يمكن أن يوضع في الاعتبار .

وللباحث في مجالات التربية المقارنة أن يتبع منها ما يراه مناسبا لطبيعة الدراسة المقارنة التي يقوم بها وفقا لنوعيتها والهدف منها وقد يستعين الباحث بمنهج أو أكثر في دراسته حتي تتضح الغاية منها .

وفيما يلي موجزا لكل منها :

أولاً : المنهج الوصفى المقارن :

أو طريقة الوصف للنظم التعليمية فهي وصف لمظاهر النظام التعليمي دون التعمق في تحليل جذوره وأصوله ودون التصدي لتفسير طبيعته أو نقده أو التعرف علي مشكلاته وأسبابها .

وبعبارة أخري فهذه الطريقة قاصرة علي اثبات الأنظمة المتبعة في التعليم في البلاد المختلفة ، وبالتالي فإنها تقرير للواقع .

ولكن ليس معني هذا ، هو الاقلال من القيمة الدراسية لما يتعلق بنظم التعليم ومراحله أو خططه ومناهجه أو غير ذلك من التنظيم المدرسي . فالتركيز علي الاهتمام بجمع المعلومات عن النظم التعليمية ومكانتها ومحاولة الاستفادة من أحسنها ، أمر مرغوب فيه ، فضلا عن أن هذه الدراسة (أو المنهج) هي تمهيد أساسي للدراسة المقارنة ، المبنية علي الموازنة والتحليل .

ثانياً : المنهج التاريخى المقارن :

أو ارجاع النظم التعليمية إلي أصولها الثقافية والاجتماعية . ويري بعض الاخصائيين في التربية المقارنة ، أن الأساس التاريخي ، أمر لا يمكن الاستغناء عنه بالنسبة لتفسير أية مادة مقارنة ، وربما كان «هانز» في مقدمة

من يؤيدون هذا المنهج . حيث يري أن النظم التربوية . حينما تحاول أن تكيف نفسها للظروف الطبيعية للبلد الذي تعيش فيه . فإنها تتقيد بالمواقف القائمة ، وهي في نفس الوقت تتأثر بأحداث الماضي التاريخية . سواء من قريب أو من بعيد بالإضافة إلي تأثرها بالحاضر الجغرافي .

كما أنه للالمام بفلسفة النظام التعليمي ، ينبغي فهم الثقافة العامة لبلده ، والتي تكون فلسفة التربية ، عنصرا أساسيا من عناصرها ، والتي مهد الماضي إلي وجودها ، فدراسة التاريخ الذي مر به البلد ، ومعرفة أطواره المختلفة من أهم ما يعين الباحث علي فهم تلك الثقافة التي تتميز بالحياة والتطور ، وقد تبع «هانز» كثيرون مثل «كاندل» وغيره .

ثالثاً : المنهج التحليلى المقارن :

أو منهج العوامل والقوي الثقافية لنظم التعليم ، ويعني هذا المنهج بمعرفة العوامل والقوي الثقافية المختلفة (السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية . الفكرية ... الخ) التي تقف وراء النظم التعليمية ، وتفسير الظواهر التربوية وتعليل اختلافاتها ، وليس مجرد المعلومات ونقلها .

وفي هذا يقول «سادلر» [1] ينبغي عند دراسة نظم التعليم الأجنبية ألا ننسي أن الأشياء الموجودة خارج المدرسة ، قد تكون أكثر أهمية من الأشياء الموجودة في داخلها . بل أنها تتحكم فيها وتفسرها (أي العوامل المختلفة) أي أن هناك علاقة قوية بين التعليم والمجتمع . مما يؤكد ضرورة التفاعل بينهما .

ويري «هانز» أن العوامل التي تتأثر بها نظم التعليم . تنقسم إلي ثلاثة أنواع . هي :

١ – عوامل طبيعية مثل : الجنس البشري واللغة والبيئة الجغرافية ثم الناحية الاقتصادية .

٢ – عوامل ايديولوجية روحية ، مثل الأديان والتراث الديني .

٣ – عوامل علمانية ، مثل : الجركة الانسانية ، والقومية ، والديموقراطية .

فالباحث عندما يأخذ بهذا المنهج ، انما يعني بدراسة اتجاهات التربية

(١) سادلر (١٨٦١ – ١٩٤٣) مرب انجليزى . من الشخصيات البارزة فى مجال التربية المقارنة .

والتعليم في ضوء الاطار العام للمجتمع الذي نشأت فيه والفلسفة التربوية التي يؤمن بها . وليس معني ذلك ، هو الانعزال عن الاتجاهات التربوية للمجتمعات المختلفة ولكن ، للباحث إذا ما أراد حلا لمشكلة تعليمية ، أن يفيد من الخبرات المماثلة في بلاد أخري بما يتلاءم وظروف المشكلة ، وأبعادها ، ومؤثراتها .

رابعاً : المنهج التجريبى أو العلمى المقارن :

ويقصد به المنهج الذي يستخدم وسائل التجريب العملي وهذا المنهج له من الأصول التاريخية ، ما يمكن أن ترجعه إلي النصف الأول من القرن التاسع عشر حيث دعا «انطوان جوليان» إلي الملاحظة الدقيقة للظواهر التعليمية وإلي جدولة الملاحظات بطريقة تسمح بمقارنتها ، واستخلاص ما بينها من تشابه أو اختلاف .

وقد تبع «جوليان» آخرون ، دعوا إلي الأخذ بمبادئ التجريب ، إلي أن تأكدت الدعوة إلي اتباع هذا المنهج ، عندما ازدهرت البحوث التجريبية في مجال العلوم الاجتماعية والانسانية ، نتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي الذي ساد العالم وبخاصة منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين وبالتالي ، توفرت المعلومات ووسائل البحث لدي الدارسين ، الأمر الذي حدا بكثير من المشتغلين بالتربية المقارنة إلي اتباعه ، وذلك باعتبار وجود علاقات ديناميكية بين التعليم والمجتمع الذي يوجد فيه ، ولابد من تفسيرها بأسلوب علمي يخضع لمقومات البحث التجريبي سواء بالنسبة لافتراضاته أو نتائجه ، وهذا المنهج يقوم أساسا علي احساس الباحث بوجود مشكلة ، احساسا غير واضح نتيجة لملاحظة عابرة أو غير دقيقة أو نتيجة للفضول وحب الاستطلاع ثم يتبلور هذا الاحساس حتي يتم تحديد المشكلة وبالتالي وضع فروض أو افتراضات ، يعمل الباحث علي اختبارها ومحاولة التأكد من مدي صحتها . ومن أمثلة ذلك .

افتراض وجود علاقة متبادلة بين التعليم والاقتصاد . أو وجود ارتباط بين النظام السياسي وطبيعة النظام المدرسي . أو وجود علاقة بين مركزية الإدارة التعليمية وارتفاع مستويات تحصيل التلاميذ ... الخ .

علي أن يتم اجراء ذلك في بلاد مختلفة . ووسيلة الباحث في هذا الاجراء هي جمع المعلومات بطريق مباشر أو غير مباشر ، ومعالجتها وتفسيرها

ومقارنتها واستخلاص النتائج منها ولعل من أهم مزايا المنهج التجريبي أو العلمي في التربية المقارنة ، هو اهتمامه بجمع أكبر مجموعة من المعلومات عن أكبر عدد من البلاد ، وتفسيرها تفسيرا مناسبا فضلا عن تحقيق الاقتصاد في الجهد ، والوقت والمال .

علي أن خطوات هذا المنهج ، تستتبع التسلسل التالي :

أولاً : الاحساس بالمشكلة . ثم تحديد ابعادها .

ثانياً : وضع الفروض المتعلقة بهذه المشكلة .

ثالثاً : جمع المعلومات وثيقة الصلة بهذه الفروض .

رابعاً : تفسير هذه المعلومات ومقارنتها لاختبار صحة الفروض .

ثم هناك ، المنهج الفلسفي المقارن ، الذي يعتمد علي الحوار والجدل والمناقشة في القضايا التعليمية أو أوضاع التربية ونظرياتها ، و يتناولها بأسلوب جدلي مقارن . بحثا عن حقيقة وجودها وظروف مجتمعها .

وعلي أى حال ، فإن منهج البحث في التربية المقارنة ، يحدده الهدف من المقارنة ذاتها ، فقد يكون الهدف ، اكاديميا أو حضاريا أو سياسيا أو نفعيا اصلاحيا ، كما يحدد ذلك أيضاً مجال المقارنة ونوعها .

الفصـــل الثالث
نظم التعليم والقوى المؤثرة

نظم التعليم

من المعروف أن نظم التعليم في البلاد المختلفة هي وليدة الظروف الاجتماعية التي نشأت فيها ، ذلك أن كل نظام تعليمي ، يعكس صورة المجتمع الذي يعيش فيه ، سواء ما يتصل بهذا المجتمع من ظروف تاريخية ، أو عوامل اقتصادية ، أو ظروف سياسية ، أو أوضاع جغرافية ، أو دينية ، أو غير ذلك من الجوانب الثقافية للمجتمع (وذلك من المفهوم التربوي الشامل للثقافة) .

وهذه الظروف ، لابد وأن تكون وثيقة الصلة بنظام التعليم الموجود في كل بلد من بلاد العالم ، إذ أنه بدون هذه الظروف ، يكون النظام التعليمي غير ملائم مع واقع البلد أو المجتمع .

وعلي ذلك ، فإنه لا يمكن لأي نظام تعليمي في أي بلد من البلاد ، أن ينعزل عن المجتمع ، وهو في الوقت ذاته ، لابد وأن يكون صورة للبيئة التي يعيش فيها هذا النظام ، حتي يستطيع أن يقدم لهذه البيئة متطلباتها من القوي البشرية في مختلف التخصصات والمستويات .

علي أن الدول – علي الصعيد العالمي – تختلف في نظرتها إلي التعليم. وما تعلق عليه من آمال وما تتطلبه منه من احتياجات ومقاصد ، وهي بالتالي تنظر إلي السلم التعليمي باعتباره الوسيلة التي تحقق لها ما تريد ، باعتبار أن التعليم ، ترجمة لأهداف المجتمع وغاياته ، وهو الوسيلة التنظيمية التي تعبر بها الأمم جسور الحياة وسط تيارات متباينة ومتعددة .

وكل دولة من الدول ، تجعل نصب عينيها دائما ، المراحل التعليمية التي يمر بها الناشئون فيها ، ويلك فيها شبابها ، سبل التقدم والنمو في مختلف مجالات الحياة .

فمن الدول ، من تنظر إلي التعليم ، نظرة «الكم» ، وهي من أجل هذا

تعد السنوات الدراسية وفقا لترتيب معين ، يحتوي علي نوعيات معينة من الخبرة والمعرفة ، لابد أن يتمرسها الناشئون . ومن الدول ، من تنظر إلي التعليم . نظرة (الكيف) . وهي من أجل هذا . تعد السنوات الدراسية . طبقا لنوعيات خاصة من الخبرة والمعرفة ، ترى أنها كفيلة بتحقيق أهدافها .

وهناك فريق ثالث من الدول . يري أن امتزاج (الكم بالكيف) خير معين له لتحقيق أهدافه فهو لا يفضل ناحية علي أخري . وإنما يجعلهما يسيران جنبا إلي جنب بهدف تحقيق الغاية المطلوبة فدول العالم تختلف من حيث نظمها التعليمية وكيفية صعود أبنائها سلم التعليم فيها . وعلي سبيل المثال. سنوات المرحلة الابتدائية – باعتبارها المرحلة الأولي والأساسية لأي نوع من التعليم في أي بلد – بعض الدول يري أن تبدأ من سن السادسة للأطفال وتستمر ست سنوات أي حتي سن الثانية عشرة وبعضها يري أن تبدأ في سن الخامسة وتستمر خمس سنوات ثم تعقبها مرحلة أخري مكملة لها . والبعض الآخر يري أنه من الضروري وجود مدرسة أو مرحلة قبل المدرسة الابتدائية تمهد لها وتعد أبناءها لاستقبال المرحلة الابتدائية . وهي بالتالي تعني بانشاء دور الحضانة ورياض الأطفال .

أضف إلي هذا . أن هناك من الدول . من يري تأخير سن المدرسة الابتدائية – نسبيا – كما يحدث في بعض بلاد الشمال (السويد والنرويج مثلا) حيث تمنع طبيعة الطقس هناك خروج الأطفال الصغار إلي التعليم في سن الخامسة أو السادسة . وبالتالي فإن الصغار هناك يلتحقون بالمدرسة الابتدائية في سن السابعة وهكذا ، يكون لكل دولة أو لكل مجتمع ظروفه وطبيعته التي تتحكم – إلي حد كبير – في نظمه التعليمية وكذلك الحال بالنسبة لفترة الالزام أو سنوات التعليم العام وتنظيماته ، أو إدارة التعليم والاشراف عليه وما من شك، فى أن لكل دولة ، ما تراه كفيلا بنجاح ما تقصد اليه من اعداد أو ترتيب أو محتوي علمي ، علي أن معظم الاتجاهات العالمية المعاصرة ، تكاد تتفق علي أن التعليم . هو الوسيلة العاجلة للتقدم البشري ، وأن الاستثمار في الإنسان ، هو انجح وأفيد أنواع الاستثمار في وقتنا الحاضر ، فعن طريق الانسان تقوم الاكتشافات. وعن طريق الانسان، تتسع خبرات الحياة ، وعن طريق الانسان ، تتنوع المعرفة ، وعن طريق الانسان ، تنهض المجتمعات ، باعتباره الكائن الحي النامي المتطور ، الذي يعيد النظر إلي ما هو أفضل في مواقف الحياة ،

من وقت لآخر ، فيعمل علي تقدمها وتطويرها ، واضافة ما يفيد البشرية ، وما يسهم في جعلها أكثر فاعلية ونفعا للإنسان .

وطاقات الانسان ، ومواهبه ، لا تحدها حدود ؛ فقد زودته الطبيعة بقدرات خلاقة متجددة ، كلما أحسن استخدامها أو استغلالها ، أفاد مجتمعه بل وأفاد البشرية عامة ، باعتباره أنه يعيش في مجتمع انساني ، كثرت فيه وسائل الاتصال بغيره من البشر ، وتتعدد فيه أساليب التبادل الفكري العلمي ، وتتنوع طرق الانفتاح أمام المجتمعات البشرية لتلتقي ولترسم الخطوط الرئيسية التي تحكم النظم التعليمية في هذا المجتمع ، وما يقف وراء سلمه التعليمي من عوامل ومؤثرات أو موجهات ، تكون هي بمثابة الأسباب الحقيقية والرئيسية للأخذ بهذا النظام دون سواه إذ أن السياسة التعليمية لأية دولة لابد وأن تكون مطابقة بل ونابعة من السياسة العامة لهذه الدولة ومرتبطة بها ارتباط وثيقا ومستمرا ، فالفكرة من مطابقة السياسة التعليمية لسياسة الدولة ، هي أن تكون أحد عناصرها الأساسية وبذلك تكون محققة لأهدافها ومساعدة علي الاسهام في أي تطور مقصود لعملية بناء المجتمع .

وهنا ، ينبغي أن نشير إلي أن العوامل أو القوي الثقافية ، ليست موجهات متباعدة أو متنافرة ، بعضها منفصل عن البعض الآخر ، ولكنها في حقيقتها متداخلة ومتكاملة . وقد تؤثر كل منها في الأخري أو بينها تأثير متبادل ، يختلف قوة وضعفا من واحدة إلي أخري .

ونظم التعليم التي نتحدث عنها في هذا الفصل ، نعني بها البناء التعليمي بهيكله وكيانه وحركته ، فالسلم التعليمي جزء منه ، والمناهج الدراسية ومحتواها جزء منه ، والتنظيم المدرسي والحياة المدرسية جزء منه ، وتقويم العملية التعليمية جزء منه ، والمعلمون ونوعياتهم جزء منه ، وأسلوب الإدارة والاشراف علي العملية التربوية ، جزء من النظم التعليمية .

القوى المؤثرة :

وفي السطور التالية . نعرض لأهم العوامل أو القوي الثقافية التي تؤثر في توجيه أساليب التربية ، وتشكيل نظم التعليم في المجتمعات المختلفة .

١ – عوامل السياسة

ونعني بها الأوضاع السياسية للدولة بما في ذلك نظام الحكم في المجتمع، والظروف التي تعيشها في حاضره ، وما تمليه عليه هذه الظروف من متطلبات وما يقف أمامه من تحديات ، وما يتعرض له من أحداث ، وما يتمتع به من استقرار سياسي داخلي وخارجي ، وتطلعاته إلي المستقبل ، ومدي ما يعلقه علي أبنائه من آمال ، يعدهم لتحقيقها ، وإلي أي مدي يستطيع التعليم أن يسهم في ذلك ، وأهمية المراحل التعليمية وتكامل هذه الأهمية ، وهكذا ، فالدولة التي تسودها الاتجاهات الديموقراطية ، حيث الحرية ؛ حرية التعبير عن الذات ، حرية الرأي والكلمة والايمان بقيمة الفرد وتشجيع النقد البناء والدعوة إلي الابتكار والتجديد ، والتخلص من القيود والاحتكار والضغوط ، نقول ، أن الدولة التي يسودها هذا النوع من الاتجاهات تختلف في سياستها التعليمية عن دولة سياستها خنق الحريات وممارسة التسلط والقمع سواء كان ذلك عن طريق حكام الدولة أنفسهم ، أو عن طريق نظام مفروض علي الدولة كما تفعل الدول المستعمرة نحو الشعوب المستعمرة ، وفرق بين انسان ينعم بالحرية والراحة النفسية ، وبين انسان يشعر بالقيود علي تحركاته وسكناته وأن الخطر يتهدده أن هو لحاد عما رسم له . وأن العقوبة الصارمة في انتظاره إذا لم ترض السلطات الحاكمة عن سلوكه ، وتصرفاته .

وتتضح فاعلية القوي السياسية من حيث أثرها علي النظم التربوية والتعليمية علي مر العصور ، من ذلك ما حدث في «اسبرطة» (في العصور اليونانية القديمة) وما حدث في ألمانيا النازية «وايطاليا الفاشية» (في عصرنا الحديث) فقد كانت القوي المتسلطة علي الحكم في اسبرطة تتحكم في كل شئ فنوعيات الحياة الاجتماعية تسير علي طراز معين تقتضيه السياسة العامة للدولة .وبالمثل كانت أوضاع التربية والتعليم ، انعكاسا طبيعيا لسياسة الدولة ، وما يراه المسئولون فيها ، كذلك حرصت «المانيا» و «ايطاليا» علي تربية أبنائها تربية تساير اتجاهات الدولة وتحقق ما تهدف اليه سياستها .

ولا شك أن هناك تقاربا بين الرقابة علي التعليم وتنظيمه في «اسبرطة» وبينه في «ألمانيا النازية» و «ايطاليا الفاشية» فقد رأي النازيون والفاشيون كما رأي الاسبرطيون ، أن انشاء ديكتاتورية عسكرية والابقاء عليها يعتمد إلي حد كبير علي وجود رقابة تامة وواسعة علي حياة أطفالهم وشبابهم ، كما أن

مستويات الأعمار لتنظيمات الشباب في ألمانيا وايطاليا تشبهان مثيلاتها في النظام الأسبرطي إلي حد كبير .

وفي عالمنا المعاصر ، يتضح تأثير السياسة فيما تتبعه الدول الشيوعية في نظمها التعليمية حيث تسود النظرية اللينينية والاتجاهات الماركسية ، إلي جانب أن اهتمامها التسلطي الديكتاتوري مرسوم له والولاء للحزب الشيوعي والهيئة الحاكمة مخطط له في الاطار العام لمسار التربية ووسائلها ، ونوعيات التعليم معروفة ومدعمة ، والمناهج – باعتبارها وسائل لصنع أجيال من البشر – محددة ، والإدارة التعليمية مركزة في أيدي الهيئة الحاكمة ، ففي كل جمهوريات الاتحاد السوفيتي كان ، يوجد ممثل للحزب في كل وحدة تعليمية سواء كانت صغيرة أو كبيرة للتأكد من أن سياسة الدولة وسياسة الحزب تنفذان بكل دقة ، ومهمة هؤلاء الممثلين هي التأكد من أن الفلسفة الشيوعية مطبقة ، وأنها تسود البرامج والتنظيمات المختلفة ، وأن منظمات الشباب الشيوعي في المدارس تقوم بتوضيح قرارات الحزب الشيوعي وقوانين الدولة ، إلي جانب هذا . تقوم أجهزة الشرطة السياسية بمتابعة النظام الإداري للتعليم وذلك للتأكد من ولاء العاملين بالإدارة التعليمية والمدرسية بما فيهم المعلمون والتلاميذ وغيرهم ممن لهم صلة بالعملية التعليمية .

كذلك ، فإن الصين لم تستطيع أن ترسم لنفسها نظاما تربويا يلائم حاجاتها وظروفها إلا بعد أن قامت بثورتها الكبري عام ١٩١١ تلك الثورة التي تمخضت عن اعلان «الجمهورية» سنة ١٩١٢ ثم توالت الأحداث وتعاقبت السنوات إلي أن أعلنت «جمهورية الصين الشعبية» سنة ١٩٤٩ والتي نهضت بالبلاد نهضة شاملة وتمكنت من رسم سياسة تعليمية تسير جنبا إلي جنب مع الثورة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي تهدف إلي بناء مجتمع صيني جديد .

وإذا نظرنا إلي مجتمعنا المصري ، نجد أن ملامحه قد تغيرت – بما في ذلك التعليم – بعد أن قامت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وتحقق لمصر استقلالها السياسي والاقتصادي وتحررت من الضغوط الأجنبية ، وعندما استقرت نظمها السياسية ، بدأت تخطط لنظمها التعليمية والتربوية بما يمكنها من مواكبة الاتجاهات العالمية ومسايرة التقدم المعاصر .

أما بالنسبة للدول التي منيت بالاستعمار ، فنجد أن السلطات الاستعمارية تحكمت في مقدرات الدول المستعمرة وحاولت ترك بصماتها علي نواحي الحياة فيها ، مثال ذلك ما حدث أثناء الاستعمار الفرنسي «للجزائر العربية ومحاولة فرنسا» فرنسة كل شئ في الجزائر وكان تأثير السياسة واضحا فيما يتعلق بالتعليم ، نظمه ومناهجه وادارته ، هذا ، إلي جانب ما حدث في دول المشرق العربي (مصر ، وسوريا ، ولبنان ، والعراق) وما كانت تعانيه تحت وطأة الاستعمار وما خططه لها من نظم تعليمية دخيلة تعتبر أمثلة صارخة لأثر النواحي السياسية في توجيه التربية وأنماط الثقافة لدي الشعوب .

كذلك ما حدث أثناء الاستعمار الهولندي «لاندونيسيا» ، فقد حرص الهولنديون علي صبغ المدارس الشعبية بالصبغة الهولندية ، سواء أكان ذلك في الجو المدرسي بوجه عام أم في مواد الدراسة بوجه خاص .

٢ - عوامل الاقتصاد

تخضع نظم التعليم للأوضاع الاقتصادية السائدة في المجتمع سواء بالنسبة لتحديد محتوي التعليم ومناهجه أو طرقه وأساليبه بصفة عامة والتعليم لا يقصد به مجرد أدوات للمعرفة ، أو محتوي للعلوم أو الفنون ، ولكنه يعني أيضاً ، أنه وسيلة للتقدم الاقتصادي في المجتمع ، ولا شك في أن الامكانيات الاقتصادية التي تتوفر لدي الشعوب . تلعب دورا هاما في النظام التعليمي بها ، ومدي تمتع أفرادها بفرص التعليم ونوعياته ، فالتعليم – لا سيما إذا أحسن توجيه هذه الامكانيات الاقتصادية فيما ينفع الناشئين – يمكن أن يؤدي إلي استثمار طيب وفعال ، ذلك أن التعليم والاقتصاد صنوان بينهما علاقة تبادلية ، إذ يتأثر كل منهما بالاخر إلي حد كبير ، كما اثبتت ذلك التجارب والأبحاث العلمية التي أجريت في هذا المضمار باعتبار أن العلم هو السبيل لاعداد القوي البشرية المدربة واللازمة لتطوير المجتمع وأن الاقتصاد من ضروريات هذا الاعداد ولقد ادرك رجال الاقتصاد منذ وقت طويل اهمية تنمية المورد البشري . فنري «آدم سميث» مثلا يؤكد اهمية التربية في مواطن كثيرة من كتابة «ثروة الأمم» وقد أوضح بوجه خاص أن القدرات المكتسبة والنافعة لدي سائر السكان أو أعضاء المجتمع، تعتبر ركنا أساسيا في مفهوم رأس المال الثابت عنده ، ذلك أن اكتساب مثل هذه القدرات عن طريق رعاية صاحبها في أثناء تعليمه ودراسته أو تدريبه . يكلف دائما نفقات حقيقية تعتبر رأس مال ثابتا ومتحققا في الواقع في شخصه . وكما أن هذه المواهب تعتبر جزءا من ثروة الشخص . فإنها أيضاً تشكل جزءا من ثروة المجتمع الذي ينتمي اليه (١) .

كذلك يؤكد «الفريد مارشال» أهمية التربية بوصفها استثماراً قوميا ويري أن أبلغ أنواع رأس المال قيمة ، هو رأس المال الذي يستثمر في الإنسان إذ عن طريق الانسان (عقله وفكره ويده بل وحواسه جميعها) يكون تقدم الأمم والشعوب .

فالنهضة الصناعية ، وحركة التصنيع التي انطلقت في القارة الأوربية في القرن التاسع عشر ، غيرت المجتمع الغربي بنظمه السياسية – والاقتصادية والاجتماعية ، وكانت هذه بوادر التغيرات في النظم التعليمية ، وفي العقد

(١) فردريك هاربيسون ، تشارلز مايرز ، التعلم والقوى البشرية والنمو الاقتصادى ترجمة د. ابراهيم حافظ – مكتبة النهضة المصرية القاهرة ١٩٦٦ ص ١٤ .

الثاني من القرن العشرين ، قامت الحرب العالمية الأولي ثم تلتها في العقد الرابع منه ، الحرب العالمية الثانية ، وما أن انتهت حتي ظهرت في الأفق الدولي ، ملامح المجتمع التكنولوجي ، وتجسدت الحياة العصرية في مختلف نواحيه ، وأدخلت علي التعليم أنظمة حديثة ، مشتقة من واقع الحياة حوله ، ووضح ذلك فيما أخذت به دول العالم المتقدمة مثل : أمريكا وروسيا ، وانجلترا وفرنسا وغيرها ممن مكنتهم مواردهم المادية والبشرية من قطع شوط كبير في تقدم عالمنا المعاصر .

ثم تتابعت خطي التقدم، تخطوها دولة بعد أخري ، يعاونها في ذلك ما تتكشف عنه ثرواتها واقتصادياتها ، مثل اكتشاف حقول البترول والثروة المعدنية ، أو ما استحدثته من أساليب العلم والتصنيع ، أو ما حصلت عليه من استقلال سياسي حرمت منه فترة طويلة وكان حرمانها سببا في تخلفها ، ثم بقدر ما يتوافر لأبنائها من ظروف تمكنهم من اللحاق بمواكب العلم الحديث .

علي أن هناك من الدول ما يقف اقتصادها دون اتمام أبنائها مراحل التعليم (والتعليم العالي بصفة خاصة) لما يستلزمه من امكانيات وتجهيزات واعداد للمعلمين ، ويتضح هذا في الدول ذات الاقتصاد المحدود كالدول النامية أو المتخلفة ، الأمر الذي يجعلها توفد أبناءها إلي دول مجاورة أو دول أجنبية ذات امكانيات علمية واقتصادية كبيرة ولا شك في أن لهذا الاتجاه مزاياه كما أن له عيوبه ، فتكلفة التعليم العالي بالنسبة لهؤلاء الأبناء قليلة ، كما أن نوعيته أفضل مما قد يوجد محليا في الدول النامية ، ولكن بقاء الطالب بعيدا عن وطنه فترة طويلة ، قد يشكل صعوبة في تكيفه مع بيئته المحلية عند عودته اليها ، إلي جانب تفضيل بعض الموفدين من الطلاب البقاء في الخارج رغبة في وظائف أفضل باجر أكثر مما يحصلون عليه في بلادهم .

صورة أخري ، نعرضها لتوضيح أهمية النواحي الاقتصادية في الحياة العلمية ، ففي أيام كل من : الدولة العباسية والدولة الفاطمية وغيرهما من عصور التاريخ الاسلامي ، ازدهرت حركات العلم والفكر والأدب والتأليف والترجمة وقامت المؤسسات التعليمية المتنوعة والمجهزة بأفضل ما كان في العالم آنذاك من تجهيزات علمية وتربوية وأقيمت المراصد وأماكن للتجريب والمستشفيات وأتيحت الفرص أمام أبناء الأمة العربية للكشف عن مواهبهم وقدراتهم ، فكان منهم أئمة العلم والفكر الذين أخذت عنهم شعوب العالم

المتحضر من بعدهم ، لقد لعب الاقتصاد دورا كبيرا فيما أحرزه العرب والمسلمون من تقدم ومكنهم من كثير مما بلغوه ، ولعلنا نتذكر ما كان يقدمه خلفاء العباسيين والفاطميين من العطايا والهبات وما كانوا يغدقونه من المنح المالية السخية علي العلماء والأدباء والمتخصصين في فروع المعرفة ، جزاءا ، وتشجعيا لما قاموا به ، واستمرارا في المزيد .

مثال آخر : نسوقه لمعرفة مدي فاعلية النواحي الاقتصادية في التعليم. ذلك أنه عندما احتل الانجليز مصر (في الربع الأخير من القرن التاسع عشر) حاولت سلطات الاستعمار (وكانت تتولي كل شئ في البلاد) أن تقلل من نسبة المتعلمين المصريين فعمدت إلي رفع نفقات التعليم وقيمة المصروفات المدرسية التي كانت تتقاضاها آنذاك بحيث لا يستطيع دفعها إلا القادرون من الأثرياء والموسرين الذين كانوا يشكلون نسبة ضئيلة في المجتمع المصري وبالتالي لا تستطيع الفئة الكبيرة من المجتمع أن تتعلم وهذا مما يفيد سلطات الاحتلال فهو يري أن الشعب الجاهل أساس قيادا .

بينما نري الاستعمار الفرنسي ، عندما كان يحل في دولة (كما كان يفعل في دول أفريقيا) يحاول أن ينشر الثقافة الفرنسية واللغة الفرنسية ويكثر من انشاء المدارس والمؤسسات التعليمية وينفق عليها بسخاء ، ويزودها بالامكانيات التربوية الطيبة إلي جانب تقاضيه مصروفات زهيدة أو جعلها بالمجان في كثير من الحالات ، وذلك بغية اجتذاب أعداد كبيرة من أبناء البلد المحتل ، يدينون بالولاء للدول المستعمرة .

هذان صنفان من الاستعمار ، هدفهما واحد ، وهو استمرار البقاء في الدولة المحتلة ولكن وسيلة الوصول لهذه الغاية تختلف من واحد إلي الآخر ،ر انهما وجهان لعملة واحدة .

ونود – في نهاية حديثنا عن العوامل الاقتصادية – أن نشير إلي نقطة هامة ، هي ، أنه ليس بالاقتصاد وحده ، يكون تقدم الأمم . فالاقتصاد في ذاته ذو قيمة محدودة أن لم يستغل في سبيل التقدم . وأن العلم هو السبيل الأول لهذا التقدم ، فهو الذي يحول الثروات (نقدية ، صناعية ، زراعية ، معادن ، مستخرجات – محاصيل .. الخ) عن طريق القوي البشرية ، من مجرد كميات عينية ، إلي طاقات تكنولوجية متنوعة ، وتقدم ملموس ، فبعض الدول – علي

سبيل المثال – لديها من الامكانيات الاقتصادية ما يرتفع بها إلي مصاف الدول الرأسمالية ولكنها ليست كذلك بالنسبة للناحية العلمية أو التكنولوجية .

كذلك فإن الاهتمام الزائد بالاتجاه الصناعي أو العملي واهمال الجانب العلمي أو التثقيفي قد تكون له نتائج غير مرضية ، لا سيما في عالمنا المعاصر الذي تتوالي فيه التغيرات السريعة فالأخذ بكلا الاتجاهين يحقق – بالضرورة فوائد مزدوجة ، وقد عبر «هانز» عن ذلك ، مشيرا إلي ما أحرزه الاتحاد السوفيتي ، بقوله :

أن التأكيد الزائد علي الناحية المادية ، والاهتمام بالتدريب من أجل زيادة الانتاج الصناعي أنما يؤدي إلي فقدان التراث الثقافي وضياع الشخصية التاريخية للأمة ، أما تصنيع روسيا السريع الذي تم بلا هوادة ، فإنه قد عمل علي تهديد تقدمها الثقافي لحين ، ولولا أن الحكومة السوفيتية قد شاهدت الضوء الأحمر قبل فوات الفرصة ، ووجهت اهتمامها إلي القيم الثقافية أيضاً بعد فترة من الاهمال ، لما استطاعت أن تنقذ روسيا من الأثر المميت الناجم عن سيطرة الآلة ، وأهمال الجانب الروحي .

٣ - عوامل الجغرافيا

الجغرافيا هي دراسة الانسان ككائن حي في بيئته الطبيعية ، يتأثر بها ، ويؤثر فيها ، وللعوامل الجغرافيةر في عالمنا المعاصر - وكذلك من قبل - أثر واضح في توجيه أساليب التربية ونظم التعليم ، إن لم يكن في دول العالم كلها، ففي نسبة كبيرة منها وقد اعترف بهذا - قديما وحديثا - كثير من مفكري العالم وعلماء الإجتماع والجغرافيا والإنثروبولوجيا أن العوامل الجغرافية تتضمن البيئة بسماتها ومكوناتها حيث يعيش الانسان فيؤثر فيها ويتأثر بها ، ونعني بالنواحي الجغرافية أيضاً موقع الدولة ومناخها وإلي أي مدي يؤثر هذا الموقع وهذا المناخ في الطبيعة البشرية وبصفة خاصة عن الجانب التعليمي ثم أثر ذلك علي نوعيات التعليم ، فمن المعروف أن بيئة الانسان الجغرافية تؤثر إلي حد كبير علي طبيعة فكره وخياله كما تشكل جانباً كبيراً من خلقه وطباعه ، ومن ناحية أخري ، تؤثر علي علاقاته بغيره من المجموعة البشرية ، ففي العصور الغابرة ، نجد أن خيال الشعراء العرب قد أخذ كثيرا مما وجد في بيئاتهم وكذلك ما تركه الأدباء من كتابات وقصص يدل دلالة واضحة علي مدي تأثرهم بالبيئة التي عاشوا فيها واقترنت أساليبهم التربوية بما عاشوه من قيم ومثل وتقاليد تمليها عليهم بيئاتهم الجغرافية وما فيها من مكونات مادية وبشرية ، ولا يزال هذا من مقوماتها ومما تعايشه من ظروف تحيط بها وما يدور حولها إلي وقتنا الحاضر ، فالطبيعة الانسانية تأخذ كثيرا من بيئتها وما تتفاعل معه من قوي تأثيرية متنوعة ؛ فالمناخ - وهو أحد مكونات البيئة الجغرافية - يؤثر بدرجة غير قليلة في طبيعة الانسان ؛ عمله ، سلوكه ، وحالته النفسية والمزاجية ، فالبيئات الاستوائية أو المدارية ذات الارتفاع الكبير في درجات الحرارة لها تأثير واضح علي انتاجية الفرد الذي يعيش فيها وعلي نقيض ذلك يكون العمل في المناطق ذات المناخ المعتدل ، وبالمثل يكون حديثنا عن النظم التعليمية وما تتطلبه من أبنية وتجهيزات تربوية وغيرها .

هذا من جهة ، ومن جهة أخري ، فإن الواقع الجغرافي ، يملي علي المسئولين في شعوب العالم ، ضرورة وضع نظم تعليمية تتلاءم وهذا الواقع الجغرافي ، فالبيئة الساحلية مثلا تتطلب من المسئولين أن يضعوا في اعتبارهم ضرورة الافادة مما حولهم من بحار أو أنهار أو محيطات وما يتعلق بذلك من ثروة مائية ومساقط مياه ومصائد أسماك وبناء سفن وصناعة أسمدة وأصداف

وغيرها ، وما يتبع هذا من ملاحة وبحارة وتجارة . ثم صلة ذلك بالنظام التعليمي الذي يخدم البيئة ، ويعد أبناءها للاسهام في المناشط المتعددة التي تبرز دورهم في النهوض بها .

والبيئة التي تكثر فيها المواد الخام أو المواد الأولية اللازمة للصناعة والتصنيع ، كالبترول والفحم والحديد وغيرها ، هذه البيئة تملي علي المسئولين فيها ضرورة الافادة مما تشتمل عليه وبالتالي قيام الصناعات البترولية ومشتقاتها ، ومناجم استخراج الفحم وتصنيعه ومصانع الحديد ومستخرجاته إلي غير ذلك ، وهنا لا نغفل الجانب التعليمي فقيام المدارس والمعاهد والمنشئات التعليمية الصناعية والفنية التي تطبق فيها أساليب التكنولوجيا الحديثة ثم القيام بالأبحاث العلمية والتطبيقية التي تخدم البيئة وما يستلزم هذا من اعداد خبراء ومتخصصين وفنيين ، يعتبر ضرورة من ضرورات النظام التعليمي الذي يقوم في هذه البيئة الجغرافية .

أما البيئة التي منحتها الطبيعة خصوبة في الأرض واتساعا في رقعتها ، وفائضا من الماء وملاءمة من المناخ ، وكل مسببات الانتاج الطيب ، هذه البيئة تتطلب من المسئولين فيها – إلي جانب الاهتمام بالأرض ومستخرجاتها وما يقوم عليها من صناعات وادخال ذلك في حسبان النظام التعليمي حيث المنشئات التعليمية الزراعية وما يتبعها من مصانع قائمة علي الزراعة ومستخرجاتها وما يتصل بذلك من استغلال النباتات في الشئون الطبية وغيرها من تربية الماشية ومعلبات اللحوم ومستخرجات الألبان إلي جانب اعداد الفنيين المتخصصين في هذا المجال عن طريق النظام التعليمي الذي يكفل ذلك .

أثر آخر للعوامل الجغرافية ، يتضح في وجود بعض دول العالم في مواقع جغرافية بعيدة نسبيا عن غيرها من الدول مما يجعلها في شبه عزلة ، الأمر الذي يؤثر علي درجة تقدمها ومسايرتها للاتجاهات المعاصرة ، بل أنه في الدولة الواحدة قد توجد مناطق نائية أو مناطق وعرة المواصلات أو مناطق يكثر فيها الترحال ، هذا النوع من البيئات يحول واقعه الجغرافي دون تمتعها بالنظم التعليمية الكاملة والتي تطبق في غيرها من أنحاء الدولة .

ونستطيع أن نلمس جوانب من أثر عوامل الجغرافيا ممثلة في نوعية المناخ ، ففي الجهات شديدة البرودة ذات العواصف الثلجية والطقس العنيف

كبلاد شمال أوربا في شبه جزيرة اسكنديناوة مثل : السويد والنرويج والدانمرك، نجد أن برودة الجو تؤدي إلي تأخر بدء التعليم الابتدائي وذهاب الأطفال إلي المدارس سنة أو سنتين عن أطفال البلاد المعتدلة المناخ أو الحارة بالإضافة إلي ما تقتضيه هذه الطبيعة من شكل المباني المدرسية والتجهيزات التربوية اللازمة [1] .

وفي الدول ذات المساحات الشاسعة والجهات المترامية الأطراف ، يصعب مع هذا الواقع الجغرافي ، اتباع نظام تعليمي واحد في كل أنحاء الدولة، وبالتالي يري المسئولون أنفسهم مضطرين إلي اتباع أكثر من نظام تعليمي في الدولة الواحدة تمشيا مع الواقع وكوسيلة لتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ، ففي بعض دول وطننا العربي ، توجد مناطق نائية كالمناطق الصحراوية أو الجبلية حيث يوجد البدو أو الرحل ، وحتي تتاح فرص التعليم لأبناء هذه المناطق ، تتبع بعض النظم كنظام المدرسةر ذات المعلم الوحيد (في المرحلة الابتدائية) حيث يقوم المعلم بتدريس المواد الدراسية (أو معظمها) لتلاميذ الفرق الدراسية المختلفة وهم غالبا أعداد قليلة في كل فرقة .

وفي «استراليا» تتضح أهمية العوامل الجغرافية بصورة أخري حيث يشكل سكان المدن الست الرئيسية بها (سدني – ملبورن – برسبين – أديليد – بيرت – هوبارت) نحو ٧٤٪ من مجموع سكان استراليا كلها ، وبقية السكان موزعون في المناطق الريفية المترامية الأطراف ، وإذا علمنا أن قارة استراليا تتساوي في مساحتها مع قارة أوربا لأدركنا الفرق بينهما بالنسبة لتوزيع السكان فيهما ، لا سيما وأن الريف الأوربي مزدحم بشكانه بينما يفتقر الريف الاسترالي إلي عدد كبير من السكان وعلي سبيل المثال ، تبلغ كثافة سكان الريف في انجلترا نحو ١٢٠ ٪ في الميل المربع الواحد في حين تبلغ هذه الكثافة في ريف استراليا نحو ١ ٪ فقط ، وحتي تتيح حكومة استراليا لأبناء المناطق الريفية والجهات النائية بها فرص التعليم ، اتبعت أكثر من أسلوب تعليمي ، كالتعليم بالمراسلة ، وكنظام المدرسة ذات المعلم الواحد ، وطريقة الزيارات التعليمية وقوافل التعليم المتنقلة (التي تضم المدرسين والموجهين وغيرهم ممن يعملون في المجال التربوي) وذلك إلي جانب انشاء وتأسيس المدارس الابتدائية والمتوسطة ذات الأعداد القليلة في تلاميذها والتي لا تبذل

(1) Hans, Nicholas, Op. Cit., PP. 64 - 65 .

السلطات المحلية جهدا كبيرا في التوسع في انشائها .

أما المدن الكبيرة فتحظي مدارسها بكل عناية واهتمام من قبل الدولة ، وهي في نظمها التعليمية لا تقل عن مدارس أوربا وأمريكا فضلا عن وجود جامعات بها . ولهذه الأوضاع الجغرافية – كما يري كثير من المربين – يعزي أخذ استراليا بنظام المركزية في ادارة التعليم والاشراف عليه .

وفي أمريكا ، نلمس أثرا آخر للأوضاع الجغرافية علي التعليم ، حيث تتعدد الولايات وتتباعد المسافات بينها ولكل ولاية ظروفها وامكانياتها وتعدادها، وبالتالي يكون من الصعب قيام ادارة تعليمية مركزية واحدة تشرف علي نواحي التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية جميعها ، ومن ثم أخذ بنظام الحكومة الفيدرالية (وهي ممثلة للدولة) ولها الاشراف العام علي التعليم، ولكن تترك شئون التعليم من حيث تمويله ورسم سياسته ومناهجه والاشراف عليه للولايات والسلطات المحلية وهنا تطبيق لنظام اللامركزية وفي نفس الوقت يعتبره الأمريكيون تطبيقا للديموقراطية وتحقيقا لمبدأ تكافؤ الفرص ، وتعبيرا عن الحرية .

٤ - عوامل التاريخ

ونعني بها ، العوامل التي تعيننا علي تفهم أوضاع التربية ، وما قد ينتج عنها من مشكلات تربوية في المجتمع ، وذلك في ضوء ما تجمع لدي الشعوب من رصيد ثقافي متنوع ، خلال حقبة من الزمن ، أو فترات منه ، ثم مدي ما أصابها من تغير اجتماعي ، صحبه تغير فكري ، وتربوي .

ذلك ، أنه لكل مجتمع ماضيه ، وجذوره التاريخية التي ينتمي اليها ، وتسهم في تكوين أساسيات تراثه الثقافي ، والحضاري ، وقد تكون سببا في تأثر حاضره بها ، أو علي الأقل ، ذات صلات عضوية ، أو فرعية به ، ومن ثم يمكن تفسير ما يحدث فيه من ظواهر ، ومشكلات .

فحياة الشعوب ، لا تقوم علي حاضرها فحسب ، بل هي امتداد لماضيها، ولكن العصور تختلف ، وتتنوع . في درجة تأثيرها في الشعوب ، وتأثرها بها ؛ فقد تحدث طفرة تكون سببا في احداث قفزة حضارية ، وتغيرات ثقافية . تعدل من مسار الحياة في أحد المجتمعات ، وقد يحدث عكس ذلك ، فقد يتعرض مجتمع إلي هزة عنيفة ، تحول تقدمه إلي تخلف ، وتردي تطوره إلي ركود وجمود .

ولعل في العصور الوسطي بأوربا ، ثم ما أعقبها من عصور النهضة والاصلاح ، وكذلك ، فترة الاحتلال العثماني لدول الوطن العربي ، وما فرضه الحكام الاتراك علي المجتمعات العربية آنذاك ، ما يؤكد صحة هذا .

وعند دراستنا لفكرة الرأسمالية (مثلا) في بعض المجتمعات الأوربية ، أو مناقشتنا لمبادئ الحرية أو الديموقراطية فيها ، لابد وأن نعود إلي الركائز أو الأسس التي قامت عليها ، وهذا ، بالتالي ، يدعونا إلي دراسة الظروف التي أوجدتها ، أو ساعدت علي وجودها .

وعند دراستنا لمشكلة تخلف تعليم الفتاة في البلاد العربية ، بمقارنتها بتعليم الفتاة في الدول المتقدمة ، لابد وأن تمتد الدراسة إلي جذور تاريخية ، متضمنة من أسباب المشكلة ، ما هو سياسي ، وماهو اجتماعي ، وماهو اقتصادي .. والتي تمتد بجذورها إلي تاريخ طويل .

والأمية ؛ كمشكلة تعاني منها بلاد كثيرة من دول عالمنا المعاصرة ، وعندما نتقصي أسبابها في واحدة من هذه الدول ، تقودنا دراستها ، إلي

عوامل ، وظروف ترتبط بالماضي – في كثير من الأحيان – سواء كانت سياسية ، أو اجتماعية ، أو اقتصادية .

ومن ثم ، فإنه لإمكان التغلب عليها ، ينبغي أن تكون دراسة تتبعية مستفيضة ، تأخذ مكونات التشخيص لتحيله إلي معالجة اجرائية فعالة في ضوء الامكانيات المتاحة .

وأوضاع التعليم في بعض الدول ، وما قد يعترضها من مشكلات ، وقضايا ، قد يكون من بين أسبابها ، ما يتصل بالماضي ، وظروفه .

ودراستنا لهذا الماضي ، تلقي الضوء علي طبيعة هذه المشكلات . وتلك القضايا ، ومدي تماثلها بالأوضاع السابقة ، والكيفية التي كانت عليها ، وأسلوب معالجتها ، ومدي الافادة منه ، في ضوء القوي الثقافية ، والاجتماعية المعاصرة ، وعندئذ ، تكون معالجتها مبنية علي أسس واقعية ، وادراك حقيقي لها .

وفي المجتمع المصري ، عندما نتناول بالدراسة الموضوعية الأوضاع التربوية ، ومسائل التعليم ، نجد أن بعض طرائق التربية ، ترجع في أصولها إلي جذور تاريخية ، وأن بعض المشكلات التعليمية لها ارتباط بالماضي إلي حد كبير .

وفي المجتمعات العربية – بصفة عامة – نجد أن التعليم الفني بمدارسه؛ الصناعية ، والزراعية ، والتجارية ، كان ينظر اليه نظرة متدينة لها جذورها التاريخية ، فقد ترجع إلي أسباب استعمارية مغرضة ، أو اجتماعية ، أو اقتصادية ، حتي إذا كانت السنوات القليلة الأخيرة تعدلت هذه النظرة – إلي حد ما – وبقيت كما هي عند بعض الفئات من الناس .

بالإضافة إلي ذلك ، فإن لغة التعليم في بعض الدول المعاصرة ، ليست هي اللغات الأصلية لهذه الدول ، ولكن ظروفا معينة – في الماضي – فرضتها عليها ، مما يتسبب في احداث مشكلات تربوية ، وتعليمية في مجتمعاتها ، ولكن هذه الدول تحاول – منذ سنوات قليلة – اعادة النظر في لغة التعليم ، فبعد أن تخلصت الجزائر من النفوذ الفرنسي فيها ، والذي دام أكثر من مائة وثلاثين عاما (من سنة ١٨٣٠ إلي سنة ١٩٦٢) ترك في أوضاعها التربوية بصماته [١]،

(١) يوسف الجزايرلى – أرض البطولة (الجزائر) – الاسكندرية سنة ١٩٦٤ – ص ٥٧٦ .

والتي أوجدت مشكلات تعليمية ، فهي وليدة ظروف معينة فرضتها سلطات استعمارية علي الشعب الجزائري العربي ؛ فقد حاولت سلطات الاستعمار أن تلتهم اللغة العربية ، اللغة القومية للجزائر ، وتذيبها في اللغة الفرنسية ، لغة التعليم في تلك الفترة من الحكم الفرنسى للجزائر .

بل أكثر من هذا ، امتزجت الرطانة الفرنسية بلغة التخاطب (نتيجة الاختلاط) في المجتمع الجزائري ، العربي الأصل ، حتي علقت بألسنة كثير من المواطنين الجزائريين ، لكنة ملحوظة ، لدرجة أن أفراد الشعب ، أصبحوا لا يعرفون التعبير عن كلمات عربية كثيرة ، إلا بالكلمات الفرنسية المشوهة ، مثل قولهم :

«البلاصة» La place للمكان أو الميدان .

و «الماشينة» La machine للآلة أو القطار .

و «التروبونال» Le Tribunal للمحكمة .

و «الجار» La gare للمحطة .

و «الشمان دي فير» Le chemin de fer للسكة الحديد ، و «الظلاميت» Les allumettes لعيدان الكبريت .

إلي غير ذلك ، من الكلمات ، والعبارات ، وألفاظ الحديث ، والتعامل ، وقد عملت الجزائر – ولا تزال تعمل – علي التخلص من مظاهر السيطرة الفرنسية ، والتغلغل الثقافي الفرنسي فيها .

نقول ، أن مشكلة ، كهذه ، هي مشكلة ذات جذور تاريخية ، كانت سببا في وجودها ، ومن ثم ، فإن الدارس لأوضاع التربية الجزائرية ، ينبغي أن يدرك الحقائق التاريخية ، وما تتضمنه من عوامل ساعدت علي وجود تلك الأوضاع التربوية .

بالإضافة إلي ذلك ؛ فإن دراستنا لأساليب التربية ، ونظم التعليم ، وبنيته ، ومحتواه في عصور سابقة ، تجعلنا نقف علي نماذج من الماضي ، مما يثري خبراتنا ، ويوجه أنظارنا إلي أنماط سابقة من الممارسات التربوية ، قد تفيدنا في تفهم واقعنا المعاصر ، ومعرفة ما يتضمنه من أوضاع مشابهة ، وما قد تقدمه من حلول يستفاد منها في التغلب علي مشكلات التربية والتعليم .

ومعني هذا ، اننا نحاول تأصيل التربية من منظور تاريخي ؛ فالعادات ، والتقاليد ، والرصيد الحضاري ، وأساليب الحياة ، وألوان المعرفة ، ووسائل التثقيف التي يمارسها الناس ، والمفاهيم الراسخة في أذهانهم ، ونظم التعليم التي يقدمونها لأبنائهم ... ليست بالضرورة وليدة حاضرهم ، وانما قد تمتد بأصولها – كلها أو بعضها – إلي أزمنة سابقة ، وامتدت بها إلي الوقت الحاضر، علي أن ذلك ، يختلف من مجتمع إلي آخر ، إذ ليست المجتمعات البشرية علي وتيرة واحدة في تقدمها أو تطورها .

وهناك مجتمعات ذات سمات معينة في طرائق تربيتها ، أو تنظيماتها التعليمية ، أو تفوقها في بعض الفنون ، وألوان المعرفة ، وعند تقصي طبيعة تلك السمات ، أو ذلك التفوق ، يمكن الوقوف علي حقائق تاريخية ، تفيد في تفسير ذلك .

وهناك ، مجتمعات ذات ماض حضاري عريق ، لازمها منذ حقبة طويلة من الزمان ، وامتد بها إلي العصور الحديثة ، فكان لهذا ، انعكاساته علي صور التربية ، وشئون التعليم بأوضاعها الراهنة ، باعتبار أن التربية ، محصلة عوامل ، ومؤثرات مختلفة .

وباعتبار أن الحاضر ، امتداد للماضي ، فإن معرفتنا له ، وما بينهما من حلقات اتصال ، تعتبر بمثابة أضواء كاشفة تفسر الحاضر ، بالإضافة إلي معرفة ديناميكية الحركة داخل المجتمعالت البشرية ، وأثر الظروف المختلفة فيها .

٥ - عوامل الدين

يعتبر الدين من ألصق العواطف الانسانية التي تتصل بالبشر والتي تعبر عن مكنون نفوسهم ، وتوجه - إلي حد كبير - سلوكهم في الحياة ، وتؤكد هذا ما تناولته كتابات المفكرين والمربين عبر العصور ، فالدين وما يتضمنه من روحانيات لايتعارض مع مقومات الحياة المادية بل أنه يدعمها ويثبت كيانها ، ونلمس هذا فيما يقوم به الإنسان من أعمال مبنية علي دوافع نفسيةر تتصل بالعقيدة والايمان والتقديس ، فهو يبذل قصاري جهده ، بل ويستميت في أن يصل إلي غاياته تلك ، لأنه يري في الوصول اليها تحقيقا لذاته واشباعا لرغبة ملحة ، فضلا عن احساسه برضا خالقه والتماس المزيد من رضاه ، والدين يعتبر أقوي المؤثرات الروحية لأنه يتصل بالإنسان ككل وليس بجانب واحد من جوانب شخصيته ، فضلا عن تغلغله في الأعماق الوجدانية للإنسان ، ولذلك فإن التراث الديني إذا ما شمل الأمة بأسرها ، فإنه يصبح واحدا من خصائص الملامح القومية التي تستمر بعد ذلك عن طريق التربية ، وبعض المجتمعات يخضع لموجهات دينية معينة ، وقد تكون متوارثة جيلا عن جيل، وهي من أجل هذا تضع نظامها التعليمي وفق أسس ومبادئ دينية معينة بحيث تؤدي كل مرحلة تعليمية ، مهمة معينة ، وهي بالتالي تؤدي إلي مرحلة أخري ذات هدف معين ، وهكذا ، حتي إذا أتم الفتي أو الفتاة مراحله التعليمة يكون قد أتم معها تشرب قدر من الثقافة الدينية والثقافة المدنية أو الدنيوية تمكنانه من الاسهام في بناء مجتمعه وتقدمه وإذا كان الدين في مفهومه لدي الناس يعني الولاء والخضوع والطاعة ، واتباع ما يأمر به والبعد عما ينهي عنه ، فإن تأثيره بالنسبة للجانب التربوي والتعليمي في حياتهم لا يقل أهمية عن تأثيره في حياتهم العامة .

ففي العصور القديمة ، لعب الدين دورا هاما في حياة قدماء المصريين، وليس من شك في أن طبيعة الحياة المصرية ، قد أعطت زمامها منذ قيامها إلي رجال الدين الذين سيطروا علي كثير من نواحيها ، فنظموا للناس أمور دنياهم وربطوها بمصيرهم في الآخر ، فهم قد شرعوا القوانين ودونوا الدواوين وسيطروا علي الثقافة العقلية والروحية ، وكان الدين بما احتوته عقيدتهم (الايمان ، بالمعبود ، تعدد الآلهة والمعبودات - فكرة البعث والخلود ... الخ) منطلقا يتخذون منه أساليب تربيتهم ونظمهم التعليمية ، مهتدين بما لديهم من

ايمان وما وقر في نفوس الناس من عمق العقيدة وما استقر عندهم من تسلط قوي غيبية يؤمنون بها فالأدعية والوصايا والحكم والكتابات والقصص نجدها تتسم – إلي حد كبير – بالطابع الديني ، وتعلم قدماء المصريين الحساب والهندسة (والمعمارية بصفةخاصة) بل وبرعوا في الرياضيات عامة . وربطوا ذلك بمعتقداتهم الدينية ، كبناء الأهرامات والمعابد ومعرفة مقاييس النيل ، نهرهم الخالد الذي يقدسون ، وعرف المصريون القدماء الطب قبل أكثر شعوب الأرض ، وكانت لهم فيه شهرة فائقة ، عرفوه بعد ما أنفقوا من وقت وجهد في معرفة أسرار الجسد وتشريحه ، ونظموا له دراسة واضحة علي أسس وقواعد تدل علي فهم عميق ودراسة واسعة ، وحسبنا أنهم عرفوا التخصص في فروع الطب ، وعلي الرغم من ذلك ، لم تكن هناك كلية أو مدرسة خاصة للطب ، وإنما كانت ملحقة بالمعبد كبقية المدارس أو المعاهد التي عرفت آنذاك[1] .

وفي العصور الأولي للمسيحية (القرون الثلاثة الأولي) اتسمت التربية لدي الشعوب التي اعتنقتها باهتمامها بالجانب الأخلاقي ، وأطلق علي هذه العصور «عصور التهذيب المدربي» واعتبر رجل الدين هو المعلم ، ولكن في العصور الوسطي أو عصور الظلام الفكري في أوربا ، تطرف رجال الكنيسة وأغرقوا في نظرتهم إلي الدين فاعتبروا المسيحية دين زهد وعزله وبعد عن مباهج الحياة ونعيمها حتي يتم النقاء الروحي والكمال البشري ، حتي حيل بين عقل الانسا والعالم المحيط به ورفضت الكنيسة دراسة العلوم المختلفة (والتي كان المسلمون يجيدونها في ذاك الوقت) واقتصر التعليم علي الدراسات الدينية وبعض العلوم المحددة ، واعتبر البعد عن ذلك ، خروجا عن تعليم الكنسية ، واستمرت هذه النظرة إلي أن تغيرت الأوضاع بقيام حركات الاصلاح الديني والفكري التي بدأها «مارتن لوثر» في أوائل القرن السادس عشر الميلادي .

وتذكرنا عصور الظلمة والتأخر في أوربا بما حدث في الوطن العربي أثناء فترة الاحتلال التركي العثماني له ، وفهم الدين الاسلامي فهما محدودا ضيقا ومخالفا تماما لطبيعته وما ينادي به ، ثم ضرب حصار ثقافي وفكري علي الشعوب العربية طوال أربعة قرون (منذ سنة ١٥١٦ حتي أواخر القرن

(١) د. أحمد بدوى د. محمد جمال الدين مختار – تاريخ التربية والتعليم فى مصر – الجزء الأول – العصر الفرعونى . الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة سنة ١٩٧٤ ص ٨٤ .

التاسع عشر) كانت كلها وبالا علي مقدرات الحياة في الوطن العربي ونلمس أثر الدين الاسلامي في توجيه الحياة الفكرية في صورة أخري ، ومغايرة للصورة السابقة ، ذلك أنه قد فهم بفكر واع وعقل متفتح يتمشي مع طبيعة الاسلام ، فكان من المسلمين ؛ الفقيه الطبيب ، والفقيه الفلكي ، والفقيه المهندس ، والعالم الطبيعي ، والكيمائي ، والجغرافي ، والمؤرخ والرحالة ، والرياضي إلي غير ذلك من التخصصات التي يجمع أصحابها بين العلم والدين ، وذلك كما حدث في عصور العباسيين والفاطمين وغيرهم ممن ازدهرت في عهودهم العلوم والفنون ، والتي أخذت منها أوربا كثيرا من ألوان حضارتها وأسباب تقدمها في العصور الحديثة .

نوعية أخري ، توضح موقف الدين بالنسبة للحياة التعليمية ، ففي فرنسا مثلا ، تجد الحكومة تصدر مختلف القوانين لتدعيم سلطة الكنيسة (هذا عندما تكون العلاقات حسنة بين الحكومة ورجال الدين) ففي سنة ١٨٣٢ صدر في فرنسا قانون التعليم الابتدائى المعروف بقانون «جيزو» وقد خول هذا القانون للكنيسة حق الاشراف الفعلي علي المدارس الابتدائية ، كذلك صدر في ١٨٥٠ قانون آخر عرف بقانون «فالو» وقد أعطي رجال الكنيسة من الكاثوليك، سلطة مطلقة للاشراف علي المدارس ، كما منحهم حق التفتيش في جميع معاهد التعليم في شتي مراحله ، وتحويل المدارس الحكومية إلي مدارس كاثوليكية) وقد قيل تبريرا لهذا الاجراء انه يؤدي إلي اقتصاد النفقات الباهظة التي تتكبدها الدولة في سبيل نشر التعليم) .

غير أنه حدث في عهود أخري أن خاصمت الدولة الكنيسة وكفت يدها عن ممارسة مهنة التعليم ، وقد كان قانون سنة ١٨٠١ الذي حظر علي الهيئات الدينية في فرنسا التدخل في شئون التعليم ، ومن أمثلة هذه القوانين مما حمل الجماعات الدينية في فرنسا وعلي رأسهم جماعة العذاريين ، والفرير والجيزويت وغيرهم إلي الهجرة من فرنسا ، والنزوح إلي بلاد غريبة يمارسون فيها نشاطهم الذى حرموا منه في أرض الوطن (١) .

علي أنه في بعض الأحيان تكون العوامل الدينية أحد أسباب جعل التعليم علي نظامين تعليميين ، ديني ومدني ، كما حدث في بعض البلاد

(١) د. نعيمة محمد عيد - اللغات الأجنبية - مرجع سسابق ص ٥١ .

العربية التي احتلها الانجليز أو الفرنسيون ابان القرن التاسع عشر ، حيث وجد تعليم ديني تتولاه هيئات أهلية مع اشراف طفيف من قبل الحكومة . وتعليم مدني تشرف عليه الحكومة وتهتم به ومما تجدر الاشارة اليه ، أنه يوجد من بين دول العالم ، ما يمنع فيها انشاء المدارس الدينية ذات المذهب المعين من قبل جماعة دينية أخري ، ففي أسبانيا حيث تشتد النزعة الدينية الكاثوليكية التي يدين بها معظم السكان ، يحرم علي البروتستانت انشاء أى مدارس لهم .

وهناك بعض الدول – كما في أمريكا وفرنسا – ليس لها طابع ديني رسمي فلا تدخل مناهج الدين في برامج التعليم العام ، وتترك هذه المهمة للكنائس والأسر .

وبعض الدول يتخذ موقفا وسطا فيدخل مناهج الدين ضمن المناهج الدراسية ، كما في انجلترا . أما في الدول العربية والاسلامية ، فإن التعليم العام يلتزم بتعليم الدين الرسمي للدولة ، مع الاعتراف بحقوق الأقليات أو المجموعات الدينية الأخري ، مع التفاوت في خطة دراسة الدين من دولة إلي أخري ، ويصل الأمر ببعض الدول الاسلامية إلي انتقاء نوعية المعلمين الذين يعملون بها .

أما الدول الشيوعية (أو دول الكتلة الاشتراكية) فلا يسمح فيها بالمدارس الدينية علي الاطلاق ، ذلك أن الفلسفة الأخلاقية التي تسعي المدارس في الدول الاشتراكية إلي غرسها في تلاميذها هي الفلسفة المادية ، فالماركسية تنظر إلي الدين علي أنه نوع من الخداع ، وأنه يبعد أنظار الإنسان عن بحث مشكلاته الحقيقية ، ومن ثم تقوم حملات ضد الدين من وقت إلي آخر في معظم الدول الاشتراكية ، غرضها الأساسي ، استبدال الدين بمعيار أخلاقي آخر، معيار اجتماعي يقول أن ما ينفع الانسانية هو المعيار الصحيح .

٦ - عوامل الحضارة

ونقصد بها درجة تحضر المجتمع ، وما يعيش فيه من نواحي عمرانية وما يترتب عليها من تقاليد وعادات ونظم وأفكار ومدي تقبل أفراده للتعليم ونوعية هذا التعليم ثم نوعية المواطنين في هذا المجتمع ، ومدي استعدادهم للعلم من واقع حياتهم في مدنهم أو حضرهم ، أو ريفهم أو بداوتهم ، وإلي أى مدي يستجيبون للنظم التعليمية ، وإلي أي مدي يتأثرون بها وبمايحدث حولهم من تقدم وتطور ، وأي أسلوب تربوي يجدي معهم ، أسلوب الطفرة ، أم أسلوب التأني ، أم الأساليب المرحلية التي تقطع شوطا وتتبعه بآخر ؟ وهكذا ، وقد أدرك كثير من المفكرين أهمية التحضر والعمران بالنسبة للتربية والتعليم علي مر العصور ، من أمثال العلامة العربي «ابن خلدون» حيث تناول ذلك في أحد فصول مقدمته ، كما يؤيد هذا في وقتنا الحاضر ، دراسات متعددة كتلك التي قام بها «فردريك هاربيسون» وتشارلز مايرز عن استراتيجيات تنمية الموارد البشرية .

هناك من يري ، أنه كلما ارتفع المستوي الفكري العام لأبناء الأمة ازدادت درجة حضارتهم وتقدمهم العلمي والقدرة علي اعداد القوي البشرية اللازمة لحركة الحياة فيه .

وبمعني آخر كلما ارتفعت درجة المستوي الفكري العام ، كان النظام التعليمي أكثر كفاءة أما عندما يكون المستوي الفكري منخفضا وعندما تكون درجة التقدم الحضاري منخفضة أو محدودة فإننا نجد نواحي القصور والتخلف.

وهناك من يري أن للبيئة أثرها الكبير في درجة التقدم الحضاري الذي يحدث في المجتمع . فالمجتمعات الانسانية الأولي كانت مجتمعات بطيئة التغير ، بسيطة التكوين والتركيب ، محدودة الحاجات والمطالب والأهداف ، قادرة علي أن تقوم بذاتها ، وأن تعيش منعزلة بعضها عن بعض يكتفي كل منها بنفسه ، حتي ولو كانت قليلة العدد والامكانيات .

وعاش الإنسان وسط هذه المجتمعات مشغولا بعمل يومه ، قانعا ، محدود التفكير والخبرة ، وعندما عرف الانسان القراءة والكتابة ووجدت الحكومات المركزية والدول الكبيرة نسبيا - علي نحو ما حدث في وادي النيل،

ووادي الرافدين (العراق) – أخذ الإنسان يتابع أهم أخباره ومشاهداته ويحفظ أهم ما يوجد في تراثه الثقافي من دين وعلم وفن ، ويسترجع تاريخه ويعبر عن آماله ويحدد بعض مشكلاته ؛ وعنيت الحكومات المركزية بدراسة بعض جوانب الحياة كجزء من وظيفتها فأرسلت البعوث الكشفية للتعرف علي ما في باطن الأرض وعلي ظهرها وأخذت ترعي نواحي الحياة لشعوبها بحيث أصبحت مسئولياتها أكثر شمولا واتساعا . ثم تعاقبت العصور ولكل منها مقومات الحياة فيه بما شملته من بيئات وتعددت من أسباب . وهناك رأي الاقتصاديين ، إذ يري فريق منهم أن تقسم الدول من حيث التقدم الحضاري إلي نوعيات يكون الاقتصاد أساسها فالبلد المتقدم حضاريا هو البلد الذي يستطيع أن يتمتع بنظام اقتصادي صناعي متقدم ، وبالتالي فهو بلد قادر علي التوصل إلي أعظم الاكتشافات العلمية والتكنولوجية لأن لديه رصيدا كبييرا نسبيا من القوي البشرية العالية المستوي في كثير من التخصصات التي تتطلبها الحياة المعاصرة .

ثم تأتي بعد هذا نوعيات أخري يكون الاقتصاد قاسما مشتركا بينها وأساسا لتقدمها . علي أن المهتمين بالتربية والتعليم يرون تدعيما لهذا الرأي أن ترتبط درجة الحضارة بحركة التعليم في الدولة ومدي الاقبال عليه ، ونسبة المتعلمين بها ، ونوعيات التعليم وما يقدم من خدمات تعليمية ، ثم يربطون ذلك بنسبة الأمية فيها وأثر ذلك علي الانتاج والنمو الاقتصادي ، إلي جانب القدرة علي الاستثمار البشري أو التنمية في الإنسان في ضوء المعايير الحديثة وما تراه كل دولة ، فمن الدول ما يؤكد فيها علي التعليم فحسب ويراه كفيلا بتقدمها وهي من أجل هذا تهتم بالناحيتين النظرية والتطبيقية وتنفق عليه بسخاء رغبة في الحصول علي عائد أكبر ممثلا في ناحيتيه الاقتصادية والاجتماعية .

ومن الدول مايعني فيه بالناحية التثقيفية الأكاديمية إلي جانب القليل من الناحية العلمية التكنولوجية .

ثم هناك من الدول من لا تمكنه امكانياته الاقتصادية علي مسايرة الحياة المعاصرة – كالدول شديدة التخلف – وبالتالي يكون للهيئات الدولية نصيب كبير في دعمها ومقاومتها علي التقدم .

والواقع أن الاقتصاد عامل هام من عوامل التقدم الحضاري ، ولكن لابد من القوي البشرية المدربة ، فمن أهم مقومات نجاح التقدم الحضاري ، نوعية القوي البشرية ومدي استجابتها للتقدم والظروف التي تمكنها من ذلك كالعوامل السياسية ونظام الحكم ومدي استجابة القائمين علي السلطة في الدولة ومدي طموحهم أو قناعتهم أو عدم أكتراثهم بمقومات الحضارة لسبب أو لآخر .

وهنا لنا أن نتساءل ، ما المقاييس التي يمكننا بواسطتها قياس الحضارة ؟

هل بنوعية الشعوب ؟ أم بماضيها العريق ؟ أم بحاضرها المشرق ؟

وهل بمقاييس عالمنا المعاصر الذي يتسم بسرعة التغير ، وتنوع التطور، وتقدم العلوم والتكنولوجيا ، وتعدد نواحي المعرفة ، وكثرة الاكتشافات والمخترعات التي لا تلبث أن تتجدد ويضاف اليها المزيد ، سواء لرفاهية الانسان وسعادته أو لدماره ونكبته ؟

الواقع ، أن كل ذلك يؤثر في أساليب التربية ونظم التعليم وفي حياة البشرية عامة . لقد سبقت عصرنا ، عصور لها ماض عريق ، وشعوب ذات حضارات أصيلة ولكنها كانت تتلاءم وطبيعة الحياة التي عاشتها والزمن الذي عاشت فيه ، فهناك حضارة وادي النيل وحضارة وادي الرافدين (العراق) وهناك الحضارة اليونانية والحضارة الفارسية ، وغيرها من الحضارات التي ملأت سمع الدنيا وبصرها بالكثير من الوان العلم والفكر والفن ، ولكن هذه الحضارات كانت كلها متلائمة مع زمانها وطبيعة عصرها ، وبالتالي كانت لها أساليبها في التربية ونظمها في التعليم ، وفي نفس الوقت عاشت معها وزامنتها، دول ذات حضارات متخلفة أو لم تستجب لمقومات التحضر المنتشرة آنذاك ، تماما كما يحدث في عالمنا المعاصر ، حيث توجد دول قطعت شوطا بعيدا في طريق التحضر ، ودول تسير علي الطريق ثم هناك دول لا تزال تحبو تجاه هذا الطريق .

هل نقيس هذا المزيج من حضارات الشعوب بمقياس واحد ، فنقيس الحاضر بمقياس الماضي ؟ أم نضع الماضي تحت مجهر الحاضر ونقيمه ؟

أن الموضوعية تقتضي أن يكون لكل عصر «معايير» . علي أنه من العوامل التي يمكن أن تتأثر بها درجة التحضر في عالمنا المعاصر ، العوامل الآتية :

أولاً : مكونات البيئة ، ومدي تفاعلها مع مقومات الحضارة المعاصرة ، وانفتاحها علي مجالات العلم والفكر والاقتصاد .

ثانياً : نوعيات التحضر ، من عمران ، واقتصاد ، وتصنيع ، وتعليم ، واعلام ، وفنون ، وآلات حديثة .. الخ .

ثالثاً : درجة البعد الجغرافي عن مراكز الاشعاع الحضاري بأنواعه (مثال ذلك : بعد الريف عن الحضر . القرية عن المدينة ، عوائق الاتصال) .

رابعاً : مدي فاعلية وسائل الاتصال بين البيئة وغيرها مما يدعم درجة التحضر .

خامساً : المؤثرات التي قد توجد في البيئة ، (عادات ، تقاليد ، نظم اجتماعية) ومدي فاعليتها في تقبل الحضارة .

سادساً : درجة استجابة القوي البشرية لنوعيات التحضر في بيئاتهم .

سابعاً : ما قد ينتج من مشكلات عن التقدم الحضاري (المعاصر بصفة خاصة) مثل :

- ضعف الروابط الأسرية نتيجة لتزايد فرص العمل أمام كل من الرجل والمرأة .
- اهتزاز القيم الدينية والاجتماعية .
- انحرافات الشباب لتدهور الأخلاقيات .
- الحريات الزائدة (لدرجة الفوضي) أمام الشباب بدعوي التربية الاستقلالية .

٧ - عوامل اللغة

اللغة وعاء الثقافة ، كما هو معروف ، ولكل مجتمع لغة قومية ، يتخذها وسيلة للتعبير والاتصال ، ويتوارثها الأبناء عن الآباء ، الأمر الذي أدي باللغات القومية إلي أن تصبح جزءا لا يتجزأ من ميراث الشعب وقطعة من ماضيه وحاضره ومستقبله مهما تعرضت ظروف حياته لهزات طارئة وأحداث تشكل خطرا علي مواطنيه .

ولكن بالرغم من هذا ، هناك دول اضطرتها الظروف إلي التحدث بلغة أو لغات غير لغتها الأصلية لفترة من الزمن ، وهناك دول ، تلعب لغة التعليم فيها دورا كبير قد يمثل مشكلة في المجال التربوي ، علي أن هذه المشكلة تكون نتيجة لبعض الاحتمالات ، منها :

(أ) الهجرة الجماعية :

وتكون علي هيئة جماعات كبيرة من بلد إلي آخر ، مع التفاوت الثقافي للمجموعة الوافدة ثم ما يعقبها من تذاوب وانصهار مثلما حدث في كل من الأمريكتين ، واستراليا ، ونيوزيلندا .

(ب) فرض اللغة بالقوة :

ويكون ذلك عن طريق سلطة أجنبية حاكمة، كما حدث في «الجزائر» عن طريق «فرنسا» وكما حدث في «الهند» عن طريق «انجلترا» وغيرهما .

(جـ) فرض اللغة لظروف معينة :

ويكون نتيجة للغزو أو الفتوحات الحربية والعسكرية ، كما حدث في جمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقًا، والأخذ بمبدأ ثنائية أو ازدواج اللغة وغالبا ما يكون فرض اللغة علي الغالبية العظمي من السكان ، ومع اتاحة الفرصة أمام الأقلية لاستخدام لغتها ، وهذه ، تكون في الدول التي بها قوميتان أو أكثر مثل الاتحاد السوفيتي بجمهورياته المتعددة السابق ، والعراق حيث الأكراد وبقية العراق والسودان بشقيه الشمال والجنوب .

وقد يؤخذ بمبدأ ثنائية اللغة كضرورة قومية في الدول التي توجد بها قوميتان أو أكثر لمدة طويلة دون أن تستوعب احداهما الأخري ، ففي هذه الحالة يكون للغتين مكانة قومية متساوية ، وتقتضي ضرورة الحياة وحسن

الجوار إلي جانب الضرورات السياسية والاقتصادية أن يتعلم السكان اللغتين ، وهذا هو الحال في كل من :بلجيكا وسويسرا ، وكويبك في كندا الآن»[1] .

ونستطيع أن نلمس أهمية اللغة في النظم التربوية والتعليمية بأمثلة من واقع حياة الشعوب ، فإذا رجعنا إلي الفترة التي احتلت فيها فرنسا الجزائر ، نجد أن من الأمور التي تمسكت بها فرنسا أشد التمسك في سياستها التعليمية في الجزائر هو اهمال اللغة العربية اهمالا كليا ثم مكافحتها مكافحة فعالة ، وتركيز الجهود حول نشر اللغة الفرنسية وجعلها لغة التعليم لجميع مواد الدراسة في جميع المدارس بدون استثناء ، وقد أصدرت فرنسا عدة قرارات تنظم ما تهدف اليه ، ومما جاء بأحد التقارير الرسمية في هذا الشأن : «أن ايالة الجزائر لن تصبح حقيقة ممتلكة فرنسية إلا عندما تصبح لغتنا لغة قومية فيها والعمل الجبار الذي يترتب علينا انجازه هو السعي وراء نشر اللغة الفرنسية بين الأهالي بالتدريج إلي أن تقوم مقام اللغة العربية الدارجة بينهم الآن» .

ومع أن اللغة الفرنسية تركت بصماتها علي الشخصية الجزائرية بعض الوقت وحاولت أن تلتهم اللغة العربية وتحل محلها عند الجزائريين ، إلا أن اللغة العربية بقيت هي اللغة القومية الأصلية مهما علق بها من الشوائب وأعادتها الجزائر لغة التعليم بها بعد حصولها علي الاستقلال سنة ١٩٦٢ .

وعندما احتل الانجليز الهند حيث تتعدد اللغات القومية وتختلف باختلاف المقاطعات والولايات إلي درجة تجعل من الصعب علي أبناء احدي المقاطعات الهندية التفاهم مع أبناء المقاطعات الأخري لاختلاف اللغة القومية، وجدوا أن أفضل طريقة لخدمة مصالح الاستعمار الانجليزي هو جعل الانجليزية هي الدعامة الأساسية لكل مراحل التعليم بالهند ، وبالتالي ، صارت الأداة الوحيدة للتفاهم بين أبناء الولايات والمقاطعات الهندية المختلفة .

كذلك عندما احتل الأتراك العثمانيون معظم البلاد العربية – ومن بينها مصر – بذل الحكام الأتراك قصاري جهدهم للقضاء علي اللغة العربية وحاولوا «تتريك» البلاد لغة وتعليما وتعاملا في الدواوين والمكاتبات ، غير أن اللغة العربية وقفت صامدة وظلت هي اللغة القومية للشعب المصري والشعوب

(١) أبو خلدون (ساطع الحصرى) – حولية الثقافة العربية (السنة الثانية) – الإدارة الثقافية جامعة الدول العربية – القاهرة ٥٠ – ١٩٥١ ص ٤٧٣ .

العربية عامة ولم تستطع اللغة التركية أن تقف أمام أصالة اللغة العربية وعمق جذورها في الوطن العربي ، ولم تترك سوي بعض الألفاظ الدارجة ، وقليل من الاصطلاحات مما كان يستخدم في تصريف الشئون السياسية والعسكرية للدولة .

وقبل أن نترك العامل اللغوي إلي عامل آخر يؤثر في توجيه نظم التعليم ونري أن نشير أيضاً إلي تجربة الاتحاد السوفيتي حيث تتعدد الجمهوريات والقوميات واللغات واللهجات ، حيث فرض تعليم اللغة الروسية في كافة الجمهوريات بحيث أصبحت لغة رسمية في التدريس في جميع مراحل التعليم، تعلم جنبا إلي جنب مع اللغة الاقليمية الخاصة بالجمهورية ، كما تستعمل كلغة رسمية في جميع المؤسسات العامة بحيث يستطيع الفرد من جمهورية في شمال الاتحاد السوفيتي أن يتخاطب بسهولة مع آخر في جنوبه مستعينا في ذلك باللغة الروسية .

ولكن فى السنوات العشر الأخيرة انفرط عقد الاتحاد السوفيتى ولم تعد اللغة الروسية مفروضة حيث تغيرت الأمور ؛ سياسياً وإجتماعياً وثقافياً .

٨ - عوامل الانثروبولوجيا

الأنثروبولوجيا ، هو العلم الذي يدرس ثقافة الانسان ، ويبحث في السلالات البشرية وعناصر الجنس البشري .

وبعبارة أخري هو العلم الذي يدرس الثقافة بعناصرها المختلفة باعتبارها حصيلة للتفاعلات الاجتماعية ، وينقسم علم الانثروبولوجيا إلي قسمين هامين:

الأول :

علم الانثروبولوجيا الطبيعية ، وهو يدرس نشأة الانسان البيولوجية .

الثاني :

علم الانثروبولوجيا الاجتماعية ويهتم بدراسة الثقافة في مختلف المجتمعات سواء من ناحية كونها ثقافة مادية ، أو ثقافة لا مادية .

وتتأثر أساليب التربية ونظم التعليم بالعوامل الانثروبولوجية باعتبارها دلالات معبرة عن العناصر البشرية المكونة للأسرة الانسانية وبين هذه العناصر علاقات ديناميكية تقتضيها طبيعة الحياة التي لا تسلم من التوتر أحيانا أو الاضطراب أحيانا أخري ، وقد تظل في حالة طيبة أو تتذبذب بين هذه وتلك ، وتبعا للظروف الاجتماعية التي يعيش فيها الناس ، وبالتالي فإن الانثروبولوجيا تتدخل في حياتهم بطريق أو بآخر .

ولما كان التعليم أحد الجوانب الهامة لمقومات حياة البشر فمن البديهي أن يتأثر بما تتأثر به الجوانب الأخري .

ونستطيع أن نلمس مدي تأثير العوامل الانثروبولوجية أو العوامل العنصرية من الدلالات التالية :

عند الأغريق : (في العصور القديمة لليونان) .

بالرغم مما نادي به بعض فلاسفة الاغريق من ضرورة تطبيق الديموقراطية في المجتمع الاثيني ، ومن ذلك ، جعل بدء المرحلة العامة من التعليم في سن السابعة وتنتهي في سن الثامنة عشرة وأن تكون لجميع أبناء الشعب وليست مقصورة علي طبقة معينة ، إلا أن هذا لم يتحقق فقد قسم

أفلاطون الشعب الاغريقي إلي طبقات ثلاث ، احداها طبقةر العبيد الذين لم يعتبروا مواطنين ، وبالتالي حرموا من التعليم بالرغم من كثرة عددهم بالنسبة لطبقة الأحرار الذين اعتبروا (وحدهم) مواطنين ، فالعبيد غيرجديرين بالتعليم لأنهم لا يتساوون مع غيرهم ممن يعيشون معهم في دولة واحدة[1] .

في مصر أثناء الحكم التركي :

فرض تعليم ديني هزيل المحتوي ، يتم في الكتاتيب والزوايا الملحقة بالمساجد ، ويلتحق به عامة الشعب ، وهناك تعليم يلتحق به أبناء الطبقة الارستقراطية من الأمراء والمماليك . ويشمل هذا النوع من التعليم – إلي جانب بعض علوم الدين واللغة العربية والتركية – فنون الحرب والفروسية ، ويتم في ثكنات عسكرية خاصة بأبناء الارستقراطيين أو في قصور الأمراء .

وهذه نتيجة طبيعية للتركيب الاجتماعي الذي كان يعيش فيه القطر المصري آنذاك ، حيث وجدت طبقة ارستقراطية – وهي فئة قليلة – ولها تعليمها الخاص ، وطبقة عامة – تمثل الأغلبية – ولها تعليمها المتواضع .

★ في اسرائيل :

(دويلة العصابات الدخيلة على الوطن العربى)

نجد تفرقة بين الصهاينة من اتباع اسرائيل وبين العرب أصحاب البلاد الحقيقيين في نوعيات التعامل والتعليم ، فاسرائيل دولة عنصرية بالدرجة الأولي ، كيانها وتكوينها ، فالطالب العربي ، يعيش ازدواجية ثقافية ، تتمثل في التناقض الواضح بين ما يؤمن به من أهداف ، وبين ما يخطط له من أهداف أخري ، يجدها واضحة فيما بين يديه من كتب مقررة ومناهج دراسية، سواء في التعليم العام أو المهني والفني ، هذه واحدة ، ونجد أن نسبة المتعلمين بين المواطنين العرب في اسرائيل منخفضة بشكل ملحوظ ، وتأخذ النسبة في التدهور كلما تقدمت المراحل التعليمية ، بمعني انها تتناسب تناسبا طرديا كلما ارتفاع السلم التعليمي ، وذلك نتيجة لتغافل الوجود العربي من جانب الحكام الاسرائيليين وأنهم العنصر الرفيع بالنسبة للعرب بالإضافة إلي اعتقادهم بأن بني اسرائيل شعب الله المختار وبالتالي لا يعنيهم من كانوا دونهم . سواء تعلموا

(١) فتحية حسن سليمان – التربية عند اليونان والرومان – مكتبة الانجلو المصرية القاهرة ١٩٥٧ ص ١٢ .

أو ظلوا في جهالتهم يتخبطون ، وهذه ثانية ، ثم إلي جانب ذلك ، عدم توافر المعلمين العرب المؤهلين بسبب عدم الاهتمام بهذه النوعية من المعلمين ، بل وتصل العنصرية بسلطات الحكم في اسرائيل إلي درجة فصل واستبعاد كثير من المعلمين العرب المؤهلين دون ابداء أسباب لذلك ، كما حدث في أواخر عام ١٩٦٦[١] .

★ فى جنوب افريقيا :

حيث تتعدد الأجناس ، وتتشابك العلاقات وتتنوع السلالات البشرية بين السكان ، سواء كانوا أصليين أو مهاجرين ، والذين يكونون أربع مجموعات ، لكل منها عاداتها وتقاليدها ونظامها التعليمي وأساليبها التربوية ، هذه المجموعات ، هي :

- مجموعة البانتو ، وهم من قبائل متنوعة ويمثلون غالبية السكان .
- مجموعة السكان الملونين ، وهؤلاء خليط من أجناس متعددة .
- مجموعة الهنود ، وهي أقل السكان عددا .
- مجموعة الأوربيين ، ويمثلون نحو ثلث عدد السكان ، وهي الفئة الحاكمة في البلاد .

ومن المعروف – علي الصعيد الدولي – أن المجموعة الأوربية تمثل في جنوب افريقيا قمة التمييز العنصري بالنسبة إلي بقية المجموعات ، فهي تمارس أعنف وأحط الأساليب العنصرية المهينة في تعايشها مع غير البيض ، ومن ذلك النظم التعليمية والحياة المدرسية بل والحياة العامة ، فهؤلاء القلة من البيض لا يستطيعون السيطرة علي الأكثرية الوطنية الا بتشريدهم والقبض عليهم واضطهادهم حتي القانون نجده يناصر البيض علي الملونين ، وينعكس ذلك علي التعليم ، فنري تعليم البيض ، من أرقي أنواع التعليم في عالمنا المعاصر ، حيث يقدم للتلاميذ البيض الفرص التعليمية والخدمات التعليمية ويلحقون بالمدارس ذات التجهيزات التربوية الممتازة ويقوم علي تعليمهم مدرسون مؤهلون ويحصلون علي مرتبات عالية بالإضافة إلي ادارة تعليمية

(١) د. منير بشورة ، خالد مصطفى الشيخ يوسف – التعليم فى اسرائيل – بيروت ١٩٦٩ ص ٢٢٩ .

تهتم بشئونهم إلي غير ذلك مما يكفل للبيض امتيازات لاتتسنى لغيرهم من الملونين الأفريقيين والآسيويين الذين يعيشون معهم في دولة واحدة ، والذين تحول السلطة الحاكمة من الأوربين البيض دون مساواتهم ، حتي أن هذه السلطة كثيرا ما تصدر القوانين المجحفة ضد الملونين مثلما حدث في سنة ١٩٥٣ حيث صدر قانون يشترط فيمن يرغب الالتحاق بالتعليم الثانوي من غير البيض أن يحصل علي درجات عالية في امتحان نهاية المرحلة الابتدائية كوسيلة للحد من التحاق أبناء الملونين ببقية المراحل التعليمية[١] . الأمر الذي تسبب في حرمان الكثيرين منهم من الاستمرار في التعليم ، اذ يعتقد المسئولون الأوربيون هناك أن اختلافات الجنس واللون والسلالة ، لها انعكاساتها علي الطبيعة البشرية من حيث النظم التعليمية والتربوية التي ينبغي أن تتبع معها ، كما يري الأقلية البيض أن بينهم وبين مواطنيهم السود فروقا في الذكاء والقدرات العقلية والفكرية والانفعالية مما يسمهم بضعف القدرة علي التطور والاستجابة لمقومات التقدم ، وقد أثبتت الأبحاث العلمية الصادقة كذب ما يدعيه البيض ، وبالرغم من ذلك كله ، فإن الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا ، تري نفسها مهددة بين الحين والآخر من تزايد صيحات احتجاج الملونين وكذلك من التزايد المستمر في أعدادهم مما يشكل خطرا يهدد كيانها وسطوتها .

★ في الولايات المتحدة الأمريكية :

(زعيمة الديموقراطية في وقتنا الحاضر كما يدعي المسئولون فيها) .

من الملاحظ في المجتمع الأمريكي ، وجود نوعيات بشرية مختلفة اللون من بيض وسمر وزنوج ، ويشكل الزنوج نحو ١٠ ٪ من سكان أمريكا ، ويتركز معظمهم في ولايات الجنوب وتشير بعض الدراسات الاجتماعية والانثروبولوجية إلي أن سبب هذا الاختلاف في اللون أنما يرجع إلي هجرة بعض العناصر الزنجية في عهود غابرة ، وبعضها يرجعه إلي ما تركته عهود الرقيق ، أو غير ذلك من الأسباب .

وتؤكد دلالات المعايشة والواقع ، أنه ليس ثمة فروق بين هذه المجموعات الأمريكية ، فالزنوج ليست لهم سمات ثقافية أو دينية أو لغوية أو

(١) د. وهيب سمعان – التفرقة العنصرية والتعليم في جنوب افريقيا – مرآة العلوم الاجتماعية مارس ١٩٦١ ص ٦٩ .

غير ذلك من السمات التي تميزهم عن غيرهم من بقية الأمريكيين (فالجميع يدينون بالمسيحية ويتكلمون الانجليزية) اللهم إلا النظرة الاجتماعية التي يلقاها هؤلاء الزنوج من مواطنيهم الأمريكان البيض ، وعدم المساواة أمام الرأي العام أو القانون الأمريكي في جميع الولايات الأمريكية ، وأن اختلف ذلك من ولاية إلي أخري ، ولا سيما في ولايات الجنوب .

ويتضح أثر هذه النظرة العنصرية في جعل نظامين تعليميين بالولايات المتحدة ، أحدهما يتبعه البيض ويتضمن الكثير من الامتيازات العلمية والتربوية سواء بالنسبة للمعلمين أو بالنسبة للمؤسسات التعليمية ، والنظام الثاني يتبعه الملونون أو الزنوج ، فلهم مدارسهم وجامعاتهم بامكانياتها المحدودة ومبانيها المتواضعة ومدرسيها ذوي المؤهلات والمرتبات المتواضعة أيضاً ، وإن كانت السلطات الفيدرالية في أمريكا تحاول من وقت لآخر ، التخفيف – إلي حد ما – من شدة التباعد بين النظامين التعليميين كأن يشترك المدرسون السود مع زملائهم المدرسين البيض في مدارس مختلطة للبيض والسود أيضاً كما يحدث في ولايات الشمال بغض النظر عما يقال بشأن الخصائص العقلية أو معدلات الذكاء ، أو ما ينتقص من قدرات الزنوج ويقول به دعاة العنصرية .

وعلي أية حال ، فإن واقع التعليم الأمريكي – في مختلف الولايات وحتي في الولاية الواحدة – يؤكد أنه لا يسير علي نظام ثابت ولا يتشابه في مستواه أو نوعياته مما يوجد فروقا في الفرص التعليمية ، وبالتالي يسبب قلق بعض المسئولين الأمريكيين ممن يهتمون بالتعليم ويحرصون علي مستواه[1].

(١) د. وهيب سمعان – المرجع السابق ص ٧٢ .

كيف نستفيد من معرفتنا للقوي أو العوامل الثقافية في دراستنا التربوية المقارنة ؟

الواقع ، أن العوامل الثقافية بمختلف أنواعها (سياسية كانت أو اقتصادية أو لغوية ، أو دينية ، أو جغرافية ... الخ) . تلعب دورا كبيرا في توجيه التربية ، وتشكيل نظم التعليم في بلاد العالم ، وبقدر ما لها من أهمية ، تكون فاعليتها ، فمن بلاد العالم أو دوله ، ما تتأثر اتجاهات التربية فيه بنوع معين من تلك العوامل ومنها ما يسهم في توجيه أنظمته التعليمية أكثر من عامل ، فقد يكون اثنين أو ثلاثة ، أو أكثر ، طبقا لظروف الدولة ، ومقتضيات الحياة في مجتمعها .

علي أن هذه العوامل ،لاتعيش بمعزل عن بعضها البعض ، إذ منها ما يكون نتيجة للآخر ، وقد تتداخل مؤثراتها نتيجة لديناميكية الحركة فيها ، أو تفاعلها ، والذي يوضح ذلك ، ويكشف طبيعته ، هو نوعية هذا العامل الثقافي أو ذلك ، ومدي توجيهه لمسارات التربية ، وأنظمة التعليم .

وعند دراستنا للحياة التربوية بصفة عامة ، وحالة التعليم بصفة خاصة في دولة من الدول ، ينبغي أن نضع في اعتبارنا ، وجود ما يوجه مجتمعها من قوي ثقافية ، وهي في نفس الوقت ، ما يقف خلف نظامها التعليمي (باعتبار أن التعليم جزء من ثقافة المجتمع) ويفسر أسباب وجوده ، وما اشتمل عليه مستواه ثم كيفية تنفيذه ، بل ومتابعته وتقويمه .

وعند تناولنا لسمة من السمات التي تميز نظام التعلم في احدي الدول مثلا ، علينا أن نضع في اعتبارنا أن وراءها من الأسباب ما يفسرها ، ويدعم وجودها ، أو يدعو إلي الأخذ بها ، أو تطبيقها ، وأن أهداف التربية (والتعلم جزء منها) لابد وأن تشتق من أهداف المجتمع وتعبر ترجمة لأحاسيسه وأماله، وأن تنظيماته التعليمية نابعة من تكوينه الثقافي ، تعبيرا عما يتطلبه في أبنائه .

فالقوي أو العوامل الثقافية ، هي قوام المجتمع ، وتنوعها يكون أبعاده وكيانه ، ونحن لا نستطيع أن نتصور مجتمعا خلوا مما يتفاعل فيه من مكونات مادية ومعنوية وبالتالي يتكون نسيجه الثقافي ، ثم تتضح معالمه وتبرز سماته، وتتمايز اتجاهاته عما سواها .

وعند تناولنا لأوجه التشابه أو الخلاف بين النظم التربوية أو التعليمية ،

ينبغي أن ندرك ماوراء هذه أو تلك من أسباب حتي تكون مقارنة موضوعية وحتي لا يكون هناك خلط بين ظروف أو نتائج لا تحقق الغاية من الدراسة ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخري ، فإن الدراسة الصحيحة ، هي التي لا تقتصر علي الالمام بما يعيشه التعليم من مناهج أو طرق تدريس أو أنشطة مدرسية ، فحسب ، بل وتشمل أيضاً ما يحيط بالتعليم مما يوجد خارج دوره ومعاهده ، وفي هذا يقول «سادلر» : «يجب ألا ننسي في دراسة نظم التربية الأجنبية أن الأشياء الموجودة خارج المدارس (يريد ظروف المجتمع) ذات أهمية أكبر من تلك الأشياء التي بداخلها ، إذ أنها تحكم الأشياء التي في داخلها وتفسرها» .

فطبيعة الدراسة المقارنة ، تقتضي تقصي حقائق موجهات أساليب التربية والتعليم ، حتي تكون دراسة تحليلية دقيقة ، بعيدة عن التخمين أو التكهنات . إلي جانب هذا ، فإنه إذا ، أراد الباحث أو القائم بهذه الدراسة أن ينقلها ، أو رغب في اقتباس شئ منها ، فعليه أولا وقبل كل شئ ، أن يتفهم طبيعتها وعليه ثانيا ، أن يختار منها ما يتلاءم مع البلد أو البيئة المنقولة اليها ، ثم عليه ثالثا ، أن يهيئ الظروف الملائمة لما يريد نقله ، أو اقتباسه ، حتي يستطيع تطويعه كيفما يرى ، ومن ثم يحقق بغيته المنشودة .

حقيقة أننا لا نستطيع أن ننقل نظاما تعليميا بحذافيره من بلد إلي آخر لاختلاف الظروف والعوامل المؤثرة ، ولكننا نستطيع أن ننقل الآراء أو النظم التربوية والتعليمية بعد أن نعدلها بما يلائم البيئة الجديدة المنقولة اليها ، فما من نظام تعليمي إلا وتأثر بغيره من النظم وما من نظرية تربوية اجتماعية ألا وتخطت حدود البلد الذي ظهرت فيه فأثرت في النظم التعليمية علي أن ذلك ، لم يظهر في عالمنا المعاصر فحسب ، بل لقد ظهر أيضا في العصور القديمة من قبل ، فقد تأثر التعليم عند الرومان بالتعليم عند اليونان وتأثرت المدارس الأوربية منذ عصر النهضة بعلوم العرب ومدارسهم ، وأثرت الحركة الانسانية في عصر النهضة علي تنظيم التعليم الثانوي ومناهجه ، كما أثرت حركة الاصلاح الديني تأثيرا بالغا في نشر التعليم الأولي في البلاد الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية ، وأثرت الثورات السياسية والصناعية منذ القرن الثامن عشر علي تنظيم التعليم وتوجيهه في كثير من البلاد ، وفي وقتنا الحاضر ، تنتشر النظريات العلمية الجديدة في بقاع الأرض ، وتؤثر في حياة الناس .

وهكذا ، ينتقل الفكر من دولة إلي دولة ومن مكان إلي مكان في الاطار المناسب ليصب في الوعاء المهيأ له .

أن الوقوف علي طبيعة المجتمعات ، ومعرفة ظروفها . وفلسفة الحياة فيها يعتبر بمثابة أضواء كاشفة تنير لنا سبل الدراسة ، بصدق وموضوعية .

ومن أمثلة ذلك :

عند تناولنا لأوضاع التربية والتعليم في الدول الأوربية الاشتراكية ، يتضح لنا أنه من السمات المميزة للحياة التعليمية أو التربوية فيها ، شدة الاهتمام بالمنظمات الطلابية ، والعناية بتربية الأجيال الناشئة ، وعند محاولتنا تفسير أسباب . ذلك ، نجد أن من أهداف هذه الدول ، اقامة بنائها الاجتماعي علي نوعية معينة من الشباب لهم من الصفات ، ما يمكنهم من مسايرة اتجاهات الدولة التي يعيشون فيها ، ولكي تضمن هذه الدولة توافر تلك الصفات في أبنائها ، عليها أن ترسم تربيتهم وكيفية اعدادهم وفقا لما تريده وفي ضوء معايير اجتماعية معينة .

– وعند تناولنا لسمات التعليم في الدول الرأسمالية ، نجد أن من بينها ، وجود المدارس الخاصة ، أو مدارس الهيئات والطوائف بينما لا توجد هذه المدارس في الدول الأوربية الاشتراكية وحين نتبين أسباب ذلك ، نجد أن السياسة التعليمية التي ينتهجها كل من هذين النوعين من الدول ، تختلف عن الأخري ، حسبما يقف خلفها من عوامل أو قوي ثقافية وفلسفية تربوية ، قد ترجع إلي نواحي سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو غير ذلك .

وعند تناولنا لمشكلات التربية في الدول العربية ، نجد أنه من أبرز تلك المشكلات ، مشكلة الأمية ، وتأخر تعليم الفتاة ، وعندما نحاول الوقوف علي أسباب واحدة منهما ، نجد أن الظروف التي يعيشها الوطن العربي ، بل وحياته في عصور مضت ، إلي جانب بعض المؤثرات المعاصرة ، هذه كلها لها دخل في وجود المشكلة ، سواء كان ذلك يتعلق بالنواحي السياسية أو الاقتصادية ، أو له صلة بالواقع الجغرافي ، أو الاجتماعي لحياة الأمة العربية ، ومن هنا برزت المشكلة وتجسمت ، وبالتالي تتطلب حلا مناسبا ، وإلا ظلت باقية ، تزداد حجما، وخطورة علي مر الأيام .

– كذلك ، علي سبيل المثال ، وانطلاقا من مبدأ «اعرف عدوك» ، إذا

تناولنا نظام التعليم في فلسطين المحتلة «أو اسرائيل» ، وما تتضمنه أساليب التربية ومناهج التعليم من مبادئ واتجاهات ، أو أنماط مرسومة للأفراد .. هنا يجب ألا يغيب عنا مدي تأثير الوضع الجغرافي لاسرائيل كأحد العوامل الموجهة لسياستها التربوية فهي – من وجهة نظرها محاطة بأعدائها العرب ، وهي في نفس الوقت ، تريد التغلب عليهم ، أو تحقيق مطامع وتوسعات ، وبالتالي ، كان لابد أن تتضمن نظمها التعليمية والتربوية ما يساعدها علي تحقيق ذلك .

وقصاري القول ، أن معرفة العوامل الثقافية ، أو الأبعاد المكونة للتركيب الاجتماعي للدولة وما تعيشه من ظروف وأحداث ، علي جانب كبير من الأهمية في تفسير الظواهر التربوية والاتجاهات التعليمية .

الفصـــــل الرابع
إدارة التعليم والتربية المقارنة

إدارة التعليم والتربية المقارنة

لإدارة التعليم صلة وثيقة بالتربية المقارنة باعتبار أن مجال التربية المقارنة هو البحث في الحياة الثقافية للشعوب ومن بينها الحياة التعليمية .

والحياة التعليمية لكل شعب أو أمة تتضمن إلي جانب نظم التعليم وأساليبه وبنيته ، كيفية ادارته والأسس التي تقوم عليها هذه الإدارة ، حيث تعتبر الإدارة ، مرأة تعكس حياة المجتمع ، وما يتفاعل فيه من حركات فكرية واقتصادية وسياسية فضلا عن النواحي الجغرافية ، كما سبق لنا الحديث عن ارتباط هذه النواحي جميعها بتوجيه النظم التعليمية .

مفهوم الإدارة :

وحديثنا عن الإدارة التعليمية ، يدعونا للحديث عن الإدارة بصفة عامة بشئ من الايجاز ، فالإدارة عملية تدخل في جميع الجهود الجماعية سواء كانت خاصة أو عامة ، مدنية ، أو عسكرية ، كبيرة الحجم أو صغيرة ، وهي العملية التي نستخدمها في العمل ، سواء في المدرسة أو المصنع ، أو في المحل التجاري ، أو في المصرف المالي ، أو في المؤسسات المختلفة ، ويتم ذلك ، سواء بالنسبة للحكومات أو السلطات أو الهيئات المحلية أو المركزية (١) .

والإدارة ، تختلف في نوعيتها باختلاف طبيعة المجال أو الميدان ، أو الفرع الذي تتم فيه ، والذي يتأثر – غالبا – بعدة عوامل مترابطة ، منها ، نوع النظام الاجتماعي القائم ، ومنها درجة المعرفة العلمية والعملية ، ومنها سبل اتصال الناس بعضهم ببعض ، ثم ما يفضله الناس ، وما يتعصبون له ، إلي غير ذلك من العوامل .

---

(١) د. على عبد العليم محجوب – الإدارة العامة وتنمية المجتمع – سرس الليان ١٩٦٢ ص ١١ .

والإدارة – إلي جانب ذلك – تتكيف وتتشكل تبعا للاطار العام الذي يعيش فيه المجتمع ، بنظمه ، وقوانينه ، بل وتنظيماته ، ومدي التقدم الحضاري الذي يعايشه ، فالشعوب البدائية مثلا لديها نظام إداري ، ولكنها لا تستطيع تحمل واجبات كثيرةر معقدة كالتي تتحملها الشعوب المتحضرة ، أو التي قطعت شوطا في مسيرة التقدم .

والحقيقة ، أن كل نشاط جماعي ، مهما كان بسيطا ، يحتاج إلي ادارة ، ويمكن القول بهذا حتي في أضيق الحدود ، وهو المنزل ، نعم حتي المنزل يحتاج إلي ادارة ، وكذا المتجر الصغير والمزرعة الصغيرة تحتاج إلي من يديرها وينظم عملها .

ولعل في عصرنا الحاضر ، وما نراه من اهتمام الإداريين في شتي مجالات العمل بالنسبة لتنظيم أعمالهم ، أو ما يشرفون عليه من ادارات ، ما يؤكد أهمية الإدارة لنجاح الأعمال ، وربما كان ذلك بصورة واضحة في الدول النامية حيث تهدف إلي مزيد من التطور والتقدم في شتي مجالات الحياة ، رغبة في التخلص من مشكلات التخلف التي تعيش فيها علي أساس أن الإدارة العامة هي ادارة مواجهة هذا التخلف ، الأمر الذي حدا بهذه الدول إلي الافادة من العلوم الحديثة كعلم الاجتماع وعلم النفس ، والتربية والقانون وغيرها مما يفيد العملية الإدارية ، ويعمل علي نجاحها[1] .

وعلي هذا النحو ، فنحن إذا أردنا تعريف الإدارة ، نجد أنها حظيت بكثير من التعاريف التي قال بها المشتغلون بعلم الإدارة .

– من هؤلاء ، من يري ، أنها : الترتيب والتنظيم الخاص ، الذي يحقق أهدافا معينة ، كبرت هذه الأهداف أم صغرت .

فهي بهذا تعتبر أي نشاط بشري جماعي هادف ، يهتم بتنظيم شئون الجماعة ويعمل علي تطوير وتقديم ما تعمله هذه الجماعة تطورا سريعا نحو التقدم والازدهار ، وأن يكون ذلك النشاط في ضوء تنسيق وتوجيه هادفين .

– ومنهم ، من يري ، أنها : تنظيم معين لتسيير وتنفيذ أعمال مختلفة

(١) حسين عبد الله محضر – الجديد فى الإدارة المدرسية – دار الشروق – جده ١٣٩٥ – ١٧٥ ص ١١ .

يقوم بها عدد من الأفراد لتحقيق هدف معين ، بجهد أقل ، وفي وقت أسرع ، ونتيجة أفضل .

- ومنهم ، من يري ، أن الإدارة فن يحذقه من تمرس عليه ، ويحتاج إلي موهبة وابتكار ، وحسن تصرف في تطبيق المعارف والمعلومات.
- وهناك ، من يري ، أن الإدارة علم من العلوم ، له مقوماته وأسسه وأصوله ونظرياته ، وله أن يتطور ويتجدد حتي يتلاءم مع ظروف المجتمعات ويعايش تقدمها ؛ ومن هؤلاء :

جريفث – D. Griffiths هالبين Halpin– جزيل – W.Gtgel كولادارسي A.Goladarci .

- كذلك ، هناك من يري أن الإدارة مهنة لها من يعملون في ميادينها ، ويسلكون أنماطها ، ويخضعون لضوابطها ، وتقاليدها ، ومتطلباتها وأخلاقياتها ؛ فضلا عن طبيعة الانتماء اليها[1] .

وعلي أية حال . فلكل فريق من هؤلاء . آراؤه . ومبرراته لما ينادي به ، وما يدعم به رأيه . وما يهدف اليه مما يجعل الإدارة موضعا للجدل والمناقشة من حيث مسمياتها وطبيعتها .

- والرأي عندنا ، أن الإدارة ، مجال من مجالات الخدمة في المجتمع . يقوم به فرد ، أو مجموعة من الأفراد ، لديهم من المعرفة ، ولديهم من المواهب. ما يجعلهم يمارسون هذا العمل بخبرة ودراية . تكون في أغلب الظروف . مبنية علي أسس وأصول . ثم هي (الإدارة) تطبيق المعلومات في ضوء ظروف تحتاج إلي دراسة وفكر . كما أنها مجال للابتكار وحسن التصرف .

هذا بالنسبة للإدارة بصفة عامة . أما بالنسبة لإدارة التعليم بصفة خاصة فإن هذا المجال من الإدارة يشمل ناحيتين : الأولي الإدارة التعليمية والثانية الإدارة المدرسية .

وهنا . نري أن نشير إلي هاتين الناحيتين – بشئ من التفصيل – لأهمية

1) Walds, the Study of public Administration, Doubladay and Co. New York, 1995 , pp. 1 - 12 .

كل منهما بالنسبة للعاملين في الميدان التعليمي[1] .

أولاً : الإدارة التعليمية

يمكن تعريفها بأنها الكيفية التي يدار بها التعليم في دولة ما وفقا لأيديولوجية المجتمع (ما يتلاءم وظروف المجتمع وطبيعته) والاتجاهات الفكرية والتربوية السائدة فيه . حتي تتحقق الأهداف المرجوة منه : نتيجة تنفيذ السياسة المرسومة له . علي مستوي الدولة أو الجمهورية ، أو المحافظة ، أو الولاية ، أو المديرية ، أو المنطقة ، أو القطاع أو المدينة أو القرية .

وهناك تعريف آخر :

الإدارة التعليمية ، هي كل عمل ، منسق ، منظم يخدم التربية والتعليم ويتحقق من ورائه الأغراض التربوية ، والتعليمية تحقيقا يتمشي مع الأهداف الأساسية من التعليم[2] .

موجهات الإدارة التعليمية :

الإدارة التعليمية شأنها . شأن أي عمل يتصل بجماهير المواطنين في الدولة يتم عن طريق توافر عدة عوامل متداخلة . يكون لها تأثيرها في توجيه هذا العمل والقيام به ، فمثلا الخدمات الصحية التي تقدم للجماهير لابد لها من وجود فنيين متخصصين في النواحي الطبية ، الوقائية منها والعلاجية . إلي جانب وجود اداريين يتولون تنظيم هذه الخدمات ، وما يستتبعها من تمويل واعداد أجهزة وأدوات وأدوية ، ثم ما يلزمها من ،أبنية ومستشفيات ومعامل ووحدات صحية وعلاجية وغيرها وكذلك ما يتطلبه العمل من أطباء ومعالجين في الفروع والتخصصات المختلفة وحكيمات وممرضين وممرضات بالإضافة إلي مجموعة من الإداريين والفنيين الآخرين . كل هؤلاء يعملون كفريق متكامل هدفه توصيل الخدمات الطبية والرعاية الصحية للمواطنين علي مستوي الدولة رغبة في تمتعهم بكفاية جسمية وصحية تمكنهم من القيام بأعمالهم بنجاح وبالتالي يسهمون في دفع عجلة التقدم والتطور في مجتمعهم .

(١) للمزيد من المعلومات فى هذا المجال . راجع :
د. عرفات عبد العزيز سليمان . استراتيجية الإدارة فى التعليم – مكتبة الانجلو المصرية القاهرة ١٩٧٨ .
(٢) حسين عبد الله محضر – الجديد فى الإدارة المدرسية – مرجع سابق ص ٨١

نقول ، هذه الأنواع من الخدمات وغيره كالخدمات التعليمية . تتدخل في إعداده والقيام به .

عدة عوامل أو موجهات . من أهمها :

١ – الواقع السياسى :

ونقصد به نظام الحكم في الدولة والسياسة التي تنتهجها ويراها المسئولون مناسبة للوصول بها إلي غاياتها المرجوة و يتضح هذا في النوعيات المختلفة (الديموقراطية . الديكتاتورية : النظم المركزية . النظم الفيدرالية . النظم اللامركزية) .

٢ – الواقع الاجتماعى :

ويتمثل في التركيب الاجتماعي للسكان وكثافتهم في المناطق المختلفة ثم مدي وجود بعض الاختلافات السكانية (مثل شمال السودان وجنوبه – الأقلية الكردية في العراق – مناطق الحضر والمناطق الرعوية أو الصحراوية ، وجود أقليات مسيطرة كما في جنوب أفريقيا أو أقليات مضطهدة كما في الولايات المتحدة الأمريكية أو غير ذلك من الاتجاهات الاجتماعية العنصرية) ومتطلبات ذلك في نوعيات التعليم وادارته ، بالإضافة إلي الاتجاهات القومية العامة وما يتصل بنسبة المتعلمين من الذكور والاناث وما قد يوجد من مؤسسات تعليمية طائفية أو خاصة ، ثم ما قد يحدثه هذا الخليط الاجتماعي من مشكلات تعليمية وتربوية .

٣ – الواقع الجغرافى :

وهو ما يتصل بالوجود البشري علي الطبيعة ، وما يتعلق به من تقسيمات ادارية أو نوعيات بشرية ، وما يشمله من مناطق قريبة أو نائية ودرجة التعليم فيها وما يفرضه ذلك من التزامات ادارية وتربوية ، مثل : تعدد الولايات كما في أمريكا ، أو تعدد الجمهوريات كما في الاتحاد السوفيتي سابقاً أو اتساع المسافات كما في استراليا .

٤ – الواقع الاقتصادى :

وهو مدي ما تتحمله الدولة من نوعيات التكلفة في حدود امكانياتها لتستطيع توفير سبل التعليم لأبنائها ، وإلي أي مدي تمتلك الدولة مصادر الثروة

والاقتصاد ، ومدي سيطرتها علي نواحي الانفاق وهيمنتها علي توجيهها ، وبالتالي القدرة علي ادارة المؤسسات التعليمية كيفما تريد وبالأسلوب الذي تراه كما في الدول الاشتراكية (والشيوعية بصفة خاصة) وقلة من الدول الرأسمالية (كما في فرنسا لتقاليدها الأكاديمية وفي استراليا لأوضاعها الجغرافية) ولكل منها مبرراتها . ثم مدي مشاركة السكان أو الهيئات أو الطوائف أو السلطات المحلية في الانفاق علي التعليم ومايتطلبه ذلك من ادارة تعليمية ملائمة .

تلك ، هي بعض موجهات الإدارة التعليمية ، أو العوامل التي يمكن أن تؤثر في طبيعتها ، فقد تتجمع هذه العوامل كلها في دولة واحدة ، أو قد تتدخل في تأثيرها ، وكذلك ، قد يكون لواحدة منها تأثير مباشر وأكثر فاعلية عن بقيتها ، وتلعب ظروف كل دولة دورا هاما في توجيه السياسة التعليمية وادارتها .

مستويات الإدارة التعليمية :

تختلف مستويات الإدارة التعليمية في عالمنا المعاصر من دولة إلي دولة، ومن مجتمع إلي مجتمع ، تبعا لظروف كل شعب وفي ضوء سياسته المرسومة، ولقد كان التعليم في العصور السابقة (قبل وجود المدارس) من مسئوليات الأسرة أو القبيلة أو الجماعة الدينية ، ثم توالت العصور ووجدت المدارس وارتبطت سياسة التعليم (متضمنة ادارته) بالسياسة العامة للدولة بطريق مباشر أو غير مباشر – كما حدث في العصور الاغريقية والرومانية القديمة – وكذلك في العصور الوسطي ، في الشرق والغرب أما في العصور الحديثة، فقد ساعدت الظروف السياسيةر والاجتماعية في كثيرمن الدول علي توطيد سلطة الدولة، واشرافها علي التعليم ، اشرافا يكاد يكون محكما في بعض الدول ، أو متواضعا في البعض الآخر وقد نصت دساتيرها علي ذلك، وبالتالي شرعت تنظم القوانين التي تكفل لها حق الاشراف علي التعليم .

حتي إذا أتينا إلي عصرنا الحاضر ، نجد أنفسنا نلمس بوضوح اشراف معظم دول العالم وتوليها أمور التربية والتعليم وكذلك ، ظهرت اتجاهات سياسية واجتماعية ، كان لها أثرها في توجيه السياسة التعليمية لدي كثير من الشعوب ، لا سيما بعد انتهاء الحربين العالميتين ، وتحقيقا لرغبة الدول في اعادة النظر في أساليب الحياة التربوية بها ، ولأهمية بناء هياكل التعليم فيها ، كما حدث في

الدول التي تخلصت من نير الاستعمار أو التي قامت بها حركات أو ثورات تحريرية .

وفي عالمنا المعاصر ، تنوعت مستويات الإدارة التعليمية ، وفقا لأوضاع الدول وظروفها ثم نظرتها إلي التعليم كخدمة ينبغي القيام بها ، وتحمل مسئوليتها من قبل الدولة ، أو أنها مشاركة بين الدولة – كمشرع ومخطط وقيادة – وبين السلطات المحلية فيها – كأجهزة تنفيذية لما ترسمه الدولة إلي جانب المشاركة في تكلفة التعليم والقيام ببعض الأعباء الإدارية والفنية مما يوجد التعاون المشترك بين المستويين .

والحقيقة ، أن موجهات الإدارة التعليمية ، التي سبق الحديث عنها ، يعزي اليها تنوع مستويات هذه الإدارة ، علي أنه يمكن وضعها في مستويين رئيسيين :

الأول : ويطلق عليه : المستوي القومي ، أو العام ، أو المركزي .

الثاني : ويطلق عليه ؛ المستوي الاقليمي ، أو المحلي .

وسنتناول كلا من هذين النوعين بشئ من التفصيل :

(أ) المستوى القومى :

ويمثل السلطة المباشرة للدولة للأشراف علي التعليم فيها ، ويقصد به الجهاز (أو مجموعة من الأجهزة) الذي يقع علي عاتقه توجيه السياسة العامة للتعليم في الدولة (وبخاصة التعليم) ، أو المجالس التعليمية المتخصصة ، أو الهيئات الاستشارية للتعليم في الدولة ، أو غير ذلك ، مما يكفل لها الاشراف علي شئون التعليم ، وفقا لظروفها وسياستها العامة .

ومن المهام التي يقوم بها هذا النوع من الإدارة المسئوليات الآتية :

– رسم السياسة التعليمية العامة للدولة بمختلف جهاتها ومناطقها .

– اتخاذ القرارات التربوية التي توجه التعليم في الدولة .

– وضع الخطط التعليمية ، وأنظمتها العامة .

– وضع المخصصات المالية والميزانية العامة للتعليم .

– محاولة تحقيق الدفع العلمي بما يتلاءم والاتجاهات العلمية المعاصرة.

- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية لأبناء الدولة .
- التنسيق بين مراحل التعليم المختلفة ، والقطاعات التعليمية المتنوعة .
- العمل علي النهوض بمستويات التعليم بصفة عامة .
- تعيين كبار المسئولين والمتخصصين في النواحي الفنية والإدارية الخاصة بالتعليم .
- القيام بتأليف الكتب ووضع البرامج التعليمية والمقررات الدراسية (في بعض الدول) .
- الاشراف العام للتوجيه الفني للعملية التعليمية وما يتعلق من امتحانات عامة ووسائل تقويم .
- رفع المستوي العلمي بمدارس الدولة (في بعض الدول)

ومن صور المستوي القومي أو المركزي في ادارة التعليم :

وزارة التربية والتعليم في مصر (وبقية الدول العربية) .

وزارة التربية والعلوم في انجلترا .

وزارة التربية الوطنية في فرنسا

مكتب التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية

- وزارة التربية (ووزارات أخري لها صلة بنوعيات التعليم) في الاتحاد السوفيتي السابق .

ومن العلوم ، أن اختصاصات المستويات القومية ، تختلف من دولة إلي أخري .

(ب) المستوى المحلى :

عندما اتسع العمران – علي الصعيد الدولي – وكثر تعداد السكان ، وتزايد الاقبال علي التعليم في كثير من دول العالم ، اتجهت بعض الدول نحو الأخذ بالنظم التي تمكنها من توفير فرص التعليم لأبنائها تعبيرا عن ديمقراطية الشعوب ، ولاتاحة الفرص أمامهم لنمو قدراتهم وللكشف عن مواهبهم ، لما في ذلك من فوائد لهم ولمجتمعاتهم ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخري لتخفف

الدول من الأعباء والمسئوليات التي تضطلع بها حكوماتها (علي المستوي المركزي) وليسهم ذوو الخبرة والكفاءة من المتخصصين في تطوير مجتمعاتهم، وفي هذا ، مجال فسيح للتنافس من أجل تقدم أوطانهم وكان أن عمدت هذه الدول إلي تنويع مسئوليات الإدارة التعليمية والعمل علي تحقيق التوازن الجغرافي في توزيع الخدمات التعليمية ، ومن ثم أخذت بالنظم المحلية، المنبثقة عن تنظيمات الحكم المحلي . وهنا نقف وقفة قصيرة .

يقصد بالحكم المحلي ، تنظيم ، وإدارة الشئون المحلية لكل منطقة بالدولة بواسطة سكان هذه المنطقة أنفسهم علي نحو يتفق مع مصالحهم ، وذلك عن طريق هيئات محلية مسئولة لها شخصية معنوية بالاستقلال الذاتي، تمثل الأهالي ، ويتم اختيار أعضائها أو معظمهم – علي الأقل – بطريق الانتخاب ومن أمثلة هذه الهيئات :

في مصر : مجالس المحافظات ، ومجالس المدن ، ومجالس القري .

وفي السودان : مجالس المديريات ، ومجالس البلديات ، والمجالس الريفية والمجالس الفرعية .

وفي الهند : مجالس الأقاليم ، مجالس البلديات ، ومجالس القري (ويطلق عليها «البانشايات») .

والحكم المحلي بهذا الوضع ، طريق من طرق الإدارة ، وليس صورة من صور الدولة ، وهو يقع تحت اشراف الحكومة المركزية في الدولة البسيطة الموحدة ، وتحت اشراف الولاية في الدولة المتحدة اتحادا مركزيا[1] .

والواقع أن فكرة الحكم المحلي ، بدأت في أجزاء كثيرة من العالم (لا سيما في القرن العشرين) ، كمظهر للطريقة التي ينظم بها الناس أنفسهم لسد حاجات معينة .

ويلجأ الناس عادة إلي تكوين أجهزة الحكم المحلي لتحقيق غرض عام أو خاص ، أو للحصول علي خدمات لا تقدمها الوحدات الحكومية الموجودة في المجتمع المحلي ، كما أن هناك بعض المشروعات الجديدة تقوم بها الحكومة

(١) د. محيى الدين صابر – الإدارة المحلية ودورها فى تنمية المجتمع – مجلة تنمية المجتمع – المجلد الثامن – العدد الثالث ص ٧٤ .

المحلية كوسيلة لتكملة الجهود الأهلية .

وفي ضوء ما سبق ، يتضح لنا ، أن نظام الحكم المحلي يتفق مع نظام الديموقراطية ، فكلاهما يهدف إلي اشراك الشعب في ادارة شئونه المشتركة ففي الحكومة الديموقراطية ، يساهم الباحثون في شئون الحكم العامة ، وفي الحكم المحلي ، يساهمون في ادارة شئون أنفسهم ، وبالتالي ، فإن الحكومة الديموقراطية والحكم المحلي ، يتكاتفان في أن يحيا المواطنون حياة ديموقراطية حرة .

وهنا ، لا يفوتنا أن نذكر ، أن القاعدة في وحدة الدولة ووحدة سلطتها السياسية ، توجب ألا يكون هناك تباعد بين الهيئات المحلية والحكومات المركزية ، بحيث تستقل الأولي عن الثانية استقلالا مطلقا ، ولكن لابد وأن يكون هناك تعاونا مشتركا بين الاثنين ، وإلا أصبحت هذه الهيئات المحلية بمثابة دول أو دويلات داخل الدولة الكبيرة ، أو الدولة الأم .

ومن اختصاصات المستوي المحلي للإدارة التعليمية ، الأعمال الآتية :

- اتباع السياسة العامة للتعليم في الدولة ، وتنفيذها .
- توفير الميزانية والاعتمادات المالية اللازمة للانفاق علي التعليم علي المستوي المحلي . ومدي مشاركة المستوي القومي فيها ، ثم مدي مساهمة الجهود الأهلية في ذلك .
- انشاء وتأسيس وتجهيز وادارة وتوجيه ومتابعة مدارس ومعاهد المراحل التعليمية المختلفة (وكذلك التعليم الجامعي في بعض الدول) .
- القيام بوضع المناهج ، والمقررات الدراسية ، وتأليف الكتب في فروع التخصصات المختلفة (فيما عدا التعليم العالي في بعض الدول) .
- ممارسة التوجيه الفني أو الإداري علي الشئون التعليمية بصفة عامة في المحافظة أو المنطقة ، أو الولاية ، أو المدينة .
- تعيين ، ونقل ، وترقية العاملين في المراحل التعليمية المختلفة (فيما عدا التعليم الجامعي ببعض الدول) .

- العمل علي النهوض بالمجتمع المحلي ، ثقافيا ، وتربويا ، واجتماعيا عن طريق وسائط التربية غير المباشرة والمتنوعة كالمكتبات والمتاحف والمراكز الثقافية وغيرها .
- التعاون المتبادل بين المستويات الرسمية وغير الرسمية : أهلية أو خاصة علي المستويين : القومي العام والاقليمي المحلي .

من صور المستوي الاقليمي أو المحلي في ادارة التعليم :

- المحافظات ، أو الألوية ، أو العمالات ، أو المديريات ، وما تشمله من تنظيمات ، وادارات تعليمية في المدن ، والقطاعات ، والقري – في مصر (وبقية الدول العربية) .
- السلطات المحلية ، وما يتفرع عنها من لجان تعليمية تتولي تصريف شئون التعليم في المناطق المختلفة . (في انجلترا)
- الأكاديميات ، وتماثل المناطق التعليمية في العالم العربي ولكل منها مدير ، يتولي الاشراف علي جميع مراحل التعليم .

وتنقسم كل أكاديمية إلي ادارات ، يرأس كلاً منها مفتش يتولي مسئولية المراحل التعليمية باستثناء التعليم العالي . (في فرنسا)

- الولاية ، ولكل ولاية تنظيماتها الإدارية ، من بينها ، مجلس التعليم الذي تتبعه مديرية التعليم والتي تعتبر الهيئة التنفيذية للتعليم بالولاية ، وهي بدورها تنقسم إلي قطاعات ، تتولي مسئولية ادارة التعليم وتصريف أموره في المدن والريف . (في الولايات المتحدة الأمريكية)
- الجمهوريات ، ولكل جمهورية وزارة التربية ، يتبعها مجلس استشاري للتعليم يقوم بكثير من المهام التربوية ، وفي كل جمهورية، توجد مراقبات تعليمية (بمثابة مديريات التربية والتعليم في العالم العربي)، وتنقسم هذه بدورها إلي ادارات تعليمية ، تتولي كل منها مهمة التعليم وشئونها في محيطها مع ضرورة الالتزام بتعاليم ، وتوجيهات الدولة ، ممثلة في أجهزة المستوي القومي المركزي (في الاتحاد السوفيتي سابقاً) .

إدارة التعليم بين المركزية واللامركزية

اصطلح المربون علي تسمية ادارة التعليم التي تتركز في أيدي السلطة العامة للدولة ، أو المستوي القومي ، ممثلا في وزارة التربية والتعليم والأجهزة المركزية في الدولة ، اصطلحوا علي تسمية هذا الوضع بـ «المركزية» في الإدارة .

كذلك ، يرون أن التخفيف من هذا التركيز في الإدارة وترك المجال أمام السلطات المحلية ، والهيئات التي تمكنها المشاركة في أمور التعليم ، واتاحة الفرصة للتعاون بين أجهزة ، وتنظيمات الدولة في سبيل نشر التعليم ورفع مستواه . وهذا . ماأصطلحوا علي تسميته بـ «اللامركزية» في الإدارة.

وعالمنا المعاصر ، يتسم بالانفجار السكاني ، كما يتسم بالانفجار المعرفي ، وسرعة التقدم العلمي ، ومن أجل ذلك ، هناك دول تري لتحقيق نشر العلم بين أبنائها ، أن تأخذ بنظام المركزية ، ودول تفضل تطبيق نظام اللامركزية في التنفيذ . ولا شك في أن لكل من المركزية واللامركزية ، مزاياه وفوائده كما أن له عيوبه ومآخذه ، نستطيع أن نتبينها من الموازنة التالية [1] :

(أ) بالنسبة للمركزية :

١ – أن المركزية تستطيع أن تحقق الكثير من الفاعلية للوصول إلي وحدة الهدف ، نتيجة توحيد السياسة التعليمية المتبعة علي المستوى القومى.

ولكنها . لا تشجع على الاستقلال الذاتى فى العمل الإدارى ، مما يدعو العاملين إلى الخضوع والتواكل غير المستحب وكذلك تساعد على وجود البيروقراطية .

٢ – أن المركزية تعمل على وجود التجانس بين نوعيات النظم التعليمية أو المدرسية . سواء فيما يتعلق بالمناهج أو التخطيط لها . أو تنفيذها .

ولكنها لا تشجع على الابتكار ، أو التجديد ، أو التجريب فى الأمور التربوية، إلا فى حدود ضيقة .

٣ – أن المركزية تحقق مبدأ تكافؤ الفرص ، باعتبار الأخذ بسياسة واحدة ،

1) Seo, L. Lewis la loueridge : The Management of Education . Pall Mall Press Ltd. London, 1965, p.12 .

كفيل بالعدالة فى توزيع الخدمات التعليمية بين أبناء الوطن .

ولكنها : لا تحقق المشاركة الايجابية من السلطات والهيئات المحلية ، بل تدعو إلى الابتعاد ، والسلبية . خشية المساس بما هو مرسوم من قبل السلطات العليا .

٤ – أن المركزية تحقق اقتصاديا فى النفقات وذلك لعدم تعدد جهات التمويل والانفاق فضلا عن جماعية تنفيذ الأبنية والمشروعات والتجهيزات التربوية بتكلفة اجمالية .

ولكنها . قد تغفل بعض الأمور التى تحتاج اليها بعض الجهات أو المناطق النائية أو الآهلة بالسكان مما يستوجب مساهمة الجهود المحلية .

٥ – أن المركزية توجد نوعا من التماسك الاجتماعى والحساسية الاجتماعية لدى المواطنين سواء المعلمين أو الفنيين أو الاداريين أو من يتعلمون .

ولكنها ، لا تحقق الحرية التى ينبغى أن تتوافر لدى العاملين فى مجال من أهم مجالات العمل وهو التربية والتعليم ، بل تشعرهم بالتبعية فى كل شئ .

(ب) بالنسبة للامركزية : [1]

١ – أن اللامركزية تعمل على الافادة من كل الطاقات والقدرات العاملة فى مجال الادارة للعمل بكفاءة نحو تحقيق الديموقراطية .

ولكنها ، قد تكون مجالات لتكاسل بعض السلطات المحلية عن أداء مهمتها ، لبعدها عن السلطات الرياسية المركزية .

٢ – أن اللامركزية سبيل للتنويع المستحب فى المجالات التربوية والتعليمية، وهذا يتفق مع الاتجاهات الحديثة لعلم النفس فى ضوء ظروف البيئات المختلفة .

ولكنها ، قد تكون مجالا لتراخى بعض السلطات أو الهيئات المحلية ، مما يؤدى إلى ضعف الأداء ، وهبوط المستوى التعليمى أحيانا .

٣ – أن اللامركزية تساعد على الابداع والابتكار والتقدمية ، وقد تكون

1) Cliillé F.S. Centralization or Decentralization a study in Educational adaptation. (New York) Bureau of Publication Teachers College Columbia University. 1940. p. 62 .

بمثابة حقول تجريبية متجددة لما لها من حريات متعددة .

ولكنها ، قد تتوقف نتيجة لقلة الاعتمادات المالية المخصصة للانفاق وقد لا يحسن استخدام هذه الاعتمادات ، أو لعدم كفاءة القوى البشرية .

٤ – أن اللامركزية تعمل على تحقيق الديموقراطية ، وتعبر عن حريات الشعوب فى ضوء ظروفها وامكانياتها ، كما تتصف بالمرونة والبعد عن الجمود .

ولكنها ، قد تستغل لصالح فئة أو هيئة أو سلطة محلية لسبب أو لآخر .

٥ – أن اللامركزية ، تساعد على وجود التنافس المستحب بين المناطق أو الجهات المحلية بعضها البعض مما يعمل على الانتعاش الفكرى والعلمى والارتفاع بمستوى العملية التعليمية التربوية ، كما أنها مجال لظهور الكفاءات وضمان من ضمانات تقدم المجتمع .

ولكنها ، قد تكون سبيلا للانعزالية عن بقية المجتمع ، بمعنى أنه قد يصل الأمر ببعض القائمين على السلطات المحلية إلى درجة الغرور والانفصال، مما يحدث تصدعا فى جوانب المجتمع .

وبالرغم من هذه المزايا أو المآخذ لكل من المركزية واللامركزية ، فإن بعض المربين يقفون موقفا وسطا ويرون أنه يمكن توزيع المسئوليات والخدمات التعليمية والتربوية بين مستويات الإدارة التعليمية توزيعا مناسبا يضمن تحقيق الأهداف التى تراها كل دولة فى ضوء أوضاعها السياسية ، والاجتماعية ، والجغرافية ، والاقتصادية وغيرها من العوامل التى تقف وراء سياسة التعليم فيها ، إلى جانب المستوى العام للتعليم فى الدولة[1] .

ثانياً : الإدارة المدرسية :

يمكن تعريفها بأنها الكيفية التى تدار بها المدارس ، حتى يمكنها تحقيق أهدافها . من أجل اعداد أجيال ناشئة ، نافعة لأنفسهم ولمجتمعهم .

وإذا كانت الإدارة التعليمية . تعنى الهيمنة العامة على شئون التعليم بالدولة ، وقطاعاتها المختلفة . فإن الإدارة المدرسية ، تعتبر جزءا من الإدارة

1) See. Sears. The Nature of the Administrative Process with Special Reference to School administation, 1959 .

التعليمية ، أو تنظيما ممثلا لتنظيماتها ، أو نتيجة من نتائجها .

ويعرفها البعض بأنها ، جزء من الإدارة التعليمية ، التى هى جزء أيضاً من الإدارة العامة ، ويعنى بالإدارة المدرسية ، جميع الجهود المنسقة التى يقوم بها مدير المدرسة (أو ناظرها) مع جميع العاملين بها من مدرسين واداريين وغيرهم ، بغية تحقيق الأهداف التربوية داخل المدرسة تحقيقا يتمشى مع ما تهدف اليه الدولة من تربية أبنائها تربية صحيحة ، وعلى أسس سليمة .

ويعرفها «جيمس هارولد فوكس» فى كتابه «الإدارة المدرسية – مبادئها وعملياتها» (ط٢ ص ١٠) بقوله :

«الإدارة المدرسية ، هى كل نشاط تتحقق من ورائه الأغراض التربوية تحقيقا فعالا ، ويقوم بتنسيق ، وتوجيه الخبرات المدرسية والتربوية ، وفق نماذج مختارة ومحددة من قبل هيئات عليا ، أو هيئات داخل الإدارة المدرسية» [١] وهذا ، يعنى أن الإدارة المدرسية ، هى عملية تخطيط وتنسيق، وتوجيه لكل عمل تعليمى أو تربوى ، يحدث داخل المدرسة . من أجل تطوير وتقدم التعليم فيها .

والجدير بالذكر ، أن ظهور التعليم الجماعى ، ثم الرغبة فى توفير الأماكن اللازمة له ، من أهم دوافع وجود الإدارة المدرسية ، التى تشرف عليه، وكذلك الإدارة التعليمية التى تعتبر الجهاز الموجه له .

وظيفة الإدارة المدرسية :

الوظيفة الرئيسية للإدارة المدرسية ، هى تهيئة الظروف وتقديم الخدمات التى تساعد على تربية التلاميذ وتعليمهم رغبة فى تحقيق النمو المتكامل لهم ، لنفع أنفسهم ومجتمعاتهم[٢] .

وإلى جانب ذلك ، فمن وظيفة الإدارة المدرسية ، العمل على نمو خبرات كل من يعمل فى المدرسة ، وفقا للصالح العالم .

ومما يساعدها على تحقيق ذلك :

---

(١) اتجاهات جديدة فى الإدارة المدرسية – مكتبة الانجلو المصرية – القاهرة ١٩٦٠ انظر : د. وهيب سمعان – دراسة مقارنة للإدارة المدرسية .

(٢) أنظر – رياض منقريوس ، محمد وهبه – الإدارة المدرسية .

- الايمان بقيمة الفرد . وجماعية القيادة ، وترشيد العمل .
- اتخاذ القرارات المتعلقة بسياسة العمل فى المدرسة بأسلوب سليم .
- اتباع الأساليب الايجابية فى حل مشكلات العمل المدرسى .
- حسن التخطيط . والتنظيم . والتنسيق ثم المتابعة والتقويم .

خصائص الإدارة المدرسية :

لكى تنجح الإدارة المدرسية فى عملها ، ينبغى أن تتصف بالخصائص الآتية :

أولاً : أن تكون ادارة هادفة :

بمعنى أنها لا تعتمد على العشوائية ، أو التخبط ، أو الصدفة فى تحقيق غاياتها ، بل تعتمد على الموضوعية والتخطيط السليم فى اطار الصالح العام .

ثانياً : أن تكون ادارة ايجابية :

بمعنى أنها لا تركن إلى السلبيات أو المواقف الجامدة بل يكون لها الدور القيادى الرائد فى مجالات العمل وتوجيهه .

ثالثاً : أن تكون ادارة اجتماعية :

بمعنى أن تكون بعيدة عن الاستبداد والتسلط ، مستجيبة للمشورة ، مدركة للصالح العام ، عن طريق عمل جاد ، مشبع بالتعاون والألفة .

رابعاً : أن تكون ادارة انسانية :

بمعنى أنها لا تنحاز إلى آراء ، أو مذاهب فكرية ، أو تربوية معينة ، قد تسئ إلى العمل التربوى لسبب أو لآخر ، بل ينبغى أن تتصف بالمرونة دون افراط ، وبالتجديد دون اغراق ، وبالجدية دون تزمت ، وبالتقدمية دون غرور.

وأن تحرص على تحقيق أهدافها ، بغير ما قصور أو مغالاة .

أنماط أو أساليب الإدارة المدرسية :

للإدارة المدرسية ، أنماط متنوعة لكل منها سماته المعينة وهذا التنوع تبعا للقيم والاتجاهات السائدة فى المجتمع .

١ – **الأسلوب الديموقراطي** : ومن سماته : (١)

– العلاقات الانسانية الطيبة بين جميع العاملين في الإدارة المدرسية .

– القدرة على التعامل المثمر لنجاح الأهداف التربوية المرجوة .

– الايمان بقيمة كل فرد والعمل على اشباع الحاجات الانسانية لدى العاملين .

– يدفع بالعمل إلى التقدم ، ويشعر العاملين بالرضا والارتياح النفسى .

٢ – **الأسلوب الديكتاتوري** : ومن سماته :

– التزمت فى اصدار القرارات ، والحرفية فى تنفيذ التعليمات والسيطرة فى جو التعامل والعمل المدرسى .

– الغموض ، والتعالى ، والانفرادية من قبل الناظر أو المدير ، مما يترك آثارا سيئة بالنسبة للعمل والعاملين على السواء .

– العلاقات المتوترة والحرجة بين العاملين نتيجة التسلط والعنف .

٣ – **الأسلوب التسيبى أو الفوضوى** : ومن سماته :

– المغالاة فى اتاحة الحريات وعدم تحديد المسئولية ، مما يؤثر على تحقيق الأهداف .

– يؤدى إلى ضياع الوقت وتبديد الجهد ، كما يؤدى إلى عدم المبالاة وتفكك وحدة العمل كفريق متكامل فى عمل تربوى .

– يعمل على اشاعة التسيب والفوضى ، وترعزع القيم لدى الناشئين وهم بناة الغد وقادة المستقبل .

ممن تتكون الادارة المدرسية ؟؟

هل الإدارة المدرسية مدير أو ناظر فحسب ؟

أم أنها تشمل – إلى جانب المدير أو الناظر – فريقا متكاملا يسهم كل من فيه بدوره ؟

(١) أنظر د. محمد منير مرسى – الإدارة التعليمية ، أصولها وتطبيقاتها – عالم الكتب ، القاهرة ١٩٧١ ، ص ٦٦ .

حقيقة ، أن توفر القيادة الصالحة فى المدرسة ، الممثلة فى مديرها أو ناظرها عامل أساسى يمكن المدرسة من النجاح فى تأدية وظيفتها ، وتربية أبنائها وخدمة بيئتها .

وإلى جانب هذا ، فإن خير ضمان لنجاح أية سياسة تعليمية ، هو اشتراك المعلمين فى وضع هذه السياسة ، ووسائل تنفيذها .

كذلك ، ينبغى اشراك التلاميذ فى ادارة مدرستهم بحيث تكون المدرسة حقلا يمارسون فيه الحكم الذاتى ، ويعتادون على تحمل المسئولية ويكتسبون الكثير من المهارات الاجتماعية الطيبة بالإضافة إلى أن التربية الحديثة ، تنادى باشراك الآباء والأهالى بل والمؤسسات الاجتماعية فى البيئة فى ادارة المدرسة وتحديد أهدافها ، وحل مشكلاتها .

ويتضح من ذلك ، أن الإدارة المدرسية تشمل أكثر من فرد (الناظر أو المدير) . فهى – كما ينبغى أن تكون – تتضمن كل من يعمل فى المدرسة ، من اداريين وفنيين وعاملين وتلاميذ ، وآباء وغيرهم حتى تستطيع القيام بمهامها تحقيق غاياتها التربوية .

مدير المدرسة :

وباعتبار أن مدير المدرسة أو ناظرها ، هو الرئيس المباشر لجميع المعلمين والموظفين فى المدرسة وهو المسئول الأول عن نجاح المدرسة فى تحقيق أهدافها ، إلى جانب أنه يمثل حلقة الاتصال الثابتة فى العلاقات المدرسية على اختلاف أنواعها ، علينا إذن أن نتعرف على الصفات التى ينبغى توافرها فيه ، هذه الصفات تنقسم إلى نوعين رئيسيين .

(أ) الصفات المهنية . وتتمثل فى :

- الايمان الشديد بمهنة التربية والتعليم ، والاعتزاز بها .
- الدراية الكافية بأهداف التعليم فى المرحلة التى يعمل بها وعلاقة ذلك بالأهداف الاجتماعية .
- الالمام الكافى بوسائل تحقيق الأهداف وتنفيذ المناهج والاتجاهات التربوية .
- القدرة على العمل مع الآخرين بطريقة بناءة ، وفى تعاون مثمر فعال.

- القدرة على تنسيق جهود العاملين ، مع اتاحة الفرصة للابتكار .
- القدرة على ديموقراطية توجيه العاملين ، إلى جانب القدرة على ادارة الاجتماعات بنجاح .
- معرفة خصائص التلاميذ فى مرحلة النمو التى يمرون بها ، ومتطلبات هذا النمو .
- التعرف على البيئة المحلية ، وتفهم مشكلاتها ، ومحاولة الاسهام فى حلها باعتبار المدرسة مركز اشعاع للبيئة .
- الالمام بالنواحى المالية ، والادارية ، وما يتصل بعملها منها .

(ب) الصفات الشخصية . وتتمثل فى :

- القدوة الحسنة ، من مقومات الشخصية الناجحة فى القيادة .
- سعة الأفق ، والقدرة على حسن التصرف فى المواقف المختلفة .
- القدرة على حل المشكلات الطارئة فى العمل المدرسى .
- احترام النفس ، واحترام الآخرين ، والاستجابة لمشاعرهم .
- الاستعداد للبذل ، والتضحية ، والتعاطف .
- القدرة على اكتساب الصداقات ، والاستفادة بآراء الآخرين لصالح العمل المدرسى .
- عدم التحزب أو العصبية ، أو الأنانية .

صعوبات العمل في الإدارة المدرسية :

تعترض العمل فى الإدارة المدرسية ، صعوبات متنوعة تجعلها غير قادرة على تحقيق مهمتها كاملة .

من هذه الصعوبات :

بالنسبة للتوجيه الفنى :

هناك صعوبة القيام بعمليات التوجيه الفنى ، إلى جانب القيام بالأعمال الإدارية المتشعبة وكلا العملين يعمل على تهيئة الجو الصالح لتربية التلاميذ ونموهم ، ولذا ، فإن غالبية مديرى المدارس أو نظارها يتركون شئون التوجيه الفنى للموجهين ويتفرغون للأعمال الإدارية ويعتبرونها صلب عملهم .

بالنسبة لبعض الضغوط :

زيادة كثافة الفصول – رفع سن القبول بالمرحلة أحيانا – العجز فى هيئة التدريس – قلة الامكانيات المادية – تعارض الاختصاصات والمسئوليات أحيانا بين السلطات المحلية والمركزية .

بالنسبة لبعض المشكلات :

التلاميذ ذوو الميول العدوانية – المدرس العنيد أو المشاكس أو غير المنتظم – الجدول المدرسى وعدم استقراره نتيجة لتنقلات هيئة التدريس أو النقص فيها – الدروس الخصوصية التى قد تتفشى بين تلاميذ المدرسة ، وأثر ذلك على المستوى التعليمى بها .

تعقيب :

من عرضنا السابق لكل من الإدارة التعليمية والإدارة المدرسية ، نرى إلى أى مدى تكون العملية التربوية مثقلة بالأعباء والمسئوليات المتنوعة ، وأن من الاختصاصات التعليمية ، ادارية كانت أو فنية ، ما هو متداخل ومتشعب وبالتالى ، فإن هذا يدل على أهمية العمل فى مجال التربية والتعليم ، ومن ثم ، كانت المدارس ، هى الوعاء الذى يستوعب جانبا هاما من جوانب التنمية البشرية، إذ يلحق بها الناشئون ، صبية ، ويتركونها شبابا ، بعد أن تكشفت استعداداتهم ، ونمت مداركهم ، وبرزت ميولهم ، وصقلت مواهبهم ، ووضحت اتجاهاتهم ، إلى حد كبير .

لذا ، فإن دول عالمنا المعاصر ، تولى مدارسها أهمية بالغة ، باعتبارها مؤسسات هامة يتم فيها انضاج الفكر والعقل البشرى .

وفى معالجتنا لنوعيات التعليم فى الدول المختلفة ، نجد أنفسنا مضطرين إلى الوقوف على طبيعة التعليم ومحتواه ، اضطرارنا إلى الوقوف على نوعية الإدارة التى يتم بها وصول التعليم واكتساب الخبرات ، وممارسة المهارات ومن ثم تتحقق الأهداف .

فهذه التنظيمات جميعها ، انما تصب فى مكان واحد ، هو المدرسة ، وعن طريقها ، تخرج القوى البشرى المدربة . والتى تذرى مجالات الحياة بعملها وجهدها .

ونحن عندما نقارن نظم التعليم ، بعضها بالبعض الآخر ، فنحن – فى الحقيقة – نقارن بين نوعيات من المدارس ، ونوعيات مما تنتجه من ثروة بشرية . اشترك فى اعدادها ، كثير من مقومات العملية التعليمية التربوية . منها ، ما يكون للسياسة دور فى توجيهها ، ومنها ما يقف الاقتصاد وراءها ومنها ما يكون لعامل ثالث أو رابع من العوامل الثقافية المؤثرة فى توجيه النظم التعليمية ، وأثرها الفعال .

وبقدر ما يكون عليه نظام الإدارة المدرسية – وهى الملاصقة لحياة الطلاب وبقدر ما تؤمن به المؤسسة التعليمية من مثل وأهداف ، وما تسمح به صلاحيات التنظيم المدرسى من تنمية الجوانب المختلفة لشخصيات التلاميذ ، تكون المحصلة النهائية للعملية التربوية . ومن هنا . نستطيع أن نقول ، أن

التربية المقارنة – بمفهومها الشامل – تعتمد فى حقيقة أمرها . على هذه المحصلة النهائية فى تفسيرها لكثير من الاتجاهات التى تأخذ بها الدول المختلفة .

القسم الثانى
الجوانب التطبيقية
للـتربية المقـــــارنة

هذا هو القسم الثاني من الكتاب ، والذى يشمل الجوانب التطبيقية للتربية المقارنة وهى الجوانب التى يمكن تطبيق الدراسة النظرية (التنظيمية) على نماذج من واقع حياة الشعوب – والدول المعاصرة ومدى ما تعيش فيه من أساليب تربوية ونظم تعليمية ، تجعلها تتصف بسمات واتجاهات معينة .

ونبدأ هذه الدراسة التطبيقية بحديث عن الاتجاهات التربوية العامة فى دول الوطن العربى ، مع تركيزنا على السمات العامة للتعليم بصفة خاصة ثم اتبعنا دراسة الدول العربية بدراسة للدول الرأسمالية فالدول الاشتراكية ، ثم أنهينا هذا القسم من الكتاب بدراسة عن الدول النامية .

وقد تناولنا فى كل نوعية من هذه النماذج بالدراسة التفصيلية ، دولة واحدة – فى الغالب – ممثلة لما أوضحناه من اتجاهات تربوية عامة لكل نوع من الدول فيما عدا البلاد العربية ، فقد كان نصيبها أكثر من دولة عربية .

وفى خاتمة هذا الكتاب ، قدمنا فصلا يتناول دراسة تحليلية تقويمية لأوضاع التربية والتعليم فى الوطن العربى ، ومدى امكانية الاستفادة من الأوضاع التقدمية فى الدول الأخرى .

تقديم :

من المسلم به . أن الاتجاهات التربوية العامة لأية دولة ، تكون – عادة نتاج العديد من القوى والمؤثرات التى تقف خلف هذه الاتجاهات ، كما سبق أن أوضحنا ذلك فى الفصل الخاص بنظم التعليم والقوى المؤثرة . وتناولنا فيه مجموعة من المؤثرات ولا شك أن لكل اتجاه ما يبرره من هذه القوى أو العوامل . وأن لكل منها من الأبعاد ما يستطيع أن يوجه تنظيمات التعليم وأساليب التربية فى الشعوب . وهى بطبيعة الحال تختلف من دولة إلى أخرى اللهم إلا إذا كانت تتجمع . أو تتقارب فى مجموعة من الدول ذات اتجاهات تربوية مشتركة . وأن تفاوتت درجة هذه المشاركة أيضاً .

بالنسبة للدول العربية :

فى حديثنا عن دول الوطن العربى . نجد أنها تشترك فى كثير من العوامل والقوى الثقافية . فوحدة الأرض . واللغة . والدين . والتاريخ .

والعادات والتقاليد . والمصالح والآمال المشتركة . والآلام . وما تعرضت له من ويلات الاستعمار وما قاسته تحت وطأته . وما تركه فيها من مخلفات . ثم يقظتها من غفوتها . ونهضتها من كبوتها . وانطلاق المختزن من طاقاتها . ومسايرتها لقوافل التقدم . ومجاراتها لتيارات العصر فى العلم والفكر ثم ما يلمسه العالم كله من التماسك والوقفة الصامدة فى المحن والشدائد . وفى وجه المعتدين . ومن تسول لهم أنفسهم النيل من أى جزء من أجزاء الوطن العربى . كل ذلك يعيش فى كيان الأمة العربية . وتفرضه الأوضاع السياسية والثقافية والجغرافية والاقتصادية مما يقتضى ضرورة التكامل والتعاون فى مجالات الحياة المختلفة تحقيقا لمبادئ الانتماء القومى العربى . ووفاء لأواصر الأخوة وتدعيما لروابط الجوار . والحياة فى صعيد متجانس .

وفى ضوء ذلك . لايكون غريبا . إذا وجدنا اتجاهات التربية وتنظيمات التعليم متشابهة إن لم تكن متقاربة إلى حد كبير فى دول الشعب العربى . ولو أن هذا لايمنع من وجود بعض الفروق التى تمليها طبيعة البيئة المحلية . أو الامكانيات الاقتصادية أو تعدد القوى البشرية . أو نوعيات التعليم ونسبة الأمية فى كل بلد عربى .

بالنسبة للدول الرأسمالية :

وفى حديثنا عن الدول الرأسمالية . نجد أن الأوضاع الاقتصادية عامل مميز لها . إذ تتفق جميعها فى نوعية التقسيم الذى يأخذ به مجتمعنا المعاصر من حيث وجهة نظر علماء الاقتصاد . أما من وجهة نظر علماء التربية وعلماء الاجتماع فإنهم يضيفون إلى هذا . الايمان بقيمة الفرد وقدراته وامكانياته ، واحترام حقوقه . واتاحة الفرصة له للنمو بقدر استعدادته . حتى يسهم بنشاطه فى تقدم مجتمعه وتطويره . علميا . وثقافيا . واقتصاديا واجتماعيا . ومن ثم فإن استثمار الانسان . هو محور العمل فى المجتمعات الرأسمالية .

هذه النوعية من المجتمعات . تكاد لاتختلف عن نوعية أخرى كالمجتمعات الاشتراكية أو الشيوعية فى كثير من الاتجاهات التربوية . كالاهتمام بالتقدم العلمى والفكرى والتكنولوجى والاهتمام بتعليم الناشئين من أبنائها سواء البنين منهم أو البنات . وكذلك . العناية بالتعليم الفنى التطبيقى . إلى جانب التعليم النظرى الأكاديمى . ثم التوسع الكمى والكيفى فى التعليم .

ولكنها بالرغم من هذا التشابه . هناك ما يجعلها تختلف عنها فى بعض الأمور . كاتخاذها بعض الفلسفات التربوية ذات طابع معين . توجه ادارتها للتعليم وتصريف شئونه وتمكنها من تحقيق تكافؤ الفرص لأبنائها . ثم ما تراه من بيئة التعليم ومحتواه . ومدى ما تسمح به للهيئات والطوائف من انشاء وتأسيس المنشأت التعليمية وغير ذلك . على أن هذه الاتجاهات فى مضمونها العام . تختلف فى واقعها وجزئياتها بين الدول الرأسمالية من دولة إلى أخرى . وفقا لظروفها . وطبيعة الحياة فيها .

بالنسبة للدول الاشتراكية :

أما حديثنا عن الدول الاشتراكية فهو ذو طابع معين باعتبارها نوعية أخرى من الدول . ذات الاتجاهات التربوية المعينة . سواء فى نظمها التعليمية أو فى أساليب التربية بصفة عامة إذ يجمع بينها رباط عقائدى هو الشيوعية والتى تعتمد فى طبيعتها على المادية الجدلية .

وقد نشأت الفكرة الشيوعية نتيجة لأوضاع سياسية واجتماعية وفكرية واقتصادية . سادت أوربا فى القرن التاسع عشر . ونادى بها بعض المفكرين والفلاسفة فى تلك الفترة . حتى تبلورت بعد الثورة البلشفية سنة ١٩١٧ . وأصبح أساس الشيوعية هو المادية الجدلية . باعتبار التفسير المادى للحياة ومقوماتها . ومحاولة اثبات ذلك بما يدعمه من جدل وحوار يحقق هذا الاعتبار بهدف وجود مجتمع لا وجود للطبيقة فيه .

وقد مهد لهذا الاتجاه العقائدى . ودعا له ثم روج له وطبقه (على التوالى) كل من :

- هيجل : Hegel الفيلسوف الألمانى ١٧٧٠ - ١٨٣١ - (صاحب الفلسفة الجدلية) .
- كارل ماركس : Carl Marx ١٧١٨ - ١٨٨٣ (التفكير والتخطيط) .
- فردريك انجلز : F.Engles ١٨٢٠ - ١٨٩٥ طبيعة الحياة فى المجتمع) .
- فلاديميرلينين V. L. Lenin ١٨٧٠ - ١٩٢٤ (التنفيذ والتطبيق) .

ومن ثم . إذا كان ماركس هو المخطط أو المصمم للشيوعية (فى ضوء

فلسفة أستاذه هيجل) فان لينين هو المنفذ الأول لهذه الشيوعية بعد قيام ثورة أكتوبر سنة ١٩١٧ .

والمعروف . أن الدول الشيوعية المعاصرة ، كانت قبل تشيعها هذا . دولا تدين بالمسيحية فى معظمها . ويحرص بعضها على التقاليد الدينية . فقد كانت روسيا – قبل ثورة ١٩١٧ – تعتبر نفسها حامية الأرثوذكسية فى العالم المسيحى. وكانت لها مدارس تبشيرية فى بعض بلاد المشرق العربى .

كما كان التعليم فى روسيا خاضعا لاشراف كل من الدولة والكنيسة .

أما الآن ، فمن أبرز الاتجاهات التربوية المميزة للدول الشيوعية .

– لا طبقية فى المجتمع – لا تفرقة بين الفتى والفتاة فى التعليم .

إلى جانب ، وجوب التربية المستمرة لأفراد المجتمع الشيوعى ، فلاتقتصر على المدرسة (التربية النظامية) فحسب ، ولكن كل ما يقع عليه بصر المواطن الشيوعى من وسائل تعليم وعمل واعلام (التربية غير النظامية) بل وفكاهة وترفيه . . الخ تكون الاتجاهات التربوية العامة فى المجتمع الشيوعى بأعتبارها تحت رقابة الدولة .

بالنسبة للدول النامية

وأما عن الدول النامية ، فهذه نوعية أخرى من نوعيات عالمنا المعاصر وهى الدول التى لم تصل بعد إلى درجة كبيرة من التقدم ، بل يغلب عليها طابع التخلف ، بالقياس إلى غيرها من الدول التى قطعت شوطا بعيدا فى التقدم العلمى والتكنولوجى .

وهذه الدول ، شأنها شأن بقية النوعيات الأخرى ، لا تنحصر فى مكان واحدة أو قارة بعينها ، ولكن منها ما يوجد فى قارة أفريقيا ، ومنها ما يوجد فى آسيا ، ومنها ما يوجد فى أمريكا اللاتينية وغيرها وتشكل فى تعدادها أكثر من نصف سكان العالم .

والدول النامية (سواء منها المتخلفة تماما أو المتخلفة جزئيا ، طبقا لتقسيم هاربيسون ومايرز) يربط بينها جميعا ، امكانياتها الاقتصادية المحدودة وضعف استغلالها ، وقلة استثماراتها البشرية ، ثم صراعها بين القديم وتقاليده والحديث بتقدمه وتطلعاته ، ومحاولتها اللحاق بغيرها من الدول المتقدمة والرغبة فى

الوصول إلى مابلغته من التقدم فى مجالات الحياة .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فإن هذه النوعية من الدول ، تختلف فيما بينها من حيث الاتجاهات التربوية بما يتناسب وطبيعة الحياة فيها، فسمات التعليم فى الدول النامية العربية ، قد تختلف عنها فى الدول النامية الأفريقية أو الآسيوية أو الأمريكية اللاتينية فلكل منها أوضاعها وظروفها وموجهات التعليم فيها .

تلك هى النوعيات التى سيتناولها بالحدث ، ففى الفصول التالية ، نحاول أن نوضح بالتفصيل ، الاتجاهات التربوية ، والسمات العامة للتعليم فى كل نوعية من الدول السابقة ، مع ذكر بعض النماذج التطبيقية منها إلى جانب الدول الإسلامية .

وعلى أية حال فعالمنا اليوم يختلف كثيرا عما كان عليه بالأمس ، ذلك أن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى دول العالم تدخلت فى كيانها ومقوماتها أمور متعددة ومتنوعة وبالتالى تأثرت بها شئون التربية ومسائل التعليم وإن اختلفت درجة التأثير والتأثر من دولة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر ، وتلك هى سنة الحياة فى دنيا الناس ولا ندرى ماذا سيكون عليه الغد فى الألفية الثالثة من الميلاد المجيد ؟؟

الفصـــــل الأول
الاتجاهات التربوية فى الوطن العربى

تمثل الدول العربية – بصفة عامة – وحدة متكاملة ، فكريا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا ، فهناك أكثر من رابطة تصل بينها ، بل أنها فى مجموعها تعتبر أمة واحدة ذات شعوب متعددة ، تجمعها آمال وألام ، وأهداف ومصالح مشتركة ، وقيم ، ومثل ، واتجاهات عامة فى غالبيتها .

أما من حيث التعليم ، فقد ورثت بلادنا العربية تعليمها من عهود استعمارية ، خطط المستعمر فيها التعليم للأجيال العربية المتتالية من وجهة نظره وفقا لمصالحه .

ومهما اختلفت السياسة الاستعمارة باختلاف الدولة المسيطرة على هذا الجزء من الوطن العربى أو ذاك ، فقد اتفقت كلها فى بعض الأمور ، حيث عملت كلها على تقليل فرص التعليم أمام المواطن العربى ، كما عملت على حصر التعليم فى دائرة الألفاظ التى لا تنتج قوة تتجه أول ما تتجه نحو المستعمر نفسه .

لقد وقعت البلاد العربية كلها باستثناء مراكش – تحت الحكم التركى ، وتحت الحكم التركى ، أصيب التعليم العربى كله بالعجمة ، حتى لقد كان النحو العربى يدرسه للعرب معلم تركى باللغة التركية ، كما أصيب بضيق الأفق ، ففى العهد التركى ، طردت العلوم الحديثة كلها من معاهد التعليم واقتصر التحصيل فيها على الفقه ومقدماته والنحو وقضاياه .

ثم وقعت البلاد العربية فى قبضة الاستعمار الغربى بنوعية ، البريطانى، والفرنسى ، وحيث حكم الاستعمار البريطانى ، ساد الكتاب وسادت

الثقافة القديمة وحيث وجد الاستعمار الفرنسى أجبر الشباب العربى على نسيان لغته . وأجريت اللغة الفرنسية على لسانه ، ووضعت أمامه الآداب الفرنسية والثقافة الفرنسية ، طمعا فى التهام العروبة وتذويبها فى فرنسية الفرنسيين ، إلى جانب أنواع أخرى من الاستعمار منيت بها بعض أجزاء الوطن العربى كالاستعمار الايطالى والبرتغالى . ثم حققت الشعوب العربية استقلالها بالفطرة العربية والكرامة العربية والبطولة العربية ، رغم كل هذه المعوقات الثقافية ، وكان على الحكومات الوطنية أن تواجه تطلعات مواطنيها العرب نحو تعليم شامل ، تتسع فرصة للجميع ؛ فاتجهت كلها نحو الكم دون مراجعة للنوع ، تنشئ المدارس والمعاهد بالعشرات وربما بالمئات ، ولكن من نفس النوع الذى رسمه الاستعمار، أو بتعديل غير كبير فى المحتوى ، ومن البلاد العربية ما تطور تعليمية إلى حد كبير وأن كان ما يزال بعيدا عن مواضع الرضا ، كذلك ، هناك من بلادنا العربية ، ما لا يزال يتحسس طريقه نحو التطوير .

وإلى جانب ذلك ، هناك جزء عزيز من الوطن العربى ، هو «فلسطين المحتلة» والذى يعيش فيه عدد غير قليل من الأشقاء الفلسطينيين ، الذين يعانون الكثير فى سبيل العلم تحت ضغوط الاستعمار الاسرائيلى .

وفى ضوء هذا ، نجد أنفسنا أمام الحقائق التالية :

- أن مساحة الوطن العربى تبلغ نحو ١٤ مليون كيلو متر موزعة بين قارتى آسيا وافريقيا .
- أن تعداد سكان الأمة العربية يبلغ نحو ٢٤٠ مليون نسمة (طبقا للاحصاءات الحديثة) يعيش أكثر من نصف هذا العدد فى مصر والسودان والمغرب ، وتتزايد النسبة العامة للسكان عاما بعد عام .
- أن معدل الزيادة السكانية فى الوطن العربى سنويا نحو ٣٪ وتصل إلى ١٠٪ فى بعض الدول البترولية بسبب الهجرة اليها ، ومعظم المهاجرين من الذكور البالغين ، وهؤلاء تبلغ نسبتهم نحو ٧٥٪ من السكان العاملين .
- أن الشعوب العربية صاحبة حضارات عريقة ، ولها ماض مجيد على مر العصور ، كما أن الوطن العربى ، مهبط الديانات السماوية ، ومنبع الحركات الدينية البناءة .

- أنه عن طريق العرب وحضاراتهم وثقافاتهم فى العصور الماضية ، أخذت أوربا والدول المتقدمة أصول حضارتها المعاصرة ، وبعد أن استوردت مقومات مدنيتها من الشرق راحت تصدرها اليه ثانية بأسماء مستعارة ومسميات عصرية وبأساليب لا تخلو من المهانة أو المن أو الأذى .
- أن دول الوطن العربى بها الكثير من المواد الأولية اللازمة للصناعة ومصادر الثروة البترولية والمعدنية والمائية والزراعية ، والتى تسهم فى احتياجات العالم بنسب كبيرة .
- أن ٤٥ ٪ من مجموع السكان . تقل أعمارهم عن ١٥ سنة فى المجتمع السكانى بالمنطقة العربية .
- أن أكثر من نصف تعداد الأمة العربية ، يقع دون سن العشرين .
- أن أكثر من ثلثى الكبار فى الدول العربية ، يعانون الأمية فى أبسط صورها (بمعنى لايعرفون مبادئ القراءة والكتابة والحساب والمعلومات العامة) .
- أن ما يقرب من نصف الأطفال (بين سن السادسة وسن الثانية عشرة) محرومون من التعليم الابتدائى ، إذ أن مرحلة التعليم الابتدائى بوضعها الراهن لا تستوعب معظم الأطفال الملزمين ، وتزيد نسبة الحرمان من التعليم الابتدائى فى البنات عنها فى البنين.
- أن ما يقرب من ثلاثة أرباع من هم فى سن المرحلة الثانوية بشقيها (الاعدادى والثانوى ما بين سن ١٣ وسن ١٨) لا يزالون خارج هذه المرحلة من التعليم بمختلف أنواعها .
- أن نسبة طلاب التعليم العالى من شباب الأمة العربية الذين هم فى سن هذا النوع من التعليم لا تزيد عن ٥ ٪ بصفة عامة .
- أن كثيرا من الأبنية المدرسية ، والمنشئات التعليمية فى البلاد العربية متواضعة فى تجهيزاتها ، فقيرة فى مستواها ، عتيقة فى طرازها ، غير كافية فى عددها ، مما لا يتناسب مع تزايد الاقبال على التعليم، ومتطلبات عصر التكنولوجيا التعليمية .

- أن كفة التعليم الأكاديمى النظرى لا تزال ترجح كفة التعليم الفنى أو المهنى فى غالبية الدول العربية وذلك لارتباطات تقليدية واجتماعية لا تزال عالقة بأذهان الكثيرين من أبناء الوطن العربى مما جعل الشباب يعزفون عن التعليم الفنى أو التطبيقى بالإضافة إلى تكلفة التعليم الفنى .
- أن الاعتمادات المالية المخصصة للتعليم - بصفة عامة - لا تزال قليلة نسبيا فى كثير من دول الوطن العربى ، فهى اعتمادات لا تتكافأ مع متطلبات التوسع فى التعليم والنهوض به .
- أن ما ينفق على طلاب الأمة العربية فى جميع مراحل التعليم يكاد لا يصل - على سبيل المثال - إلى ثلث ما تنفقه دولة مثل انجلترا (المملكة المتحدة) والتى لا يصل تعداد سكانها إلى نصف تعداد الوطن العربى ويقدر عدد طلابها بأقل من ثلثى مجموع طلاب البلاد العربية .
- أن المجال التربوى العربى لا تزال توجد به بعض المفارقات ، فهناك دول قطعت شوطا غير قليل فى مراحل التعليم بما فيها التعليم العالى ودول جهودها متواضعة ولم يبدأ بعد التعليم العالى بها وهناك دول تعانى من تزايد أعداد تلاميذها وضيق مدارسها مع قلة مواردها الاقتصادية ، ودول على نقيض ذلك ، وهناك أيضا ، من الدول العربية ، ما تأخذ بالتطورات الحديثة وتصل إلى آخر ما وصل اليه العلم الحديث وفى نفس الوقت ، تتمسك بتقاليدها العريقة وعاداتها القديمة .
- أن معظم البلاد العربية ، لا تزال حتى الآن تستخدم التنظيمات الإدارية المتبعة منذ سنوات طويلة ، ولم تأخذ بعد بأساليب جادة ، وحديثة فى اعداد القيادات ، والكوادر الإدارية ، والاشرافية على التعليم .

بيد أنه فى السنوات القليلة الماضية ، اتجهت بعض دول الوطن العربى نحو تطوير الإدارة العامة بها ، وبالتالى إدارة التعليم فيها ، حيث أعادت تنظيم الإدارات ، وبناء الهياكل الوظيفية بها ، كما اتجهت نحو التخطيط المبنى على الدراسة الموضوعية .

الاتجاهات التربوية العامة للدول العربية

بعد أن استعرضنا الحقائق السابقة عن بعض جوانب المجتمع العربى ، نستطيع أن نقول أن أمتنا العربية تجتاز فى وقتنا الحاضر مرحلة من التطور والنهوض حتى تتمكن من مسايرة ركب التقدم العالمى الذى يسير بأشواط واسعة نتيجة لما يفتحه التقدم العلمى من أفاق أمام البشرية .

والأمة العربية تنطلق فى هذه المرحلة الحاسمة من حياتها بسرعتين : سرعة تعوض عليها ما فاتها فى عصور السيطرة الاستعمارية ، وسرعة تلاحق بها انطلاق العالم الحديث فى عصر الذرة وعصر الفضاء .

وهى تسير مدفوعة بوعى متزايد نحو الحياة الديمقراطية ، التى تقوم على الشورى ، وهى أصل من أصول ثقافتنا العربية العريقة .

وتتجه الأمة العربية إلى التنمية الاجتماعية ، سيرا نحو العدالة الاجتماعية وشمولا بالرعاية التعليمية والصحية والعمرانية لمزيد من قطاعات السكان .

كما أنها تتجه نحو تحقيق القوة المادية التى هى أساس ضمان مصالح العرب ومن ثم ، اتخذت طريق العلم تعليما ، وبحثا ، وتطبيقا ، وتتخذ منه منطلقا إلى التنمية الاقتصادية القائمة على التصنيع وعلى النهوض بالزراعة وتطويرها .

وقد هب العرب يأخذون حظهم من العلم ويعيدون صلتهم به ، وتحقيقا لهذا فتح العرب أبوابا متزايدة من التعاون العلمى بينهم وبين بقية العالم المتقدم، ينهلون من معين العلم الحديث فى سياج من الحفاظ على القيم الروحية والثقافية العربية الأصيلة .

وهم إذ يستلهمون قيم ماضيهم وثقتهم بحاضرهم واستعانتهم بنتائج المعرفة والخبرة البشرية فى أوسع نطاقها ، يحرصون على الاستمرار فى المشاركة فى الحضارة الانسانية ويعدون أنفسهم للاسهام المنتج الخلاق فى تقدم الانسان ورخائه .

ومن ثم ، فإن التعليم يمكن اعتباره الترجمة المباشرة للاتجاهات التربوية، وبالتالى ، فإن السمات التى يمكن أن يتصف بها التعليم المعاصر فى

البلاد العربية تكون على النحو التالى :

من حيث الاتجاهات العامة :

- الايمان المستمر بدور التعليم وقيمته فى تكوين الانسان العربى القادر على صياغة حياته وحياة مجتمعه ، متحررا من قيود التخلف ، وباذلا الجهد فى سبيل طلب التقدم وتحقيق أسبابه .
- التوسع المطرد فى تطبيق مبدأ ديمقراطية التعليم والعدل الاجتماعى ، وتكافؤ الفرص بين كافة المواطنين وافساح المجال أمامهم لنمو أقصى ماتستطيعه طا قاتهم .
- الأخذ بأسلوب التخطيط فى رسم السياسة التعليمية والوفاء بمطالب المجتمع من نظم التعليم ومؤسساته ادراكا لأهمية التخطيط المنظم فى تنمية المواهب البشرية .
- محاولة التوعية السياسية والاجتماعية والاقتصادية لجماهير الشعب العربى ، ومحاولة اللحاق بغيرهم من شعوب الدول المتقدمة .
- تمسك غالبية الدول العربية بالاتجاهات الاسلامية ، والتراث القومى للعرب .
- الاتجاه إلى توحيد الأسس العامة للتربية والتعليم فى الدول العربية ، فلا يزال هناك اختلاف فى درجات السلم التعليمى ، ومسمياتها ، مما يصعب معه الوصول إلى تعميمات شاملة .
- التعاون التعليمى والثقافى بين الدول العربية . لسد النقص فى المجالات التربوية ، ولايجاد التكامل بينها مما يرفع المستوى العلمى العام فى الوطن العربى .
- الاهتمام بتعليم الفلسطينيين ، فلا تكاد تخلو بلد فى الوطن العربى من أبناء البلد العربى الشقيق «فلسطين» الذين شردوا من وطنهم الأصلى واحتلت بلدهم شرذمة من شذاذ الأرض وعلى أنقاض هذا الوطن السليب ، أقيمت دولة العصابات الاسرائيلية منذ ما يزيد على نصف قرن (سنة ١٩٤٨) فكان على العرب ، احتضان أشقائهم الفلسطينيين ممن أجبروا على الهجرة اليهم سواء بعد عام ١٩٤٨ أو عام ١٩٦٧ ،

وكان على الدول العربية والجامعة العربية بمنظماتها الاقليمية كمنظمة اليونسكو العربية ومجلس الشئون التربوية لأبناء فلسطين ، وكذلك دائرة الشئون التربوية والثقافة التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية ، توفير سبل التعليم لكل من فى سن التعليم من أبناء الشعب الفلسطينى ، إلى جانب ما تقدمه هيئة الأمم المتحدة عن طريق منظماتها الدولية كهيئة اليونسكو ووكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين(*) .

حقيقة أن الدول العربية تبذل قصارى جهدها لاتاحة فرص التعليم بكافة مراحله وتخصصاته لمن تستضيفهم من أبناء شعب فلسطين ، وتوفر لهم سبل الاقامة الطيبة بين أشقائهم العرب ، بالإضافة إلى منحهم مكافآت مالية مناسبة ، ايمانا منها بأن التعليم واعداد القوى البشرية المتعلمة والمدربة من أهم مقومات العمل العربى لعودة فلسطين إلى أبنائها .

أما أولئك الذين فرض عليهم الاحتلال الاسرائيلى ، وظلوا ببلادهم يعانون ضغوطه ، فقد أضيروا تربويا ، واجتماعيا ، وثقافيا ، ولا تزال السلطات الاسرائيلية سادرة فى معاملتها التعسفية معهم ، مستخدمة أساليبها العنصرية مع المواطنين أصحاب البلد الحقيقيين ، سواء كانوا متعلمين أو معلمين عرب .

وهنا ، لنا وقفة قصيرة ؛ فالاحصائيات المتداولة خلال عام ١٩٧٨ ، تشير إلى وجود نحو (٤) أربعة ملايين فلسطينى فى العالم :

- منهم أكثر من مليون ، يقيمون فى قطاع غزة (٣٥٠ ألفا) ، والضفة الغربية (٧٥٠ ألفا) .
- نحو (١٠٠,٠٠٠) مليون فى الأردن .
- نحو (٢٧٠,٠٠٠) فى لبنان .
- نحو (١٧٠,٠٠٠) فى سوريا .
- نحو (٣٠,٠٠٠) فى العراق .
- نحو (١٥٠,٠٠٠) فى الكويت .
- نحو (١٠,٠٠٠) فى ليبيا .

(*) من المعلوم أن القضية الفلسطينية طرحت منذ ما يقرب من نصف قرن .

- نحو (٢٥,٠٠٠) فى مصر .
- نحو (٣٠,٠٠٠) فى السعودية .
- نحو (٢٠,٠٠٠) فى دول الخلية .
- نحو (٢٥,٠٠٠) فى امريكا .

أما داخل فلسطين المحتلة نفسها (اسرائيل) ، فيوجد نحو (٤٢٠) ألف فلسطينى ، وكانوا أكثر من ذلك بكثير ، ولكن اسرائيل عن طريق القمع ، والتهديد ، ونسف المنازل ، والاغراء أحيانا ، تخلصت من عدد كبير منهم ؛ بالهجرة للعمل فى الخارج .

ومنذ حرب سنة ١٩٧٣ ، هاجر عدد كبير من الفلسطينيين إلى دول الخليج ، وازداد عددهم بشكل واضح هناك ، حيث يحتلون مناصب هامة فى هذه الدول . ومن قبل ، أو عزت اسرائيل ، بل وحرضت عددا كبيرا من الفلسطينيين على الهجرة إلى الولايات الأمريكية ، وإلى دول أمريكا اللاتينية ، ولا تزال تمارس – منذ حرب سنة ١٩٤٨ وحتى الآن ، سياستها المبنية على نقض المواثيق ، والتعنت وتوطين الغرباء ، وطرد المواطنين الأصليين من بلادهم ، واحلال المهاجرين اليهود مكانهم .

ولكن ، على الرغم مما تعرض له شعب فلسطين من محنة استمرت نحو خمسين عاما ، كانت سببا فى سلب أرضه ، وتشريده فى عدد من أقطار الوطن العربى ، وخارجه ، فإن الروح القومية التى تغمر هذا الشعب (وما تميز به من ذاتية وحيوية ، ومن ارادة النضال) أدت بأبنائه إلى السعى وراء فرص التعليم ، على الرغم من الصعوبات التى يواجهونها فى هذا السبيل .

وفى الوقت الحاضر ، تتجه الجهود العربية ، المخلصة ، والمكثفة ، نحو اعادة فلسطين إلى أبنائها ، وعودتهم إلى أرضها ، وتشكيل دولتها ، والعمل على توفير الحياة الكريمة للشعب الفلسطينى ، ووضع حل حاسم لمشكلة طال مداها ، كانت محور مواجهة الأمة العربية لتحديات الاستعمار والصهيونية(*)

(*) والأمل معقود على ما يجرى الآن من اتصالات دولية متنوعة (ومن بينها مؤتمر السلام فى مدريد بأسبانيا أكتوبر ١٩٩١) والتى يدعو لها الرأى العام العالمى لحل هذه القضية ، وكذلك ما يعقد من مؤتمرات دولية وعربية وبخاصة فى هذا العام الأخير من القرن العشرين أملاً فى قيام دولة فلسطين المستقلة .

من حيث نوعية التعليم :

تهتم الدول العربية بتكوين القيادات الفنية والادارية فى مختلف قطاعات النشاط الاجتماعى والاقتصادى والثقافى ، وتعمل على اتاحة مزيد من الفرص لمتابعة التعليم العالى والجامعى مما يمكنها من اعداد أنواع من القيادات التى تتحمل مسئوليات التنمية ومطالب التقدم فى الوطن العربى .

- لا تزال شعوب الأمة العربية – فى جملتها – تفضل التعليم النظرى على التعليم العملى ، وتنظر نظرة متدنية إلى الحرف والمهن العملية، وما زال محتوى هذه الحرف والمهن وكذلك محتوى التعليم المهنى ، متدنيا بدرجة كبيرة ، مما يشجع على انصراف الناس عنها ، كما يحدث فى التعليم الثانوى الفنى .
- يلاحظ ارتفاع عدد الأطفال فى المدارس الابتدائية بالبلاد العربية خلال السنوات الأخيرة ارتفاعا كبيراً نتيجة للتوسع الذى يحدث عاما بعد عام بالرغم من أن بعض الدول العربية لا تأخذ بمبدأ الالزام فى التعليم الابتدائى ولكنها تكتفى بالتوسع فيه وتقديمه بالمجان لأبنائها .
- من المعلوم ، أن تعليم ما قبل المرحلة الابتدائية ، هو أقل مستويات التعليم حظا من اهتمام الحكومات العربية فأكثره متروك للجهود الأهلية الفردية والجماعية – باستثناء قلة من الدول العربية – بل أن بعض دول الوطن العربى ألغت ما لديها من دور حضانة ورياض أطفال أو تواضعت فى جهودها بالنسبة لهذه المرحلة من التعليم ، استجابة لظروفها وامكانياتها .
- من الملاحظ أن السنوات الأخيرة ، شهدت تطورا ملموسا فى نظم التعليم عامة (بما فى ذلك تعليم ذوى الاحتياجات الخاصة) وتزايدا فى أعداد الطلاب والمعلمين ، وتحسنا فى الأداء والمستوى ، وزيادة فى الاعتمادات المالية المخصصة للتعليم .
- يلاحظ اتجاه كثير من الدول العربية إلى مزيد من انشاء وتأسيس الكليات والمعاهد التربوية التى تعد المعلمين للمراحل التعليمية المختلفة . حتى تتلاءم مع تزايد الاقبال على التعليم . كما فى مصر والسعودية وقطر والعراق وليبيا واليمن .

من حيث مناهج التعليم :

تعمل الدول العربية – بصفة مستمرة – على تطوير مناهج التعليم بها ، سواء التعليم العام أو التعليم الفنى وكذلك التعليم الجامعى الفنى وكذلك التعليم الجامعى والعالى بما يتناسب والتطورات المختلفة فى حياة البلاد العربية . وتصفية المفاهيم والأفكار التى ترسبت فى هذه المناهج من آثار الاستعمار بالإضافة إلى التخلص من مخلفات العهود البالية .

- تحرص دول الوطن العربى على جعل اللغة العربية أداة فعالة فى التعليم بمختلف أنواعه ومراحله ، والعمل بجدية فى تطويرها لمواجهة احتياجات الثقافة العربية المتجددة ، وبخاصة فى البلاد العربية التى حاول الاستعمار فيها أن ينال من اللغة العربية ، كما شرعت بعض الدول فى تعريب المصطلحات الأجنبية التى تتضمنها بعض المواد العلمية والتخصصية أو فروع منها .
- تهتم الدول العربية بتدريس اللغات الأجنبية لأبنائها كجسور اتصال بينها وبين دول العالم ، وكضرورة ملحة لربط الوطن العربى بما يحدث حوله من حركات التقدم العلمى والفكرى وكنوافذ يطل منها على العالم الخارجى وتيسر له الانفتاح والتبادل ، فى مجالات الثقافة المتنوعة ، الأمر الذى يستلزم العناية بمناهج هذه اللغات والاستعانة بالوسائل الحديثة فى تدريسها .

يلاحظ فى السنوات الأخيرة ، اتجاه كثير من الدول العربية نحو الاهتمام بتحديث طرق التدريس للمواد المختلفة كاللغات والرياضيات والعلوم التطبيقية مسايرة للاتجاهات التقدمية المعاصرة مع الاهتمام بتوفير الأبنية التعليمية والتجهيزات التربوية المناسبة .

من حيث إدارة التعليم وتمويله :

- من المعروف أن حكومات الدول العربية ، هي التي تتكفل بتمويل التعليم وإدارته بصفة عامة أو علي الأقل تقوم بالعبء الأكبر فيه ، حيث تأخذ معظم هذه الدول بمبدأ المركزية في إدارة التعليم ، حرصا منها علي العمل بالاتجاهات الديموقراطية ولتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية إلي جانب قلة الكفاءات والخبرة الإدارية في الجهات المحلية وتواضع الجهود

الأهلية في تمويل التعليم .

- تقوم في بعض البلاد العربية - حيث الأعداد الكبيرة والمتزايدة في امراحل التعليم المختلفة - ادارات محلية ، تسهم بنصيب كبير في تولي شئون التربية والتعليم (كما في جمهورية مصر العربية) .
- توجد في كثير من دول الوطن العربي ، مدارس خاصة ، أهلية وطائفية ، تقتضيها مبادئ التعاون والحرية والنهوض بالأمة ، ويلتحق بها أعداد غير قليلة من الطلاب العرب ، ويدير هذه المدارس أفراد أو جماعات ولكن مع اشراف الحكومات العربية عليها وامدادها بالمعلمين والفنيين وكذلك الاسهام في تمويلها .

من حيث تحسين التعليم :

(١) الطفولة :

أن العناية بالطفولة ، واتخاذ الوسائل التى تكفل لها النمو المتكامل والاستقرار النفسى وتمهد لها طريق العلم ، من ألزم واجبات الحياة فى عالمنا المعاصر ، ونظراً لاشتغال المرأة بالوظائف العامة ، وحفاظا على أطفال اليوم وشباب الغد ورجال المستقبل ، فإن وطننا العربى ، اتجه إلى الأخذ بما يمكنه من ذلك ، فقد بدأت بعض الدول العربية فى انشاء دور الحضانة ورياض الأطفال التى تتلقى هؤلاء الصغار وتسهم مع الأسرة فى تربيتهم وتنشئتهم إلى جانب توفير وسائل أخرى تسهم فى تربية الأطفال عامة ، كبرامج الاذاعة المسموعة والمرئية ، والعروض السينمائية والمسرحية الهادفة إلى تنمية مدارك الأطفال وحواسهم وتمهد للكشف عن قدراتهم وميولهم .

والأمل معقود فى أن تتزايد دور الحضانة ورياض الأطفال لما لها من فوائد تربوية وعلمية فى مستقبل حياة هؤلاء الناشئين(*) .

(٢) اللغات الأجنبية :

اللغات الأجنبية من أهم وسائل الاتصال بالثقافات الأجنبية ، وعن طريقها ، نستطيع أن نزن ثقافتنا العربية فنقدرها حق قدرها ، لا سيما وقد

(*) ومن مظاهر اهتمام الدول العربية بالطفولة انشاء وتأسيس المجلس العربى للطفولة والتنمية فى عام ١٩٨٧ ومقر أمانته العامة بالقاهرة .

تضاعفت فى عصرنا الحاضر ، سبل المواصلات وتشابكت أطراف العالم ، وكثر التنقل بين الدول ، وبلادنا العربية تجتذب الكثير من أبناء الدول الأجنبية، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فإن بعض العلوم – تدرس فى الكليات الجامعية بلغة أجنبية وكذلك ترسل كثير من دول الوطن العربى بمجموعات من أبنائها لاستكمال دراستهم فى بلاد لاتتكلم اللغة العربية ، ومن أجل هذا كله ، تتجه بلادنا نحو الاهتمام بتعليم اللغات الأجنبية فى مراحل التعليم العام بما فى ذلك المرحلة الابتدائية (بموجب موافقة اللجنة الثقافية الدائمة بجامعة الدول العربية سنة ١٩٦٧) مع تفضيل دراستها فى الصفوف العليا من هذه المرحلة الأخيرة ، على أن لاتؤثر دراسة اللغات الأجنبية على دراسة اللغة العربية كلغة للتعليم (١) .

(٣) رعاية الموهوبين :

– فى كل دولة نخبة ممتازة من أبنائها ، تتوافر لديهم امكانيات عقلية وفكرية تجعلهم يتفوقون على أقرانهم من أبناء وطنهم ، هؤلاء هم الموهوبون ، ويتضح ذلك من ممارستهم للحياة التعليمية بمختلف المراحل ، الأمر الذى حدا بالمسئولين فى الوطن العربى إلى الافادة من هذه المجموعات ذات الكفاءات الممتازة والاستعداد الطيب ، والعمل على تنميتها ومساعدتها على استكمال مواهبها وقدراتها ، حتى لا تضيع ثروة بشرية عالية وسط زحام الحياة المدرسية أو التعليمية المألوفة .

ولذلك تتجه بعض الدول العربية إلى استخدام الوسائل العلمية التى تمكنها من الكشف عن استعدادات أبنائها لرعايتها وتوجيهها وتنميتها ، أسوة بما يتبع فى الدول المتقدمة ، واتباع مايدعم هذا من اعداد المناهج المناسبة والمعلمين الأكفاء ، والاخصائيين الفنيين فى هذا القطاع من التربية والتعليم .

(٤) التخطيط التربوى :

– من الاتجاهات الحديث التى تأخذ بها دول وطننا العربى التخطيط التربوى والتعليمى الذى تأخذ به كثير من دول عالمنا المعاصر ، نتيجة لمايحدث من انفجار سكانى متزايد ، وما يستتبع هذا من مسئوليات ، ثم

(١)المؤتمر الثالث لوزارة التربية العرب – الإدارة الثقافية – جامعة الدول العربية الكويت ١٩٦٨ ص ٣٩٤ .

ما يعيشه العالم من تنافس وتحديات ، وصراعات فى مختلف نواحى الحياة .

وهذا التخطيط ، يختلف من دولة إلى أخرى طبقا لظروف مجتمعها وحياتها الحاضرة وتطلعاتها للمستقبل .

ففى الدول العربية ، نجد الحاجة ماسة إلى التخطيط فى المجال التربوى سواء فى السلم التعليمى أو فى نظام القبول بالمراحل التعليمية ، أو فى المناهج الدراسية أو فى نظم اعداد المعلمين ، أو بالنسبة للحركة السكانية من الريف إلى المدينة أو التجمعات السكانية التى ظهرت نتيجة لمشروعات استصلاح الأراضى الزراعية أو ظهور مراكز جديدة للصناعة أو توطين البدو فى مجتمعات مستقرة ، ومتطلبات ذلك من الخدمات التعليمية المناسبة ثم ما يستتبع ذلك من ادارة للتعليم وتمويله وتصريف شئونه .

وقد أخذ التخطيط التربوى طريقه فى وطننا العربى منذ عام ١٩٦٠ الذى يعتبر نقطة تحول جديدة فى الحياة التعليمية للأمة العربية تمشيا مع الاتجاهات العالمية ، وما رأته منظمة اليونسكو الدولية بالاتفاق مع الدول العربية آنذاك ومنذ ذلك التاريخ والتخطيط التربوى يسير فى خطى حثيثة نحو النهوض بالمستوى التعليمى وتعميق خطط العملية التعليمية مع التوسع فى قاعدة التعليم وربط الخطط التعليمية بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

(٥) منظمة اليونسكو العربية :

– تمكينا للوحدة الفردية بين أجزاء الوطن العربى عن طريق التربية والثقافة والعلوم ورفع المستوى الثقافى لهذا الوطن حتى يقوم بواجبه فى متابعة الحضارة العالمية ، والمشاركة الايجابية فيها ، أنشأت جامعة الدول العربية (سنة ١٩٦٨) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (يطلق عليها تجاوزا اليونسكو العربية لتشابه مهمتها بمهمة هيئة اليونسكو الدولية) حتى يمكن التنسيق بين جهود الدول العربية فى ميادين التربية والثقافة والعلوم .

وقد حددت اللائحة الخاصة بانشاء هذه المنظمة عملها فيما يلى [١] :

– النهوض بالتعليم والثقافة وذلك بالتعاون مع الدول الأعضاء .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٣٤٤ .

- النهوض بالفكر إلى المستوى الذى يتيح للعرب حياة فكرية مثمرة تمكنهم من تحمل ما تقتيضه الحرية من مسئوليات .
- تشجيع البحث العلمى فى البلاد العربية ، والعمل عل ايجاد هيئة من الباحثين .
- اقتراح المعاهدات وجميع المعلومات والحقائق والبيانات الخاصة بتنفيذ المعاهدات التربوية والثقافية والفنية التى تبرم بين البلاد العربية .
- المساعدة على تبادل الخبرات والمعلومات والتجارب التربوية والثقافية والعلمية والمحونات الفنية . وتنسيق هذا التبادل .
- المساهمة فى الحفاظ على المعرفة وتقدمها ونشرها ، وذلك بالمحافظة على التراث العربى وحمايته ونشره ، سواء كان مخطوطا ، أو تحفا فنية ، أو أثرية .
- تشجيع التعاون بين الأمة العربية والأمم الأخرى فى جميع نواحى النشاط .

وتشتمل المنظمة العربية على مجموعة من الإدارات والأقسام ، لكل منها اختصاصاته ونواحى نشاطه مما يسهم فى تكامل العمل العربى وتقدم الأمة العربية .

من حيث مشكلات التعليم :

تشير الدراسات والأبحاث التربوية من واقع أوضاع التعليم فى الدول العربية ، وكذلك المؤتمرات التى تعقد من وقت لآخر ، إلى أن وطننا العربى ، لا يزال يعانى الكثير من المشكلات المتنوعة .

المرحلة الأولى :

من أبرز مشكلاتها :

*** عدم استيعاب الأطفال الملزمين :**

لا يزال التعليم الابتدائى فى أكثر البلاد العربية (بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية) عاجزا عن استيعاب من هم فى سن الالزام من

الأطفال وبخاصة من البنات ، حتى أن المشكلة فى بعض الدول العربية تبدو وكأنها مشكلة تعليم ال بنت وليست مشكلة تعميم التعليم الابتدائى وجعله الزامياً، على أن هذا يختلف من دولة إلى أخرى فمنها ما تمكنت من استيفاء الالزام بدرجة كبيرة ومنها ما لم يحقق ألا نسبة ضئيلة .

*** التسرب وعدم اكمال المرحلة :**

لا تزال بلادنا العربية وبخاصة المناطق الريفية فى حاجة إلى مزيد من الوعى الفكرى والثقافى والاجتماعى إلى جانب قصور الامكانيات الاقتصادية عن الوفاء بمتطلبات الحياة ، الأمر الذى تعزى اليه كثير من أسباب تسرب تلاميذ وتلميذات المرحلة الابتدائية ، فكثير من العادات والتقاليد البالية ، بالإضافة إلى رغبة أولياء الأمور فى الاستفادة من أبنائهم اقتصاديا ، باشراكهم فيما يقومون به من أعمال أو القيام بأعمال أخرى تعود عليهم بالنفع المادى .

أما فى مناطق البدو ، فربما كان السعى وراء العيش وانتجاع المرعى من مكان لآخر من أهم أسباب التسرب فى هذه المناطق .

المرحلة الثانوية :

من أبرز مشكلاتها :

التركيز على الدراسات النظرية واغفال الجوانب العملية :

تعتمد الدول العربية فى مرحلة التعليم الثانوية (بشقيها الاعدادية أو المتوسطة والثانوية) على الدراسات النظرية بل والافراط فى الاهتمام بها ، وساعد عى ذلك أن كثيرا من شباب الأمة العربية يجدون فى المدرسة الثانوية العامة سبيلا للتعليم العالى والذى يؤدى بدوره إلى مكانة مرموقة فى المجتمع بالإضافة إلى اضطرار بعض الحكومات العربية تحت الضغوط الاقتصادية – إلى توفير التعليم النظرى دون الفنى أو العملى باعتبار هذا الأخير أكثر تكلفة مما لايتفق وامكانياتها .

والمرحلة الثانوية بوضعها الراهن ، قاصرة على قبول الصفوة المختارة من خريجى المدرسة المتوسطة أو الاعدادية وهى لا تزال مرحلة ترتبط بالمرحلة السابقة عنها والمرحلة التالية لها ، أى أنه ارتباط رأسى ، دون ارتباطهما بالجوانب التطبيقية فى الحياة العملية ألا بنسبة ضئيلة ، الأمر الذى

يجعل بلادنا العربية فى حاجة ماسة دائمة إلى الفنيين والاخصائيين فى المجالات العملية التى تتطلبها مقتضيات التطور فى العصر الحاضر ، لاسيما وأن جزءا كبيرا من اعتقادنا فى تكوين الشخصية العربية المثقفة يقع على التعليم الثانوى وبالتالى فإن مرحلة التعليم الثانوى ، مسئولة أكثر من أى مرحلة أخرى عن تدعيم شخصية شبابنا العربى ثقافيا وعلميا وفنيا واقتصاديا ، مما يلقى على العملية التعليمية فى المرحلة الثانوية عبء تكوينها التكوين الصحيح.

ومن أجل هذا ، تتجه النيات فى الوطن العربى إلى جعل المرحلة الثانوية مرحلة شاملة تتنوع فيها الدراسة ما بين دراسة علمية وأدبية ودراسة تجارية وأخرى صناعية وثالثة زراعية ، على أن يترك للطلاب حرية الاختيار من هذا التنويع والتشعيب فى الدراسة وفقا لقدراتهم وميولهم مع مراعاة متطلبات ذلك من تجهيزات تربوية وبرامج تعليمية ومعلمين مؤهلين ووسائل تقويم وامتحانات .

مرحلة التعليم العالى :

من أبرز مشكلاتها :

القبول فى الجامعات :

تعانى بعض الدول العربية (كما فى مصر) من كثرة الطلاب الراغبين فى الالتحاق بالتعليم الجامعى ، وهى فى ذلك ، تأخذ بالأساليب المتنوعة ، وفى مقدمتها مجموع درجات الطالب فى امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة إلى جانب العوامل السكانية أو الجغرافية وتلجأ إلى ما يطلق عليه ، مكاتب التنسيق للقبول بالجامعات، دون ارتباط بميول حقيقية للطلاب أو ارتباط بمتطلبات الحياة من واقع المجتمع العربى ، الأمر الذى يستوجب اتباع التخطيط التربوى السليم .

على أنه بالرغم مما يوجد من كليات ومعاهد عليا فى بعض البلاد العربية وتبدو كثيرة نسبيا ، إلا أنه لا تزال نسبة طلاب التعليم العالى نسبة قليلة بصفة عامة ولا تتفق ومعدلات النمو السكانى المتزايد ومتطلبات التقدم العصرى ، بل أن بعض الدول العربية لم توفر لأبنائها حتى الآن فرص التعليم الجامعى لأسباب متنوعة بتنوع ظزوف وأوضاع هذه الدول .

* **التطبيق الحرفى للنظم المستوردة :**

بعض جامعتنا العربية ، سواء من قبيل التقليد أو الاعجاب أو التعصب والتحيز ، أو التعاطف أو غير ذلك تتبع ، بل وتطبق فى كلياتها ما هو متبع فى التنظيمات الدراسية والفنية فى كليات أجنبية ، وقد تغالى فى ذلك بأن تلتزم بالجزئيات فى التطبيق وقد لايتوافق هذا مع ظروفها الثقافية والاجتماعية (إذا افترضنا توافق الظروف الاقتصادية) ونسيت هذه الجامعات العربية ، أنه ينبغى لنجاح النظم التعليمية المستوردة ، ضرورة المواءمة الثقافية ، والمناخ التربوى المناسب لتنفيذ هذه النظم حتى تؤتى ثمارها .

* **قلة الاعتمادات المخصصة .**

لا تزال الاعتمادات المالية المخصصة للانفاق على التعليم العالى ، غير متكافئة مع التوسع المطلوب والعناية بمتطلبات الدراسة الجامعية النظرية أو العملية فبعض الجامعات العربية ، لا تزال متواضعة فى أبنيتها وتجهيزاتها ، بل وفى كفاءات هيئات التدريس التى تعمل بها مما يكون له نتائج غير مرضية كثيرا بالنسبة لنوعية الخريجين وبالتالى بالنسبة للمستوى العام التعليمى والثقافى ، وإلى جانب ذلك هناك دول عربية ، تستطيع اقتصادياتها أن تسهم – فى ضوء أوضاعها – فى تقدمها العلمى بدرجة كبيرة .

المعلمون :

المعلم حجر الزاوية فى العملية التعليمية بكل مراحلها وقطاعاتها ، وبجهوده يقوم صرح العلم ويرتفع فى كل دولة ، وعن طريقه ، تتوفر القوى البشرية المدربة التى تسهم فى تقدم مجتمعاتها بمختلف التخصصات .

ومن أجل هذا ، كان اختيار المعلم على جانب كبير من الأهمية ، ومن ثم ، فإن معاهد وكليات اعداد المعلمين والمعلمات تضطلع بمسئوليات كبيرة حتى تتمكن من توفير الصفات اللازمة فيمن يقوم بمهمة بناء البشر وتوجيه أبناء الأمة .

ووطنا العربى – شأنه شأن الكثير من بلاد العالم – بدوله الناهضة أو التى لا تزال تنفض عنها غبار التخلف أو التى قطعت شوطا فى مجال التعليم ، فى حاجة ملحة ومستمرة إلى المزيد من اعداد المعلمين ، يستطيعون القيام

بمهام تربوية كبيرة ، تتزايد عاما بعد عام نظرا للاقبال المتزايد على التعليم الناجم عن الانفجار السكانى وتحقيقا للمبادئ الديموقراطية التى تأخذ بها مجتمعاتنا العربية .

ومن أجل ذلك ، تعتبر مشكلة النقص فى أعداد المعلمين (بمختلف التخصصات وفى مختلف المراحل التعليمية) مشكلة رئيسية ، لا تخلو دولة عربية من الشكوى منها ، سواء في ذلك ، الدول التى تقوم بها كليات ومعاهد، لاعداد المعلمين ، أو تلك التى لم تنشأ بها بعد ، الأمر الذى جعل الدول العربية – بلا استثناء – تضطر إلى تدويع مصادر اعداد المعلمين فى المرحلة التعليمية، الواحدة بل وحتى فى المادة الدراسية الواحدة أيضاً ، ويصل الأمر ببعض الدول إلى الاستعانة بمن كانوا يعملون بالتدريس وبلغوا سن التقاعد وكذلك ، بمن يعملون بمهن أخرى (ذات الفائض فى العمالة) بعد امدادهم بالقليل من المعلومات والتدريب الهزيل ولا شك أن لهذا أثره على العملية التربوية ، وعلى المستوى العام للتعليم .

مشكلات عامة :

من المسلم به أن مشكلات التعليم وقضاياه لا تنتهى ما دام التعليم مستمراً ، وما دام البشر يقبلون على التعليم ومجتمعنا العربى واحد من هذه المجتمعات ، ومن مشكلاته التعليمية فى وقتنا الحاضر :

١ – الصراع بين الكم والكيف :

لا شك أن الظروف التى عاشها مجتمعنا العربى ، وما فرض عليه فى الماضى من استعمار وتخلف ، وضغوط اجتماعية ومعاناة فى الأحوال الاقتصادية ، وحرمان من نعمة الاستنارة الفكرية والمعرفية ، يجعله الآن فى صراع دائم بين متطلبات الكم ونوعيات الكيف ، هل يسير بخطى وئيدة ، أشبه بخطى الجمل ؟ أم أنه ينطلق بسرعة الصاروخ فى عالم متغير ، سريع التقدم ؟

فدولنا العربية فى صراع مع الزمن ، فقد تخلفنا عن عصر البخار ، وتخلفنا عن عصر الكهرباء ، وها نحن نعيش فى عصر الذرة وعصر الفضاء والتكنولوجيا التعليمية المتطورة ، ولا ندرى ما يمتخض عنه المستقبل إن لم نأخذ دورنا بايجابية فى هذا العصر .

أن أممًا كثيرة سبقتنا ، وكنا نحن أولى بهذا السبق ، فحضاراتنا عريقة ، وعلومنا نقلها غيرنا وطورها وأفادوا منها ، ثم هم يصدروها الينا ثانية فى قالب جديد ، ونوعية جديدة .

ودولنا العربية فى صراع مع نفسها ، أتراها تكفل الحياة التعليمية البسيطة لأبنائها ، وتستكفى من العلم بالكفاف حتى ليبدو العرب وكأنهم أنصاف متعلمين أو هم أقرب إلى الأمية ؟ أم أنها تأخذ بأسباب التطور السريع ، وتعوض ما فاتها وتزيد عليه ؟

أن أمتنا العربية لا تزال تعانى من ازدواجية الاتجاهات فى بعض مجتمعاتها – كما سبق أن تحدثنا – فهناك من وصل فى التطور إلى درجة كبيرة ، ومع ذلك يتمسك بالتقليديات العتيقة ، وهناك من يركن إلى الماضى ويرى فى تجاهله ، امتهانا لتراثه ، وجحودا لأسلافه وعقوقا لهم ، وهناك من وصل إلى درجة عالية فى العلم والمعرفة ولكنه لم يتمثلها بهضمها والاستفادة منها ، وقد اكتفى بظاهرها وأدواتها وآلاتها ، ولم يغير من فكره ولا من طباعه ولا من نظرته إلى الحياة المتطورة حوله الا بقدر ضئيل .

كل عام تطالعنا دولنا العربية بالجديد من منشئاتها التعليمية ومؤسساتها التربوية بقدر ما لديها من جهد واقتصاد وتفتح ، ولكننا برغم ذلك ، نجد المسافة بعيدة بين ما وصلت اليه وما وصل اليه عالمنا المعاصر ، هى فى نفس الوقت لا تألو جهدا عن اللحاق به برغم تزايد سكانها وتزايد الاقبال على التعليم، أنه الصراع بين التوسع فى التعليم وبين جودته والارتفاع بمستواه ولكل منهما متطلباته فقد يكون الاهتمام بواحد على حساب الآخر ، لا سيما فى بلاد كبلادنا العربية ذات الامكانيات المحدودة .

أن الأمل معقود فى المزيد من مواكبة العصر بكل طاقاتنا وجهودنا وقدراتنا ، ومن أجل هذا ، تأخذ الدول العربية بأسس التخطيط السليم حتى تحقق التوازن فى اتجاهاتها التعليمية والتربوية .

٢ – تخلف تعليم الفتاة :

إذا نظرنا إلى واقع التعليم فى الوطن العربى بصفة عامة ، نجد تخلفا ظاهرا فى تعليم الفتاة بمقارنتها بتعليم الفتى ، وتؤكد هذه البيانات الاحصائية والأبحاث والدراسات التى تجرى فى المجال التربوى ، ونحن جميعا كمواطنين

عرب نلمس ذلك فى حياتنا ، سواء فى مجتمعاتنا المحلية ، أو فى المجتمعات العربية عامة ، مما يتنافى مع أصالة الطبيعة العربية وجوهر عقيدتها وثقافتها.

ففى المراحل التعليمية على اختلاف أنواعها ، نجد نسبة البنين تفوق نسبة البنات ، بل تصل إلى ضعفها فى دول ، وقد تصل إلى أكثر من الضعف فى دول أخرى .

على أنه من الملاحظ ، انخفاض نسبة البنات كلما ارتفعنا فى السلم التعليمى ، بمعنى أن أعداد البنات فى التعليم الابتدائى أكثر منها فى التعليم الثانوى بمرحلتيه وهذه أكثر منها فى التعليم العالى بالإضافة إلى بعض التخصصات فى أنواع المعرفة أو مجالات العلوم التى تكاد تكون قاصرة على الذكور وحدهم دون الاناث ، بينما توجد فى عالمنا المعاصر ، دول كثيرة ، تتساوى فيها نسبة تعليم البنات مع نسبة تعليم البنين ، أن لم تزد عنها ، بل أن بعض التخصصات أو الأعمال تكاد تكون قاصرة على النساء دون الرجال ، وليس هذا عن قصور فى طبيعة الرجل ، ولكنها طبيعة هذه المجتمعات وظروفها الاجتماعية تقتضى ذلك .

على أن تخلف تعليم الفتاة فى بلادنا العربية ، يمكن التغلب عليه ، لو أننا تخلصنا من أسبابه ، وذللنا الصعوبات التى تقف أمام تعليم الفتاة العربية حتى تتساوى مع نظرياتها من فتيات العالم المتقدم المعاصر وربما كان فى مقدمة هذه الأسباب والصعوبات :

- تمسك بعض أولياء أمور الفتيات ببعض التقاليد القديمة وعدم الاهتمام بتعليم بناتهم .
- احساس بعض الآباء بتفضيل تعليم البنين عن تعليم البنات ، ويدعم هذا، اضطراب الأحوال الاقتصادية للأسرة فى أغلب الأحيان .
- تراكم الأجيال من الأميات فى عهود سابقة ، واستمرار الشعور لدى بعض الأمهات من أن جدوى تعليم الفتاة ، قليلة ، بل قد يكون تعليمها من حيث العائد الاقتصادى .

فكثير من المتعلمات يتركن أعمالهن ، لا سيما بعد الزواج وانجاب الأطفال .

وبالرغم من كل ذلك ، ففى كثير من الدول العربية – فى الماضى وفى وقتنا الحاضر – متعلمات كثيرات ، شاركن الرجال فى مهام متنوعة ، ومنهن النابغات فى المجالات المتعددة .

٣ – انتشار الأمية :

لا تزال مشكلة الأمية من المشكلات المزمنة فى العالم العربى ، فالأمية ليست وليدة اليوم ، ولكنها ذات جذور ترجع إلى مئات السنين .

وفى كل عام تتراكم أرصدة الأمية بالرغم من تزايد الجهود التى تبذل فى سبيل القضاء على هذه المشكلة ، ذات الأبعاد المختلفة ، سياسيا واجتماعيا وفكريا واقتصاديا وصحيا .

وربما كان من العوامل المسببة لها – على مر السنين – عدم تمكن الدول العربية من استيفاء الالزام لأطفال المرحلة الابتدائية ، بالإضافة إلى تسرب بعض التلاميذ وعدم اكمالهم المرحلة ، مما يهيئ الفرصة أمامهم ليرتدوا إلى الأمية ، ويساعدهم على ذلك ، وجودهم فى بيئات هى نفسها تعيش فى الأمية .

وإلى جانب هذا ، هناك نسبة كبيرة من أبناء الشعب العربى يعيشون فى المناطق الرعوية والبدوية مما يصعب فيها القضاء على الأمية بسهولة .

ولما كانت ركيزة الأمية فى فئتى العمال والفلاحين اللتين تكونان الجزء الأكبر من مجتمعنا العربى ، فقد شرعت حكوماتنا العربية (فى أوائل السبعينيات – ١٩٧٠) فى الأخذ بوسائل أكثر جدوى مما كان يتبع من قبل من وسائل تقليدية ، رغبة منها فى الجمع بين تكوين المواطن المستنير والمواطن المنتج الذى يسهم فى تقدم مجتمعه ، من هذه الوسائل «محو الأمية الوظيفى» بمعنى ربط العمل بالاستنارة الفكرية مما يبصر العامل والفلاح بطبيعة عمله وقيمة انتاجه وعائده لنفسه ولمجتمعه ، مع الاهتمام بالجوانب المختلفة فى تكوين شخصيته ، والتى تمكنه من الاسهام فى دفع عجلة التقدم بمجتمعه .

وقد دلت الأبحاث على أن تعليم العمال الأميين لمدة سنة واحدة فى دراسة منظمة لمكافحة الأمية ، يزيد انتاجية العامل فى المتوسط حوالى ٣٠٪ فى السنة ، كما لوحظ أن انتاجية العمال المتعلمين تزيد ٤٣٪ عن انتاجية

العمال الأميين ، وأن هذه النسبة تتزايد مع زيادة مدة التعليم .

كذلك ، بالنسبة للفلاحين ، فإن التدريب الفنى والمشورة الفنية يؤديان إلى زيادة الانتاجية زيادة مباشرة بالإضافة إلى وجود التعليم العام الذى يبدأ بمحو الأمية والذى يؤدى إلى تفتيح أذهان المزارعين وتطوير عقليتهم وخلق القدرة على التكيف والتجديد لديهم ، تلك القدرة التى لا يمكن أن تتم إلا عن طريق التثقيف العام ، والتى تؤدى على المدى الطويل إلى تطوير عميق فى بنية المجتمع وفى انتاجية العمل ، وإلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية(١) .

٤ - هجرة العقول العربية :

ما من عام يمر ، الا وتطالعنا أنباؤه بطائفة من العقول العربية التى هجرت مواطنها الأصلية ، واتجهت إلى الغرب ودوله ، تعيش هناك وتفيده بمكنون فكرها وعلمها ، مختزن طاقاتها وعصارة تجاربها .

حقيقة أنه من دواعى الشرف للأمة العربية ، أن يسهم أبناؤها فى تقدم العالم (كما كانوا دائما) وتحرص الدول الكبرى على الافادة منهم ، وفى هذا ، انتشار للشخصية العربية على الصعيد الدولى ، فنحن نرى فى مجالات الخبرة والمعرفة ، الطب ، التعليم ، الاقتصاد ، الهندسة ومختلف الفنون . كثيرا من الأشقاء العرب يعملون فيها ويرفعون رأس الوطن العربى عاليا وفى هذا مشاركة واثراء للحضارة العالمية والتقدم العالمى حتى لا يكون حكرا على الغرب وحده .

لقد هاجرت هذه العقول العربية تحت اغراء الوظائف المرموقة والمرتبات العالية وحسن التقدير من قبل الآخرين غير مواطنيهم ، بل وأكثر من هذا ، فبعضهم يفضل البقاء بالخارج والبعض الآخر يرغب فى الانتماء إلى جنسية الدول التى يعيش فيها .

ولئن صدق على هؤلاء المثل القائل «لا كرامة لنبى فى وطنه» فإن ضريبة الانتماء إلى الوطن تقتضى من الفرد حسن المواطنة ورد الجميل للمجتمع الذى أنجبه والأرض الطيبة التى نشأ فيها ومواطنيه الذين هو فرد منهم:

بلادى وإن جارت على عزيزة وأهلى وأن ضنوا على كرام

(١) للمزيد من المعلومات أنظر - محو الأمية الوظيفى - المركز الدولى للتعليم الوظيفى للكبار فى العالم العربى - سرس الليان - ١٩٧٠ .

أن الدول الكبرى تحاول أن تستنزف الطاقات البشرية الفذة فى المجتمع العربى – ربما بدافع شهوة الحقد والاستئثار بالتقدم ، اللهم إلا إذا حسنت النيات، وهنا ينبغى أن يكون الترحيب بالتبادل الفكرى والعلمى الثقافى – وهو من أهم أهداف التربية المقارنة كما سبق أو أوضحنا – ولا شك أن العقول المفكرة والكفاءات العربية الممتازة ، واجهات مشرفة لنا فى العالم الخارجى ولكن شعوبنا العربية فى حاجة إلى مزيد من الخبرات والكفاءات ، لتتمكن من تحقيق ما تريد فى هذه الفترة الراهنة ، فترة البناء والسباق والتحدى لمتطلبات العصر، عصر كثرت فيه التحديات ، ولابد من استثمار هذه العقول والخبرات ، وفى ذلك يرى «الفريد مارشال» أن أبلغ أنواع رأس المال قيمة هو رأس المال الذى يستقر فى الانسان باعتبار أن الانسان يمثل استثمارا قوميا ، ولا بأس بعدئذ من تصدير خبراتنا إلى الخارج من قبيل التفاعل الحضارى بين الدول ، ومع ايماننا بأن معين الخبرة العربية لاينضب ، إلا أن استمرار استنزافها لغير العرب، ليس فى صالح الوطن العربى .

على أن هناك ، من يرى فى هجرة العقول ، ما يعوض بلادها هجرتها؛ فالقدرات المهاجرة ، تصقل فى البيئات الأصلح ، وبالتالى ، عندما يعود هؤلاء المهاجرون ، أو أو يزورون بلادهم بين الحين والحين ، يضيفون إلى عائدها بعدة وسائل .

فالمهنى العائد إلى بلده ، يستطيع أن يحدث أثرا يفوق ما كان سيحدثه من أثر قبل هجرته ، وعلى سبيل المثال ؛ كان وصول الصينيين إلى الطاقة الذرية ، بفضل علماء صينيين أقاموا ونضجوا فى الولايات المتحدة الأمريكية (١) .

وعطاء المهاجر لبلده ، لا يتوقف على عودته أو ذهابه ، وإيابه وانما يتوقف على مدى صلته ببلده ، وقد يعود اليه فى النهاية بكل مدخراته .

وعلى أية حال ، فإنه ينبغى أن تتخذ الدول العربية ، الوسائل التى تمكنها من الحد من اجتذاب الهجرة لأبنائها – أو على الأقل – اتباع الأساليب التى تنظمها ، بحيث تحرص على الافادة من عقول أبنائها ، إلى جانب حسن التعامل مع الدول المتقدمة ، المهاجرة اليها .

(١) أنظر جاجديشى بجواتى – هجرة العقول – ترجمة د. محمود حامد شوكت – المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية – اليونسكو – القاهرة يوليو ١٩٧٧ .

٥ – البيروقراطية في إدارة التعليم :

أو التسلط الإدارى فى التعليم ، ونعنى به أن كثيرا من ادارات التعليم فى الدول العربية تلتزم بحرفية التطبيق للوائح والقرارات التى تصدر بشأن النظم التعليمية وما يتعلق بها من أمور مما يستغرق وقتا تضيع معه الغاية ، أذ يبدو أن كثيرا منا نحن العرب يستغرق وقتا تضيع معه الغاية ، إذ يبدو أن كثيرا منا نحن العرب يستهين بالوقت ، أو لا يحسن استغلاله مما يضيع معه الجهد وتضيع معه فوائد متعددة ، فالبطء أو التردد فى اتخاذ القرارات والتوانى فى تنفيذها ، والضغوط التى قد يتعرض لها العاملون فى الادارات التعليمية تؤثر فى طبيعة المجال التعليمى ويسم العاملين بسمات التواكل والتراخى مما يعوق التقدم فى حركة التعليم .

وتتدخل هذه البيروقراطية فيما يتعلق بتعيينات وتنقلات وترقيات المعلمين والاداريين والفنيين والاعتمادات المالية كذلك توريد الكتب والأدوات والأجهزة المدرسية للمنشئات التعليمية ومما يساعد على استمرار البيروقراطية، أن بلادنا العربية جميعها ، تسير على النمط المركزى فى ادارة وتمويل التعليم، اللهم إلا إذا استثنينا بعض الجهود المحلية أو الأهلية القليلة والتى تؤدى فى صورة خدمات قومية أو مساعدات فردية أو جماعية .

أن العمل الإدارى الناجح ، هو الذى يتم انجازه فى حدود الوقت المخصص له ؛ وفى ضوء الاطار العام المرسوم له حتى يحقق الغاية المرجوة منه ، وبطبيعة الحال ، هناك فرق بين النظام فى العمل والتأنى فى اتقانه وجودته ، وبين التسيب واللامبالاة فى أدائه ، بحجة الحرص على سلامة العمل ، حتى أنه لتنشأ صراعات بين القوى التسلطية الروتينية . وبين مقتضيات الانجاز السليم والعمل المتقن ، لا سيما وأنه لا تزال بعض أعمالنا تخضع للتقاليد العتيقةر مما يصفها بالجمود والتعقيد .

لقد أن الأوان ، لكى ندرك قيمة الوقت ، ونخلص أنفسنا من عبودية الروتين وأن نتحرر من تسلط العهود الباليةو ، وأن نتطلع إلى الانطلاق والانجاز ، وإلى مزيد من التقدم .

وإلى جانب مما سبق من مشكلات ، هناك مشكلات أخرى ، من بينها:

– ارتفاع نسبة الفاقد فى التعليم بسبب كثرة الرسوب ، أو الانقطاع أو

التسرب أو القصور فى نظم القبول والامتحانات .

- زيادة كثافة الفصول وازدحامها بالتلاميذ فى بعض البلاد العربية (كما فى مصر) بصورة ملفتة للنظر ويرتبط بهذا مشكلات دراسية وصحية ويترتب عليها نتائج ليست فى صالح العملية التربوية .
- عدم اتباع المدارس – وبخاصة فى المرحلة الابتدائية – نظام اليوم الكامل ، وأخذها بنظام وفترتين وأحيانا ثلاث فترات فى اليوم الواحد (كما فى مصر) لكثرة أعداد التلاميذ كثرة لا تستوعباها المدارس الحالية ، ولهذا أثار علمية وتربوية غير مرضية .(١)
- عدم الاهتمام الكافى بالتعليم فى المناطق الريفية والصحراوية وكذلك المناطق النائية ، فلا تزال الجهود التعليمية مركزة – فى معظم الدول العربية – على المدن والمناطق الحضرية .

(١) تناقصت هذه الفترات في السنوات الأخيرة وتحاول الدولة الأخذ بنظام الفترة الواحدة كلما أمكن ذلك .

الفصـــل الثانى
دراســـة تحليلية
للتعليـــم العربى

دراسة تحليلية لبعض أوضاع التعليم وقضاياه فى الوطن العربى

أ- إدارة التعليم

المستوى القومى :

تقوم إدارة التعليم فى الدول العربية – بصفة عامة – على أسس مركزية، ولعل هذا يتفق مع التنظيم الإدارى العام الذى تأخذ به دول الوطن العربى ، اذ تتولى حكوماتها – عن طريق وزارات التربية – المسئولية الكبرى فى الاشراف على التعليم وادارته .

ويطلق على الوزارة التى تتولى شئون التعليم فى الدول العربية مسميات متنوعة مثل :

وزارة التربية أو وزارة المعارف أو وزارة التعليم أو وزارة التربية الوطنية أو وزارة التربية والتعليم ، وكل منها تمثل المستوى المركزى أو القومى للإدارة التعليمية .

ويمتد هذا الإشراف فى كثير من البلاد العربية إلى ما بعد المرحلة الثانوية حيث تشمل الاشراف على المعاهد العالية أو كليات غير جامعية .

أما التعليم العالى أو الجامعى فيختلف فى ادارته من دولة إلى أخرى فبعض الدول تخصص وزارة للاشراف عليه وتطلق عليها اسم «وزارة التعليم العالى» وبعضها يوكل الاشراف عليه إلى الوزارة التى تتولى التعليم العام ، والبعض الآخر ، تتمتع الجامعات بها بشئ من الاستقلال وأن كانت النيات تتجه الآن إلى منحها المزيد منه .

لقد قامت فى السنوات الأخيرة فى بعض الدول العربية (مثل مصر – حتى عام ١٩٧٥ – والعراق – وسوريا – والسعودية) وزارة للتعليم العالى ، ومهمتها الاشراف على المعاهد العليا والكليات غير الجامعية وكذلك الجامعات إلى حد ما ، إلى جانب مهمة التنسيق بين مختلف الكليات من حيث سياسة القبول والتخرج على أن تستقل هذه الوزارة بميزانية خاصة ، ومستقلة عن ميزانية التعليم العام .

كذلك ، تشترك فى ادارة التعليم بكثير من الدول العربية ، وزارات أو هيئات أخرى حيث تقوم بمهام تعليمية وتربوية ، أما مستقلة عن وزارة التربية والتعليم ، وأما متعاونة معها ، من هذه الوزارات أو الهيئات :

١ – تشرف وزارة الأوقاف (أو هيئاتص دينية مشابهة) على التعليم الدينى والشرعى ، حيثما وجد فى الدول العربية .

٢ – تشرف وزارة الزراعة على التعليم الزراعى فى عدد من الدول العربية مثل سوريا لبنان والمغرب والسودان .

٣ – تشرف وزارة الصناعة على التعليم الفنى والتدريب المهنى فى كثير من مراكز اعداد الفنيين وما يماثلها فى نوعية الاعداد الفنى كما فى مصر.

٤ – تشرف وزارة الشئون الاجتماعية (وزارة العمل أحيانا) على دور الحضانة ورياض الأطفال فى بعض الدول .

٥ – تشرف وزارة الصحة فى معظم الدول العربية على معاهد التمريض وبعض المعاهد الصحية الأخرى (غير الجامعية) .

٦ – تشرف وزارة الثقافة على معاهد الفنون المسرحية والموسيقية كما تسهم فى التعليم والتثقيف الشعبى ومحو الأمية فى قليل من الدول العربية كما فى مصر وسوريا .

٧ – تشرف وزاوة الداخلية على الشئون المالية والادارية للمدارس الابتدائية فى قليل من البلاد العربية ، كما فى العراق .

٨ – يقوم جهاز مستقل عن الوزارة المسئولة عن التعليم بالاشراف على نوع فى عدد قليل من الدول العربية كما فى المملكة العربية السعودية حيث

تقوم الرئاسة العامة لتعليم البنات والتى يرجع انشاؤها إلى عام ١٩٦٠ بالاشراف على تعليم البنات وتولى شئونه .

والواقع أن ادارة التعليم العام فى الوطن العربى فى عصرنا الحاضر ادارة مركزية ، تعتبر امتدادا للعصور السابقة إذ كان التعليم من المسئوليات التى تضطلع بها الدولة ، حيث ترى الشعوب العربية فى هذا ، ضمانا لتحقيق مبادئ تكافؤ الفرص التعليمية ، حتى أنه عندما انشئت الإدارات التعليمية المحلية فى بعض الدول ، لم تستقل هذه الإدارات استقلالا تاما ، بل ارتبطت بالإدارات المركزية (المستويات القومية ممثلة فى الوزارات) كضمان للتعاون المشترك فى تحقيق المبادئ الديموقراطية ، وكدليل على التماسك الاجتماعى والوحدة القومية فى الدولة الواحدة .

كذلك توجد فى بعض دول الوطن العربى (على المستوى المركزى) مجالس قومية متخصصة فى مجالات الخدمات ، وتنبثق عنها مجالس استشارية وتنفيذية ، ومنها ما يختص بالتربية والتعليم حيث تسهم فى التخطيط العام للسياسة التعليمية للدولة كما فى جمهورية مصر العربية .

المستوى المحلى :

تخفيفا من أعباء المستوى القومى والمسئوليات التى تضطلع بها الإدارة التعليمية على المستوى المركزى ، اتجهت بعض الدول العربية إلى الأخذ بنظام اللامركزية فى إدارة التعليم ، حيث تقسم الدولة أو القطر العربى إلى مناطق أو مديريات تعليمية وفقا للتنظيمات الإدارية العامة وتتولى الهيئات والسلطات المحلية ادارة التعليم العام بأنواعه والاشراف على شئونه فى ضوء الاطار العام للسياسة التعليمية للدولة (كما فى مصر والعراق والسعودية) ، مع وجود ولاء مشترك بين المستويين .

غير أنه بالرغم من الأخذ بالمستوى المحلى فى القليل من البلاد العربية، إلا أن هذه البلاد ، لاتزال مرتبطة بالمستوى المركزى إلى حد كبير ، سواء من حيث الاعتمادات المالية ، أو المناهج والكتب الدراسية ، أو بعض امتحانات الشهادات العامة وكذلك تعيينات وترقيات بعض كبار المسئولين عن التعليم فى القطاعات المحلية .

ويبدو أن الزيادة المطردة فى السكان بالنسبة للوطن العربى ، تدعو إلى

المزيد من الفرص التعليمية للاعداد المتزايدة عاما بعد عام الأمر الذى سيضطر الادارات التعليمية بصورتها المركزية الحالية ، إلى منح السلطات والهيئات التعليمية المحلية ، كثيرا من الاختصاصات والصلاحيات ، حتى تتمكن من القيام بمسئولياتها تجاه التربية والتعليم فى دوائرها السكانية .

ب- تمويل التعليم

نتيجة للاتجاهات المركزية فى ادارة التعليم فى دول الوطن العربى ، فإن تمويل التعليم بجميع مراحل فى غالبية الدول العربية ، يعتبر من مسئولية الدولة حيث تتيح هذه الدول التعليم لأبنائها بالمجان فى جميع مراحله ، بل أن بعضها (مثل السعودية والكويت وليبيا) تقدم مكافآت مالية لطلابها فى بعض المراحل التعليمية وأن اختلفت قيمتها من دولة إلى أخرى وتتفق جميع الدول العربية فى الزامية المرحلة الابتدائية من (سن ٦ إلى سن ١٢ سنة) – فيما عدا السعودية ولبنان – بمعنى أن الدولة من جانبها تلتزم بالانفاق على هذه المرحلة والاشراف عليها وتولى أمورها باعتبارها تمثل أقل قدر ثقافى مشترك ينبغى تقديمه لأبناء الشعب كما يلتزم الآباء بارسال أبنائهم إلى المدارس الابتدائية .

على أن الاتجاه المزمع الأخذ به كثير من البلاد العربية هو الامتداد بالالزام حتى نهاية المرحلة المتوسطة (الاعدادية) وقد أخذ كل من الأردن والكويت بهذا الاتجاه منذ سنوات وتأمل مصر أن تطبقه قريبا .

والحقيقة أن امكانيات الدول العربية بوضعها الراهنا وهو نتيجة مخلفات كثيرة ومتنوعة ، تجعل حكوماتها المركزية.تتحمل معظم نفقات التعليم فيها ، وتجعل نصيب السلطات المحلية من هذه النفقات محدودا للغاية أو معدوما فى بعض الدول باستثناء قليل منها .

أن الامكانيات المادية للشعوب العربية فى معظمها محدودة وليس من بين مواطنى الدول العربية ، من يستطيع انشاء المؤسسات التعليمية الكبرى ، ويقوم على تمويلها وتجهيزها وأن جاز ذلك ففى أضيق الحدود ، فقد تكون المدارس الخاصة ذات وجود فى العالم العربى وتسهم بجهد متواضع فى العملية التعليمية ولكنها على أية حال لا تمثل قطاعا كبيرا فيها . فالدولة فى كل أنحاء الوطن العربى ، هى التى تمول التعليم من أول سلمه وحتى نهايته ، إلا إذا استثنينا بعض الجهود المحلية أو الفرديةر أو الجماعية القليلة ، وبطبيعة الحال ،

لا ينطبق هذا على ما يوجد بالدول العربية من مدارس خاصة أو مدارس طائفية (كمدارس الجاليات الأجنبية أو بعض الطوائف فهذه تمولها الدول أو الهيئات التابعة لها ، مع اشراف الدولة العربية عليها فنيا وإداريا إلى حد كبير ، لا سيما بعد أن تحررت البلاد العربية من ضغوط الاستعمار المختلفة .

ومما ينبغى الاشارة اليه ، أن تمويل التعليم فى الوطن العربى يتفاوت فى حجمه من بلد إلى آخر نتيجة لعوامل كثيرة ، ومنها الأوضاع الجغرافية والسكانية وغيرها من القوى المؤثرة .

كذلك يتفاوت متوسط تكلفة الطالب من دولة عربية إلى أخرى ، بل ومن عام دراسى إلى آخر وذلك فى ضوء الظروف الخاصة بالدول العربية والمتغيرات العامة على الصعيد الدولى ، وأن كان هذا لا يعفينا من الاعتراف بتواضع الاعتمادات المالية الخاصة بالتعليم بالنسبة للميزانية العامة للدول العربية وبالنسبة لدخلها القومى .

أما بالنسبة لتعليم ما قبل المرحلة الابتدائية (دور الحضانة ورياض الأطفال) فهو متروك فى معظم الدول العربية للجهود الخاصة والأهلية ؛ الفردية منها والجماعة بالرغم من تزايد أطفال مرحلة من قبل المدرسة الابتدائية نتيجة لتزايد السكان فى الوطن العربى اذ يبلغ عدد هؤلاء الأطفال مايقرب من ٢٥ مليون طفل دون سن السادسة وإذا أدركنا مدى الفرص المتاحة لاشتغال المرأة فى مجالات الحياة المتعددة ، لوجدنا أنه ينبغى رعاية هؤلاء الصغار من قبل الدولة .

وبالرغم من أن بعض البلاد العربية قد ألغت ما لديها من دور الحضانة ورياض أطفال أو قللت من مسئولياتها فى تنميتها تحت ضغط ظروفها الاقتصادية ، إلا أنه فى السنوات الأخيرة ، اتجهت بعض الدول إلى التوسع فى هذا النوع من التعليم بسبب التنظيمات الاجتماعية التى تحدث فيها وتحسن المستويات الاقتصادية والتعليمية لبعض فئات المواطنين العرب ، ثم تزايد الوعى العربى ومحاولته مسايرة الاتجاهات العالمية المعاصرة .

وفيمايلى ، نورد بعض البيانات التى أصدرتها منظمة اليونسكو الدولية عن تطور تكلفة التعليم بالنسبة للدخل القومى العام للدول العربية منذ العام الدراسى ١٩٦٨/١٩٦٩ وحتى العام الدراسى ١٩٨٠/١٩٨١ (على وجه

التقريب)[1] .

كذلك ، نورد بيانات احصائية عن تطور تكلفة الطالب العربى فى مختلف مراحل التعليم ، (مقدرة بالدولار الأمريكى) منذ العام الدراسى ١٩٦٨/١٩٦٩ وحتى العام الدراسى ١٩٨٠/١٩٨١ (على وجه التقريب) باعتبار عام ١٩٦٨/١٩٦٩ هو العام الذى أعقب نكسة الأمة العربية فى حربها مع العدو الصهيونى [2] .

وما ترتب على ذلك من ظروف اقتصادية قاسية ، شملت الوطن العربى بأسره سواء دول المواجهة ، أو الدول المعاونة لها .

والجدول التالى يوضح تطور نسبة تكلفة التعليم إلى الدخل القومى العام للدول العربية

نوعية نمو الدخل القومي	العام الدراسى ١٩٧٥ / ١٩٧٦	العام الدراسى ١٩٧٠ / ١٩٧١	العام الدراسى ١٩٦٨ / ١٩٦٩	العام الدراسى ١٩٨٠ / ١٩٨١
نمو الدخل القومي بنسبة ٦ ٪ سنويًا	٪ ٤,٢٠	٪ ٤,٣٨	٪ ٤,٥٧	٪ ٥,٣٦
نمو الدخل القومي بنسبة ٥ ٪ سنويًا	٪ ٤,٣٢	٪ ٤,٣٨	٪ ٥,٢٠	٪ ٦,١٨
نمو الدخل القومي بنسبة ٧ ٪ سنويًا	٪ ٤,٩٨	٪ ٣,٩٨	٪ ٤,١٦	٪ ٤,٦٥

على أن هذه النسبة تتفاوت من دولة عربية إلى أخرى وفقا لظروف كل منها . وجدير بالذكر أن نسبة تكلفة التعليم إلى الدخل القومى العام فى بعض الدول المتقدمة لا تختلف كثيرا عن معدلاتها فى الدول العربية ، مع الفارق فى القياس بامكانيات كل دولة [3] .

(١) د. محمد الغنام – التربية فى البلاد العربية – المركز الاقليمى لتخطيط التربية وادارتها فى البلاد العربية – بيروت ١٩٧١ ص ٥٧ – ٦٠ .
(٢) المرجع السابق ص ٥٩ .
(٣) د. محمد أحمد الغنام – تعليم الأمة العربية – دار الثقافة – القاهرة ١٩٦٩ ص ٢٧ .

ففى الولايات المتحدة الأمريكية ، تبلغ نسبة تكلفة التعليم إلى الدخل القومى العام ٦,٥ ٪ .

وفى الاتحاد السوفيتى تبلغ نسبة تكلفة التعليم إلى الدخل القومى العام ٧,٣ ٪ .

وفى انجلترا تبلغ نسبة تكلفة التعليم إلى الدخل القومى العام ٦,٤ ٪ .

على أن هذه النسب تختلف من عام إلى آخر ومن دولة إلى أخرى وذلك فى ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة ومتطلبات التعليم فى كل دولة .

أما نسبة ميزانية التعليم إلى الميزانية العامة للدول العربية ، فإنها تتراوح غالبا بين ٨٪ و ٢٥ ٪ بصفة عامة وأن اختلفت من دولة إلى أخرى طبقا لظروفها وجدير بالذكر ، أنه نتيجة للتفاوت الكبير بين الدول فيما تخصصه للتعليم ورغبة فى تبصير الحكومات بما ينبغى أن تخصصه فى حدود امكانياتها فقد أوصت «منظمة اليونسكو الدولية» والمؤتمرات التى تعقد على الصعيد الدولى بمعدلات عالمية تسترشد بها الدول من بينها : أن تكون نسبة تكلفة التعليم إلى الدخل القومى ما بين ٤ ٪ و ٥ ٪ لكل دولة . وأن تكون نسبة ميزانية التعليم إلى الميزانية العامة للدول ما بين ١٤ و ١٧ ٪ لكل دولة . وذلك باعتبار هاتين النسبتين من المعايير التى يستدل بها على الجهد النسبى الذى تبذله الدولة فى التعليم ، وهو ما يمكن أن يتخذ أساسا للموازنة بين الدول المختلفة فى هذا المضمار (١) وفى الجدول السابق بيان توضيحى عن تطور تكلفة الطالب العربى فى مختلف مراحل التعليم فى سنوات متعاقبة .

وتحاول كثير من الدول العربية وبخاصة الدول البترولية والدول ذات الوفرة الاقتصادية النسبية اعادة النظر فى مخصصاتها المالية للتعليم لاسيما فى السنوات الأخيرة استجابة لزيارة الإقبال الجماهيرى على التعليم إلى جانب المستجدات التكنولوجية على الساحة التربوية والتقدم العلمى ثم صيحات العولمة ومتطلبات الحياة فى العصر الحاضر .

---

(١) د. وهيب سمعان – د. محمد منير مرسى ، المدخل فى التربية المقارنة – الانجلو المصرية – القاهرة ١٩٧٣ ص ٣٧٨ .

(٢) د. محمد الفنام – التربية فى البلاد العربية – مرجع سابق ص ٥٩ .

جـ- التخطيط التربوي

التخطيط التربوى هو تخطيط أو تنظيم يعد مسبقا من واقع حياة المجتمع، وفى ضوء ظروفه لاعداد الأفراد ، وتدريبهم فى شتى مجالات الحياة، لكى يسهموا فى خطة تنمية المجتمع وفى نفس الوقت ، يتضمن تخطيطا للقوى البشرية فى المجتمع .

فهو يتناول الالتحاق بمدارس كل مرحلة تعليمية، وتتبع الخريجين والوقف على مدى كفايتهم الفنية ، وعلاقة المتخرجين بخطة التنمية الاقتصادية ، واعداد الاخصائيين ، كما يتناول العمالة والبطالة إلى جانب تناوله الهيكل التعليمى والعلاقة البشرية بين المراحل المختلفة وهذه كلها من عناصر العملية التربوية .

ويعتبر عام ١٩٦٠ بمثابة نقطة تحول جديدة فى الحياة التربوية للوطن العربى ، حيث تمت فيه بدايات التخطيط التربوى فى كثير من البلدان العربية.

ونستطيع أن نقول أن معظم الخطط التربوية فى البلاد العربية ، تتحلق بدايتها حول ذلك العام [1].

وقدر أخذت كثير من الدول العربية – فى السنوات الأخيرة – بالتخطيط التبروى باعتباره أحد الاتجاهات التربوية الحديثة ، وذلك تمشيا مع متطلبات التوسع الكمى والنوعى فى التعليم وهى من أجل هذا ، استحدثت ادارات للتخطيط التربوى والتعليمى ، ثم ادارات للمتابعة الميدانية والتوجيه الفنى على المستوى القومى للدولة .

على أن المجالات التى تتناولها العملية التعليمية وتدور حولها ، مجالات متعددة ومتشعبة ولكنها فى الوقت نفسه ، تترابط كل الترابط ، ويكمل بعضها البعض الآخر ، لأنها تعمل فى جزئياتها وكلياتها على اعداد المواطن المستنير، وإلى تهيئته لأن يعيش حياة كريمة فى مجتمع متكامل له مقومات المجتمعات المستنيرة التقدمية .

---

1) Unesco , Report on the Educational Needs of the Arab States, Paris 1960 , p. 14 .

ولعل أهم المحاور التى يمكن أن يدور حولها العمل فى التخطيط التربوى هى [1] :

١ – التلميذ :

وهو الذى من أجله تنشأ المدرسة ، وتجهز بكافة الامكانيات بما فى ذلك هيئات التدريس والنواحى المالية ، وينبغى – من أجل هذا – دراسة كل شئ عن التلميذ وأساليب تقويمه وخصائص نموه حسب المراحل التعليمية المختلفة .

٢ – المعلم :

باعتباره حجر الزاوية فى العملية التربوية ، وهذا يتطلب دراسة نظم اعداده ومن قبل كيفية اختيار الكفاءات الممتازة للعمل بالتدريس . ثم ما ينبغى توافره فى المعلم الناجح من صفات شخصية ومهنية .

٣ – المناهج :

باعتبارها تعبيرا صادقا عن فلسفة المجتمع ، واتجاهاته ووسيلة من وسائل صنع الأجيال بالإضافة إلى أنها مجموعة الثقافات والتجارب والمواقف التعليمية التى تشمل جوانب المعرفة النظرية والتطبيقية ، ومن أجل هذا ينبغى دراسة الأسس التى تقوم عليها والتى تتناسب مع كل مرحلة تعليمية ومعرفة معايير تقويمها ومدى تحقيق أهدافها .

٤ – الخطة الدراسية :

وتشمل المناهج والمواد الدراسية التى ينبغى توفرها لكل مرحلة تعليمية وعدد ساعات كل مادة والمواقف التعليمية والأنشطة المدرسية المتنوعة ، والوسائل التربوية التى تكشف عن مواهب الطلاب وتنمى قدراتهم فى ضوء أهداف المجتمع .

٥ – وسائل تحقيق المناهج والخطط الدراسية : وتشتمل :

(أ) طرق التدريس للمواد الدراسية المختلفة وأسسها التربوية ومقومات نجاحها .

---

(١) محمد على حافظ – التخطيط التربية والتعليم – الدار القومية ١٩٦٥ ص ١٤٧ مشكلات التخطيط التربوى فى البلاد العربية – جامعة الدول العربية – الإدارة الثقافية القاهرة ١٩٦٨ ص ٦٣ .

(ب) الكتب المدرسية وما ينبغى توافرها فيها لتحقيق أهدافها .

(جـ) كتب (دليل المعلم فى المواد المختلفة) للاسترشاد بها .

(د) كتب المكتبة المدرسية التى تخدم المواد الدراسية لمراحل التعليم .

(هـ) الوسائل المعينة على التدريس الناجح بنوعياتها المختلفة .

(و) التجهيزات التربوية المساعدة على نجاح العملية التعليمية .

٦ – تقويم العمل التربوى :

وتشمل متابعة التنفيذ وتقويمه فى ضوء الأهداف المرسومة لتحقيق الغاية من التخطيط ، على أن يتم ذلك من وقت لآخر ، مع اتاحة فرصة مناسبة للمتابعة الميدانية .

ويعتبر التخطيط – بصفة عامة – من سمات العصر الحاضر ، تأخذ به دول عالمنا المعاصر ، المتقدمة منها والنامية الكبرى منها والصغرى على السواء وأن اختلفت نوعية التخطيط ، تحديدا لالتزامها ، وتحقيقا لأهدافها ، وبالتالى لتحقيق الرفاهية لمجتمعاتها – اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا – عن طريق تقدمها وحياتها حياة كريمة .

وتأخذ الدول بالتخطيط التربوى ، رغبة فى مزيد من التقدم العلمى والفكرى والاجتماعى لأبنائها ، وبلادنا العربية ، تأخذ به حسبما تتطلبه ظروف كل منها ، بقدر احتياجاتها وبقدر ما لديها من امكانيات إلى جانب متطلبات الحياة المعاصرة ، ومن ثم يتنوع التخطيط التربوى فى دول الوطن العربى ، ومن نوعيات هذا التخطيط [١] :

أ – خطط تربوية مفصلة شاملة :

وهى أكمل أنواع الخطط ، حيث تشمل جوانب التربية المختلفة ويتمثل هذا فيما تقوم به بعض الدول العربية كمصر ، فقد بدأت التخطيط للتعليم كجزء من الخطة الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعنى التخطيط على المستوى القومى وكان ذلك منذ عام ١٩٦٠ حيث بدأت الخطة الخمسية الأولى

(١) د. عبد الله الدايم – التخطيط التربوى (أصوله وأساليبه الفنية وتطبيقاته فى البلاد العربية) ط٢ دار العلم للملايين بيروت ١٩٧٢ ص ٦٦١ .

(١٩٦٠ – ١٩٦٥) وتلتها خطط متعاقبة (ولكن يؤخذ على ما قامت به مصر من خطط خمسية ، اغفالها بعض الجوانب التربوية فى المجتمع المصرى) .

ب – خطط تربوية مفصلة محدودة الشمول :

وهذا النوع يتناول الجانب الأكبر من النواحى التربوية ، كأن تهتم بالتعليم العام وتغفل التعليم العالى ، كما تفعل بعض الدول العربية ، ومنها سوريا حيث بدأت خططها التربوية فى عام ١٩٦٠ ضمن خططها الخمسية القومية ، وكذلك تونس حيث وضعت خطة عشرية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ومن داخلها التعليم ، وكان ذلك فى عام ١٩٦٢ وفى المغرب ، بدأت خطة خمسية للتعليم عام ١٩٥٩/ ١٩٦٠ ثم تلتها خطط أخرى .

وفى السنوات القليلة الماضية ، شرعت دول عربية أخرى فى التخطيط التعليمى على المدى الطويل ، من هذه الدول السودان والمملكة العربية السعودية، حيث تعد الخطط التعليمية على مدى عشر سنوات ، أو خمس سنوات تعقبها خمس أخرى .

جـ – خطط تربوية جزئية ملحقة بالخطط الاقتصادية العامة

وهذا النوع يتمثل فى اشارات موجزة إلى التعليم ونفقاته بالنسبة إلى الخطة العامة التى تضعها الدولة لتنظيم اقتصادياتها .

ويتمثل هذا التخطيط الجزئى فيما تقوم به « الصومال» (وقد انضمن منذ أعوام قليلة إلى جامعة الدول العربية) حيث شملت خطتها الخمسية (١٩٧٤ / ١٩٧٨) جوانب التنمية الاقتصادية ، متضمنة شئون التعليم ونواحيه (١) .

وكما فعلت الجمهورية العربية اليمنية فى الخطة التربوية لمدى خمس سنوات ١٩٧٧/٧٦ – ١٩٨١/٨٠ .

وكذلك ، تفعل كل من ليبيا ، والأردن وغيرهما من الدول العربية .

د– المشروعات جزئية للخطط التربوية :

وهذا النوع يتمثل فى تشكيل هيئات أو لجان للتخطيط التعليمى وهو أقل

(١) الخطة الخمسية الصومالية – وزارة الاعلام والارشاد القومى – مقديشيو – يونية ١٩٧٤.

مستويات التخطيط التربوى .

وتأخذ به بعض الدول العربية ، حديثة العهد – نسبيا – بمجالات التعليم.

وتشير التقارير والاحصائيات الرسمية الصادرة عن غالبية البلاد العربية إلى أن الاطار العام للتخطيط التربوى بها ، يتمثل فى :

– الاهتمام بالتعليم فى المراحل الأولى والمرحلة الابتدائية بصفة خاصة.

– الاتجاه إلى العناية بالتعليم الفنى والمهنى .

– الميل إلى التوسع فى التعليم من حيث الكم على حساب الكيف .

– ضعف الارتباط بين الجانب التربوى التعليمى والجانب الاقتصادى الاجتماعى .

وبالرغم من اتجاه الدول العربية – فى معظمها – نحو التخطيط التربوى إلا أنه لا يزال هناك بعض الصعوبات ، التى تقلل من فاعلية الأخذ بهذا التخطيط ، من أبرزها :

– عدم اكتمال أجهزة التخطيط العام وأجهزة التخطيط التربوى فى معظم البلاد العربية .

– الافتقار إلى تعداد صحيح وحديث للسكان متضمنا المعلومات الأساسية للبلد العربى .

– الافتقار إلى البيانات الصحيحة والكاملة حول الجوانب الاجتماعية والاقتصادية فى كثير من البلاد العربية .

– عدم توافر المعلومات اللازمة عن الطاقة العاملة وتوزيعها فى البلد العربى .

وبالرغم مما سبق ، نستطيع أن نقول ، أن التعليم فى الدول العربية – بصفة عامة – شهد خلال السنوات العشر الأخيرة تطورا كبيرا ، سواء فى عدد المقيدين بمختلف المراحل التعليمية ، أو الاعتمادات المالية ، وأن كان هذا ، يختلف من دولة إلى أخرى ، لا سيما وأن بعض هذه الدول ، قد شرع فى

التخطيط من أجل الاكتفاء الذاتى ، حيث احتياجات التعليم فيها ، بالإضافة إلى ذلك ، فقد صاحب النمو الكلى للتعليم فى وطننا العربى ، بعض التحسينات على الجوانب الكيفية للتعليم .

ولا شك ، أن وجود التخطيط التربوى تدريجيا ، واحلاله محل الارتجال العقوية ، من أهم العوامل التى ساعدت على تطوير التعليم والسياسة التربوية فى كثير من بلادنا العربية .

د- السلم التعليمي

لا يزال هناك تفاوت فى عدد سنوات المراحل التعليمية بالدول العربية ، بالرغم مما أوصى به مؤتمر وزراء التربية والتعليم العرب ، الذى عقد ببغداد سنة ١٩٦٤ من ضرورة توحيد سلم التعليم العام فى هذه الدول .

وذلك على النحو التالى :

٦ سنوات للمرحلة الابتدائية – تبدأ منس ن ٦ إلى سن ١٢ أو سن ١٤ .

٣ سنوات للمرحلة المتوسطة (الاعدادية) تبدأ من سن ١٢ إلى سن ١٥ .

٣ سنوات للمرحلة الثانوية (بنوعياتها) تبدأ منس ن ١٥ إلى سن ١٨ .

وقد أخذت بعض الدول العربية بهذا التنظيم فى السلم التعليمى بينما رأى البعض الآخر ، اجراء تعديلات ، وتقتضيها طبيعة الهياكل التعليمية بها ، وفقا لظروفها .

وسواء ، وجد اتفاق ، أو تقارب ، أو تفاوت فيد تنظيمات التعليم ، فإن الاتجاه السائد بين دول الوطن العربى ، هو أن تكون سنوات التعليم العام بها ،١٢، سنة دراسية كحد أدنى كيفما كان توزيعها على المراحل التعليمية الثلاث التى يشملها التعليم العام .

أما مرحلة ما قبل المدرسة الابتدائية (دور الحضانة ورياض الأطفال) فلا تدخل ضمن السلم التعليمى الرسمى ، وأن كانت تعتبر من مراحل التعليم لدى قليل من الدول العربية منذ وقت قريب .

والمدرسة الابتدائية ، هى المرحلة الالزامية (دون سواها) فى جميع البلاد العربية (بإستثناء عدد قليل) وتزيد مدة الالزام على المدرسة الابتدائية فى عدد قليل أيضاً من الدول العربية .

أما مرحلة التعليم العالى أو الجامعى ، فهى تتنوع بتنوع طبيعة دراستها، كما تختلف من دولة عربية إلى أخرى ، فبينما توجد دول قطعت شوطا كبيرا فى التعليم العالى يصل إلى أكثر من خمسين عاما (كمصر) توجد دول بدأ التعليم العالى بها منذ عشر سنوات أو عشرين عام ، وكذلك هناك دول عربية لم يبدأ بعد فيها التعليم العالى ، أو أنه وشيك البداية .

وفى صفحات قليلة قادمة محاولة لالقاء بعض الأضواء على طبيعة كل مرحلة بعد توضيح مفهوم التعليم العام فى البلاد العربية ، ثم بعض الملاحظات العامة على التعليم بها .

التعليم العام :

يقصد بالتعليم العام ، مراحل التعليم فيما قبل التعليم العالى أو الجامعى بدون مرحلة الحضانة أو رياض الأطفال ، والمدة الكاملة للتعليم العام فى الدول العربية هى ١٢ سنة باستثناء تونس والجزائر حيث تصل إلى ١٣ سنة تمتد من سن السادسة حتى الثامنة عشرة أو التاسعة عشرة وتغطى فترة الالزام منها ست سنوات ما بين سن ٦ إلى ١٢ سنة فى كثير من الدول العربية ، وقد تمتد إلى ٧ إلى ٨ أو ٩ سنوات كما فى المغرب والكويت وليبيا ، على التوالى .

أما تقسيم مراحل التعليم العام ، فهو يختلف من دولة إلى أخرى ، وكذلك ، سنوات الالزام ، حيث تلتزم الدولة بتوفير التعليم لأبنائها فى مرحلة تعليمية أو أكثر ، ويمكننا ايضاح ذلك على النحو التالى :

سنوات مراحل التعليم العام وسنوات الالزام
فى دول الوطن العربى

الدول العام	سنوات مراحل التعليم العام		
	إبتدائى	إعدادى / متوسط	ثانوى
فى قارة أفريقيا :			
الجزائر	٦	٤ ٣	٨
السودان	٦	٣ ٣	–
الصومال	٤	٤ ٤	–
المغرب	٥	٤ ٣	–
تونس	٦	٤ ٣	٦
ليبيا	٦	٣ ٣	٩
مصر	٥	٣ ٣	٦
موريتانيا	٧	٤ ٣	٧
فى قارة آسيا :			
الأردن	٦	٣ ٣	٩
الأمارات	٦	٣ ٣	٦
البحرين	٦	٢ ٣	٨
السعودية	٦	٣ ٣	—
العراق	٦	٣ ٣	— *
الكويت	٤	٤ ٣	٨
اليمن الجنوبية	٦	٣ ٣	—
اليمن الشمالية	٦	٣ ٣	—
سوريا	٦	٣ ٣	٦
عمان	٦	٣ ٣	—
قطر	٦	٣ ٣	—
لبنان	٥	٤ ٣	—

(*) يزمع الأخذ بالزامية المرحلة الابتدائية فى العراق من العام الدراسى ١٩٧٨ – ١٩٧٩ تنفيذا لما ورد فى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ ، وذلك كما ورد فى تقرير وزارة التربية العراقية – بغداد ١٩٧٨ .

وبالنسبة للتعليم – بصفة عامة – فى الدول العربية ، هناك بعض الملاحظات . ومنها :

أن أعداد تلاميذ المرحلة الابتدائية فى الوطن العربى (وهم يمثلون أكثر من ٧٥ ٪ من أعداد طلاب التعليم العام بمراحله الثلاث) فى تزايد مستمر ، سواء بالنسبة للمقيدين بالمرحلة أو بالنسبة للملتحقين ممن هم فى سن هذه المرحلة (من ٦ إلى ١٢ سنة) :

حيث ازداد عدد التلاميذ خلال عشر سنوات (من سنة ١٩٦٠ إلى سنة ١٩٧٠ بنسبة ٥٠ ٪ إذا ارتفاع العدد من ٧,١١٧,٣٠٠ فى سنة ١٩٦٠ إلى ١٠,٧,٨,١٠٠ فى سنة ١٩٧٠ .

وارتفعت نسبة الملتحقين من ٤٩,٩ ٪ فى سنة ١٩٦٠ إلى ٦٢,١ ٪ فى سنة ١٩٧٠ .

وهذا ، ما يعبر عنه بمدى تحقيق الالزام أو تعميم التعليم الابتدائى ، وتشير الاحصائيات إلى أن الدول ذات الاقتصاد الكبير كالدول العربية البترولية، تحاول أن تحقق تعميم تعليمك هذه المرحلة لمن هم فى سنها من أبنائها .

– أن طلاب المرحلة الثانوية بقسميها (الأول وتمثله المرحلة الاعدادية أو المتوسطة ، والثانى وتمثله المرحلة الثانوية بأنواعها) ازداد عددهم فى السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ حيث ارتفاع العدد (على سبيل المثال) من ١,٢٤٨,١٠٠ فى سنة ١٩٦٠ إلى ٢,٧٣٣,٧٠٠ فى سنة ١٩٦٧ أى بزيادة سنوية تقدر بنحو ١٢ ٪ [١] .

أى أن نسبة الملتحقين قد ارتفعت من ١٤,٥ ٪ فى سنة ١٩٦٠ إلى ١٩,٩ ٪ فى سنة ١٩٦٧ .

وبمقارنة نسبة طلاب المرحلة الثانوية (بقسميها) إلى طلاب مراحل التعليم العام تكون هذه النسبة قد ارتفعت من ٩,٣ ٪ فى سنة إلى ١٧,٥ ٪ فى سنة ١٩٦٧ .

(١) د. محمد الغنام – التربية فى البلاد العربية – مرجع سابق ص ٢٣ .

ويلاحظ أن هذه النسبة ، تختلف من دولة عربية إلى أخرى ، باختلاف عوامل كثيرة ، منها .

شروط القبول فى المرحلة الثانوية ، وامكانيات الدولة ، ثم عدد الراغبين فى الالتحاق بالمرحلة وغير ذلك من العوامل ومن الملاحظ أيضاً ، أن نسبة طلاب التعليم الفنى لا تزيد عن ١٥ ٪ من أعداد الطلاب فى التعليم الأكاديمى أو الثانوى العام ، بالرغم من ظهور تحولات كبيرة نحو التصنيع وتطور الانتاج الزراعى فى بعض دول الوطن العربى (١) .

أما عن التعليم العالى فإن الاحصائيات تشير إلى تزايد أعداد طلاب هذا التعليم عاما بعد عام ، ويؤكد ذلك ، أنه بينما كان عدد الطلاب ١٦٠ر... فى سنة ١٩٦٠ أصبح عددهم ٣٠٦,٠٠٠ فى سنة ١٩٦٧ مع اختلاف العدد من دولة عربية إلى أخرى فمن هؤلاء ٥٧ ٪ فى جامعات مصر و٣١ ٪ فى جامعات العراق وسوريا ولبنان و ١٢ ٪ فى جامعات بقية الدول العربية (٢) .

والواقع ، أن هذه الأعداد تمثل نسبة ضئيلة بمقارنتها بتعداد الشباب حيث يمثل طلاب التعليم الجامعى فى دول الوطن العربى نحو ٢,٥ ٪ من مجموع المقيدين فى مراحل التعليم العام الثلاث ، وأنهم يمثلون أيضاً نحو ٣,٩ ٪ من المجموع الكلى لشباب الأمة العربية الذين هم فى سن التعليم العالى (من سن ١٨ إلى سن ٢٥ سنة) كما يلاحظ (من واقع الدراسة فى التعليم العالى) أن نحو ٦٠ ٪ من طلاب الجامعات العربية يلتحقون بالكليات أو المعاهد ذات الدراسات النظرية أو العلوم الانسانية ، وبقية النسبة موزعة على الكليات العملية والفنية ومنذ أوائل السبعينيات ، وجدت بعض التحسينات فى نوعيات الدراسة وبالتالى تعديل فى هذه النسب .

وأما من حيث لغة التعليم ، فإن اللغة العربية ، هى اللغة المستخدمة فى جميع مراحل التعليم العام ولجميع المواد الدراسية ، وكذلك التعليم العالى ، تستخدم اللغة العربية فى كثير من كلياته ومعاهده على أن اللغات الأجنبية تعتبر لغات ثانوية إلى جانب اللغة القومية (العربية) ويتعلمها الطلاب فى المرحلة الثانوية بقسميها (القسم المتوسط الإعدادى والقسم الثانوى) باستثناء

(١) مشكلات التخطيط التربوى – الادارة الثقافية – جامعة – القاهرة سنة ١٩٦٧ ص ٢٠ .
(٢) د. محمد الغنام التربية فى البلاد العربية – مرجع سابق ص ٣٤ .

بعض الدول العربية التى تقوم بتدريس اللغة الأجنبية لأبنائها فى الصفوف العليا من المرحلة الابتدائية ، من بينها : مصر والأردن والعراق والكويت وبعض دول المغرب العربى .

كما تستخدم اللغات الأجنبية فى تدريس بعض العلوم بكليات ومعاهد قليلة بالدول العربية كذلك ، يلاحظ استخدام لغات غير اللغة العربية للتعليم فى أجزاء من بعض البلاد العربية وذلك لأسباب وظروف خاصة بها :

- ففى العراق تستخدم اللغة الكردية كلغة للتعليم فى مناطق الأكراد .
- وفى السودان تستخدم اللغة الانجليزية أو اللهجات المحلية المكتوبة بالحروف اللاتينية فى الجزء الجنوبى من القطر السودانى .
- وفى أجزاء من دول المغرب العربى ، تستخدم اللغة الفرنسية فى بعض مراحل التعليم .
- وفى الصومال ، تستخدم اللغة الصومالية (وتكتب بالحروف اللاتينية) فى المرحلة الابتدائية ، بعد أن اعتبرت اللغة الرسمية لدول الصومال التى تعمل تدريجيا – بعد استقلالها – على التخلص من اللغات الأجنبية كلغات للتعليم (١).

ومن بين هذه الدول ، ما تبذل جهدها لجعل اللغة العربية ، لغة تعليم لسكان تلك المناطق بها .

وهناك مدارس فى بعض الدول العربية ، يطلق عليها «مدارس اللغات» أو «مدارس الجاليات» ومن قبل كان يطلق عليها «المدارس الأجنبية» أو المدارس الخاصة الأجنبية» ، وهى مدارس تابعة لدول غير عربية وهى الآن تخضع لاشراف الدولة العربية التى توجد بها ، وتسير على مناهجها ولكنها تدرسها بلغة الدولة التابعة لها فيما عدا اللغة العربية ومواد الثقافة القومية للوطن العربى .

وهذه المدارس تتنوع فى مراحلها بين ابتدائية ومتوسطة وثانوية ، ويلحق بها – إلى جانب أبناء الجاليات والهيئات الأجنبية – عدد من أبناء الدول العربية ، كما فى مصر وسوريا ولبنان .

(١) الخطة الخمسية الصومالية – مرجع سابق ص ٧٤ .

وبالنسبة لطلاب المدارس فى مراحل التعليم العام ، فهناك كثير من الدول العربية ، تجمع بين البنين والبنات فى مدرسة واحدة بالمرحلة الابتدائية وهو ما يسمى بالتعليم المشترك أو المختلط ، وأن اختلفت درجة هذا الاختلاط ، كما فى :

مصر ولبنان وسوريا والعراق والسودان وليبيا ، على التوالى ، بينما لا تحبذ ذلك بعض الدول مثل السعودية واليمن (١) .

أما المرحلة الثانوية بقسميها ، فلا يوجد بها اختلاط ، إلا فى حدود ضيقة ، تمليها بعض الظروف فى قليل من الدول العربية .

وكذلك المعاهد الدينية التابعة للأزهر بمصر ، لا تأخذ بالاختلاط بين الجنسين فى جميع مراحل التعليم بها :

أما المرحلة العالية ، فالتعليم فيها ، يجمع بين الطلاب والطالبات فى كثير من جامعات الوطن العربى ، باستثناء القليل منها كجامعة الأزهر بمصر وأيضاً بعض الكليات والمعاهد التخصصية مثل .

التربية البدنية/الرياضية للبنين فقط أو للبنات فقط .

الاقتصاد / التدبير المنزلى للبنات .

كلية البنات – جامعة عين شمس .

وكذلك ، لايوجد أختلاط فى جامعات المملكة العربية السعودية .

وبعد أن ألمحنا فى عجالة سريعة إلى بعض جوانب التعليم فى الوطن العربى ، نتحدث فى السطور التالية عن مراحل التعليم .

ثم تتبعها ببعض البيانات الاحصائية المتنوعة .

مرحلة الحضانة ورياض الأطفال :

الأمة العربية من الأمم كثيرة الانجاب فى معظم شعوبها ، وهى من أجل ذلك ، تتزايد فى تعدادها عاما بعد عام ، وأن أختلف هذا من شعب إلى آخر ، وتؤيد ذلك الاحصائيات العامة التى تجريها دول الوطن العربى فى أعوام متفاوتة ، فبينما كان تعدادها فى عام ١٩٧٠ نحو ١٢٤ مليون نسمة نجد

(١) المرجع السابق – ص ٣٤٤ .

أصبح فى عام ١٩٧٦ ما يقرب من ١٣٥ مليون نسمة (وربما كان من بين عوامل هذه الزيادة ، هو انضمام دولتى الصومال وموريتانيا إلى جامعة الدول العربية فى السنوات القليلة الماضية حتى وصل فى العام المنصرم ١٩٧٨/٧٧ نحو ١٥٨ مليون نسمة ، ولكن الواقع هو أن دولنا العربية فى زيادة مستمرة) ومن هنا ، كانت نسبة الأطفال فى زيادة مستمرة ، إذ يوجد فى بلادنا العربية أكثر من ٢٥ مليون طفل دون سن السادسة وهى سن المدرسة الابتدائية ، كما تشير إلى ذلك احصائيات الدول العربية .

والمفروض أن ينال هؤلاء الأطفال أو بعضها الرعاية والتعليم لا سيما فى ظروفنا المعاصرة التى تتسم بسرعة التغير والتطور ، والتى تقتضى مشاركة المرأة للرجال فى كثير من الوظائف العامة والخدمات السياسية والاجتماعية (١) .

ولقد نشطت فى السنوات الأخيرة بعض دول وطننا العربى فى اتخاذها وسائل فعالة للاهتمام بالطفولة سواء من حيث اعداد الدور الخاصة برعايتها (دور الحضانة ورياضة الأطفال) أو من حيث المعاهد التربوية التى تعد المتخصصين فى هذا المجال ، من هذه الدول ؛ الكويت والاردن والعراق وليبيا والسعودية ومصر ، ولا تزال جهودها متواضعة فى هذا السبيل والملاحظ أن مرحلة الحضانة ورياض الأطفال ، هى أقل مستويات للتعليم اهتماما من قبل الحكومات العربية ،

فشئونها متروكة للجهود الفردية والجماعية الأهلية فى معظم البلاد العربية ، بل أن بعضها لم يبدأ بعد التفكير فى هذه المرحلة .

وعلى أية حال ، فإن عدد الأطفال الذين يحظون بهذا النوع من التعليم، ضئيل لدرجة كبيرة . (٢)

مرحلة التعليم الابتدائي :

بالرغم من ازدياد أعداد التلاميذ فى التعليم الابتدائى فى البلاد العربية فى السنوات الأخيرة (باعتبار هؤلاء التلاميذ يمثلون أكثر من ثلاثة أرباع المجتمع المدرسى) إلا أنه لا يزال ما يقرب من نصف مجموع الأطفال فى

(١) د. محمد أحمد الغنام – تعليم الأمة العربية – مرجع سابق ص ٣٥ .

(٢) يلاحظ زيادة تعداد بلدان الوطن العربى في السنوات الأخيرة وبالتالى زيادة أطفالها .

سن هذا التعليم أو أكثر خارج المدرسة الابتدائية .

وتتفاوت الدول العربية فيما بينها فى سباقها مع نفسها من أجل التوسع فى التعليم الابتدائى وبالتالى من أجل الهبوط بنسبة من يوجدون من الأطفال خارج المدرسة الابتدائية ، وتشير الاحصائيات إلى أن أعلى معدلات للنمو فى هذه المرحلة ، حـدثت فى كل من الأردن ولبنان والكويت ، وأن هذه الدول الثلاث ، كادت تستوعب الأطفال فى سن الالزام كما تشير – فى السنوات الأخيرة – إلى أنه على الرغم من ارتفاع معدل النمو فى السعودية فإن أكثر من أربعة أخماس الأطفال فى سن التعليم الابتدائى لا يزالون خارج المدرسة الابتدائية ولعل من أسباب هذا ، هو تأخر البدء فى تعليم الفتاة السعودية بصفة عامة(١) .

كذلك ، فإنه على الرغم من ضعف معدل النمو فى البحرين ، فقد أوشكت على أستيعاب معظم الأطفال فى سن الالزام حيث تصل النسبة إلى ما يزيد عن ٨٠٪ للبنين والبنات (٢) .

أما حظ الفتاة من التعليم الابتدائى ، فإن الدول العربية تتفاوت فيما بينها فى حدود هذا الحظ ومن الدول التى كادت تستوفى الالزام لأطفالها ؛ الكويت والأردن ، ولبنان ، وتصل نسبة تعليم الفتاة فيها إلى ما يقرب من نصف مجموع التلاميذ ، بينما تصل هذه النسبة فى كل من مصر وتونس إلى ما يزيد عن ثلث مجموع التلاميذ ، ثم تهبط النسبة فى دول عربية أخرى حتى تصل إلى ما يقرب من ٥٪ كما فى اليمن .

على أن التقارير تشير إلى أستمرار تزايد نسبة أطفال المرحلة الابتدائية فى الدول العربية وبالتالى تزايد أعدادهم على مر السنين كما تؤكد ذلك الدراسات الواقعية والتنبؤية ، حيث يصل مجموع المقيدين فى هذه المرحلة إلى ٢٧,٨٧٠٠ تلميذ فى عام ١٩٨٠(٣) .

---

(١) المملكة العربية السعودية ، الهيئة المركزية للتخطيط ، خطة التنمية ١٣٩ ، ص ٣٦ .
(٢) دولة البحرين ، مديرية التربية والتعليم ، اليوبيل الذهبى للتعليم سنة ١٩٦٩ ص ٥ .
(٣) د. محمد الغنام . التربية فى البلاد العربية ، مرجع سابق ص ٥١ (عن دراسات اليونسكو) .

وإذا أردنا تعميم التعليم الابتدائى فى الوطن العربى قبل سنة ١٩٨٥ فعلينا أن نزيد عدد الأطفال المقيدين به حاليا (١٩٧٨/٧٧) وهم نحو ١٥,٥ مليونا إلى ٣٠ مليونا وتكون فى حاجة إلى ضعف العدد الحالى من الأماكن . والمدرسين ، والتجيهزات ، والنفقات .

أى أننا نحتاج إلى معدل نمو لا يقل عن ٨٪ فى السنة حتى نصل إلى ما نقصده ، فنحتاج إلى :

٤٠,٠٠٠ فصل زيادة فى كل عام .

٦٠,٠٠٠ مدرسة زيادة فى كل عام .

٣٠,٠٠٠ مدرسة جديدة (زيادة) على الأقل فى كل عام ، لكل مليون من السكان فى الوطن العربى [١] .

ولا شك ، أن هذا كله ، يحتاج إلى جهود كثيرة ، ومتنوعة .

مرحلة التعليم الثانوي :

يتكون التعليم الثانوى فى الدول العربية من مرحلتين تختلفان فى مسمياتهما من دولة إلى أخرى فهما فى مصر مثلا ، تسميان : المرحلة الاعدادية والمرحلة الثانوية .

وفى العراق تسميان المرحلة المتوسطة والمرحلة الاعدادية (أى الاعدادية للمرحلة الجامعية) وفى السعودية تسميان ، المرحلة المتوسطة والمرحلة الثانوية .

وفى المغرب ، تسميان . القسم الأول أو الحلقة الأولى والقسم الثانى أو الحلقة الثانية للمرحلة الثانوية كذلك ، تتفاوت مرحلتا التعليم الثانوى فى مدة كل منهما من دولة عربية إلى أخرى .

والتعليم الثانوى فى هذه الدول على نوعين ، (ثانوى عام وثانوى فنى) الأول ، بفرعيه العلمى والأدبى ، يركز على الدراسات الأكاديمية ويعد للتعليم العالى بعد المرحلة الثانية .

(١) د. عبد العزيز القوصى – دراسة تحليلية عن التطور التربوى فى الاقطار العربية – المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم . القاهرة ١٩٧٧ ص ٣٠ .
وفي السنوات الأخيرة تزايدت أعداد التلاميذ والمدارس والفصول بنسب كبيرة في معظم الدول العربية .

والثانى بفروعه . الزراعى والصناعى والتجارى ، ويمزج بين الدراسة النظرية والعملية ويعد الطبقة الوسطى من الفنيين فى مجالات الزراعة والصناعة والتجارة ، ولكل فرع مدارسه أو معاهده وإن كانت بعض البلاد العربية تضم داخل المدارس الثانوية فيها ، أقساما فنية أو مهنية كما فى المغرب مثلا .

وقد اتجهت – فى السنوات الأخيرة – أكثر الدول العربية (كما حدث فى مصر وسوريا والعراق والاردن والسعودية وليبيا) إلى جعل التعليم الفنى أو المهنى بعد المرحلة الاعدادية .

أى القسم الأول للمرحلة الثانوية ، بعد أن كان يبدأ ببدايتها فى سنوات ماضية والمعروف أن التعليم الثانوى والفنى ، لا يعد للتعليم العالى فى البلاد العربية إلا فى حدود ضيقة وبشروط معينة .

ومما يذكر أنه قد ارتفع معدل النمو فى التعليم الثانوى (العام والفنى) فى دول الوطن العربى فى السنوات الأخيرة وكذلك بالنسبة لمعاهد اعداد معلمى المرحلة الابتدائية .

ويبدو من الدراسات التوقعية أن مجموع المقيدين بالمرحلة الثانوية (بقسميها) سيرتفع فى عام ١٩٨٠ إلى ٧,١٤٩,٠٠٠ طالب (وهذا يمثل نسبة ٣١,٢٪ من مجموع الشباب الذين فى سن الدراسة الثانوية) ، مقابل ٢,٩٥٣,٠٠٠ وبنسبة ١٨٪ من مجموع الشباب فى هذه السن فى عام ١٩٧٠ على أن حظ البنات فى هذا التعليم يقترب من نصف حظ البنين بصفة عامة .

أما توزيع الأعداد المتوقع وجودها بالمرحلة الثانوية عام ١٩٨٠ فيكون على النحو التالى : ٦,٠٢٤,٠٠٠ فى التعليم العام ، ١٤٩,٠٠٠ فى معاهد المعلمين ، ٧٩٦,٠٠٠ فى التعليم الفنى والمهنى . (١)

(1) Bernard Ducret and Rafe, Uzzman . "The University Today" its Rolo and Place in Society, On International Study Published of Unesco, 1965 , Geneva Suitgerland. p. 59 .

مرحلة التعليم العالي :

يمثل التعليم العالى قمة السلم التعليمى ، سواء فى عصرنا الحاضر أو فى العصور السابقة ، وإن كان مدلوله الآن يغاير مدلوله فى عصور مضت ، فبينما كان ينظر إلى التعليم العالى على أنه مجال للتخصص فى العلم من أجل العلم . وأن كلمة جامعة تعبر عن مكان متخصص فى الدراسات النظرية والأدبية والفلسفية ، وكانت الدراسات المهنية والتطبيقة تتم غالبا خارج الجامعة أصبحت الجامعة الآن مجالا للتخصصات المتنوعة لاعداد القوى البشرية العالية المستوى وأصبح ينظر إلى العلم بقدر فائدته للمجتمع وحياة الناس وبقدر تفاعله مع اتجاهات العصر ومتطلبات الحياة تكون قيمته (١) .

ومن الملاحظ ، أن النصف الثانى من القرن العشرين ، يشهد اهتماما كبيرا بالتعليم العالى فى أكثر بلاد العالم مما تتطلبه المجتمعات المعاصرة كعامل هام من عوامل تقدمها وتفوقها وبلادنا العربية تأخذ بهذا الاتجاه وأن تفاوتت فى نوعه وكمه ، كلياته وجامعاته ، على أن جامعاتنا العربية الحديثة ، ليست بدعا فى حياتنا العربية ، وليست بالشئ الطارئ علينا ، وانما هى استئناف لماضينا المجيد حينما عرفت الأمة العربية دور العلم والمعاهد والجامعات قبل أن تعرفها الأمم الحديثة ، وحينما حملت الأمة العربية أمانة العلم فنشرت نور المعرفة وأدت رسالة الحضارة إلى الانسانية جمعاء .

وما كادت البلاد العربية فى عصرنا الحاضر تنهض من كبوتها فتنطلق من قيودها وتملك زمام أمرها حتى أخذت تسعى إلى استعادة مجدها الأصيل وتدأب لتحتل مكانها اللائق فى ركب الحضارة ، فشرعت فى انشاء الجامعات (الحديثة) لتعد أجيالا من أبنائها جديرين بالنهوض برسالتها (٢) .

حقيقة ، أن التعليم الجامعى – منذ سنوات – كان محدودا فى الدول العربية عامة وكانت الجامعات الوطنية لا تتجاوز بعددها أصابع اليد الواحدة فى جميع الدول العربية المتقدمة والتى تمثل مركز الطليعة فى الحركة الثقافية وكانت على قلة عددها ضيقة المجال ، قليلة الامكانيات الفنية والمادية ، أما فى

---

(١) عن دراسة لليونسكو – ١٩٧١ .

(٢) د. ابراهيم عصمت مطاوع ، التخطيط للتعليم العالى ، مكتبة النهضة المصرية ط١ القاهرة ١٩٧٣ ص ٣٩٩ .

البلاد العربية الأخرى حيث لا توجد جامعات ، فقد كان التعليم الجامعى فيها مقتصرا على قلة ضئيلة من الموسرين كانت تجد طريقها إلى الجامعات فى الخارج .

بيد أنه فى الوقت الحاضر ، أصبح التعليم العالى ضرورة من ضروريات الحياة ، ومن أجل هذا تتوسع دول وطننا العربى فى التعليم الجامعى بها نتيجة لتوسعها فى التعليم العام وازدياد حاجاتها إلى الفنيين والمتخصصين ، تبعا للتقدم فى مختلف مرافقها والتطور الكبير فى النواحى الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية .

ولكن بالرغم من ذلك كله ، فإن نسبة الملتحقين بالتعليم العالى فى البلاد العربية بصفة عامة لا تزال قليلة وتشير إلى ذلك ، البيانات التالية :

- أن ما يقرب من ٩٠٪ من مجموع طلاب التعليم العالى موجودون فى أربع دول ، هى : مصر وسوريا والعراق ولبنان .
- أن ما يقرب من نصف طلاب التعليم العالى موجودون فى مصر والتى يصل تعداد سكانها إلى أقل من ٣٠٪ من مجموع سكان الوطن العربى.
- أن أعلى معدل فى عدد طلاب التعليم العالى بالقياس إلى السكان موجود فى لبنان (١٠ طلاب من كل ١٠٠٠ نسمة) ثم سوريا ومصر (فى كل منهما ما يوازى ٥,٧ طالب لكل ١٠٠٠ من السكان).
- أن أدنى معدل فى عدد طلاب التعليم العالى بالقياس إلى السكان موجود فى كل من : السودان والسعودية والمغرب والجزائر ، ويرجع ذلك إلى عوامل ثقافية مختلفة باختلاف ظروف كل دولة .
- أن هناك من الدول العربية ما لم يبدأ بعد التعليم العالى فيه وما هو وشيك البداية .

وبالرغم من هذا ، فإن الباحثين يتوقعون زيادة مستمرة فى أعداد الطلاب بهذا النوع من التعليم فسيرتفع مجموع طلابه إلى ٧١٩,٠٠٠ فى عام ١٩٨٠ مقابل ٤٤٠,٠٠٠ فى عام ١٩٧٠[١] .

(١) عن دراسة لليونسكو – ١٩٧١ .

أما نسبة البنات فى التعليم العالى – بوضعه الراهن – فهى لا تزال نسبة ضئيلة بالقياس إلى غيره من مراحل التعليم وأن تفاوتت من دولة عربية إلى أخرى ، هذا من جهة ، كما تعتبر ضئيلة جدا بالقياس إلى الدول المتقدمة فى عالمنا المعاصر ، من جهة أخرى .

جدول يوضح المسجلين فى التعليم الإبتدائي في الوطن العربي بالآلاف في الفترة من ١٩٦٩ / ١٩٧٠ إلي ١٩٧٤ / ١٩٧٥

السنة	١٩٦٩/١٩٧٠	١٩٧٠/١٩٧١	١٩٧١/١٩٧٢	١٩٧٢/١٩٧٣	١٩٧٣/١٩٧٤	١٩٧٤/١٩٧٥
الذكور	٧٤٠١	٧٨٦٠	٨٤٦٨	٨٢٥٠	٩٢٠٤	٩٧٢٥
الإناث	٤٢١٩	٤٥٢٢	٤٨٦٨	٥٢٠٢	٥٤٠٧	٥٨١١
المجموع	١١٦٢٠	١٢٣٨٢	١٣٢٣٦	١٤١٥٦	١٤٦١١	١٥٥٣٦
النسبة المئوية للإناث في المجموع	٪ ٣٦	٪ ٣٧	٪ ٣٧	٪ ٣٧	٪ ٣٧	٪ ٣٧

ويتضح من أرقام الصف الأخير أن التقدم النسبى لتعليم البنات ، لم يصل بعد – بصفة عامة – إلى ٤٠ ٪ من إجمالى الملتحقين بالتعليم الإبتدائى.

ويتضح من دراسة تطور النسب أن فرص القبول فى الثانوى ممن أتموا التعليم الابتدائى ، وفرص القبول فى التعليم العالى ممن أتموا التعليم الثانوى ، قد ازدادت فى الفترة الزمنية من ٦٩/ ١٩٧٠ إلى ١٩٧٥/٧٤ .

يضاف إلى هذا ، أن أكثر من ٥٠ ٪ من طلاب وطالبات التعليم العالى فى الوطن العربى ، موجودون بمصر .

ملحوظة :

يقصد بالتعليم الثانوى فى الاحصائيات السابقة ، المرحلة الاعدادية والمرحلة الثانوية معا باعتبارهما مرحلة ثانية بعد الابتدائية ، والتى تعقبها المرحلة الثالثة ، وهى التعليم العالى أو الجامعية) .

* يلاحظ فى السنوات العشر الأخيرة تزايد هذه الأعداد ونسبها في غالبية الدول العربية زيادة كبيرة وملحوظة .

جدول يبين نسبة البنين والبنات فى التعليم الإبتدائى بدول الوطن العربي في عام ١٩٧٤ / ١٩٧٥ (١)

الدول العربية	النسبة المئوية للجنسين من المجموع	
	بنين	بنات
الجزائر	٦٠ ٪	٤٠ ٪
السودان	٦٧ ٪	٣٣ ٪
الصومال	٧٤ ٪	٢٦ ٪
المغرب	٦٠ ٪	٣٥ ٪
تونس	٦١ ٪	٣٩ ٪
ليبيا	٥٤ ٪	٤٦ ٪
مصر	٦٢ ٪	٣٨ ٪
موريتانيا	—	—
قطر	٥٥ ٪	٤٥ ٪
لبنان	٥٤ ٪	٤٦ ٪
الأردن	٥٤ ٪	٤٦ ٪
دولة الإمارات	٥٦ ٪	٤٤ ٪
البحرين	٥٥ ٪	٤٥ ٪
السعودية	٦٥ ٪	٣٥ ٪
العراق	٦٨ ٪	٣٢ ٪
الكويت	٥٤ ٪	٤٦ ٪
اليمن الجنوبية	٧٠ ٪	٣٠ ٪
اليمن الشمالية	٩٠ ٪	١٠ ٪
سوريا	٦١ ٪	٣٩ ٪
سلطنة عمان	٧٦ ٪	٢٤ ٪

ويتضح من الجدول السابق تقارب النسب المئوية في معظم الدول العربية (علي وجه العموم) مع زيادة نسبة البنين عن نظيرتها فى البنات .

(١) مكتب اليونسيكو الإقليمى للتربية في البلاد العربية – مجلة التربية الجديدة (العدد العاشر) القاهرة ١٩٧٧ .
– هذه النسب تزايدت في السنوات الأخيرة زيادة كبيرة .

بيان يوضح أعداد المسجلين فى التعليم الثانوي
بدول الوطن العربي

العام الدراسي	البنون	البنات
١٩٦٩ / ١٩٧٠	٢,٢٧٢٧٥٤	٩٥٣٢٨٧
١٩٧٤ / ١٩٧٥	٣,٣٤٦٩١٦	١,٦٣٠٨٣٩
مدل النمو السنوى	٪ ٨	٪ ١١,٣

بيان بمعدل الزيادة السنوية فى أنواع التعليم الثانوي
بدول الوطن العربى

الثانوي العام	الثانوي الفنى	إعداد المعلمين
٪ ٩,٢	٪ ٨,٥	٪ ٧,٦
٨٦,١	٪ ١١,٨	٪ ٢,١
توزيع الطلاب بالنسبة للمرحلة الثانوية		

بيان يوضح معدلات الزيادة السنوية فى التعليم الثانوي
بدول الوطن العربي من ١٩٦٩ / ١٩٧٠ إلي ١٩٧٤ / ١٩٧٥*

	معدل الزيادة في المدة المذكورة	تطور نسبة تعليم البنات المرحلة الثانوية	
		١٩٦٩ / ١٩٧٠	١٩٧٤ / ١٩٧٥
الجزائر	٪ ١٦,٦	٪ ٢٧,٨	٪ ٣٢,٩
السودان	٪ ١٥,٦	٢٦,٥	٢٩,٤
الصومال	—	—	—
المغرب	٦,٢	٢٦,٤	٣٢,٠
تونس	٢,٧	٢٦,٩	٣١,٤
ليبيا	١٩,٣	١٧,٩	٣٠,٦
مصر	٢,٧	٣١,٨	٣٤,٢
موريتانيا	—	—	—
الأردن	١٠,٢	٣٢,٦	٢٩,٨
دولة الإمارات	١٠,٧	٢٧,٨	٣٣,٠
البحرين	٥,٣	٤٠,٢	٤٧,٠
السعودية	١٩,٩	١٦,٨	٢٧,٠
العراق	٨,٧	٣٨,٣	٢٨,٧
الكويت	٨,٧	٤١,٨	٤٧,٤
اليمن الجنوبية	٣٠,٥	٢٠,٨	٢٠,٩
اليمن الشمالية	٣٢,٠	٣,٧	٩,١
سوريا	٩,٣	٢٥,٠	٣٠,٤
سلطنة عمان	—	—	—
قطر	١٦,٦	٢٩,٤	٤٣,١
لبنان	٤,٨	—	—
الجملة / المجموع	٩,١	٢١,٥	٣٨,٢

* تزايدت هذه النسب في السنوات الأخيرة .

جدول شامل يوضح جملة المسجلين من الطلاب والطالبات
فى مراحل التعليم بدول الوطن العربي

السنة الدراسية	المرحلة الأولى (الابتدائية)	المرحلة الثانية (إعدادى وثانوى)	المرحلة الثالثة (التعليم العالى)	الجملة
١٩٧٠ / ٦٩	١١,٦٢,٣١٦	٣,٢٢٦.٤١	٣٧٧٥٤٤	١٥,٢٢٣٩٠١
النسبة المئوية	٪ ٧٦,٣	٪ ٢١,٢	٪ ٢,٥	٪ ١٠٠
١٩٧٥ / ٧٤	١٥,٥٣٤٠٤٥	٤,٩٧٧٠٢٥	٧٢٥٧٩٥	٢١,٢٣٦٨٦٥
النسبة المئوية	٪ ٧٣,١	٪ ٢٣,٥	٪٣,٤	٪ ١٠٠

هـ - اعداد المعلمين

عرفت بلادنا العربية ، المعلم منذ عصور قديمة . وإن اختلفت تسميته باختلاف العصور فهو المربي ، وهو المؤدب وهو المرشد ؛ وهو المدرس .. الخ.

وقد قام بهذه المهنة رجال الدين تارة ، ورجال الفكر تارة أخرى ، ورجال العلم تارة ثالثة وهكذا حسبما كانت الحياة وظروفها .

والمعلم – مهما اختلفت نوعية العصر – هو قوام العملية التعليمية ، وحجر الزاوية فى صرح العلم ، ومن أجل هذا يرى أعلام الفكر ، أن حضارة الشعوب والأمم تقاس بمقدار اهتمامها بالمعلم ورعايتها له ، باعتباره دعامة أساسية فى البناء الحضارى والثقافى ، بل والنهضة الشاملة فى مجتمعه .

وبلادنا العربية و تأخذ بما تأخذ به دول عالمنا المعاصر فى كثير من الاتجاهات التربوية بقدر ما لديها من جهد وخبرة ومال ، متطلعة دائماً إلى ماهو جديد ومبتكر ، فإن لم تستطع فعفو الخاطر ، وليس عن تقصير أو قصور.

وبلادنا العربية فى عملياتها التربوية تأخذ بتنظيمات العصر حيث المراحل التعليمية بأنواعها ، وما يستتبع هذا من فلسفات تربوية ، ودراسات وبرامج تكفل لها تحقيق ما تريد ، وحيث المعلمين وهم بناء العقول ، الذين يضطلعون بالبناء الفكرى والمعرفى والنفسى لملايين الناشئين والشباب فى مختلف مراحل التعليم على أن المؤسسات التعليمية بمختلف مستوياتها فى دول الوطن العربى تضم مايزيد علي مليون معلم ومعلمة ، يعمل أكثرهم فى مدارس المرحلة الأولى .

وتدلنا الدراسات التبعية على تزايد أعداد المقيدين بالمراحل التعليمية المتنوعة على مدى سنوات متتالية.ومن ثم تتزايد أعداد المعلمين اللازمين .

ففى المرحلة الابتدائية ، كان عدد المعلمين (١) :

١٨٨,٠٠٠ فى عام ١٩٦٠ ، ٣٦٥,٠٠٠ فى عام ١٩٧٠ ، وسيصبح نحو ٧١٣,٠٠٠ فى عام ١٩٨٠ .

وفى المرحلة الثانوية (بقسميها ، الأول والثانى وبأنواعها المختلفة) كان

(١) عن دراسة اليونسكو – ١٠٧١

عدد المعلمين :

٦٩,٠٠٠ فى عام ١٩٦٠ ، ١٤٠,٠٠٠ فى عام ١٩٧٠ وسيصبح نحو ٢٨٦,٠٠٠ فى عام ١٩٨٠ .(١)

أما من حيث الاعداد لمهنة التدريس ، فإن غالبية بلادنا العربية تتبع فى اعداد معلمى المرحلة الأولى نظاما يغاير نظام معلمى المرحلة الثانوية وذلك لاختلاف طبيعة كل مرحلة واختلاف أهداف التربية فى كل منهما .

وبالنسبة لاعداد معلمى المرحلة الأولى :

١ – تأخذ معظم الدول العربية بإعدادهم فى دور أو معاهد للمعلمين دون المستوى الجامعى ، وتتفاوت مدة الدراسة فى هذه الدور بين ثلاثة وخمس سنوات بعد شهادة متوسطة ، كالاعدادية مثلا .

٢ – وبعض البلاد العربية الأخرى يبدأ هذا الاعداد بعد المرحلة الثانوية فى معاهدة لا تتجاوزه مدة الدراسة فيها عامين دراسيين ومثال ذلك : الاردن والبحرين والجزائر .

٣ – وتوجد بلاد عربية ثالثة تجمع بين النظامين .

وقد استطاعت البلاد العربية بفضل هذه الدور والمعاهد أن تحصل على كفايتها أو ما يقرب من كفايتها من المعلمين اللازمين لمدارسها حتى البلاد العربية التى انشأت مثل هذه المدارس حديثا بدأت تعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتى وضمنت هذا خططها التعليمية .

وليس معنى ما تقدم أن الدول العربية لم تعد لها أو أوشكت ألا تصبح لها مشكلاتها الخاصة بمعلمى المرحلة الأولى بل أنه لا يزال كثير من هذه الدول يعانى النقص فى عدد هؤلاء المعلمين كما تشير التقارير السنوية إلى ذلك .

(١) تزايدت هذه الأعداد فى الأعوام الأخيرة زيادة كبيرة .

أما بالنسبة لاعداد معلمى المرحلة الثانوية :

فالاتجاه العام فى الدول العربية هو اعدادهم فى الجامعات أو المعاهد العليا على أن هناك نظامين لهذا الاعداد أحدهما : يمكن تسميته النظام التتابعى ويقوم على أساس : انتظام الطالب فى كليات الآداب أو العلوم أو غيرهما لمدة أربع سنوات تنتهى بحصوله على الدرجة الجامعية الأولى وهى الليسانس أو البكالوريوس ثم يتابع بعدها الاعداد المهنى أو التربوى فى احد كليات أو معاهد التربية لمدة عام دراسى واحد أو عامين دراسيين فى بعض الأحيان ويتميز هذا النظام بأنه يتعمق فى الدراسة التخصصية وارتفاع مستواه ولكن يعاب عليه زيادة النفقات والتكاليف إلى جانب أنه يبعد الطالب عن مادة تخصصه سنة دراسية كاملة .

الثانى : يمكن تسميته النظام التكاملى : ويقوم على أساس تكامل الاعداد الأكاديمى والمهنى أو التربوى فى كليات أو معاهد التربية والمعلمين لمدة أربع سنوات دراسية بعد المرحلة الثانوية العامة أو لمدة سنتين فى بعض البلاد العربية .

وأهم مايتميز به النظام التكاملى هو : ثنائية الاعداد الأكاديمى أو التخصصى المهنى أو التربوى وعدم ابتعاد الطالب عن المادة العلمية من ناحية ومن ناحية أخرى فإن هذا النظام يساعد الطالب على الاعداد النفسى لتقبل مهنة التدريس والاستعداد لها فضلا عن أنه أقل اقتصاديا من حيث التكاليف أو الجهد إذا ما قورن بالنظام التتابعى .

نظرة حول أوضاع المعلمين العرب :

وقبل أن ننهى هذا الجزء من التعليم فى البلاد العربية ، نذكر فيما يلى شيئاً عن أوضاع المعلمين العرب :

- إنه بالرغم من تعدد معاهد اعداد المعلمين فى البلاد العربية ، إلا أنه من أهم المشكلات التى تواجهها هذا البلاد ، مشكلة النقص فى أعداد المعلمين وكيفية توفير الأعداد اللازمة منهم لمواجهة التنمية التعليمية المستمرة فيها ، ذلك أن عدد هؤلاء المعلمين يصل إلى مايزيد عن مليون معلم فى مراحل التعليم العام (ما قبل التعليم الجامعى أو العالى) بينما يصل عدد تلاميذ هذه المراحل إلى أكثر

من ١٥ مليون تلميذ (حتى العام الدراسى ١٩٧١/١٩٧٢) .[١]

وواضح أن أعداد المعلمين لا تتناسب مع أعداد التلاميذ نتيجة للانفجار السكانى فى بلاد الوطن العربى والذى يتبعه النمو المتزايد فى حجم التعليم .

والواقع أن لهذه المشكلة عدة أسباب من بينها :

- أنه لا يوجد بين الشباب العربى بصفة عامة ، الرغبة الحقيقية أو الاقبال على مهنة التدريس لسبب أو لآخر ، كتفضيلهم للوظائف الأخرى ذات البريق المادى ، أو المظهر الاجتماعى برغم توفير الحوافز التشجيعية ، ومحاولة تحسين ظروف العمل .
- أنه طبقا للتقارير التى تصدرها اليونسكو عن التعليم فى الدول العربية، يتضح أن الشباب الذين يصلحون لمهنة التدريس ، لا يقبلون عليها غالبا ويفضلون غيرها من المهن الأخرى .
- أن غالبية المدرسين فى الدول العربية المنتجة للبترول ، (مثل السعودية والكويت وليبيا) من دول عربية أخرى (مثل مصر والعراق وسوريا) حيث تتوفر معاهد اعداد المعلمين بها .
- أن كثيرا ممن يعملون بمهنة التدريس فى الدول العربية ، يرغبون فى ترك هذه المهنة ، والعمل فى مهن أخرى ، سعيا وراء مزيد من الكسب المادى أو رغبة فى تحقيق المزيد من الرفاهية الاجتماعية عن طريق العمل فى مجالات أخرى ، أو للبعد عن مشاق المهنة وعنائها . بالإضافة إلى ذلك ، النظرة المتواضعة التى يحسها المعلمون العرب من قبل مجتمعاتهم ، بالقياس إلى العاملين فى الوظائف والمهن الأخري (٢) .
- أنه لا تزال الدول العربية ، تعانى نقصا كبيرا فى عدد المعلمين المؤهلين وبخاصة فى المرحلة الأولى ، إذ تبلغ نسبة المعلمين غير المؤهلين فى هذه المرحلة نحو ٢٠ ٪ من جملة المعلمين فى البلاد

(١) تزايدت الآن أعداد هؤلاء التلاميذ خلال الربع الأخير من القرن العشرين زيادة ملحوظة .
(٢) راجع :
د. عرفات عبد العزيز سليمان – المعلم والتربية – مكتبة الانجلو المصرية – القاهرة ١٩٩١.

العربية ، بل أنه فى بعض البلاد (مثل تونس على سبيل المثال) لايزال النظام التقليدى للتعليم عن طريق العرفاء قائما ، وهؤلاء نسبة غير قليلة .

- أن كثيرا من البيانات تشير إلى أن معدلات معلمى المرحلة الثانوية غير متوازنة من حيث الثانوى العام ، والثانوى المهنى أو الفنى ، إذ تتجه نسبة معلمى هذه المرحلة فى صالح التعليم الثانوى العام .
- أنه تمشيا مع الاتجاهات العالمية المعاصرة ، تقوم بعض الدول العربية بتدريب كثير من المعلمين بها أثناء الخدمة ، من وقت لآخر، قد يكون قبيل العام الدراسى أو أثناءه أو خلال العطلة الصيفية ويكون ذلك فى صرة برامج تجديدية أو اجتماعات دراسية أو لقاءات تربوية ، لتثقفهم على النظريات الجديدة فى مجال التربية والتعليم ، ولتطلعهم على ما يستجد فى العالم من تطبيقات تربوية نتيجة للدراسات والأبحاث العلمية والفكرية والتفسيرية رغبة فى نموهم المهنى والوظيفى . انه انطلاقا من الاحساس بالمسئولية ، وضرورة الاسهام فى التغلب على ما تواجهه الدول العربية من صعوبات فى طريق التوسع التعليمى تعقد الجامعات العربية عن طريق المتخصصين فى شئون التربية والتعليم المؤتمرات والندوات التربوية من وقت لآخر وذلك لدراسة الحالة التعليمية ومناقشة مسائلها ، ومحاولة التوصل إلى نتائج بناءه ، وتوصيات مثمرة ومن بين هذه اللقاءات ، الندوة التى عقدها عمداء كليات التربية والمعلمين بالجامعات العربية فى نوفمبر سنة ١٩٧٤ بكلية الآداب بالجامعة المستنصرية ببغداد بالعراق ، والتى قدمت كثيرا من التوصيات ، كان من بينها [١] :

(بالنسبة لاعداد المعلم للتعليم العام : أوصت الندوة بما يأتى :

(أ) أن تأخذ كليات التربية والمعلمين – بصفة أساسية – بالنظام التكاملى فى اعداد المعلم ما أمكن ذلك ، مع الابقاء على النظام التتباعى حيثما

(١) من قرارات ندوة عمداء كليات التربية العرب – بغداد ١٩٧٤ ، ثم عقدت عدة مؤتمرات وندوات خلال السنوات الماضية لهذا الغرض .

اقتضت الحاجة المحلية .

(ب) أن تعمل كليات التربية والمعلمين على رسم سياسة لقبول الطلاب وفق خطة موضوعة لعدد من السنوات ، وذلك على أساس من التناسق والتوفيق مع وزارات التربية والتعليم والجهات الأخرى المعينة .

(جـ) أن تعمل كليات التربية والمعلمين عليد اختيار أنسب الطلاب لمهنة التعليم ، معتمدة فى ذلك على معايير تتناول شخصية الطالب وقدراته وتحصيله وميوله وصحته .

(د) أن تعمل الدول العربية على وضع نظام للحوافز المادية والمعنوية خلال الدراسة وبعدها لجذب الطلاب من المستويات الجيدة .

(هـ) أن تتخذ الدول العربية الاجراءات اللازمة لتوسيع الوعاء التربوى لكليات التربية والمعلمين بحيث تشمل تدريجيا مدرسى التعليم الفنى والرياضى والفنون الجميلة ومعلم الكبار ومعلمى المراحل التى تسبق التعليم الاعدادى والثانوى .(١)

(و) أن تبذل كليات التربية والمعلمين عناية خاصة بالجانب التطبيقى والعملى من الدراسات وبالتربية العلمية من حيث دقة تنظيمها ، وزيادة عدد ساعاتها ووضع معايير موضوعية لتقويم الطالب فيها ، واختيار المشرفين عليها .

(ز) أن كليات التربية والمعلمين فى النظام التكاملى باللغة العربية وبالتوازن فى مناهجها بين القرارات التربوية والثقافية والتخصصية بحيث يكون للمواد التربوية مكانتها اللازمة فى كافة سنوات الدراسة .

(ح) أن تهتم كليات التربية والمعلمين بالبعد القومى فى اعداد المعلم ليكون واعيا بالقضايا الأساسية والمصيرية لوطنه وأمته العربية ، والتحديات الداخلية والخارجية التى تواجهها ، وأن تعنى بتمرسه خلال دراسته على الاسهام المباشر فى مشروعات الخدمة العامة والتعمير وتطوير البيئة المحلية ، أو تعليم الكبار .

(١) أخذت بعض الدول العربية بذلك في السنوات الأخيرة وفي مقدمتها جمهورية مصر العربية حيث توسعت في هذا المجال بدرجة ملحوظة .

وبالنسبة للدراسات العليا وتدريب المعلمين أثناء الخدمة فمن بين توصيات الندوة :

(أ) أن تأخذ كليات التربية والمعلمين بنظام خاص لانتقاء طلاب الدراسات العليا من بين أفضل العناصر ، وأن تعتمد نظاما للحوافز يشمل هؤلاء الطلاب وأعضاء هيئة التدريس العاملين فى البحوث .

(ب) أن تتعاون كليات التربية والمعلمين مع وزارة التربية والتعليم والمنظمات المهنية للمعلمين فى كل الاجراءات اللازمة للنمو المهنى للمعلم أثناء الخدمة ، ويدخل فى ذلك تأهيل غير المعدين تربويا ، وتجديد تدريب غيرهم ، ولتوفير الفرص للمتفوقين من هؤلاء للالتحاق بالدراسات العليا فى حقول اختصاصهم .

(جـ) أن تنظر وزارات التربية والتعليم فى جعل النمو المهنى للمعلم أثناء الخدمة عن طريق الاشتراك فى الدورات التدريبية أو الدراسات العليا أساسا فى الترقية .

– وفى ديسمبر (سنة ١٩٧٥) عقد مؤتمر المعلمين الأفارقة/الافريقيين بمدينة القاهرة (مع ملاحظة أن نحو ثلثى سكان الوطن العربى يعيشون فى بلدان شمال أفريقيا) .

وذلك لممارسة شئون التعليم ومناقشة الأمور التربوية وتبادل الآراء فيها، فضلا عن تدعيم الوحدة العضوية التى تربط بين المعلمين من أبناء القارة الافريقية بصفة عامة والوطن العربى بصفة خاصة ، ثم الانتماء إلى أسرة المعلمين على الصعيد الدولى .

– وإلى جانب ذلك ، هناك المنظمات والنقابات المهنية للمعلمين فى كثير من بلاد العالم والتى تعمل على الارتفاع بالمستوى المهنى والوظيفى والمادى للمعلمين ، كما تسهم فى نقل الخبرات العلمية والتربوية بين أبناء الدول العربية عن طريق المؤتمرات وتبادل الزيارات الثقافية وما تقوم به من أبحاث ودراسات ، وما تصدره من مطبوعات .

*** وهناك أيضاً اتحاد المعلمين العرب، الذى أنشئ سنة ١٩٦١ .**

وهو بمثابة تجميع شامل لفئات المعلمين العرب ، تجمع كلمتهم ، ويعبر عن آرائهم ، ويتحدث باسمهم فى المؤتمرات المحلية والقومية والعالمية ، ويبحث قضايا التربية والتعليم فى بلاد الوطن العربى .

ومن أهم أهدافه :

- تنسيق نشاط المعلمين العرب فى النواحى العلمية والتربوية .
- الارتقاء بمستوى مهنة التدريس والعمل على الارتفاع بمستويات المعلمين ، ماديا ، ومهنيا ، وعلميا .
- القيام بمجموعة من الانشطة والمؤتمرات التربوية التى تخدم المجال التعليمى .
- العمل على توثيق العلاقات مع المنظمات والروابط العالمية للمتعلمين.

كذلك ، هناك : اتحاد التربويين العرب :

اتحاد التربويين العرب :

وقد أسس هذا الاتحاد فى شهر يونيه (١٩٧٨) والذى عقد فى بغداد فى الفترة من ٧ إلى ١٥ يونيه ١٩٧٥ ، والمؤتمر الفكرى الثانى للتربويين العرب ، والذى عقد فى بغداد أيضاً ، فى الفترة من ٥ إلى ٩ يونيه ١٩٧٨ .

ومما تضمنه نظامه الأساسى :(١)

المادة الأولى :

ينشأ على مستوى الوطن العربى ، اتحاد للمشتغلين بالعلوم التربوية فى مجالاتها المختلفة ، يسمى اتحاد التربويين العرب .

المادة الثانية :

يكون مقر الاتحاد مدينة بغداد .

---

(١) المؤتمر التأسيسى لاتحاد التربويين العرب – النظام الأساسى للاتحاد – وزارة التربية – بغداد – ١٩٧٨ .

المادة الثالثة :

استجابة لتوصية المؤتمر الفكرى الأول للتربيويين العرب ، الإتحاد مؤسسة علمية ، تكون أهدافه ، كما يلى :

١ – الاسهام فى النهوض بالفكر ، والممارسات التربوية العربية ، وتوحيد جهود التربويين العرب فى هذا المضمار .

٢ – الاهتمام بالتراث التربوى العربى ، والعمل على نشره .

٣ – دراسة المسائل التربوية ، ذات الطابع المشترك فى الأقطار العربية .

٤ – العمل على تيسير تداول الجديد فى التربية فى الوطن العربى ، ونشره .

٥ – تيسير الاتصال ، وتوثيق التعاون بين التربويين العرب .

٦ – تبادل الخدمات ، والمشورة ، وتنمية الصلات مع المؤسسات والمنظمات العربية ، والدول المعنية بشئون التربية .

٧ – تنمية الصلات مع المؤسسات التربوية المناظرة في الخارج .

هذا ، ولاتحاد التربويين العرب ، اتخاذ ما يراه من وسائل لتحقيق أهدافه ، وذلك فى ضوء ما جاء بالمادة الرابعة لنظامه الأساسى والمتضمنة لتلك الوسائل .

وهكذا ، تجتمع العقول العربية ، ويلتقى الفكر العربى ، وتتضافر الجهود فى مثل هذه التنظيمات ، والهادفة إلى استمرار تقدم الوطن العربى ، والمضى به إلى الأمام ، دائماً .

وتواصل الدول العربية اهتماماتها بالمعلم والعملية التعليمية فى ضوء المتغيرات العصرية .

وتعقد المؤتمرات التربوية فى كثير من بلادنا العربية من أجل النهوض بالتعليم والارتقاء بالعمل التربوى فى مختلف المراحل ومن بين ما عقد من تلك المؤتمرات ما قامت به كلية التربية بجامعة أسيوط بالتعاون مع جمعية كليات ومعاهد التربية فى الجامعات العربية خلال العام الجامعى ١٩٩٩/ ٢٠٠٠ وقد شارك كاتب هذه السطور فى فعاليات المؤتمر وقدم الورقة التالية :

المعلم العربى ومهنة التعليم

أولاً : ماذا نعنى بمجتمع الغد ؟

نحن الآن نعيش فى مجتمع تكثر فيه التطورات الحديثة والتقدم العلمى والتفجر المعرفى والتكنولوجى المتقدمة ، وتعلو فيه صياحات وشعارات ونداءات متنوعة ، فثورة المعلومات والبث الفضائى ، وسهولة ويسر الاتصالات والسماوات المفتوحة ، والعولمة ، والكونية ، والعالم قرية صغيرة ، ثم النظام العالمى الجديد ، والتكتلات الاقتصادية ، والاتفاقيات التجارية إلى غير ذلك مما يستحدث على الساحة العالمية من أمور ومسميات .

أما مجتمع الغد ، فيغلب على الظن أنه من المتوقع أن يشتمل على العديد من نواحى التغير ، فقد تتغير فيه ملامح الحياة ، وقد يحمل المستقبل الكثير من التطورات العلمية والفكرية والاقتصادية والاجتماعية ، وقد تتغير فيه أنماط السلوك وأساليب التربية ونظم التعليم بل وطرائق التعامل بين الناس .

ومن المعلوم ، أن القرن العشرين قد قدم لنا على مدى مائة عام ، الحديث والمتنوع من مقدرات الحياة ومقوماتها ، وقدم لنا الكثير والمبهر من مظاهر التطور فى مجالات العلوم والفنون والصناعة والزراعة والتجارة إلى جانب ما استحدث فى مجالات الطب والهندسة والعلوم الطبيعية والهندسة الوراثية وغزو الفضاء وما تزخر به الأرض وما تحتويه البحار والأنهار بالإضافة إلى ماوصلت إليه الثورة العلمية وتكنولوجيا المعرفة والاتصالات .

ثانياً : المعلم ومجتمع الغد :

نقول ، إذا كان القرن الحالى – الذى نختتم سنواته المائة بعد شهور قليلة – قد حمل لنا هذا كله ، فما بالنا لا نتوقع أن يحمل لنا القرن القادم الكثير من متغيرات الحياة ومستجداتها ؟

وهنا نقول ، إن المعلم فى مقدمة العناصر البشرية القادرة على التكيف مع مستحدثات العصر ، فالمعلم يستطيع أن يواكب التقدم العلمى ومن ثم يمكنه الاسهام فى تطويره بما يضيفه إليه من فكره وإبداعه .

والمعلم يمكنه إعداد طلابه لتقبل هذا التقدم ومسايرته والتفاعل معه بما يتوفر لديه من إمكانات مادية وفكرية وعقلية وعلمية وتخصيصية وبما يجيده

من أساليب تعلم وتعليم وطرائق تدريس وتوضيح مفاهيم .

والمعلم يستطيع أن يعد طلابه للحياة المقبلة فى مجتمع متغير بعد أنى عد نفسه هو عن قناعة وثقة وتقبل ، وبالتالى ، ينتقل من خلاله أثر التدريب والمعايشة والتفاعل طلابه .

وعندما نقول المعلم ، إنما نعنى المعلم فى أى موقع من مواقع العلم والتعليم باعتبار أن لكل مرحلة تعليمية لها فئاتها العمرية وخصائصها ومتطلباتها ومعلموها ، ومن ثم ينبغى التأكيد على وجودة إعداد هؤلاء المعلمين من زوايا ثلاث :

الأولي : وتتمثل في الإعداد العلمي أو التخصصي أو الأكاديمي .

والثانية : وتتمثل في الإعداد المهني والتربوي .

والثالثة : ويتمثل في الإعداد الثقافي بما يشمله هذا النوع من الإعداد .

فالمعلم ، موسوعة علمية تربوية ثقافية أو هكذا ينبغى أن يكون ، وكما هو معروف أن المعلم يمثل حجر الزاوية فى العملية التعليمية التربوية وأنه أحد أقطابها الفاعلة فى إتمامها ، ولذا ، فإن الاهتمام به ، هو اهتمام بنهضة الأمم وتقدم الشعوب فى كل زمان ومكان .

والمعلمون العرب هم رواد التربية وقادة الفكر فى الوطن العربى ، ونحن لا نبالغ إذا قلنا إنهم مهندسو عقول هذه الأمة ، وأنهم يسهمون بأدوار فعالة فى إعداد أجيالها للحياة جيلاً بعد جيل ، هؤلاء الذين يصل عددهم ببلادنا العربية فى مراحل التعليم العام (قبل الجامعى) كل عام دراسى إلى ما يقرب من ربع السكان ، أى ما يزيد عن الخمسين مليوناً من الطلبة والطالبات .

ثالثاً : المعلم العربى ومتطلبات العصر :

لا شك أن المعلم العربى – بانتمائه وولائه ووجوده – فى الوطن بسماته ومكوناته ومقوماته وظروفه ، يضطلع بمسئوليات جسام وتفرض عليه واجبات ينبغى القيام بها ، وتعقد عليه آمال طموحة ، عليه أن يسعى إلى تحقيقها بما تمليه عليه مهنة التعليم ، تلك المهنة السامية والهامة والتى ينال كل فرد فى الوطن نصيباً منها ، ويرتشف من نبعها الفياض قطرات عذبة ، قلت أو كثرت،

تلك المهنة التى يناط بها المعلمون على اختلاف تخصصاتهم نحو فئات عمرية هامة والتى تمتد مسيرتها إلى ما يزيد عن خمسة عشر عاماً هى سنوات التعليم العام ، قوام التعليم فى أى دولة وعموده الفقرى وما قد يسبقه وما قد يليه ، يتعامل خلالها المعلمون مع النشء ، البراعم الصغيرة ، ومع الباقعين، ومع المراهقين ثم مع الشباب والراشدين ، وكذلك الكبار ، إنها مهنة غاية فى الأهمية بكل المقاييس والاعتبارات .

إن مجتمعنا العربى فى حاجة ماسة إلى اعادة النظر فى نظم إعداد المعلمين وتوظيف هذا الإعداد وتفعيله وتنشيط دوره فى مواجهة المتغيرات القادمة وما تحمله من رياح وتيارات وما يصحبها من إيجابيات وسلبيات .

ولا سبيل أمامنا في مواجهة ذلك الغد المنتظر إلا عن طريق :

أ – الإيمان الكامل بأهمية المعلم فى بناء البشر ، وتقدير مهنة التعليم وتميز مكانتها بين غيرها من المهن فى المجتمع ، والحفاظ على هيبة المعلم واحترامه ، وتستطيع أجهزة الإعلام بنوعياتها أن تسهم فى تحقيق ذلك بدور كبير .

ب – أن تقوم نقابات المعلمين وروابطهم وكذلك اتحاد المعلمين العرب بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم برعاية المعلمين وتفعيل أنواع هذه الرعاية وأن يكون لها دور فاعل وإيجابى فى تدعيم وتنقية العملية التعليمية والتربوية بكافة متطلباتها إلى جانب حرصها على الحفاظ على كيان مهنة التعليم ومكانتها الفكرية والاجتماعية ودورها القيادى فى تربية الشعوب ، بعيداً عن الابتذال أو التدنى فى المستوى ، ومع مراعاة الدقة فى اختيار وإعداد من يعملون بها وفق شروط ، ومواصفات تؤكد أهميتها وتقدر دورها وتحفظ كرامتها وتحقق الغاية منها دون التهاون فيها أو التهوين من شأنها حتى لا تكون مهنة من لا مهنة له .

جـ – عقد المتنوع من المؤتمرات والندوات واللقاءات بين معلمى الوطن العربى وبين نظرائهم من معلمى العالم من حين لآخر أو كلما دعت الضرورة حتى لا يكون المعلمون العرب فى جزر منفصلة أو يعيشون بمعزل عن غيرهم مع الإفادة من تجارب الدول الأخرى والاتجاهات

العالمية المعاصرة فالمعلمون فى العالم أبناء مهنة واحدة قواسمها مشتركة .

د – إن الله – عز وجل – جعل الناس شعوباً وقبائل ليتعارفوا ، والتعارف المنشود هو التعارف المتبادل والمتكامل من أجل منفعة البشر فالإنسانية شجرة متشابهة الأصول والفروع وثمارها متنوعة وقطوفها متشابهة وغير متشابهة والشعوب رواد هذه الثمار وتلك القطوف والكل شركاء فى غرسها وجنيها ومذاقها ، والإفادة منها بقدر ما يتاح لهم من جهد واجتهاد .

وإذا كان لابد من العولمة – كما يتشيع لها الكثيرون – فإننا نريدها عولمة معتدلة وليست غائرة أو مغرقة فى التعولم أو تصادماً بين الحضارات أو صراعاً فى القيم والمبادئ أو التهام القوى للضعيف ولكننا نريد الاعتدال والتوازن والتعاون بين شعوب العالم دون اقتحام شرس أو هجمة ضارية أو قوى ضاغطة أو استئثار بالعمل أو ضياع للهوية ، وسبيلنا فى هذا كله هو العلم والتعليم ، والتصدى لما يطرأ من أمور أو أهواء مغرضة ، ذلك أن التعليم بمثابة حائط للتصدى وصمام للأمان وخط للدفاع .

والعولمة – كما يفهم من منطوقها – لفظ يحمل بعض معانى القسر أو القوة أو العنوة أو الانفعال أو الإرغام ، وهو لفظ مستحدث ، أوجدته لغة العصر ومروجوها والتى تحاول أن تمزج حياة الشعوب ببعضها البعض الآخر وأن تصيّر الشعوب فى نسق واحد أو تداخل مختلط أو شخصيات هلامية غير محددة الملامح والمعالم ، وهذا قد لا يتحقق فى كثير من أمور الحياة ، فالعالم كما أوجده الله – سبحانه وتعالى – شعوب متفاوتة العدد والعدة والأجناس والطباع واللغات والأرزاق والأماكن ليحدث التعاون والتوازن بينهم ولكن أن تسود العالم كله صيغة حياتية واحدة ؟!

فهذا ضرب من المستحيل أو أمل بعيد المنال (ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة) ولنا أن نتصور – على سبيل المثال –شعباً كله أغنياء أو كله فقراء أو كله متعلمون أو كله جهلاء أو كله فنيون أو غير ذلك من صفات الناس .. كيف تسير الحياة ومجتمع هذا شأنه ؟!

وإذا كانت مهمة المعلم هى رسالة علمية فكرية تربوية وكما نقول

ونردد، إنها مهنة الرسل والأنبياء (صلوات الله وسلامه عليهم) فإن الله – جل جلاله – قد أمدهم بقوة من عنده وتأييد منه ومقدرة من لدنه على مواجهة ما تعرضوا إليه من مشكلات وأبعد عنهم كيد الحاقدين وجهالة الغافلين ... فهل يجد المعلمون العرب فى دولهم من يؤازرهم فى أداء واجباتهم ويحفظ لهم حقوقهم المادية والمعنوية والوظيفية فى عزة وكرامة وشموخ ؟؟ هذا ما نرجوه لهم .

علينا أن نضع فى اعتبارنا ، سبق العلماء العرب فى كثير من مجالات العلم وأنواع المعرفة ، وأن العالم – فى كثير من حقب الزمن – قد أفاد من جهودهم وعطائهم ، ولكنه – فى سقطة من سقطات الأيام – انحسر هذا كله أو بعضه بعد أن انتقل عنوة إلى غير العرب وتحت ظروف يرويها لنا التاريخ ونعرفها جميعاً .

علينا أن نسترجع ماضينا التليد وننفض ماعلق به من غبار وشوائب ونعيدإليه أصالته وبريقه ونضيف إليه ما يدعم استقراره واستمراره وما يمكنه من كسب قصب السبق فى مضمار التقدم الهائل وقفزات العلم المستمرة فى عالمنا المعاصر، والعلم العربى هو الركيزة الأساسية لهذا كله بطبيعته وبحسه العربى وبما لديه من قدرات وما يتاح له من إمكانيات وظروف .

هـ – علينا ملاحظة وملاحقة تطورات الحياة حولنا وما يستحدث من شعارات ونداءات وافدة ، مثل : العولمة والتعولم والتوحد الثقافى ، مع الحفاظ على الهوية العربية والثقافة العربية والقواسم المشتركة فى البنية التربوية العربية إلى جانب الاهتمام باللغة العربية باعتبارها وعاء لثقافة الوطن العربى مع إجادة لغات أخرى للتبادل الفكرى والمعرفى كما تدعونا مبادئنا العربية وقيمنا الإسلامية إلى ذلك وكما فعل أسلافنا من قبل ، والإفادة من تجارب وخبرات الأمم والشعوب من غير عزلة أو انعزال عن العالم الذى نعيش معه دون تفريط أو إفراط ودون تهوين أو تهويل .

و – علينا العمل على وضع استراتيجية لرؤية مستقبلية متكاملة من أجل إعداد المعلم العربى بحيث تتعاون فى بنائها واتمامها الأجهزة والهيئات والمؤسسات المسئولة عن إعداد المعلم ككليات ، ومعاهد

التربية ، ومراكز البحوث التربوية ، ووزارات التربية والتعليم ، وأكاديميات البحث العلمي ، ونقابات المهن التعليمية ، بل ومؤسسات العمل الوطني بمختلف اختصاصاتها ، الرسمية أو الحكومية منها ، والخاصة أو الأهلية ، والتي تنتشر في ربوع دولنا العربية ... يكون المعلم في تلك الاستراتيجية هو محور الاهتمام من منظور شامل ، ويكون للاتجاهات المعاصرة في مجال العلم والتعليم والتقنيات الحديثة وثورة المعلومات .. نصيب غير قليل فيها ، بالإضافة إلى مقتضيات التغيير والتغير وما يستجد على الساحة التعليمية والمجال التربوى بصفة عامة .

رابعاً : سمات المعلم العربى فى مجتمع الغد :

وفى ضوء ما أسلفنا ، ينبغي أن تتوافر لدى المعلم العربى سمات هامة ، من بينها :

- نريد معلماً عربياً يستجيب لما حوله من تغيرات ومستحدثات علمية سريعة الايقاع ومتلاحقة التطور بحيث لا يقف منها موقف المتفرج وإنما موقف المتفاعل الذى يسهم فى التطوير والإفادة منه فى تخصصه ومن أجل طلابه وأمته .
- نريد معلماً عربياً يتقبل الجديد والمفيد والمتطور فى العملية التعليمية ، محباً لمهنته ، غيوراً عليها ، معتزاً بها ، مدركاً لمتطلباتها وفقاً لظروف الحياة حوله ومتغيرات المجتمع ومستحدثات العصر ، ولا نريد معلماً عربياً تقليدياً ، جامد الفكر ، محدود الأفق ، قابعاً فى صومعة أو بعيداً فى عزلة ، بل نريده مستشعراً للقادم من التحديث بمشاعره التربوية فيستعد له ويهيئ نفسه لتقبله وممارسته .
- نريد معلماً عربياً يشعر فى قرارة نفسه بالانتماء العضوى إلى أمته وزملائه من المعلمين فى الوطن العربى ، ويعمل على تنمية الروابط الفكرى وتأكيد الهوية العربية وتوثيق عراها والسعى نحو تحقيق الأهداف المشتركة فى سبيل نهضة الأمة .
- نريد معلماً عربياً متعاوناً مع أقرانه فى المهنة من أجل إعداد أجيال لحياة أكثر إنتاجية وأعمق فكراً ، لا تهميش ولا تسطيح للأمور وإنما

الاحساس بأهمية المسئولية وتحمل الأعباء والصمود أمام الآخرين ممن يحاولون السبق أو التنافس فى مضمار العلم أو يستحوذون لأنفسهم بالمبادأة والإبداع والابتكار .

- نريد معلماً عربياً متقبلاً لعمله ، متحمساً له ، مقبلاً على المعرفة ، راغباً فى التزود من العلم ، مجدداً لخبراته ، متطلعاً لمستقبل مشرق ، متفانياً فى أداء واجباته نحو بلده ومجتمعه وعروبته ، وباحثاً عن الجديد فى تخصصه ، محباً لمعرفة ما توصل إليه نظراؤه من الدول المتقدمة .

- نريد معلماً عربياً يتسم بالسخاء فى عطائه العلمى والدقة فى أدائه والاخلاص فى عمله التربوى والسعة فى الاطلاع والمرونة فى التعامل والاستعداد للتقبل والتغيير والطموح فى الأمل والحرص على الصالح العربى العام قبل الخاص .

ولعل هذا كله ، يتطلب بعض الأمور ، فى مقدمتها :

(١) الإفادة مما يزخر به عالمنا العربى من الكفاءات والخبرات والقدرات الممتازة والتراث العلمى والفكرى وتوظيف ذلك فيما يثرى جهودنا التربوية التى تتضاعف جيلاً بعد جيل فليس غريباً على أمتنا العربية أن نعيد إليها مكانتها الرائدة بين الأمم كما كانت من قبل .

(٢) محاولة التوازن بين متطلبات التقدم والتحديث وآليات التنافس والسباق العلمى وطبيعة المجتمع العربى وظروفه وأوضاعه دون شطط أو مغالاة أو تطرف أو تخلف مع تشجيع الابتكار الهادف وتجنب ما قد تفرزه العولمة وما يستخدم من وسائل تذويب الهوية وتهميش الشخصية العربية والثقافة القومية فى خضم العولمة .

(٣) الاختيار الجيد والانتقاء المدروس لمن يشغل مهنة التعليم بالمراحل الدراسية المختلفة .

(٤) جودة الإعداد والتدريب للمعلم العربى قبل وأثناء الخدمة مع دقة المتابعة والتوجيه الرشيد والتقويم البناء مع إمداده بالجديد فى المجالات التربوية عامة وفى مجال تخصصه على وجه التحديد ثم تهيئته لما يقبل من تحديات المستقبل .

(٥) توفير المقومات والإمكانيات الاقتصادية الكفيلة بحياة المعلمين العرب حياة كريمة .

(٦) الإفادة من خبرات وأفكار واسهامات المتخصصين والمهتمين بشئون التعليم وقضاياه ومشكلاته بما يعود بالنفع على المعلم العربى فى مجالات عمله .

(٧) العمل على تلازم التناغم المتكامل والهادف لصالح العملية التعليمية التربوية من خلال التعاون بين الأجهزة الإدارية والفنية والإشرافية والمالية ذات الصلة بمؤسسات التعليم .

(٨) إعادة النظر فى تحديد وتحديث وصياغة أهداف المراحل التعليمية بما يتطلبه الوجود العصرى والمتغيرات الجديدة وبما يؤكد مواكبة التقدم والحفاظ على الهوية العربية .

خامساً : أدوار المعلم فى مجتمع الغد :

قبل أن نعرض لطائفة من أدوار المعلم العربى فى مجتمع الغد ، علينا أن نثق فى قدرة هذا المعلم على الاسهام فى تغيير وتطوير المجتمع باعتبار أن المدرسة مؤسسة اجتماعية أوجدها المجتمع لخدمته ، والمعلم هو قوام هذه المؤسسة ، ذلك أن للمعلم أدواراً على جانب كبير من الأهمية ، وهى أدوار متعددة ، فالمعلم قائد ورائد لمسيرة العلم والتعليم فى المجتمع ، والمعلم مرب يسهم فى تنشئة الأجيال المتعاقبة ، والمعلم موجه لميول وقدرات واستعدادات طلابه ، والمعلم مشارك فى حل مشكلات مجتمعه وللمعلم دور هام فى تعليم الكبار فى وطنه وبخاصة فى مجال محو الأمية التى لا تخلو دولة عربية من وجود نسبة غير قليلة بها ، وللمعلم دور بارز فى نشر الوعى والتنوير الاجتماعى والترشيد فى مسالك الحياة لمواطنيه .

فمن أدوار المعلم ، تعريف النشء بمقومات الحياة العربية ومكوناتها والإفادة من تاريخها وماضيها مع التطلع إلى الجديد والمزيد والإضافة والتطوير ومع تشجيع التنافس الشريف وحفز الهمم وتقدير التفوق والنبوغ وصقل المواهب والأخذ بأيدى غير القادرين وتوفير سبل تنمية قدراتهم ومعاونتهم على تحصيل العلم .

ومن أدوار المعلم الإسهام فى الحفاظ على التقاليد العربية التى تؤكد

التمسك بالقيم الأصلية ونبذ ما يزعزعها أو يشكك فيها أوينال منها دون تشنج أو تعصب أو مبالغة .

ومن أدوار المعلم توضيح المفاهيم وترسيخ المعارف لدى طلابه مع تشجيع الابتكار والإبداع والعمل على تجديد معلوماتهم فضلاً عن تحليه بالخلق الكريم والصفات المثالية والديموقراطية فى التعامل دون تسلط أو ابتذال أو خنوع .

ومن أدوار المعلم تنشئة وتربية وريادة أبناء وطنه العربى بما يساعدهم على اكتساب المهارات اللازمة لمواكبة التقدم والتطور وعليه أن يستعين بما يكفل له تحقيق ذلك ، من طرائق تدريس أو أساليب تعليم أو تكنولوجيا عصرية.

من أدوار المعلم غرس حب المعرفة وترسيخ الأفكار البناءة وتعميق الرغبة فى العلم لدى طلابه وتنمية اتجاهاتهم السليمة مع البعد عن الأنانية والتفرد والانعزال .

ومن أدوار المعلم تشجيع النشء على البحث عن المعرفة ومصادرها والبعد عن السطحية والتهميش فى تلقى العلم وطلبه مع تبنى الطموحات الهادفة .

من أدوار المعلم تأهيل الأجيال لمعايشة المستجدات العصرية ومحاولة الاسهام فى صنعها وليس مجرد استخدامها أو استيرادها والإفادة منها فحسب وذلك من خلال توفير مصادر الدراسة والتحصيل والتجريب داخل المؤسسات التعليمية وما يتاح من مؤسسات التطبيق الفعلى .

كذلك من أدوار المعلم الإسهام فى تطوير وتطويع المناهج والمقررات الدراسية واقتراح ما يراه من طرق للتدريس وممارسات للأنشطة المختلفة بما يتلاءم مع طبيعة العصر ومتطلبات الحياة العربية فى مجتمع إنسانى متطور .

واستكمالاً لدور المعلم العربى المتعدد والمتجدد ، عليه أن عمل على تنشيط فعالية مجالس الآباء والمعلمين –بمراحل التعليم المختلفة – بما يفيد المجال التربوى بالإضافة إلى خدمة البيئة وتنمية المجتمع وتوثيق صلته بالمؤسسات التعليمية .

و- من المشكلات التربوية

١ - تخلف تعليم الفتاة العربية

لقد أكد المؤتمر الدولى الخامس عشر للتعليم العام سنة ١٩٥٢ ضرورة تعلم الفتاة ، إذ جاء فيه .

- ينبغى أن تجرى - على نطاق دولى - بحوث ودراسات عن النواحى المختلفة لتيسير التعليم للبنات على كل مستويات التعليم وأنواعه ، ومن احتمالات الاستفادة من المؤهلات التربوية التى يحصلان عليها.
- ينبغى أن تقوم كل القوانين واللوائح التربوية الجديدة على أساس مبدأ المساواة فى فرص التعليم بالقياس إلى الجنسين وأن تهدف إلى الغاء التشريعات القائمة التى تتعارض مع هذا المبدأ .
- لا ينبغى بأية حال من الأحوال أن تقل مدة التعليم الالزامى للبنات عنها للبنين .

ولا شك أن الحركة المعاصرة لتحرير المرأة ، من العوامل الاجتماعية التى لها أثر مباشر على التربية فقد أعطيت المرأة فى معظم دول عالمنا المعاصر ، الحق فى الاشتراك فى مجالات الحياة ، وهو حق كان فيما مضى امتيازا للذكور من السكان ، مع الاعتراف التدريجى فى نفس الوقت بحقها فى الفرص التعليمية .

وللبنات اليوم فرص للتعليم مما أتيحت لأمهاتهن ، ويشاركن بنصيبهن فى خضم الحياة الحديثة ، شأنهن فى ذلك شأن البنين وتتوافر لهن نفس مصادر المعرفة ، ولهن نفس الفرص فى اجراء المقارنات ، وتكوين أفكارهن الخاصة .

هذا ، هو الاتجاه السائد فى عالمنا المعاصر ، والذى تأخذ به كثير من الدول ولا سيما المتقدمة منها بيد أن دول وطننا العربى ، لا تزال جهودها قاصرة عن مواكبة هذا الاتجاه بكل أبعاده مع أنها خطت على طريقة خطوات متواضعة ، إذ يبدو من استقراء الأرقام المتواترة أن جهود محو الأمية فى قطاع النساء تسير بخطى أشد بطئا حين أدت هذه الجهود إلى هبوط نسبة الأمية بين

الرجال من ٧١,٦ ٪ سنة ١٩٦٠ إلى ٥ر٦٠ ٪ سنة ١٩٧٠ ، نجدها ، تهبط بين النساء فى نفس المدة من ٩٠,٧ ٪ إلى ٨٥,٧ ٪ فقط ، وهذا يعنى أنه لو استمرت جهود محو الأمية فى قطاع النساء بنفس المعدل لقضت الأمة العربية قرابة قرن من الزمان حتى تصبح أمة متعلمة .

هذا من حيث أمية المرأة العربية – بصفة عامة – أما من حيث المراحل التعليمية ، فهى على النحو التالى :

بالنسبة للتعليم الابتدائى :

تعتبر مشكلة الالزام فى التعليم الابتدائى فى كثير من البلاد العربية هى فى صلبها مشكلة تعليم الفتاة ، فما زالت التقاليد تحول بين كثير من الأسر فى بعض البيئات العربية وبين ارسال بناتها إلى المدارس ، كذلك ، فإن الظروف الاقتصادية لبعض الأسر العربية تدفعها إلى التضحية بتعليم الفتاة إذا وضعت فى موضع الاختيار فى بعض أطفالها ، كما تدفعها إلى التضحية بتعليمها من أجل استغلال طفولتها فى العمل والحصول على بعض الدخل .

بالنسبة للتعليم الثانوى :

تشير الاحصائيات إلى أن أعداد البنات فى التعليم الثانوى بأنواعه فى البلاد العربية أقل من نصف أعداد البنين (باستثناء بعض البلاد مثل الكويت والبحرين ولبنان إذ تزيد هذه النسبة قليلا) وهذا الوضع نتيجة حتمية يفرضها تحيز التعليم الابتدائى للولد وما وراء هذا للتحيز من أوضاع اجتماعية فى أكثر البلاد العربية .

أما التعليم الفنى والمهنى فحظ البنات منه أقل بكثير من حظهن فى التعليم الثانوى العام ، وربما كانت مصر من أكثر البلاد العربية تمكينا للبنت بالنسبة للتعليم الفنى إذ تبلغ النسبة حوالى ٣٠ ٪ بينما فى الثانوى العام أكثر من ذلك .

بالنسبة للتعليم العالى :

من الملاحظ أنه بقدر ما يرتفع مستوى التعليم ، تقل نسبة البنات فيه عن نسبتهن فى مرحلة تعليمية سابقة ، ففى الأردن مثلا تبلغ نسبة البنات إلى المجموع الكلى من تلاميذ التعليم الابتدائى نحو ٤٥ ٪ وفى الثانوى العام ما

يقرب من ٣٢٪ ثم فى التعليم العالى لا تتجاوز ٣٠٪ وفى الثانوى العام حوالى ٢٧٪ وفى العالى ما يقرب من ٢٥٪ – فى المغرب تبلغ نسبة البنات فى الابتدائية نحو ٣٢٪ وفى الثانوى العام حوالى ٢٤٪ وفى العالى ما يقرب من ١٥٪ .

أما فى مصر فتبلغ نسبة البنات فى الابتدائية نحو ٤٠٪ وفى الثانوى العام ٣٠٪ وفى العالى ما يقرب من ٢٤٪ وفى ليبيا فتبلغ نسبة البنات فى الابتدائى نحو ٣٥٪ وفى الثانوى العام حوالى ١٥٪ وفى سوريا نسبة البنات فى الابتدائى نحو ٣٢٪ وفى الثانوى العام حوالى ٢٣٪ (١) .

والحقيقة ، أننا لو نظرنا إلى مكانة الفتاة العربية وسط الصورة العالية لتعليم المرأة ، لتبين لنا مدى الأمية المتفشية بين النساء العربيات ، فبينما نجدها نحو ٨٥,٧٪ فى سنة ١٩٧٠ من جملة النساء فى سن الخامسة عشرة فأكثر ، وهى فى البلاد النامية الأخرى . تصل إلى ٦٠,٢٪ . نجدها فى الدول المتقدمة لا تتجاوز ٤,٣٪ ثم فى مجمل بلدان العالم بصفة عامة نحو ٤٠,٣٪ .

وهكذا يبدو واضحا أن نسبة الأمية بين نساء الوطن العربى نسبة كبيرة، تشكل النساء الريفيات منها القسم الأكبر بسبب قلة فرص التعليم بينهن ولأسباب اجتماعية أخرى .(٢)

وتوصى المؤتمرات العربية بضرورة اصدار تشريعات تجعل التحرر من الأمية الزاميا لمن تقل أعمارهن عن ٤٥ سنة وتؤكد على ضرورة وضع خطط طويلة المدى لتحقيق هذا الهدف ومن هذه المؤتمرات :

المؤتمر الاقليمى الثالث لوزراء التربية والوزراء المسئولين عن التخطيط الاقتصادى فى الدول العربية ، الذى عقد فى مراكش سنة ١٩٧٠ .

والمؤتمر الاقليمى العربى الثانى لمحو الأمية ، الذى عقد بالاسكندرية سنة ١٩٧١ .

والمؤتمر العربى لدراسة موضوع محو أمية النساء وأثره ، والذى عقد

(١) محمد أحمد الغنام ، تعميم الأمة العربية ، مرجع سابق ص ٥٣ ، تزايدت هذه النسب في السنوات الأخيرة .

(٢) د. سعاد خليل إسماعيل ، محو أمية في الوطن العربي ، مؤتمر بغداد لمحو الأمية الألزامى أيار سنة ١٩٧٦ وزارة التربية العراقية ، ص ٢٧٢ .

بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة سنة ١٩٧٥ ، وكان من أهم توصياته وضع خطة لتحقيق برنامج متكامل يضمن القضاء على أمية النساء العربيات خلال العقد العالمى (١٩٧٥/١٩٨٥) على أن تكون الخطة جزءاً أساسيا من الخطة الشاملة لمحو الأمية عامة ، ومن الخطة الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للوطن العربى ، كما دعم المؤتمر فكرة جعل العقد القادم عقدا عربيا لمحو الأمية ، على أن يعطى محو أمية النساء أولوية أولى وواضح ، أن هذه كلها مؤشرات دالة على مدى تخلف تعليم الفتاة العربية ، مما يهبط بالمستوى التعليمى لدول الوطن العربى ، ومن ثم تدعو إلى ضرورة الاهتمام بتعليم الفتاة لما يترتب على ذلك من أهمية .

٢ - الأمية المشكلة المزمنة

الأمى ، هو من لا يتمتع بالقدرة على القراءة والكتابة ، وهو من لا يستطيع الافادة مما يقرأ .

والأمية من أكبر المشكلات التى تواجه دول وطننا العربى ، ذلك لأنها تشمل الجزء الأكبر من هذا الوطن ، كما أنها لا تقتصر على جنس معين أو من سن معينة . بل جميع فئات السن من الجنسين .

ولا شك أن مشكلة ، هذا وضعها ، مشكلة ضخمة ، يتطلب حلها مالا كثيراً ووقتاً طويلا ومجهودا متواصلا ومشكلة الأمية ، ليست مشكلة ضخمة فحسب ، بل هى مشكلة معقدة ويرجع تعقيدها إلى ارتباطها بكثير من المشكلات الأخرى التى تعانيها بلادنا العربية ، فهى ترتبط بمشكلة تعليم الصغار حتى أثبتت بعض الدراسات ، أنه كلما ارتفعت نسبة المقيدين فى المدارس الابتدائية إلى عدد الملزمين ، انخفضت نسبة الأمية بين الكبار والعكس بالعكس .

وترتبط الأمية بالمشكلة الاقتصادية ، فقد دلت الأبحاث التى اجريت على كثير من البلاد ، على أن انخفاض نسبة الأمية فى بلد من البلاد ، يصاحبها زيادة فى الدخل القومى .

كذلك ، ترتبط الأمية بمشكلة تكاثر السكان أو الانفجار السكانى الذى ينبغى أن يقابله انفجار معرفى وثقافى .

بالإضافة إلى هذا ، فالأمية ترتبط بالمشكلة الصحية ، فقد أوضحت الدراسات أن المناطق التى تنتشر فيها الأمية ، ترتفع فيها نسبة الوفيات نتيجة لأمور كثيرة ، منها الجهل بطرق الوقاية أو المحافظة على الصحة .

ويلاحظ أن هذه المشكلات ، لا توجد منعزلة ، ولكنها ترتبط بعضها ببعض ، وتؤثر بعضها فى بعض تأثيرا متبادلا (١) .

ومما يزيد من حجم مشكلة الأمية ، وجود البدو الرحل ، الذين لاى كاد يخلو منهم قطر عربى ، فجزء كبير من البلاد العربية ، صحراء يسكنها قوم من البدو ، يعيشون على رعى الدواب والماشية ، والانتقال بها من مكان إلى آخر ، طلبا للمراعى وموارد المياه ، فكيف يعرفون مستواهم الثقافى ؟ وكيف يمكن تعليمهم ؟

والواقع ، أن مشكلة الأمية . تعتبر من أخطر المشكلات التى تواجه الدول العربية . ثقافيا ، واجتماعيا ، واقتصاديا وصحيا .

وعلى أنه يمكن وضع أبعاد هذه المشكلة ، على النحو التالى :

أولاً : حركات الفرد من تفهم حضارة أمته ، ومشاركتها أمانيها ، فالجهل يمنع من الاطلاع على التراث الحضارى الذى نفخر به، بالإضافة إلى أنه يعوق الأمى عن متابعة تقدم بلاده ، وتطورها.

ثانياً : جهل الأمى بحقوقه وواجباته ، وذلك بالنظر لكونه محدود الاطلاع على القوانين والأنظمة التى كثيرا ما تنتشر وتعمم بواسطة الصحف والاعلانات والنشرات وغيرها من وسائل الاعلام .

ثالثاً : الانتاج ، فالأمى عاجز عن القيام بعمل منظم ، فما يجعل انتاجه قليلا وكسبه مناسبا لانتاجه القليل ، وبالتالى يؤثر ذلك على مستواه الاقتصادى .

رابعاً : تعرض الأمى للوقوع فى الأمراض ، فالأمى أكثر تعرضا لفتك

(١) د. محمود رشدى خاطر ، مكافحة الأمية فى بعض البلاد العربية ، المركز الدولى للتربية الأساسية ، فى العالم العربى – سرس الليان ١٩٦٠ ص ٢٤ .

الأمراض . من المتعلم الذى يعرف طريقة ، وعوامل العدوى ، فتفاداها ويبتعد عنها.

ومن ثم ، فالأمية ، ليست الجهل بالقراءة والكتابة فحسب ، ولكن الأمية تمتد إلى جهل المواطن بمبادئ المواطنة ، جهله وطنه العربى الكبير ، والمحلى الصغير ، جهله تاريخه القومى جهله حقوقه وواجباته ، جهله مبادئ العلوم والمعارف ومبادئ الدين والعقيدة إلى آخر ما هنالك من أشكال الجهل . (١)

وأذن ، فالعربى ، اليوم ، لا يستطيع أن يفخر بوطن حر مستقل قوى ، ما لم يتحرر أبناء الوطن العربى من الجهل ، ثم ان الاستقلال اليوم ، يقوم على أساس متين من اقتصاد مستقل مكين ، وكل تحرر سياسى لا يدعمه تحرر اقتصادى ، لا يمكن أن يكون تحررا بالمعنى الصحيح ، وليس معنى التحرر الاقتصادى ، هو قطع الاقتصاد العربى عن كل اقتصاد آخر ، فهذا أمر بات اليوم مستحيلا فى عالمنا العربى الصغير ، ولكن مهناه ، أن يكون الاقتصاد القومى قادرا على كفاية الشعب ، وحماية استقلاله ، وتزويده بحاجاته الضرورية لكرامة المواطنين وعلى أية حال ، فإن الأمية فى وطننا العربى ، لا تزال تشكل نسبة عالية بين الذكور والاناث بصفة عامة بالقياس لدول العالم المتقدمة ، اذ تتراوح هذه النسبة ما بين ٦٠٪ و ٩٠٪ من تعداد السكان ، مع اختلافها من دولة عربية إلى أخرى تبعا لظروفها وأوضاعها الموجهة لشئون الحياة فيها .

وفى تتبعنا بالدراسة التحليلية لمشكلة الأمية فى الدول العربية ، نجد أنها ليست وليدة اليوم ، أو أنها شئ عارض ، ولكنها نتيجة لجملة عوامل ، من أبرزها :

١ - العوامل التاريخية :

فقد تعرضت البلاد العربية فى القرون السبعة الأخيرة من تاريخها الطويل لغزوات كثيرة وأنواع من الحكم الأجنبى ، كانت سببا فى تأخرها الاقتصادى ، والسياسى ، والاجتماعى والثقافى .

(١) د. فاخر عاقل ، معالم التربية (دراسات فى التربية العامة والتربية العربية) دار العلم للملايين ط١ بيروت ١٩٦٨ ص ٤٣ .

٢ – العوامل الاقتصادية :

فمن الحقائق المعروفة ، أن مستوى المعيشة فى البلاد العربية منخفض لدرجة كبيرة ، وأن الأغلبية من السكان محدودة الدخل لا يجدون فى حياتهم وقتا أو جهدا يوجهونه إلى التعليم بقدر ما يوجهونه إلى الحصول على ما يقومون به حياتهم من كفاف أو ضرورة .

٣ – العوامل السياسية :

فالبلاد العربية إلى عهد قريب كانت تتحكم فى مقدرات الأمور بها قلة غنية تعمل على ابقاء الأغلبية فى حالة فقر وجهل باستمرار حرصا على مصالحها الاقتصادية وسلطانها السياسى ، الأمر الذى أضاف إلى جموع الأميين أعدادا كبيرة .

٤ – العوامل الاجتماعية :

فأغلبية السكان فى البلاد العربية تعتمد فى حياتهم على الرعى والزراعة ، والحياة الرعوية لا تترك فراغا للتعليم ، والحياة الزراعية بالرغم من استقرارها فإن خبراتها تعتمد على الممارسة والتقليد أكثر من أعتمادها على القراءة والكتابة كما يميل الفلاحون بصفة عامة إلى المحافظة على طريقة الآباء والأجداد فى الحياة ولذا نجد نسبة الأمية بينا البدو والفلاحين أعلى منها بين سكان المدن والمراكز التجارية والصناعية .

والحقيقة أن مشكلة الأمية فى الوطن العربى مشكلة مزمنة لا تزال تبذل الجهود فى سبيل القضاء عليها وهى وإن كانت جهودا متواضعة الا أننا نأمل أن تتضاعف فى المستقبل القريب حتى تتلاشى هذه النسب الكبيرةر أو على الأقل تتضاءل فى طريقها إلى الزوال على أن هناك اختلافا فى نسبة الأمية بين الدول العربية بعضها وبعض على سبيل المثال مصر ٧٠٪ – ليبيا ٨٠٪ – سوريا أكثر من ٦٠٪ لبنان أكثر من ١٠٪ – السعودية ٩٠٪ – اليمن أكثر من ٩٠٪ .

وتفيد التقارير الحديثة التى أصدرها المختصون فى البلاد العربية أن هناك جملة أمور لا تزال تدخل فى تجسيم هذه المشكلة حتى الآن من بينها .

١ - الناحية المالية :

وهى الترجمة الحقيقية للايمان بقيمة عمل ما وهى فى الوقت ذاته ، الدم الذى يجرى فى عروقه .

أن الأموال التى تنفق على محو الأمية قد لا تكون أحيانا متكافئة مع العائد منه اذ لا تزال هذه الأموال قليلة نسبيا حتى الآن .

٢ - حصر العمل فى محو الأمية

فى اطار وزارة واحدة وعدم اشتراك الوزارات الأخرى والمؤسسات الحكومية والأهلية فى هذا العمل فالأمية مشكلة قومية وليست مشكلة تخص وزارة واحدة والأميون منتشرون فى جميع أنحاء البلاد وتعليمهم يعنيهم كما يعنى الجهات التى ينتمون اليها .

٣ - سيطرة البيروقراطية على تنظيم العمل

فهناك الإدارة المركزية ثم الإدارة على مستوى المحافظة أو الولاية أو العمالة ثم الإدارة على مستوى المركز أو الجهة وأخيراً على مستوى الحى أو القسم أو الوحدة واكى يتم فتح فصل لمحو الأمية ينبغى أن تصعد الأوراق وتنزل عدة مرات بين هذه المستويات فإذا أضفنا إلى هذه الصورة نوع الموظفين الذين يقومون فعلا بالتنفيذ فى هذه الادارات لاتضح لنا السبب فى تأخر الدراسة أحيانا أو عدم وصول الكتب أو الأجور فى مواعيدها أو عدم تحمس المعلم أو المشرف للقيام بواجبه أو غير ذلك من ألوان الاختلال .

هذا فضلا عن أن العاملين فى هذا النوع من التنظيم ينقصهم الإلمام بطبيعة التنظيم نفسه ، الاحساس بأهمية الرسالة التى يتحملون تبعاتها ، وأن الدارسين وهم أصحاب المصلحة الأولى فى العمل لا يجدون لأنفسهم مكانا فى الصورة ، وقد أدى هذا كله إلى ما تعانيه من برامج محو الأمية من ركود وروتينية .

ولعلاج هذه المشكلة القومية الكبيرة ، ينبغى مضاعفة الجهود والقضاء على الأسباب والمسببات ، بالإضافة إلى ذلك :

- استعمال جميع الاسلحة الفعالة فى معركة الأمية طرق التعليم ، كتبه، مناهج الدراسة بحيث يجد الدارس الموضوعات التى تساعده على حل

مشكلاته الدينية والاجتماعية والأسرية والروحية وتوصله إلى المستوى الذى يمكنه من اتصال بمصادر الثقافة والمعرفة والمشاركة فى مناشط القراءة والكتابة التى يقوم بها جميع المثقفين فى بلده ، وتمده بقدر من مبادئ العلوم والتكنولوجية الحديثة يمكنه من فهم العالم الذى يعيش فيه وقوانين حركته كما يمكنه من ادراك الجوانب الاجتماعية للعلوم وفنونها التطبيقة . وهنا ، يقع على التربية ، بكل مؤسساتها ، وتنظيماتها ، عبء مكافحة هذه المشكلة والقضاء عليها .

على أنه ، ينبغى ألا يفوتنا التنويه عما يبذله المسئولون العرب فى سبيل القضاء على الأمية بين شعوبهم ، ومن جهودهم فى هذا المجال .

- فى ١٩٥٢ أنشأت منظمة اليونسكو الدولية مع مصر ، مركز التربية الأساسية للدول العربية فى سرس الليان . لتخريج القادة فى ميدان محو الأمية .

وقد اتجه هذا المركز فى أواخر الخمسينيات إلى تنمية المجتمع العربى ، ثم اتجه فى أواخر الستينات إلى محو الأمية الوظيفى .

- فى سنة ١٩٦٦ أنشأت الجامعة العربية ، الجهاز الاقليمى لمحو الأمية، والذى انضم إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم فى سنة ١٩٧٠ بأسم «الجهاز العربى لمحو الأمية وتعليم الكبار» .

- فى السنوات الاخيرة ، أنشأت المنظمة العربية للتربية (اليونسكو العربية) مركزين عربيين : أحدهما فى البحرين لمنطقة الخليج ، والآخرل فى ليبيا لمنطقة المغرب العربى ، وذلك لتكوين القيادات والأطر العاملة فى ميدان محو الأمية وتعليم الكبار . على أسس منهجية ، سليمة ، شاملة .

- كذلك ، أقيمت مراكز تدريب متخصصة فى كثير من الأقطار العربية، تقوم بعمليات التدريب والبحوث ، فى كل من : العراق ، المملكة العربية السعودية ، تونس ، السودان ، ليبيا ، الجزائر[1] ..

(١) د. محيى الدين صابر ، قومية العمل فى الحملة الوطنية الشاملة لمحو الأمية - مؤتمر بغداد - مرجع سابق ص ٢٤٨ .

دراسات تطبيقية
لاتجاهات التربية فى
الوطن العربى

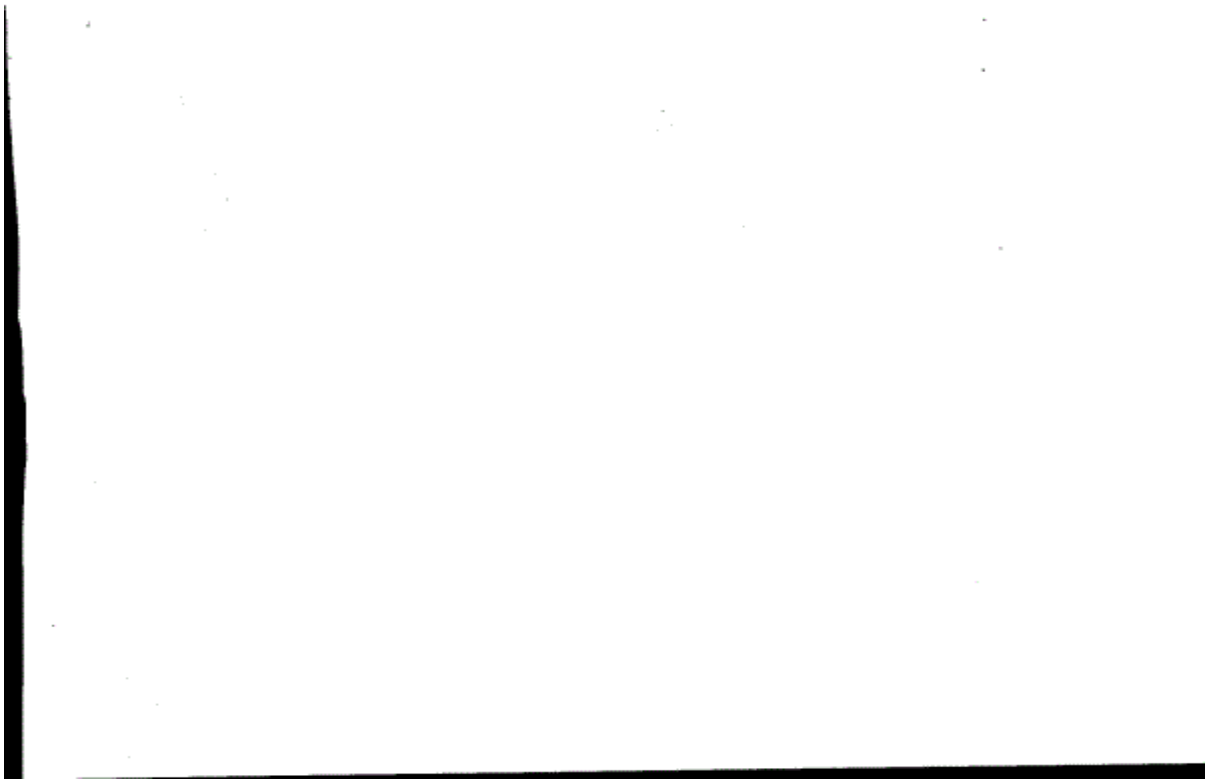

تكاد دول الوطن العربي تتشابه في كثير من الاتجاهات التربوية ، وهي وإن اختلفت في شئ منها ، فإنما يرجع إلي ظروف كل دولة وإن كان ذلك ، لا يغير من جعلها تتصف بسمات عامة ، ومن أجل هذا ، فإن الحديث عن واحدة منها فإنما يعبر بصفة عامة عنها جميعا .

وبالرغم من ذلك ، فإننا سنعرض والصفحات التالية لأوضاع التعليم العام في جمهورية مصر العربية (كدراسة تطبيقة) ثم نتبعها بدراسة عن التعليم العام أيضا في دولتين عربيتين أخريين ، احداهما من القارة الأسيوية (وهي سوريا) والثانية من القارة الافريقية (وهي ليبيا) باعتبار أن الوطن العربي يمتد بين قارتي آسيا وافريقيا .

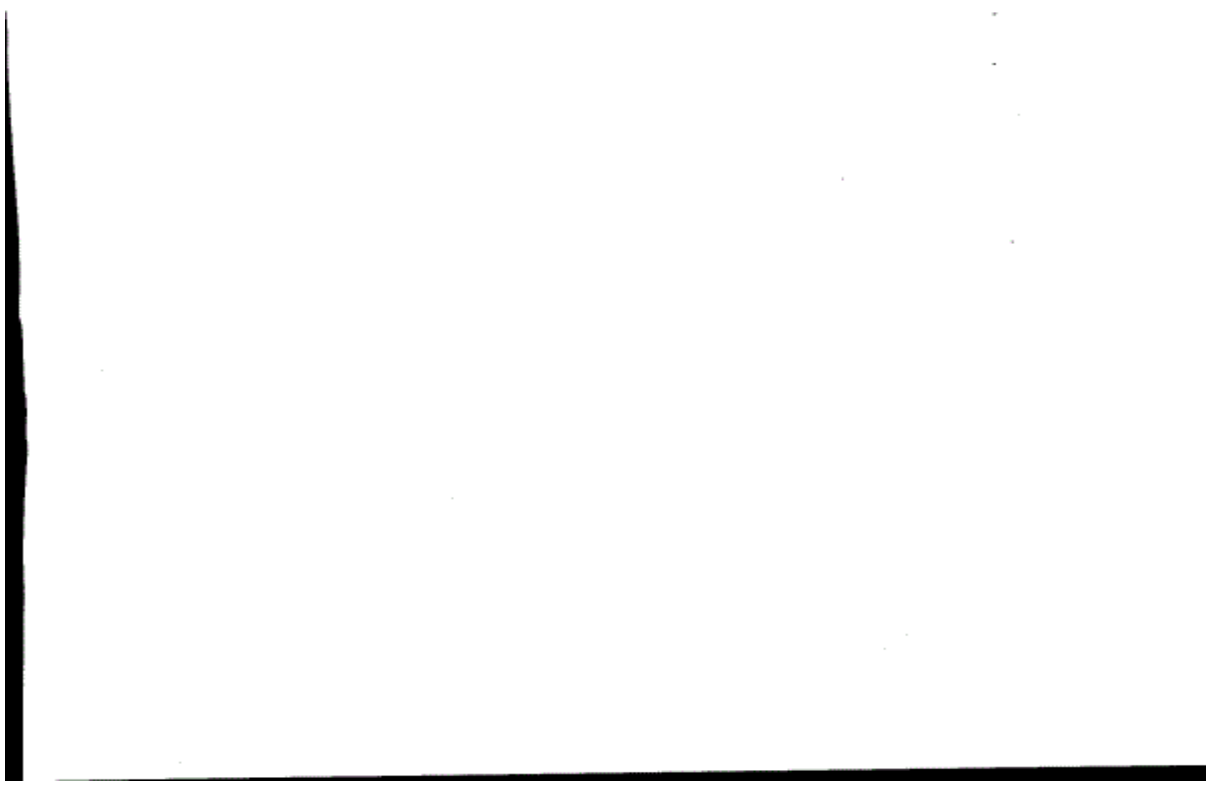

الفصـــــل الثالث
التعليم فى جمهورية مصـــر العربـــية

تقديم :

مصر ، كبري الدول العربية ، حضارتها عريقة ، وتاريخها طويل في عالم الانسانية ، وماضيها شاهد صدق على رسوخ قدمها فى العلم والتعليم .

تعرضت لألوان من الغزو والاستعمار ، قديما وحديثا ولكنها صمدت فى وجه أعدائها ، تدفعهم وتردهم على أعقابهم خاسرين ، بفضل عزيمة أبنائها ، وبأس رجالها ، وفكر زعمائها وقادتها على مر العصور ، ثم بمؤازرة شقيقاتها العربيات .

والحياة التعليمية المعاصرة فى مصر ، ليست وليدة اليوم ، ولكنها فى ارهاصاتها ترجع – على وجه التحديد – إلى مطلع القرن التاسع عشر ، حيث بدئ بتحديث التعليم المصرى آنذاك ، فكانت محاولة تعديل مساره فى مواكبه الاتجاهات الحديثة التى تتفق وطبيعة القرن الماضى .

وقد قطعت مصر ، فى هذا السبيل شوطا أبعدها عن مظاهر التخلف الذى لحق بها طوال قرون سابقة ، فرض عليها فيها ، البعد عن مظاهر التحضر والتقدم .

ثم تعرضت فى أواخر القرن الماضى لمأساة سياسية وضائقة اقتصادية ، انعكس أثرها على العلم والتعليم فجعلته يخبو فى ضوئه حينا من الدهر ، وينحسر فى مداه ، فيتركز فى مدى قليل ، لا يصل إلى مورده الا فئة قليلة وهؤلاء هم أبناء الموسرين القادرين ، ثم فئة ضئيلة أيضاً ، لا تصل اليه إلأبشق

الأنفس ، وأولئك هم أبناء عامة الشعب التواقين للتعليم والمبعدين عنه فى نفس الوقت .

حتى اذا انتهى الربع الأول من القرن العشرين ، كانت مصر قد نفضت عن كاهلها غبار القهر الذى فرض عليها ، وتخلصت مما رزحت تحته سنوات، وعادت سيرتها فى تيارات العلم والمعرفة بقدر ما مكنتها ظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، التى كانت أفضل من ذى قبل .

وإذا انتهى النصف الأول من القرن العشرين ، كانت مصر ، قد أرسلت قواعد نهضتها العلمية ، وأعادت تنظيماتها التعليمية ، وأكثرت من انشاء المدارس والمعاهد ، وإذا هى ترسخ للتعليم العالى والجامعة المصرية (جامعة القاهرة)(سنة ١٩٠٨ ، ١٩٢٥ وجامعة الاسكندرية (فى أوائل الأربعيات) ثم جامعة عين شمس (مع إنتهاء العقد الخامس من القرن العشرين) ومن قبل كانت (ولا تزال) جامعة الأزهر ، تلك الجامعة الاسلامية العريقة ، ذات التاريخ المجيد ، والمشرف للأمة العربية بصفة خاصة ، والعالم الاسلامى بصفة عامة.

ثم مع اشراقات ثورة مصر فى عام سنة ١٩٥٢ وحتى و قتنا الحاضر ، ومصر تخطو خطوات واسعة وموفقة فى جميع مجالات الحياة فيها ، تلك الثورة المباركة ، التى تعتبر أهم حدث فى تاريخ مصر المعاصر ، فبضلها تغير وجه الحياة فى مصر ، بكل ملامحه وأبعاده ، تغير إلى ما هو أحسن ، تغير إلى ما هو أفضل ، تغير إلى ما هو أكثر تقدماً ونهضة وشمولا فى كل مظاهر الحياة، وها هى حياة مصر المعاصرة بكل أوضاعها ، شواهد صدق على ذلك، أما عن الأوضاع التعليمية ، فقد أعيد بناء الهيكل التعليمى فى مصر ، واستتبع هذا تغييرا فى كل شئ فى نوعيات التعليم فى نظم التعليم فى المناهج والبرامج الدراسية ، فى ادارة التعليم، فى توجيه التعليم وتقويمه ، إلى غير ذلك مما يتصل بالعلم والمتعلمين . ثم ، لقد زيدت المدارس والمعاهد والمؤسسات التعليمية وزيدت الجامعات بحيث تتجه النيات الآن إلى التوسع فى التعليم العالى بمختلف كلياته ، لتشمل محافظات الجمهورية ، نتيجة لما حدث من تغيرات جذرية فى مجتمعنا المصرى ، سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وفكريا .

فنحن نرى فى هذه السنوات – ونحن فى الربع الأخير من القرن العشرين تزايد وعى جماهيرنا المصرية عاما بعد عام ، ونرى تزايد الاقبال على التعليم عاما بعد عام بحيث أصبحت مصر تشكل أعلى نسبة للتعليم فى دول الوطن العربى .

هذا ، من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فإن مصر بواقعها الراهن ، لا تقل عن غيرها من الدول المتقدمة فى عالمنا المعاصر ، من حيث أخذها بالاتجاهات العلمية والتربوية الحديثة ، بل وتتفوق على بعضها فى بعض فروع المعرفة .

ولقد كان للأوضاع السياسية الدولية الممتازة التى تتمتع بها مصر ، سواء مع شقيقاتها العربيات ، أو غيرها من الدول الصديقة ، وما تنتهجه من سياسة الانفتاح على العالم ، كان لذلك كله ، اثاره الواضحة والطيبة فى المكانة المرموقة التى تتمتع بها مصر بين غيرها من دول العالم بصفة عامة ، ومكانتها العلمية بصفة خاصة .

والحديث عن التعليم فى جمهورية مصر العربية ، حديث طويل ، وحافل بالكثير من المعلومات والاتجاهات بل والقضايا والمشكلات أيضاً ، وليس هنا مجال تغطية هذا الحديث بأبعاده والافاضة فيه طولا وعرضا وعمقا ، ولكننا ، نكتفى فى الصفحات التالية بالحديث عن بعض النواحى التعليمية المعاصرة ، مع التركيز – بصفة خاصة – على أوضاع التعليم العام .

أولاً : ادارة التعليم العام وتمويله :

تعتبر ادارة التعليم العام فى مصر ، من مسئوليات الدولة ؛ فهى التى تشرف عليه اشرافا اداريا ، ومالية ، مباشرا .

ولقد نشأت الإدارة التعليمية فى مصر ، منذ بدايتها فى عصورها الحديثة ، على أسس مركزية .

وهى بهذا ، جاءت انعكاسا طبيعيا للاطار المركزى للتنظيم الإدارى العام فى مصر ، إلا أنه بتتابع السنوات ، وتعدد المسئوليات التعليمية ، بدأت الإدارة المهيمنة على شئون التعليم ، تعانى من قيود المركزية واعبائها ، ومتطلباتها ، ومن ثم ، حاولت الدولة تحقيق نوع من اللامركزية ، وقد تم ذلك على عدة مراحل ، سنوردها بعد قليل ، بعد تناولنا لإدارة التعليم العام على :

(أ) المستوى القومى (المركزى) :

تعتبر وزارة التربية والتعليم ، الهيئة العليا ، المسئولة عن التعليم العام فى مصر ، وهذه الوزارة ، شأنها ، شأن بقية الوزارات ، فهى صورة من صور الإدارة العامة ، التى تنظم حياتنا فى المجتمع المصرى ، فى عصرنا الحاضر . وتتسم هذه الإدارة ، بالحرص على وحدة التماسك بين جوانب المجتمع ، ونواحيه ، كما تعمل على وجود صلة بين القمة والقاعدة ، بل وجود رابطة عضوية ، من خصائصها ؛ ألا تجعل الطرفين فى تجاذب ؛ هذا ، مشدود إلى أعلى ، وذاك مشدود إلى أسفل ، ولكنهما فى تعاون مستمر ، تديره ديناميكية ؛ قوتها الدافعة ، تقدم المجتمع ، وهدفها الصالح العام لمن فيه .

والمكانة التى تحتلها وزارة التربية والتعليم فى الإدارة التعليمية ، تجعلها تضطلع بمسئوليات عديدة ، من بينها :

١ – تخطيط السياسة التعليمية ، فى ضوء الأهداف القومية ، والسياسية العامة للدولة .

٢ – تقدير الأموال اللازمة لخطط التعليم ، ومشروعاته .

٣ – وضع البرامج ، والمناهج الدراسية لتنفيذ الخطة التعليمية ، وما يلزم ذلك من مقررات ، وكتب دراسية ، وما يتبع ذلك من وسائل تقويم ، وامتحانات عامة.

٤ – تحقيق التوازن الجغرافى فى توزيع الخدمات التعليمية على مراحل التعليم، ومتطلباتها .

٥ – تطويع نظام التعليم ، لمواجهة مطالب التنمية الاقتصادية من القوى العاملة .

٦ – الاسهام فى ايجاد التوافق بين مستويات التعليم العام ، والتعليم العالى ، بما تتطلبه احتياجات المجتمع .

٧ – تحديد مستويات المدرسين ، وتقييم ، ومتابعة تقويم التعليم على المستوى القومى .

٨ – توفير التعليم الابتدائى للاعداد المتزايدة باستمرار من الأطفال الذين يبلغون سن الالزام .

٩ – اصدار القرارات ، والنشرات اللازمة لتنظيم ، وتوجيه العملية التربوية.

١٠ – تعيين ، ونقل من يشغلون الوظائف القيادية ، والاشرافية العليا فى مراحل التعليم العام بديوان الوزارة ، والمديريات التعليمية .

هذا ، ويتولى وزارة التربية والتعليم ، وزير مسئول عنها ، يعاونه مجموعة من وكلاء الوزارة ، كل فى مجال اختصاصه .

وذلك بعد أن أعيد تنظيم الجهاز الإدارى ، والفنى بالوزارة فى سنة ١٩٦٩ ثم أدخلت بعض التعديلات فى السنوات الأخيرة ، بحيث أصبحت على النحو التالى :

– وكيل الوزارة للتعليم الأساسى .

– وكيل الوزارة للتعليم الثانوى العام .

– وكيل الوزارة للتعليم الفنى .

– وكيل الوزارة للخدمات المركزية والعلاقات الخارجية .

– وكيل الوزارة للشئونالمالية والادارية.

– وكيل الوزارة لشئون التخطيط والمتابعة .

– وكيل الوزارة لشئون التوجيه الفنى .

وترتبط هذه الوكالات بعضها ببعض بواسطة مجلس وكلاء وزارة التربية والتعليم الذى يرأسه وزير التربية والتعليم .

كما أنشئ مجلس للتخطيط والمتابعة برئاسة الوزير وألحقت بكل مرحلة تعليمية ادارات للخطة التعليمية والتنظيم المدرسى والمناهج والكتب المدرسية والنشاط التربوى والامتحانات .

ومعنى هذا أن كل ادارة تعليمية لكل أنواع التعليم أصبحت وحدة متكاملة تتولى تخطيط ومتابعة التعليم للقطاع التعليمى الذى تشرف عليه .

ومن الادارات الجديدة التى أنشئت ادارة رعاية الطلاب اجتماعيا وتربويا وادارة البحوث الفنية وهذه الأخيرة تضم المختصين بالوزارة والجامعات لرسم سياسة البحوث ومسايرة التطورات التعليمية الحديثة .

كذلك أعيد تنظيم التفتيش الفنى بوزارة التربية بحيث أختير لكل مادة مستشار وكان يعرف من قبل بعميد التفتيش أو كبير المفتشين وأصبح يطلق عليه الآن مدير التفتيش لمادة ما . كذلك وجدت وظيفة الموجهين العامين للمواد المختلفة وهم بمثابة حلقة اتصال بين الوزارة والمديريات التعليمية .

لأهمية التوجيه الفنى فى العملية التربوية ، أنشئت – فى السنوات الأخيرة وكالة الوزارة لشئون التوجيه الفنى ، والتى من أهم اختصاصاتها .

١ – النهوض بالعملية التعليمية فى شتى جوانبها بمختلف مجالاتها عن طريق التوجيه والمتابعة والتقويم ، والبعد – بقدر المستطاع – عن الأعمال الإدارية والاحصائية التى كانت تأتى على جل وقت التوجيه ، وتستنزف أغلب جهده .

٢ – تغطية زيارة جميع المديرات والإدارات التعليمية فى كل أسبوع لتنال المناطق النائية نصيبها الكامل ، على أن تشمل الزيارات عينات مختلفة من المدارس تعطى صورة واضحة وكاملة لما تضمه المحافظةمن نوعيات مختلفة .

٣ – الاتصال المباشر بقادة التعليم المحليين ، والاسهام فى معالجة وحل المشكلات الميدانية ، مع أعطاء دروس نموذجية فى الفصول أمام المدرسين ، وعقد ندوات علمية لهم لمناقشة كل شئون المادة ، والعمل على رفع مستوى الأداء فيها .

٤ – تيسير حصول ادارات المراحل التعليمية المختلفة بديوان الوزارة على ما تطلبه من احصاءات أو بيانات أو تقارير سريعة من المديريات والإدارات التعليمية (١) .

وبالإضافة إلى ذلك ، من المعلوم أن من أهم مجالات عمل التوجيه الفنى مراجعة المناهج والكتب ، والاسهام فى تطويرها وتعديلها ، وكذلك الاسهام فى تصميم واعداد وفحص الوسائل التعليمية المختلفة بما فى ذلك الأجهزة والمعدات والأدوات المعملية اللازمة للمراحل التعليمية .

(١) وزارة التربية والتعليم – وكالة الوزارة للتوجيه الفنى تقرير ٧٣ – ١٩٩٤ ص ٢ .

(ب) ادارة التعليم على المستوى الاقليمى والمحلي

أما عن الإدارة اللامركزية فى المديرات التعليمية فتمثل هذه المديرات وزارة التربية والتعليم فى الاشراف على التعليم على المستوى الاقليمى فى المحافظات وتخدم كل مديرية تعليمية لمحافظة واحدة من محافظات مصر ، وهذه المديرات صورة مصغرة مماثلة لتنظيم الوزارة بالإضافة إلى المجالس المحلية والشعبية بالمحافظات ولكل مديرية مدير عام يساعده وكيل أو وكيلان فى بعض المديريات ويوجد مديرون للمراحل التعليمية بها ومدير للخدمات التعليمية وكذلك هناك المفتشون أو الموجهون الفنيون بالإضافة إلى هذا توجد فى كل مديرية ادارة للعلاقات العامة ، وتتبع مكتب المدير العام مباشرة لها ، ولها مسئوليات مماثلة مناظرة لمثيلاتها فى ديوان الوزارة .

وإلى جانب ذلك ، تتبع كل مديرية تعليمية – على مستوى المحافظة – قطاعات تعليمية ممثلة فى مجالس المدن والقرى التابعة للمحافظة ولكل منها مسئولياتها الإدارية والفنية ، على أن تكون على صلة دائمة بالمديرية التعليمية عن طريق العاملين فيها ، اداريا وفنيا .

وأما عن محاولات لا مركزية التعليم : فيمكن تلخيص هذه المحاولات كما يلى :

المحاولة الأولى :

سنة ١٩٠٩ فى هذا العام بدأت مجالس المديريات عملها فى مباشرة شئون التعليم وقد كان كل مجلس يتكون من المدير رئيسا ومن عضوين منتخبين عن كل مركز وكان لهذا النظام صفتان اداريتان : احداهما صفة المركزية وتتمثل فى المدير كممثل للحكومة المركزية ، والثانية : صفة لا مركزية وتتمثل فى اعتبار رئيس مجلس المديرية المنتخب مسئولا عن شئون التعليم فى مديريته .

أما المحافظات حيث كان يقسم القطر المصرى إلى مديريات ومحافظات فكانت ادارة التعليم فيها مركزية مباشرة من قبل وزارة المعارف عن طريق مراقبة للتعليم إذ كانت المحافظات لاتحظى بنفوذ كبير فى إدارة التعليم ولم يكن لها دخل فى الانفاق على المدارس الداخلة فى نطاقها – كذلك كانت الوزارة تشرف على مدارس مجالس المديريات وتقدم لبعضها

المساعدات المالية حتى عام ١٩٣٤ .

وفى سنة ١٩٣٤ حددت مسئولية مجالس المديريات فى التعليم الأولى أو الالزامى دون غيره ولو أنها ظلت تسهم ماديا فى التعليم الموجود فى نطاقها بصفة عامة بنسبة تصل إلى ٦٦ ٪ من ضرائب الأطيان بها واستمر ذلك حتى صدور قرار بقانون الإدارة سنة ١٩٦٠ .

وكانت مجالس المديريات تدار بواسطة وزارة الداخلية ولها على مدارسها السلطة القانونية ملتزمة بلوائح وزارة المعارف وتنظيماتها حيث كانت على صلة مستمرة بها عن طريق مدير التعليم فيها ومفتش الوزارة وكذلك الاعانات التى تقدمها للمدارس .

المرحلة الثانية :

فى سنة ١٩٣٩ أنشئت المناطق التعليمية وكان السبب فى انشائها من وجهة نظر وزارة المعارف هو أن مركزية كل الإدارات فى الوزارة لم تعد مناسبة لمسئوليات الوزارة المتزايدة وأن الأعمال الروتينية كانت تستغرق معظم وقت الوزارة كذلك أرادت الوزارة أن تستفيد بخبرة رجالها كممثلين لها فى تطبيق السياسة العامة وتكييفها للظروف البيئية على غرار ما هو متبع فى بعض الدول .

المحاولة الثالثة :

فى سنة ١٩٥٦ وهى محاولة لا مركزية الإدارة والتوجيه الفنى أو التفتيش بشئ من الحرية ومنح المنطقة التعليمية بعض الصلاحيات ماليا وفنيا واداريا وعلى سبيل المثال للتفتيش والتوجيه الفنى روعى أن يكون المفتش أو الموجه مسئولا عن مادته فى مراحل تعليمية معينة وقد طبق هذا فى منطقة الجيزة كمجال تجريبى غير أن هذه التجربة انتهت فى عام ١٩٦٠ ولم تنل كثيرا من النجاح لتعارض بعض الاختصاصات والمسئوليات ومن ثم بدأ الأخذ بنظام الحكم سنة ١٩٦٠ حيث نظم التفتيش واستحدثت وظائف جديدة فيه بحيث تترك الفرصة للحكم المحلى للاشتراك فى عملية التوجيه عن طريق موجهى المديريات التعليمية بالإضافة إلى جهاز التوجيه الفنى على المستوى القومى .

المحاولة الرابعة :

في سنة ١٩٦٢ حيث صدر قانون الإدارة المحلية وتلت ذلك بعض التعديلات كما حدثت سنة ١٩٦٦ ثم سنة ١٩٧٢ وسنة ١٩٧٥ وسنة ١٩٧٨ وتنفيذا للتنظيمات الجديدة للحكم المحلى بمجالسها ولجانها المختلفة من مجالس استشارية ومجالس تنفيذية وقومية مما منح السلطات المحلية فى المديرية التعليمية صلاحيات كثيرة رغبة فى التخفف من قيود المركزية سواء فى التعيينات أو الترقيات أو التنقلات وكذلك فى الاعتمادات المالية على أن يتم ذلك فى اطار تعاونى متناسق مع الإدارة التعليمية المركزية ممثلة فى وزارة التربية والتعليم وتمشيا مع السياسة التعليمية العامة للدولة ، على أن الاتجاه السائد الآن هو محاولة تطبيق مبدأ «مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ بحيث تتولى الهيئات المركزية على المستوى القومى رسم السياسة العامة وتحديد معالمها تحديدا كاملا .

ثم يترك أمر تنفيذ هذه السياسة إلى الهيئات التعليمية المحلية مع اعطائها حرية كبيرة فى التصرف عند التنفيذ أى ايجاد التوازن فى الإدارة بالنسبة للسلطة المركزية والهيئات المحلية.

وبالنسبة للموجهين الفنيين فهناك نوعان من الموجهين على المستوى الاقليمى والمحلى.

النوع الأول :

الموجهون الأوائل ويعينون بمعرفة الوزارة ويتولى كل منهم التوجيه الفنى للمادة الدراسية للمراحل التعليمية بالمديرية.

النوع الثانى :

موجهو المادة ويتولى كل منهم التوجيه الفنى لمادة دراسية معينة فى مرحلة دراسية أو أكثر بمديرياتهم .

كذلك توجد تفاتيش الأقسام بالتعليم الابتدائى بكل مديرية تعليمية وتتولى هذه التفاتيش الاشراف على المدارس الابتدائية الواقعة فى اختصاصاتها حيث تقسم المديرية التعليمية إلى جملة أقسام تابعة لادارات فرعية تكون رئاستها بالمديريات ويتولى موجهو الأقسام تخطيط وتنسيق

ومتابعة العمل بالمدارس الابتدائية بمعاونة المسئولين بالمديرية التعليمية .

ثم صدرت عدة قرارات وزارية تضمنت بعض التعديلات فى تنظيم العمل الادارى والفنى بوزارة التربية والتعليم وكذلك مديريات التعليم بالمحافظات وادارتها التابعة لها تمشيا مع متغيرات الحياة فى المجتمع المصرى وتزايد سكانه وما تبعه من الإقبال الجماهيرى على التعليم قبل الجامعى وما يستلزم ذلك من التوسع فى المدارس والمؤسسات التعليمية .

ومن أهم تلك القرارات :

القرار الوزارى رقم ٢١٣ بتاريخ ١٩٨٧/١١/١ بشأن قواعد النقل والتعيين فى وظائف العاملين بمديريات التربية والتعليم بالمحافظات وديوان عام وزارة التربية والتعليم .

ثم تلاه القرار الوزراى رقم ٨٨ بتاريخ ١٩٨٨/٤/١٧ بشأن تحديد معدلات وظائف المجموعات النوعية المختلفة لأجهزة مديريات التربية والتعليم والادارات التعليمية بالمحافظات .

وهذا القرار الأخير هو الذى يعمل به حتى الآن .

ومما يذكر أن وزارة التربية والتعليم قامت بتصنيف ادارات التعليم إلى مستويات مختلفة وفقا لشروط ومعايير معينة .

أجهزة حكومية مسئولة عن العملية التعليمية

تأكيداً لأهتمام الدولة بالتعليم قبل الجامعى باعتباره يمثل العمود الفقرى لمراحل التعليم بصفة عامة ، قامت بتأسيس العديد من المراكز والمجالس ذات الخصوصية التربوية والتى تسهم فى تنشيط العملية التعليمية وتعمل على تفعيلها وذلك بما تناقشه من شئون التعليم وما تقوم به من بحوث وما تطرحه من آراء وما تقدمه من مقترحات وتوصيات تثرى المجال التربوى وتنير الطريق أمام المسئولين والمهتمين بأمور التربية والتعليم

من هذه المراكز والمجالس :

- المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية .
- المركز القومى للامتحانات والتقويم التربوى .
- مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية .

- المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعى .
- المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا .
- مجلس مديرى التربية والتعليم لمحافظات الجمهورية .

ونشير - فيما يلى - إلى ثلاثة من تلك الأجهزة :

★ المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية :

إيماناً من الدولة بأن تطوير شئون التربية والتعليم عمل له صفة الاستمرارية وأن من شروط هذه الصفة وجود مؤسسة أو جهاز يكون مسئولاً عن متابعة ما يحدث من تطوير وتقويم لما يستحدث من خدمات تربوية .

وعلى الرغم من مسئولية أجهزة وزارة التربية والتعليم (المركزية) عن التخطيط ورسم . السياسات العامة ومتابعة التنفيذ ، إلا أن هذا العمل يحتاج إلى جهاز على مستوى عال من الكفاية العلمية والفنية والبحثية ، يتحمل مسئولية التخطيط والتحديث والتطوير والتجريب والتقويم ومتابعة الفكر التربوى واجراء البحوث والدراسات اللازمة لذلك . من هذا المنطلق أنشئ المركز القومى للبحوث التربوية والبحثية بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨١ لسنة ١٩٧٢ بإعتباره هيئة عامة تمارس نشاطاً علمياً وتتبع وزير التعليم ، ثم صدر القرار الجمهورى رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٠ باعتبار المركز من المؤسسات العلمية ، وفى عام ١٩٨٩ صدر القرار الجمهورى رقم ٥٣ متضمناً اللائحة التنفيذية للمركز وقد ورد فى المادة الثالثة منه ما يأتى :

يشكل مجلس إدارة المركزعلي النحو التالي : (١)

- وزير التربية والتعليم — رئيسًا
- مدير المركز
- رؤساء الشعب
- عدد من الاعضاء لا يجاوز خمسة من ذوى الخبرة فى مجالات البحوث التربوية والتخطيط يعينون بقرار وزير التربية والتعليم وذلك لمدة سنتين قابلة للتجديد مرة واحدة . — أعضاء
- ممثل لوزارة التعليم العالى يختاره وزيرها .

(١) وزارة التربية والتعليم - جمهورية مصر العربية - دليل المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية - القاهرة ١٩٩٦ .

- ممثل للتعليم الأزهرى يختاره شيخ الأزهر .
- ممثل لأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا يختاره رئيسها .
- ممثل للمركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية يختاره مدير المركز .
- ثلاثة من رؤساء القطاعات بوزارة التربية والتعليم يختارهم وزير التربية والتعليم .
- ويتولى أمين عام المركز أمانة المجلس ويشارك فى مناقشاته دون أن يكون له صوت معدود .

الهدف من إنشاء المركز :

يهدف المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية إلى تزويد المسئولين والمشتغلين بالسياسة التعليمية وخطط التعليم قبل الجامعى بالمعلومات العلمية والتربوية السليمة التى تحقق مساعدة الطلاب عبر مراحل الدراسة العامة والفنية على النمو والنضج عقلياً واجتماعياً وتهيئتهم لاستيعاب . ما يستجد فى ميادين العلم وتنمية قدراتهم على التفكير والإبداع والإسهام فى تطوير العلم ووضعه فى خدمة المجتمع ، **ولتحقيق ذلك ، يقوم المركز بما يلى :**

- إجراء البحوث والدراسات اللازمة بشأن مقومات العملية التعليمية والتربوية فى جميع جوانبها سواء النظرية منها أو التطبيقية ، ووضع نتائج هذه البحوث والدراسات موضع التجريب والتأكد من صلاحيتها للتطبيق قبل تعميمها .
- العمل على تطوير المناهج التعليمية ومضمون الكتب الدراسية واعداد الوسائل التعليمية وطرق التدريس المتوائمة معها وإعداد خطة تدريب المعلمين عليها والمشاركة فى تقديمها وتقويمها .
- تقديم الخدمات المعلوماتية لجميع الباحثين فى المجال التربوى من داخل المركز وخارجه .
- تبادل مطبوعات المركز ، دولياً وإقليمياً ومحلياً .

الشعب البحثية بالمركز :

يتكون المركز من الشعب البحثية التالية (٦ ست شعب)

(١) شعبة بحوث السياسات التربوية .

(٢) شعبة بحوث تطوير المناهج

(٣) شعبة بحوث التخطيط التربوى . (٤) شعبة بحوث المعلومات .

(٥) شعبة بحوث التعليم الفنى .

(٦) شعبة بحوث الأنشطة التربوية .

ولكل شعبة أقسامها واختصاصاتها .

المركز القومى للامتحانات والتقويم التربوى

استكمالاً لطبيعة العملية التعليمية بمراحل التعليم العام (قبل الجامعى) نوضع الامتحانات ووسائل التقويم للوقوف على محصلات التعليم ونتائجه ، ومن أجل هذا أنشئ المركز القومى للامتحانات والتقويم التربوى بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٩٠ وصدور القرار الجمهورى رقم ١٠٢ لسنة ١٩٩٤ بشأن اللائحة التنفيذية للمركز .

وقد تضمنت المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية ما يلى :

تنشأ هيئة عامة تسمى المركز القومى للامتحانات والتقويم التربوى تكون لها الشخصية الاعتبارية وتعتبر من المؤسسات العلمية فى تطبيق أحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ وتتبع وزير التعليم (التربية والتعليم) ويكون مقرها القاهرة .

وتنص المادة الرابعة على : يتكون المركز من عدد من الأقسام العلمية والوحدات الإدارية والمالية ويرأس كل قسم من الأقسام العلمية للمركز أستاذ باحث ، **هذه الأقسام هى :**

(١) قسم تطوير الامتحانات .

(٢) قسم البحوث .

(٣) قسم التدريب والإعلام .

(٤) قسم العمليات والمعلومات .

(٥) قسم التقويم .

ولكل قسم مجالاته واختصاصاته ولكل وحدة مهامها .

أهداف المركز :

ينص القرار الجمهورى على ما يأتى :

يهدف المركز إلى إجراء الدراسات والبحوث العلمية اللازمة لإعداد نظم الامتحانات وتقويمها وتطويرها بما يساعد على تحقيق الأغراض المستهدفة من المناهج التعليمية وبناء الشخصية المتكاملة للطالب بما يملكه من قدرات ومهارات وتهيئته للنمو والنضج والابتكار والإبداع فى مختلف مجالات الثقافة والعلم والتكنولوجيا وذلك كله فى إطارالسياسةر العامة للدولةر بالتعاون والتنسيق مع المجلس الأعلى للجامعات والمركز القومى للبحوث التربوية والتنمية وقطاعات وزارة التربية والتعليم ومديريات التربية والتعليم بالمحافظات وغيرها من الجهات المعنية .

وللمركز – فى سبيل تحقيق أهدافه مباشرة – الاختصاصات الآتية :

– وضع المعايير الخاصة لقياس وتقويم مختلف مستويات المعرفة والمهارات والجوانب الوجدانية للطلاب وإعداد أنظمة الامتحانات بما فى ذلك أسلوب تقدير الدرجات .

– إعداد نظم الامتحانات لما يأتى :

أ – للشهادات العامة فى جميع المراحل التعليمية للتعليم قبل الجامعى مما يتلاءم مع أهداف المناهج الدراسية وطرق التدريس والوسائل التعليمية المتبعة .

ب – للمستوى الرفيع للكشف عن قدرة الطلاب على التعليم الجامعى أو العالى ونظم اختبارات قدراتهم الخاصة .

– متابعة المستوى الكيفى للامتحانات على إختلاف أنواعها ومستوياتها والتحقق من ملاءمتها وكفاءتها فى تقويم الطلاب .

- إجراء البحوث لتطوير وتحسين ورفع التقييم وأدواته للطلاب فى جميع مستويات التعليم .
- التدريب على وضع الامتحانات وتصحيحها وإدارتها للموجهين والمعلمين والباحثين وغيرهم وإعداد إختبارات مستوى الكفاءة الفنية والمهنية لهم لتحقيق هذا الغرض .
- إبداء الرأى والمشورة وتقديم خبرة المركز فى نطاق أهدافه للجامعات والمعاهد العالية والفنية ومديريات التربية والتعليم بالمحافظات ولجميع الهيئات المهتمة بشئون التعليم بالداخل أو الخارج .

مجلس إدارة المركز :

جاء فى المادة الخامسة من قرار رئيس الجمهورية بهذا الشأن ما يلى : (١)

يشكل مجلس إدارة المركز بقرار من وزير التعليم (التربية والتعليم) من :

- وزير التعليم (التربية والتعليم) أو من ينيبه . رئيسًا
- اثنين من رؤساء الجامعات المصرية يختارهما المجلس الأعلى للجامعات لمدة عامين قابلة للتجديد .
- أمين المجلس الأعلى للجامعات . أعضاء
- مدير المركز .
- رؤساء القطاعات بوزارة التربية والتعليم .
- مدير المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية .
- خمسة من ذوى الخبرة بشئون التعليم فى مختلف التخصصات يختارهم وزير التعليم (التربية والتعليم) لمدة عامين قابلة للتجديد .

---

(١) قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن إنشاء المركز القومى للإمتحانات والتقويم التربوى .
قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٢ لسنة ١٩٩٤ بشأن اللائحة التنفيذية للمركز القومى للإمتحانات والتقويم التربوى.

المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا .

هو أحد المجالس القومية المتخصصة التى صدر بشأنها القرار الجمهورى رقم ٦١٥ لسنة ١٩٧٤ وتتبع رئيس الجمهورية مباشر باعتبارها جهازاً قومياً سياسياً وفنياً تتولى معاونته فى رسم السياسات والخطط القومية المستقرة طويلة المدى عن طريق حصر الامكانيات الذاتية واستغلال كافة الطاقات المتاحة بالبلاد وترشيدها لتحقيق الأهداف القومية فى كافة مجالات العمل الوطنى .

ويختص المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا بما يلى : (١)

- دراسة واقتراح السياسات العامة لتنمية الإمكانيات القومية فى مجالات التعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا .
- دراسة واقتراح الخطط العلمية المتعلقة بالتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا والتبادل والتعاون الدولى فى هذه المجالات وبصفة خاصة مع الدول العربية والاسلامية والإفريقية الصديقة واستخدام الموارد البشرية ورفع كفاءتها الإنتاجية لمواجهة التقدم التكنولوجى وربط البحوث العلمية بالمستويات التطبيقية للاستفادة بها فى تطوير الانشاءات والاحتياجات الأخرى ذات الطابع القومى .
- التنسيق بين السياسات المختلفة فى مجالات عمل المجلس ومتابعة نتائج تنفيذ الخطط وتقييمها بهدف تطوير السياسات المستقبلية فى ضوء الأهداف القومية .
- سائر المسائل التى تدخل فى اختصاصات المجلس والتى يحيلها إليه رئيس الجمهورية .

أما الشُعَب التى يتكون منها المجلس ، فهى كما يلى : (٢)

(١) شعبة البحث العلمى والتكنولوجيا ولجنة الهندسة الوراثية .

---

(١) قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٦١٥ لسنة ١٩٧٤ بشأن المجالس القومية المتخصصة وتحديد إختصاصاتها ، الباب الأول مادة (١) ومادة (١٣) القاهرة ١٩٧٤ .

(٢) رئاسة الجمهورية – المجالس القومية المتخصصة – مركز المعلومات والتوثيق ودعم إتخاذ القرار – القاهرة ١٩٩٨ .

(٢) شعبة التعليم الأزهرى .

(٣) شعبة التعليم الجامعى والعالى .

(٤) شعبة التعليم العام .

(٥) شعبة التعليم الفنى والتدريب .

ولكل شعبة اهتماماتها ومقترحاتها .

وأما بقية المجالس القومية المتخصصة فهى :

- المجلس القومى للإنتاج والشئون الاقتصادية .
- المجلس القومى للثقافة والفنون والآداب .
- المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية .

ثانياً : تنظيم التعليم العام فى مصر
(ما قبل التعليم العالى)

ينقسم التعليم العام بوضعه الراهن إلى ثلاث مراحل هى :

(أ) المرحلة الابتدائية :

ومدتها ست سنوات من سن ٦ إلى ١٢ سنة وتعتبر قاعدة السلم التعليمى فى مصر وأكثر أنواع مدارس التعليم العام شعبية وانتشارا ومعظم المدارس الابتدائية حكومية تشرف عليها الدولة وإلى جانب ذلك توجد مدارس ابتدائية خاصة وهى أيضاً تخضع لاشراف الدولة فبعضها يتم التعليم فيها بالمجان كما فى المدارس الحكومية والبعض الآخر بمصروفات ومنها مدارس اللغات التى كانت أجنبية والتى تسير الدراسية فيها باللغات الأجنبية فى جميع المواد ماعدا المواد القومية واللغة العربية .

وقد حدد قانون التعليم العام سنة ١٩٦٠ أهداف التعليم الابتدائى على النحو التالى :

«تهدف مرحلة التعليم الابتدائى إلى تنمية الأطفال عقليا وجسميا وخلقيا واجتماعيا وقوميا وتزويدهم بالقدر الأساسى من المعارف البشرية والمهارات الفنيةر والعملية التى لا غنى عنها للمواطن الصالح المستنير لشق طريقةر فى الحياة بنجاح يعد تأهليه مهنيا أو لمواصلة الدراسة فى المرحلة التعليمية التالية»

(ب) المرحلة الاعدادية :

مدتها ثلاث سنوات من سن ١٢ إلى سن ١٥ سنة ، وتعتبر أقل شعبية من المرحلة الابتدائية نظرا لأنها لا تتسع لجميع التلاميذ وإن كان هناك اتجاه لجعل هذه المرحلة مكملة لمرحلة الالزام بحيث تشملها ويصبح وضعها كوضع المدرسة الابتدائية من حيث كونها الزامية ومجانية للجميع * .

وقد حدد قانون التعليم العام أهداف المرحلة الاعدادية بأنها :

«تهدف مرحلة التعليم الاعدادى فضلا عن تدعيم اعداد التلاميذ عقليا

* هي الآن الحلقة الثانية من مرحلة التعليم الأساس .

وجسميا وخلقيا واجتماعيا و قوميا إلى توفير الدراسات والوسائل اللازمة للكشف عن ميولهم وقدراتهم وتنميتها بما يمكن من توجيههم إلى العمل بعد تدريب مهنى أو إلى مواصلة الدراسة فى المرحلة الثانوية العامة أو الفنية كل بحسب استعداده» .

(جـ) المرحلة الثانوية :

مدتها ثلاث سنوات من سن ١٥ : ١٨ سنة ومن المعالم الرئيسية التى تتميز بها المدرسة الثانوية العامة فى مصر بل وفى غيرها من دول العالم أنها تعلم صفوة من التلاميذ وأنها تتمتع بالمكانة الأولى بالنسبة لغيرها من المدارس فى نظر الدولة والآباء على السواء – ولعل هذا يرجع إلى كثير من الأسباب منها : أقدميتها وأوصولها التاريخية – ومنها ، أنها الطريق المؤدى للتعليم العالى – ويقوم القبول بالمدرسة الثانوية على أساس المفاضلة بين المتقدمين فى مجموع درجاتهم بالشهادة الاعدادية ونظرا لأن المدرسة الثانوية العامة تختار تلاميذها أولا ، ثم يترك الباقى للمدرسة الثانوية الفنية (زراعية – تجارية – صناعية) فإن تلاميذها يعتبرون نخبة من بقية التلاميذ وإلى جانب المدرسة الثانوية العامة ، توجد بعض المدارس الثانوية النموذجية للمتفوقين والتى من بين أهدافها رعاية الموهوبين من الطلاب وتهيئة الفرص التعليمية التى تساعدهم على تنمية نبوغهم وتفوقهم فى الدراسة .

أما المدرسة الثانوية الفنية (بأنواعها) فإنها لا تعد لمرحلة التعليم العالى الا بشروط معينة وفى حدود ضيقة .

وهناك أيضاً بعض المدارس الثانوية التجريبية التى تجمع بين موادها النظرية ، دراسة الثقافة المهنية وذلك بقصد اكساب الطالب الخبرات العملية وتعويده على احترام العمل اليدوى ، وكذلك تزويد الفتاة المصرية بالثقافة المنزلية .

وقد حدد قانون التعليم العام سنة ١٩٦٨ أهداف التعليم فضلا عن الارتقاء . بالاعداد العام للطلاب جسميا وخلقيا واجتماعيا وقوميا ، إلى تزويدهم بما يحتاجون اليه من العلوم والآداب والفنون والمهارات العلمية ، بما يمكنهم من مواصلة الدراسة بمرحلة التعليم العالى والجامعى .

كذلك ، أنشئت فى السنوات القليلة الماضية ، نوعيات من التعليم

الثانوى، ويلتحق بها الحاصلون على الشهادة الاعدادية ، وبشروط معينة ، وتشارك فى الاشراف عليها – مع وزارة التربية والتعليم – وزارات أخرى ، كل فى مجال اختصاصه مثل : وزارات الدفاع ، والسياحة ، والطيران ، والصحة ، والصناعة ، والتجارة .

من هذه المدارس :

المدرسة الثانوية الجوية

(مدة الدراسة ثلاث سنوات)

المدرسة الثانوية العسكرية

(مدة الدراسة ثلاث سنوات)

المدرسة الثانوية الرياضية

(مدة الدراسة ثلاث سنوات)

المدرسة الثانوية الفندقية

(مدة الدراسة ثلاث سنوات)

المدرسة الثانوية للتمريض

(مدة الدراسة ثلاث سنوات)

المدرسةر الثانوية الفنية

(مدة الدراسة خمس سنوات)

كما تتجه النيات فى الوقت الحاضر ، إلى اعادة النظر فى تنظيم السلم التعليمى ، ومن ذلك ، الامتداد بالالزام إلى نهاية المرحلة الاعدادية ، وجعلها مرحلة للتعليم الأساسى لكل أبناء الدولة .

والأخذ بنظام المدرسة الثانوية الشاملة ، باعتبار أن المدرسة الثانوية العامة ، تمثل عنق الزجاجة للوصول إلى التعليم الجامعى ، بالإضافة إلى التغلب على كثير من المشكلات التعليمية والدراسية ، بهذه المرحلة من التعليم العام .

بالإضافة إلى ما سبق أن أخذت به الدولة – فى السنوات الأخيرة –

هناك تجربة المدرسة الموحدة ، ذات الصفوف الثمانية (٨ سنوات دراسية) والتى أنشئت بمدينة نصر بالقاهرة ، بحيث تغطى المرحلتين ؛ الابتدائية ، والاعدادية، وحيث تتضمن الدراسة كثيرا من المهارات العملية ، التى يمارسها طلاب هذه المدرسة ، إلى جانب دراستهم للغة الأجنبية .

وفى السطور التالية نتناول المدارس الثانوية الفنية .

التعليم الفنى (١)

يوجد مستويان للتعليم الفنى ، هما : التعليم الفنى نظام السنوات الثلاث ونظام السنوات الخمس ، ويضم كل مستوى منهما عدة نوعيات من التعليم الفنى هى : التعليم الصناعى – الزراعى – التجارى والإدارة والخدمات بالإضافة إلى بعض النوعيات الأخرى مثل : شعبة إعداد معلمى المجالات والآلة الكاتبة .

التعليم الفنى نظام السنوات الثلاث :

ويشمل نوعين رئيسيين من التعليم هما : التعليم الفنى والتعليم المهنى

التعليم الفنى : ويشتمل على مدارس التعليم الصناعى والزراعى و التجارى والإدارة والخدمات . ويقبل الطلاب الحاصلين على شهادة إتمام المرحلة الإعدادية ومدة الدراسة بهذه المدارس ثلاث سنوات ويمنح الطلاب الذين أتموا هذه الدراسة بنجاح شهادة دبلوم المدارس الفنية (صناعى – زراعى – تجارى) نظام السنوات الثلاث .

التعليم المهنى : ويشتمل على مدارس التعليم الصناعى المهنى والزراعى المهنى وهى ملحقة بالمدارس الفنية . ويهدف إلى إعداد العمالة الحرفية فى المجالات الصناعية والزراعية . ويقبل الطلاب الحاصلين على شهادة الدراسة بالمرحلة الإعدادية المهنية ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات ويمنح الطلاب الذين اتموا هذه الدراسة بنجاح دبلوم المدارس الثانوية المهنية (صناعى– زراعى) وذلك وفق نوع التعليم الحاصلون عليه .

(١) جمهورية مصر العربية – المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية – تطوير التعليم في جمهورية مصر العربية ١٩٩٤ – ١٩٩٦ ، القاهرة ١٩٩٦ ص ٣٢ – ٣٣ .

التعليم الفني نظام السنوات الخمس :

ويشمل نوعين رئيسيين من التعليم لإعداد فنى ؛ الفنى الأول والمدرب.

- **مدارس إعداد الفنيين الأول :** وتشتمل على المدارس الفنية المتقدمة (الصناعية – الزراعية – التجارية – الفندقية – الخدمات السياحية) . ومدة الدراسة بهذه المدارس خمس سنوات وتقبل الحاصلين على شهادة الدراسة الإعدادية . ويمنح الطلاب الذين أتموا هذه الدراسة بنجاح شهادة دبلوم المدارس الفنية المتقدمة نظام السنوات الخمس .
- **مدارس إعداد المدرب العملى :** وتقتصر على المدارس الفنية الصناعية لإعداد المدربين . وتشتمل الدراسة بها على معظم التخصصات الموجودة بالمدارس الثانوية الصناعية نظام السنوات الثلاث وذلك لإعداد المدرسين العمليين (الذين يقومون بتدريب الطلاب فى هذه التخصصات) وتقبل هذه المدارس الطلاب الحاصلين على شهادة اتمام الدراسة الإعدادية ومدة الدراسة بها خمس سنوات ويمنح الطلاب الذين اتموا هذه الدراسة شهادة دبلوم المدارس الفنية الصناعية المتقدمة (مدرب عملى) .

نوعيات من المدرسين فى التعليم الفني (١)

الدراسات التكميلية لإعداد مدرسين عمليين بمدارس التعليم الصناعى ومدة الدراسة بها سنتان ، وتقبل كلا من :

- الحاصلين على دبلوم المدارس الصناعية نظام السنوات الثلاث .
- المدرسين العمليين القائمين فعلاً بتدريس مادة التدريبات المهنية بالمدارس الصناعية من الحاصلين على دبلوم المدارس الثانوية الصناعية نظام الثلاث سنوات .

(١) جمهورية مصر العربية – تطور التعليم – مرجع سابق ص ٣٣ – ٣٤ .

– المعاونين الفنيين بالمدارس الصناعية ومدرسى الخدمات والمعاونين الفنيين ومشرفى النشاط والخدمات بمدارس التعليم العام والفنى للراغبين فى العمل مدرسين عمليين بالتعليم الصناعى .

شعبة إعداد معلمى المجالات العملية لمرحل التعليم الأساسى :

وهى ملحقة بالمدارس الثانوية الفنية نظام السنوات الثلاث ومدة الدراسة بها سنتان ويمنح الناجحون فى نهايتها دبلوم الدراسة الفنية المتقدمة (صناعى – زراعى) نظام السنوات الخمس (معلم المجال الصناعى – الزراعى بالتعليم الأساسى)

شعبة إعداد الفنى المتخصص فى الإنتاج الحيوانى :

وهى ملحقة بالمدرسة الثانوية الزراعية بدمنهور وبدأت الدراسة بها عام ١٩٩٢/١٩٩١ ومدة الدراسة بها سنتان بعد دبلوم المدارس الثانوية الفنية الزراعية نظام السنوات الثلاث وتقوم بإعداد الفنى الأول المتخصص فى الانتاج الحيوانى (حيوانات – اللبن – اللحم – الأغنام – الماعز – الدواجن) .

شعبة إعداد مدرسى الآلة الكاتبة بالمدارس الثانوية التجارية .

أنشئت بالقرار الوزارى رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٣ وهى ملحقة بالمدارس الثانوية التجارية ، ومدة الدراسة بها سنتان بعد دبلوم المدارس الثانوية التجارية لإعداد مدرسى الآلة الكاتبة بالمدارس الثانوية التجارية .

ويمنح الخريجون دبلوم الدراسة الفنية المتقدمة نظام السنوات الخمس شعبة مدرسى الآلة الكاتبة .

كيف يتم توزيع الطلاب الحاصلين على اشهادة الإعدادية بالنسبة للمرحلة الثانوية ؟

يلتحق بالتعليم الفنى بجمهورية مصر العربية الحاصلون على شهادة إتمام الدراسة الإعدادية ويقدرون بنحو ٧٠٪ من جملة المقبولين بالمرحلة الثانوية ويتم توزيعهم على النحو التالى : (١)

٤٧٪ تعليم صناعى

(١) اليونسكو – مركز التوثيق الإعلامي – التعليم في جمهورية مصر العربية ١٩٩٤ ص ٦١.

٤٠ ٪ تعليم تجارى

١٣ ٪ تعليم زراعى

التعليم الخاص :

إلى جانب المدارس الحكومية الرسمية فى مختلف مراحل التعليم العام ، هناك ، عدد من المدارس الخاصة فى بعض بلاد الجمهورية ، وإن كانت تتركز غالبيتها فى المدن الكبرى ، كالقاهرة والاسكندرية وبورسعيد والمنصورةر وطنطا وأسيوط وغيرها مما يسهم فى تعليم النشء من المصريين وغيرهم .

وتقدم الدولة لكثير من هذه المدارس ، مساعدات مالية ، ومعونات فنية متنوعة .

وإلى جانب هذه المدارس ، توجد مدارس اللغات (وهى المدارس التى كانت أجنبية قبل عام ١٩٥٦) وهى تابعة لطوائف أو جاليات أجنبية تقيم فى مصر .

وقد قام بانشاء وتأسيس المدارس الخاصة والمدارس التى كانت أجنبية – منذ سنوات – بعض الأفراد أو الجماعات أو الهيئات أو الطوائف ، وهى الآن تحت أشراف الحكومة المصرية ، اداريا وفنيا ، وحيث تتبع مناهج المدارس الحكومية فى مراحل التعليم ، مع اعطاء أهمية لدراسة اللغات الأجنبية بمدارس اللغات ومن المعلوم أن هذه المدارس تتقاضى مصروفات من طلابها وطالباتها وأن اختلفت فى نوعية مراحلها وقيمة مصروفاتها .

والمدارس الخاصة (بصنفيها) تسهم فى التخفيف من أعباء الدولة من أجل توفير الفرص التعليمية لعدد من أبنائها ، لهم ظروف اجتماعية ؛ ودراسية معينة .

التعليم الدينى :

هناك نوع من التعليم العام المصرى ، يجمع فى مناهجه بين المواد الدراسية العدية والمواد الدينية الاسلامية كما فى الأزهر بمعاهده التى تشمل المراحل التعليمية المختلفة للبنين وللبنات .

كذلك ، يتمثل التعليم الدينى فيما تقدمه بعض الهيئات الدينية

المسيحية، التى تجمع فى مدارسها بين الدراسة الدينية والمناهج المدنية العامة

التربية الخاصة :

تطبيقا لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ، لم تنس مصر رعايتها للمعوقين من أبنائها (الشواذ وغير الأسوياء) فأنشأت لهم المدارس والمعاهد التى تتلاءم مع طبيعتهم وزودتها بالمؤهلين من المعلمين والمعلمات وجعلت لها ادارة بوزارة التعليم أطلق عليها ادارة التربية الخاصة .

مستجدات على ساحة التعليم المصري

من الملاحظ فى السنوات العشر الأخيرة ، رأت الدولة أن تعيد النظر فى مراحل التعليم قبل الجامعى ؛ سواء فى بعض مسمياته أو فى سنوات الدراسة به وغير ذلك ، ومن ثم كان ما يلى :

صدر القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ بشأن التعليم العام (قبل الجامعى) وقد تضمن عدة أبواب أهمها ما يأتى :

«راجع ما جاء بالقانون فى نهاية الكتاب . »

«ونظراً لأهمية مرحلة التعليم الأساسى نورد عنه الصفحات التالية :

«أنظر نبذة عن التعليم الأساسى فى نهاية هذا الكتاب .»

صيغ جديدة فى التعليم المصرى تأكيداً لاهتمامات الدولة بالتنمية البشرية

من المسميات أو الصيغ الجديدة التى استحدثتها الدولة فى السنوات الأخيرة ، مايلى :

المجلس القومى للأمومة والطفولة .. (١)

أنشىء هذا المجلس فى عام ١٩٨٨ بقرار جمهورى ، ويرأسه رئيس مجلس الوزراء ، ويضم فى عضويته وزراء التربية والتعليم والصحة والاعلام والشئون الإجتماعية .

ويعتبر المجلس ، السلطة العليا التى تتولى اقتراح السياسة العامة فى مجال الطفولة والأمومة **ومن مهامه :**

- وضع خطة قومية شاملة فى إطار الخطة العامة للدولة لحماية الطفولة والأمومة.
- القيام بدور رئيسى فى جمع المعلومات والإحصائيات والدراسات وتقييم مؤشراتها .
- اقتراح البرامج الثقافية والتعليمية والاعلامية وتعبئة الرأى العام بشأن احتياجات الطفولة والأمومة .
- تقديم دورات تدريبية لكافة المتعاملين مع الطفل .
- الاستفادة من خبرات الكليات المتخصصة ومركز دراسات الطفولة بجامعة عين شمس .
- إجراء الدراسات المرتبطة بالطفل وبخاصة الفئات المحرومة مثل الاهتمام بظاهرة عمالة الطفل .

---

(١) وزارة التربية والتعليم – المؤتمر العربي الاقليمي حول التعليم للجميع – القاهرة ٢٤ – ٢٧ يناير ٢٠٠٠ ص ٥ .

تطوير رياض الأطفال :

شهد عام١٩٩٦ إنشاء لجنة عليا لتطوير رياض الأطفال ، تختص بتقديم الدراسات والآراء بشأن السياسة التربوية لهذه المؤسسة وبخاصة فى الأمور الآتية :

- وضع التنظيم الذى يهدف إلى تسيير وإدارة شئون الروضة بصفة عامة .
- دراسة الامكانات أو الظروف لتنمية جميع الأطفال بصفة خاصة .
- العمل على تطوير العملية التربوية التى تحقق نمو الطفل .
- تقرير الخدمات التربوية التى يحتاج إليها الطفل .
- اقتراح خط التدريب على كافة المستويات وفى كافة المجالات .
- إقامة المؤتمرات والندوات وإجراء الأبحاث فى مجال رياض الأطفال.
- بحث أفضل السبل لمد مظلة الخدمات التعليمية فى الروضة لتشمل جميع الأطفال .
- إنشاء الكليات والأقسام المتخصصة لإعداد المعلمة المناسبة لرياض الأطفال .
- إرسال المعلمات والموجهات فى بعثات تدريبية إلى الدول المتقدمة للاستفادة والاطلاع على كل ماهو جديد فى مجال رياض الأطفال.

مدارس الفصل الواحد :

هى مدارس حكومية تتبع نظام التعليم العام فى مصر وكانت بداية إنشائها فى سنة ١٩٩٣ بموجب القرار الوزارى رقم ٢٥٥ حيث أسست عدة مدارس فى الأماكن المحرومة من المدارس أو التى تبعد المدارس عنها وهى مخصصة للبنات من سن ٨ إلى ١٤ سنة اللاتى لم يلتحقن بالمدارس أو التحقن بها وتسربن منها وذلك تحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية للفتيات فى المناطق ذات الكثافة السكانية والمناطق المحرومة من الخدمة التعليمية وتقليلاً للفوارق فى التعليم بين الفتيات عنها فى البنين .

ومدرسة الفصل الواحد تتكون من مبنى يضم حجرة دراسية واحدة تضم جميع التلميذات بمستوياتهن التعليمية والعمرية المختلفة ، وهى مدرسة متعددة

المستويات ويتم تدريس مناهج المدرسة الإبتدائية بالإضافة لجزء خاص بالتكوين المهنى طبقاً للبيئة المحلية .

أما بدء اليوم الدراسى ونهايته فيتم تحديده حسب ظروف الدارسات فى الكفور والعزب والنجوع وفى المناطق النائية وأما العطلات الأسبوعية فهى أيام الجمع والأعياد والأسواق المحلية ومدة الدراسة بهذه المدارس هى مدة المدرسة الابتدائية ولكن يجوز أن تختصر هذه المدة إلى ثلاث أو أربع سنوات فقط حسب المستوى التعليمى للدارسات ، وتمنح الفتيات فى نهاية الدراسة شهادة إتمام الدرساة بمدرسة الفصل الواحد وهى معادلة لشهادة إتمام الدراسة بالمرحلة الابتدائية .

ولاتعتبرهذه النوعية من المدارس مرحلة دراسية منتهية ذلك أن اللاتى يظهرن تفوقاً ومهارة ورغبة فى استكمال التعليم ، يمكن لهن مواصلة الدراسة فى المدارس الإعدادية ثم الثانوية .

ومن أهداف المدارس ذات الفصل الواحد : (١)

- تخفيض معدل الأمية بين الكبار مع تأكيد كاف على محو أمية النساء .
- تخفيض التفاوت القائم فى معدلات الأمية بين الذكور والإناث .
- التوسع فى توفير التربية الأساسية والتدريب على مهارات أخرى .
- تيسير حصول الفتيات اللاتى مازلن فى سن الالزام على الخدمة التعليمية فى أماكن إقامتهن بما يلائم الظروف البيئية والاجتماعية فى المناطق المختلفة .
- ترقية الوعى لدى الفتيات بالتغير والتوافق الاجتماعى وتنمية اهتماماتهن بمشاركتهن فى المشروعات الانتاجية فى البيئة وتعريفهن بالمشكلات التى يواجهها وسبل حلها.
- تنمية الوعى لديهن ببعض المفاهيم الاقتصادية كالادخار وترشيد الاستهلاك ونظافة البيئة .

(١) وزارة التربية والتعليم – المؤتمر العربي الاقليمي حول التعليم للجميع – مرجع سابق ص ٩٢ .

مدارس المجتمع :

هى مدارس حكومية ، تهدف إلى تحقيق التعليم للجميع من خلال توفير أساس تعليمى يركز على البنات عن طريق برنامج دراسى مرادف لبرنامج دراسى ابتدائى كامل فى إطار مبادىء ارشادية تقدمها وزارة التربية والتعليم بما يتوافق مع الاحتياجات المحلية .

وتقبل هذه المدارس الفئة العمرية من سن السادسة إلى سن الثانية عشرة والأولوية للسن الأكبر حسب النوع ، وتخدم النجوع والكفور المحرومة من الخدمة التعليمية والتى لايتوفر بها مدارس ابتدائية قريبة من أماكن إقامة الأطفال .

وقد بدأت وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) فى إنشاء مدارس المجتمع فى عام ١٩٩٢ فى أربع قرى صغيرة بصعيد مصر على أن يقوم قسم التربية بمنظمة اليونيسيف بمهام التصميم والإنشاء والتنسيق الخاصة بنموذج «مدرسة المجتمع» وذلك بهدف تحقيق مبدأ تعليم جيد للمجتمع والتركيز على المناطق الأكثر مقاومة للتعليم والأقل حظاً من الخدمات والأبعد مكاناً ، **بالإضافة إلى** :(١)

- ضمان التحاق كل طفل بالمدرسة وبخاصة البنات .
- تشجيع الاعتماد على الذات والمصادر غير الحكومية فى توفير وصيانة المبانى المدرسية وأثاثها .
- انتقاء المعلم الميّسر من المجتمع المحلى أو المجتمعات القريبة .
- تقديم نماذج جديدة لإدارة مدرسية قوية ومساندة للمعلم الميّسر .
- مرونة المناهج وساعات الدراسة بحيث تتمشى مع احتياجات البيئة وممارسة الأعمال الزراعية والمنزلية .
- تنمية الاعتزاز بالعمل الزراعى لدى الاطفال والانتماء للمجتمع المحلى .

وتتعدد الفصول الدراسية بهذه المدارس ، ويحصل خريجوها فى نهاية

(١) وزارة التربية والتعليم – المؤتمر العربي الاقليمي حول التعليم للجميع – مرجع سابق ص ٩٨ .

الدراسة على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية ويسمح للدارسين الأكبر سناً والمتقدمين دراسياً بدمج مقررات عامين دراسيين فى عام واحد وهناك اتجاه يدعو إلى دمج مدارس الفصل الواحد مع مدارس المجتمع من أجل التكامل بينهما وتشجيع التجديد والابتكار فى التعليم كعملية مستمرة وقد بدأ الأخذ به فى عام ١٩٩٥ واتخذت لذلك الخطوات التربوية والاجرائية من خلال لجان متخصصة تضم مجموعة من المسئولين والمهتمين بشئون التعليم ومن الهيئة القومية لمحو الأمية ومن الشخصيات المجتمعية والجمعيات غير الحكومية ومن رجال الأعمال وغيرهم بهدف وجود تعليم نشط للمناطق المحرومة منه ، وهؤلاء يعتبرون بمثابة مجلس للمدرسة .

وتشارك وزارة التربية والتعليم فى مدارس المجتمع بتحمل مرتبات المعلمين (أو الميسرين) وتدريبهم وكذلك توفير الكتب بينما تسهم اليونيسيف بتوفير الأثاث والتجهيزات والمواد التعليمية إلى جانب المشاركة فى تدريب المعلمين .

فصول المنازل :

هى فصول تسهم بدور كبير فى إنشائها بالمناطق الريفية ،الهيئة العامة لمحور الأمية وتعليم الكبار . وذلك لمحو أمية الإناث عن طريق تشجيع خريجات الجامعة المقيمات فى الريف على توفير فصول بمنازلهن لهذا الغرض ويقمن بالتدريس للملتحقات بهذه الفصول على أن تقوم الهيئة بتجهيزها بالأدوات والوسائل اللازمة وتهدف فصول المنازل إلى توفير فرص تعليمية تناسب مع طبيعة المرأة الريفية لاسيما الإناث اللاتى يجدن حرجاً فى الذهاب إلى المدارس أو فصول محو الأمية حيث تتلقى المرأة الريفية تعليمها فى أحد بيوت جيرانها وقد يكون ذلك أمراً مشْجعاً **لإقبال الريفيات** على التعليم والاستمرار فى دراستهن .

بالإضافة إلى ماسبق ، **هناك مؤشرات عديدة تؤكد اهتمام الدولة بالعملية التعليمية ، نشير إلى بعض منها :**

- تمهيداً لدراسة اللغات غير العربية فى المرحلة الابتدائية ، أدخلت اللغة الأنجليزية فى الصف الرابع الابتدائى منذ عام ١٩٩٤ ثم أدخلت اللغة الفرنسية فى الصف نفسه فى العام التالى ١٩٩٥ ثم أنشئت مدرسة

تجريبية للغات يتم فيها تدريس اللغة الفرنسية ومن قبل صدر قرار وزارى فى ١٩٧٩ بإنشاء مدارس حكومية للغات تعتبر من المدارس التجريبية ذات الصبغة الخاصة يلتحق بها أبناء بعض فئات المجتمع من ذوى الدخل المرتفع لاسيما بعد الانفتاح الاقتصادى الذى بدأ فى منتصف السبعينيات (١) .

- الاهتمام بالجانب العملى لتنمية مواهب التلاميذ العملية وتزويدهم بالخبرات الحياتية بادخاله مادة الصيانة والترميم فى الصفين الرابع والخامس بالمرحلة الابتدائية وكذلك بصفوف المرحلة الإعدادية .
- إدخال مفاهيم التربية البيئية والتربية السكانية فى المناهج الدراسية .
- الاهتمام بتعليم ذوى الاحتياجات الخاصة من التلاميذ تحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية .
- تأهيل معلمى المرحلة الإبتدائية إلى المستوى الجامعى بإلحاقهم ببرامج كليات التربية .
- الارتقاء بمستوى المعلم وتوحيد مصادر إعداده فى كليات التربية بتخصصاتها المختلفة .
- التدريب المستمر عن بعد من خلال قاعات الفيديو كونفرانس الموزعة فى أنحاء الجمهورية .
- زيادة الاعتمادات المالية المخصصة لإصلاح أحوال المعلم ومعالجة مشكلة الرسوب الوظيفى وتدعيم الحوافز المادية للمعلمين .
- محاولة حل مشكلات ازدحام الفصول بالتلاميذ والتخلص من نظام الفترتين ببعض المدارس .
- وضع خطط شاملة لتطوير التعليم باستخدام التكنولوجيا الحديثة والمتطورة مع الإفادة من القنوات الفضائية التعليمية وشبكة المعلومات الدولية (الانترنت) .

---

(١) المجالس القومية المتخصصة - تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا - مدارس اللغات الرسمية والخاصة بمراحل التعليم العام - الدورة الحادية عشرة سبتمبر ١٩٨٣ - يونية ١٩٨٤ ص ٤٠ .

مشكلات التعليم العام فى مصر

نذكر فيما يلى . أهم هذه المشكلات بالنسبة لكل المراحل التعليمية .

المرحلة الابتدائية :

لا يزال التعليم الابتدائى يعانى من بعض مشكلاته بالرغم من الجهود التى تبتذل للنهوض به ، ومن أبرزها :

١ - ازدحام الفصول وكثرة عدد التلاميذ بالفصل الواحد ، وهذه المشكلة يمكن وضعها بالصورة التالية :

تزايد السكان يؤدى إلى تزايد الاقبال على التعليم وزيادة عدد الملزمين تزايد وعى الجماهير يقابله محاولة الدولة تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ضعف الاعتمادات المالية وقلة المدارس لمواجهة الزيادة المستمرة .

جعل الدراسة على فترتين غالبا (وثلاث فترات أحيانا) مع زيادة كثافة الفصول .

وينتج عن ذلك :

ضعف اشراف المعلم وقدرته على التوجيه .

انخفاض المستوى العلمى للمرحلة بصفة عامة .

ضعف مستوى تلاميذ الفترة المسائية .

بعض المشكلات الصحية .

٢ - قلة الأبنية المدرسية الصالحة للعملية التعليمية ، ونقص ، الأدوات والامكانيات والتجهيزات التربوية المناسبة لمرحلة هامة من مراحل التعليم .

٣ - التسرب :

وهو عدم اكمال المرحلة الابتدائية لبعض التلاميذ وبخاصة فى الفرق النهائية منها .

ومن أسبابها :

- استغلال هؤلاء الأطفال فى أعمال تتعلق باقتصاديات الأسرة فى البيئات الفقيرة .
- وجود بعض التقاليد الاجتماعية البالية وبخاصة فيما يتعلق بتعليم الفتيات .
- تنقل بعض أولياء الأمور من مكان إلى آخر ولا سيما فى المناطق النائية .

٤ - انخفاض مستوى التعليم بالمرحلة الابتدائية ، ومن أسبابه :

من حيث الكم : ازدحام الفصول بالتلاميذ .

من حيث الكيف : طرق تنفيذ المناهج واتباع بعض المدرسين أساليب عتيقة غير مجدية لاتتلاءم وروح العصر .

من حيث التقويم : النقل الآلى وقلة استخدام وسائل تقويم سليمة وحديثة فى كثير من مدارس المرحلة .

من حيث التوجيه : تعذر العناية الفردية بالتلاميذ الضعاف من جانب المعلم لكثرة العدد فى الفصل الواحد .

من حيث هيئة التدريس : النقص المستمر فى اعداد المدرسين أو على الأقل فى بعض تخصصات المواد اللازمة للمرحلة .

من حيث نوعية المعلم : عدم تجانس معلمى المرحلة ، فالمعلمون خليط من كفاءات مختلفة ومتنوعة قد تصل إلى عشرات المؤهلات الدراسية بل وتصل إلى ما يزيد عن خمسين مؤهلا دراسيا(١) .

المرحلة الاعدادية :

لا تخلو هذه المرحلة المتوسطة من التعليم العام من المشكلات ، والتى من أهمها :

---

(١) عن استمارات الاحصاء الاستقراري للمراحل التعليمية عام ٧٤ - ١٩٧٥ .
يلاحظ تحسن الأوضاع في السنوات العشر الأخيرة

١ – عدم استيعاب جميع الناجحين فى الشهادة الابتدائية .

٢ – عدم تنوع مناهجها (وبالتالى امتحاناتها ووسائل التقويم بها) بما يساير اتجاهات العصر ، وتطورات الحياة المعاصرة ومتطلباتها ، فضلا عن متطلبات نمو طلابها فى هذه الفترة من عمرهم .

٣ – قلة الامكانيات والتجهيزات ، مما لا يسمح بتنوع مجالات النشاط الملائم لطبيعة المرحلة فالعملية التربوية ليست برامج دراسية فحسب ولكنها أشمل من ذلك مما له مزايا متعددة .

٤ – الانخفاض النسبى لنوعية التعليم بالرغم من النمو الكمى لهذه المرحلة ، وربما كان من أبرز أسباب ذلك هو بطء الاهتمام بتطوير الدراسة بهذه المرحلة واعادة النظر فى تنظيمها وتقويم العمل فيها) .

المرحلة الثانوية :

من أبرز مشكلات المدرسة الثانوية بصفة عامة :

١ – لا يزال نظام القبول بأنواع المدارس الثانوية لدرجات التلاميذ فى الشهادة الأعدادية تبعا للأهمية النسبية لكل نوع ، دون أى اعتبار آخر ، مما لا يتناسب مع التوجيه التعليمى السليم .

٢ – بعد المناهج – إلى حد ما – عن التطورات العصرية الحديثة ، وكذلك ضعف صلتها بالحياة والانتاج وغلبة الجانب النظرى عل الجانب التطبيقى والاهتمام بالحفظ وحشو الذاكرة وإغفال التفكير الناقد والإبتكار .

٣ – عدم مساواة الخريجين فى فرص الالتحاق بالتعليم العالى ، فخريجو الثانوية العامة يختلفون عن خريجى الثانوية الفنية بأقسامها بالنسبة لقبولهم بالجامعات .

٤ – عدم استيعاب المرحلة الجامعية لخريجى مدارس الثانوى العام ، مما يضطر فريقا منهم للعمل فى وظائف كتابية ، أو قيامهم ببعض الأعمال الأخرى ، وكذلك المدارس الثانوية الفنية الذين يمثلون عمالة زائدة ، لا تتمكن مواقع العمل الفنى من استيعابهم .

المدرسة الثانوية الفنية بأقسامها :

من أهم مشكلاتها :

١ – قلة الامكانيات التربوية ، وعدم توافر التجهيزات والآلات والأدوات التى تتعلق بأنشطة التعليم الفنى ، مما يقلل من فاعليته .

٢ – عدم التطبيق العملى الكافى ، مع توافقه مع واقع الحياة وخبراتها ، أو ربطه بمواقع الانتاج من مزارع أو مصانع أو ورش أو مصارف ومؤسسات .

٣ – ضعف المناهج التثقيفية ؛ مع عدم الاهتمام بتنفيذها على ضعفها ، والتركيز على الجانب الفنى الهزيل فى تطبيقه .

٤ – لا تزال نظرة المجتمع لطلاب التعليم الفنى ، نظرة متدنية ، وارتباط ذلك بمجموع الدرجات والناحية الفكرية أحيانا ، والناحية الاجتماعية والاقتصادية أحيانا أخرى .

٥ – شعور طلاب هذا التعليم بأنه مرحلة منتهية وأن الطريق أمامهم مغلق للالتحاق بالتعليم العالى ، له أثره على نواحيهم النفسية والمهنية .

٦ – النقص فى اعداد مدرسى الورش أو المدرسين العلميين ، وضعف كفايتهم الفنية والتربوية (١) .

٧ – عدم التجانس فى هيئات التدريس (مدرسى المواد النظرية الثقافية مدرسى المواد العلمية الفنية مدرسى الورش وغيرها) وأثر ذلك على العلاقات الانسانية بينهم والجو التربوى بصفة عامة .

٨ – عدم اشراك وزارات : التجارة والزراعة والصناعة والهيئات المختصة بالاشراف على نوعيات التعليم الفنى ، واسهام كل منها – فى مجال تخصصها – بالخبرة والتخطيط والمتابعة مما يعود بالفوائد المتنوعة على الدراسين والخريجين والانتاج .

---

(١) توصي المؤتمرات العالمية للتعليم الفني المهني بضرورة اختيار مدرس هذا التعليم وأعداده بحيث لاينفصل تكوينه الفنى المهنى ، كما جاء في قرارات مؤتمر التعليم الفنى المهني الدولي النعقد في روما في أبريل سنة ١٩٥٧ .

تعقيب :

للقضاء على كثير من مشكلات التعليم العام والفنى ، وهناك رأى يدعو إلى اعادة النظر فى بنية التعليم المصرى والمرحلة الثانوية بصفة خاصة بحيث تتنوع الدراسات والبرامج داخل المدرسة الواحدة ، مما يتيح الفرصة أمام الطالب للكشف عن استعداداته ومواهبه وهو ما يطلق عليه «نظام المدرسة الشاملة» الذى يزمع الأخذ به .

ولكن ، هل تمكننا ظروفنا الاقتصادية ، والاجتماعية ، والتعليمية الراهنة، من تنفيذ ذلك ؟؟

إن المستقبل القريب ، كفيل بالإجابة .

إشارة وتنويه

بعد أن تناولنا أوضاع التعليم العام بمراحله المختلفة ، نود الإشارة إلى :

إنه بجانب هذا التعليم الذى تشرف عليه وزارة التربية والتعليم بجمهورية مصر العربية هناك أيضًا المعاهد الدينية الأزهرية والتى يتولى الأزهر الشريف الإشراف عليها عن طريق إدارة المعاهد والتى تنقسم بدورها إلى إدارات فرعية فى محافظات الجمهورية وتتبعها مجموعات من المعاهد بمختلف مراحل التعليم العام للبنين والبنات وهنا ينبغى التنويه إلى أن المعاهد الأزهرية لها سماتها الخاصة من حيث القبول وخطط الدراسة وبعض المسميات الإدارية وتنظيم العمل بها .

وفيما يلى ، نعرض لبعض البيانات الإحصائية عن العام الدراسى ١٩٩٧ / ١٩٩٨

المعاهد	عددها	الطلاب	الطالبات	المجموع
الابتدائية	٢٦٥٥	٤٦١٣٤١	٢٦٨٨٩	٧٣٠١٧٠
الإعدادية	١٧١٥	٢٠١٨٥٥	١١٢٧١٩	٣١٤٥٧٤
الثانوية	٩٦٤	١٣٩٢٣٢	٨٤٠٢٦	٢٢٣٢٥٨

١ – ج.م.ع – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – الكتاب الإحصائي السنوى ١٩٩٣/ ١٩٩٩ يونيه ٢٠٠٠ ص ص ١٧٦ ، ١٧٨ ، ١٨٣ .

السلم التعليمي في جمهورية مصر العربية

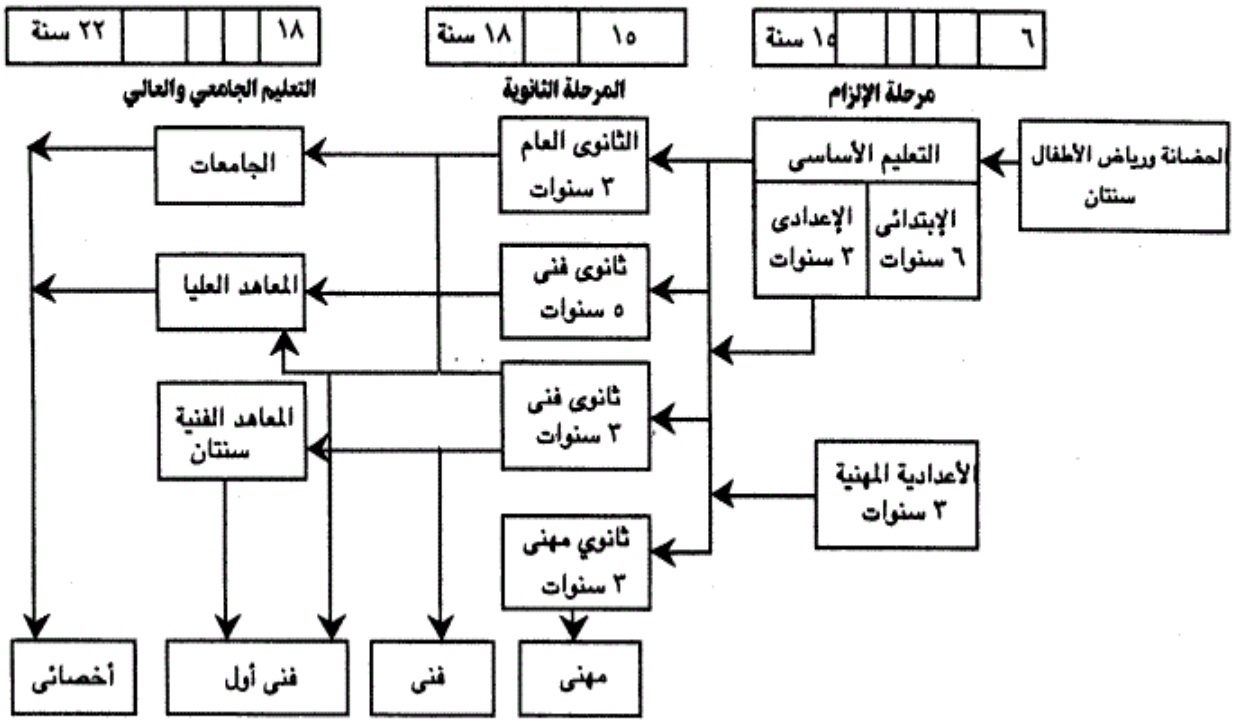

التعليم العالى

استكمالا للاطار العام للتعليم فى مصر ، نتناول فى السطور التالية ، مرحلة التعليم العالى .

تقديم موجز :

يمثل التعليم العالى قمة السلم التعليمى ، سواء فى عصرنا الحاضر ، أو فى العصور السابقة ، وإن كان مدلوله الآن يغاير مدلوله فى عصور مضت، فبينما كان ينظر إلى التعليم العالى على أنه مجال للتخصص فى العلم من أجل العلم ، وأن كلمة «جامعة» تعبر عن مكان متخصص فى الدراسات النظرية ، والأدبية ، والفلسفية ، وكانت الدراسات المهنية ، والتطبيقية ، تتم غالبا خارج الجامعة ، أصبحت الجامعة الآن مجالا للتخصصات المتنوعة لاعداد القوى البشرية ، العالية المستوى ، وأصبح ينظر إلى العلم بقدر فائدته للمجتمع وحياة الناس ، وبقدر تفاعله مع اتجاهات العصر ، ومتطلبات الحياة ، تكون قيمته .

ومن الملاحظ ، أن النصف الثانى من القرن العشرين ، يشهد اهتماما كبيرا بالتعليم العالى فى أكثر بلاد العالم ، مما تتطلبه المجتمعات المعاصرة ، كعامل هام من عوامل تقدمها ، وتفوقها .

وبلادنا العربية تأخذ بهذا الاتجاه ، وإن تفاوتت فى نوعه وكمه ، كلياته، وجامعاته .

على أن التعليم العالى ، قد اكتسب أهميته – فى جميع العصور والمجتمعات على اختلافها –بما يتبعه من فرص تحقق الدخل المرتفع ، والسلطة ، والمكانة الاجتماعية المرموقة لمن توافرت لهم امكانات الالتحاق به.

ويدل تاريخ التعليم العالى على أنه كان بمثابة الإداة التى استطاعت بها فئة أو طبقة معينة أن تحتفظ لنفسها ، ولأبنائها بالمكانات المتميزة فى المجتمع.

هذا التصور لوظيفة التعليم العالى ، جعل هذه الصفوة تعتقد أن أفرادها يمثلون الانسان فى قمة لكتمال قدراته ، وأن كل من يقع خارج دائرة هذه الصفوة ، غير جدير بأن تتاح له فرص النمو ، وارتقاء السلم الاجتماعى ،

بالرغم من أن الدراسات النفسية والاجتماعية ، قد أثبتت وجود آخرين من ذوى القدرة خارج دائرة الصفوة ، إلا أن دور التعليم العالى فى الانتقاء الاجتماعى ، وتوزيع المكانات ، لا يزال أمرا قائما ، نستطيع أن نلمسه بوضوح فى المجتمعات الصناعية المعاصرة ، التى تتميز بتقسيم العمل ، وقدرتها على استيعاب القوى البشرية المدربة ، والمتنوعة ، وما يستتبع ذلك من تحديد المؤهلات وتصنيف للوظائف .

ماذا يقدم التعليم الجامعى للمجتمع ؟

يمكننا أن نوجز مهمة التعليم الجامعى ، فيما يأتى :

أولاً : اعداد القوى البشرية :

فالجامعة مؤسسة انتاجية ، يمكنها امداد المجتمع بالقوى البشرية المدربة، والعقول المفكرة ، والقيادات التى تتحمل المسئولية فى المجتمع ، ومن ثم ، فهى مؤسسة استثمار للمواد البشرية .

ثانياً : البحث العلمى :

فالجامعة لها دور هام فى تنمية المعرفة ، وانمائها ، وتطويرها من خلال ما يقوم به من أنشطة البحث العلمى ، الذى يعتبر ركنا رئيسيا من أركان الجامعة ، على أن يصحب البحث النظرى ، تطبيقات عملية ، تفيد المجتمع . وهذا ، يقتضى وجود تعاون وثيق بين الجامعة بما فيها من امكانيات علمية متخصصة وبين المجتمع بمؤسساته المختلفة .

ثالثاً : التنشيط الثقافى العام :

فالجامعة مركز اشعاع ثقافى ، تتعرف من خلاله على مشكلاته ، وتحاول الاسهام فى علاجها ، سواء عن طريق طلابها بتربيتهم تربية متكاملة، أو عن طريق تفهم القضايا الاجتماعية والمعالجة العلمية لها ، فضلا عن التنشيط الثقافى بما تستخدمه من وسائل متنوعة ، إذ ينبغى أن تعيش الجامعة من أجل المجتمع ، وتعمل على رفاهيته .

وماذا عن التعليم العالى فى مصر ؟

يمكننا – فى ايجـاز – تحليل الوضع الراهن ، على النحـو التالى :

(أ) الواقع . والنظرة المستقبلية :

من المعروف ، أن الجامعة فى مصر ، بدأت منذ أكثر من نصف قرن بأربع كليات ، هى : الأداب ، والعلوم ، والطب ، والحقوق ، ولكنها الآن تضم كليات متعددة وتخصصات متنوعة فى مختلف الجامعات المصرية ، التى توالى انشاؤها تباعا مع بداية النصف الثانى من القرن الحالى حتى الوقت الحاضر ، وذلك تمشيا مع تزايد السكان ، ورغبة الكثيرين فى التعليم ، نتيجة ما شمل المجتمع المصرى من وعى اجتماعى واستنارة فكرية ، كان لظروف الحياة فى عالمنا المعاصر ، وما انتهجته الدولة من سياسة معايشة الواقع وما تقتضيه متطلبات العصر ، دخل كبير فى ذلك .

حتى انه بلغ عدد الجامعات المصرية ، حتى الآن (١٣) ثلاثة عشر جامعة ، موزعة على مختلف محافظات الجهورية ، هذه الجامعات هى :

١ – جامعة الأزهر .
٢ – جامعة القاهرة .
٣ – جامعة الاسكندرية .
٤ – جامعة عين شمس .
٥ – جامعة أسيوط .
٦ – جامعة المنيا .
٧ – جامعة المنصورة .
٨ – جامعة طنطا .
٩ – جامعة الزقازيق .
١٠ – جامعة المنوفية .
١١ – جامعة قناة السويس .
١٢ – جامعة حلوان .

١٣ – جامعة جنوب الوادي .

وهناك الجامعة العمالية .

وإلى جانب هذه الجامعات ، توجد جامعات خاصة كما أن هناك معاهد فنية عليا ، متنوعة ، منها ذات العامين الدراسيين ، ومنها ذات الأعوام الأربعة، وهذه المعاهد ، تقبل الحاصلين على شهادة الثانوية العامة ، بموجب شروط معينة ، وهى منتشرة فى كثير من المدن بمحافظات الجمهورية .

ويتقاضى بعضها مصروفات رمزية ، تحددها الدولة .

ومن الملاحظ ، أن :

(أ) معظم الجامعات المصرية ، تضم كل منها الكليات الآتية : (وان اختلفت مسمياتها من جامعة لأخرى) الآداب – الحقوق – التجارة – التربية – الهندسة – الطب – الزراعة – العلوم – الصيدلة – الطب البيطرى . الحاسبات والمعلومات . التربية النوعية –طب الإسنان .[1]

(ب) جامعة الأزهر ، تجمع بين دراسة علوم الدين الاسلامى واللغة العربية وبين التخصصات المختلفة ، فإلى جانب كليات الجامعات الأخرى ، توجد بها كليات : اللغة العربية ، وأصول الدين ، والشريعة والقانون ، وكذلك كلية اللغات والترجمة .

(جـ) لجامعة الأزهر ، فرع خاص بالطالبات ويتمثل فى كلية البنات الاسلامية، وبها أقسام مماثلة لما يوجد بالكليات الخاصة بالذكور فقط .

(د) جامعة عين شمس ، تضم كلية الالسن ، بالإضافة إلى كلية البنات، وهى مزيج من أقسام كليتى الآداب والعلوم ، إلى جانب الأقسام التربوية ، التى تماثل أقسام كلية التربية بنفس الجامعة .

(هـ) جامعة حلوان ، جامعة تكنولوجية/تطبيقية ، حيث تشتمل على الكليات ، والمعاهد التخصصية ، النوعية ، التربية الرياضية ، كلية علوم القطن بالاسكندرية ، كلية الفنون التطبيقية بالجيزة ، كلية التربية والتكنولوجيا ، وكلية الاقتصاد المنزلى وكلية السياحة والفنادق وكلية التربية الموسيقية وكلية الفنون الجميلة وكلية الخدمة الإجتماعية .

---

(١) توجد أيضًا كليات أخرى فى بعض الجامعات أو فروعها .

(و) كثيرا من كليات الجامعات المصرية ، لها نظائر مماثلة ، كفروع لها فى بعض المدن بمحافظات الجمهورية .

على أنه من المعروف أيضاً ، أن مصر – كما تشير الاحصائيات فى كل عام – تعانى من كثرة الطلاب الراغبين فى الالتحاق بالتعليم الجامعى ، وهى فى ذلك تأخذ بالأساليب المتنوعة ، حتى تحقق رغبات أكبر عدد ممن يريدون الالتحاق بالجامعة ، وفى مقدمة هذه الأساليب ، مجموع درجات الطالب فى امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة ، إلى جانب العوامل السكانية أو الجغرافية، وتلجأ إلى ما يطلق عليه «مكاتب التنسيق للقبول بالجامعات» ، دون ارتباط يذكر بميول حقيقية للطلاب ، أو ارتباط بمتطلبات الحياة .

حتى اذا اتينا إلى خريجى هذه الجامعات ، نجد أنهم فى مجموعهم ، وفى توزيع تخصصاتهم يمثلون مشكلة فى مجال العمالة .

وإذا قيس عدد الطلاب بالنسبة لعدد السكان بالمعدلات العالمية ، لكانت النسبة صغيرة ، ولكن قدرة السوق على امتصاص الخريجين ، واستخدامهم لا تزال ضعيفة .

وإذا أضفنا إلى هذا ، أن الاعتمادات المالية المخصصة للانفاق على التعليم العالى غير متكافئة مع التوسع المطلوب، والعناية بمتطلبات الدراسة الجامعية النظرية أو العملية ، لأدركنا مدى ما يعانيه التعليم الجامعى فى بلدنا .

وعلى سبيل المثال ، لقد أنشئت فى السنوات الأخيرة كليات للتربية ، دون اعداد مسبق لأبنيتها وتجهيزاتها ، وهيئات التدريس اللازمة لها ، ومع هذا التحق بها الآلاف من الطلاب ، ويتخرج فيها الآلاف من الطلاب أيضاً ، ولكن كيف تم ذلك ، وعلى أى مستوى ؟ وما النتائج المترتبة على وجود هؤلاء الخريجين بين مئات المعلمين المسئولين عن تنشئة الأجيال وتعليمهم ؟؟

وما نقوله عن كليات التربية ، نقوله عن كليات الطب ، أو العلوم ، أو الهندسة .. الخ .

هل القضية

قضية أعداد خريجين ؟

أم أنها إعداد خريجين ؟

ولذلك ، ينبغى أن نقف وقفة جادة أمام هذه الظاهرة ، حتى نخرج الجامعيين القادرين على توظيف أنفسهم .

فالقضية اذن ، قضية كيف ، وقضية تخطيط يأخذ فى اعتباره احتياجات العمل ، واحتياجات المجتمع .

حقيقة ، أن الظروف التى عاشها مجتمعنا المصرى ، وما فرض عليه – فى الماضى وحتى وقت قريب – من ضغوط اجتماعية ، ومعاناة فى الأحوال الاقتصادية ، يجعله الآن فى صراع يحدث فى احدى جنبات حلبة سباق عنيف يعيشه عالمنا المعاصر ، ولكن ، ينبغى أن نضع فى اعتبارنا أن هرولة الكثيرين إلى الجامعة ، قد تجعلهم لا يفيدون مجتمعهم بقدر ما يتصورون .

ومن ثم ، فلابد من اعادة النظر فى سياسة القبول بالجامعات ، اذ أنها بصورتها الحالية سبب من أسباب الضغط الاجتماعى على التعليم الأكاديمى .

هناك من يرى ألا تكون شهادة الثانوية العامة ، هى وحدها المؤهل لدخول كلية من كليات الجامعة ، وانما يكون هناك اختبارات وأساليب تشخيصية تضمن قدرة الطالب على الافادة من التعليم العالى الذى يتجه اليه ، أما الشهادة الثانوية فإنها تدل علي إنتهاء الطالب من مرحلة تعليمية معينة، كما أن انتهاءه من مرحلة ، لا يعنى قدرته على متابعة المرحلة التى تتلوها بنجاح . وهناك من يرى أن التعليم الجامعى ، يجب أن يكون للصفوة من الطلبة المتفوقين ، أما باقى الناجحين فى الثانوية العامة ، فيجب عليهم أن يختاروا طريقا آخر غير التعليم الجامعى .

وعلى أية حال ، فإن نظرة عابرة إلى أوضاع جامعاتنا المصرية فى السنوات الأخيرة الماضية ، توقفنا إلى أى مدى أصيبت هذه الجامعات بالزيادة الهائلة فى الاعداد التى تقبلها كل عام .

ذلك أن جامعاتنا ، قد اتجهت خلال السنوات الماضية إلى تحقيق سياسة استيعاب الحاصلين على شهادة الثانوية العامة ، الأمر الذى أدى إلى تحميل الكليات بأكثر من طاقتها ؛ فجامعاتنا تقبل الآن أكثر من مائة ألف طالب سنويا، وهو عدد كبير بالقياس إلى امكانيات الجامعات الحالية ، وبالتالى تنتج عنه مشكلات كثيرة ، سواء بالنسبة لقاعات المحاضرات ، أو المعامل ، أو هيئات التدريس ، وتكون المحصلة النهائية هى انخفاض مستوى التعليم

الجامعى ، ووجود فائض من الخريجين فى مجالات لاتتطلبها احتياجاتنا .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فإن أعداد كبيرة ممن تقبلهم الجامعات – كما تشير الاحصائيات – لا يستطعيون مواصلة تعليمهم ، بالإضافة إلى أن نحو ٣٠٪ ممن تقبلهم الجامعات يتعثرون فى دراستهم . ولعل ذلك مما جعل كثيرا من المربين يرون أن تعليم الاعداد الهائلة من خريجى الثانوية العامة طبقا للنظم الحالية ، يلقى أعباءا على التعليم الجامعى ، لا سيما، وأن أعداداً غير قليلة منهم ، لا يصلحون لهذا النوع من التعليم الجامعى، وربما يكونون أصلح ، وأقدر على التفوق فى مجالات أخرى .

وفى ضوء ما سبق ، يمكننا أن نقول : أنه لابد من اعادة النظر فى التعليم الجامعى ، بطرفيه ؛ طرف القبول ، وطرف التخرج ؛ طرف القبول يؤكد على الصلاحية للمتابعة ، وطرف التخرج يؤكد على العلاقة بين نوع الخريج ومستواه ، وعدده ، وبين ما يطلبه سوق العمل واحتياجات المجتمع .

(ب) ادارة التعليم العالى :

ينص قانون تنظيم الجامعات على أن :

«الجامعات ، هيئات عامة ، ذات طابع علمى ، وثقافى ، ولكل منها ، شخصية اعتبارية ، ولكل جامعة موازنة خاصة بها ، تعد على نمط موازنات الهيئات العامة ، وتكفل الدولة استقلال الجامعات بمايحقق الربط بين التعليم الجامعى وحاجات المجتمع والانتاج» .

ويمكن ايضاح كيفية ادارة التعليم العالى من خلال :

أولاً : ادارة الجامعة :

يتولى ادارة كل جامعة :

(أ) مجلس الجامعة .

(ب) رئيس الجامعة .

أما مجلس الجامعة ؛ فيؤلف من رئيس الجامعة (رئيسا) وعضوية :

– نواب رئيس الجامعة (إذا وجد أكثر من نائبين اثنين كما فى حالة انشاء فرع للجامعة) .

- عمداء الكليات والمعاهد التابعة للجامعة .
- أربعة (٤) أعضاء - على الأكثر - من ذوى الخبرة فى شئون التعليم الجامعى ، والشئون العامة ، يعينون لمدة سنتين قابلة للتجديد بقرار من وزير التعليم ، بعد أخذ رأى مجلس الجامعة .
- أمين الجامعة . ويحضر جلسات المجلس ، ويشارك في مناقشاته .

وأما رئيس الجامعة :

فيصدر بتعيينه قرار من رئيس الجمهورية ، بناء علي عرض وزير التعليم ، ويشترط فيه أن يكون قد شغل لمدة خمس سنوات علي الأقل . وظيفة أستاذ في احدي الجامعات المصرية . ويكون تعيينه لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد .

نواب رئيس الجامعة :

لكل جامعة ، نائبان لرئيس الجامعة، يعاونانه في ادارة شئونها ، ويقوم أقدمهما مقامه عند غيابه ، ويختص أحدهما بشئون الدراسة والتعليم في مرحلة البكالوريوس أو الليسانس ، وبشئون الطلاب الثقافية والرياضية ، والاجتماعية ، ويرأس مجلس شئون التعليم والطلاب بالجامعة .

ويختص النائب الآخر بشئون الدراسات العليا والبحوث وتوثيق الروابط الثقافية والعلمية بين الجامعات الأخري والمراكز والمعاهد والهيئات العملية ، والمعنية بالبحث العلمي ، داخل الجمهورية ، وخارجها ، ويرأس مجلس الدراسات العليا ، والبحوث في الجامعة . (١)

ويكون تعيين نائب رئيس الجامعة بقرار من رئيس الجمهورية ، بناء علي عرض وزير التعليم ، بعد أخذ رأي رئيس الجامعة ، ويشترط فيه أن يكون قد شغل لمدة خمس سنوات علي الأقل وظيفة أستاذ في احدي الجامعات المصرية .

أمين الجامعة :

لكل جامعة أمين (سكرتير عام) يعين بقرار من رئيس الجمهورية بناء

---

(١) استحدث فى السنوات الأخيرة نائب ثالث لرئيس الجامعة لشئون المجتمع وتنمية البيئة .

علي عرض وزير التعليم ، بعد أخذ رأي رئيس الجامعة ، ويشترط فيه أن يكون ذا خبرة بالشئون الجامعية .

ويتولي أمين الجامعة ، الأعمال الادارية ، والمالية في الجامعة تحت اشراف رئيس الجامعة ونواب الرئيس ، ويكون مسئولا عن تنفيذ القوانين ، واللوائح ، والنظم المقررة في حدود اختصاصه .

مساعد أمين الجامعة :

يعاون أمين الجامعة ، أمينان مساعدان من العاملين ذوي الكفاءة في الجامعة ، ويقوم أقدمهما مقامه عند غيابه .

ثانياً : المجلس الأعلى للجامعات : (١)

للجامعات المصرية ، مجلس أعلي ، يسمي «المجلس الأعلي للجامعات» مقره مدينة « القاهرة» ويتولي تخطيط السياسة العامة للتعليم الجامعي ، والبحث العلمي ، والتنسيق بين الجامعات في أوجه نشاطها المختلفة ، بما يتفق مع حاجات البلاد ، وتيسير تحقيق الأهداف القومية ، والاجتماعية ، والاقتصادية والعلمية للدولة .

ويؤلف المجلس الأعلي للجامعات ، برئاسة وزير التعليم ، وعضوية

- رؤساء الجامعات .
- نواب رؤساء الجامعات .
- ممثل لكل جامعة ، يعينه مجلسها ، سنويا من بين العمداء .
- خمسة (٥) أعضاء علي الأكثر من ذوي الخبرة في شئون التعليم الجامعي ، والشئون العامة ، يعينون لمدة سنتين قابلة للتجديد ، بقرار من وزير التعليم ، بعد أخذ رأي المجلس الأعلي للجامعات .
- أمين المجلس الأعلي للجامعات ، ويعين بقرار من رئيس الجمهورية ، بناء علي عرض وزير التعليم .
- وفي حالة غياب الوزير ، يحل محله في رئاسة المجلس ، أقدم رؤساء الجامعات .

---

(١) قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات.

وتشكل هيئة فنية لمعاونة أمين المجلس الأعلي للجامعات بقرار من رئيس المجلس ، بعد أخذ رأي الأمين ، علي أن ينظم أعمال هذه الهيئة ، قرار من رئيس المجلس الأعلي للجامعات بعد أخذ رأي المجلس .

ثالثاً : الكلية (أو المعهد) :

يتولي ادارة كل كلية (أو معهد) :

(أ) مجلس الكلية .

(ب) عميد الكلية .

أما مجلس الكلية فيؤلف برئاسة العميد ، وعضوية :

(أ) وكيلي الكلية .[1]

(ب) رؤساء الاقسام .

(جـ) أستاذ من كل قسم ، علي أن يتناوب العضوية أساتذة القسم، كل سنة بترتيب أقدميتهم في الأستاذية .

(د) أستاذ مساعد ، ومدرس (في الكليات التي لا يزيد عدد الاقسام فيها علي عشرة) أستاذين مساعدين ومدرسين (اذا زاد عدد الاقسام علي عشرة) .

(هـ) ثلاثة أعضاء – علي الأكثر – ممن لهم دراية خاصة في المواد التي تدرس في الكلية ، يعينون لمدة سنتين قابلة للتجديد بقرار من رئيس الجامعة ، بناء علي اقتراح مجلس الكلية ، وموافقة مجلس الجامعة .

أما عميد الكلية ، فيختار من بين أساتذة الكلية ، وذلك عن طريق الاقتراع السري الذي يشترك فيه كل أستاذ من أساتذة الكلية ، وكل من الأساتذة المساعدين ، والمدرسين أعضاء مجلس الكلية .[2]

ويعين وزير التعليم ، العميد ، بناء علي ترشيح رئيس الجامعة من بين الاساتذة الثلاثة ، الحاصلين علي أكثر الأصوات ، وذلك لمدة ثلاث سنوات ، قابلة للتجديد .

---

(١) لكل كلية الآن ثلاثة وكلاء .

(٢) منصب عميد الكلية يتم الآن بالتعيين .

وأما وكيلا الكلية ؛ فيكون لكل كلية ، وكيلان ، يعاونان العميد في ادارة شئون الكلية ، ويقوم أقدمهما مقامه عند غيابه .

ويختصز أحد الوكيلين بالشئون الخاصة بالدراسة والتعليم بمرحلة البكالوريوس أو الليسانس ، وشئون الطلاب الثقافية ، والرياضية ، والاجتماعية.

ويختص الآخر بشئون الدراسات العليا ، والبحوث ، وتوثيق الروابط مع الكليات ومع المعاهد ، والمراكز ، والهيئات المعنية بالبحث العلمي .

ويجوز الاكتفاء في بعض الكليات بتعيين وكيل واحد (طبقا لاوضاع الكلية) ويكون تعيين الوكيل من بين أساتذة الكلية ، بقرار من وزير التعليم ، بناء علي ترشيح العميد ، وموافقة رئيس الجامعة ، وذلك لمدة ثلاث سنوات ، قابلة للتجديد ، مرة واحدة . *

وفيما يلي نورد بعض البيانات الاحصائية عن التعليم العالي في جمهورية مصر العربية .

أولاً : بالنسبة للجامعات :

(طبقا لما جاء في احصاء العام الدراسي ١٩٧٧/٧٦)[١] .

عدد الطلاب المقيدين	٣٣٣٠٦١
عدد الخريجين	٥٦٢٢٨
عدد أعضاء هيئة التدريس	١٤٧٧٥
عدد الطلاب الوافدين المقيدين	٦٧٩٠

ثانياً : بالنسبة للدراسات العليا :

عدد المقيدين بالدراسة	٣١٤٥٣
عدد الحاصلين علي مؤهلات فوق الجامعية (من طلاب الدراسات العليا)	٦٠٨٤

(١) وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء والمتابعة والرقابة ، تقرير عن انجازات الحكومة – جمهورية مصر العربية – القاهرة ١٩٧٨ ، ص ، ١٣٢ – ١٣٨ .

* سبقت الإشارة إلي استحداث منصب وكيل ثالث للكلية يختص بشئون المجتمع وتنمية البيئة .

ثالثاً : المعاهد الفنية :

(هناك معاهد نوعية أخري)

(أ) المعاهد الفنية التجارية :

عدد المعاهد	١٥
عدد الطلاب المقيدين	٢٢٣٦٣
عدد أعضاء هيئة التدريس (أصليين ومنتدبين)	٩٠٧

(ب) المعاهد الفنية الصناعية :

عدد المعاهد	١٧
عدد الطلاب المقيدين	١٢٣٩١
عدد أعضاء هيئة التدريس (أصليين ومنتدبين)	١١٠١

تشير الإحصائيات السنوية الرسمية إلي تزايد هذه الأعداد بالنسبة للجامعات المصرية والمعاهد المتنوعة وكذلك الدراسات العليا بدرجة كبيرة في السنوات العشر الأخيرة (١٩٩٠ – ٢٠٠٠) وبنسب متتالية وملحوظة ويعزي هذا إلي عوامل كثيرة من بينها ؛ الزيادة السكانية وزيادة الوعي بأهمية التعليم الجامعي والعالي وزيادة الاعتمادات المالية المخصصة له بالإضافة إلي الوفرة الاقتصادية لدي بعض فئات المجتمع .

بعض البيانات الإحصائية عن التعليم الجامعى والعالى بجمهورية مصر العربية فى العام الدراسى ١٩٩٧ / ١٩٩٨ (١)

(أ) إجمالي طلاب وطالبات الجامعـات المصرية ١٢٠٦٥٩٧ طلاب وطالبات

منهم ٧٠٠٨١٦ طلاب

منهم ٥٠٥٧٨١ طالبات

(ب) المعاهد الفنية التابعة لوزارة التعليم العالي

إجمالى الطلاب والطالبات		١٠٥٨٤١	طلاب وطالبات
	منهم	٥٣٨٩٧	طلاب
	منهم	٥١٩٤٤	طالبات

(جـ) المعاهد الفنية التجارية

إجمالى الطلاب والطالبات		٥٥٤٣٨	طلاب وطالبات
	منهم	٢٤٠١٠	طلاب
	منهم	٣١٤٢٨	طالبات

(د) المعاهد الفنية الصناعية

إجمالى الطلاب والطالبات		٥٠٤١٣	طلاب وطالبات
	منهم	٢٩٨٨٧	طلاب
	منهم	٢٠٥٢٦	طالبات

(هـ) كليات التربية (بدون الكليات النوعية ورياض الأطفال)

إجمالى الطلاب والطالبات		١٧٦٢٨٩	طلاب وطالبات
	منهم	٨٠٦٢٧	طلاب
	منهم	٩٦٦٦٢	طالبات

(١) جمهورية مصر العربية – الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء – الكتاب الإحصائي السنوى ١٩٩٣ / ١٩٩٩ يونيـه ٢٠٠٠ . (أ) ص ١٨٩ ، (ب) ص ٢٣٥ ، (جـ) ، (د) ص ١٧٤ ، (هـ) ص ١٩٩.

ثالثاً : اعداد المعلمين

يعتبر اعداد المعلمين للقيام بدورهم في مجال التربية والتعليم ، علي جانب كبير من الأهمية ، حيث يتوقف نجاح المعلم في عمله علي نوع الاعداد المهني الذي تلقاه .

ومن أجل هذا ، ينبغي توافر كثير من الشروط والصفات في شخصية المعلم التي تسهم في اتمام الاعداد الجيد ، ومن أهم هذه الصفات ، تكامل الشخصية علي أن يراعي في اعداد المعلم – كما تقتضي متطلبات المهنة – الأسس التالية :

١ – الاعداد الثقافي العام ، وهو شرط أساسي لمهنة التدريس علي خلاف غيرها من المهن ، فالثقافة العامة ضرورية لكل معلم ، بحكم عمله ، كمرب ، ورائد ، وموجه فضلا عن أنه مصدر للمعرفة .

٢ – الاعداد الاكاديمي التخصصي ، ويقصد بذلك الاعداد الجيد في مجال تخصصه والتعمق فيه ، دون جمود ، أو توقف أو قصور .

٣ – الاعداد المهني أو الوظيفي ، ويقصد به التعرف علي طبيعة المهنة وواجباتها التربوية من كيفية التعليم والتعلم ، وطرق التدريس وأساليبه ، وأهداف العملية التعليمية التربوية ومتطلباتها .

وتحقيقا لما تضمنته هذه الأسس ، فإن مصر تأخذ بالاتجاهات الحديثة في اعداد المعلمين للمراحل التعليمية المختلفة ، كل حسب طبيعة المرحلة التي يعمل بها ، فضلا عن حرص الدولة علي تزويد المعلمين – من وقت لآخر – أثناء الخدمة بالجديد من المعلومات والأساليب والاتجاهات التربوية المعاصرة علي الصعيد الدولي ، وذلك في صور متنوعة ، كالندوات أو التدريبات ، والمحاضرات ، أو اللقاءات التربوية المتجددة ، حتي يتمكن المعلمون من تأدية عملهم بنجاح من منظور عالمي متقدم ، وفي سبيل اعداد أجيال صالحة عليهم، يقوم مستقبل الحياة في مصر (١) .

---

(١) لمزيد من المعلومات . راجع :

د . عرفات عبد العزيز سليمان – المعلم والتربية – مكتبة الانجلو المصرية – القاهرة ١٩٩١ .

وفي السطور التالية ، نعرض لكيفية تكوين المعلمين واعدادهم .

نظام اعداد المعلمين

(أ) بالنسبة لمعلمي المرحلة الابتدائية :

حتي أوائل القرن الحالي كان التعليم الأولي في مصر تقوم به الكتاتيب والمدارس الأولية والتي يتولي التعليم فيها الفقهاء وحفاظ القرآن والعرفاء إلي أن أنشئت أول المدارس للمعلمين ومعلمي المدارس الأولية في العقد الأول من القرن العشرين سنة ١٩٠٣ – ١٩٠٤ وكانت هذه المدارس تختار طلابها ممن أتموا الدراسة بالكتاتيب والمدارس الأولية ، وقد اتخذت هذه المدارس مسميات مختلفة وكذلك سنوات الدراسة بها ومدتها وموضوعاتها ومناهجها ومؤهلاتها وظلت هكذا منذ ذلك الوقت حتي عام ١٩٥٢ حيث جعلت مدة الدراسة بها ٥ سنوات بعد الشهادة الابتدائية واستمر ذلك حتي عام ١٩٥٦ حيث اقتصر القبول بهذه المدارس علي حملة الشهادة الاعدادية ولمدة ثلاث سنوات دراسية ومنذ عام ١٩٦٢ زيدت مدة الدراسة إلي خمس سنوات بعد الاعدادية وأطلق عليها دور المعلمين والمعلمات وهذا النظام هو المعمول به حتي ١٩٩٨ .

ونتيجة لهذه الزيادة وهذا التغيير في سنة ١٩٦٢ وجدت تغرات في نظام الاعداد ووجد عجز في عدد الخريجين فأخذ بنظام السنتين أو الشعبة الخاصة لحملة الثانوية العامة بقسميها وكذلك الثانوية العامة للبنات لفترة معينة إلي أن تم تصفيته في عام ١٩٦٨ واكتفي بالنظام الذى يتضمن خمس سنوات بعد الاعدادية .

وفى عام ١٩٧٠ أخذ بنظام الخمس سنوات المتنوعة وهي :

الثلاث الأولي دراسة عامة تقارب في مستواها الدراسة بالمرحلة الثانوية أما السنتان الأخريان فالدراسة بهما تخصصية في مجموعة من المواد ويطلق علي كل مجموعة اسم شعبة مثل شعبة اللغة العربية والتربية الدينية وشعبة المواد الاجتماعية وشعبة الرياضيات والعلوم وشعبة التربية الفنية وشعبة الاقتصاد والتدبير المنزلي للبنات وشعبة التربية الموسيقية وذلك للارتفاع بنوعية معلمي المرحلة الأولي وفترة اعدادهم .

ومما يذكر أن معلمي المرحلة الأولي كان يسمح لهم بالالتحاق بكليات التربية الجامعية التي تعد معلمي التعليم الإعدادى الثانوي ولكن بشروط خاصة من أهمها الحصول علي درجات عالية في دبلوم المعلمين والمعلمات .

(ب) بالنسبة لمعلمي المرحلة الاعدادية والثانوية :

من المعروف أنه لم يكن بمصر معاهد لاعداد المعلمين حتي منتصف القرن التاسع عشر بل كان يعتمد أن ذاك علي الأزهر بالنسبة لمعلمي اللغة العربية ، وعلي مدرسة الألسن بالنسبة لمدرسي اللغات الأجنبية وبعض المواد الأخري مثل التاريخ والجغرافيا وعلي مدرسة المهندسخانة بالنسبة لمعلمي الرياضيات وكذلك الرسم وبعض المواد الأخري حتي اذا كانت سنة ١٧٨٢ أنشئت مدرسة دار العلوم فكانت بمثابة أول معهد لأعداد المعلمين بصفة عامة. ثم أنشئت مدرسة المعلمين العمومية وكانوا يسمونها مدرسة الخوجات سنة ١٨٨٠ لتخريج مدرسين للمرحلتين الابتدائية والثانوية للمواد المختلفة طبقا لمواد الدراسة بها ، وللمواد الدراسية المختلفة ومن بينها اللغات الأجنبية ثم تبع ذلك بعض الاصلاحات والتغيرات كان من أهمها تغيير اسم مدرسة المعلمين إلي مدرسة المعلمين العليا بغرض اعداد المعلمين اللازمين لمدارس التعليم العام ولما أنشئت الجامعة المصرية سنة ١٩٢٥ – كان طلاب كليتي الآداب والعلوم يتلقون دروسا في أصول التربية وعلم النفس بالإضافة إلي التمرين العملي علي التدريس إلي جانب دراساتهم الأخري .

ثم فكرت وزارة المعارف حينذاك في الافادة من هاتين الكليتين لاعداد المعلمين وفي العلاقة التي ينبغي أن تقوم بينهما وبين مدرسي المعلمين العليا وانتهت إلي تحويل مدرسة المعلمين العليا إلي معهد يكمل الدراسة الجامعية بالدراسة التربوية ويقوم بالاعداد المهني للمعلم وتكون لدراسة التربية وعلم النفس والتمرين العملي المكان الأول فيه وبالفعل أنشئ معهد التربية العالي للمعلمين سنة ١٩٢٩ وكان به يومئذ قسمان :

الأول :

لاعداد مدرسي التعليم الثانوي من خريجي كليتي الآداب والعلوم بالجامعة ومدة الدراسة به سنتان .

والثاني :

لاعداد مدرسي التعليم الابتدائي من الحاصلين علي شهادة الدراسة

الثانوية ومدة الدراسة به ثلاث سنوات أولاها سنة اعدادية .

وفي سنة ١٩٣٧ أنشئ بالمعهد قسمان جديدان : أحدهما لاعداد معلمي التربية الفنية والآخر لاعداد معلمي التربية البدنية الرياضية بمدارس التعليم العام .

ثم حدثت تغيرات متعددة في أنظمة وسنوات الدراسة في معاهد اعداد المعلمين علي مدي نحو ٢٠ عام فتطور نظام المعلمين الذي ظل باقيا حتي عام ٥٤ – ٥٥ إلي كليات للمعلمين والمعلمات التي بدأ انشاؤها سنة ١٩٥٥ خارج الجامعة وتحول معهد التربية العالي للمعلمين إلي كلية التربية سنة ١٩٥٦ وتبع جامعة عين شمس والتي ضمت اليها كلية المعلمين سنة ١٩٧٠ وادمجتا في كلية واحدة .

كذلك تحول معهد التربية العالي للمعلمات إلي كلية البنات جامعة عين شمس بالإضافة إلي وجود معاهد أخري لاعداد المعلمين كمعهد التربية الرياضية والتربية الفنية والتربية الموسيقية وغيرها من المعاهد . والتي أصبح الاشراف عليها من مسئولية الجامعات ووزارة التعليم العالي منذ عام ٦٦ – ١٩٦٧ ومنذ ذلك التاريخ وتوالي انشاء كليات المعلمين أو التربية كما اصطلح علي تسميتها الآن في جامعات الجمهورية حتي بلغت نحو سبعين كلية للتربية بمختلف تخصصاتها.

وذلك لمواجهة احتياجات البلاد للمعلمين في كافة التخصصات ومسايرة لمتطلبات النهضة العلمية فضلا عن معاونة البلاد الشقيقة والصديقة في مجالات العلم والتعليم

أما النظام المتبع لاعداد المعلمين لمرحلتي الثانوي في مصر في الوقت الحاضر فهو علي نظامين :

الأول : النظام التتابعي :

ونعني به دراسة الطالب في كليات الآداب والعلوم أو غيرهما دراسة أكاديمية أربع سنوات ثم يتابع دراسة مهنية أو تربوية في احدي كليات التربية لمدة عام دراسي واحد أو عامين دراسيين في دراسة مسائية لمن يعلمون بالتدريس ويطلق علي هذا النظام الأول الدبلوم العامة للتربية نظام العام الواحد للمتفرغين للدراسة – ويطلق علي الثاني : الدبلوم العامة للتربية نظام العامين لمن يعملون بالتدريس .

الثانى : النظام التكاملى :

وهو النظام الذي تأخذ به الآن كليات التربية بوضعها الراهن وتعد الطالب اعدادا أكاديميا ومهنيا لمدة أربع سنوات دراسية بعد اتمام الدراسة الثانوية العامة بأحد قسميها : الأدبي – أو العلمي .

ونوضح في السطور التالية طبيعة هذين النظامين أو النمطين .

أنماط وأساليب اعداد معلمي المرحلتين الاعدادية والثانوية ..

.تعتبر المرحلة الثانوية بقسميها الاعدادي والثانوي من أهم مراحل التعليم بصفة عامة باعتبارها المرحلة المتوسطة التي يلتحق بها معظم الراغبين في التعليم ، بل أن نسبة غير قليلة منهم يقف بهم ركب التعليم عند هذا الحد .

ولما كانت هذه المرحلة علي جانب كبير من الأهمية ، رأينا أن نتناول نظام اعداد معلميها في الوقت الحاضر بالتفصيل وذلك علي النحو التالي .

يسير نظام اعداد معلمي المرحلتين الاعدادية والثانوية في جمهورية مصر العربية علي نمطين أو أسلوبين أساسيين هما :

١ – النمط التكاملي .

٢ – النمط التتابعي .

أولاً : النمط التكاملى :

ويتمثل في كليات التربية والأقسام التربوية بكلية البنات بجامعة عين شمس ويلتحق بها الطلاب من حملة شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة بقسميها الأدبي والعلمي وفق شروط خاصة ، من أهمها اجتياز اختبار شخصي للتأكد من الصلاحية لمهنة التدريس والنجاح في الكشف الطبي العام بالإضافة إلي الشروط العامة التي تطبق علي الكليات الجامعية .

ومدة الدراسة أربع سنوات جامعية يحصل الطالب بعدها علي درجة الليسانس في الأداب والتربية أو البكالوريوس فى العلوم والتربيةمن الشعب والأقسام العلمية وتكون تخصصات هذه الشعب أو الأقسام جميعها المواد الدراسية التي يدرسها طلاب المرحلتين الاعدادية والثانوية فيما عدا التخصصات النوعية كالتربية الرياضية والتربية الموسيقية والتربية الفنية وغيرها .

ويعتبر هذا النمط تكامليا باعتبار أنه يمزج بين التخصص الأكاديمي للمادة الدراسية وبين الاعداد المهني أو التربوي ومن ثم فإنه يعد الطلاب اعدادا متكاملا علميا وتربويا حيث تخصص السنتان الأوليان من الدراسة للاعداد الاكاديمي بمواده وفروعها إلي جانب بعض المواد الثقافية بينما تشتمل خطة الدراسة في السنتين الأخيرتين علي المواد التربوية بفروعها إلي جانب الدراسة التخصصية الاكاديمية بالإضافة إلي ممارسة التدريب العملي في المدارس خلال هاتين السنتين .

حوافز الدولة لطلاب النمط التكاملى :

اهتماما من جانب الدولة بالمعلم وتشجيعا منها لاقبال الشباب علي مهنة التعليم كفلت لهم الدولة الحوافز التالية :

(أ) بالنسبة للحاصلين علي شهادة الثانوية العامة .

١ – تصرف مكافأة قدرها ٨٠ جنيها علي أقساط شهرية خلال العام الدراسي للطلاب الحاصلين في المجموع الكلي في الثانوية العامة بقسميها العلمي والأدبي علي ٧٠٪ علي الأقل .

٢ – يستمر صرف هذه المكافأة للطالب في سنوات الدراسة التالية بشرط النجاح في امتحان النقل والحصول علي تقدير «جيد» علي الأقل في التقدير العام.

٣ – تستحق هذه المكافأة بالإضافة إلي المكافآت المقررة في اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات اذا توفرت شروطها بمعني أنه :

– يمنح الطلاب الذين لا يتجاوز ترتيبهم في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة ، الثلاثين في شعبة العلوم والعشرة في شعبة الآداب ، مكافأة قدرها مائة وعشرون جنيهاً سنويا لكل منهم .

– يمنح الطلاب الحاصلون علي ٨٠٪ علي الأقل في التقدير العام لامتحان شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة مكافأة قدرها أربعة وثمانون جنيهاً .

– يستمر صرف المكافأة المشار اليها بالفقرتين السابقتين اذا حصل الطالب في امتحان النقل علي تقدير عام «جيد جدا» .

– كل من يحصل علي تقدير عام « ممتاز» في امتحان النقل يمنح مكافأة سنوية قدرها مائة وعشرون جنيها[1] .

(١) وزارة التعليم العالى والبحث العلمى دليل طلاب الجامعات المصرية سنة ١٩٧٤ ، ص ٩٠– ٩١ .

(ب) بالنسبة للطلاب الحاصلين علي دبلوم المعلمين والمعلمات .

١ – تصرف مكافأة قدرها ٨٤ جنيهاً علي أقساط شهرية خلال العام الدراسي للطلاب الحاصلين علي ٨٠٪ علي الأقل من المجموع الكلي لدبلوم المعلمين والمعلمات (الشعبة العامة أو الخاصة) المقيدين بكلية التربية .

٢ – يستمر صرف هذه المكافأت للطلاب في سنوات الدراسة التالية بشرط النجاح في امتحان النقل والحصول علي تقدير «جيد جداً» علي الأقل في التقدير العام .

مزايا النمط التكاملى :

لهذا الاسلوب في اعداد المعلمين كثير من المزايا في مقدمتها .

(أ) معرفة الطالب منذ بداية هذا النظام أو الأسلوب في معهده أو كليته أنه سيصير معلما ، الأمر الذي يساعده علي التكيف مع مهنته ، وفي ضوء مستلزماتها يعيش سنوات اعداده لهذا العمل .

(ب) دراسة المواد التربوية بجانب المواد التخصصية مما لا يترك فرصة لنسيان المادة العلمية التي تخصص فيها الطالب .

(جـ) يمكن الافادة منه في توسيع التخصص ، فقد يتخصص الطالب في مادة أو أكثر (مادتين مثلا) تكون بينهما صلة أو تقارب مما يفيد العملية التربوية ، ويساعد علي مواجهة سياسة النمو والتوسع في التعليم .

(د) اتاحة الفرصة لقبول أعداد كبيرة تفي بحاجة البلاد من المدرسين دون التعرض لأزمات طارئة أو تمكين مدعي التدريس من العمل في الحقل التربوي .

(هـ) قلة التكاليف حيث يتكلف الطالب في هذا النظام أقل مما يتكلفه في النظام التتابعي ، ففي هذا الأخير يقضي الطالب أربع سنوات ثم يمضي سنة أخري في الدراسة مما يزيد من الأعباء المالية للدولة بينما يقضي في النمط التكاملي أربع سنوات فقط .

عيوب النمط التكاملى :

إلي جانب المزايا السابقة ، هناك بعض العيوب التي تؤخذ علي الأسلوب التكاملي في اعداد المعلمين ، من أبرزها .

(أ) قلة التعمق في مواد التخصص . إذ يقسم و قت الطالب بين هذه المواد والمواد التربوية مما يقضي فيها وقتا علي حساب هذا التخصص . بينما يري البعض أن الدراسة في المرحلتين الاعدادية والثانوية لا تتطلب تخصصا أكاديميا عاليا .

(ب) اهتمام الطلاب (غالبا) بالمواد التخصصية . إذ يعتبرونها مواد أساسية بالنسبة لعملهم . بينما ينظرون إلي المواد التربوية علي أنها مواد اضافية لايولونها عناية كبيرة بل يعتبرها بعضهم عبء ثقيلا يودون لو تخلصوا منه .

(جـ) أنه لمواصلة الدراسات العليا في مجال التخصص . يتعين علي الخريجين الالتحاق أولا بالأقسام المماثلة في الكليات الجامعية أو بشعب القسم العام بكلية البنات بجامعة عين شمس لمدة عامين دراسيين في الفرقتين الثالثة والرابعة للحصول علي درجة الليسانس أو البكالوريوس . ثم بدء الدراسات العليا فيما بعد ذلك ، الأمر الذي ينظر اليه الطلاب بعدم الارتياح لشعورهم بنقص في اعدادهم الاكاديمي .

ثانياً : النمط التتابعي :

ويتمثل في التحاق خريجي الكليات الجامعية الذين يرغبون العمل بمهنة التدريس مثل : كلية الآداب أو كلية العلوم أو كلية اللغة العربية ، وكلية دار العلوم بل وكلية الزراعة وكلية التجارة وغيرها لمدة عام دراسي واحد بكليات التربية يتابعون فيه دراستهم في فروع التربية وعلم النفس ويتدربون خلاله علي التدريس في المرحلتين الاعدادية والثانوية ويعدون اعداد فنيا ووظيفيا كمعلمين ويحصلون في نهايته علي «الدبلوم العامة في التربية» وبالتالي يمارسون عملهم .

ويعتبر هذا النمط تتابعا باعتبار أن الدراسة الجامعية الأولي تتبع بدراسة جامعية أخري . فالأولي تخصصية أو أكاديمية . والثانية تربوية أو مهنية .

مزايا هذا النمط أو النظام :

ربما كان في مقدمة هذه المزايا :

(أ) التعمق في المواد التخصصية أو الاكاديمية ، إذ يقضي الطالب سنوات دراسته الجامعية الأولي في تحصيل المادة الدراسية بفروعها وهي أساسية في اعداده الفني والوظيفي ، وهذا يتفق مع الرأي الذي ينادي بضرورة

التخصص العميق الذي تقتضيه طبيعة المرحلتين الإعدادية والثانوية .

(ب) جعل الدراسة التربوية لمدة سنة دراسية قائمة بذاتها يزيد من أهميتها في نفوس الطلاب ويشعرهم بالحاجة اليها وأنه لابد للقيام بالتدريس من متابعة هذا النوع من الدراسة التأهيلية .

(جـ) يمكن عن طريقه سد النقص في عدد المعلمين وقت الحاجة ، وعندما ترغب الدولة في زيادة اعدادهم فهو نظام يوفر الاعداد الكبيرة من خريجي الكليات المختلفة ممن يحتاج اليهم في أنواع متعددة من التخصصات وفي مراحل التعليم العام والفني .

(د) يري بعض المربين أن هذا النمط يتيح الفرصة أمام كليات التربية والأقسام التربوية بها بصفة خاصة أن تزيد من دراساتها المتخصصة في فروع التربية وعلم النفس والتعمق في مجالاتها .

عيوب النمط التتابعي :

بالرغم مما ذكرناه من مزايا هذا الأسلوب في اعداد المعلمين ، إلا أنه لايخلو من العيوب التي تؤخذ عليه ، نوجزها فيما يلي :

(أ) أن التعمق في مادة تخصصية واحدة قد لا يتناسب مع الزيادة المستمرة في اعداد التلاميذ واعداد المدارس التي لا تحتاج إلي تخصصات دقيقة في بعض الأحيان كالمدارس الصغيرة ذات الفرق الدراسية المحدودة ، والتي لا يستريح بعض الخريجين للعمل فيها .

(ب) أن قضاء عام دراسي في تحصيل المواد الدراسية يبعد الطالب عن مادة تخصصه ، وقد تندثر معلوماته عنها ، مما يدع فرصة لنسيانها نتيجة عدم متابعتها والاستمرار في دراستها . وقد تكون الخسارة مزدوجة إذا نظر إلي المواد التربوية نظرة سطحية وأنها مواد ثانوية واضافية كما يفعل بعض الطلاب .

(جـ) أن بريق بعض المهن الأخري – غير التدريس – يجتذب الكثير من الشباب حتي بعد تخرجهم في النظام التتابعي مما يغريهم بالعمل في مجالات أخري ، وهم بهذا ، يفوتون علي الدولة فرص الاستفادة بهم في سد العجز في اعداد المعلمين طبقا لزيادة التلاميذ والمدارس بالإضافة إلي ما تحملته الدولة من نفقات سنة دراسية كاملة إلي جانب ما تكلفته من قبل ، الأمر الذي يساعد علي استمرار وجود مشكلة النقص في أعداد المدرسين .

تعقيب :

والآن وبعد أن استعرضنا كلا من النظامين ، أيهما الأكثر صلاحية للاستمرار فيه ؟

الواقع ، أن متطلبات الظروف المعاصرة لحياتنا التعليمية تقتضي الأخذ بهذين النمطين في اعداد المعلمين بالنسبة للمرحلتين الاعدادية والثانوية ولكن مع مراعاة التنسيق بينهما ، سواء في الاعداد الاكاديمي التخصصي أو المهني التربوي وإن كانت هناك آراء متباينة في هذا السبيل ، من بينها رأي ينادي بجعل مدة الدراسة بكليات التربية خمس سنوات علي أن توزع المواد التربوية علي مدي هذه السنوات وتكون السنة الاخيرة منها بمرتب رمزي كحافز مادي للدراسين .

وبالرغم من كل الاستعدادات التي تأخذ بها جمهوريتنا في سبيل توفير اعداد المعلمين اللازمين لمختلف أنواع التعليم ومراحله ، إلا أن التقارير الرسمية السنوية ، تفيد عن وجود نقص كبير في متنوع التخصصات .

وربما كان في مقدمة أسباب ذلك ، تزايد الاقبال علي التعليم نتيجة تزايد تعداد السكان ، من جهة واسهام مصر – بمعلميها – كل عام في التعاون الثقافي مع كثير من الدول العربية الشقيقة ، والدول الصديقة من جهة أخري .

والواقع أنه لم يخل تقرير من تقارير المتابعة الميدانية لأجهزة التوجيه الفني بوزارة التعليم من ذكر وجود عجز في هيئات التدريس للمواد الدراسية المختلفة .

وقد اتخذت المديريات التعليمية عدة طرق لعلاج هذه الظاهرة ، منها[1] .

زيادة أنصبة المدرسين بالأجر ، أو الندب من مرحلة إلي أخري أو قيام وكلاء المدارس المتخصصين بتحمل الأنصبة المقررة لهم .

لجأت بعض المديريات أيضاً إلي الاستعانة بمن أحيلوا للمعاش للعمل لسد العجز في هيئات التدريس .

ومع هذا ، فتذكر التقارير أيضاً أن هذه الحلول لم تعط العلاج الكامل للمشكلة ، بل علي العكس برزت مشكلات هامة ، منها :

---

(١) وزارة التعليم العالى والبحث العلمى دليل طلاب الجامعات المصرية سنة ١٩٧٤ ، ص

١ – زيادة أنصبة المدرسين بالأجر ، أدي إلي ارهاقهم بجداول مكتظة ، صرفتهم عن ممارسة الأنشطة المصاحبة للمواد الدراسية .

٢ – استعانة بعض المديريات بمدرسي المرحلة الاعدادية لسد العجز في المرحلة الثانوية ودور المعلمين والمعلمات ، وهم مدرسون جدد ، لا تتوافر لهم الخبرة الكافية لتنفيذ مناهج متقدمة ، أدي إلي هبوط مستوي الطلبة والطالبات ، وكذلك الحال بالنسبة لانتداب مدرسي المرحلة الابتدائية إلي المرحلة الاعدادية .*

٣ – وجود عجز للتدريس بالمرحلة الابتدائية ، اضطر بعض المدارس إلي ضم الفصول ، مما أدي إلي زيادة كثافة الفصل ، مع مايتبع هذا من عرقلة لجهد المدرس والقضاء علي أى نشاط منتظر ، وكذلك اضطرت بعض المدارس الأخري إلي الاستعانة بمدرسي ومدرسات التخصصات النوعية كالتربية الموسيقية أو التربية الزراعية للتدريس كمدرسي فصول ، مما حرم تلاميذ وتلميذات تلك المدارس من دراسة المواد الفنية والعملية .

٤ – لجأت بعض المدارس الابتدائية إلي اسناد تدريس جميع المواد بالصف إلي مدرس أو مدرسة واحدة بدلا من اسنادها إلي مدرسين متخصصين .

٥ – لا يتوفر ليعض المدارس الثانوية مدرسون في بعض التخصصات لفترة طويلة من العام الدراسي . وإذا أضفنا إلي هذا كله ، التحاق عدد كبير من خريجي كليات التربية بالخدمة العسكرية بالجيش ، لأدركنا مدي العجز الذي تعاني منه مراحل التعليم العام بصفة عامة .

٦ – وبالرغم من ذلك ، فإن أعداد المعلمين لا تزال في زيادة مستمرة ، حيث بلغ عدد المعلمين المشتغلين بالتدريس والاشراف في جميع مراحل التعليم العام (قبل الجامعي) ، في سنة ١٩٧٤ ، ١٨٠ ، ١٨٩ ، وارتفاع عددهم في ١٩٧٥ إلي ٢١١,٥٨٦ ، ثم ارتفع عددهم في ١٩٧٦ إلي ٢٢٤,٦٣٦ ، وهكذا .(١)

ملاحظات عن اعداد المعلمين

في هذا المجال لا يفوتنا أن نذكر الملاحظات الآتية عن معلمي التعليم العام في مصر في الوقت الحاضر :

(١) تزايدت هذه الأعداد في السنوات الأخيرة (راجع الاحصائيات) .

أولاً : بالنسبة لمعلمى المرحلة الابتدائية :

هم أكثر فئات المدرسين اختلافا في مؤهلاتهم ومستواهم المهني ، فهناك ما يقرب من ٥٠ مؤهلا دراسيا يعمل أصحابها بالتعليم في هذه المرحلة.

ثانياً : بالنسبة لمعلمى المرحلة الاعدادية :

هم أقل اختلافا في مؤهلاتهم ومستواهم المهني عن نظائرهم في المرحلة الابتدائية فبعضهم من حملة المؤهلات العليا التربوية أو غير التربوية – والبعض الآخر من حملة المؤهلات المتوسطة التربوية .

ثالثاً : بالنسبة لمعلمى المرحلة الثانوية العامة .

خطت الدولة في السنوات الأخيرة خطوات كبيرة نحو العناية باعداد معلمي هذه المرحلة أكاديميا ومهنيا فبالاضافة إلي حصولهم علي مؤهلات جامعية أو عليا يشترط حصولهم علي مؤهلات تربوية علي أن الاولوية تعطي في اختيارهم بالنسبة إلي العاملين في التعليم الاعدادي غير أنه في بعض الحالات كنقص هيئات التدريس في بعض المواد كالعلوم والرياضة واللغات يجوز تعيين حملة المؤهلات العليا غير التربوية في هذه المرحلة علي أن تعد لهم برامج تدريبية تربوية ومهنية .

رابعاً : بالنسبة لمعلمى المرحلة الثانوية الفنية :

لا يزال اعداد هذا النوع في حاجة شديدة إلي وضعه علي أسس سليمة تضمن جودة المعلم الذي يصلح للتعليم الفني بأقسامه المختلفة وأن كان يجري الآن اعداد معلمي التعليم الثانوي الصناعي في كليات لها سماتها التربوية مثل كلية التربية والتكنولوجيا بالقاهرة وكلية العلوم التجارية بالزقازيق والقسم التربويد بكلية العلوم الزراعية بمشتهر ، وإلي جانب ذلك توجد كليات اعداد معلمي ومعلمات التربية الرياضية والتربية الفنية والتربية الموسيقية وكذلك معلمات الفنون الطرزية والاقتصاد المنزلي . وهناك اتجاه لانشاء كليات مماثلة لبقية أنواع التعليم الفني وفقا لشروط وأنظمة تحقق الغاية منها .(١)

خامساً :

تعتبر مهنة التدريس وفئات العاملين بها دليلا واضحا علي مدي تجانس المهنة وإن كان المدرسون بصفة عامة يتفاوتون فيما بينهم تفاوتا كبيرا سواء

(١) أنشئت بالفعل في السنوات الأخيرة بعض الأقسام التخصصية في مجموعة من كليات التربية .

في مـؤهلاتهم أو خـبـراتهم أو مـسـتـوياتهم المـهنيـة – فـقـد ورد في بعض الاحصائيات الرسمية بوزارة التربية والتعليم أن مؤهلات العاملين بالتدريس بها تزيد علي ٩٠ مؤهلا دراسيا تتراوح بين أقل المستويات (صلاحية التدريس) وأعلاها كالماجستير والدكتوراه .

سادسا :

هناك شبه احساس عام بانخفاض مستوي مهنة التدريس بصفة عامة مما يؤثر في مستوي التعليم وجودة نوعيته كما تشير إلي ذلك تقارير المتابعة الميدانية بوزارة التربية والتعليم عن انخفاض مستوي التدريس في معظم المواد الدراسية ولعل ذلك يرجع إلي تعدد مصادر وأنواع اعداد المعلمين بالإضافة إلي رواسب الماضي وتضارب السياسات التعليمية المختلفة ويعمل المسئولون الآن علي تلافي ذلك بالارتفاع بنوعية المعلم وكيفية اعداده إلي جانب تحسين الأوضاع المادية والوظيفية – كذلك تعد وزارة التربية والتعليم برامج تجديدية من وقت لآخر رغبة في وقوف المدرسين علي التطورات العلمية الحديثة ومسايرة التقدم العلمي والابحاث التربوية المعاصرة .

اتجاه جديد نحو إعداد معلمي التخصصات

– كليات التربية النوعية

أشارت تقارير الإدارات التعليمية بكثير من محافظات مصر إلي وجود نقص كبير في إعداد معلمي ومعلمات ، مواد التربية الفنية والتربية والموسيقية والاقتصاد المنزلي بمدارس التعليم العام علي اختلاف مراحلها وبالرغم من وجود كليات متخصصة في هذه المواد إلا أن نسبة غير قليلة من خريجيها لايعملون بالتدريس الأمر الذي اضطر الدوله إلي إنشاء وتأسيس كليات تسهم في اكمال هذا النقص حيث أنشأت – في سنوات متتالية – مجموعة كبيرة من كليات التربية النوعية يلتحق بها الطلاب من حملة شهادة الثانوية العامة بأقسامها المختلفة – وفق بعض الشروط – ويمضون بها أربع سنوات دراسية يحصلون بعدها علي درجة البكالوريوس في التربية ومجال التخصص ومن ثم يعملون بمدارس المراحل المختلفة .

ومع بداية العام الدراسي ١٩٩٠/١٩٩١ أضيف إلي الأقسام التخصصية بهذه الكليات قسمان آخران هنا : الإعلام التربوي وتكنولوجيا التعليم كقسمين مستحدثين لخدمة العملية التعليمية ، وكذلك قسم لرياض الأطفال في بعض الكليات علي أن يترك ذلك لظروف كل كلية للتربية النوعية ومتطلبات البيئة

المحيطة بها وحاجتها من معلمي ومعلمات تلك التخصصات .

ومن المعروف أن كليات التربية النوعية تتبع – الأن – الجامعات .

نقابة المعلمين ودورها فى التعليم

يمكن ايجاز هذا الدور فيما يلي :

١ – المعاونة في تخطيط وتنمية المشروعات التربوية والعلمية والعمل علي تحقيق أهدافها .

٢ – العمل علي نشر الثقافة والتعليم بما في ذلك انشاء المدارس والمعاهد العلمية المختلفة .

٣ – الاسهام في تخطيط التعليم وتطوير نظمه ومناهجه بحيث تساير حاجات المجتمع وتخدم مصالحه .

٤ – التعاون وثيق الصلة بينها وبين النقابات والمؤسسات التعليمية وهيئات البحوث التربوية في البلاد المختلفة للافادة من ذلك .

ومن المعلوم ، أن نقابة المعلمين تعتبر من أكبر النقابات المهنية في جمهورية مصر العربية ، وكان أول قانون قد صدر بشأن تنظيمها في سنة ١٩٥١ إلا أنه تعثر لبضع سنوات قليلة وتم تنفيذه في سنة ١٩٥٥ ، ثم أدخلت عليه بعض التعديلات ، وصدر القانون المعمول به الآن في سنة ١٩٦٩ .

ولنقابة المعلمين ، رئيس منتخب يطلق عليه «نقيب المعلمين» ويعاونه في مهمته النقابية مجلس ادارة وجمعية عمومية وهيئة مكتب .

أما التنظيم العام لنقابة المعلمين ، فهو علي النحو التالي .

المستوى القومى :

ويتكون من :

الجمعية العمومية للنقابة العامة .

مجلس ادارة النقابة .

هيئة مكتب النقابة .

المستوى الاقليمى :

ويتكون من :

النقابة الفرعية بكل محافظة أو مديرية تعليمية .

جمعية عمومية فرعية .

مجلس إدارة .

المستوى المحلى

ويتكون من :

اللجنة النقابية بكل مركز أو قسم .

جمعية عمومية فرعية .

مجلس إدارة .

علي أنه من أبرز مهام نقابة المعلمين .

١ – الاسهام في خدمة المجتمع المصري لتحقيق أهدافه القومية .

٢ – العمل علي رفع مستوي المهنة التعليمية في الوطن العربي خاصة والعالم عامة .

٣ – تقديم الخدمات المتنوعة لأعضاء النقابة وأسرهم كلما أمكن ذلك .

خاتمة موجزة :

وفي نهاية حديثنا عن التعليم في مصر ، نشير إلي أنه ، عندما زارت بعثة البنك الدولي للانشاء والتعمير جمهورية مصر العربية في أغسطس سنة ١٩٧٥ لدراسة أوضاع ، ونظم التعليم المصري ، أصدرت تقريرها عنه .

ومما جاء فيها ، حول مشروع الخطة المستقبلية للتعليم ، ما يأتي :

(أ) الأعداد المقترحة للقبول فى المراحل المختلفة (عدد التلاميذ بالآلاف) :

مراحل التعليم	١٩٧٤/١٩٧٣	١٩٧٦/١٩٧٥	١٩٨١/١٩٨٠	١٩٩١/١٩٩٠
الإبتدائية	٣٩١٨ (٧٤٪)	٤١٢٥ (٧٥٪)	٥٠٢٩ (٨١٪)	٧٨٠٠ (٩٩٪)
الإعدادية	١٠٩٩ (٤٦٪)	١٢٧٥ (٥١٪)	١٦٢٠ (٥٨٪)	٣٤٠٠ (٩٦٪)
الثانوية	٦٧٥ (٣١٪)	٧٩٠ (٣٢٪)	١٠٣٠ (٥٢٪)	١٦٠٠ (٥٠٪)
مابعد الثانوية	٣٣٤ (١٠٪)	٣٨٠ (١١٪)	٣٤٠ (١١٪)	٥٧٠ (١٢٪)

(ب) استراتيجية الخطة الانمائية للتعليم :

تقوم استراتيجية الخطة التي أوصي بها خبراء البنك الدولي ، علي الأسس التالية :

١ – تحقيق هدف قومي أساسي ، وهو امتداد الالزام ، واستيعاب جميع الملزمين مابين السادسة والرابعة عشرة في عام ١٩٩٠ ، علي أن يتم استيعاب الملزمين ما بين ٦ – ١١ حتي عام ١٩٨٥ .

٢ – ضبط القبول في الثانوي بأنواعه ، وذلك بتحديد نسبة القبول في الحدود الممكنة .

٣ – الارتفاع بمستوي معلمي المدارس الابتدائية .

٤ – تباين مدة الدراسة ، وتنويع البرامج في المدارس الثانوية الفنية ، والمهنية.

٥ – التوسع في مراكز ، وبرامج التدريب .

٦ – الحد من القبول في التعليم الجامعي والعالي .

٧ – أن يهدف التعليم العالي ، بصفة أساسية إلي التوسع في اعداد الفنيين ، ومساعدي الاخصائيين بحيث تكون نسبة القبول في معاهد الفنيين إلي نسبة القبول في الكليات الجامعية والمعاهد العلمية ٢٥ ٪ إلي ٧٥ ٪ (بينما النسبة الحالية ، هي ١٠ ٪ إلي ٩٠ ٪) .

وهذا ، يتطلب توجيه خريجي المدارس الثانوية إلي العمالة ، وإلي متابعة دراسة فنية مهنية ، دون المستوي الجامعي ، وتضييق القبول في الكليات الجامعية ، وتنسيق القبول بما يتفق ، ومتطلبات القوي العاملة في المجالات المختلفة .

بالنسبة لاحتياجات الخطة من المعلمين للمراحل التعليمية الثلاث ، جاء في التقرير :

يجدر بالهيئات المسئولة بوزارة التربية والتعليم ، اعادة النظر في تقدير احتياجات خطة التنمية في التعليم لمعلمي المراحل الثلاث (الابتدائية – الاعدادية – الثانوية) فمن الملاحظ ، أن تقدير الوزارة قبول (٤٤,٥ ألف) طالب في دور المعلمين في الخطة الخمسية ، يقل كثيرا عن الاحتياجات المنتظرة .

كما أن الاعداد المقررة قبولها في المدارس الثانوية الزراعية (٦١ ألف) طالب يعتبر أسراها يتجاوز الاحتياجات الفعلية من هذا النوع من التعليم وتري بعثة البنك الدولي – في ضوء دراساتها – أن الاحتياجات التي تحقق الأهداف السابقة لتنمية الخدمات التعليمية في الفترة من سنة ١٩٧٥ إلي ١٩٩٠ تتطلب اعداد ، وتخريج الاعداد الآتية سنويا علي وجه التقريب .

للتعليم الابتدائي	١٢,٠٠٠ معلم
للتعليم الاعدادي	٧,٠٠٠ معلم
للتعليم الثانوي	٥,٥٠٠ معلم

ويمكن تعليل العجز . وتدارك الاحتياجات ، بوسيلتين : (١)

الأولى :

زيادة القبول في معاهد (دور) المعلمين الحالية إلي (٦٥ ألف) طالب ، لكي تخرج (١٣ ألف) سنويا .

الثانية :

التركيز علي التلاميذ الذين أتموا الصف الثاني عشر في أي مدرسة ثانوية (عامة أو فنية) ، وقبول (٢٥ ألف) طالب أو (١٣ ألف) سنويا في نظام السنتين التكميليتين لاعداد المعلم الابتدائي .

كما يحسن التفكير – بصفة جدية – في تحويل بعض المدارس الثانوية الزراعية إلي معاهد لاعداد المعلمين .

– أما الحاجة إلي (١٢,٥٠٠ ألف) معلم من المؤهلين تأهيلا عاليا للمرحلتين الاعدادية والثانوية فيمكن تدريبهما من خريجي كليات التربية الحالية .

وفي هذا ، الصدد ، يمكن التقدم بالاقتراحين التاليين :

الأول :

علي الحكومة ، أن تحدد أولويات الاختيار في سياسة القبول بالكليات الجامعية ، في ضوء احتياجاتها من المعلمين .

الثاني :

تنظيم برامج تربوية ، خاصة، علي نطاق واسع في كليات التربية .

أما معاهد الفنون ، والموسيقي ، والتربية الرياضية ، فيمكن أن تفي بمطالب التعليمين ؛ الاعدادي ، والثانوي ، بالتوسع في هذه المعاهد (الكليات) مع توفير أعضاء هيئات التدريس .

ولكن بالرغم مما سبق ، يمكن ملاحظة الزيادة المضطردة والواضحة في جميع مجالات التعليم قبل الجامعي في مصر وذلك خلال أقل من عشر سنوات كما يتضح من احصاء ١٩٩٢/٩١ واحصاء ١٩٩٩/٩٨ والموضحين بملاحق الكتاب .

(١) أعيد النظر في هذه الأمور واتخذت خطوات إجرائية .

لمحات عامة عن أوضاع التعليم فى مصر

نذكر - فيما يلى - بعضاً من هذه اللمحات :

أولاً - بالنسبة للتعليم قبل الجامعى :

- فى السنوات السبع الأخيرة [١٩٩٢- ١٩٩٩] بنيت (١٠ آلاف) عشرة آلاف مدرسة جديدة .
- يوجد بمصر - الآن - أكثر من ١٨ ألف مدرسة بها معامل وأجهزة كمبيوتر متصلة بالأنترنت .
- تم إدخال جميع أنواع التكنولوجيا المتطورة فى ٢٣ ألف و١٢٠ مدرسة؛ ابتدائية وإعدادية وثانوية وفى ١٥٠٠ مدرسة للتعليم الفنى وفى ٢٥٠ مدرسة للتربية الخاصة .
- تم إعداد الكوادر الفنية القادرة على إستخدام الأجهزة الحديثة - وذلك بإعطائهم دورات تدريبية متنوعة - سواء من المعلمين أو المشرفين على العملية التعليمية حيث بلغت أعداد هؤلاء حتى العام الدراسى (١٩٩٩/ ٢٠٠٠) ١٢٢ ألف و ٣٩ معلماً ؛ بينهم:

٤٣ ألف و ٩٦٨ لمعلمى العلوم المتطورة

و ٥٠ ألف و٧٦ معلماً للوسائط المتعددة

و ٥٩١٥ للشبكات

و ١٨١٦ للميكنة الإدارية

و ١٩ ألف و١٣٤ مديراً وناظراً

و ١١٣٠ دورات خاصة .

بالإضافة إلى إرسال أعداد كثيرة من المعلمين المبتعثين إلى الخارج لتدريبهم فى الدول المتقدمة فى دورات تدريبية متخصصة فى المواد الدراسية المختلفة حيث بلغت هذ الأعداد خلال السنوات الثلاث الماضية نحو٤٠٠ ألف معلم ، حرصاً من الدولة على تحديث العملية التعليمية بمختلف الوسائل العلمية والفنية ، سواء شبكات المعلومات الدولية (الانترنت) أو الفديوكونفرنس وغيرهامما يستحدث فى مجالات العلم والمعرفة والثورة المعلوماتية وبلغت تكلفة شبكة الفيديوكونفرنس حوالى ٣٢ مليون جنيه كما يجرى الآن الإعداد

لتدريب أكبر عدد ممكن من المعلمين سواء داخل جمهورية مصر العربية أو خارجها بهدف إيجاد تعليم متميز فى عالم يزخر بالمستجدات العلمية والتكنولوجية .

ومن المعلوم أن وزارة التربية والتعليم قد بدأت فى إيفاد بعثات لتدريب المعلمين بالخارج مع بداية العام الدراسى ١٩٩٤/٩٣ فى مجالات العلوم والرياضيات واللغة الانجليزية واللغة الفرنسية وذلك بإيفادهم على ثلاثة أفواج سنويا فى يناير وابريل وسبتمبر للتدريب بجامعات مختارة عن طريق المكاتب الثقافية بالخارج فى دول ؛ المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإيرلندا . (١)

– يذكرأن ميزانية التعليم قبل الجامعى وصلت فى العام الدراسى (١٩٩٩ – ٢٠٠٠) بصفة إجمالية إلى نحو ١٧,٤ مليار جنيه مصرى وقد كانت فى الثمانينيات حوالى (٦٦٠) مليون جنيه .

ثانياً : بالنسبة للتعليم الجامعى :

– يوجد بجمهورية مصر العربية (١٣) ثلاثة عشر جامعة حكومية تتولى الدولة شئونها بصفة عامة وبكل جامعة كلياتها المختلفة ومراكزها المتخصصة والمتنوعة موزعة على محافظات الجمهورية بدءاً من العاصمة (القاهرة) وانتشاراً فى ربوع البلاد من الدلتا إلى أقاصى الصعيد والوادى الجديد وامتداداً إلى سيناء ومدن قناة السويس : [إلى جانب تلك الجامعات الحكومية ، هناك أربع (٤) جامعات خاصة بكليات متنوعة ومعظمها يتركز في القاهرة الكبرى بأماكنها المختلفة وقد صدر فى عام ١٩٩٢ قانون بشأن الجامعات الخاصة] .

– تضم الجامعات المصرية (الحكومية) مايقرب من مليون ونصف من الطلاب ويعمل بها نحو ٥٠,٠٠٠ خمسين ألف من أعضاء هيئة التدريس .

– تبلغ ميزانية التعليم الجامعى حوالى (٤) أربعة مليارات و(٢٠٠) مليون من الجنيهات المصرية الآن وقد كانت فى الثانينيات حوالى (٢٨٣) مليون جنيه .

---

(١) وزارة التعليم العالى والبحث العلمى دليل طلاب الجامعات المصرية سنة ١٩٧٤ ، ص ٩٠– ٩١ .

- أما نسبة الطلاب بهذه الجامعات فتصل إلى نحو ١٩٪ من تعداد الشباب فى سن الجامعة .
- بينما تصل هذه النسبة فى الولايات المتحدة الأمريكية إلى نحو ٦٤٪ من تعداد الشباب فى سن الجامعة .
- وتصل هذه النسبة فى اليابان إلى نحو ٥٣٪ من تعداد الشباب فى سن الجامعة .
- وتصل هذه النسبة فى إسرائيل إلى نحو ٣٥٪ من تعداد الشباب فى سن الجامعة .

ومن المعلوم أن سن شباب الجامعة يتراوح مابين سن ١٨ وسن ٢٥ فى معظم دول العالم .

ثالثاً – مؤتمرات فى مجال التربية والتعليم :

من أجل تحسين العملية التعليمية التربوية والنهوض بها وتطويرها والوقوف على المستجدات العصرية ، يعقد فى كل عام دراسى العديد والمتنوع من المؤتمرات والندوات واللقاءات الفكرية بجمهورية مصر العربية والتى يشارك فيها الكثيرون من أبناء مصر من علمائها ومربيها ومفكريها إلى جانب أشقائنا من الدول العربية الراغبين فى المشاركة وذلك فى مقار كليات التربية بالقاهرة والمحافظات حيث الجامعات الإقليمية .

وفيما يلى ، نذكر بعضاً مما عقد خلال العام الدراسى ١٩٩٩/٢٠٠٠ :

- المؤتمر العلمى الثالث لكلية رياض الأطفال – جامعة القاهرة – **عنوانه :**

طفل الروضة ، تربيته ورعايته لمواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين نوفمبر ١٩٩٩ .

- المؤتمر الدولى السادس لمركز الإرشاد النفسى بجامعة عين شمس –**عنوانه :**

جودة الحياة ، توجه قومى للقرن الحادى والعشرين – كلية الربية – ٩ – ١٠ نوفمبر ١٩٩٩ .

- المؤتمر القومى السنوى السادس لمركز تطوير التعليم الجامعى بجامعة عين شمس ، **عنوانه :**

التنمية المهنية لأستاذ الجامعة فى عصر المعلوماتية – كلية التربية – ٢٣ – ٢٥ نوفمبر ١٩٩٩ .

- المؤتمر السنوى الثامن للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية بالاشتراك مع مركز تطوير التعليم الجامعى بجامعة عين شمس - **عنوانه :**

التربية والتعددية الثقافية مع مطلع الألفية الثالثة - كلية التربية - جامعة عين شمس ٢٢ - ٢٤ يناير ٢٠٠٠ .

- المؤتمر السادس عشر لعلم النفس فى مصر والمؤتمر العربى الثامن لعلم النفس - الجمعية المصرية للدراسات النفسية بالاشتراك مع كلية التربية بالسويس - جامعة قناة السويس - ٢٤ - ٢٦ يناير ٢٠٠٠ .

- المؤتمر القومى لتطوير التعليم الجامعى - المجلس الأعلى للجامعات - جامعة القاهرة - فبراير ٢٠٠٠ .

- المؤتمر القومى للموهوبين - وزارة التربية والتعليم - القاهرة ٩ - ١٠ ابريل ٢٠٠٠ .

- المؤتمر العلمى الثانى لكلية التربية بجامعة أسيوط بالتعاون مع جمعية كليات ومعاهدالتربية فى الجامعات العربية **وعنوانه :**

الدور المتغير للمعلم العربى فى مجتمع الغد - أسيوط ١٨ - ٢٠ ابريل ٢٠٠٠ .

- وزارة التربية والتعليم - المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية - المؤتمر العلمى الأول للمركز ، **عنوانه :**

البحث التربوى فى مواجهة قضايا ومشكلات التعليم قبل الجامعى ٢٥ -٢٧ ابريل ٢٠٠٠ .

- المؤتمر العلمى الخامس لكلية التربية جامعة المنيا ، **عنوانه :**

دور كليات التربية تجاه التربية البيئية فى القرن الحادى والعشرين ٢٦ - ٢٧ ابريل ٢٠٠٠ .

- وزارة التربية والتعليم - التعليم للجميع (تقرير جمهورية مصر العربية) المؤتمر العربى الاقليمى حول التعليم للجميع - القاهرة ، المنتدى الاستشارى الدولى بشأن التعليم للجميع - السنغال ٢٦ - ٢٨ ابريل ٢٠٠٠ .

- المؤتمر العلمى الخامس لكلية التربية جامعة طنطا - **عنوانه :**

المدرسة فى القرن الحادى والعشرين ٢ - ٣ مايو ٢٠٠٠ .

- ندوة بعنوان :

دعائم التربية فى القرن الحادى والعشرين - كلية التربية جامعة المنصورة ١٥ مايو ٢٠٠٠ .

- المؤتمر العلمى السنوى الثامن لكلية التربية جامعة حلوان عنوانه : تطوير سياسات التعليم والتدريب فى الوطن العربى فى عصر العولمات وثورة المعلومات ٣ - ٤ يوليو ٢٠٠٠ .

- المؤتمر العلمى الثالث عشر للجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس- كلية التربية - جامعة عين شمس . عنوانه :

مناهج التعليم وتنمية التفكير ٢٥ - ٢٦ يوليه ٢٠٠٠ .

- المؤتمر الخامس عشر لرابطة التربية الحديثة بالاشتراك مع كلية التربية جامعة طنطا، عنوانه :

كليات التربية ، الحاضر والمستقبل ١٧-١٨ يوليو ٢٠٠٠

- المعهد العالمى للفكر الإسلامى - مركز الدراسات المعرفية ، ندوة بعنوان :

دور التربية فى الاصلاح الحضارى - القاهرة ٢٨ يوليو ٢٠٠٠

التعليم العام
فى
الجمهورية العربية السورية

التعليم العام فى الجمهورية العربية السورية

بعد أن تخلصت سوريا من ضغوط الاستعمار التركي ثم الفرنسي وما كان لهما من آثار علي أوضاع التعليم بها ثم حصولها علي الاستقلال ، جعلت تعيد تنظيم التعليم فيها علي أسس قومية – فأصدرت التشريعات التعليمية اللازمة لاحداث هذا التنظيم الذي يتناسب مع ظروفها الجديدة وكان ذلك في سنة ١٩٤٤ ثم ادخلت بعض التعديلات علي أنظمة التعليم والسياسة التعليمية ، فقد نظم التعليم المهني والفني ونظمت معاهد اعداد المعلمين والتعليم العالي كما شمل التعليم توسعا كبيرا في كثير من مجالاته ، و نتناول فيما يلي بعض جوانب التعليم العام بايجاز .

أولاً : ادارة التعليم وتمويله :

توجد بسوريا في الوقت الحاضر وزارتان تشرفان علي التعليم بها هما ، وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي .

ووزارة التربية والتعليم تشرف علي التعليم العام اشرافا ماليا واداريا دقيقا ومباشرا – وكذلك تشرف عليه اشرافا فنيا وهي بذلك تمثل مركزية الإدارة والاشراف إلي جانب نوع من اللامركزية في محافظات الجمهورية .

واللامركزية صدر بشأنها (سنة ١٩٧١) قانون للإدارة المحلية في سوريا ومن بين أهدافه جعل الوحدات الإدارية في كل المستويات مسئولة عن الاقتصاد والثقافة والخدمات وكل الشئون التي تهم المواطنين في هذه الوحدات مباشرة علي أن توكل الاختصاصات المتعلقة بهذه الشئون إلي السلطات المحلية بحيث تقتصر مهمة السلطات المركزية علي التخطيط والتشريع والتنظيم وكذلك ادخال الأساليب الفنية الحديثة والرقابة بالإضافة إلي التأهيل والتدريب والتنسيق وتتبع التنفيذ .

ويقسم قانون الإدارة المحلية الجمهورية إلي وحدات ادارية هي :

المحافظة – المدينة – البلدة – الوحدة الريفية – القرية . ولهذه الوحدات الإدارية مجالس تتولي مسئولياتها في مختلف القطاعات ومن بينها الثقافة والتربية والتعليم .

أما وزارة التعليم العالى فقد أنشئت في أواخر عام ١٩٦٦ وهي تشرف علي التعليم العالي والجامعي .

ثانياً: تنظيم التعليم العام

ينقسم التعليم العام في سوريا إلي ثلاث مراحل هي :

(أ) المرحلة الابتدائية :

ومدتها ست سنوات من سن ٦ : ١٢ سنة وهي مرحلة الزامية مجانية لجميع الأطفال وتستهدف الخطط التعليمية والقومية استيعاب جميع الملزمين من الأطفال في أقرب وقت ممكن حتي أنها بلغت فى عام ١٩٧٢ نحو ٨٤٪ ولكن تشير الاحصائيات إلي تخلف تعليم البنات في هذه المرحلة حيث أنه لا تصل نسبة تعليم البنات إلي البنين إلي نصف أعداد التلاميذ (١) .

وإلي جانب المدارس الحكومية توجد مدارس ابتدائية حرة أو خاصة وتشرف الدولة عليها .

(ب) المرحلة الاعدادية :

مدتها ثلاث سنوات من سن ١٢ : ١٥ سنة وهذه المرحلة أقل انتشار من المرحلة السابقة وبالتالي أقل أعداد سواء بالنسبة للتلاميذ أو التلميذات فنسبة تعليم الفتاة فيها أقل منها في المرحلة الابتدائية – وتستوعب هذه المرحلة ما يقرب من ٩٢٪ ممن أتموا مرحلة التعليم الابتدائي .

وتوجد بسوريا بعض المدارس الاعدادية الخاصة والتي تخضع لاشراف الدولة ورقابتها .

(جـ) المرحلة الثانوية :

مدتها ثلاث سنوات من سن ١٥ : ١٨ سنة علي أن تكون الأولي منها عامة ثم تنقسم الدراسة في السنتين التاليتين إلي قسمين علمي وأدبي وذلك علي غرار نظام المدرسة الثانوية في مصر وتستوعب هذه المرحلة ما يقرب

---

(١) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – نشرة الاحصاءات التربوية للبلاد العربية القاهرة سنة ١٩٧٣ ص ٢٩ .

من ٨٠٪ ممن أتموا المرحلة الاعدادية ، تصل نسبة البنات بينهم إلي ٢١٪ (١).

وتشرف الدولة علي مدارس المرحلة الثانوية الرسمية منها والخاصة ، وهذه الأخيرة توجد منها نسبة قليلة .

مشكلات التعليم العام في سوريا

من أبرز هذه المشكلات :

١ – نقص الأبنية التعليمية وبخاصة في التعليم الابتدائي ولمخلفات العهود الماضية دخل كبير في ذلك .

٢ – النقص في عدد المعلمين وبخاصة في التعليم الابتدائي مما يقلل من التوسع فيه .

٣ – الانخفاض الواضح في تعليم الفتاة وبخاصة في المرحلة الاعدادية .

٤ – وجود فاقد كبير في المرحلتين الاعدادية والثانوية إذ بلغت نسبة الناجحين في الشهادة الاعدادية علي سبيل المثال سنة ٧٢/٧١ نحو ٣٩٪ – كما بلغت نسبة الناجحين في الثانوية العامة سنة ٧٢/٧١ نحو ٣٦٪ في القسم الأدبي وفي القسم العلمي نحو ٤٩٪ من عدد المتقدمين .

٥ – التسرب وعدم اكمال المرحلة الثانوية حيث بلغت نسبة التسرب علي سبيل المثال في عام ١٩٦٩ (٢) ما يقرب من ٧٪ من تلاميذ المرحلة .

ثالثاً : نظام اعداد المعلمين

(أ) بالنسبة لمعلمي المرحلة الابتدائية :

هناك نظامان لدورز المعلمين والمعلمات :

١ – الشعبة العامة : ومدة الدراسةر بها ٤ سنوات بعد الشهادة الاعدادية.

٢ – الشعبة الخاصة : أو الصف الخاص : وحدة الدراسة في هذه الدور داخلية مجانية بالإضافة إلي صرف الكتب والأدوات بالمجان مع صرف منح

---

(١) النظمة العربية – المرجع السابق ص ٣٥ ، ٦٥ .

(٢) الجمهورية العربية السورية – الكتب المركز للاحصاء – المجموعة الاحصائية لعام ١٩٧١ (دمشق) ص ٣٣٠

شهرية مقدارها ٣٠ ليرة سورية تشجيعا لطلاب دور المعلمين والمعلمات علي مواصلة الدراسة .

(ب) بالنسبة لمعلمي المرحلة الاعدادية :

يعد هؤلاء المعلمون في الوقت الحاضر في المعهد الاعدادي للمعلمين الذي أنشئ عام ١٩٦٩/٦٧ لاعداد معلمين متخصصين فيد تدريس صفوف المرحلة الاعدادية إلي جانب اعداد معلمين للصفوف الأخيرة من المرحلة الابتدائية ومدة الدراسة به سنتان بعد الشهادة الثانوية أو شهادة أهلية التعليم الابتدائي وتنتهي هذه الدراسة بشهادة تسمي دبلوم المعهد الاعدادي للمعلمين .

(جـ) بالنسبة لمعلمي المرحلة الثانوية :

يتم اعداد هؤلاء المعلمين عن طريق الجامعة والتعليم العالي ويغلب عليه النظام التتابعي والذي سبق أن تحدثنا عنه .

تعقيب موجز عن التعليم في سوريا :

استحدثت – فى السنوات الأخيرة – بعض التغيرات لصالح العملية التعليمية التربوية بصفة عامة وصدرت بشأنها عدة قوانين وقرارات كما عقدت بشأنها مجموعة من المؤتمرات ، منها ماتم فى سنوات ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ ، ١٩٨٨ وغيرها وتضمنت ربط التعليم بالتنمية فى جوانب عديدة منها :

- التوسع فى التعليم فى مختلف المراحل وقد بلغت نسبة الإستيعاب فى المرحلة الإبتدائية نحو ٩٦ ٪ .
- التوسع فى التعليم الفنى بفروعه المختلفة وكذلك المعاهد التقنية المتوسطة والكليات التطبيقية .
- التوسع فى التعليم المهنى وربطه بالتنمية .
- إعادة النظر فى المناهج الدراسية وتطويرها .
- تدريس اللغة الأجنبية فى الصفين الخامس والسادس من المرحلة الابتدائية .
- الإهتمام بالتربية السكانية بحيث يتضمن كل كتاب مدرسى يؤلف موضوعاً عن التربية السكانية .
- تدريس التربية البيئية فى المرحلة الثانوية استكمالاً لما درس فى المرحلة الإعدادية وربطه بالظواهر الاجتماعية و الصحية والإقتصادية .
- الإهتمام بإعداد المعلمين وتدريبهم وزيادة المعاهد والكليات التى تعدهم لمواجهة التوسع فى التعليم مع مراعاة تكوين هؤلاء المعلمين تكويناً قومياً وعلمياً وتربوياً وثقافياً .

بالإضافة إلى ذلك ، يلاحظ زيادة نسبة الملتحقين بالتعليم الجامعى .(١)

---

(١) أنظر : د عيد عبده – «سياسات التربية فى التعليم ماقبل الجامعى في الجمهورية العربية السورية مابين ١٤٦ – ١٩٩٠» .
رسالة دكتوراة قدمت إلي كلية التربية – جامعة دمشق ١٩٩٣ .

التعليم العام
في
الجماهيرية العربية الليبية
الشعبية الاشتراكية العظمى

التعليم العام فى
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية
الاشتراكية العظمى

تقديم :

تعرضت ليبيا لأنواع من الاستعمار العثماني في سنة ١٥٥١ والايطالي في سنة ١٩١١ ثم البريطاني والفرنسي عقب الحرب العالمية الثانية ، وقد كان لكل منها ضغوطه وأساليبه في رسم السياسة التعليمية التي تخدم مصالحه أولا وقبل كل شئ أما عن مصالح الشعب الليبي فتأتي في المرحلة الثانية واستمر ذلك طويلا سواء في فترة الخضوع للسيطرة الأجنبية أو فترة الاستقلال النسبي بل وحتي بعد حصول ليبيا علي الاستقلال سنة ١٩٥١ كان التعليم وأنظمته مستمدا في معظمه من خارج النطاق الليبي وكانت تنظيماته في حاجة إلي مزيد من الاصلاح والتطور إلي أن قامت ثورة الفاتح من سبتمبر سنة ١٩٦٩ حيث بدأت ليبيا الثورة مرحلة جديدة في الحياة التعليمية وأخذت الدولة تخطو خطوات كبيرة نحو النهوض بكافة مجالات الحياة ومنها التعليم .

وفيما يلي نذكر شيئاً عن بعض نواحي التعليم العام في الوقت الحاضر .

أولاً : ادارة التعليم وتمويله :

تعتبر ادارة التعليم في ليبيا ، ادارة مركزية بصفة عامة وقد تضمن ذلك أول دستور ليبي صدر بعد الاستقلال في عام ١٩٥١ إذ جاء في احدي مواده النص التالي :

«التعليم حق لكل ليبي وتعمل الدولة علي نشره بما تنشئه من المدارس الرسمية وبما تسمح بانشائه من المدارس الخاصة لليبيين والأجانب تحت رقابتها» .

وتتولي وزارة التربية الليبية شئون التربية والتعليم علي المستوي القومي كما تقوم بتمويل التعليم . وتأخذ البلاد الآن ببعض الاتجاهات اللامركزية حيث تتولي السلطات المحلية مسئوليات التعليم فيها إلي جانب اشراف الدولة ممثلة في وزارج التربية .

وكذلك تؤكد الدولة في ليبيا ضرورة اشرافها علي المدارس الخاصة والأجنبية بها وذلك بموجب قانون التعليم الذي حدد هذا ، وقد صدر سنة ١٩٥٨ ثم قانون سنة ١٩٦٥ ثم قرارات مجلس التعليم الأعلي سنة ١٩٧٠ والتي (وبموجب تلك القوانين أيضاً) تؤكد العناية باعداد المواطن الليبي وتحاول هذه القوانين تحقيق أهداف الثورة الليبية(١) .

وتبذل السلطات الليبية – في السنوات الأخيرة – جهودا متنوعة للتخفيف من أعباء المركزية في ادارة التعليم .

ثانياً : نظام التعليم العام :

صدر أول قانون ينظم التعليم في ليبيا بعد الاستقلال سنة ١٩٥٢ ثم تلته قوانين أخري معدلة ومنظمة منها قانون سنة ١٩٥٧ الذي حاول تنظيم التعليم العام وهو التنظيم الذي يؤخذ به حتي الآن بعد اضافة بعض التعديلات عند قيام ثورة سبتمبر .

وينقسم التعليم العام في ليبيا إلي ثلاث مراحل في الوقت الحاضر ، هي.

(أ) المرحلة الابتدائية :

مدتها ست سنوات من سن ٦ : ١٢ سنة وهي مرحلة الزامية مجانية وقد نص علي ذلك الدستور الليبي اذ جاء فيه «التعليم الأولي الزامي لليبيين من بنين وبنات والتعليم الأولي مجاني في المدارس الرسمية» .

وقد حقق التعليم الابتدائي الليبي نموا سريعا في السنوات الأخيرة حتي وصلت نسبته إلي ما يقرب من ٨٠٪ من عدد الملزمين تصل نسبة البنات بينهم نحو ٣٥٪ .

(ب) المرحلة الاعدادية : (٢)

مدتها ثلاث سنوات من سن ١٢ : ١٥ سنة وقد ازداد عدد التلاميذ في السنوات الأخيرة ، كذلك ارتفعت نسبة البنات من ٨٪ إلي ١٦٪ من أعداد التلاميذ .

---

(١) الجمهورية العربية الليبية – وزارة التربية والتعليم – منجزات ثورة الفاتح من سبتمبر – إدارة العلاقات العامة – طرابلس ١٩٧٢ .

(٢) هذه المرحلة الزامية أيضا بموجب المادة رقم «١٤» ، من الاعلان الدستوري لثورة ليبيا في الفاتح من سبتمبر والذي صدر في ١١ ديسمبر ١٩٧٢ وبهذا تكون مدة الالزام تسع سنوات كاملة .

(جـ) المرحلة الثانوية :

مدتها ثلاث سنوات من سن ١٥ : ١٨ سنة وقد خطي التعليم الثانوي العام خطوات كبيرة وبلغت نسبة البنات فيه نحو ١٠٪ طبقاً لاحصاء سنة ١٩٧٠[١] .

(د) أما التعليم الفني :

بوضعه الراهن فقد حددت التشريعات الأخيرة نظام التعليم الفني علي النحو التالي :

١ – التعليم الفني المتوسط :

يقبل به من انتهي من المدرسة الابتدائية لمدة ٣ سنوات لاعداده لمهنة أو لحرفة تتطلب مهارة .

٢ – التعليم الفني الراقي :

يقبل به حملة الشهادة الاعدادية لمدة سنوات لاعدادهم كمساعدين ف نين علي درجة من المهارة أعلي من السابقة .

٣ – التعليم الفني التكميلي :

يقبل به الممتازون ممن أتموا الدراسة في أحد النوعين السابقية لمدة عامين وتوفد الدولة كثيرين منهم إلي الخارج لاكمال تعليمهم .

مشكلات التعليم العام فى ليبيا

من أبرز هذه المشكلات :

١ – تخلف تعليم البنات

تخلفا ملحوظا في جميع مراحل التعليم مع تفاوت النسبة من مرحلة إلي أخري .

٢ – حاجة التعليم الفني

إلي مزيد من العناية والاهتمام برغم الجهود التي تبذل .

---

(١) المنظمة العربية للتربية – مرجع سابق ص ٣٠ ، ٣٣ ، ٣٦ .
تحسنت هذه النسبة خلال السنوات الماضية .

٣ – ونقص في اعداد المعلمين

وبخاصة في المرحلة الثانوية .

ثالثاً : نظام اعداد المعلمين

١ – بالنسبة لمعلمى المرحلة الابتدائية – يتم ذلك عن طريق

(أ) معاهد المعلمين والمعلمات العامة :

وقد أنشئت عام ١٩٦٩/٦٨ ومدة الدراسة بها عامان دراسيا ويقبل فيها الحاصلون علي الشهادة الاعدادية وتمنح مؤهلا دراسيا يطلق عليه شهادة إجازة التدريس العامة وتعد خريجيها للتدريس بالمرحلة الابتدائية ومن قبل كانت مدة الدراسة بهذه المعاهد أربع سنوات وهذا النظام الأخير في سبيله للتصفيه .

(ب) معاهد المعلمين والمعلمات الخاصة :

وقد أنشئت منذ عام ١٩٥٥/٥٤ ومدة الدراسة بها عامان دراسيان ويقبل فيها الحاصلون علي الشهادة الاعدادية وهذه المعاهد ذات شعب تخصصية مثل اللغة العربية – رياضة – علوم – اللغة الانجليزية – التربية الفنية – التربية الرياضية . وتمنح مؤهلا دراسيا يطلق عليه «شهادة اجازة التدريس» وتعد مدرسيها للتدريس بالمرحلة الابتدائية أو الاعدادية .

وهناك اتجاه للأخذ بنظام السنوات الخمس بعد الشهادة الاعدادية وذلك لتحسين اعداد معلم المرحلة الابتدائية وقد بدئ في ذلك منذ العام الدراسي ٧٤/٧٣ بعد تصفية النظم الأخري طبقا لما أوصي به مؤتمر وزراء التربية العرب المنعقد في مراكش سنة ١٩٧٠ .

٢ – بالنسبة لمعلمى المرحلة الثانوية بقسميها الاعدادى والثانوى :

يعد هؤلاء المعلمون في كلية التربية بالجامعة الليبية والتي أنشئت سنة ١٩٥٥ (وقد سميت منذ العام الدراسي (١٩٧٧/٧٦) بجامعة الفاتح بطرابلس وهناك أيضاً كلية التربية بجامعة بنغازي . وهو النظام التكاملي كما في مصر ولكن نظرا لقلة عدد الخريجين في الوقت الحاضر فإن الدولة تستعين بخريجي كليات اللغة العربية والآداب والعلوم بالجامعة الليبية وذلك بعد تدريبهم لفترة

معينة وتأهيلهم مهنيا وهو ما يشبه النظام التتابعي الذي سبق الحديث عنه .

بالإضافة إلي ما سبق عن التعليم في ليبيا ، تولي الدولة هناك عناية كبيرة بتصحيح الهرم التعليمي بالجماهيرية الليبية وذلك من خلال دراسة وتقييم أوضاع التعليم بمختلف مجالاته تمشيا مع التطور الهائل في مجال التقنية والتطبيق التي أصبحت دول العالم اليوم تركز عليها بشكل كبير من أجل الخروج من دائرة التخلف الاقتصادي والاجتماعي وصولا إلي دائرة التقدم .

كذلك تولي الدولة اهتماما واضحا بالتعليم الفني وتنويعه وتطويره والارتفاع بمستوياه وتزويده بالمدرسين والمدربين فضلا عن محاولة ربط هذا النوع من التعليم بالمصانع والمزارع والشركات والمصارف ومراكز الانتاج أما التعليم الجامعي والعالي فإن الدولة توليه عناية خاصة ليواكب التقدم العلمي والتقني والمساهمة الفعالة في تزويد المجتمع بالأيدي العاملة المدربة تدريبا عاليا من أجل الاسهام في خطط التحول الاجتماعي والاقتصادي . وفي السنوات العشر الأخيرة ازدادت أعداد المدارس والمعاهد المتخصصة وكثرت الجامعات وتنوعت وكذلك مراكز البحث العلمي وبالتالي ازداد عدد المدرسين والمدرسات في مختلف مراحل التعليم قبل الجامعي وقد استلزم ذلك اعتمادات مالية كبيرة للانفاق علي التعليم وهو ما توفره الدولةر بزيادة ملحوظة ومستمرة من عام لآخر نظرا للأقبال الجماهيري علي التعليم بصفة عامة وفي ضوء السياسة التعليمية التي تخطط لها وتقرها اللجان والمؤتمرات الشعبية الأساسية والعامة المسئولة عن التعليم(*) .

وفى السنوات الماضية خطت ليبيا خطوات كبيرة فى مجال التعليم بأنواعه المختلفة كما أعيد النظر فى مناهجه وطرائق التعليم بالإضافة إلى الإهتمام بإعداد المعلمين .

(*) انظر الثورة الليبية في عشرين عاما (١٩٦٩ – ١٩٨٩) اللجنة الشعبية العامة للاعلام والثقافة – الفاتح من سبتمبر ١٩٨٩ طرابلس – ليبيا .

الفصـــــل الرابع
الاتجاهات التربوية في الدول الرأسمالية

هذا النوع من الدول :

ربما كان محور الفكرة الرأسمالية التي تأخذ بها نوعية من دول عالمنا المعاصر ، هو الفرد باعتباره القوة الاجتماعية الرئيسية والدعامة الأساسية في تقدم الأمم والشعوب ، وذلك من حيث الايمان به واحترام حريته وذكائه والعمل علي تنمية قدراته بما يدفعه إلي التنافس مع غيره تنافسا يهدف إلي تقدم المجتمعات ورقيها ، وتقوم حكومات هذه الدول بدور المنظم لهذا التنافس بما يكفل لها استقرار الحياة الاجتماعية بين الأفراد ، وأن اختلفت نوعية هذا التنظيم من دولة إلي أخري .

وبالرغم من درجة التحضر الكبيرة التي تنعم بها الدول الرأسماليةر في عصرنا الحاضر وادراكها لضرورة تمتع الشعوب بحرياتها ، إلا أن البعض منها يستغل امكانياته لاذلال الشعوب محدودة الموارد وربطها باقتصادياتها بدلا من التكافل الدولي للنهوض بالدول الفقيرة . لاسيما ونحن في عصر تتصاعد فيه صيحات العولمة .

ويري بعض المفكرين أن الأوضاع الرأسمالية لبعض دول أوربا ، انما ترجع في جذورها إلي عصور سابقة عن العصر الحاضر ، إذ يعتبرونها حركة انسانية ناتجة عن تسلط ضغوط اجتماعية واقتصادية ودينية ، اشتركت في احداثها كل من الحكومة والكنيسة في العصور الوسطي حيث ساد الاقطاع والنظام الاقطاعي واستغلت العقيدة استغلالا سيئاً في سبيل الحصول علي المال

والوصول إلي الثراء ، ثم ما حدث بعد ذلك من تطورات سياسية واصلاحات دينية واجتماعية (١) .

تحقيقا لرغبة انسان أوربا في الخلاص من قيود التسلط والاستغلال وكبت الحريات ، فقد كانت الحياة حينئذ أشبه شئ باستاتيكية راكدة ، فتحولت في عصور الاصلاح والنهضة وما أعقبهما إلي حياة ديناميكية مليئة بالحركة والنشاط المتنوع وقامت بتغذيتها وتدعيمها التيارات الفكرية المتتالية مما دفع المجتمعات الأوربية بعد ذلك إلي مزيد من الفكر والاختراع ، ثم كانت الثورة الصناعية التي حدثت في أوربا وما لزمها من أموال وما تتطلبه من علم ، وأصبح كل منها (الصناعة والمال والعلم) ، في خدمة الآخر ، ينفعه ويدعم وجوده ، ومن ثم وجدت المنشآت والمؤسسات الصناعية والتجارية والعلمية وغيرها من وسائل الاستثمار إلي جانب مصادر الطاقة والثروة الأخري وكلها من مقومات التطور التكنولوجي الذي تعيشه أوربا الرأسمالية ، والذي كان له أثره علي اتجاهات التربية ونظم التعليم .

علي أن هذا التحليل التاريخي للفكرة الرأسمالية ، ليس بالضرورة أن يكون أساسا لكل الاتجاهات الرأسمالية التي تأخذ بها مجموعة من دول عالمنا المعاصر ، فهناك دول كان لظروف مجتمعاتها وطبيعة البيئة فيها ، دخل كبير في ثرائها وتقدمها مثل الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وغيرهما .

والدول الرأسمالية التي نعنيها من وجهة النظر التربوية ، هي الدول التي مكنتها اقتصادياتها من توفير فرص التعليم المنتج لأبنائها بحيث يسهم هذا التعليم في دعم اقتصادها عن طريق القوي البشرية المدربة والعالية المستوي والموزعة علي التخصصات المختلفة إلي جانب امكانيات الهيئات أو بعض الأفراد بالاسهام في اقامة المؤسسات التعليمية التي تتقاضي المصروفات من طلابها ، وهو ما نعبر عنه بالتعليم الخاص كمظهر للديموقراطية ، وحرية الأفراد في اختيار ما يرغبون الالتحاق به من أنواع التعليم ومنشأته ، فضلا عن أنه مجال للتنافس للارتفاع بمستوي التعليم والأفراد (١) .

(1) SNell. J. B. Early Railways (Pleasures and Treasurs) Weidenfield and Nicolsan, London, 1967 .

(2)Ulich, Rolert, The Education of Nations, Acomparison Historical Perspective, Harvarh University Press, Cambridge, Massachuetts 1961, p. 45

وعلي نقيض ذلك ، هناك دول رأسمالية ، ولكنها غير متقدمة بسبب بعض الضغوط التي فرضت عليها في الماضي وقد تكون «هذه الرأسمالية» وليدة ظروف جديدة كتفجير آبار البترول ووجود مصادر الطاقة كما في السعودية والكويت والامارات العربية وليبيا وغيرها ، فهي لم تتمكن بعد من الاستثمارات البشرية المرجوة مما لا يجعلها ضمن الدول الرأسمالية المتقدمة ، ولو أن كلا النوعين من الدول الرأسمالية يتشابهان في بعض السمات الاقتصادية .

وفي تناولنا لموضوع الاتجاهات التربوية في الدول الرأسمالية ، سيقتصر حديثنا علي أوضاع التعليم في بعض الدول الرأسمالية المتقدمة .

ثم نتبع حديثنا بدراسة تطبيقية لاحدي هذه الدول .

السمات العامة للتعليم فى الدول الرأسمالية

يمكن ايجاز السمات العامة في الدول الرأسمالية فيما يلي :

١ – اشتراك السلطات المحلية مع السلطات المركزية في ادارة التعليم ، وتمويله مع عدم وجود تخطيط مركزي شامل للتعليم مما يتيح مرونة في التنفيذ .

٢ – التوسع في التعليم ؛ كما وكيفا مع الاهتمام بالعلوم والتكنولوجيا التطبيقية .

٣ – الاهتمام بالتوجيه التعليمي (حسب ميول وقدرات وامكانيات المتعلمين واستعداداتهم) .

٤ – الايمان بالفرد كأساس أعلي في التركيب الاجتماعي ، وتنمية مواهب الأفراد وقدراتهم مع محاولة تحقيق الرفاهية لكل من الفرد والمجتمع .

٥ – وجود المدارس الخاصة ، ومدارس للطوائف والهيئات الدينية ، إلي جانب وجود المدارس العامة ، الرسمية ، تطبيقا لمبادئ الديموقراطية .

وسنتناول بالحديث والشرح بعض هذه السمات للوقوف علي طبيعتها وأن كانت تختلف من دولة إلي أخري :

أولاً : ادارة التعليم :

تمثل كل من فرنسا وانجلترا وأمريكا (كدول رأسمالية) نظاما معينا في سياسة التعليم تخالف مخالفة تامة ما تسير عليه الدول الأوربية الاشتراكية

والتي سنتناولها فيما بعد بالحديث . ففي بعض الدول الرأسمالية لا يقام التعليم علي أساس سلطة مركزية لتراقب التعليم كما هو الحال في الدول الاشتراكية بل تشترك معها السلطات المحلية .

وهناك عدة دول رأسمالية يسير النظام التعليمي فيها علي أساس رقابة الدول واشرافها علي شئون التعليم وغيره من المرافق العامة وليس لاخضاع الفرد لسيطرتها وتسييره وفق ارادتها أو لفرض عدة عقائد ومبادئ معينة عليه، كما هو متبع في الدول الاشتراكية ، ولكن لتحقيق أغراض أخري ومن أمثلة ذلك : فرنسا – فهي تدين بمبدأ السيطرة علي شئون التعليم ولعل ذلك يرجع إلي عهد نابليون فقد وضع هذا المبدأ في عام ١٨٠٦ ولا يزال يتبع حتي وقتنا الحاضر .

وتهدف فرنسا من السيطرة علي شئون التعليم إلي ثلاثة أمور : (١)

(أ) تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية تحقيقا عمليا ، وهذا لا يتحقق (كما تري فرنسا) ، إلا عن طريق الدولة .

(ب) الاشراف الفني علي شئون التعليم بوضعه في أيدي خبراء مدربين، وهذا لا يتوفر إلا عن طريق السلطة المركزية .

(جـ) تحقيق التماسك القومي عن طريق مشاركة الأفراد بعضهم البعض الآخر في دراسة التراث الثقافي للأمة الفرنسية وتكوينهم وحدة ثقافية مميزة .

وبالرغم من أن النظام التعليمي الفرنسي نظام مركزي بيروقراطي تسلطي فإنه لا يمنع من وجود هيئات فرنسية كثيرة تنقده وتوجهه ، وتناقش السياسة التعليمية .

أما في انجلترا . فيسير نظام التعليم هناك علي نظام يخالف النظام الذي تسير عليه فرنسا فلا تسيطر الدولة علي كل شئون التربية والتعليم بل تشترك

(١) أنظر : د. وهيب سمعان ، د. محمد منير مرسى – المداخل فى التربية المقارنة مرجه سابق ص ١٨٢ .
د. وهيب سمعان وأخرين – اتجاهات جديدة فى الإدارة المدرسية – مكتبة الانجلو المصرية – القاهرة سنة ١٩٧٢م .

فقط في وضع سياسة عامة له تهتدي بها السلطات التعليمية في اشرافها علي التعليم وتكليفها وفقا لظروفها وحاجاتها (١) .

ولعل وجهة نظر الانجليز في علاقة الدولة بالتربية (كيفية ادارة التعليم ، ووضع المناهج ، ومركزية التعليم) تقوم علي أساس تأكد الدولة من حصول كل مواطن علي القدر الضروري الذي يعتبر حدا أدني للتعليم وليس أمر تدبير هذا القدر من واجبات الدولة بل من واجبات السلطات التعليمية ، المحلية ، ومن واجب الآباء .

وقد ترتب علي ذلك ، أن تميز النظام التعليمي الانجليزي في علاقته بالدولة بأمور ثلاثة ، هي :

(أ) اللامركزية في الاشراف علي التعليم (مع وجود سياسة عامة له) .

(ب) قيام الهيئات الدينية والمدنية بدور هام في التعليم .

(جـ) حرية المعلمين والمتعلمين (من حيث وضع المناهج وتنفيذها وطرق التدريس .. الخ) .

وأما في أمريكا ، فينظر إلي التعليم هناك علي أنه من مقومات الديموقراطية ، كما ينظر إلي الديمقراطية علي أنها البيئة الطبيعية التي ينمو فيها النظام التعليمي ، وأن الغرض الأساسي من التعليم الأمريكي ، هو تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية .

وقد كان من نتيجة عدم اشراف سلطة مركزية علي التعليم وقيام الولايات المختلفة بأمره ، وأن تميز التعليم الأمريكي بالتنوع ، والمرونة ، وأصبحت نظمه لا تجري علي وتيرة واحدة ولا تتشابه في مستواها ونوعها في أية جهة من الجهات كما أدت هذه الحال إلي وجود فروق في الفرص التعليمية بين الولايات ، بل وبين الجهات المحلية في الولاية الواحدة (٢) .

ومن الأمور التي أدت اليها عدم سيطرة الحكومة الفيدرالية علي التعليم ، وجود المدارس الحرة (الخاصة) بشكل ظاهر في أمريكا وهي مدارس بعضها مدني وبعضها يتبع هيئات دينية غالبيتها كاثوليكية .

---

(1) Deat, H. C. The Edfucational system of England Wales, University of London Press, 1963, p. 80

(2) Conant, J. B. Strengthen Education to Strengthen Democracy in a Divided World, School life, Jan 1949, p. 13 .

ثانياً : تمويل التعليم :

بالنسبة لفرنسا :

لا تتبع فرنسا نفس النظام المركزي الذي تتبعه في الإدارة التعليمية ، ففي مجال التعليم الثانوي والفني والعالي تقوم الدولة بدفع معظم نفقاتها مع جزء ضئيل من المصادر المحلية أو من الرسوم الدراسية .

أما المدارس الابتدائية والدراسات التكميلية فتشترك في تمويلها السلطات المحلية بما يقرب من ٣٠ ٪ أو أكثر ، أما مرتبات المدرسين في كل المراحل فتدفعها الدولة وبهذا يعتبر كل المدرسين في فرنسا موظفين في الدولة .

وفي انجلترا

منذ سنة ١٩٤٥ تقوم الحكومة بدفع حوالي ٥٥ ٪ إلي ٦٠ ٪ من نفقات التعليم للسلطات المحلية ، أما الـ ٤٠ ٪ الباقية فتحصلها السلطات التعليمية المحلية من الضرائب المحلية .

أما في أمريكا .

فتختلف المبالغ التي توزع علي الهيئات المحلية للانفاق علي شئون التعليم باختلاف الولايات كما تختلف طرق توزيعها ، فبعض الولايات تدفع من خزائنها أكثر من نصف المبالغ التي تحتاجها المدارس في حين أن البعض الآخر لا يدفع أكثر من ٥ ٪ من هذه المبالغ .

ومن المعروف أن التعليم في أمريكا حتي نهاية المرحلة الثانوية بالمجان كما أن الكليات والجامعات التابعة للولايات تحصل مصروفات رمزية فقط .

ثالثاً : المدارس الخاصة ومدارس الهيئات والطوائف

يوجد في الدول الرأسمالية إلي جانب المدارس الحكومية مدارس كثيرة تابعة للهيئات المختلفة والطوائف الدينية وكذلك توجد المدارس الحرة التي يديرها الأفراد والجماعات ، ويري البعض أن هذه المدارس تضمن تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية إذ بوجودها يكون للآباء مطلق الحرية في أن يبعثوا

بأبنائهم إلي المدارس العامة أو الخاصة أو الحرة حسبما يرغبون ووفقا لميول أبنائهم واستعداداتهم (١) .

وبالإضافة إلي هذا تسمح الدول الرأسمالية للهيئات والأفراد المختصين في مناقشة مسائل التعليم والقيام ببحوث خاصة في مختلف نواحيه والتقدم بمقترحات لاصلاحه .

ولا شك أن النظام التعليمي الذي تشرف عليه الدولة والذي يسمح بوجود هيئات للمشاركة فيه والمعاونة في توجيهه ، وتقدمه لا شك أن هذا النظام يساعد علي النمو والتطور بل ويخالف تمام المخالفة النظام التعليمي الذي تشرف عليه الدول الجماعية وتراقبه والذي يعتبر مجرد النقد للنظام خيانة عظمي وإن كان لكل من النظامين مزاياه وعيوبه .

(1) Craner, J.F. and Browne, G. S. Contmporary Education. Accomparative study of National systems. (New York, Harcort Brace and World Inc., 1965, p. 88) .

نظام التعليم العام فى الدول الرأسمالية

لا تسير الدول الرأسمالية في غالبيتها علي نظام تعليمي واحد اذ يختلف هذا النظام من دولة إلي أخري ولكل دولة ظروفها ومتطلباتها .

(أ) مرحلة ما قبل المدرسة الابتدائية (دور الحضانة ورياض الأطفال) : في فرنسا :

هي مرحلة اختيارية لا تدخل ضمن سن الالزام وتبدأ عادة من سن الثانية إلي سن السادسة اذا توفرت الامكانيات وإن كانت تضم ما يزيد عن ٦٠٪ من الأطفال في فرنسا – وهي مدارس تؤدي خدمات اجتماعية وتربوية هامة . ويشرف عليها جهاز خاص يتبع لوزارة التربية الفرنسية .

وهذه الدور تنقسم إلي ثلاثة أقسام :

١ – من سن الثانية إلي سن الرابعة .

٢ – من سن الرابعة إلي سن الخامسة .

٣ – من سن الخامسة إلي سن السادسة (١) .

في انجلترا :

هناك مرحلتان :

١ – من سن الثالثة إلي سن الخامسة .

٢ – من سن الخامسة إلي سن السابعة .

ونظرا لأن فترة الالزام تمتد ما بين سن الخامسة حتي سن الخامسة عشرة فإن هذه المرحلة الثانية تدخل فيها .

في أمريكا :

هناك أنواع مختلفة من مدارس الحضانة وإن كانت قليلة بوجه عام .

ومن أنواعها :

١ – حضانة عامة تابعة للحكومة أو خاصة – ويتصل بعضها بالكليات والجامعات ومراكز البحوث التربوية كمدارس نموذجية للتطبيق التربوي

(1) Institute Pedagogique National The organisation of Education in Franethildro Documentation Jam., 1940, p. 3 .

وتبدأ غالباً من سن الثالثة .

٢ – حضانة تابعة لرياض الأطفال بمعني تجمع دار حضانة مع روضة أطفال بالإضافة إلي السنوات الثلاث الأولي من المدارس الابتدائية (الأولية) ومدة هذا النوع من سن الثالثة إلي سن الثامنة أو التاسعة باعتبار أن هذه الفترة تمثل مرحلة متكاملة من سن الطفل .

٣ – حضانة ملحقة بمدرسة ثانوية حيث يجد طلاب وطالبات المدارس الثانوية فرصة يلاحظون فيها حياة الأطفال الصغار ويتزودون بخبرات عن ادارة المنزل والعلاقات العائلية .

(ب) المدرسة الابتدائية أو الأولية :

في فرنسا :

وتعتبر فترة الالزام (المدرسة الابتدائية) أو التعليم الاجباري هناك من سن السادسة إلي سن الرابعة عشرة – أما المدرسة الابتدائية أو الاولية فيلحق بها الأطفال من سن السادسة ومدة الدراسة بها خمس سنوات وقد يبقي بها بعض الأطفال حتي سن الرابعة عشرة حيث يلتحقون بدراسة تكميلية مهنية ذات برامج صناعية أو زراعية أو تجارية لمدة ثلاث أو أربع سنوات .

في انجلترا :

تبدأ المرحلة الابتدائية من سن الخامسة إلي سن الحادية عشرة أو الثانية عشرة .

وتنقسم إلي قسمين :

١ – مدارس الأطفال : من سن الخامسة إلي سن السابعة .

٢ – مدارس الصغار : من سن السابعة إلي سن الحادية عشرة .

ويوجد هذان القسمان معا أو كل قسم منفصل علي حدة .

في أمريكا (١) :

يختلف تنظيم هذه المرحلة من ولاية إلي أخري ولكن أكثرها انتشارا هو المدرسة الأولية ذات السنوات الست وكذلك مدرسة أولية ذات الثماني سنوات .

---

(1) Cobill, R. and Henely S. (Eds.) The Dalitie of Education in The Local, Community. U.S.A., 1964, pp. 31 - 38 .

وتبدأ المدرسة الأولية في أمريكا من سن السادسة وتنقسم إلي ثلاثة أقسام:

١ – القسم الابتدائي : ويشمل السنوات الثلاث الأولي وقد تضم اليه روضة لمدة سنتين سابقة له .

٢ – القسم المتوسط : ويشمل السنوات الثلاث التالية .

٣ – القسم العالي : ويشمل السنتين الاخيرتين وهذا القسم يمثل الجزء الأول من المدرسة الثانوية .

(جـ) المرحلة الثانوية :

في فرنسا :

مدتها سبع سنوات من سن الحادية عشرة إلي سن الثامنة عشرة والسنوات الأربع الأولي منها تمثل مرحلة عامة أو ثانوية دنيا (اعدادية) كما تمثل السنوات الثلاث الباقية مرحلة تخصصية أو ثانوية عليا – وهذا النوع الأخير ينقسم إلي قسمين :

١ – قسم مدته ثلاث سنوات تنتهي بالشهادة الثانوية (بكالوريا) بأنواعها (علمي – أدبي – رياضة) وهي المدارس التي يطلق عليها الليسيه وهي أيضاً تؤهل للجامعات .

٢ – قسم مدته سنتان . تنتهيان بدبلوم في التدريب المهني – وهي التي يطلق عليها مدارس الكوليج .

في انجلترا :

مدة الدراسة بها سبع سنوات أيضاً من سن الحادية عشرة إلي سن الثانية عشرة – وهي علي قسمين :

وتعتبر مرحلة الزامية مجانية .

١ – مرحلة عامة : ومدتها أربع سنوات – من سن الحادية عشرة إلي سن الخامسة عشرة وهذه تدخل ضمن مرحلة الالزام وهو المستوي العادي الذي يرمز اليه باسم المدرسة الثانوية العامة (المستوي العادي) .

٢ – مرحلة مدتها ثلاث سنوات من سن الخامسة عشرة إلي سن الثامنة عشرة وفي نهايتها يتقدم الطلاب إلي امتحان الثانوية العامة (المستوي الرفيع أو المتقدم) وهذه الشهادة هي التي تؤهل للالتحاق بالجامعات والمعاهد العليا.

في أمريكـا :

تأخذ هذه المرحلة أشكالا متنوعة من التنظيم فهناك المدرسة الثانوية ذات الأربع سنوات والتي تسبقها ثماني سنوات في المدرسة الآولية – وهناك المدرسة الثانوية ذات الست سنوات والتي تسبقها ست سنوات في المدرسة الأولية وهذه تنقسم إلي نوعين :

١ – المدرسة الثانوية الدنيا . (اعدادية) ومدتها ثلاث سنوات من سن الثانية عشرة إلي سن الخامسة عشرة .

٢ – المدرسة الثانوية العليا ومدتها ثلاث سنوات من سن الخامسة عشرة إلي سن الثامنة عشرة – وهذه تعد للكليات الجامعية .

أما النوع الأول فيعد للدراسات المهنية وغيرها ، وهي المدرسة الثانوية التي تلي مدرسة أولية ذات ثماني سنوات كما أنها المدرسة الثانوية الشائعة في أمريكا في الوقت الحاضر (١) .

ومما سبق يلاحظ أن فترة الالزام في الدول الثلاث تسير علي النحو التالي :

– فرنسا :

من سن السادسة إلي سن السادسة عشرة .

– انجلترا :

من سن الخامسة إلي سن الخامسة عشرة .

– أمريكا :

من سن السادسة إلي سن الثامنة عشرة .

أما مرحلة التعليم العالي أو الجامعي في الدول الرأسمالية فهي تتنوع في طبيعتها ، كما تختلف من دولة إلي أخري .

---

(١) كاندل – التعليم فى أمريكا – ترجمة د. وهيب سمعان – مكتبة الانجلو المصرية – القاهرة ١٩٦٠ ص ٩٩ .

دراسة تطبيقية
لاتجاهات التربية
فى
الدول الرأسمالية
التعلم فى
انجلترا

التعليم العام فى انجلترا

تقديم :

قبل الحديث عن «انجلترا» (بصفة خاصة) لنا كلمة موجزة عن «بريطانيا» (بصفة عامة) حيث تتكون «المملكة المتحدة» من أربعة أقاليم متمايزة ، يقطنها أقوام من عناصر متباينة ، لكل منها ، ماضيه ، وتقاليده ، وثقافته المتغايرة ، وإن جمعت بينها ، دولة واحدة ؛ اتحدت عناصرها في ظروف مختلفة عبر القرون ، ولكن هذه القرون ، لم تفلح بعد ، في أن تذيب هذه القوميات في بوتقة واحدة ، فظل كل منها ، محافظا علي تراثه ، وعاداته ، بل ، ولغاته الاصلية ، وبالأرض التي يقيم فيها ، قبل أن تربط الجميع تلك المملكة المتحدة علي أن أولي تلك القوميات ؛ هي القومية الانجليزية ، في انجلترا ، وهي أكبر الاقاليم الأربعة في المملكة المتحدة (بريطانيا) ، وعاصمتها «لندن» والانجليز ، هم سكان انجلترا الأصليون ، ويشكلون الغالبية العظمي من سكان بريطانيا كلها ، حيث تبلغ نسبتهم نحو ٨١,٥ ٪ .

وثانية القوميات

هي القومية الاسكتلندية ، في «اسكتلندا» ، التي تحتل نحو ٣٧ ٪ من مساحة الجزر البريطانية كلها ، وتقع في الشمال الشرقي للملكة المتحدة ، وهي تتكون من مجموعة ضخمة من الجزر ، ويشكل سكانها (خمسة ملايين وربع مليون نسمة) نحو ١٠ ٪ من مجموع سكان بريطانيا .

وثالثة القوميات

هي قومية «ويلز» حيث يقع اقليم «ويلز» غرب الجزر البريطانية ، وقد تبع بريطانيا ، منذ أوائل القرن الرابع عشر الميلادي ، ويمثل سكان «ويلز» (نحو مليونين و ٨٠٠ ألف نسمة) ما يقرن من ٢,٥ ٪ من سكان الجزر البريطانية ، وكثير منهم ، يتكلمون لغتهم الأصلية «الويلش» ، والبعض الآخر ، يتحدثونها ، إلي جانب اللغة الانجليزية .

ورابعة القوميات :

هي قومية «أيرلندا الشمالية» ، وهي مجموعة من المقاطعات التي توجد

في شمال شرقي «أيرلندا» ، وعاصمتها «بلفاست» .

ومن المعروف ، أن جنوب «أيرلندا» جمهورية مستقلة منذ عام ١٩٢١ ، وذلك بموجب قانون سنة ١٩٢٠ ، الذي أصدره مجلس العموم البريطاني أنذاك.

كذلك ، من المعروف ، أن «اسكتلندا» كانت مملكة كبيرة (منذ ١٠١٨م إلي ١٦٠٣م) ثم تبعت بريطانيا بعد صدور قانون سنة ١٧٠٧ ، والذي يقضي بانضمامها إلي انجلترا .

ولكن ، من الملاحظ ، أنه في السنوات الأخيرة ، الماضية ، وجود محاولات ذات أساليب متعددة ، من قبل عدد غير قليل من أبناء كل من «اسكتلندا» ، و «ويلز» ، و «أيرلندا الشمالية» ، وهذه المحاولات ، تدعو إلي الانفصال ، والاستقلال عن المملكة المتحدة .

من ذلك ؛ مطالبة الحزب الوطني في كل من «اسكتلندا» و «ويلز» بأن تكون الحكومة الاقليمية في كل منهما ، مستقلة ذاتيا ، علي غرار حكومات الاقاليم الكندية ، التي تتمتع بسلطات واسعة ، وأن يكون لها رئيس وزراء ، وليس وزيرا أول ، كما تقترح الحكومة المركزية بلندن ، كما يطالبون بنصيب عادل من دخل البترول في بحر الشمال .

بالإضافة إلي ما يحدث في الانتخابات العامة للبلاد ، حيث حصل الحزب الوطني الاسكتلندي (الذي يدعو إلي استقلال اسكتلندا) علي أكثر من ٣٠٪ من نسبة الأصوات في مجلس العموم البريطاني في انتخابات ١٩٧٤ ، هذا ، فضلا عن أن أهالي «اسكتلندا» يتهمون الحكومة المركزية في «لندن» بإهمال مصالحهم ، مما أدي إلي ارتفاع نسبة البطالة إلي حوالي ٩٪ (نحو ٢٠٠ ألف عاطل) .(١)

إلي جانب المتاعب الاقتصادية العنيفة التي يواجهها اقليم «اسكتلندا» رغم أن به أكبر المراكز الصناعية ، علاوة علي بترول بحر الشمال ، الذي يبشر بآمال عريضة للاقتصاد البريطاني ، الأمر الذي يدعو الاسكتلنديين إلي المطالبة بالاستقلال للانتفاع بالموارد المالية الضخمة ، التي يتحيها لهم هذا البترول .

(١) حدثت بعض التغيرات في السنوات الأخيرة .

نظام التعليم في انجلترا

بعد هذه النبذة القصيرة عن المملكة المتحدة (بريطانيا) نعود فنركز حديثنا عن التعليم العام في انجلترا .

يرجع تنظيم التعليم العام في انجلترا في الوقت الحاضر إلي الأسس التي وضعت بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث صدرت عدة قوانين تناولت تنظيم التعليم هناك – وكان من أهمها : «قانون بتلر Butler act» الذي صدر في سنة ١٩٤٤ وبمقتضاه أصبح النظام التعليمي يشتمل علي مرحلتين أساسيتين :(١) .

المرحلة الأولى :

وتشمل المدرسة الابتدائية فيما بين سن الخامسة وبين الحادية عشرة أو الثانية عشرة .

المرحلة الثانية :

وتشمل المرحلة الثانوية فيما بين الحادية عشرة أو الثانية عشرة وسن الثامنة عشرة .

وقد قضي هذا التنظيم علي الثنائية التي كانت قائمة قبل سنة ١٩٤٤ والتي كانت تقضي بتعليم أولي لعامة الشعب – وتعليم ثانوي للاقلية منهم ، القادرة عقليا علي الالتحاق به ، والقادرة ماديا علي دفع نفقاته .

كما قضي هذا التنظيم علي التعليم الأولي الذي كان يقف بالتلميذ عند سن الرابعة عشرة ولا يسمح له الا بفرص قليلة للاستمرار في المدرسة بعد ذلك .

ونتيجة لقانون بتلر سنة ١٩٤٤ أصبحت المدرسة الابتدائية أساسا عاما للمدرسة الثانوية بأنواعها المختلفة وأصبحت تتصل بها اتصالا وثيقا في السنوات الأربع الأولي (من سن الحادية عشرة إلي سن الخامسة عشرة) .

أما المرحلة الابتدائية :

القسم الأولي :

مدرسة الحضانة ويقبل بها الأطفال من سن الثالثة إلي الخامسة .

---

(1) Education Act, 1944, Batler Act .

القسم الثاني :

مدرسة الأطفال (وهو بدء التعليم الالزامي) ويلتحق بها الأطفال من سن الخامسة إلي سن السابعة .

القسم الثالث :

المدرسة الابتدائية ، ويطلق عليها مدرسة الصغار ويلتحق بها الأطفال من سن السابعة إلي الحادية عشرة .

وتوجد هذه المدارس الثلاث منفصلة عادة ولكن قد توجد أحيانا مدرسة تجمع بين مدرسة الحضانة ومدرسة الأطفال – كما توجد تجمع بين مدرسة الأطفال والمدرسة الابتدائية .

مدرسة الحضانة :

يرجع تاريخ انشائها إلي سنة ١٩٠٨ ثم جاء قانون ١٩١٨ وأعطي السلطات المحلية الحق في أنشاء مدارس للحضانة عن طريق الأفراد والجماعات . ولكن انشائها سار ببطء إلي أن جاء قانون سنة ١٩٤٤ فجعل انشاء مثل هذه المدارس من واجبات السلطات التعليمية المحلية .

أما مدارس الأطفال :

فيعود تاريخها في انجلترا إلي ما يزيد عن قرن ونصف منذ سنة ١٨١٦ ثم جاء قانون ١٩٤٤ وأكد ضرورة العناية بها .

وأما مدارس الصغار :

وهي الجزء الثالث المكون لمرحلة التعليم الابتدائى من سن السابعة إلي سن الحادية عشرة فكانت معروفة بهذا الأسم أيضاً قبل قانون سنة ١٩٤٤ .

وقد تغيرت وظيفة مدرسة الصغار من مجرد العناية بمحو الأمية والتدريب العقلي والحصول علي معلومات ، إلي العناية بتربية الطفل تربية شاملة وفي نهاية المرحلة الابتدائية يتقدم التلميذ لامتحان القبول في المرحلة الثانوية .

أما المرحلة الثانوية :

فمدتها سبع سنوات من سن الحادية عشرة حتي سن الثامنة عشرة وهذه المرحلة ذات قسمين : (G.C.E) .

١ – قسم مدته أربع سنوات من الحادية عشرة إلي سن الخامسة عشرة وهذا هو المستوي العادي وهو اجباري متمم للالزام . Ordinary Level (O.L.)

٢ – قسم مدته ثلاث سنوات من الخامسة عشرة إلي الثامنة عشرة وهذا هو المستوي المتقدم أو الرفيع وهو الذي يؤهل للتعليم العالي .

Advanced Level (A. L.)

ويتكون التعليم الثانوي في انجلترا من أربعة أنواع هي :

١ – المدرسة الثانوية العامة أو الاكاديمية :

ومدتها سبع سنوات من سن الحادية عشرة إلي سن الثامنة عشرة وهي أقدم أنواع المدارس الثانوية بانجلترا ويقبل بها أحسن التلاميذ الناجحين في امتحان القبول للتعليم الثانوي والذين يمثلون أكثر من ٢٠ ٪ وهذه المدرسة تهتم بالدراسات الاكاديمية .

٢ – المدرسة الثانوية الفنية :

وتحظي بمكانة كبيرة ويلتحق بها نسبة كبيرة من الناجحين في امتحان القبول للتعليم الثانوي تكاد تعادل نسبة المدرسة الثانوية العامة .

ومناهج هذه المدرسة تميل إلي الناحية المهنية وهي غالبا دراسات هندسية وفنية للبنين وموضوعات تجارية متنوعة للبنات .

ويمكن للطلاب المنتهين من هذه المدرسة الالتحاق بالجامعات والكليات الفنية المختلفة أو التوظف والقيام ببعض الأعمال .

٣ – المدرسة الثانوية الحديثة :

وتستوعب نسبة كبيرة من تلاميذ المرحلة الثانوية بصفة عامة قد تصل إلي ٧٠ ٪ أو ٧٥ ٪ منهم وهي تعتبر أقل أنواع التعليم الثانوي مكانة في انجلترا بالإضافة إلي ذلك فهي تعاني من انخفاض المستوي العلمي سواء بالنسبة للمعلمين أو للتلاميذ وقدراتهم ، وكذلك الخدمات التعليمية اللازمة . ومن

وظائف هذه المدرسة تزويد تلاميذها بتعليم واسع ، عام ، يتصل كثيرا ببيئتهم التي يعيشون فيها وتتجاوب مع ميولهم ، ومناهجها متعددة النشاط بالإضافة إلي النواحي المهنية والعملية .

٤ – المدرسة الثانوية الشاملة :

أنشئت سنة ١٩٤٧ كحل لمشكلة تنويع المدارس الثانوية ويوجد منها الكثير بانجلترا في الوقت الحاضر وعلي أساس تجربتها لمبدأ «التعليم الثانوي للجميع» .

وهذا النوع من المدارس يشتمل علي أنواع مختلفة من التعليم الثانوي ويقبل فيه جميع التلاميذ دون أى تمييز[١] .

(أ) المدرسة الشاملة التقليدية :

وهي من سن ١١ سنة إلي سن ١٨ سنة .

(ب) المدرسة الشاملة ذات المرحلتين :

١ – من سن ١١ سنة إلي سن ١٣ أو ١٤ سنة وهي المدرسة الشاملة الدنيا .

٢ – من سن ١٣ أو ١٤ إلي سن ١٨ سنة وهي المدرسة الشاملة العليا .

(جـ) المدرسة الشاملة ذات المرحلتين :

١ – مرحلة أولي مشابهة للمدرسة الشاملة الدنيا في التنظيم السابق.

٢ – مرحلة ثانية ويبقي التلاميذ بها حتي سن ١٥ أو ١٦ سنة ويعدون لامتحان الثانوية العامة .

(د) المدرسة الشاملة ذات المرحلتين :

١ – مرحلة أولي تمثل المدرسة الشاملة الدنيا .

---

(١) روبين بيدلى – المدرسة الشاملة – ترجمة د. محمد مرسى ، يوسف ميخائيل أسعد – عالم الكتب – القاهرة ١٩٧١ ص ١٥ .

٢ – مرحلة ثانية من سن ١٣ أو ١٤ سنة ويخير التلاميذ بين الالتحاق بالمرحلة الشاملة العليا حتي الالزام أو بعد سن الالزام.

(هـ) المدرسة الشاملة ذات الصفوف الخمسة :

من سن ١١ سنة إلي سن ١٦ سنة ، ويكملها الصفوف السادسة لما بعد سن ١٦ سنة والمماثلة في المستوي للمعاهد والكليات دون الجامعية .

(و) نظام المدرسة الشاملة الذي يجمع بين المرحلتين الابتدائية والثانوية :

وفيه يحول التلميذ من المدرسة الابتدائية في سن ٨ أو ٩ إلي المدرسة الشاملة ذات الصفوف الأربعة ويبقي بها حتي سن ١٢ أو ١٣ ثم ينقل بعدها إلي مدرسة ثانوية شاملة أعلي ، لمدة ست سنوات أي حتي سن ١٨ سنة .

ويعتبر كل من التنظيم (جـ) و (د) تنظيما شبه شامل لأنه يفصل التلاميذ من سن ١٣ سنة إلي مدرستين مختلفتين ويمكن الأخذ به كحل مبدئي. أما التنظيمات الأربعة الأخري (أ) ، (ب) و (هـ) و (و) فهي ذات طابع شامل بالمعني الكامل (١) .

ومن المعروف أن فكرة انشاء المدرسة الشاملة بنيت علي جملة اعتبارات، اجتماعية وتربوية من أهمها :

أولاً : تكافؤ الفرص التعليمية للجميع .

ثانياً : القضاء علي طبقية التعليم الثانوي .

ثالثاً : التغلب علي مشكلة القبول والاختيار في التعليم الثانوي .

رابعاً : مواجهة الحاجات المختلفة للتلاميذ بتنويع القدرات وتعددها بما يتلاءم مع القدرات المختلفة .

خامساً : وجود فرص أكبر للتدريب العملي والمعملي .

---

(١) د. محمد منير مرسى – الاتجاهات المعاصرة فى التربية المقارنة – عالم الكتب – القاهرة ١٩٧٤ ص ١٩٠ .

سادساً : المساعدة في توجيه التلاميذ وفقا لاستعداداتهم وحاجاتهم .

التعليم الفنى التطبيقى أو البوليتكنيكى : Polytechnica

لا يقل اهتمام انجلترا بهذا النوع من التعليم عن الاهتمام بغيره من الأنواع الأخري وهذا التعليم الفني التطبيقي متنوع في أساليبه فمنه ما يلتحق به الطلاب بعد الثانوية العامة (المستوي العام) أو الثانوية العامة (المستوي الرفيع) ومنه ما يبقي فيه الطلاب خمسة أعوام دراسية ومنه التدريبات السريعة. وهناك التعليم المستمر والتعليم لبعض الوقت ، وكذلك منه ما ينتهي بالدبلومات الفنية وما ينتهي بالمؤهلات الجامعية أو العالية .

تعليم المعوقين أو الشواذ :

أكد قانون ١٩٤٤ ضرورة العناية بالتلاميذ المعوقين بدنيا وعقليا وكذلك الشواذ فأتاح الفرص التعليمية أمامهم سواء في المدارس الحكومية أو الخاصة مع توجيههم تربوياً ومهنيا ، كما أكد القانون علي السلطات المحلية والآباء مراعاة ذلك باعتباره ضمن مرحلة الالزام .

وتوجد بانجلترا أنواع كثيرة من مدارس التربية الخاصة التي تستوعب أعدادا كثيرة من هؤلاء المعوقين والشواذ .

وبعد ، فقد صدرت فى السنوات الماضية عدة قوانين بشأن الإصلاح التعليمى بإنجلترا منها ما صدر فى ١٩٨٨ وفى ١٩٨٩ وفى ١٩٩٢ ومما تضمنته تلك القوانين : (١)

- زيادة نفوذ السلطات المركزية فيما يتعلق بتنفيذ المناهج المدرسية ووسائل التقويم والإمتحانات وكذلك تنظيم تمويل التعليم .
- زيادة إشراف السلطات التعليمية على المدارس .
- إحداث تجديدات متنوعة بشأن مدارس المرحلة الثانوية .
- تشكيل لجان مختلفة لمتابعة تطوير التعليم وإستحداث طرق تربوية مبتكرة .
- إعادة النظر فى المناهج المدرسية وربطها بالمجتمع .
- إعادة النظر فى أوضاع التعليم الجامعى والمعاهد التطبيقية .

(١) د. محمد منير مرسى – الإصلاح والتجديد التربوى فى العصر الحديث – عالم الكتب – القاهرة ١٩٩٦ ص ١٨٦ – ١٩٤ .

التعليم العالى والجامعى

يوجد بانجلترا الكثير من الجامعات والمعاهد العليا المتنوعة ومن أشهرها جامعة لندن – وجامعات اكسفورد وكمبردج ودرهام ، وليفربول ، وشيفيلد ، وليدز ومانشستر . . . وغيرها ، والتي تضم ألاف الطلاب في مختلف الكليات والتخصصات .

وتختلف جامعات انجلترا في معظمها من حيث السنوات الدراسية أو المؤهلات التي تمنحها – فهناك المؤهلات الجامعية الأولي ، وهناك المؤهلات الجامعية العليا وهي علي النحو التالي : (U.G., P.G.)

١ – حيث توجد درجة الليسانس أو البكالوريوس – وهي نوعان :

(أ) عادية تخصصية ومدتها ٣ سنوات .

(ب) ممتازة شرفية ومدتها ٤ سنوات .

٢ – درجة الماجستير : ومنها ما يعد عن طريق الرسائل الجامعية المعروفة ومنها ما يعد عن طريق الدراسات أو الكورسات . (M.D.)

٣ – درجة الدكتوراه : وتمنح بعد اعداد رسالة جامعية أو بعد اعداد بحث مبتكر. (Ph.D.)

٤ – درجة الدكتوراه العليا : وتمنح للتخصص الدقيق في المجالات المتعددة بعد اعداد أبحاث مبتكرة أيضاً (D.)

اعداد المعلمين :

تتبع كليات ومعاهد المعلمين المختلفة لهيئات متنوعة منها ما يتبع للجامعات ، ومنها ما يتبع للسلطات التعليمية المحلية ومنها ما يتبع لهيئات طائفية أو غير طائفية (مثل : كنيسة انجلترا أو الكنيسة الكاثوليكية) .

ويقبل الطلاب والطالبات للالتحاق بكليات ومعاهد المعلمين بعد نجاحهم في امتحان الشهادة الثانوية العامة للمستوي العام والمستوي الرفيع ، وذلك علي النحو التالي :

(أ) تقدم غالبية كليات المعلمين برنامجا لمدة عامين يؤهل المعلمين التدريس بمدارس الحضانة والمدارس الابتدائية .

(ب) تقدم بعض هذه الكليات برنامجا لمدة سنة واحدة لمن اتموا برنامج السنتين وذلك بغرض اعدادهم للتدريس بالمدارس الثانوية .

(جـ) يدرس الطلاب في كليات المعلمين منهجا واسعا كما يتخصصون في مادة أو مادتين إلي جانب دراستهم التربوية والنفسية ، ودراسة البيئة المحلية .

(د) يتمرن الطلاب تمرينا عمليا لمدة اثني عشر أسبوعا تحت اشراف أساتذة المواد وأساتذة التربية ، وقد يكون هذا التمرين في المدارس الملحقة بكليات المعلمين ، ولكن غالبية السلطات تري تمرين طلابها في المدارس المحلية .

علي أن الاعداد المهني لمعلمي المدارس الثانوية يتم عادة في الجامعات (منذ عام ١٩٤٧ وبعد صدور تقرير ما كنيز ١٩٤٤ عن المعلمين بالمملكة المتحدة) ثم حضور برنامج مهني يعقب حصول الطلاب علي درجة البكالوريوس (أو الليسانس) ومدة هذا البرنامج عام واحد [١] .

كما تقدم بعض كليات المعلمين برنامجا لمدة عام أيضاً لخريجي الجامعات لاعدادهم الاعداد المهني يدرسون خلاله بعض علوم التربية وعلم النفس وطرق التدريس .

أما المعلمون غير المؤهلين ، فتقدم لهم كليات المعلمين برنامجا لمدة عام واحد أيضاً لتأهيلهم مهنيا .

تربية المعلمين أثناء الخدمة :

تتعاون السلطات المركزية لاعداد المعلمين بالاشتراك مع معاهد التربية والمنظمات المهنية ، والسلطات التعليمية المحلية في اقامة البرامج المهنية والأكاديمية المختلفة التي ترفع من المستوي المهني والأكاديمي للمعلمين . وتتنوع هذه البرامج بين طول مدتها وقصرها .

بالإضافة إلي ذلك تقدم وزارة التربية البريطانية بعض البرامج القصيرة للمدرسين من وقت إلي آخر لتطلعهم علي الجديد من الأبحاث التربوية ، بقصد رفع مستواهم المهني والفني .

وكذلك يشجع المعلمون علي اجراء البحوث التربوية التي تخدم مجال عملهم .

(1) H.M.S.O., Teachers and Youth Leaders (McNair Report). 1944

وجـدير بالذكـر ، أنه قـد صـدرت – في السنوات الأخـيـرة – بعض التوصيات والقرارات ، تهدف إلي مزيد من الاهتمام باعداد المعلمين ، علي اختلاف مراحل التعليم ، مع اقتراح بعض التعديلات لتحسين هذا الاعداد .

ولعل أحدث تقدير نشر – حتي الآن – في هذا الصدد ، هو تقرير «لورد جميس» الذي أصدرته وزارة التربية والعلوم في عام ١٩٧٢(١) .

(1) Department of Education and Science Teacher Education and Training H.M.S.O., London, 1972 .

(١) حدثت بعض المستجدات بشأن إعداد المعلمين وروابطهم فى إنجلترا منذ عام ١٩٩٢ .
راجع : د. محمد منير مرسى – التربية المقارنة بين الأصول النظرية والتجارب التطبيقية – عالم الكتب – القاهرة ١٩٩٨ ، ص ١٩٠ .

الفصـــــل الخامس
الاتجاهات التربوية في الدول الاشتراكية

هذا النوع من الدول

تعتبر الماركسية اللينينية ، هي الأساس الفكري ، الذي يعبر عن قوام الحياة في المجتمعات الاشتراكية الشيوعية ، بما فيها من اتجاهات اجتماعية ، واقتصادية وثقافية وتربوية وربما كان من أقوي الدوافع لاعتناق هذه المبادئ وانتشارها في أوربا ، وبخاصة في الجانب الشرقي منها هو ما كان يسود أوربا في أواخر القرن الثامن عشر (بعد قيام الثورة الصناعية وازدهار الرأسمالية) من احساس بالقلق والاضطراب الذي كان يسيطر علي الفلسفة الأوروبية حينذاك ، وعدم القدرة علي مواجهة الحياة الجديدة بدون فلسفة جديدة قادرة علي هذه المواجهة .

أضف إلي ذلك ما كانت تعيشه أوروبا من ظروف اجتماعية واقتصادية وفكرية ، لاسيما بعد أن اضطرب الفكر البورجوازي ، ونضب معينه ، وأصبح قاصرا عن الاستجابة لمتطلبات الحياة الجديدة .

ومن ثم وجدت الفكرة الشيوعية (وهي التي أرسي قواعدها «ماركس» (١٨١٨ – ١٨٨٣) و «لينين (١٨٧٠ – ١٩٢٤) وبالتالي عرفت طريقها بين دول أوروبا الشرقية .

ثم قامت الثورة البلشفية سنة ١٩١٧ ، والتي تمثل التعبير الصادق عن المثل والقيم الماركسية اللينينية ، وبقيام هذه الثورة ، تزعمت روسيا العالم الشيوعي والحركة الشيوعية التي حاولت أن تستقطب اليها جانبا من الدول الأوروبية .

ولقد اعتنقت الشيوعية – إلي جانب روسيا وبقية جمهوريات الاتحاد السوفيتي – دول أخري ، أوروبية وغير أوربية ، وأن تفاوتت في درجة تطبيقها لمبادئ الشيوعية واتجاهاتها وفقا لظروف كل منها .

أما عن الاتجاهات التربوية في الدول الاشتراكية الشيوعية ، فإنها تتسم – بصفة عامة – بكثير من السمات ذات طابع معين بالقياس إلي غيرها من نوعيات الدول .

فالبلاشفة يهتمون بأمور التربية اهتماما بالغا ، ويعتبرونها السبيل المباشر لنشر أيديولوجيتهم وأفكارهم ، وأنها الطريق لتحقيق غاياتهم والوصول إلي التقدم الذي ينشدونه وقد وضح هذا في آراء زعمائهم ومربيهم من أمثال : «لينين» و «كروبسكايا» و «ستالين» و «ماكارنكو» و «خروشوف» وغيرهم .

ومن أجل هذا ، فإن الدول الاشتراكية الشيوعية ، تولي التعليم اهتماما كبيرا ، بما في ذلك ، أساليبه ، وتنظيماته ، ومناهجه ، ونوعياته ، بل وكل ما يدور في المجال التعليمي والتربوي ، لأنهم يرون أن التربية سلاح بتار في (قضية الشيوعية) ، مما يؤكد صدق العبارة التالية :

«أنه لولا ما أنشأه البلاشفة من هيئات تعليمية واسعة النطاق لما كان لهم من القوة في العالم ما يتمتعون به اليوم» (١) .

وفي تناولنا لموضوع الاتجاهات التربوية في الدول الاشتراكية سنقصر حديثنا علي الدول الاشتراكية الأوروبية بصفة عامة ، ثم نتبع حديثنا بدراسة تطبيقية عن احدي هذه الدول .

---

(١) جورج كاوتس التعليم فى الاتحاد السوفيتى ترجمة محمد بدران – مكتبة الانجلو المصرية – القاهرة ١٩٥٩ ص ٢٣٩ .

تمهيد :

ربما كان من المفيد قبل حديثنا عن المات العامة للتعليم في الدول الاشتراكية ، أن نشير إلي بعض جوانب الموضوع، علي النحو التالي :

أولاً : قابلت الدول الأوربية حاجة واضحة ، ملحة لاصلاح نظمها التعليمية بعد الحرب العالمية الثانية فقد كانت تلك النظم كغيرها من المجالات مضطربة ومتخلفة في كثير من هذه الدول ، وكان مرجع التأخر في الوضع التعليمي فيما قبل الحرب العالمية الثانية هو المستوي الاقتصادي المنخفض في معظم تلك البلاد وخاصة في الجهات الريفية منها ، كما كان راجعا أيضاً إلي طبيعة تكوين تلك النظم في كثير منها[1] .

ثانياً : لم يكن تنفيذ التعليم الأولي الاجباري عملا متساويا في كل البلاد الأوروبية التي اعتنقت الاشتراكية فيما بعد (حيث تختلف الصفوف من دولة الي دولة) . وكانت قلة من التلاميذ هي التي تستطيع اللحاق بالتعليم الثانوي وعلي ذلك ففي معظم تلك البلاد لم يكن هناك مدارس أولية كافية تستطيع تغذية المدارس الثانوية بالطلاب ، وبذلك كانت المدارس الثانوية وقفا علي القلة التي تستطيع مغالبة الصعاب التي كانت تعترض سبيل اللحاق بالتعليم الثانوي ، وهي في مجموعها صعاب اقتصادية وتعليمية .

ثالثاً : لم يكن دخول المنشئات التعليمية العليا أمرا سهلا ، فقد كان قاصرا علي المنتهين من الدراسة بالمدارس الثانوية الأكاديمية وأدي ذلك الحال إلي قلة الاهتمام بالمدارس المهنية الفنية إلي أبعد الحدود في معظم البلاد ، فكانت المنشئات التعليمية العليا ، مدارس للقلة من الطلاب ممن استطاعوا مغالبة الصعاب المادية والعلمية .

رابعاً : عندما استولت الأنظمة الاشتراكية علي السلطة بعد الحرب العالمية الثانية وجدت نفسها قد ورثت نظما تعليمية تقليدية متأخرة ، وأن من واجبها تغييرها لمقابلة الظروف المتغيرة ولو أن بعض هذه الأنظمة

---

(١) وهيب سمعان التعليم في الدول الاشتراكية ، مكتبة الانجلو المصرية – القاهرة ١٩٧٢ ص ٩٦ .

كان متقدما نسبيا (كما في المانيا وتشيكوسلوفاكيا) وكان منها المتأخر (كما في رومانيا وبلغاريا) بل وكان منها المحطم بسبب الحرب (كما في بولندا ويوغوسلافيا) ويمكن القول بصفة عامة ، أن النظم التعليمية التي كانت سائدة قبل الحرب أصبحت محطمة تماما ، مما أدي إلي صعوبة بنائها فيما بعد الحرب ، وقد عملت السلطات القائمة في الدول الأوروبية بعد الحرب ، اشتراكية كانت أو غير اشتراكية – علي الاستفادة مما بقي من الامكانيات المادية والبشرية بقدر الامكان .

خامساً : لقد صاحب استيلاء الاشتراكيين علي السلطة موجة من التشريعات التعليمية البارزة ، ففي كل الدساتير والقوانين التعليمية الجديدة التي صدرت ، كانت هناك مبادئ هامة وأساسية لتوجيه النظم التعليمية ولم تكن النظم التعليمية المعدلة الجديدة هدما لكل قديم ولا قبولا لكل جديد ، سواء كان الاتحاد السوفيتي أو غيره من الدول مصدرا للجديد بل أفيد منها إلي حد ما ، فما حدث كان في الواقع سلسلة من التعديلات تهدف لتكييف النظم القائمة للسير وفق النمط السوفيتي ، أو علي الأقل، اعتناق وتطبيق معظم الملامح الرئيسية له ، وبقدر ما تسمح به الظروف السياسية والاقتصادية لكل دولة .

سادساً : كان من الخطوط العريضة الرئيسية الموجهة للاصلاحات التعليمية في البلاد الأوربية الاشتراكية ، قيام التعليم علي الأيديولوجية الماركسية اللينينية والتوسع فيه ، وفتح أبوابه للجميع ، ووضعه تحت الاشراف والرقابة التامة للدولة حتي يمكن تخطيطه ، لتحقيق حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعناية بالتقدم العلمي والتكنولوجي وهي خطوط رئيسية ، اعتنقها الاتحاد السوفيتي ، وطبقها منذ فترة طويلة .

سابعاً : لم تكتف الدول الأوربية الاشتراكية باتباع أهم الخطوط الرئيسية للسياسة التعليمية السوفيتية ، بل اهتمت أيضاً بما تهتم به المناهج السوفيتية فاهتمت بالعلوم الطبيعية وبالتعليم البوليتكنيكي الفني التطبيقي) ، كما عدلت من مناهج بعض المواد مثل التربية الوطنية بما يتفق والأيديولوجية الماركسية اللينينية ، وأدخلت أنواعا من التربية السياسية المباشرة عن طريق تدريس مواد مثل الاشتراكية العلمية وغيرها ، كذلك اعتبرت اللغة الروسية هي اللغة الأجنبية الأولي ،

وقررت دراستها علي التلاميذ عامة (١) .

ثامناً : بالرغم من أن الدول الأوروبية الاشتراكية ، وقد أخذت كثيرا من النظام التعليمي السوفيتي ، إلا أنها اختلفت عنه في بعض النواحي ، فقد حاولت تلك الدول اطالة فترة التعليم الأساسي (والذي يتحتم علي كل مواطن تعليمه) عما هو عليه في الاتحاد السوفيتي ، ولو أن هذه الخطوة استغرقت بعض الوقت ، كذلك رغم أن المناهج في الدول الأوربية الاشتراكية ، قد أخذت كثيرا من مناهج الاتحاد السوفيتي ، إلا أن هناك بعض الاختلافات الهامة بين تلك الدول وبين الاتحاد السوفيتي في هذه الناحية ، فلم تكتف مثلا (هذه الدول) بتعليم اللغة الروسية فحسب ، بل علم بعضها لغتين أو ثلاث وبذلك توافرت دراسة اللغات الانجليزية والفرنسية والألمانية .

تاسعاً : رغم عدم اهتمام الدول الأوروبية الاشتراكية ، اهتماما كبيرا بالدراسات الكلاسيكية بالمقارنة بما كانت عليه في النظم القديمة ، إلا أنها حظيت باهتمام لم تلقاه في الاتحاد السوفيتي فلا تدرس اللغة اللاتينية علي سبيل المثال – في المدارس السوفيتية ، ولكنها تدرس علي نحو شائع في المدارس الثانوية البولندية والتشيكوسلوفاكية والمجرية وفي مدارس ألمانيا الديموقراطية ورومانيا .

عاشراً : هناك نواح أخري اختطت بعض الدول الأوروبية الاشتراكية لنفسها ساسات خاصة فيها ، حتي أننا يمكننا القول بصفة عامة أن الجو التعليمي في الدول الأوروبية الاشتراكية في الوقت الحاضر ، قد أخذ يتخلف في بعض النواحي عما هو حادث في الاتحاد السوفيتي ، كما أخذ يختلف من دولة إلي أخري لما فيها فروق يمكن ارجاعها لعوامل متعددة ، من بينها التراث الثقافي الوطني لكل دولة والتطورات السياسية والاقتصادية التي حدثت في تلك الدول في السنوات الأخيرة، ورغم عمل هذه الدول في إطار أيويدلوجي واحد ، فإن لكل منها ظروفه وموجهاته الخاصة ، ومع اعترافنا بهذه الحقيقة الأخيرة ، إلا أننا لا نستطيع أن نغفل حقيقة أخري وهي أن هناك سمات رئيسية تشترك فيها النظم التعليمية لتلك الددول ، وهو ما سنتناوله بالتفصيل .

---

(١) وهيب سمعان : التعليم فى الدول الاشتراكية المرجع السابق ص ٢٨ .

السمات العامة للتعليم فى الدول الأوربية الاشتراكية

رغم الاختلافات التي قد نجدها بين النظم التعليمية في الدول الأوربية الاشتراكية ، إلا أن هناك سمات عامة مشتركة بينها ، من أهمها :

١ – ارتباط التعليم بالتطور الاجتماعى وبأيديولوجية الهيئة الحاكمة :

يتصل التعليم في هذه الدول بالأيديولوجية (النواحي الفكرية والعقائدية والاجتماعية ، والسياسية التي تقف وراء السياسة التعليمية) التي تدين بها ، وقد وضح هذا الأمر منذ بداية الاصلاحات التعليمية فيها ، فالغرض الأساسي من التعليم ، خدمة حاجات المجتمع ، أو بمعني آخر مساعدة التعليم في بناء المجتمع الاشتراكي بإنتاج شباب مزود بالمعارف الأساسية والقيم الاشتراكية ، وهذا الهدف يتحقق بوسائل متعددة ، منها تعريف الشباب والأطفال بالنظرية السياسية ، وتطبيقاتها العلمية في المواد الدراسية المختلفة ، وتشجيع نشاط منظمات ، الشباب واستخدام وسائل الاعلام بكافة أنواعها وغير ذلك .

وتعد النظرية الماركسية الأساس الايديولوجي للتعليم في كل الدول الأوروبية الاشتراكية ، وهي بهذا الوضع ، لا تعني أن التعليم وسيلة للتثقيف فحسب ، بل أنه يستخدم علي النحو المقصود لتحقيق الهدف الأساسي للاشتراكية ، وهو تغيير حياة الانسان .

علي أن ماركس نفسه ، لم يضع تفصيلات للسياسة التعليمية في كتاباته ولكنه ، وضع اطارا فكريا عاما ، يمكن اعتباره «موجها» يقاس عليه في النواحي التعليمية ، قد أشار كثيرا إلي المركز الأساسي ، الذي يحتله العمل المنتج في تشكيل طبيعة الانسان وتطوير المجتمع ، إلي ضرورة ربط العمل بالعلم ، وركز الاهتمام علي الحاجة إلي الوحدة بين النظرية والتطبيق ، بحيث لا تكتفي النظرية بتفسير الأشياء كما هي فحسب ، بل تعمل علي توجيه التطبيق وايجاد الحلول للمشكلات .

ولعل ما قاله ماركس في هذا الصدد ، يوضح ذلك تماما ، فقد ذكر :

«أن الفلاسفة ، قد حاولوا فقط تفسير العالم بطرق متعددة ، ولكن العمل الحقيقي ، هو تغييره» .

كذلك ، تعد دراسة الماركسية اللينينية في معظم الدول الأوروبية الاشتراكية جزء أساسيا من المقرر في المنشأت التعليمية ، وذلك حتي يعمق ويقوي الوعي الاجتماعي للطلاب ، وحتي يمكن مساعدتهم علي تطبيق القوانين العامة لتطور الطبيعة والمجتمع والتفكير الانساني في الحياة .

فدور النظرية السياسية في النظام التعليمي ، ليس قاصرا علي مجرد الحصول علي المطابقة فحسب بل وفهم الأساس النظري الذي يقوم عليه المجتمع أيضاً والاقتناع به بدلا من مجرد قبوله .

والواقع أن تكوين الاتجاهات السياسية لدي الطلاب ، لا تتم بدراسة مواد كالاقتصاد السياسي ، والمبادئ الأساسية للشيوعية ، ودراسة الدستور وغيرها فحسب ، بل أنه يتم بتغلغل ذلك في المواد الأخري لدرجة التشبع ، فمعظم المواد الأساسية ، وسيلة يتعلم الأطفال والشباب عن طريقها ، كثيرا من الاتجاهات السياسية ومن أبرزها :ر التاريخ ، ويمكن استخدامه بطرق شتي مثل : ثورات الشعوب ، ثورة أكتوبر ، الأحداث التاريخية وعمليات التغير الاجتماعي للشعوب – الصراع في سبيل الحرية – التاريخ القومي ، وكذلك الجغرافيا الاقتصادية والطبيعية وغيرها وتفسر تفسيراً سياسياً في حل مشكلات القوميات المختلفة والمسائل السياسية والبشرية .

٢ – الاهتمام بالعلوم والتكنولوجيا وبالتعليم البوليتكنيكى :

أولاً : أما أسباب هذا الاهتمام ، فهناك عدد من الأسباب لتفسير الاهتمام بالعلوم والتكنولوجيا في البلاد الاشتراكية ، وهي أسباب عملية ونظرية معا :

١ – تري هذه الدول أنه في مجال الصناعة والزراعة تتضح الحاجة إلي الاشخاص المدربين علي مختلف المستويات ، من العمال المهرة وإلي الاخصائيين المدربين تدريبا عاليا وكذلك في البلاد التي انتهجت خطي التصنيع لرفع مستويات الاقتصاد والمعيشة تكون الحاجة واضحة لمثل أولئك الأشخاص .

٢ – أن العلاقة بين الاقتصاد والنظام التعليمي ، حقيقة واضحة ، فحاجات الاقتصاد وحدها يمكن أن تفسر الاهتمام بالمدارس الفنية والبرامج التكنولوجية علي مستوي الكليات ، بل وفي كل مراحل النظام التعليمي

من رياض الأطفال حتي الجامعات ومما يدل علي ذلك ، التوسع في كل أنواع التعليم الثانوي المهني والفني وبرامج التلمذة وبرامج بعض الوقت في التعليم العالي التي تساعد الطلاب علي الجمع بين الدراسة والعمل .

٣ – كثرة اعداد المتخرجين في التعليم الثانوي مما لا تستطيع الكليات استيعابهم ، الأمر الذي دعا إلي ادخال التعليم الفني التطبيقي (البوليتكنيكي) في كل المدارس تقريباً بهدف اعداد الطلاب للعمل ؛ فهو يعرفهم بواجبات ونواح قد لا يمارسونها فيما بعد في حياتهم ولكنها تستعمل في الحياة العامة في المجتمع كما يهدف التدريب علي العمل إلي وجود تأثير تأهيلي علي اتجاهات التلاميذ وسلوكهم الشخصي ، وبالتالي ، فهو يساعد علي الفهم والتماسك الاجتماعي بين أفراد الشعب الواحد ، ومن أجل ذلك يرتبط الاهتمام بالعلوم والتكنولوجيا والتعليم البوليتكنيكي بأهداف التربية السياسية والأخلاقية والاشتراكية ، بالإضافة إلي ارتباطه أيضاً بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية .

ثانياً : من مظاهر الاهتمام بالعلوم والتكنولوجيا :

(أ) دراسة كل تلاميذ المدرسة الأساسية (ما قبل الثانوية) علوم الرياضيات والفيزياء والكيمياء والأحياء بنسبة تصل إلي ٣٠٪ من خطة الدراسة وكذلك من يريد التخصص في دراسة العلوم الانسانية ، عليه أن يدرس العلوم الطبيعية في نهاية دراسته في المدرسة الثانوية وقد يضيف اليها دراسة الفلك أيضاً ودراسة علم النفس أحياناً .

(ب) الاتجاه كبير جدا نحو دراسة المواد العلمية مثل : الهندسة والتكنولوجيا والزراعة والتدريب الصناعي الذي يقوم به التلاميذ في المصانع ، والمزارع وكذلك وجود نوعين من التعليم الفني ، مدارس صناعية (أو مراكز تدريب حرفي) لتدريب العمال المهرة ، ومدارس ثانوية فنية (تسعي عادة بالتكنيكوم علي النمط السوفيتي) لاعداد الطلاب الذين أتموا الدراسة بالمدرسة الأساسية للمهن المتوسطة في الهندسة والزراعة والمواصلات وغير ذلك .

(جـ) محاولة الغاء التفرقة بين العمل العقلي والعمل اليدوي أو التقريب بينهما وذلك للتغلب علي كثير من المشكلات التي تحاول النظرية الماركسية

الليبنية الاقلال منها علي الأقل وبعبارة أخري محاولة تقريب أو ازالة الهوة بين المدارس الثانوية الكلاسيكية ، والجمنزيوم ، والليسيه ، والمدارس الفنية الصناعية .

هكذا نجد أن الاهتمام والتركيز علي العلوم قائم في بعض نواحيه علي أسباب أيديولوجية اذ لا يمكن القول بأن تعلم الطبيعة مثلا أو الأحياء أو الفلك أو غير هذه من العلوم ، يخلق ماركسيين ، ولكنه يشجع علي الفهم العلمي للعالم كشئ مخالف للفهم الديني أو الغيبي ، وهذا بدوره يساعد علي تكوين الماركسيين وهو ما تهدف اليه الماركسيه .

٣ - الاهتمام بالنظام والتربية الخلقية :

تختلف التفصيلات المتعلقة بالنظام من بلد إلي بلد ولكن هناك اتفاقا في ناحية واحدة ، وهي أنها تعني أكثر من مجرد حفظ النظام بالفصل ؛ ورغم أهمية هذه الناحية الأخيرة إلا أن مفهوم النظام أوسع من ذلك بكثير ، فلكي يكون النظام ذات قيمة ، ينبغي الا يؤثر فيما يفعل الانسان فحسب ، بل يؤثر في شخصيته أيضاً ، وبعبارة أخري ، يعد النظام جزءا من التربية الخلقية .

ويهتم المربون الاشتراكيون (في الدول الأوربية الاشتراكية) بالتربية الخلقية مثلما يهتمون بتعليم العلوم أو اللغات أو التكنولوجيا أو غيرها من المجالات العامة .

والفلسفة الأخلاقية التي تسعي المدارس في الدول الاشتراكية إلي غرسها في تلاميذها ، هي الفلسفة المادية ؛ فالماركسية تنظر إلي الدين علي أنه نوع من الخداع ، وأنه يبعد أنظار الانسان عن بحث مشكلاته الحقيقية ، وأنه أفيون الشعوب، أي المخدر الذي يمكن استغلاله للتأثير في الشعوب باسم الدين بل وهناك حملات ضد تدريس الدين من وقت إلي آخر في معظم الدول الاشتراكية ، وغرضها الأساسي استبدال الدين بمعيار أخلاقي آخر ، معيار اجتماعي يقول ، أن ما ينفع الانسان اجتماعيا هو المعيار الصحيح ، ولا شك ، أن هذا ينافي المفهوم الحقيقي للدين : ولعل هذا يشير إلي أن التربية الحقيقية في تلك الدول تمتزج تماما بالتربية الايديولوجية ، فأعمال الفرد ليست طيبة لأنها طيبة أو لأنها تتمشي مع ارادة قوي خارجية ، بل لأنها تفيد الناس الآخرين في المدرسة والأسرة والمجتمع المحلي والوطن والانسانية جمعاء .

وتنتهز المدارس في الدول الاشتراكية كل فرصة لتضمين المبادئ الخلقية في برامجها ، بالإضافة إلي أن هناك وعظا وارشادات في بعض الأحيان ، ولكن الاتجاه الايجابي لبناء الأخلاقيات الاشتراكية ذو اهتمام كبير من قبل المسئولين فهناك تركيز علي الاهتمام بأن يكون الكبار سواء أكانوا معلمين أم أباء ، قدوة للأطفال والشباب في السلوك المهذب ، وهناك محاولات جدية لتوثيق عري الاتصال بين المدرسة والأسرة ، كما تشجع اجتماعات الآباء في المدارس وماشابه ذلك ، كذلك تعقد مناقشات في الفصول لمناقشة قواعد السلوك للتلاميذ .

ويمكننا تبين مدي أهمية التربية الخلقية من الدور الذي تلعبه في اعداد المعلمين ؛ فهي تنال اهتماما كبيراً في كل البرامج ؛ فبالاضافة إلي دراستهم لوسائل «ضبط الفصل» ومعرفتهم بضرورة قيامهم بدور القدوة لتلاميذهم . ينبغي الامامهم بالأهداف والمعايير والوسائل الخلقية .

وتعد التربية الخلقية في الدول الاشتراكية موضوعا مناسباً للبحث والتجريب والنشر عنها ، وبذلك لا تقل أهمية البحث فيها عن أهمية البحث في طرق التدريس أو المناهج أو غيرها من المجالات التربوية المعروفة .

فإذا أخذنا في اعتبارنا هذا كله ، فإنه ينبغي ألا نعلم أن فهم التلاميذ للتربية الخلقية وممارستهم لها ، معناه عدم وجود مشكلات اخلاقية في المدارس الاشتراكية ، اذ هي موجودة بطبيعة الحال وللمعلمين وسائل متعددة يعالجون بها التلاميذ الكسالي وذوي السلوك السئ ، وهي وسائل فعالة ولكنها قد تفشل وفي هذه الحالة ، يعاقب التلميذ بانقاص درجة سلوكه ، وتنال درجات السلوك عادة أهمية بالغة في حياة التلميذ تفوق أهمية الدرجات التي يحصل عليها في النواحي الاكاديمية ، فقد يعيد العام الدراسي اذا ما فشل في الحصول علي درجة مقبولة في السلوك .

٤ - العناية بالمنظمات الطلابية :

يتصل عمل هذه المنظمات اتصالات وثيقا بالعمل في المدارس بالدرجة التي يمكن اعتبارها جزءا من النظام التعليمي ، وهي منظمات سياسية صغيرة ، ويظهر دورها السياسي في دساتيرها وشعاراتها ، كما أنها علي صلة وثيقة بالأحزاب الشيوعية والعمالة .

وغالبا ما تشكل هذه المنظمات علي النمط السوفيتي حيث توجد منظمة «البيونيرز» ومنظمة «الكومسومول» فهناك مثلا رابطة الشباب ، الشيوعي » في المجر» ، ورابطة ديمتروف للشباب الشيوعي «في بلغاريا» ، وهكذا .

أما نشاط هذه المنظمات ، فلا يشكل الجانب السياسي كل ما تقوم به من أعمال بل أنها تقوم أيضاً بتنظيم ألوان النشاط والجماعات الثقافية ونوادي الرياضة والمعسكرات وما شابه ذلك ، وهي في ذلك تماثل ما تقوم به فرق الاشبال والكشافة والجوالة ، والزهرات ، والمرشدات وجماعات الخدمات للشباب وغيرها ، علي أنه توجد فروق في تنظيم هذه المنظمات ووظائفها من دولة إلي أخري ولكنها تتشابه بصفة عامة مع مثيلاتها في الاتحاد السوفيتي باعتباره في مقدمة الدول الاشتراكية .

كما أنه يؤخذ – في بعض الدول الاشتراكية – بالتنظيم التالي :

(أ) منظمة الأكتوبريين أو «الأكتوبرست» :

(نسبة إلي الثورة البلشفية في أكتوبر سنة ١٩١٧) وهؤلاء ، يمثلون الأشبال الصغار ، وهذه المنظمة ، يلتحق بها الأطفال منذ نعومة أظفارهم ، إلي ما قبل سن العاشرة من أعمارهم .

(ب) منظمة الطلائع أو الرواد (البيونيرز) :

ويلتحق بها الصغار من سن العاشرة إلي سن الخامسة عشرة .

(جـ) منظمة الشبية أو «الكومسومول» :

ويلتحق بها الشباب من سن الخامسة عشرة إلي ما يقرب من سن الثلاثين .

ولنأخذ علي سبيل المثال نوعين من هذه المنظمات الطلابية :

أولاً : منظمات الشباب الصغار (البيونيرز) .

يلتحق غالبية الشباب الصغار بهذه المنظمة بمجرد التحاقهم بالمدارس . علي أن السن الذي ينتمي فيه التلاميذ اليها يتراوح بين الثامنة أو العاشرة إلي الخامسة عشرة أو السادسة عشرة وأحياناً إلي سن الثامنة عشرة ، وتعتبر عضوية البيونيرز هذه اختيارية من الوجهة الرسمية فهي تقدم للأطفال

والشباب الصغار كامتياز وشرف ينبغي أن يظهروا أنفسهم جديرين بالانتماء اليه بالسلوك الطيب والعمل الدقيق ، مع وجود وسائل تشجيع متعددة للالتحاق بها منذ دخول الأطفال مدارسهم دون ضغط أو الحاح من قبل السلطات ؛ ففيها يجد الشباب كل ألوان النشاط المحببة اليهم من جماعات الفنون ، إلي الفرق الرياضية ، إلي المعسكرات إلي الهوايات المختلفة ، سواء كانوا من بين أعضائها أو لم يكونوا ، فرغم أنها منظمات لجميع الشباب ، ورغم صبغتها السياسيةر إلا أن واجبها الأول جذب الشباب لممارسة أوجه النشاط الاجتماعية ، والسياسية ، والثقافية ، وغيرها بها .

والتحاق الشباب بمنظمات البيونيرز حدث من الأحداث الهامة في حياتهم لما يترتب عليه من أمور ، وحتي لا تصبح عضوية الشباب مجرد أمر عادي بمرور الزمن ، فإنه يطلب منهم في كثير من الأحيان اجتياز سلسلة من الاختبارات للتدرج في نشاط المنظمات ولاحتفاظهم المستمر بالروح المطلوبة ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر فإن التربية الاجتماعية والاخلاقية والسياسية في منظمات البيونيرز ، لا تُنفصل عنها في المدرسة ، فكما يقال : أن رابطة الشباب ومنظمة البيونيرز أفضل مساعد للمدرسة في واجبها الأساسي في تربيةر النشء في الروح الماركسية اللينينية الحقة وفي ايقاظ حب المعرفة والعمل والثقافة في نفوسهم ، وأن الرسالة الأساسية لهذه المنظمات ، هي تربية الأطفال في الاخلاقيات الشيوعية ، علي أن هذا لا يعني الانغماس في النواحي السياسية وممارسة بعض الأعمال ، بل يشتزك الشباب أيضاً في أنشطة وقت الفراغ ومتابعة اهتماماتهم الثقافية والرياضية وقد يشتركون في أنشطة تزيد من تقدمهم العلمي في مختلف النواحي كأن يدرسون لغة اضافية أو يتابعون برنامجا تعليميا متقدما وهكذا .

أما البرنامج اليومي لهذه المنظمات ؛ فالدراسة تتم عادة في الصباح . أما فترة بعد الظهر فتخصص لتلك الأنشطة التي أشرنا اليها ومن الأمور الجديرةر بالذكر ، أن التدريب علي العمل في منظمات البيونيرز يعد جزء رئيسياً من برنامج اعداد المعلمين ويعد المعلمون تحت التمرين بتمضية جزء من الوقت المخصص للتربية العملية في أحد مراكز أو معسكرات البيونيرز ، ويوضع ما يقومون به من عمل في هذه المعسكرات ، موضع الاعتبار عند تقدير عملهم .

ثانياً : المنظمات الكبرى (منظمات الشباب أو الكومسومول) :

وتضم الشباب من سن الرابعة عشرة أو الخامسة عشرة حتي سن الخامسة والعشرين أو أكثر قليلا ، وتبدأ عملها حيث ينتهي عمل منظمات البيونيرز حيث يمكن للبيونيرز أن ينضموا إلي منظمات الشباب أو الكومسومول مع وجود بعض الفروق في سن الانضمام اليها بالنسبة لبعض الدول الاشتراكية ويمكن القول بصفة عامة ، أن التحول من عضوية المنظمات الصغيرة (البيونيرز) إلي عضوية المنظمات الكبري (الشباب) يسير مع مرحلة الانتقال من المدرسة الأساسية إلي المدرسة الثانوية أو الالتحاق بالعمل .

وكقاعدة عامة ، تسير روابط الشباب علي النمط الذي تسير عليه منظمة الكومسومول السوفيتية ، وهي المنظمة الوحيدة التي تنظم فيها كل أوجه النشاط التي يمارسها الشباب في الصفوف العليا في المدارس الثانوية وفي التعليم العالي وبين صفوف العمال المبتدئين وأفراد القوات المسلحة ، وهي علي هذا الوضع تعد القنطرة الرئيسية التي تفصل بين الحياة في المدرسة وحياة الكبار ، ويعتبر الحزب الرئيسي في البلاد الاشتراكية هو الموجه لنشاط هذه المنظمات وهو الذي يرسم خططها الرئيسية ، وهذه التنظيمات تأخذ بها معظم الدول الأوروبية الاشتراكية فيما عدا بولندا حيث توجد بها رابطتان للشباب ، رابطة للشباب الاشتراكي وهذه للشباب في المدن ، ورابطة للشباب في الريف وذلك طبقا لبعض التغيرات التي حدثت في الحياة السياسية والاجتماعية في بولندا سنة ١٩٥٦ .

وتختلف روابط منظمات الشباب عن منظمات البيونيرز في الدول الاشتراكية في بعض النواحي التنظيمية وألوان النشط ، فضلا عن العنصر السياسي في نشاط هذه المنظمات إذ يغلب عليه الطابع السياسي عما هو عليه في منظمات البيونيرز في الدول الاشتراكية في بعض النواحي التنظيمية وألوان النشاط ، فضلا عن أن العنصر السياسي في نشاط هذه المنظمات يغلب عليه الطابع السياسي عما هو عليه في منظمات البيونيرز ، وكذلك تختلف أوضاع منظمات روابط الشباب من دولة إلي أخري . وفيما عدا ما يتعلق بالنواحي السياسية فإن نشاط منظمات الشباب يشمل كل ما يقوم به البيونيرز ولكن علي نطاق واسع وبالإضافة إلي ذلك يقومون في المدارس بمساعدة المعلمين في حفظ النظام ومتابعة العمل في الفصول ومساعدة الذين يحتاجون إلي مساعدة

دراسية من زملائهم والتعاون مع المعلمين ومديري المدارس ومناقشة مشكلات النظام والتربية الخلقية وهم يعملون بصفة عامة كضباط اتصال بين المعلمين والطلاب .

وتلعب روابط الشباب في التعليم العالي دورا هاما في تسيير العمل بالمنشآت التعليمية المختلفة .

وتقدم منظمات الشباب صورة طيبة لطبيعة التعليم في البلاد الاشتراكية؛ ففيها يوجه الاهتمام الشديد بأوجه النشاط التي يزاولها الطلاب خارج فصول الدراسة سواء في العمل النافع اجتماعيا أو للترويح الشخصي ، كما نجد أن الحواجز بين التربية في المدارس وخارجها قد أزيلت إلي حد بعيد ، مما ييسر لأعضائها سهولة الانتقال من الدراسة إلي الحياة العملية .

ولا شك أن تنظيم روابط الشباب علي هذا الأساس يعبر تماما عن وجهة النظر الاشتراكية إلي العملية التربوية والتي لا تقتصر هذه العملية علي المنشآت التعليمية فحسب ، ولكن تعتبر المجتمع كله وسطا تربويا لمواطني المستقبل .

٥ – الاهتمام بتعليم الفتاة :

تدين كل الدول الأوروبية الاشتراكية بمبدأ المساواة بين الجنسين ويحرم قانونها أي لون من ألوان التفرقة بين البنين والبنات بل ويرفض مجرد فكرة أن للبنات دورا أقل من الرجال في المجتمع .

وتعتبر هذه الفكرة تراثا باليا من النظم الاجتماعية القديمة . وقد رفض المربون الاشتراكيون الأخذ بسياسة «المدارس المتكافئة المنفصلة» وطالبوا دائما بسياسة المدارس المشتركة بين الجنسين ، وقد تخرج «بولندا» عن هذا الاجماع اذ توجد بها قلة من المدارس المنفصلة ، ولكنها قلة لا تغير من وجه الاجماع .

وعلي هذا ، فالأولاد والبنات يذهبون إلي نفس المدارس ويجلسون في نفس الصفوف ويشتركون في نفس منظمات الشباب ويعملون سويا أثناء التدريب العلمي ، ويدرسون نفس المواد ، وأمامهم نفس الفرص في كل مرحلة من مراحل حياتهم التعليمية ، وليس غريباً بالطبع ازاء اتباع هذه السياسة ، أن نجد المدارس الداخلية مشتركة دون أن يؤدي ذلك إلي انزعاج الآباء أو السلطات التعليمية . وقد توجد بعض الفروق الطفيفة التي تتطلبها طبيعة الجنسين في بعض المناهج وبعض النواحي العلمية ، أما بقية المواد ، فتدرسها

البنات مثل البنين ورغم الاعتراف بأن البنات أكثر صلاحية من البنين فيما يتعلق بالشئون المنزلية ، إلا أننا نجد أن مجال التعليم الصناعي والفني ليس وقفا علي الأولاد ؛ ففي برامج التعليم العام وفي غير ذلك من أوجه النشاط المدرسي، نجد الجنسين يتابعان نفس الدراسة ، ومن النادر أن نجد الأولاد والبنات يجلسون في صفوف منفصلة للجنسية .

ويري البعض ، أن سياسة الاختلاط بين الجنسين تقوم علي أسس عملية فانشاء مدارس منفصلة للأولاد والبنات ، أمر مكلف ، وغير عملي ، وخاصة في المدن الصغيرة والقري ، وعلاوة علي ذلك ، هناك أساس اجتماعي لسياسة الاختلاط بالجنسين ، وهو أن الأولاد والبنات اذا شبوا علي الحياة الدراسية سويا منذ الطفولة ، فإن ذلك يؤدي إلي تفكير كل جنس في الآخر علي أنه مجرد انسان ، مما يؤدي إلي اقلال المشكلات الجنسية (١) .

وتتبع نفس سياسة اختلاط الجنسين في التعليمين الفني والعالي مع بعض التعديلات الطفيفة .

ولا شك ، أن التصريحات المستمرة عن الحقوق المتساوية للجنسين والتعليم المختلط في المدارس ، واتاحة الفرصة للجنسين لتعلم كل البرامج دون تفرقة بينهما ، لا شك أن كل هذه النواحي ، تساعد علي الوصول إلي المساواة بينهما ولكنها في الوقت ذاته لا تضمن تلك المساواة حتي أنه لا يمكن القول بأن المرأة قد حصلت علي المساواة التامة الكاملة مع الرجل ، فكيفما كان المقياس الذي نقيس به هذا الحال ، فإنهن متخلفات في هذه الدول حتي الآن عن الرجال ، فلا تصل الا قلة منهن إلي المناصب العليا ويبدو أن من سياسة الدول الأوربية الاشتراكية ، تشجيع النساء علي أن يصبحن زوجات وأمهات وأن يعملن في نفس الوقت ، وأن المرأة ليس لها أن تختار بين الزواج والعمل لأن عليها أن تجمع بينهما وعلي كل حال ، فإن نسبة تعليم البنات في كل المراحل ترتفع ارتفاعا سريعا مستمرا ، ورغم أن أعدادهم تشكل قلة في المناصب الرئيسية في الحكومة والصناعة والتعليم ، إلا أنها في تزايد مستمر في المنشآت التعليمية المختلفة ، وإذا لم تكن المرأة قد حققت الهدف الخاص بالتساوي التام بينها وبين الرجل ، فإنها علي الأقل قد قاربت الوصول اليه في البلاد

1) Grant, N., Soviet Education (London, University Press, 1965), pp. 40 - 41 .

الاشتراكية أكثر من غيرها فى البلاد الأخري ، ففي كل مجتمع اشتراكي ، أو غير اشتراكي يوجد فارق في الدور الاجتماعي الذي ينبغي أن يقوم به كل جنس من الذكور أو الإناث .

٦ - الإدارة المركزية للتعليم :

تقوم الدول الأوروبية الاشتراكية بتوفير التعليم وفرض الرقابة عليه في كل أنحاء البلاد كما تنص علي ذلك نظمها وقوانينها ، وتخرج «بولندا» عن هذا الاجماع فما زالت هناك قلة من المدارس الخاصة التي تديرها الكنيسة وبعض الهئيات الخاصة .

ورغم تشابه السلطات المركزية في وظائفها ازاء التعليم إلا أنها تختلف في تنظيمها . ففي بعض الحالات مثل الاتحاد السوفيتي ، نجد أن الاشراف علي التعليم مقسم بين وزارتين وفي بولندا مثلا ؛ وزارة للتعليم للاشراف علي المنشئات التعليمية غير العالية ووزارة التعليم العالي للاشراف علي معظم المنشآت التعليمية العليا . وإلي جانب هذا ، توجد في كل من بلغاريا والمجر ورومانيا ، وزارة واحدة تشرف عليه من أدني درجاته إلي أعلاها وهناك سلطات ووزارات أخري قد تشترك في الاشراف علي التعليم أو اتخاذ بعض القرارات الهامة المتصلة به ، ففي تشيكوسلوفاكيا مثلا ، يقوم رئيس الجمهورية بتعيين أساتذة الجامعات . كما نجد أن وزارات الزراعة والغابات والصحة تقوم فيها أيضاً بالاشراف علي المدارس الحرفية للزراعة والغابات والتمريض والصحة العامة .. الخ (١) .

وفي رومانيا ، نجد أن وزارة الصحة والشئون الاجتماعية تشرف علي دور الحضانة وهو أمر شائع في كل الدول الأوروبية الاشتراكية تقريباً ، وفي بولندا نجد أن قائمة الهيئات الحكومية والعامة التي تشرف علي بعض النواحي التعليمية قائمة مطولة حقا ونذكر منها : وزارات الزراعة والمعادن والثقافة والفنون والغابات والصحة للتعاونيات العمالية والمكاتب المركزية للتعاونيات

---

(١) راجع :

د. عرفات عبد العزيز سليمان - استراتيجية الإدارة فى التعليم - مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ١٩٧٨ .

- من الملاحظ أنه قد تغيرت بعض أرضاع التعليم فى مجموعة من الدول الأوربية الإشتراكية خلال السنوات العشر الأخيرة وذلك تبعًا لتغير أنظمتها السياسية .

الزراعية واللجنة المركزية للثقافة البدنية ، وكل هذه الهيئات تقوم بالاشراف في ناحية أو أخري علي بعض النواحي التعليمية والثقافية ، كما نجد أن رؤساء الهيئات الحكومية مسئولون أمام مجالس الوزراء والبرلمانات أو المجالس المحلية، مثلهم في ذلك مثل وزراء التعليم تماما (١) .

وكيفما كان تنظيم ادارة التعليم وعدد الوزارات التي تشرف عليه ، فهناك حقيقة ينبغي ألا تغيب عن أذهاننا وهي أن التعليم خدمة من الخدمات التي تقع تحت رقابة الحزب الشيوعي في كل بلد من تلك البلاد الاشتراكية وأن هناك لجنة للتعليم في كل حزب لوضع السياسة العليا للتعليم وتوجيهه الوجهة السياسية المناسبة .

علي أن احتفاظ وزارة التعليم بمعظم النواحي المتعلقة بسير التعليم وادارته في يدها ، أمر شائع في كل البلاد الاوروبية الاشتراكية وليس للهيئات المحلية أية سلطة لتغيير المواد الدراسية التي تدرس بالمدارس أو خطط الدراسة بها ولايعني هذا ، أن السلطات المحلية ، مجرد سلطات منفذة لما تراه السلطات المركزية ، فرغم أن وظيفتها الأساسية تنفيذ السياسة العامة ورغم أن سلطاتها في وضع سياسات جديدة محددة للغاية ، إلا أنها ليست مجرد أداة لتنفيذ سياسة السلطة المركزية دون تصرف ، ففي بعض البلاد علي الأقل يمكنها أن تشكل السياسة التعليمية وتشترك فيها بتقديم مقترحات للوزارة بالنسبة لكثير من الموضوعات مثل توفير المال للمدارس الابتدائية وتدبير الأمور المتعلقة بتنظيم المدارس والمناهج وطرق التدريس ومن المعروف أن للدول الاشتراكية خبرات ماضية في وضع الخطط المركزية دون الاهتمام بالتعرف علي حاجات الجهات المحلية ولكنها أدركت في السنوات الأخيرة وجوب استشارة الجهات المحلية عند وضع السياسات التعليمية مما يخفف من حدة البيروقراطية التي تتوافر عادة في كل نظام مركزي ، علي أن كيفية اتصال الجهات المحلية بالسلطات المركزية تختلف من دولة إلي أخري ، والجدير بالذكر هو بقاء المبدأ الرئيسي في تلك الدول بمعني أن معظم ما يحدث في المدارس وفي كل النواحي التعليمية يخضع لرقابة الوزارة والحكومة والحزب في نظام موحد متناسق (٢) .

(1) Constitution of the Sociatist Republic of Rumania, article 30 (Bucarest, 1965), p. 18.

(٢) د. وهيب سمعان – التعليم فى الدول الاشتراكية – مرجع سابق ص ٩١ .

نظام التعليم فى الدول الأوروبية الاشتراكية

تسير هذه الدول في نظامها التعليمي علي نحو يجعلها متشابهة في معظمها .

وسنعرض فيما يلي للمراحل التعليمية التي تأخذ بها غالبيتها[1] :

أولاً : دور الحضانة ورياض الأطفال :

تنقسم هذه المرحلة إلي قسمين :

(أ) دور الحضانة :

وهذه للأطفال فيما قبل سن الثالثة .

(ب) رياض الأطفال :

وهذه للأطفال فوق سن الثالثة حتي بداية المدرسة الأساسية في سن السادسة أو السابعة .

أسباب الاهتمام بها :

هناك أسباب تقف خلف اهتمام الدول الأوروبية الاشتراكية بدور الحضانة ورياض الأطفال من أهمها :

١ – توفير الوقت للمرأة للعمل وخاصة في المدن .

٢ – الاهتمام بتربية الأطفال الصغار وتكوين العادات السليمة والاتجاهات المرغوبة فيهم .

٣ – تعويد الأطفال علي الألفة والحياة مع غيرهم من الأطفال وتعليمهم كيفية السلوك الاجتماعي .

٤ – اعداد الأطفال وتهيئتهم للالتحاق بالمدارس الاساسية ولهذا أهمية بالنسبة للأطفال وأمهاتهم . فضلاً عن مهمتها التعليمية .

---

(1) Bodenmen, Paul, S. Education in the Soviet Zone of Germany (Washington, D.C., 1969) p. 21 .

(أ) بالنسبة لدور الحضانة :

لا تعد في غالب الأحوال جزءا من النظام التعليمي فالاهتمام بها موجه إلي رعاية الأطفال وغرس الصفات الشخصية المستحبة فيهم وليست مجرد أماكن لايوائهم ، وتقوم بالاشراف عليها المصانع والمكاتب الحكومية المختلفة.. وهي تنظم عادة لخدمة منطقة ما أكثر من خدمة مصنع أو مكتب معين .

(ب) بالنسبة لرياض الأطفال :

تقوم السلطات التعليمية بوضع برامجها وتدريب معلماتها علي أساس عنايتهن بالتنمية الخلقية والاجتماعية والبدنية والجمالية والعقلية للأطفال وتدريبهم علي العادات والاتجاهات الصحيحة واعدادهم للالتحاق بالمدرسة الأساسية .

وتقوم وزارات التعليم بالاشراف علي رياض الأطفال ، فهي تتصل ببقية النظام التعليمي والجدير بالملاحظة أن التعليم فيما قبل المدرسة الأساسية لا يعد اجباريا في الدول الأوروبية الاشتراكية كما أنه يختلف عن المراحل التعليمية التالية له في أنه ليس بالمجان فهناك رسوم تدفع ولكنها قليلة ، كذلك لا يعد هذا النوع من التعليم ميسرا لكل الأطفال الذين يرغب أباؤهم الحاقهم به وذلك طبقا لبعض الظروف أو كما تقرره السلطات التعليمية علي أن الاحصائيات تشير إلي اختلاف نسبة الأطفال الملتحقين بهذا النوع من التعليم من دولة إلي أخري وإن كانت تتراوح في معظمها ما بين ٢٠ ٪ ، ٤٠ ٪ من عدد الأطفال فيها .

ثانياً : المدرسة الأساسية :

هي مدرسة شاملة موحدة يلتحق بها الأطفال منذ طفولتهم المبكرة حتي منتصف مرحلة المراهقة حيث تبدأ من سن السادسة أو السابعة وتستمر إلي سن الخامسة عشرة أو السادسة عشرة وتختلف مدة الدراسة بها من سبع سنوات إلي عشر سنوات ولكن الشائع هو ثماني سنوات ، وتعتبر هذه الفترة مرحلة التعليم الاجباري في معظم الدول الأوروبية الاشتراكية كما توجد بها مدارس أساسية للمعوقين عقليا وبدنيا ، وكذلك توجد مدارس للموهوبين في الفنون والتربية البدنية وما إلي ذلك .

تنظيماتها الدراسية :

لا تقوم علي فصول ابتدائية وأخري ثانوية كما هو الحال في النظام التقليدي بل أنها تختلف في تنظيمها باختلاف البلاد الاشتراكية ففي بعضها تقسم هذه المرحلة إلي ثلاثة أقسام ؛ قسم أدني وقسم أوسط وقسم أعلي كما في المانيا الديمقراطية وبعضها يعتبرها وحدة واحدة كما في يوغسلافيا ورومانيا .

وينبغي أن نذكر أن تنظيم المدرسة الأساسية إلي أقسام دنيا وعليا ، ما هو إلا تنظيم داخلي فالأطفال قد ينتقلون من مبني إلي آخر حينما يلتحقون بالقسم الأعلي ولكنهم ينتقلون كفصل وليس كأفراد بمعني ألا يعاد توزيعهم علي الفصول نتيجة أي نظام من نظم التوجيه والاختيار وبمعني آخر ، ينتقل الأطفال إلي المستوي الأعلي مثلما ينتقلون من الصف الثاني إلي الصف الثالث تماما ، كذلك يوزع التلاميذ علي الفصول كمجموعات من مختلف القدرات والاستعدادات ويدرسون نفس المواد في نفس المكان ويرجع هذا إلي اعتبارات ايديولوجية وسيكولوجية يراها المسئولون عن التعليم في تلك الدول .

أما بالنسبة للتلاميذ المتفوقين :

فهناك بعض المحالات لتدبير فصول خاصة بهم في بعض الدول الاشتراكية علي نطاق تجريبي محدود ولكن هذه الفكرة تجد مقاومة إلي حد كبير لما قد يترتب عليها من مشكلات اجتماعية وسياسية والتي قد تنجم عن اتباع سياسة تعليمية تقوم علي التمييز بين قدرات التلاميذ في حين يري بعض رجال التربية خلاف ما يراه رجال السياسة في ذلك ، وإن كان الاتجاه السائد هو العناية بقدرات المتفوقين واتاحة الفرصة أمامهم لتنمية مواهبهم .

أما تقويم التلاميذ فيتم بانتظام خلال العام الدراسي علي أساس عملهم في الفصل وفي المنزل وعلي أساس الاختبارات التي تعقد لهم ويعيد الدراسة في نفس الصف من لا يصل بمستواه العلمي إلي درجة مرضية .

ثالثاً : المدرسة الثانوية :

هذه المرحلة تعقب المدرسة الأساسية وتنقسم إلي ثلاث أنواع :

١ – مدارس ثانوية عامة (اكاديمية) : ومدتها ثلاث أو أربع سنوات وقد تضم إلي المدرسة الأساسية .

٢ – مدارس ثانوية فنية (مهنية أو حرفية) ومدتها ثلاث أو أربع سنوات وتؤهل للتعليم العالي الفني .

٣ – مدارس التلمذة الصناعية : وتقدم برنامجا عمليا ونظريا لمدة عامين أو ثلاثة أعوام وذلك في المدارس والمصانع ويخصص بعض الوقت في تلك المدارس للبرامج التعليمية العامة وهي تعد الملتحقين بها لممارسة حرفة ما.

رابعاً : التعليم العالى :

يشمل الجامعات والمنشآت التعليمية العليا الأخري ومدة الدراسة في الجامعات خمس سنوات عادة ولكنها قد تتراوح بين أربع سنوات وست سنوات وذلك باختلاف الدول وقد تنخفض إلي سنتين أو ثلاث في بعض الكليات الفنية ومعاهد اعداد المعلمين وهناك اتجاه للتوسع في التعليم العالي في الدول الاشتراكية ، وذلك لتوسعها في التعليم الثانوي ، كما توجد دراسات لبعض الوقت ، لاولئك الذين لا تمكنهم ظروفهم الاقتصادية من الالتحاق بالدراسة كل الوقت .

نظام اعداد المعلمين :

توجد اختلافات بين الدول الاشتراكية الأوربية في اعداد المعلمين أكثر من أى قطاع تعليمي آخر في الدول الأوروبية ولكن هناك بعض السمات المشتركة في هذه الناحية ومن أهم تلك السمات التفرقة الواضحة بين مستويات المعلمين لمختلف المراحل التعليمية مما يؤدي إلي وجود عدد متنوع من معاهد اعداد المعلمين .

وبصفة عامة توجد أربعة مستويات لاعداد المعلمين :

١ – معلمون لرياض الأطفال ، ويعدون في كليات ذات صفين أو في مدارس ثانوية لاعداد المعلمين .

٢ – معلمون للفصول الدنيا بالمدرسة الأساسية لتدريس المواد العامة ، ويعدون في المدارس الثانوية لاعداد المعلمين أو كليات ذات برامج معينة لمدة عامين أو ثلاثة أعوام .

٣ – معلمون للفصول العليا بالمدرسة الأساسية لتدريس المواد المتخصصة ، ويعدون في كليات ذات برامج لمدة ثلاثة أعوام أو أربعة أعوام .

٤ – معلمون للمدارس الثانوية ، ويعدون في الجامعات أو المعاهد التربوية (أو البداجوجية) ويدرسون المواد الأكاديمية والمهنية سويا لمدة أربع أو خمس سنوات .

ومما يذكر أن معاهد اعداد المعلمين لا توجد منفصلة بعضها عن البعض الآخر تماما في الدول الاشتراكية ، بل يحدث تداخل بينها في كثير من الأحيان وقد بذلت بعض المحاولات في السنوات الأخيرة لتوحيد نظام اعداد المعلمين ومن أمثلة ذلك تلك المحاولات لرفع مستوي المدارس الثانوية لاعداد المعلمين إلي كليات ذات صفين ، وأيضاً رفع مستوي كليات المعلمين إلي مستوي الجامعات .

بالإضافة إلي ذلك ، هناك برامج متعددة لاعداد المعلمين أثناء الخدمة وتحسين مؤهلاتهم (١) .

وبعد فإن الجدير بالذكر عن الدول الأوروبية الاشتراكية ما نلاحظة منذ سنوات قريبة ماضية حيث حدثت هزات في كيان كثير منها وظهرت حركات انفصالية في بعض دولها كاستقلال مجموعة من الجمهوريات التي تشكل الاتحاد السوفيتي واستقلال جمهورية «كرواتيا» عن اتحاد الجمهوريات اليوغوسلافية وتوحيد المانيا الشرقية والمانيا الغربية في دولة واحدة وغير ذلك نتيجة لمستجدات علي الساحة السياسية لهذه الدول وظهور آراء وصيحات تنادي باعادة النظر بل واعادة البناء للكيان السياسي للدول الاشتراكية وأيديولوجيتها وهو ما يطلق عليه مصطلح (البروستوريكا) ومطالبه فئات من الشيوعيين بالتحرر مما كبلتهم به قيود الشيوعية وتمردهم علي أوضاع بلادهم والحاحهم في العودة إلي نظم أخري أكثر حرية وديموقراطية وايمانا بقيمة الفرد وخلاصه من عبودية الشيوعية والتخلي عن مبادئها التي أخذ بها حكام وزعماء ضلوا الطريق وضللوا شعوبهم وتربت علي زيفهم أجيال تعاقبت علي مدي أكثر من سبعين عاما منذ قيام الثورة البلشفية في أكتوبر ٢٩١٧ .

---

(١) د. وهيب سمعان – التعليم فى الدول الاشتراكية – مرجع سابق ص ١٠٥ .

ولكن : تري هل ستتأثر نظم التعليم في الدول الاشتراكية المعاصرة (والتي لا تزال كما هي في كثير من تنظيماتها) بما يحدث فيها الآن ونحن نعلم أن النظم التعليمية وليدة ظروف المجتمع وأوضاعه المختلفة ؟ أم ستبقي تلك النظم علي ما هي عليه ؟؟ لعل المستقبل القريب هو الذي سيكشف لما عن واقع ذلك .

ومن المعلوم ، أن الدول الاشتراكية فقدت في السنوات العشر الأخيرة كثيراً من هيبتها السياسية وسيطرة تعليمها علي بعض الشعوب وتخلت عن مبادئ الشيوعية التي أخذت بها منذ الثورة البلشفية سنة ١٩١٧ وفي مقدمة تلك الدول ؛ روسيا والاتحاد السوفيتي السابق حيث فقدت القيادة السوفيتية زعامتها علي دول شرق أوروبا بجانب تقلص نفوذها السياسي كما اهتز كيان معظم الدول الشيوعية وتغيرت أوضاع مجتمعاتها وأخذت تلك الدول تعيد النظر في نظمها التعليمية بما يتلاءم مع مستجدات العصر في عالم اليوم .

دراسة تطبيقية
لاتجاهات التربية
فى
الدول الاشتراكية
التعليم فى المجر

تقديم :

اذا رجعنا بتاريخ التعليم في المجر إلي الوراء قليلا نجد أن النظام التعليمي هناك يرجع في أصوله الحديثة إلي القرن الحادي عشر الميلادي حيث أنشئت بعض المدارس ، ثم إلي القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين حيث أنشئت بعض الجامعات .

وفيما بعد هذه القرون حتي نهاية الحرب العالمية الثانية كانت هناك محاولات عديدة سواء لاصلاح المدارس أو لانشاء نظام تعليمي قومي أو لتطوير التعليم وما إلي ذلك .

والمجر نموذج للدول الاشتراكية الشيوعية فيما يتصل بإدارة التعليم وتنظيماته وأهدافه واتجاهاته . وقد سبقت الاشارة إلي هذه الأمور .

نظام التعليم :

وأما النظام التعليمي الحالي في المجر فيقوم علي أساس قانون التعليم الذي صدر في عام ١٩٦١ والذي يهتم بالتوسع في كل مرحلة من مراحله مع مد فترة التعليم الاجباري من سن السادسة عشرة (وكان من قبل منذ عام ١٩٤٥ من سن السادسة إلي سن الرابعة عشرة) .

ولكي يتضح البناء التعليمي أمامنا بكافة تنظيماته ومجالاته ينبغي أن نبرزه علي الصورة التالية :

١ - التعليم فيما قبل المدرسة الأساسية : وينقسم إلى قسمين : (١)

(أ) دور الحضانة :

تعمل دور الحضانة تحت اشراف وزارة الصحة وتقبل الأطفال من سن شهر حتي سن الثالثة من العمر وتتعاون تعاونا تاما مع الآباء في الرعاية البدنية للأطفال وتنشئهم تنشئة صحية وتديرها المجالس الشعبية والمؤسسات والمصانع والتعاونيات وهي علي أنواع متعددة منها :

1) Gyula Simon and Joysef Szarka, History of the Education System of Hungarian People's Republic, (Budapset, 1965), p. 170 .

- الحضانات الدائمة – تعمل طوال السنة علي أساس اليوم الكامل .
- الحضانات الموسمية – وتعمل جزءا من العام .
- الحضانات لمدة ستة أيام من صباح يوم الاثنين حتي ظهر يوم السبت.
- الحضانات الخاصة للأطفال المعوقين .

ومن الملاحظ أن دور الحضانة تفضل قبول الأطفال الذين يعمل كل من آبائهم وأمهاتهم ، أما الأطفال الذين لا تعمل أمهاتهم فيقبلون اذا كانت الأم تعاني من مرض يمنعها عن العمل – أما المصروفات فهناك رسوم دراسية تختلف باختلاف دخل الآباء وعدد الأطفال في الأسرة .

(ب) رياض الأطفال : من سن ٣ إلي سن ٦ سنوات :

تشرف عليها وزارة الثقافة وتقوم بانشائها المجالس الشعبية والهيئات الحكومية والمصانع والمنشآت والمزارع والتعاونيات وكذلك الهيئات الاجتماعية وهي متعددة الأنواع منها :

- رياض أطفال تعمل النصف الأول من اليوم .
- رياض أطفال تعمل كل اليوم وهي أكثرها انتشارا .
- رياض أطفال موسمية وتعمل نصف اليوم وهي عادة في الشتاء .
- رياض أطفال صيفية وتعمل طول اليوم .
- رياض أطفال تعمل ستة أيام .
- رياض للأطفال تعمل طوال السنة وكل الوقت .

ويعد التعليم في رياض الأطفال جزء هاما من التربية الاشتراكية ، ويظهر ذلك بوضوح في أوجه النشاط الثلاثة وهي : اللعب ، العمل ، التعليم .

ومما تهدف اليه محاولة التوفيق بين التربية الاجتماعية والتربية الفردية للأطفال والاعداد للمدرسة الأساسية .

٢ – المدرسة الأساسية . (المرحلة الاجبارية) :

يبدأ التعليم الاجباري في سن السادسة ويستمر حتي السادسة عشرة وينقسم التعليم الاجباري إلي قسمين :

(أ) مدرسة أساسية عامة : من سن السادسة حتي سن الرابعة عشرة .

(ب) مدرسة أساسية تكميلية : ويلتحق بها الأطفال الذين ينهون تعليمهم (المدرسة الأساسية العامة) حتي يصلوا إلي سن السادسة عشرة ، إذا لم يلتحقوا بمدرسة ثانوية أو مهنية .

وهذه المدرسة التكميلية للتلاميذ الذين أتموا الدراسة في المدرسة الأساسية قبل سن السادسة عشرة ولا يرغبون اكمال تعليمهم في مدرسة ثانوية أكاديمية أو مهنية ويطلق عليها أيضاً اسم المدرسة المستمرة وهي ذات صفين وتقدم برامج زراعية أو صناعية وتقوم السلطات الحكومية المحلية بانشائها والاشراف عليها .

أما التلاميذ المعوقون بدنيا أو عقليا فيخضعون لنفس النظام ولكنهم يتابعون الدراسة في مدارس خاصة بهم .

٣ – المدرسة الثانوية :

يقوم التعليم الثانوي في مدارس الجمنازيوم والمدارس الثانوية المهنية ، ومدارس التكنيكوم – ومدة الدراسة بكل نوع منها أربع سنوات .

(أ) مدارس الجمنازيوم :

وهي مدارس ثانوية تعرف بهذا الاسم وتعد الطلاب للالتحاق بمعاهد التعليم العالي أو للالتحاق ببعض الوظائف وهي مدارس نهارية أو مسائية أو بالمراسلة كما يهتم بالتعليم الفني التطبيقي (البوليتكنيكي) في هذه المدارس كما ينظم بعضها برامج خاصة تهدف إلي مقابلة حاجات الطلاب وقدراتهم الخاصة .

(ب) المدارس الثانوية المهنية :

وهي تهتم بتدريب طلابها علي مجموعة من المهارات المتصل بعضها بالآخر ، وهي تتعاون مع المصنع أو الورش في مجالات معينة لتدريب

طلابها، ويتقدم الطالب عند اتمام البرنامج لامتحان نظري وعملي ، فإذا ما نجح فيهما أمكنة اللحاق بواحدة من المنشآت التعليمية العليا بعد اجتياز امتحان القبول .

– وهناك نوع من هذه المدارس يسمي «المدارس الثانوية المهنية للعمال» يلتحق بها العمال المهرة الذين تخرجوا من مدرسة مهنية للتلمذة «ويرغبون في الحصول علي شهادة المدارس الثانوية لتحسين أحوالهم الاقتصادية أو لمتابعة الدراسة فيما بعد في احدي المنشآت التعليمية العليا .

والدراسة بهذه المدارس مسائية أو بالمراسلة لمدة عامين (١) .

(جـ) مدارس التكنيكوم :

توجد منها بالمجر ثلاثة أنواع ؛ صناعية وزارعية وتجارية اقتصادية وهي لمدة أربع سنوات وتؤهل المتحقين للحصول علي شهادة التعليم الثانوي الفني وتمهد للالتحاق بالمنشآت التعليمية العليا الفنية في التخصصات المختلفة طبقا لنوعها أو للالتحاق بالوظائف المناسبة للملتحقين بها بعد تخرجهم فيها غير أنه في عام ١٩٦٩ صدر قرار بالغاء هذه المدارس بالتدريج والتوسع في المدارس الثانوية الفنية بدلا منها وأن كان بعضها لا يزال يعمل حتي الآن .

٤ – التعليم المهنى أو الفنى :

يقوم علي ثلاثة مستويات وهي التي سبق الحديث عنها :

(أ) المدارس المهنية للتلمذة .

(ب) المدارس المتوسطة أو المدارس المهنية الثانوية .

(جـ) المدارس المهنية والفنية العليا .

المدارس المهنية للتلمذة :

تعرف بأنها مدارس للعمال المهرة وذلك منذ سنة ١٩٦١ وهي علي ثلاثة أنواع : صناعية – زراعية – تجارية .

---

(1) Unesco, International Bureau of Education, Modren Language of General Secondary Schools (Geneva., Publication, No. 268), pp. 76- 78 .

المدارس المهنية للتلمذة الصناعية :

تقبل خريجي المدارس الأساسية وذلك فيما بين سن ١٤ ، ١٧ ، كما تقبل خريجي المدارس الثانوية حتي سن ٢٥ سنة ويستمر التدريب مدة تتراوح بين السنة الواحدة والسنوات الثلاث وذلك وفقا لنوع المهارة التي يرغب الطالب الحصول عليها – وتخفض مدة الدراسة لخريجي المدارس الثانوية إلي عام أو عامين . وتخصص السنة النهائية عادة للتمرين العملي في المصانع والمنشآت الأخري ويعمل الطلاب في المصانع والمنشآت المختلفة كعمل التلمذة وتدفع المصانع أجورا لهؤلاء العمال علي أساس الساعة أو علي أساس كمية الانتاج .

المدارس المهنية للتلمذة الزراعية :

وجدت عندما زادت حاجة البلاد إلي أعداد كبيرة من العمال المهرة في الزراعة من تجميع الزراعة وميكنتها والتوسع في النظام التعاوني وللحصول علي حاجة البلاد من العمال المهرة في الغابات والزراعة والمجالات الأخري المتصلة بها . وهذه المدارس ذات شقين : أحداهما : يهدف إلي اعداد عمال مهرة جدد .

والثاني : يهدف إلي اعادة تدريب العمال القدامي علي الوسائل الحديثة – ويتراوح برنامج هذه المدارس بين سنتين أو ثلاث سنوات وذلك باختلاف نوع المهارة.

المدارس المهنية للتلمذة التجارية :

تهدف إلي اعداد البائعين المهرة في مدة عامين وقد قل الاهتمام بها نتيجة لزيادة الاهتمام بالمدارس الاقتصادية الثانوية ومدارس التكنيكوم الاقتصادية العليا .

مدارس التكنيكوم العليا . والمدارس الفنية العليا : (١)

وهي نوع من أنواع المدارس فيما بعد المرحلة الثانوية ولكنها لا ترقي إلي مستوي المدارس العليا وهي تهدف إلي اعداد فنيين علي درجة عالية من المهارة مزودين بأكثر المعارف النظرية والعملية تقدما ، ليعملوا في الفروع المختلفة بالصناعة والانشاء والنقل والزراعة والحرف والصحة العامة وغيرها ،

(1) Statistical Pocket Book of Hungary, 1967, p. 182 .

وتتعاون هذه المدارس مع المصانع والورش والمؤسسات العلمية المختلفة وتخضع لنفس الوزارات والورش والمؤسسات العلمية المختلفة وتخضع لنفس الوزارات التي تخضع لها ، كما تخضع لوزارة الثقافة أيضاً ، أما مدة الدراسة فيها فتتراوح ما بين عامين وثلاث أعوام ويضاف اليها ستة أشهر في الأقسام المسائية وأقسام المراسلة ، وهذا النوع من المدارس يعد فنيين مهرة وهي تختلف عن الجامعات البولتكينكية والتي تعد مهندسين ، إذ تقبل بها الطلاب حتي سن الخامسة والثلاثين بالنسبة للدراسات النهارية وحتي المتخرجون في مدارس التكنيكوم العليا (دبلوم الفني الماهر) كما يمنح المتخرجون في المدارس الفنية العليا (دبلوم المدارس الفنية) .

وهناك نوعان من التكنيكيوم : الصناعية والزراعية :

وذلك لاعداد الفنيين المهرة للفروع المختلفة في الصناعة والزراعة .

وتعد المدارس الفنية العليا الطلاب المتخصصين في المحاسبة والنواحي المالية للعمل بالبنوك والهيئات المالية والمنشآت المختلفة .

٥ – التعليم العالي : (١)

تقبل المنشآت التعليمية العليا عدداً من الطلاب في سن الخامسة والأربعين بالنسبة للدراسات المسائية وفى حدود الأماكن التي يحددها مكتب التخطيط القومي وفي ضوء الحاجات الاقتصادية والثقافية للبلاد ، ويؤخذ في الاعتبار النواحي الأربع التالية :

قدرات الطالب – ومواهبه – وتدريبه السابق – واتجاهاته .

ويوجد بالمجر أنواع متعددة من المنشآت التعليمية العليا وذلك علي النحو التالي :

(أ) الجامعات :

توجد هناك خمس جامعات أكاديمية تتراوح مدة الدراسة بها بين أربع وخمس سنوات وتعد جامعة «لوراند» في بودابست أشهر الجامعات في المجر وقد أنشئت أساسا في عام ١٥٦١ ككلية للجزويت ثم حولت إلي جامعة سنة ١٦٣٥ حيث أطلق عليها جامعة (بيتربازماني) حتي عام ١٩٤٥ حيث أطلق عليها

(1) Unesco, World Survey of Education VI Higher Education, p. 590

الاسم الحالي «جامعة لوراند» وقد أعيد تنظيمها عام ١٩٥٧ .

(ب) جامعات الطب :

يقتضي التنظيم الحالي للتعليم في المجر فصل المدارس (الكليات) الطبية عن الجامعات التي كانت تنتسب اليها وجعلها جامعات طبية مستقلة تعمل تحت اشراف وزارة الصحة ووزارة الثقافة ومن قبل ، كانت كليات الطب المتنوعة في أربع جامعات من جامعات المجر .

(جـ) الجامعات البوليتيكنيكية :

من أشهرها الجامعة البولتيكنية في بودابست والتي يرجع انشاؤها إلي سنة ١٧٨٢ وبهذه الجامعة أقسام نهارية ومسائية ودراسة بالمراسلة ويستطيع الطالب اتمام البرنامج النهاري في خمس سنوات للحصول علي دبلوم الهندسة ولقد أدي تأميم المنشآت الصناعية واتباع التخطيط المركزي إلي تطور المنشآت التعليمية البوليتكنيكية .

(د) الجامعات والكليات الزراعية :

لقد أدي الاستيلاء علي الأراضي الزراعية وتكوين المزارع الجماعية ومزارع الدولة إلي تطوير التعليم الزراعي في المجر – والتعليم الزراعي هناك يقوم في جامعتين وأربع كليات تعمل كلها تحت اشراف وزارة الزراعة ويتراوح برنامج الدراسة بين أربع سنوات ونصف وخمس سنوات تنتهي بدرجة علمية في الهندسة الزراعية .

اعداد المعلمين :

يتم اعداد المعلمين في المجر علي النحو التالي :

أولاً : معاهد معلمي رياض الأطفال :

تقبل هذه المعاهد خريجي المدارس الثانوية الذين يحملون الشهادة الثانوية ، أو ما يعادلها ، والذين اجتازوا امتحان قبول في التاريخ المجري ، واللغة المجرية ، والأدب المجري . ومدة الدراسة بها ، عامان .

وينبغي ألا يتجاوز سن الالتحاق (٣٠) ثلاثين سنة للطلاب النهاريين .

(٤٠) أربعين سنة للطلاب المنتظمين في برامج المراسلة . أما مناهج

تلك المعاهد ، فتشمل علي : برامج في طرق التدريس ، وعلم النفس ، والنظرية التربوية إلي جانب دراسة اللغة الروسية ، والفلسفة الماركسية اللينينية .

ويتقدم الطلاب في نهاية كل فصل دراسي لامتحان في معظم المواد .

ويمضي الطلاب في السنة الثانية (٦) ستة أسابيع في التمرين العملي علي التدريس في رياض الأطفال ، كما يطلب منهم تقديم رسالة علمية صغيرة.

ويمنح الطالب عند التخرج ، شهادة التدريس برياض الأطفال .

وأما الاشراف ، فيخضع لوزارة الثقافة ، وهي التي تحدد (بالاشتراك مع وزارة المالية ، ورئيس مكتب التخطيط القومي) عدد هذه المعاهد ، وأماكنها .

ويرأس كل معهد ، مدير تعاونه هيئة تدريس ، مكونه من مساعد المدير، محاضرين ، ومديرة روضة الأطفال ، الملحقة بالمعهد ، ومدرسيها .

ثانياً : معاهد معلمي الصفوف الدنيا من المدرسة الأساسية :

تقبل هذه المعاهد ، الطلاب الحاصلين علي شهادة الدراسة الثانوية ، والذين اجتازوا امتحان القبول في التاريخ المجري ، واللغة المجرية ، والأدب المجري .

ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات .

وتدور مناهجها حول مجالات ثلاثة ، هي : الفنون والتربية ، والمواد الاجتماعية ، إلي جانب تعميق المفاهيم الماركسية ، وتنمية السمات الاشتراكية في الطلاب وتشجيعهم علي البحث العلمي ، وخاصة بحث مشكلات الأطفال فيما بين سن السادسة والعاشرة ، ويتقدم الطلاب لامتحان في نهاية كل فصل دراسي .

ويؤدي الطلاب – بالإضافة إلي ذلك – تدريبا عمليا علي التدريس في المدارس الابتدائية . الملحقة بالمعاهد ، ويخصصون لذلك ، فصلا دراسيا كاملا في السنة الثالثة ، كما يطلب منهم تقديم رسالة علمية مبسطة ، يناقشون فيها ، وتشرف وزارة الثقافة المجرية علي هذه المعاهد ، وما يتعلق بها من حيث المناهج ، وخطط الدراسة ، وشروط القبول ، والامتحانات ، كما تحدد وزارات :

الثقافة ، والمالية ، والعمل ، وكذلك ، رئيس رابطة المعلمين ، شروط العمل ، والمستوي المهني لتلك المعاهد .

ثالثاً : كليات المعلمين للصفوف العليا بالمدرسة الأساسية :

تقبل هذه الكليات ، الحاصلين علي الشهادة الثانوية ، وتجري عليهم شروط معاهد المعلمين ، ومدة الدراسة بها أربع سنوات (نهاريا أو بالمراسلة) وتعد وزارة الثقافة قائمة ببرامج الدراسة بكليات المعلمين ، وعلي الطالب أن يتخصص في ثلاث مواد ؛ اثنتين مما تعده الوزارة ، وواحدة تترك له الحرية في اختيارها .

رابعاً : اعداد معلمي الفنون والموسيقي :

تقوم باعدادهم كليات : الفنون الصناعية ، والجميلة ، والموسيقي ، والمسرح ، والسينما .

خامساً : اعداد معلمي التربية البدنية :

تقوم بأعداد هؤلاء المعلمين ، كلية التربية البدنية .

وتقبل الحاصلين علي الشهادة الثانوية ، وبموجب شروط معينة كعدم السماح للمتزوجين من الطلاب والطالبات بالالتحاق بها ، ثم اجتياز اختبارات قبول .

ومدة الدراسة بها أربع سنوات ، تشمل برامج في التربية البدنية والعلوم الاجتماعية ، والتربية ، إلي جانب ممارسة الأنشطة الرياضية .

سادساً : اعداد معلمي المعوقين :

تقوم باعداد هذه الفئة من المعلمين ، كلية معلمي الأطفال المعوقين ، وذلك من بين الحاصلين علي شهادة الثانوية ، بعد اجتيازهم امتحان قبول في مادتي : التاريخ الطبيعي ، واللغة المجرية ، ومدة الدراسة بها أربع سنوات ، تشتمل علي برامج عامة في التربية ، وعلم النفس وتدريبا خاصا علي التدريس للمعوقين ، مع بعض البرامج المتخصصة ، علي أن يترك للطلاب اختيار نوعيات التخصص في هذا المجال .

سابعاً : اعداد معلمي المدارس الثانوية :

تقوم باعداد هؤلاء المعلمين ، أقسام التربية الملحقة بكليات الفلسفة ، والعلوم الطبيعية بالجامعات .

وتقبل الطلاب الحاصلين علي الشهادة الثانوية ، علي أن يؤدي الطالب امتحان قبول في المواد التي يرغب التخصص فيها .

ومدة الدراسة ، خمس سنوات ، تشتمل علي برامج متنوعة ، ومتخصصة ، ودروس نموذجية ويترك للطالب اختيار تخصص في مادتين اثنتين .

ويمارس الطالب تدريبا عمليا ، خلال السنوات الأخيرة ، علي أن يمضي ما بين ١٨ و ٢٢ ساعة في التربية العملية (خلال السنة الخامسة) في مادتي التخصص ، إلي جانب قضاء ثلاثة أسابيع للتمرين في المدارس وبالإضافة إلي ذلك ، تخصص أقسام التربية ، عددا من الساعات في كل أسبوع لبرامج الطلائع (البيونيرز) وبرامج رابطة الشباب الشيوعي (الكومسومول) لأهميتها السياسية ، والاجتماعية .

تدريب المعلمين أثناء الخدمة :

تعني المجر بتدريب المعلمين أثناء خدمتهم ، فتوفر لهم البرامج التربوية وتمدهم بالجديد في مجال التربية والتعليم ، وذلك من خلال المؤسسات التربوية، من بينها :

(أ) المعهد المركزي لتدريب المعلمين أثناء الخدمة : (أنشئ ١٩٦٢)

وهذا المركز ، تابع للمعهد البيداجوجى القومي (التربوي) وتشرف عليه وزارة الثقافة ، ومن أعماله : (اعداد المعلمين أثناء الخدمة ، واعداد خطط الدراسة ، والمناهج ، وطبع المجلات التربوية المختلفة .

كما يقوم بالاشراف علي عدد متنوع من البحوث التربوية وبعض التجارب في نمو الشخصية ، واستخدام الوسائل الحديثة في تدريس اللغات الأجنبية والمشكلات التربوية في تعليم الكبار .

(ب) المعهد النفسي الملحق بأكاديمة العلوم المجرية :(أنشئ ١٩٦٥)

يعتبر واحداً من أهم المعاهد المجرية في مجال البحوث والدراسات التربوية وبالمعهد ثمانية أقسام تعمل في كثير من نوعبات البحوث النظرية والتطبيقية ذات الأهمية للمعلمين والآباء والتلاميذ .

(جـ) لجنة التربية في أكاديمية العلوم المجرية

هذه اللجنة تنبثق عنها عدة لجان فرعية تهتم بالدراسات التربوية والبحث التربوي مما يخدم المعلمين ويساعدهم علي نموهم العلمي بما تشرف عليه من بحوث وماتصدره من دراسات فى التربية .

(ء) المكتبة البيداچوچية القومية : (أسست عام ١٩٥٨)

لهذه المكتبة دور كبير في مجال البحث التربوي بما تقدمه من خدمات تربوية للمعلمين .

كما يقدم قسم المراجع بالمكتبة خدمات متنوعة للمعلمين والباحثين فى المجال التربوى بالإضافة إلي إطلاعهم علي التطورات التعليمية والتربوية في الدول الإشتراكية وبقية دول العالم وذلك من خلال ماتقوم به من أنشطة تربوية وعلمية وفكرية ومالديها من مطبوعات ونشرات وترجمات بلغات مختلفة .

(١) أنظر : د. وهيب سمعان التعليم فى الدول الإشتراكية – مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٧٢ ص ٢٢٤ – ٢٢٦ .

الفصـــــل السادس
الاتجاهات التربوية في الدول النامية

ماذا نعنى بالدول النامية؟؟

هناك نوعان من الدول النامية ، نوع يتسم بالتخلف عن مواكبة التقدم العلمى والتكنولوجى والحضارى فى عالمنا المعاصر ، ونوع آخر ، يتسم ببعض التخلف ، فقد تصل دولة إلى حد ما من التقدم ، ولكنها لا تزال متخلفة أو فى حاجة إلى النمو فى جانب أو أكثر من جوانب الحياة فيها .

وبين هذه الدول وتلك ، فروق فى درجة التقدم أو التخلف نتيجة لتفاوت ظروفها وأوضاعها .

وربما كان المقصود بالدول النامية ، أنها الدول التى فى طريقها إلى التقدم الاقتصادى والفكرى والاجتماعى والحضارى ، بالقياس إلى غيرها من الدول التى قطعت شوطا بعيدا أو قريباً فى هذا التقدم وفى تنمية مواردها البشرية . (ويميل البعض إلى استخدام اصطلاح «دول العالم الثالث» تعبيرا عن الدول النامية) ، وهذا النوع من الدول يمثل نحو ٦٥ ٪ من دول العالم المعاصر .

ولعل لفظ «نامية» هذا يذكرنا بتعبيرنا المعروف عند حديثنا عن أبنائنا الذين لا يزالون فى معاهد العلم والتعليم لا سيما فى السنوات الأولى من حياتهم الدراسية ، فنحن نطلق عليهم اسم «الأجيال الصاعدة» .

وهؤلاء النشء يمارسون أنواعا من الخبرات من شأنها تأهليهم تدريجيا إلى مستوى علمى معين ، تليه مستويات أخرى ، وهكذ ، فنحن لا نقصد أن هذه الأجيال صاعدة بمعنى أنها وصلت إلى نهاية السلم التعليمى ، أو أنها صعدت فى طريق العلم حتى بلغت نهايته ، ولكننا نرجو لها ذلك ، مع أنها

لاتزال فى طور التدرج من خطوة إلى خطوة .

كذلك الحال بالنسبة للدول النامية ، فنحن نرجو لها أن تنمو وتزدهر وتتقدم حتى تصل إلى ما وصل اليه غيرها من دول العالم المتقدمة بالرغم من أن بعضها له حضارات عريقة فى عصور سابقة .

وكلمة «نامية» هى فى ذاتها تعبير مغلف لكلمة «متخلفة» وقد استخدمها بعض علماء الاقتصاد للتعبير عن المستوى الاقتصادى العام للدول وضمنوها أبحاثهم وكتاباتهم ، من هؤلاء :

دكتور فردريك هاربيسون ، دكتور تشارلز مايرز فى دراستهما عن التعليم والقوى البشرية والنمو الاقتصادى ، وقد تناولا فيها العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادى ، مع الاهتمام بصفة خاصة بتحليل السياسات والخطط الاستراتيجية لتنمية الموارد البشرية فى ضوء العوامل المختلفة ، فقد قسمت هذه الدراسة دول العالم إلى أربعة مستويات طبقا لتنميتها للموارد البشرية فيها وربط ذلك بالنواحى الاقتصادية باعتبار أن التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لا يقتصر على التفكير فى حجم الموارد المالية المتاحة بمفهومها الضيق ، وإنما يشمل أيضاً التخطيط لاعداد القوى البشرية العاملة وتأهيلها .

هذه المستويات ، هى [1] :

١ – **دول متخلفة (إلى حد كبير) مثل :** (Underdeveloped)

النيجر – السنغال – أفغانستان

٢ –**دول نامية (إلى حد ما) مثل :**

غانا – اندونيسيا – البرازيل .

٣ – **دول شبه متقدمة – مثل :**

مصر – اليونان – المجر . Semi - Advanced

٤ – **دول متقدمة – مثل :**

الولايات المتحدة الامريكية – الاتحاد السوفيتى(السابق) استراليا Advanced

1) Harbison, Frederick and Myers, Charles, An Education, Manpower and Economic Growth, Strategies of human Ressource Development, McGraw-Hill Book, New-York

والدول النامية (المتخلفة) لا يقتصر وجودها على قارة معينة ، ولكن معظمها يوجد من بين دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية .

وفى دراستنا هذه ، نحاول أن يتضمن حديثنا الدول النامية بصفة عامة (بنوعيها : المتخلفة والمتخلفة جزئيا) ، وذلك لاشتراك هذه الدول فى بعض النواحى وتقاربها فى نواح أخرى .

وقبل أن نتحدث عن اتجاهات التربية فى الدول النامية ، نذكر الحقائق التالية عن أوضاع هذه الدول :

أولاً – من حيث النواحى السياسية

بعض الدول النامية – ذات كيان سياسى مستقل ، كأن تكون ملكية ، أو جمهورية ، أو سلطنة ، أو غير ذلك من المسميات المعبرة عن نظام الحكم .

والبعض الآخر ، تحرر حديثا من نير الاستعمار وضغوطه .

وهناك فريق ثالث فى طريقه إلى التحرر والسيادة .

ومن الملاحظ أن أعداداً غير قليلة من أبناء الدول النامية يتقلدون فيها المناصب السياسية ويتولون أمور السياسة بها .

ثانياً : من حيث النواحى الاجتماعية :

يشكل تعداد سكان الدول النامية ما يقرب من ثلثي(٣/٢) سكان عالمنا المعاصر ولكن يلاحظ أن معظم مجتمعات الدول النامية من النوع التقليدى بل أن بعضها يكاد يكون مجتمعات مغلقة ، متخلفة ، تتمسك ببعض العادات والتقاليد التى لا تتفق ومتطلبات العصر الحاضر وما فيه من تطور سريع وتقدم متنوع ومتعدد .

وهذه المجتمعات – فى غالبيتها – لم تصل بعد ، مواردها البشرية الوطنية إلى مرحلة الكفاية الذاتية ولهذا ، فهى فى حاجة مستمرة إلى عون خارجى ، يدفع عجلة التقدم فيها إلى الأمام ، ومن ثم يمكها الاستغناء تدريجيا عن هذا العون بعد فترة قد تطول وقد تقصر بالنسبة لبعض الدول .

وعلى وجه العموم ، فإن الدول النامية تفتقر إلى القوى البشرية ذات المستويات العالية .

ثالثاً : من حيث النواحى الاقتصادية :

تشير الدراسات التى تجرى على الدول النامية إلى أن تقدمها الاقتصادى والاجتماعى يتوقف – إلى حد كبير – على استمرار استخدام قوى بشرية أجنبية عالية المستوى ، فى عدد كبير من المراكز الرئيسية بالمؤسسات الهامة ؛ العامة والخاصة ، فقد يكون لدى بعض هذه الدول موارد اقتصادية ضخمة كمؤسسات انتاج البترول وتكريره ، أو مؤسسات التعدين وغيرها ، ولكنها لا تعدو كونها مواقع ثروة مقفلة فى مجتمعات تقليدية ، لا تستخدم إلا أعداد ضئيلة من القوى البشرية التى تعيش فيها(١) .

بالإضافة إلى ذلك ، أن كثيرا من الدول النامية يعتمد نموها الاقتصادى على تطوير الزراعة وتربية الماشية وصيد الاسماك وما شابه ذلك ، إلى جانب صناعات قليلة محدودة فهى بعيدة عن التصنيع الحديث بأساليبه ومقوماته الحديثة .

وإذا عرفنا أن معظم سكان هذه الدول ريفيون أو بدو ، وأن غالبيتهم يعملون فى انتاج أقواتهم ، ومنهم قلة يعملون فى إنتاج بعض المحاصيل وفى الزراعة ، لوجدنا أن هذه الدول ينقصها الأسواق وتنقصها المعرفة ، علاوة على احتياج كثير منها إلى رأس المال .

وربما كان من أبرز مظاهر التخلف الاقتصادى فى الدول النامية ، هو انخفاض نصيب الفرد من اجمالى الدخل القومى السنوى انخفاضا كبيرا بالقياس إلى الدول المتقدمة .

رابعاً – من حيث القوي البشرية :

تدل الأبحاث التى تتناول أوضاع الدول النامية على أن هذه الدول تعانى من نقص شديد فى معظم فئات القوى البشرية العالية المستوى فى قطاع الفنيين وشبه الفنيين وكبار الصناع المهرة ، بينما يعمل ما يقرب من ثلث ما يوجد بها من القوى البشرية العالية المستوى فى الوظائف الحكومية بصفة عامة وفى مهنة التعليم بصفة خاصة ؛ فالوظائف الفنية العملية كالهندسة والطب ، تكاد تكون معدومة أو على الأقل بنسبة ضئيلة فى بعض الدول النامية .

(١) د. محمد زكى شافعى – التنمية الاقتصادية – معهد البحوث والدراسات العربية جامعة الدولة العربية ١٩٦٦ ص ٢٣ .

ويبدو أن كثيرا من أبناء هذه الدول ، يفضلون الوظائف والأعمال الإدارية على الأعمال الفنية ، وربما كان هذا من رواسب العهود الماضية ، والتى كان ينظر فيها إلى الوظائف الإدارية نظرة اكبار وتقدير ترتبط بالسلطة والنفوذ إذا قورنت بالعمل الآلى أو الفنى ، بالإضافة إلى عدم التقبل والنفور من الأعمال الفنية ، ومن العبث أن تحاول بعض الدول المتخلفة شراء الآلات الحديثة إذا كانت القوى البشرية ذات الخبرة الفنية غير متوفرة .

خامسا – من حيث حالة التعليم :

تعلق الدول النامية الأمل على التعليم لتحقيق هدفين أساسين ، هما :

الأول :

أن التعليم يتعلق بالوظائف واعداد القوى البشرية المدربة (من الذكور والإناث) للقيام بالوظائف المختلفة وممارسة الأعمال والمهارات المتنوعة .

الثانى :

إن التعليم يعمل على التماسك القومى بين أبناء الدول فضلا عن وفائه بحاجات الدولة ومتطلبات السباق بين الدول ومواكبة التقدم .

ومن أجل هذا ، تعمل الدول النامية على نشر التعليم بين أبنائها والتوسع فيه بما تمكنها اقتصاديا وظروف مجتمعاتها فهذه الدول ليست متساوية فى درجة نموها ، فقد استطاع بعضها أن يقطه شوطا كبيرا فى مجال التعليم ، وبعضها وصل إلى حد كبير فى القضاء على الأمية ، والبعض الآخر أحرز تقدما فى مجال الزراعة أو قيام بعض الصناعات فيها ، ومنها ما يزال فى الطريق .

وفى ضوء ما سبق ، نستطيع توضيح **السمات العامة للتعليم فى الدول النامية على النحو التالى :**

١ – من هذه الدول ما بلغت نسبة التعليم فيها حدا كبيرا ، ومنها ما دون ذلك ، ومنها أيضاً ، ما لم تصل فيه نسبة التعليم الا للارقام الأولى من حساب المائة كدول افريقيا السوداء وبعض دول آسيا بالإضافة إلى تخلفه فى محتواه .

٢ – من هذه الدول ما تحاول تغيير هياكل التعليم وبنيته فيها بما يتلاءم

ومتطلبات العصر وما يساير التقدم العلمى والتطور التكنولوجى الحديث ، ومنها ما يزال متخلفا يعيش على أنقاض الاستعمار وما تركه فيها من فتات العلم حتى إذا ما استقرت أحوالها ، حاولت تغيير بنية التعليم بما يتلاءم وظروفها .

٣ – أن ادارة التعليم تتسم فى الدول النامية بالمركزية فى غالبيتها ، حيث تتولى حكوماتها رسم السياسة التعليمية لها وتشرف على التعليم وتنظيماته، وتدبر شئونه وتضع برامجه الدراسية وتعتبره من مسئولياتها ، وترى فى ذلك تحقيقا للديمقراطية وسبيلا لتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ، وقد يفسره البعض بأنه امتداد لأساليب الحكم التى سادت هذه الدول ، لا سيما فى عهود الاستعمار .

وهناك دول قليلة حاولت التخفف من قيود المركزية فى الإدارة التعليمية، نتيجة لزيادة أعداد السكان بها وزيادة نسبة التعليم فيها مما جعلها تأخذ ببعض تنظيمات الحكم المحلى وبالتالى منح السلطات المحلية صلاحيات تمكنها من ادارة التعليم والاشراف عليه كأن تتولى اعداد وتعيين ونقل وترقية العاملين فى مجال التعليم بل وتشترك فى التخطيط له ووضع مناهجه .

٤ – كذلك تقوم حكومات الدول النامية بتمويل التعليم فيها فالدولة هى التى تتولى الانفاق عليه بمراحله المختلفة باستثناء قليل من الجهود الفردية أو الجماعية فى بعض هذه الدول والتى تتمثل فى انشاء مدارس خاصة قليلة أو اسهام بعض الهيئات بتصيب فى اقامة مؤسسة تعليمية ، إلى غير ذلك.

٥ – بالنسبة للتخطيط التعليمى ؛ يلاحظ أن كثيرا من الدول النامية تأخذ فى حسبانها ضرورة التخطيط التعليمى والتربوى وتضمنه خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها ، والتى توصى المؤتمرات الدولية بالعمل على اتباعها .

وذلك حتى تتمكن هذه الدول من :

– التوسع فى الخدمات التعليمية وتوفيرها للمواطنين بكافة مستوياتها باعتبار أن التعليم هو أهم الوسائل لتحسين المستوى الاقتصادى والاجتماعى والصحى للشعوب النامية .

- الحاجة إلى نظم تعليمية تحقق أمانى هذه الشعوب وتتفق وظروفها .
- مكافحة الأمية فى هذه الدول وما يترتب على ذلك من استنارة ووعى وانتاج .
- توفير المعلمين المؤهلين لمقابلة تزايد الاقبال على التعليم فى المراحل المختلفة .
- تحقيق تطلعات المستقبل فى مختلف المجالات وما يدعم استراتيجياتها لتنمية الموارد البشرية حتى تتمكن بالتدريج من الاستغناء عن العاملين بها من غير المواطنين ليحل محلهم أبناء الدولة .

٦ – تتسم هذه الدول بتأخر التعليم – بصفة عامة – فى كمه وكيفه (بالنسبة لتعليم الفتاة بصفة خاصة) إذ يصل إلى نسبة صغيرة من السكان ؛ فالتعليم الابتدائى لا يستوعب كل الأطفال الملزمين ، والتعليم الثانوى يخرج فى الغالب موظفين كتابيين وقلة من الفنيين غير الاكفاء ، والتعليم العالى – إن وجد – يكاد يخلو من الأبحاث العلمية وهى هدف هام من أهداف هذا التعليم وقد لا توجد جامعة فى بعض الدول النامية على الاطلاق .

٧ – تحاول بعض الدول النامية تعويض ما فاتها وهى لهذا تتعجل الوصول إلى ما وصلت اليه الدول المتقدمة بأن تقفز فى وثبات واسعة على طريق التقدم كأن تلجأ إلى تقليد الدول المتقدمة فى مجتمعاتها وفى نظمها التعليمية وقد لا يتوافق ذلك مع العوامل الثقافية للدول النامية وظروفها ، مما يهددها بمسخ شخصياتها وتعطيل نهضتها المنتظرة .

وإلى جانب هذا ، هناك دول لا تزال تتخبط فى سياستها التعليمية بالإضافة إلى افتقارها إلى منشآت تعليمية مجهزة وأعداد كبيرة من المعلمين لمختلف المراحل .

أوضاع التعليم فى الدول النامية

(أ) السلم التعليمى :

تختلف درجات السلم التعليمى من دولة إلى أخرى طبقا لظروف كل منها .

ولكن النظام السائد فى غالبية هذه الدول ، هو :

- المرحلة الابتدائية ، ومدتها ٦ سنوات .
- المرحلة الثانوية (بقسميها) ومدتها من ٤ إلى ٦ سنوات بعد المرحلة الابتدائية وتشمل المرحلة الثانوية ونوعيات هذه المرحلة :

تعليم عام ، تعليم فنى : زراعى ، تجارى ، صناعى .

- وكذلك معاهد اعداد معلمى المرحلة الأولى .
- المرحلة الجامعية أو العالية ؛ ومدتها تتراوح ما بين ٣ و ٤ سنوات فى معظم هذه الدول ، مع التركيز على الكليات والمعاهد النظرية دون العملية والفنية .

(ب) فكرة موجزة عن مراحل التعليم بالدول النامية :

بالنسبة للتعليم الابتدائى :

توضح البيانات من واقع الحياة التعليمية فى الدول النامية ، أن هذا التعليم فى معظمه ، هزيل فى مناهجه ، ردئ فى محتواه ، فقير فى أبنيته ، ومؤسساته وتجيهزاتها ، كما يفتقر إلى معلمين مؤهلين ، ومعدين علميا وثقافيا وتربويا .

أما نسبة تلاميذ هذه المرحلة فإنها تتراوح بين ٢٠ ٪ و ٤٠ ٪ من عدد التلاميذ الذين ينبغى أن يلتحقوا بالتعليم الابتدائى وقد تصل إلى ٥٠ ٪ فى بعض الدول المتخلفة أو تزيد قليلا فى بعضها الآخر وهذا دليل على عدم امكانية هذه الدول لاستيعاب أطفال المرحلة الابتدائية .

وإلى جانب ذلك ، هناك تسرب فى المرحلة الأولى بحيث يشكل نسبة عالية بين تلاميذ التعليم الابتدائى الذين لا يكملون المرحلة بسبب ضغوط اقتصادية ، واجتماعية فى معظمها ، بل أكثر من ذلك ، تشير الاحصائيات

والدراسات التى تجرى فى هذا المجال إلى نسبة كبيرة ممن يكملون المرحلة الابتدائية يرتدون بعد سنوات قليلة إلى الأمية ، وبخاصة فى المناطق الريفية .

بالنسبة للتعليم الثانوى :

تشير الدلائل التى تتناول التعليم فى الدول النامية إلى أن نسبة الملتحقين بالمرحلة الثانوية تتزايد عاما بعد عام ولو أنها لا تزال ضئيلة بمقارنتها بما هى عليه فى دول أخرى ، إذ لم تستوعب الاعداد المطلوبة .

ويلاحظ أن مناهج المرحلة الثانوية دسمة إلى حد ما إذا قورنت بمناهج المرحلة الأولى ، فهذه المرحلة تعد خريجيها للالتحاق بالتعليم العالى ، مع تركيزها على المواد النظرية والأساليب الأكاديمية .

أما بالنسبة للتعليم الفنى ؛ فالعناية به لا تزال قاصرة عن تحقيق الغاية المرجوة منه ومن الملاحظ أن خريجى المدارس الثانوية (القسم الأول أو الإعدادي) يلتحق بعضهم بالمدرسة الثانوية (القسم الثاني) والبعض الآخر يعمل فى الوظائف الحكومية المختلفة ، ثم هناك فريق ثالث من هؤلاء الخريجين ، يعملون بالتدريس فى المرحلة الأولى .

بالنسبة للتعليم العالى :

تعانى الدول النامية من نقص شديد فى كم التعليم العالى وكيفه .

وهذا النوع من التعليم ، يلتحق به أعداد قليلة جدا من أبناء الدول النامية، فمؤسساته ومعاهده قليلة بهذه الدول مثل ما يوجد فى السودان والسنغال وأوغندا ، وبعضه حديث النشأة فيها ، مثل : المملكة العربية السعودية والبحرين وقطر .(١)

ورغبة من الدول النامية فى أن يستكمل أبناؤها مراحل التعليم ، يوفد بعضها كثيرا من الطلاب إلى الدول المتقدمة أو الدول المجاورة التى قطعت شوطا فى التعليم العالى .

على أن هناك من الدول النامية ، ما تمكنها مواردها الاقتصادية من انشاء كليات ومعاهد عليا مزودة بأحدث الأجهزة والأدوات والمعامل والمعدات

---

(١) تحسنت نسبيًا هذه الأوضاع فى السنوات الأخيرة .

العلمية والتعليمية : مما يوفر التعليم الجامعى لأبنائها وتنفق على ذلك أموالا باهظة ، وبالرغم من هذا ، لا يلتحق به إلا أعداد ضئيلة من الطلاب .

ولكن يغلب على الدول النامية محاولاتها فى أن تعتمد ضمن ميزانياتها العامة ما يمكنها من انشاء المؤسسات التعليمية العليا ، فتقيم الجامعات وتضمنها الكليات والمعاهد تدريجيا حتى تستكمل مراحل التعليم بها ، بينما يفرط بعض هذه الدول فى الاهتمام بنوع أو تخصص دون آخر وفقا لظروفها ومتطلبات الحياة فيها . وعلى نقيض المألوف فى الدول النامية ، نجد بعض جامعاتها تتمتع بمستوى عال وأساتذة متفرغين ، وتجهيزات علمية ممتازة ، وخدمات طلابية طيبة ، كما فى دول غانا ونيجيريا (الشرقية والغربية وجامايكا ، وإن كانت جامعات هذه الدول تستعين بالأساتذة الأجانب بنسبة كبيرة .

ومن أمثلة ذلك ، أيضاً ، الأوضاع العلمية والتعليمية الممتازة التى تتمتع بها الجامعة الوطنية للهندسة فى بيرو وجامعة الوادى فى كولمبيا وغيرهما مما يرتفع بالتعليم العالى فى هذه الدول بحيث يصل إلى ما وصلت اليه الدول المتقدمة فى عالمنا المعاصر .

(جـ) المعلمون فى الدول النامية :

تشير الاحصائيات والتقارير التى تصدر عن هذه الدول وكذلك ما يصدر عن منظمة اليونسكو الدولية إلا أن الدول النامية – فى معظمها – تعانى نقصا شديدا فى أعداد المعلمين بها بمختلف فئاتهم فى أنواع التعليم ، وذلك يرجع إلى عدة أسباب ، منها :

١ – قلة مواردها الاقتصادية .

٢ – قلة معاهد اعداد المعلمين بها .

٣ – ضعف نضجها الحضارى بالقياس إلى دول أخرى .

٤ – سيطرة كثير من عادات وتقاليد المجتمعات التقليدية المغلقة .

بالنسبة للمرحلة الابتدائية :

المعلمون بهذه المرحلة ، معظمهم من المواطنين من أبناء الدول النامية الذين حصلوا على مؤهل علمى متواضع كشهادة اتمام الدراسة المتوسطة (الاعدادية) أو اتمام الدراسة الثانوية .

ومن الملاحظ أن كثيراً من هؤلاء المعلمين لم يعدوا الاعداد التربوى الذى ينبغى أن يكون عليه معلموا المرحلة الابتدائية ، ولكن هذه الدول تستعين بهم إلى جانب غيرهم من دول أخرى ، رغبة منها فى اتاحة فرص التعليم الشعبى لأكبر عدد يمكن أن يلتحق به من أطفالها .

هذا ، بالنسبة للمدارس الحكومية ، أما بالنسبة للمدارس الخاصة أو الأهلية التى يقوم بانشائها وادارتها بعض الهيئات الوظنية (أو المنظمات التبشيرية أحيانا) فيقوم بالتدريس فيها معلمون غالبتهم على قدر متواضع من الكفاءة فى مهنة التعليم .

ومما يذكر أن المدارس الخاصة بالدول النامية قليلة العدد فى معظمها وقد تكون معدومة فى بعضها . وهناك من الدول النامية ما يرى الأخذ بأساليب حديثة للتعليم ، يعهد بها إلى غير المعلمين فى التعليم الابتدائى وذلك للقضاء على مشكلة نقص المدرسين .

بالنسبة للمرحلة الثانوية :

المعلمون بهذه المرحلة ، قليل منهم من المواطنين أبناء الدول النامية ، ممن يتخرجون فى المدارس الثانوية مع تأهيلهم تربويا لفترة معينة ، تختلف من دولة إلى أخرى .

أما الفئة الكبيرة منهم ، فمن غير المواطنين ، إذ يستعين كثير من هذه الدول بالمعلمين من أبناء الدول الشقيقة أو الصديقة التى تسهم فى التعاون الثقافى معها .

وتفيد البيانات الواردة – فى السنوات الأخيرة – أن عددا غير قليل من الدول النامية يتجه إلى التوسع فى انشاء معاهد وكليات اعداد المعلمين لمختلف المراحل التعليمية ، إلى جانب تدريب غير المؤهلين منهم ، واستمرار تربيتهم أثناء الخدمة .

(د) مشكلات التعليم فى الدول النامية :

تتنوع مشكلات التعليم فى الدول النامية بتنوع التعليم نفسه ، وبتنوع هذه الدول نفسها ، فهى ليست سواء من حيث درجة التخلف أو التقدم ، فقد تكون بينها فروق واسعة أحيانا وضيقة أحيانا أخرى ، طبقا لظروف كل دولة .

فهذه الدول ، ليست على درجة واحدة بالنسبة لمراحل التعليم ، فبعضها متقدم فى التعليم الابتدائى وبعضها متخلف فى التعليم الثانوى ، فى حين يضاعف البعض الآخر من جهوده للنهوض بالمرحلة العالية أو التعليم الجامعى، كذلك منها ما يزيد معدل تطور التعليم فيها عن غيرها .

وعلى أية حال ، يمكننا أن نبرز بعض مشكلات التعليم فى الدول النامية بنوعيها (المتخلفة والنامية إلى حد ما) لاشتراكهما فى كثير منها لتشابه الظروف ، وذلك على النحو التالى :

أولاً : أن هذه الدول تعانى نقصا شديدا فى مختلف فئات العاملين فى النواحى العلمية والتخصصات المهنية والفنية بكافة أنواعها ؛ فهى فى حاجة إلى التمتع بالاكتفاء الذاتى فى أنواع كثيرة من القوى البشرية وبخاصة فى مجال التعليم .

ثانياً : الافراط فى الاهتمام بالتعليم النظرى دون الفنى والكليات النظرية دون العلمية مما يحد من ملاحقتها لتطورات العصر بسبب ما لديها من امكانيات مالية متواضعة لا تفى بها ثم لايجاد وظائف للخريجين فى مكاتب الحكومة والتى يشغلها – غالبا – غير المواطنين ويكلفها الكثير من الرواتب . ذوى قدرات ممتازة وكفاءة طيبة .

ثالثاً : سوء تنظيم التعليم العالى وجموده ، وتوزيعه على كليات ومعاهد منفصلة فى بعض الدول ، بل وأحيانا ، سوء الادارة والاشراف ، بالإضافة إلى ايفاد كثير من الطلاب للخارج لاستكمال دراستهم وكذلك استقدام أساتذة أجانب بأعداد كبيرة للتدريس بالتعليم العالى ، وفى كلتا الحالتين تتحمل الدول النامية نفقات كثيرة مما يرهق ميزانية الدول الفقيرة منها .

رابعاً : تفرط بعض الدول فى كم التعليم على حساب كيفة رغبة منها فى تحقيق قفزات فى مضمار التقدم العلمى حتى تستطيع مجاراة التيارات العالمية والاتجاهات المعاصرة المتسابقة ولذلك مزاياه ، كما أن له عيوبه .

خامساً : تعانى النظم التعليمية فى كثير من الدول النامية من افتقارها إلى قيادات إدارية ماهرة فهى لا تحتاج إلى مديرين بالمعنى الضيق فحسب ، بل إلى فريق ادارى متنوع الإمكانيات والمهارات والمعرفة بحيث يشتمل على أشخاص ذوى قدرات ممتازة وكفاءات طيبة .

تعقيب :

يتضح مما أسلفنا عن أوضاع التعليم ومشكلاته فى الدول النامية وبالرغم من أن معدلات النمو الاقتصادى فى هذه الدول تختلف فيما بينها اختلافا كبيرا إلا أنها – بصفة عامة – منخفضة . بل وغير محققة لما تتوقعه الشعوب فيها من آمال اللهم إلا إذا حدثت تطورات سريعة وفقزات متتالية .

وبرغم ذلك كله ، فإننا نستطيع – فى ضوء ما تبذله الدول النامية من جهود ، أن نلاحظ ما يأتى :

- أنها تحاول التوسع فى قاعدة التعليم بها ، اذ تكثر من انشاء المدارس الابتدائية كمرحلة أولى للتعليم ، كما تحاول تحسين نوعيته وتعميمه للبنين والبنات ليستوعب معظم الأطفال .
- أنها تحاول اتاحة الفرصة أمام أعداد كبيرة من أبنائها للالتحاق بتعليم المرحلة الثانوية لأهميتها سواء من الناحية التعليمية أو الاجتماعية أو الاقتصادية وحتى تتاح لهم الفرصة للالتحاق بالتعليم العالى .

أنها تحاول الأخذ بمبادئ التخطيط والاتجاهات العصرية للنهوض بمجتمعاتها وتحسين سبل الحياة فيها وهى من أجل ذلك تضع الخطط الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (ومنها شئون التعليم) وتضمنها ما تراه من تطلعات المستقبل فى مختلف المجالات وما يدعم استراتيجياتها لتنمية الموارد البشرية حتى تتمكن بالتدريج المرحلى من الاستغناء عن العاملين بها من غير المواطنين ليحل محلهم أبناء الدولة فى معظم الكوادر ومجالا الخبرة وقطاعات التعليم .

– أنها تحاول كل بحسب امكانياتها ومؤسساتها الصناعية والتجارية وموارد الثروة ونوعيتها – أن توجه أبناءها لاستغلال هذه الموارد والاستفادة منها ، وبالتالى توزيع الطاقات البشرية بمختلف مستوياتها على نواحى النشاط الاقتصادى بها ، مما يحقق لها – فى المستقبل – كفاية فى القوى البشرية ، وقلة فى النفقات والتكلفة ، ليتمكن أبناء الدولة – على مدى قريب – من الهيمنة على مقدرات بلادهم ، وكذلك الحال بالنسبة لمتطلبات التربية والتعليم بصفة عامة .

دراسة تطبيقية لاتجاهات التربية في الدول النامية التعليم في ماليزيا

تقـــديم :

دولة ماليزيا ، اتحاد فيدرالى ، يتكون من ١٣ ولاية ، منها ١١ ولاية بالقسم الغربى واثنتان بالقسم الشرقى لماليزيا ، ولكل ولاية طابعها وملامحها الخاصة بها (١) .

وتقع ماليزيا فى دائرة قريبة من خط الاستواء بين خطى عرض ١ ,٧ شمالا ، وخطى طول ١٠٠ ، ١١٩ شرقاً ، وهى مجاورة لأقصر طريق بحرى بين الهند والصين وتتوسط المسافة بينهما تقريبا . وعاصمة ماليزيا «كوالالمبور» وإلى جانب ذلك ، توجد عاصمة لكل ولاية بها .

واللغة الماليزية (أو الملايوية) هى اللغة الوطنية الرسمية ، وهى أيضاً لغة التعليم فى المرحلة الأولى منذ سنة ١٩٦٧ وتكتب بالحروف اللاتينية أو العربية ، وبها كثير من الكلمات العربية ، ولكن هناك لغات أخرى ولهجات محلية يستعملها السكان فى الأقاليم المختلفة ، فالشعب فى ماليزيا يتكون من أجناس مختلفة ، فهناك الملايويون ، والصينيون ، والهنود ، وغيرهم .

أما عدد سكان ماليزيا ، فيبلغ نحو ١٣ مليون نسمة (عن احصاء سنة ١٩٧٦)(٢) .

ويلاحظ استخدام اللغة الانجليزية ، على نطاق واسع فى دوائر الحكومة والصناعة والتجارة ، كما أنها مادة اجبارية فى مدارس ماليزيا ، ومن المقرر أن تصبح اللغة الماليزية لغة التعليم فى مراحل التعليم العام جميعها فى عام ١٩٨٢ مع بقاء اللغة الانجليزية لغة ثانية .

وأما الدين الرسمى ، فهو الاسلام ، ومن ثم ، فإن حاكم كل ولاية ، له الرئاسة الدينية ، فيما عدا بعض الولايات (أربع ولايات فقط) حيث تكون الرئاسة الدينية . فيها لملك ماليزيا أما المراسم والشئون الدينية الاسلامية التى تطبق على البلاد كلها ، فإنها من اختصاص مجلس الشئون الاسلامية (٥) .

وقد ضمن دستور البلاد فى ماليزيا حرية العبادة لجميع السكان ، ومن

---

(1) Malaisie in Brief. 1972, p. 46.

(٢) وزارة الاعلام – ماليزيا – الكتاب السنوي لسنة ١٩٧٤ ص ١١٢ . زاد عدد السكان خلال الربع قرن الماضى

(٥) الولايات الأربع المذكورة ، هى : بنانج ، وملاكا ، الصباح ، وسراواك .

الديانات التى توجد فى دولة ماليزيا : المسيحية ، والهندوكية ، والبوذية ، والطاوية .

وهناك أنواع من الهيئات والجمعيات الدينية التى لها أملاكها ومنشآتها ، التى تديرها مثل : المدارس ، والمستشفيات ، وملاجئ الأيتام ونحو ذلك .

وأما نظام الحكم ؛ فماليزيا تسير على النظام الملكى ، ويتم انتخاب الملك عن طريق مؤتمر حكام ، حيث يتولى مهام منصبه لمدة خمس سنوات وهو الرئيس الأعلى للدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة ، وهو الذى يصرف الشئون المختلفة وفقا لمشورة البرلمان ومجلس الوزراء . ويعين القضاة الذين يحكمون باسمه ، وهو الذى ينعم عليهم بالرتب والنياشين (١) .

وماليزيا من الدول النامية ، التى تأخذ بأسباب النهوض بمجتمعها بقدر ما تمكنها اقتصادياتها وهى من أجل هذا ، تقيم المؤسسات والمشروعات التى تفيد البلاد وتخطو بها خطوات فى سبيل التقدم ، وكذلك تقيم الخطط الشاملة للتنمية القومية الاقتصادية والاجتماعية ، مثل الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٦/١٩٧٠) والخطة الخمسية الثانية (١٩٧٠/١٩٧٥) أما مصادر الثروة فى ماليزيا ، فهى بحسب أهميتها وانتاجها(٢):

المطاط ، القصدير ، الأخشاب ، زيت النخيل ، الحديد ، الألمنيوم ، الاسماك .

وما يقوم على هذه المصادر من صناعات محلية ، أو تصدير بالإضافة إلى بعض المحاصيل الزراعية .

الأوضاع السكانية :

بعد هذا التقديم الموجز ، نود الاشارة إلى الاوضاع السكانية فى دولة «ماليزيا» .

وذلك على النحو التالى :

يتكون شعب «ماليزيا» من خليط بشرى عجيب ؛ ملايين من البشر ، متفاوتة تفاوتا واضحا ، فى لون البشرة ، وفى طول القامة ، وفى قسمات الوجه

(1) Kuala Lumpur, - capital of Malaisia, 1970, P. 5.

(٢) وزارة التربية والتعليم الماليزية – احصاءات عن – كولامبور ١٩٧٢ .
خطت ماليزيا – في السنوات الأخيرة – خطوات جيدة في شئونها الإقتصادية .

، ولكل منها ميزاته ؛ اللغوية والثقافية ، والدينية .

ومع هذا الاختلاف ، يعيشون جنبا إلى جنب ، بغض النظر عن جنسهم، وأصلهم (١).

ويتكون سكان «ماليزيا» من العناصر الآتية :

١ – الملايويون :

وهم سكان البلاد الأصليون ، الذين يرجعون إلى العنصر الملايوى ، وهم يكونون نصف المجتمع الماليزى ، ويدينون بالإسلام ، ويتكلمون اللغة الملايوية، التى تكتب بالحروف العربية ، واللاتينية .

٢ – الصينيون :

وهم العنصر الثانى للمجتمع الماليزى ، وليس لهذا الجنس ديانة معينة ، بل له ديانات مختلفة ، أغلبها يميل إلى الوثنية ، والبوذية ، وكثير منهم يتبع فلسفة «كونفوشيوس» ، والدين لديهم ، ليس له الأهمية المعروفة .

وقد استطاعت المدارس التبشيرية أن تنشر المسيحية بين أبناء الصين بالملايو . ويختلف الصينيون عن الملايويين فى كثير من الأمور ؛ فى طبيعتهم، ولغتهم ، ودينهم ، ... وهم يتكلمون ؛ الكانتونية ، والهوكانية ، والنيوشيوية (٢) .

٣ – الهنود :

وهؤلاء ، يمثلون العنصر الثالث من سكان «ماليزيا» ، ويبلغ تعدادهم نحو ثلاثة أرباع (٣/٤) مليون نسمة ، ويدين أكثرهم بالديانة الهندوكية .

وقد اعتنق كثير من هنود ماليزيا الديانة المسيحية ، عن طريق المدارس التبشيرية .

كذلك ، هاجر من جنوب الهند إلى ماليزيا عدد من المسلمين الهنود ، وهم يتكلمون اللغة الأوردية ، وغيرها من اللهجات الهندية .

---

(١) عبدالحفيظ محمصاني – اتحاد ماليزيا – مطبعة بيروت سنة ١٩٦٤ ص ١٩ .

(٢) محمد عبدالرؤف – الملايو ، وصف ، وانطباعات – الدار القومية للطباعة والنشر – القاهرة ١٩٦٦ ص ٦٧ .

٤ – عناصر أخرى :

إلى جانب العناصر السابقة المكونة لدولة «ماليزيا» هناك عناصر أخرى، منها :

(أ) عناصر ناتجة عن التزاوج بين الأوربيين (أثناء فترة الاستعمار) والآسيويين ، سواء من الصينيين أو الملايويين ، وهذه المجموعة تعرف بأسم «يوراشي» ، أى الذين نتجوا عن زواج بين العنصر الأوربى ، والعنصر الآسيوى .

(ب) عنصر عربى ، ويتمثل فى هؤلاء الذين هاجروا من جنوب الجزيرة العربية ، واستقروا بماليزيا .

وفيما يلى نورد بيانا بالنسب المئوية للاجناس البشرية المكونة لدولة «ماليزيا» :

الملايويون = ٥٤,٧ ٪ من مجموع السكان .

الصينيون = ٣٤,٢ ٪ من مجموع السكان .

الهنود = ٩ ٪ من مجموع السكان .

أجناس أخرى = ٢,١ ٪ من مجموع السكان .

أوضاع التعليم :

بعد أن تخصلت ماليزيا من أنواع الاستعمار الذى تعرضت له كدولة فى مجموعها أو بعض أجزائها أو احدى ولاياتها ، شرعت تعيد النظر فى نظامها التعليمى على أسس قومية ، فقد كان تعرضها للاستعمار البرتغالى مرة ، والهولندى مرة أخرى ، والبريطانى مرة ثالثة ، واليابانى مرة رابعة ، على مدى أكثر من أربعة قرون (من سنة ١٥١١ إلى سنة ١٩٦٠) من أسباب عدم استقرار أوضاع الحياة فيها بصفة عامة ، وأوضاع التعليم بصفة خاصة إلى أن أعلن قيام دولة ماليزيا سنة ١٩٦٣ بوضعها اتحادا فيدراليا بين الولايات التى تشملها – فيما عدا ولاية «سنغافورة» التى صدر بانفصالها تعديل فى الدستور سنة ١٩٦٥(١) .

---

(١) وزارة الاعلام ماليزيا – (باختصار)كولامبور ص ١٩٧٢ جـ ٤ .

وفيما يلى ، نتناول الأوضاع التعليمية بدولة ماليزيا :

أولاً : ادارة التعليم (العام والعالى) :

تطورت الإدارة التعليمية فى ماليزيا ، منذ حصولها على الاستقلال حتى الآن ، حيث مرت بعدة مراحل صحبتها تغييرات فى الهياكل التنظيمية لادارة التعليم (على المستوى القومى والمستوى الاقليمي) ، وكانت آخر هذه التغييرات ما حدث سنة ١٩٧٦ ، وهو ما يعمل بموجبها حتى الوقت الحاضر .

على المستوى القومى : (مستوى الدولة)

تتولى وزارة التعليم الماليزيا ، الاشراف على شئون التربية والتعليم على المستوى العام (أو المركزي) .

وتتكون تنظيمات الوزارة من :

الوزير :

ويمثل السلطة العليا للإدارة التعليمية .

ويعاونه فى مهامه كل من :

نائب الوزير – السكرتير السياسى – السكرتير السرى للوزير – والسكرتير السرى للوزير – السكرتير السرى لنائب الوزير – موظف خاص لمكتب الوزير – موظف خاص لنائب الوزير .

أما أقسام الوزارة ، فهى :

قسم السكرتارية – قسم الإدارة – قسم الوظائف والخدمات – قسم المالية والحسابات – قسم المبانى والتجهيزات – قسم التعليم العالى – قسم ادارة المدارس – قسم التخطيط والبحث العلمى – قسم الخدمات ونشر التعليم – قسم النظار – إدارة الامتحانات – قسم الشئون الخارجية – قسم التعليم الفنى والمهنى – قسم السجلات – الإدارة المركزية للتفتيش – إدارة تدريب المعلمين – إدارة تنمية المجتمع وتعليم الكبار – مركز تنسيق المناهج – إدارة البعثات .

على المستوى الأقليمى : (مستوى الولايات) :

لكل ولاية فى ماليزيا إدارة تعليمية ، تشرف على شئون التعليم بها .

وذلك على النحو التالى :

١ – الموجه العام للولاية :

ويتولى تنفيذ السياسة التعليمية فى الولاية ، ويقوم بمراقبة نشاط المدارس والاشراف على الإدارة التعليمية .

٢ – ويعاون الموجه العام للولاية ، فى مهامه ، كل من : الموجه المساعد الخاص – الموجه المساعد .

كما يعمل فى الإدارة التعليمية على المستوى الاقليمى ؛ (التنظيم التالي) :[1]

٣ – المشرفون :

ويقومون بالاشراف الفنى والإدارى على جميع مدارس الولاية .

٤ – مشرفو المدارس :

مشرف المدارس الثانوية .

مشرف المدارس الوطنية .

مشرف المدارس الصينية .

مشرف المدارس التأميلية .

٥ – مشرفو الاختصاص :

بما يماثل نظام الموجهين الأوائل للمواد الدراسية .

٦ – قسم المبانى .

٧ – قسم الامتحانات .

٨ – قسم السجلات .

٩– قسم شئون العاملين .

١٠ – قسم الشئون المالية والمخازن .

١١ – قسم شئون المحافظات .

---

(١) الإدارة التعليمية للولايات – ماليزيا – سنة ١٩٧٥ .

ويعمل بهذه التنظيمات الإدارية فى معظم ولايات ماليزيا ، مع اختلاف طفيف فى بعض المسميات الوظيفية للإدارة أو الأقسام بين ولايات شرقى الدولة وغربيها . إلى جانب ذلك ، هناك الادارات التعليمية المحلية وهو ما نعنى به ، المستوى المحلى لإدارة التعليم .

ومما يذكر ، أنه بالإضافة إلى اشراف الحكومة الفيدرالية على شئون التعليم بولايتى ؛ «صباح ، وسراواك» (شرقى ماليزيا) فإنها تترك للهيئات الدينية ، والسلطات المحلية ، متابعة الاشراف على النواحى التعليمية بهاتين الولايتين بما يتفق وظروف كل منهما .

ثانياً : السلم التعليمى :

يتكون تنظيم التعليم العام فى ماليزيا على النحو التالى :

١ – المرحلة الابتدائية :

مدتها ٦ سنوات تبدأ من سن السادسة ، وتنتهى بعقد امتحان مسابقة للقبول بالمرحلة التالية .

٢ – المرحلة الثانوية الأولى :

مدتها ٣ سنوات (تقابل المرحلة الاعدادية فى نظام التعليم المصري) وتمثل هاتان المرحلتان فترة الالزام بالنسبة لأبناء الدولة ، حيث يقدم التعليم بالمجان فى المدارس الماليزية التى تستخدم اللغات : الماليزية أو الصينية أو التأميلية كلغات للتدريس وذلك فى المرحلة الابتدائية ، أما فى المرحلة الثانوية الأولى ، فيقدم التعليم المجانى فى المدارس التى تكون لغة التعليم فيها ، هى اللغة الماليزية .

٣ – المرحلة الثانوية الثانية :

مدتها عامان دراسيان ، وتشمل نوعين : عام وفنى .

وهذه المرحلة ، تعتبر مرحلة انتقائية ، حيث تختار طلابها من المتفوقين من خريجى المرحلة السابقة (الثانوية الأولي) والذين يؤدون امتحانا فى نهايتها باللغة الماليزية أو الانجليزية ليلتحقوا بالثانوى العام ، أما غير المتفوقين (بالنسبة للامتحان ولمجموع الدرجات) فيلتحقون بالثانوى المهنى أو

الفنى ، والذى أدخل فى نظام التعليم الماليزى منذ سنة ١٩٦٤ (١) .

تعليم ما بعد المرحلة الثانوية :

بعد انتهاء المرحلة الثانوية الثانية بقسميها (العام والفني) وبعد حصول الطلاب على الشهادة الثانوية ، يؤدى الحاصلون منهم على الثانوية العامة ، امتحان قبول للالتحاق بالصف السادس الثانوى (بالنسبة لعدد سنوات هذه المرحلة) حيث يدرس الطالب منهجا دراسيا لمدة عامين للتأهيل لدخول الجامعة والالتحاق بالتعليم العالى إذا رغب ذلك ، وله أن يلتحق بمعاهد التدريب المهنى ، أو معاهد اعداد المعلمين ، أو معاهد التمريض (بالنسبة للطالبات) .

أما خريجو المدارس المهنية أو الفنية ، فيعملون كصناع أو زراعيين ، أو تجاريين فنيين .

وتشير الاحصائيات إلى تزايد أعداد المقيدين بمراحل التعليم العام عاما بعد عام ، حيث بلغ عدد تلاميذ وتلميذات المدارس الابتدائية نحو ١٦٨,٥٠٠ فى عام ١٩٧٠ ، كما بلغ عدد طلاب وطالبات المدارس الثانوية و ٥٦١,٤٧١ فى عام ١٩٧٥ (بنوعياتها) نحو ٥٤١١٠٠ فى نفس العام بالقياس إلى أعوام سابقة (٢) .

التعليم العالى :

حتى عام ١٩٧٠ كان هناك ثلاث جامعات فى ماليزيا ، منها ، جامعتان فى كوالالمبور ، وهما :

جامعة ملايا ، والجامعة الوطنية ، أما الجامعة الثالثة فمقرها مدينة «بينانج» وتسمى جامعة «بينانج» ، والجامعة الأولى ، هى أقدم الجامعات الثلاث، وتليها الجامعة الثالثة حيث أنشئت سنة ١٩٦٩ ثم الجامعة الوطنية التى أسست سنة ١٩٧٠ ، ثم أنشئت جامعة ماليزيا الزراعية سنة ١٩٧١ وكذلك أنشئت جامعة ماليزيا التكنولوجية سنة ١٩٧٢ .

أما مجموع طلاب وطالبات هذه الجامعات فيبلغ نحو ١٠٠٠٠ طالب

---

(١) وزارة الاعلام ماليزيا (باختصار) كوالالمبور ١٩٧٢ ص ١٠٤٠ .

(2) Kuala Lumpur - Capital City, of Malaysia 1970. p.5.

وطالبة طبقا لاحصاء العام ١٩٧٢/٧١ تحظى جامعة «مالايا» بغالبية هذا العدد اذ يصل عدد طلابها ما يقرب من ٨٥٠٠ طالب وطالبة وإلى جانب هذه الجامعات الثلاث ، يوجد عدد من المعاهد المتخصصة ، من بينها : معاهد اعداد المعلمين والمعلمات ، والمعهد الزراعى بمدينة سردانج ، والمعهد الفنى ، ومعهد مارا للتكنولوجيا ومعهد أونو عمر الصناعى ؛ ومعهد تنكو عبد الرحمن ، وكذلك الكلية الاسلامية .(١)

وماليزيا من الدول النامية ، التى تحاول تعويض ما فاتها من خطوات على طريق التقدم ، فبالإضافة إلى ما يوجد بها من جامعات ، توفد مجموعات من أبنائها لاستكمال تعليميهم فى الخارج ، سواء فى دول مجاورة لها ، أكثر تقدما ، أو دول أخرى .

التعليم الاضافى ومحو الأمية :

زيادة فى نشر التعليم ومحاولة من قبل الدولة فى القضاء على الأمية أو على الأقل ، التخفيف من نسبتها بين الشعب الماليزى ، تنشئ وزارة التربية والتعليم – من وقت لآخر – فصولا اضافية للتلاميذ الذين لم يتح لهم مواصلة تعليمهم بالمدارس الثانوية (القسم الأول) ، كما أن هناك عددا من المدارس الخاصة فى ماليزيا ، تقوم بالتعليم العام والمهني والفنى ، فضلا عن وجود مدارس التعليم بالمراسلة التى تنتشر فى المدن.

ومنذ عام ١٩٦١ وحتى الآن ، تقوم وزارة التربية والتعليم بمعاونة وزارة التنمية الوطنية والريفية بحملات لمحو الامية بين الكبار ، الذين لم تتح لهم فرص الالتحاق بالمدارس ، وتضع لها البرامج المناسبة ، وذلك فى حدود امكانياتها وخططها القومية .

ثالثاً : اعداد المعلمين :

يتم اعداد المعلمين فى ماليزيا على النحو التالى :

بالنسبة لمعلمى المرحلة الابتدائية :

يتم اعداد هؤلاء المعلمين عن طريق الحاق الراغبين من الحاصلين على

(١) تزايدت أعداد الطلاب بمراحل التعليم العام والعالى خلال السنوات الماضية زيادة ملحوظة .

شهادة الدراسة الثانوية العامة (القسم الثاني) لمدة عام دراسى واحد بمعاهد المعلمين أو المعلمات .

بالنسبة لمعلمى المرحلة الثانوية :

يتم اعداد هؤلاء المعلمين عن طريق :

(أ) دراسة لمدة عامين دراسيين بمعاهد المعلمين أو المعلمات ، ويعين الخريجون بالمدارس الثانوية (القسم الأول) فى أغلب الأحوال .

(ب) دراسة جامعية باحدى الكليات (الآداب ، والعلوم) لمدة ثلاث سنوات ، ويعين بعضهم بالقسم الأول من المرحلة الثانوية ، والبعض الآخر ، يعينون بالقسم الثانى منها .

(جـ) دراسة جامعية باحدى الكليات لمدة أربع سنوات ، تخصص السنة الأخيرة منها للدراسة التربوية ويعين الخريجون بالقسم الثانى من المرحلة الثانوية ، غالبا .

بالإضافة إلى ذلك ، توفد ماليزيا مجموعات من أبنائها – بين الحين والآخر – إلى الدول العربية للالتحاق بجامعاتها وللتخصص فى تدريس التربية الدينية الاسلامية واللغة العربية ، ونلمس ذلك بوضوح فى جامعات جمهورية مصر العربية . وكذلك ، توفد بعض هذه المجموعات إلى دول أخرى والجدير بالذكر ، أن ماليزيا ، تستعين بعدد من المعلمين من أبناء الدول الصديقة ، لسد حاجتها من المعلمين اللازمين لمدارسها ، نظرا لوجود عجز فى بعض التخصصات ، مثل : العلوم ، والرياضيات ، بالإضافة إلى بعض أساتذة الجامعات ، الذين تستعين بهم من الدول الأخرى .

تدريب المعلمين أثناء الخدمة :

تعقد الدولة فى «ماليزيا» – بين الحين والآخر – دورات تدريبية ، وتجديدية للمعلمين أثناء خدمتهم ، وذلك بهدف تحسين أدائهم ، ولتمكنهم من النمو العلمى ، والمهنى ، بالإضافة إلى معاونتهم على القيام بمهامهم الوظيفية ، بصفة عامة .

وتقدم إدارة تدريب المعلمين ، التابعة لوزارة التربية والتعليم الماليزية ، العديد من البرامج ، لتحقيق ذلك ، والتى من واجباتها :

- توفير التدريب الاساسى اللازم للمعلمين والمعلمات ، وتنظيم الدورات التدريبية التى تجرى أثناء الخدمة .
- تنظيم امتحانات تدريب المعلمين والمعلمات .
- تقديم التوجيهات ، والارشادات لمعاهد المعلمين والمعلمات فيما يتعلق بالسياسة التعليمية للوزارة .
- المساعدة فى اختيار الأشخاص اللائقين للتدريب على مهنة التدريس.
- معاونة المعلمين على ممارسة الحديث من أساليب التربية وطرائق التعليم .

الفصـــل السابع
اتجاهـــات التربيـة فى الدول الإسلامية

بعد عرضنا لنوعيات معاصرة من دول العالم الذى نعيش فيه .

نرى أن نخصص هذا الفصل لنوعية أخرى من هذه الدول التى لها سماتها المميزة بين غيرها ، ألا وهى ، الدول الاسلامية .

ونحن إذا ذكرناها فى ختام حديثنا المفصل عن الدول المعاصرة ، فنحن نرى ، أن الدول الاسلامية ، تنفرد بسلوكيات معينة فى حياتها ، وشئون مجتمعاتها ، وإن كان الاقتصاديون يدخلونها ضمنيا – فى تقسيماتهم للدول ، من حيث المستوى الاقتصادى ، المقرون بالتقدم العلمى ، والحضارى ، والاجتماعى ، دون النظر إلى طبيعة الحياة الدينية فيها كطراز لحياة شعوبها .

ومن أجل ذلك ، أردنا أن نتبع الفصول السابقة ، بفصل ينفرد بتناوله للدول الاسلامية ، واتجاهات التربية فيها ، فضلا عن انتماء هذا النوع من الدول (اقتصاديا وحضاريا) إلى نوع أو أخر من دول العصر الحاضر .

هذا النوع من الدول :

الدول الاسلامية التى نعنيها هنا ، هى الدول التى يدين أهلها ، ومواطنوها (أو الغالبية العظمى منهم) بالإسلام ؛ عقيدة ، وشريعة ، وحكما ، وتطبيقا ، سواء فى حياتها الاجتماعية ، أو التعليمية ، أو التربوية، كما تنص دساتيرها على ذلك .

وهذه الدول ، لا تتركز فى منطقة بعينها ، ولكنها موزعة فى بلاد العالم، وبخاصة فى قارتى آسيا ، وأفريقيا .

على أنه ليس من الضرورى ، أن تكون هذه الدول ضمن الوطن العربى، وإنما يقع بعضها داخل المنطقة العربية (جامعة الدول العربية) ، مثل : جمهورية مصر العربية ، والمملكة العربية السعودية ، وجمهورية موريتانيا الاسلامية ، ... بينما يقع البعض الآخر فى مناطق أخرى ، مثل : تركيا ، وايران ، والباكستان وغيرها من الدول التى يربط الاسلام بينها جميعاً .

وفى عالمنا المعاصر ، دول ، يكون المسلمون فيها نسبة كبيرة من تعداد سكانها ، بحيث يمثلون أغلبية المواطنين بها ، إلى جانب معتنقين لديانات أخرى غير الاسلام ، وهذه الدول ، لا تندرج تحت ما نقصده من مجتمعات الدول الاسلامية إذ لاينسحب عليها مصطلح الدول الاسلامية .

كذلك ، هناك جماعات مسلمة كبيرة العدد ، تعيش داخل مجتمعات دول، غالبية ومواطنيها من غير المسلمين .

وهناك ، دول لا دينية (مثل الدول الشيوعية) وتعيش فيها أقليات اسلامية .

وسواء وجد المسلمون فى هذا الصنف من الدول أو ذاك ، فإن الذى يعنينا هنا ، هو حياة الشعوب الاسلامية ، من خلال ممارستهم للتربية الاسلامية بطبيعتها ، وطرائقها .

مصادر التربية الاسلامية :

تستمد التربية الاسلامية ، اصولها من مصادرها الرئيسية ،

ممثلة فى :

(أ) القرآن الكريم :

وهو كتاب الله المقدس للمسلمين عامة ، وهو مصدر التشريع الالهى لهم، والمنظم لحياتهم بكافة مجالاتها ، ومستوياتها ، ويمثل الجانب الفكرى ، والنظرى لفلسفة التربية الاسلامية .

(ب) السنة النبوية المطهرة :

وهى مجموعة الأعمال ، والمأثورات العلمية عن الرسول ﷺ ، والتى قام بها ، أو كان يقوم بها فى حياته الشريفة ، وبموجب التعاليم السماوية ، خدمة للإسلام والمسلمين .

ويمثل الجانب التطبيقى العملى لفلسفة التربية الاسلامية .

(جـ) الحديث النبوى الشريف :

وهو مجموعة الأقوال ، والأحاديث الشريفة ، ذات الصلة بالإسلام كدين وتشريع ، وبالمسلمين كممارسين له فى حياتهم ، والصادرة عن الذات المحمدية ، بتوجيه من الله تعالى ، ويمثل الجانب التوضيحى لمعالم الدين الاسلامى ، وفلسفته التربوية .

(د) بالإضافة إلى هذه الأصول ، هناك :

١ – الأحاديث القدسية ، وهى الأحاديث الصادرة عن الله عز وجل ، والمروية بلسان الرسول عليه الصلاة والسلام وتمثل الجانب التكاملى للإسلام .

٢ – آراء الفقهاء والمجتهدين من السلف الصالح ، والتى لا تبعد عن روح الاسلام وجوهره .

وتمثل جانب الاجتهاد والقياس والترجيح فى الممارسة والتطبيق .

وهذه المصادر فى مجموعها ، تكون الهيكل العام فى بنية التربية الاسلامية وجوهرها .

الاسلام والتربية الاسلامية وأهدافها :

التربية الاسلامية ، تربية شاملة ، ومستمرة ، ومتلائمة مع كل زمان ومكان ، ومناسبة لكل جنس بشرى ، ولكل مجتمع يعيش فيه البشر .

والدين الاسلامى ، كما يدعو إلى الآخرة ، حيث الخلود والبقاء ، فهو أيضاً ، يحث على طلب الدنيا ، حيث حياة البشر ، وعملهم ، ونتاجهم ، وأخذهم بأسباب التقدم فى كل مجالات الحياة ، أن الله تعالى ، الذى خلق الانسان ، هو الذى برأ الكون ، ويعلم أسراره ، وتكوينه بما فيه ومن فيه ، وهو الذى أنزل القرآن نورا ، وهدى للعالمين ، فلن يكون فى دينه تصلدم بين الدين والدنيا ، وبين الروح والجسد ، ولن يعزل الانسان عن طبيعته البشرية ومجاله الحيوى ، لينزوى بين الركوع والسجود .

والله سبحانه ، لم يقصر برنامجه فى هداية الناس على كلمات ،

وحركات سرعان ما تؤدى ، لينطلق العابدون إلي الكون والحياة بوجوه لم تخلف عليها العبادة ضياءا ولا نورا ، وبصور من المعاملات ، والسلوك ، ليس فيها هدى ، ولا بصيرة .

أن الله غنى عن العالمين ، لن تزيد ملكه طاعة الطائعين ، ولن ينقصه عصيان العاصين .

وانما يجب أن تتجلى آثار التدين على المتدينين فى علاقاتهم مع الناس.

والناس ، يخسرون كثيرا ، حين لا يفهمون طبيعة الدين ، ويحرمون أنفسهم من الدنيا ليموتوا بين جدران المساجد وبيوت العبادة ، لا يحس بهم أحد لأنهم بعيدون عن الكون الواسع ، والحياة الصاخبة ، أو يحرمون أنفسهم من هدى الدين ، وهم يعالجون الأبواب والمصاريع ، كما يعالجها غيرهم ، دون أن يميزهم دينهم بشئ من العقل أو السلوك (١) .

أن الدين الاسلامى ، يدعو إلى الحياة بشقيها ؛ الدينى والدنيوى ، ولن يضير المسلمين ، أنهم لا يجدون وقتا فى عصر الذرة للافاضة فى النوافل ، ولكن يضيرهم أمام الله والناس فى الدنيا والآخر ، أن يتخلفوا فى العلم ، والانتاج لنفعهم ، ونفع غيرهم .

فالدعوى للدين ، بمعنى الدين لنفسه ، أو المعنى الضيق ، ليس هو ما تعنيه الديانة الاسلامية ، ولا يقبله العقل البشرى الناضج ، ولا الفكر المتفتح .

أن الحياة فى نظر الاسلام ، وحدة متكاملة ، الله فى طرفها العلوى ، والانسان فى طرفها السفلى ، والطريق بينهما مفتوح ، يستطيع كل فرد أن يصل ، ولكن عن طريق العمل المنتج ، والنية الخالصة ، والدنيا فى طرفها القريب ، والآخرة فى طرفها البعيد ، ولكن الدنيا ، هى طريق الآخرة ، والطريق بينهما موصول .

وليس للمنزلة الرفيعة فى الآخرة ، إلا حسن أداء الفرد لدوره الانسانى فى الدنيا .

---

(١) محمد فتحى عثمان – الفكر الإسلامي والتطور – دار العلم – القاهرة – ١٩٦٠ ص ١٥٩.

والعبادة ، هى الطرف الروحى لهذه الحياة ، والتعامل هو طرفها المادى، ولكن مراعاة الله فى الطرف المادى مع الناس ، هو جزء أساسى من العبادة .

فمفهوم الدين فى الاسلام ، يشمل الدنيا ، ومفهوم الله ، يشمل الناس ، ومفهوم العبادة ، يشمل المعاملة ، ومفهوم الروح ، يشمل الجسم ، ومفهوم الايمان ، يشمل التفكير ، ومفهوم التوكل على الله ، يشمل العمل ، والسعى ، ومفهوم الانسان ، يشمل الروح ، كما يشمل الجسم ، ومفهوم العقيدة يشمل الذكاء (١) .

هكذا ، يكون مفهوم الاسلام ، وما يهدف اليه من تربية الانسان ، تربية متكاملة .

انها التربية الاسلامية ، والتى من أبرز أهدافها :

أولاً : الشمول والتكامل :

فالإسلام ، لا ينظر إلى الفرد على حساب المجتمع ، ولا ينظر إلى المجتمع على حساب الفرد ، وإنما ينظر إلى الاثنين معا ، باعتبارهما مكملين لبعضهما .

والاسلام ينظر إلى الدنيا ، ويهتم بتنظيم الحياة فيها ، كما ينظر إلى الآخرة ، ووجوب الاعداد لها ، على أن لايهمل أمور الدنيا وما بها من علم ، وعمل ، وتعامل ، والا ينغمس الانسان فيها بكل ملاذه وطوع هواه ، فينسى الآخرة ، وما ينبغى أن يعد لها . وألا يركن الفرد إلى التواكل والكسل بدعوى العبادة والتعبد والتقرب إلى الله .

فالتربية الاسلامية ، تهدف إلى العمل من أجل الدنيا ، كما تهدف إلى العمل من أجل الآخرة .

«وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ، ولا تنسى نصيبك من الدنيا»

(قرآن كريم)

«ليس خيركم من ترك الدنيا للآخرة ، ولا الآخرة للدنيا ، ولكن خيركم من أخذ من هذه ، وهذه»

(حديث شريف)

---

(١) د. أبو الفتوح رضوان – القومية العربية (ط٢) دار الثقافة – القاهرة ، ١٩٦٥ ص ١٧٠.

«اعمل لدنياك كأنك تعيش أبدا ، وأعمل لآخرتك كأنك تموت غداً»

(حديث شريف»

ثانياً : الاعتدال والتوازن :

فالتربية الاسلامية ، تعنى بشخصية الفرد ، من جميع نواحيها ؛ جسميا وعقليا ، ووجدانيا ، وخلقيا، واجتماعيا ، فالجسم بدون عقل ووجدان – فى نظر الاسلام – أشبه بجسم حيوان ، والعقل لكى يفيد صاحبه ، لابد وأن يتمتع بجسم سليم ، وبدن معاف ، والتربية الاسلامية ، تتصف بالتوازن ، باعتبارها تربط بين الماضى ، والحاضر والمستقبل ، فالماضى ، مجال للعبرة والعظة ، والحاضر ، له متطلباته ومقتضياته ومعايشته ، والمستقبل ، له تطلعاته ، واستعداداته .

وبالتالى ، فإن التربية الاسلامية تفيد من الماضى ، وتربط بينه ، بما فيه من تراث فكرى وحضارى ، وبين أوضاع الحاضر وظروفه ، ثم بينه وبين المرتقب والمتوقع فى المستقبل[1] .

وهذا ، يتطلب ادراكا كاملا لطبيعة الحياة ، وما يستتبع ذلك من تخطيط، وتنظيم . (وهو ما نأخذ به التربية الحديثة) .

ثالثاً : الوضوح وعدم التناقض :

ذلك ، أن التربية الاسلامية ، واضحة فى مبادئها ، وأهدافها ، صريحة فى تعاليمها ، ومنهجها التربوى الشامل ؛ فالحلال بين والحرام بين ، والجزاء أو الثواب والعقاب ، مرهون بعمل الانسان ، وطريق الخير واضح ، وطريق الشر واضح ، وللإنسان أن يختار بينهما بما لديه من عقل ، وفكر ، وادراك .

«وهديناه النجدين .....»

«. . فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ، ومن يعمل مثال ذرة شرا ، يره» .

«كل نفس بما كسبت رهينة» .

(قرآن كريم)

---

(١) أحمد عسه – معجزة فوق الرمال (الطبعة الثالثة) المطابع الأهلية اللبنانية – بيروت ١٩٧٢ ص ٣٢٨ .

ومبادئ التربية الاسلامية ، وقيمها ، تتسم بعدم تناقضها ، أو تعارضها ، فهى متسقة مع حياة البشر ، متسقة مع متطلبات المجتمع ، متسقة مع وسائل تحقيقها ؛ فلا خلل فى مضمونها أو محتواها ، ولا تعارض بين أنواعها ، ولا غموض فى طبيعتها ، ولا شطط فى تنفيذها .

رابعاً : التطبيق العملى للتشريع :

ذلك ، أن التربية الاسلامية ، لا تعتمد على مجرد مجموعة من الآيات القرآنية الكريمة ، والأحاديث النبوية الشريفة والأحاديث القدسية ، دون تطبيق، وتكنولوجية فكرية ، فردية واجتماعية ، تهدف إلى صلاح الانسان والمجتمع ، عن طريق الممارسة العملية فى سلوك الفرد ، وحياة الجماعة . ولكن التطبيق العملى هو الغاية من أحكام التشريع الاسلامي، .

«وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ، ورسوله ، والمؤمنون» .

(قرآن كريم)

«ليس الايمان بالتمنى ، ولكن الايمان ما وقر فى القلب ، وصدقه العمل»

(حديث شريف)

كذلك يدعو الاسلام إلى اتقان العمل ، وجودته ، وحسن أدائه :

«انا لا نضيع أجر من أحسن عملا»

(قرآن كريم)

«إن الله يحب اذا عمل أحدكم عملا ، أن يتقنه»

(حديث شريف)

خامسا : التطور والاستمرار :

وهذا يعنى ، أن التربية الاسلامية ، لا تقف عند حد معين ، أو أنها قاصرة على زمن بعينه ، ولكنها تدعو إلى مواكبة التطور ، ومقابلة التغير ، ومواجهة التحديات التى يتعرض لها المجتمع ، فلا ركون إلى الخمول ، أو الجمود الفكرى ، أو الخضوع والاستكانة .

فالمسلم لا يتسم بضيق الأفق أو الخنوع ، ولكنه يعايش الزمن بمقتضيات الحاضر ، وما يمليه عليه العصر ، وعليه أن يطوع نفسه ، وأن يعدل من

سلوكياته ، وأن يعيد النظر فيها من وقت إلى آخر بما يتفق وطبيعة الاسلام ، وحياة المجتمع ، وظروفه ، وأن يكون له من نفسه العبرة فى التغيير والتطور ، وذلك باعمال فكره وبما كرمه الله وفضله على سائر مخلوقاته ، وسخر له كل ما فى الوجود .

فالإنسان (كما هو معروف فى التربية الحديثة أيضاً) ، هو الكائن الحى ، النامى ، الذى يملك ارادة التغير ، والاستعداد للتطور ، والقدرة على التكيف ، والقابلية للاستمرار .

سادساً : التنمية الخلقية والروحية :

تهدف التربية الاسلامية إلى تنمية الجانب الروحى لدى النشء وفى نفوس المسلمين عامة ، وذلك من أجل بناء مجتمع اسلامى ، يسوده الفهم الصحيح لمبادئ الدين وتعاليمه وأحكامه ، وعن طريق سلوك الأفراد وأساليب حياتهم ، تدعم الجوانب الخلقية والروحية فى المجتمع ، وهذا ، يقتضى اتباع ما جاء به الاسلام يقول ﷺ :

«إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق»

فالإسلام ، يدعو الإنسان إلى التمسك بالقيم البناءة والمثل الهادفة ، والتأسى بالقدوة الصالحة :

«لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة»

(قرآن كريم)

والاسلام ، يوجه الانسان فى الحياة ، ويساعده على أن يحصل لنفسه ، والجماعة الانسانية على أسمى درجة من الكمال الانسانى فى الروح ، والخلق ، والمادة ، والعقل ، وينظم علاقته بربه ، وعلاقته بأخيه الانسان فى كل مظاهر الحياة ، لأن الاسلام ، هو قانون الفرد والمجتمع ، والعلاقات المحلية ، والدولية على السواء .

سابعاً : الحرص على طلب العلم والتعليم :

لقد اهتم الاسلام بالعلم اهتماما كبيرا ، وحث على طلبه ، وأشاد بفضل العلماء ، وفضل الذين أوتوا العلم ، والذين أوتوا الحكمة ، والذين يعملون بما يعلمون على من هو سواهم .

بل أنه رفع منزلة العلماء ، فجعلهم ورثة الأنبياء ، كذلك ، فإن الاسلام أعطى للمرأة حق التعليم كما أعطاه للرجل وسوى بينهما فى طلب العلم والبحث، والتفقه فى أمور الدين والدنيا .

والتربية الاسلامية ، تدعو الإنسان إلى التفكير فى آيات الكون ، والتوصل إلى قوانينه ، وأن يتناول هذا الكون بايجابية ، وطموح استطلاعى ، ونزعة نفعية ، فالإنسان ، خليفة الله فى الأرض ، والكون كله بما فيه ، مسخر لفائدة الانسان وهو كتاب مفتوح أمامه ، بلا مغاليق ، ولا أسرار .

والقرآن الكريم ، مملوء بأفعال الأمر التى تحث الإنسان على البحث والتفكير ، مثل : اقرأ ، انظر ، هاتوا برهانكم .. بل ، وتشدد فى هذا ، فلجأ إلى أسلوب التبكيت ، مثل : أفلا تعلمون ؟ ، أفلا يتذكرون ؟ لعلكم تتفكرون ..

فالملاحظة ، والتفكير ، والاستدلال ، والتوصل إلى الحقائق .. أى الطريقة العلمية بكل مراحلها ، ينادى بها الاسلام ، ويدعو الإنسان إلى مزيد من العلم والمعرفة .

«وما أوتيتم من العلم إلا قليلا» .

« وقل رب زدنى علما»

«هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون»

«يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات» .

ثامناً : بناء مجتمع تسوده المساواة :

يهدف الاسلام إلى اقامة مجتمع انسانى ، تسود العدالة والمساواة بين أفراده ، فالإسلام لايفرق بين الناس إلا بموجب العمل الصالح .

يقول عز وجل

«إن الله يأمر بالعدل والاحسان»

و «أن أكرمكم عند الله أتقاكم» .

ويقول عليه الصلاة والسلام :

«لا فضل لعربى على عجمى إلا بالتقوي» .

فالإسلام يدعو إلى الديموقراطية ، وينبذ الاستغلال والامتهان ، كما يرفض التفرقة بين المسلمين بصورها المختلفة فيما عدا تقوى الله والعمل الصالح .

والتربية الاسلامية ، تهدف إلى وجود الفرد فى مجتمع تسوده القيم النبيلة ، والأخلاق الحميدة ، والتماسك بين أفراده ، فالخلق وعاء الدين ، والمسلم للمسلم كالبنيان يشد بعضه بعضا ، كما عبر عن ذلك قول الرسول الكريم .

تاسعاً : مشاركة وجدانية ومنافع مشتركة :

يدعو الاسلام إلى الأخوة بين معتنقيه ، تربط بينهم عقيدة مقدسة ، وصلات وجدانية روحية ، يشترك فيها المسلمون من أقصى أنحاء المعمورة إلى أدناها .

والاسلام ، يدعو إلى تعارف الناس ، وتبادل المنفعة بينهم على اختلاف ألوانهم وأجناسهم ، وألسنتهم .

يقول سبحانه :

«يا أيها الناس ، انا خلقناكم من ذكر وأنثى ، وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا» .

ولعل أداء فريضة الحج كل عام ، ولقاء المسلمين من شتى بقاع الأرض فى مكان واحد ، خير دليل على وحدتهم فى عقيدة تربط بينهم جميعا وهم من بلاد متفرقة وأنحاء متعددة جاءوا ليؤدوا المناسك التى فرضها الله ثم ليشهدوا منافع لهم ، وما أكثر هذه المنافع لو تبصرها المسلمون وتدارسوها ، ومن ثم ، يمكنهم حل كثير من مشكلاتهم ، السياسية ، والاقتصادية ، والثقافية .

عاشرا : نشر اللغة العربية بين المسلمين :

من أهداف التربية الاسلامية ، العمل على انتشار اللغة العربية بين معتنقى الاسلام ، باعتبارها لغة القرآن الكريم ، بها يقرأ ، وبها يفسر ، وهو فى ذاته عامل هام فى نشرها ودخول كثير من ألفاظها ضمن لغات الشعوب الاسلامية غير العربية ، مثل : الفارسية ، والتركية ، والأردية ، والسواحلية وغيرها .

وباللغة العربية ، تؤدى شعائر الدين الحنيف ، فضلا عن أنها وعاء الثقافة العربية بطرزها ، وأنماطها ، وعصورها منذ بدء الدعوة إلى الإسلام وحتى الوقت الحاضر وستظل كذلك ، ولا شك ، أن انتشار اللغة العربية بين المسلمين من غير العرب ، ينطوى على العديد من المزايا .

سمات الاتجاهات التربوية فى الدول الاسلامية

بعد أن أوجزنا حديثنا عن طبيعة التربية الاسلامية ، ومراميها فى حياة الفرد والجماعة .

نعود فنوجز أهم سمات الاتجاهات التربوية فى المجتمع الاسلامى :

١ - الاسلام . دين ودنيا :

فالاتجاه العام فى تربية المسلم أن يتخذ من الدين ، هاديا فى حياته الدنيا حيث العبادة ، والعمل ، والانتاج وسبيلا لآخرته ، حيث الثواب أو العقاب ثم الحياة الابدية .

ذلك أن الطابع العام للتربية الاسلامية ، ليس دينيا محضا ، ولا دنيويا محضا ، وإنما ، هو يجمع بين الناحيتين لاعداد المسلم لخيرى الدنيا والآخرة .

«ما فرطنا فى الكتاب من شئ» .

«اليوم أكملت لكم دينكم ، وأتممت عليكم نعمتى ، ورضيت لكم الاسلام دينا» .

٢ - العلم للمسلم والمسلمة :

فقد حرص الاسلام على أن يكفل توفير العلم والتعليم لكل من الفتى والفتاة ، باعتبارهما عنصرى المجتمع ، وطلب العلم ، فضيلة يتحلى بها المسلم والمسلمة ، وإن كان لكل منهما دوره الاجتماعى فى الحياة ، إلا أن الاسلام لا يفرق فى حثه على العلم بين الرجل والمرأة ، ويستوى فى هذا الاغنياء والفقراء ، مما يؤكد ديموقراطية الاسلام فى النظر إلى التعليم :

«اقرأ باسم ربك الذى خلق . . . »

«طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة» .

«اطلبوا العلم ولو فى الصين» .

«اطلبوا العلم من المهد إلى اللحد» .

وفى هذا ، تأكيد لفوائد العلم ، ووجوب الأخذ به فى الحياة ، واستمرار ذلك ، طالما يحيا المسلم ، مما يؤكد ضرورة التربية المستمر .

٣ - اقتران العلم بالعمل :

فالدين الاسلامى ، ليس نصوصا محكمة ، وأقوالا مأثورة ، وسيرة عطرة . . . فحسب ، ولكنه فضلا عن ذلك اطار عام لحياة منظمة ، متناسقة بكل أبعادها ، ومجالاتها .

ومن ثم ، فإن القول ينبغى أن يصحبه عمل ، والنظرية تترجم إلى تطبيق ، والتخطيط يتحول إلى تنفيذ ، والتوجيه إلى ممارسة ، والنصح يكون بالقدوة الصالحة ، والأسوة الحسنة تكون بالسلوك ، والعمل فى نظر الاسلام ، عبادة ، وتوظيف العلم لصالح المجتمع ، ضرورة ،

«كبر مقتا عند الله ، أن تقولوا ما لا تفعلون» .

«إن الذين قالوا ربنا الله ، ثم استقاموا . . .»

«والعصر ، إن الإنسان لفى خسر ، إلا الذين آمنوا ، وعملوا الصالحات...» .

«خيركم من عمل بما علم» .

٤ - التربية من أجل الحياة المعاصرة :

ذلك ، أن الفهم الواعى ، والفكر الناضج لطبيعة التربية الاسلامية ، يؤكد أن المجتمع الاسلامى ، مجتمع متفتح على غيره من المجتمعات ، والثقافات ، ويدعو إلى التعاون الداخلى والخارجى ، ويستفيد من علوم وثقافات الآخرين ، فلا عزلة عن المجتمعات الانسانية المعاصرة ، أو القوقعة حول الذات فى مجتمع مغلق ، ولكن الاسلام يدعو إلى التعارف ، والتعاون ، والافادة من خبرات الأمم ، والشعوب ، دون أن يفقد المجتمع الاسلامى شخصيته المميزة ، أو أن تذوب فى مجتمعات أخرى ، فالاطار العام للإسلام ، ينبغى أن يسود دائما ، فالتكيف مع الواقع المعاصر ، لا ينفى وجود الطابع الاسلامى ،

والسمات الاسلامية .

والتربية الاسلامية ، تهدف إلى التجديد والابتكار بما يتناسب وحياة المسلمين فى عصرهم ، فهى تدعوهم إلى الاجتهاد والتفكير المستمر فيما ينفعهم ، والنظر بعين البصيرة النافذة إلى متطلبات مجتمعهم ، وما تقتضيه مستحدثات العصر ، وما يقدمه العلم من جديد .

«ويخلق ما لا تعلمون»

«وفوق كل ذى علم عليم»

٥ – احترام قدرات الإنسان :

لقد كرم الله – جل شأنه – الانسان ، فخلقه فى أحسن تقويم ، وجعل له السمع ، والبصر ، والفؤاد ، ووهبه نعمة العقل وسخر له كل ما فى الكون ، وفضله على سائر مخلوقاته ، ومن أجل هذا ، تؤكد التربية الاسلامية على ضرورة تحرير العقل البشرى من الجمود ، ومن رق التقاليد التى لا تتمشى مع طبيعة السلام ، وضرورة تربية ضمير الفرد ، عن طريق المثل الأخلاقية ، والقيم الانسانية ، وضرورة تطهير النفس مما يعلق بها من شوائب ، نتيجة التعامل مع الأفراد والجماعات ، وهؤلاء لهم صفاتهم المشتركة ، وبينهم فروق متباينة ، فبالإضافة إلى تربية الجسم والعناية به ، يتحتم على المسلم تهذيب نفسه ، وتقويم فكره ، ومراجعة عمله ، وتنمية قدراته ، ومداركه ، والتربية الاسلامية تحرص على ذلك ، فتؤكد على احترام قدرات الانسان وتوجهه إلى تحمل المسئولية ، والاعتماد على النفس ، والتمييز بين الخير والشر ، والنافع والضار بما أوجده الله فيه من عقل وفكر .. وفى أنفسكم ، أفلا تبصرون ؟!»

والانسان ، هو الذى يوجه الحياة من حوله ، بما وهبه الله من بصيرة ، والاسلام ، يدعو إلى تحكيم العقل ، وإعمال الفكر فيما ينفعه ، وينفع مجتمعه .

« ذلك بأن الله لم يك مغيرا نعمة أنعمها على قوم ، حتى يغيروا ما بأنفسهم» .

ولما كانت التربية عملية ديناميكية ، تتم داخل المجتمع الإنسانى ، فمن سماتها الحركة ، والتغير بما يتلاءم مع ظروف المجتمع ، والاسلام يوجه المسئولين عنها إلى تطبيع النشء بما يعدهم لحياتهم المستقبلة ، وغرس المبادئ

القويمة فيهم لتثبيت عقيدتهم ، وترسيخ مفاهيمهم الدينية ، ومواجهة المتغيرات في مجتمعاتهم ، وتهيئتهم لما قد ينتظرهم من تحديات ، أو ما يلقى عليهم من مسئوليات ، وما يعلق عليهم من آمال .

اتجاهات التربية الاسلامية في مجال التعليم :

في نهاية حديثنا عن الاتجاهات التربوية للمجتمع الاسلامى ، نذكر – فيما يلى :

المبادئ الرئيسية لتطبيق هذه الاتجاهات فى مجال التعليم :

– التوجيه التربوى المناسب لكل فرد .

– مراعاة الفروق الفردية فى التعليم .

– مراعاة الاستعدادات الفطرية والميول .

– التربية الخلقية والتكامل فى شخصية الفرد .

– التدرج فى تربية النشئ مع مراحل نموهم .

– الاعتماد على النفس وتحمل المسئولية .

– الاهتمام بالنواحى النفعية ، للدين والدنيا .

– الحرية والديمقراطية فى التعليم .

– الدعوة للعلم والتعليم ، مدى الحياة .

– المساواة بين الفتى والفتاة فى طلب العلم .

وبعد ،

فهل هذه المبادئ التربوية المتكاملة للمجتمع الاسلامى ، ويجرى اتباعها، وتنفيذها فى عصرنا الحاضر ؟؟

وإلى أى مدى ؟؟

هذا سؤال ، تجيب عنه حياة المجتمع فى الدول الاسلامية .

نظام التعليم في الدول الإسلامية :

لا تنفرد (تماما) الدول الاسلامية المعاصرة بنظام تعليمى معين ، يميزها عن غيرها من بقية دول العالم ، ولكنها تتبع نظما تعليمية ، قريبة الشبه إلى حد كبير – من نظائرها المستخدمة فى دول العالم ، وأن اختلفت فى طريق التنفيذ .

ذلك ، أن العلاقات الدولية المتشابكة ، والتبادل العلمى الثقافى الذى تمليه طبيعة العصر ، تحتم على أوضاع التعليم فى عالمنا المعاصر ، نوعا من التقارب ، والتشابه فى كثير من ملامحه .

ولكن الشئ الذى يمكن اعتباره عامل تميز بين الشعوب بعضها ، البعض الآخر ، هو كيفية التطبيق ، والممارسة لطبيعة النظم التعليمية وجوهر التربية .

ومن أجل هذا ، فسوف لا نتعرض إلى تفاصيل ذات صلة بالسمات العامة للتعليم فى الدول الاسلامية ، إلا من خلال عرضنا لأوضاع التربية والتعليم فى واحدة من هذه الدول ، وهى المملكة العربية السعودية ، كمثال للدول الاسلامية وإن اختلفت نظم التعليم من دولة إلى أخرى ، طبقا لظروف كل منها ، ومتطلبات حياتها .

وقد تناولنا فى الصفحات السابقة ، السمات العامة لاتجاهات التربية فى الدول الاسلامية ، ولجوهر التربية فى الاسلام ، باعتبارها معايير ينبغى أن تتم التربية فى الاطار العام له .

وتعمل – الآن – معظم الدول الإسلامية – وكثير منها دول عربية – على مواكبة المستجدات العصرية والتكنولوجيا الحديثة مع النظر والتحفظ إلى صيحات العولمة وغيرها من الأمور وتتخذ لذلك الوسائل المتعددة، مستفيدة من تجارب الدول المتقدمة فى إطار الهوية الإسلامية دون جمود أو إفراط ، إلى جانب المشاركة فى المؤتمرات العلمية والفكرية والتربوية على المستويات المحلية والقومية والدولية تأكيداً لما يدعو إليه الإسلام من الاهتمام بالعلم والتعليم وإعمال الفكر والأخذ بالجديد والمتطور فى عالمنا المعاصر وبما يعود على الشعوب الإسلامية بالنفع والتقدم وبما يساير الاتجاهات العالمية فقد خلق الله – سبحانه – الكون وجعل الناس شعوباً وقبائل ليتعارفوا فيما بينهم وليتعاونوا فى شئون الدنيا ومنافع المجتمع الإنسانى .

دراسة تطبيقة

لاتجاهات التربية فى الدول الاسلامية

التعليم فى

المملكة العربية السعودية

تقـــــديم

تحتل المملكة العربية السعودية فى نفوس الناس من كل مكان على ظهر المعمورة – أيا كانت ديانتهم – أهمية خاصة ، حيث ظهر فيها دين سماوى (الاسلام) ، يدين به ما يزيد على ألف مليون (مليار) – نسمة فى العالم ، وخرجت منها حضارة انسانية عالمية ، قادت الفكر العالمى حينا من الدهر ، وبعثت الحياة فى الحضارة الحديثة ، وغذت الفكر البشرى – تغذية إلى آخر الزمان – بمجموعة من القيم ، والمبادئ الخالدة ، التى تكرم الانسان ، وتفتح الطريق أمامه ، واسعا ، للنمو ، والتقدم ، والاستفادة من كل ما خلق الله فى الكون ، لتعميره ، ودفعه قدما إلى الأمام ، وترسى أقوى الأسس للسلام العالمى، القائم على الخير ، والحق ، والمحبة .

قامت المملكة العربية السعودية كدولة لها كيانها فى شبه الجزيرة العربية، منذ أن أعلن ميلادها ، مؤسسها الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ، وذلك فى ٢١ جمادى الأولى سنة ١٣٥١ هـ (٢٣ سبتمبر سنة ١٩٣٢م) .

وتقع المملكة العربية السعودية بين البحر الأحمر غربا ، والخليج العربى شرقا ، ويحدها شمالا أراضى الأردن ، والعراق ، والكويت ، وجنوبا بلاد عمان، وحضر موت ، واليمن ، وتبلغ مساحة المملكة نحو مليونى وربع كيلو متر مربع.

وتنقسم إلى أربع مناطق رئيسية ، متمايزة عن بعضها من حيث التكوين الجغرافى .

وهذه المناطق ، هي

منطقة نجد :

وتعتبر أكبر المناطق ، وتقع فى وسط المملكة ، ويطلق عليها اداريا «المنطقة الوسطي» ، ويقدر عدد سكانها بما يزيد على (٤) أربعة ملايين نسمة، وتوجد بها مدينة «الرياض» العاصمة .

منطقة الحجاز :

وهى المنطقة التالية من حيث المساحة والأهمية ، وتقع فى شمالى غرب المملكة ، محاذية للساحل الغربى ، وعلى البحر الأحمر ، وملاصقة لنجد

وعسير من ناحيتى الوسط والجنوب ، ويطلق عليها اداريا «المنطقة الغربية» ومن مدنها : مكة المكرمة و «المدينة المنورة» و «جدة» و «الطائف» ويقدر سكان هذه المنطقة بنحو مليون ونصف مليون نسمة .

منطقة الاحساء :

وهى منطقة ذات أهمية اقتصادية ، حيث توجد آبار البترول وتكثر بساتين النخيل ، إلى جانب المساحات الزراعية ، وتقع منطقة الاحساء ، على الساحل الشرقى ، ويطلق عليها اداريا «المنطقة الشرقية» ، ويبلغ عدد سكانها أكثر من مليون ونصف مليون نسمة ومن مدنها ؛ «الظهران» و «الدمام» و «القطيف» .

منطقة عسير :

وتقع فى جنوب المملكة ، وتحاذى البحر الأحمر ، وتكثر بها السهول الصالحة للزراعة ، ويقدرعدد سكانها بحوالى مليون ونصف مليون نسمة ، ومن مدنها ؛ «أبها» ، و« صبيا» ، و«جيزان» ، و«نجران» .

وتشير البيانات الاحصائية إلى تزايد مستمر فى أعداد سكان كثير من بلاد المملكة ، ومدنها . ويتخلل هذه المناطق الأربع ، صحارى واسعة ، من بينها : صحراء الربع الخالى ، وصحراء الدهناء ، وصحراء النفود ، وكذلك تتخللها ، جبال شاهقة ، وهضاب كبيرة ، وسهول طويلة ، كما ينتشر بين أراضيها كثير من المعادن والمواد الخام ذات القيمة الاقتصادية الكبيرة .

ومجتمع السعودية ، مزيج من فئات : البدو ، والريف ، والحضر ، على أن الهجرة إلى المدن من الظواهر السكانية الشائعة ، أما حياة المجتمع السعودى قبل قيام الملك عبد العزيز آل سعود بتأسيس دولته ؛ فقد كانت حياة مشدودة إلى الأصول القبلية ، المتوارثة ، خالية من المدرسة والمستشفى ، والطريق ، خالية من المعلم ، والطبيب ، والمهندس ورجل المال ، والاقتصاد ، والإدارة ، تعوزها حتى الخبرات المهنية البسيطة ، وتتفشى فيها – بفعل القرون والاجيال السابقة – الأمية إلى جانب المرض والفقر ، ولا يميزها عن المجتمعات البدائية الأولى ، إلا ايمان أهلها بالإسلام دينا سماويا ، وكانت المرأة على العموم متخلفة ، ينحصر دورها فى المنزل ، والحياة الخاصة ، ولا علاقة لها بالحياة العامة قط ، وكانت على أحسن الظروف تتعلم فى صغرها قراءة القرآن ،

وشئون المنزل ، أما الكتابة ، فلا تعرف الا نادرا ، وتعد من العيوب النسائية فى بلاد العرب.

ولكن بمرور هذه الفترة من حياة الشعب العربى فى شبه الجزيرة ، وبداية العهد السعودى ، تغيرت ملامح المجتمع ، ودبت فيه الحياة الجديدة ، حيث الانشاء ، والتعمير ، والاستقرار ، وعرف التعليم طريقه إلى المجتمع السعودى ، وعرفت التكنولوجيا الحديثة طريقها فى حياة الناس .

السمات العامة للثقافة السعودية المعاصرة :

تتميز الثقافة السعودية المعاصرة ، بأنها ثقافة نابعة من الاسلام ، ومرتبطة بالحضارة الاسلامية العربية ، ومن ثم ، فهى تحافظ على عنصر الأصالة فيها ، فإذا ما فحصنا أى نمط من أنماط هذه الثقافة ، أمكننا التعرف عليه عن طريق ارجاعه للمؤثرات الثقافية ، من عربية ، واسلامية ، ومحلية معاصرة .

وهذا ، يعنى أن ثقافة المجتمع السعودى تجمع بين أصالة العرب ، وحضارة الاسلام ، وأساليب الحضارة الحديثة ، بعد أن كانت ثقافة البادية ، هى السمة الغالبة ، وبعد أن انفتحت الثقافة السعودية على الثقافات العالمية ، ونفذت مشروعات توطين البدو ، وتعليم المرأة ، والأخذ بأسباب الحياة الحديثة، ووسائل التربية والتعليم العصرية ثم محاولة ايجاد التوازن بين اتجاهات الاصالة والاتجاهات المعاصرة .

أما السياسة التعليمية التى تسير عليها المملكة العربية السعودية فترتكز على مجموعة من المبادئ ، من بينها :(١)

- الايمان بالله ربا ، وبالإسلام دينا ، وبمحمد ﷺ نبيا ورسولا .
- التصور الاسلامى الكامل للكون ، والانسان ، والحياة ، وأن الوجود كله ، خاضع لما سنه الله تعالى ، ليقوم كل مخلوق برظيفته ، دون خلل أو اضطراب .
- الحياة الدنيا ، مرحلة انتاج وعمل ، يستثمر فيها المسلم طاقاته عن ايمان ، وهدى للحياة الأبدية الخالدة فى الدار الآخر .

(١) المملكة العربية السعودية – سياسة التعليم في المملكة (الطبعة الثانية) ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤ م . ص ٢٩ .

- الرسالة المحمدية ، هى المنهج الأقوم للحياة الفاضلة ، التى تحقق السعادة لبنى الإنسان ، وتنقذ البشرية مما تردت فيه من فساد ، وشقاء.
- المثل العليا التى جاء بها الاسلام لقيام حضارة انسانية رشيدة بناءة ، تهتدى برسالة سيدنا محمد (ﷺ) لتحقيق العزة فى الدنيا ، والسعادة فى الدار الآخرة .
- فرص النمو مهيأة أمام الطالب للمساهمة فى تنمية المجتمع الذى يعيش فيه ، ومن ثم ، الافادة من هذه التنمية التى شارك فيها .
- تقرير حق الفتاة فى التعليم ، بما يلائم فطرتها ، ويعدها لمهمتها فى الحياة ، على أن يتم هذا بحشمة ، ووقار ، وفى ضوء شريعة الاسلام ، فإن النساء شقائق الرجال .
- طلب العلم ، فرض على كل فرد بحكم الاسلام ، ونشره ، وتيسيره فى المراحل المختلفة ، واجب على الدولة ، بقدر وسعها وامكانياتها .
- العلوم الدينية ، أساسية فى جميع سنوات التعليم الابتدائى ، والمتوسط والثانوى بفروعه ، والثقافة الاسلامية ، مادة أساسية فى جميع سنوات التعليم العالى .
- توجيه العلوم ، والمعارف بمختلف أنواعها ، وموادها ، منهجا ، وتأليفا ، وتدريسا ، وجهة اسلامية ، فى معالجة قضاياها ، والحكم على نظرياتها ، وطرق استثمارها ، حتى تكون منبعثة من الاسلام ، متناسقة مع التفكير الاسلامى السديد .
- الاستفادة من جميع أنواع المعارف الانسانية ، النافعة على ضوء الاسلام ، للنهوض بالأمة ، ورفع مستوى حياتها ، فالحكمة ضالة المؤمن ، أنى وجدها ، فهو أولى بها .
- التفاعل الواعى مع التطورات الحضارية العالمية فى ميادين العلوم ، والثقافة ، والآداب ، بتتبعها ، والمشاركة فيها ، وتوجيهها بما يعود على المجتمع ، والانسانية بالخير ، والتقدم .

- التعليم بكافة أنواعه ، ومراحله ، وأجهزته ، ووسائله ، يعمل لتحقيق الأغراض الاسلامية ، ويخضع لأحكام الاسلام ، ومقتضياته ، ويسعى إلى اصلاح الفرد ، والنهوض بالمجتمع ، خلقيا ، وفكريا ، واجتماعيا ، واقتصاديا .
- التعليم مجانى فى كافة أنواعه ، ومراحله ، فلا تتاقضى الدولة ، رسوما دراسية عليه .
- التناسق المنسجم مع العلم ، والمنهجية التطبيقية (التقنية) باعتبارهما من أهم وسائل التنمية الثقافية والاجتماعية ، والاقتصادية والصحية ، لرفع مستوى أمتنا ، وبلادنا ، والقيام بدورنا فى التقدم الثقافى العالمى.
- ربط التربية والتعليم فى جميع المراحل بخطة التنمية العامة للدولة .
- الارتباط الوثيق بتاريخ أمتنا ، وحضارة ديننا الاسلامى ، والافادة من سير أسلافنا ، ليكون ذلك نبراسا لنا فى حاضرنا ، ومستقبلنا .
- القوة فى أسمى صورها ، وأشمل معانيها ؛ قوة العقيدة ، وقوة الخلق ، وقوة الجسم ، «فالمؤمن القوى ، خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف ، وفى كل خير» .

(تطبيقا للحديث الشريف)

- يعنى فى الأبنية التعليمية باقامة مسجد ، فى كل مكان لائق للصلاة .

أوضاع التعليم فى المملكة العربية السعودية :

(أ) ادارة التعليم :

تتبع المملكة العربية السعودية فى ادارتها للتعليم نوعا من الإدارة المركزية ، وذلك من خلال مجلس أعلى للتعليم ، يشرف على شئون التعليم بكافة أنواعه ، ومراحله .

وتسير ادارة التعليم على النحو التالى :

١ - وزارة المعارف :

وتمثل المستوى القومى (أو العام أو المركزي) فى ادارة التعليم ما قبل الجامعى ؛ حيث تقوم برسم السياسة العامة للتعليم فى المملكة ، وتمويله من

الميزانية العامة للدولة ، كما تقوم بتخطيط المناهج الدراسية ، وعن طريقها ، يتم تأليف الكتب المدرسية ، وباشرافها تعقد الامتحانات العامة للمراحل التعليمية ، وبخاصة امتحانات نهاية المرحلة الثانوية بأنواعها ، وتتولى الدولة تمويل التعليم بكافة مراحله . كذلك ، تقوم وزارة المعارف السعودية بتعيين ، ونقل ، وترقية العاملين بها . وتقتصر مهام وزارة المعارف على تعليم البنين (الذكور) فقط دون البنات .

٢ – المناطق التعليمية :

وتمثل المستوى الاقليمى لادارة التعليم ، حيث تقسم المملكة إلى مجموعة من المناطق التعليمية ، وهذه المناطق ، تتبعها ادارات تعليمية فى المدن الكبيرة ، تتولى بدورها الاشراف على شئون التعليم فى المدن الصغيرة ، والقرى المجاورة لها . وفى السنوات الأخيرة ، شرعت الدولة فى تقسيم المملكة إلى مجموعة من المناطق الكبيرة ، التى تشتمل على مجموعة من الادارات التعليمية المحلية ، على أن يرأس كل منطقة مسئول (بدرجة مدير عام أو وكيل وزارة) عن الحالة التعليمية ، على مستوى المنطقة ، بصفة عامة ، وذلك ، كما فى المنطقة الشرقية ، والمنطقة الغربية من المملكة . ومن مسئوليات المناطق التعليمية ، الاشراف على الامتحانات النهائية للمرحلتين ؛ الابتدائية ، والاعدادية بالإضافة إلى منحها صلاحيات تمكنها من متابعة أمور التربية والتعليم .

٣ – الرئاسة العامة لتعليم البنات :

وهى هيئة حكومية ، مستقلة عن وزارة المعارف ، ومنفصلة عنها ، مهمتها الاشراف على تعليم البنات فى جميع المراحل التعليمية .

وهذه الرئاسة ، تتبعها مجموعة من الادارات التعليمية ، تماثل المناطق أو مديريات التعليم فى المدن الكبرى ، والتى تقوم بتنفيذ سياسة التعليم بها . على أنه يوجد بين وزارة المعارف ، والرئاسة العامة لتعليم البنات ، علاقات تعاونية ، تربوية ، من حيث تبادل المشورة ، أو التنسيق فى الخطط التعليمية ، والمناهج ، إلى حد ما[١] .

---

(١) المنظمة العربية – المرجع السابق ص ٣٥ ، ٦٥ .

ومن الملاحظ ، أنه لا يوجد اختلاط بين البنين والبنات فى جميع مراحل التعليم ، حيث يتم تعليم كل جنس فى مدارسه الخاصة به .

كذلك لا يعمل بالتدريس ذكور فى مدارس البنات ، ولا اناث فى مدارس البنين ؛ فمراحل التعليم – بصفة عامة – منفصلة منذ بداية السلم التعليمى وحتى نهايته .

٤ – هذا ، بالنسبة لمراحل التعليم العام ، أما بالنسبة للتعليم الدينى أو المعاهد العلمية (الدينية) ، فتشرف عليها ، ادارة خاصة بها ، وهى رئاسة المعاهد العلمية ولها ادارات فرعية بالمدن الكبرى .

٥ – وإلى جانب هذه النوعيات من ادارة التعليم ، هناك مدارس للبنين ، وأخرى للبنات ، تتولى الاشراف عليها وزارة الدفاع السعودية ، وهى مدارس خاصة بأبناء وبنات العاملين فى الجيش السعودى ، وتوجد بمناطق سكناهم ، وتتبع نظم التعليم المعمول بها ، سواء فى وزارة المعارف (بالنسبة للذكور) أو الرئاسة العامة لتعليم البنات (بالنسبة للاناث) .

٦ – وزارة التعليم العالى : (أنشئت ١٩٧٥)

وتتولى الاشراف على جامعات المملكة السعودية ، ويرأسها وزير التعليم العالى ، وهو رئيس المجلس الأعلى للجامعات السعودية ، والذى يعتبر بمثابة حلقة اتصال بين هذه الجامعات .

وتمنح الدولة ، كل جامعة استقلالا أكاديميا ، وحرية فى تنظيم شئون الدراسة ، والتعليم بها ، مع وجود علاقات تبادلية بينها ، وبين وزارة التعليم العالى .

(ب) السلم التعليمي :

(بالنسبة لكل من البنين والبنات)

١ – دور الحضانة ورياض الأطفال :

(للبنين والبنات)

وتمثل المرحلة الأولية من مراحل التربية ، وهى تهيئ – بالتنشئة الصالحة المبكرة – الطفل لاستقبال أدوار الحياة التالية ، على أساس سليم .

ويلتحق الطفل برياض الأطفال فى سن الرابعة أو الخامسة ، وينتقل بعد قضاء عام أو عامين فيها إلى المرحلة الابتدائية .

ومن المعروف أن دور الحضانة ، ورياض الأطفال ، فى المملكة العربية السعودية ، لا تدخل ضمن السلم التعليمى ، ولا يتبع كثير منها للدولة من الناحية الرسمية .

٢ – المرحلة الابتدائية :

وهى أول درجات السلم التعليمى فى المملكة ، وقاعدة التعليم ، التى يرتكز عليها اعداد الناشئين للمراحل التالية من حياتهم ، وهى مرحلة عامة تشمل أبناء المملكة بصفة عامة ، ومدتها (٦) ست سنوات ، يدخلها الطفل فى سن السادسة من عمره ، وتنتهى بامتحان تشرف عليه وزارة المعارف ، ويحصل الناجح فيه على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية ، والتى تخوله الالتحاق بالمدرسة الاعدادية (المتوسطة) والتعليم الابتدائى ، فى المملكة العربية السعودية ، ليس الزاميا (حتى الآن) ، ولكن وزارة المعارف ، مع ذلك ، تلزم نفسها بايجاد مكان لكل طفل يرغب ذووه فى تعليمه .

٣ – المرحلة المتوسطة :

مدتها (٣) ثلاث سنوات ، وهى تماثل المدرسة الاعدادية فى التعليم المصرى ، ويلتحق بها الحاصلون على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية (من البنين والبنات) وتنتهى هذه المرحلة بعقد امتحان تشرف عليه وزارة المعارف، يحصل الناجح فيه على شهادة اتمام الدراسة المتوسطة (الكفاءة) ، والتى تؤهله لدخول المرحلة الثانوية .

٤ – المرحلة الثانوية :

مدتها (٣) ثلاث سنوات ، حيث تبدأ الدراسة بالصف الأول لجميع الطلاب ، ثم تتشعب هذه الدراسة فى الصفين الثانى ، والثالث إلى قسمين ، أدبى ، وعلمى ، ويتقدم الطالب فى نهاية المرحلة إلى امتحان وزارى عام ، يحصل الناجح فيه ، على شهادة الدراسة الثانوية العامة ، والتى تؤهله للالتحاق بالجامعة .

كذلك ، تضم هذه المرحلة ، فروعا مختلفة ، يلتحق بها حاملو الشهادة المتوسطة (الكفاءة) وفق الأنظمة التى تضعها الجهات المختصة ، فتشمل : الثانوية العامة ، وثانوية المعاهد العلمية ودار التوحيد ، والجامعة الاسلامية ، ومعاهد اعداد المعلمين والمعلمات ، والمعاهد المهنية بأنواعها المختلفة (تجارية وصناعية ، وزراعية) ، والمعاهد الفنية ، والرياضية .

٥ – التعليم الفنى :

ينقسم هذا النوع من التعليم إلى قسمين ، هما : التعليم الصناعى ، والتعليم التجارى ، وكان الطلاب يقبلون فيه بعد اتمام الدراسة الابتدائية ، ثم تقرر رفع مستواه ، فصفيت مدارسه المتوسطة ، وحلت محلها مدارس ذات مستوى ثانوى .

والجدير بالذكر ، أن التعليم الفنى ، يقتصر على المدارس والمعاهد التابعة لوزارة المعارف ، فيما عدا مدارس الممرضات ، التى تشرف عليها الرئاسة العامة لتعليم البنات ، والمعاهد الصحية لتخريج المساعدين الصحيين ، حيث تشرف عليها وزارة الصحة .

على أنه من الملاحظ ، أن نسبة الملتحقين بالتعليم الفنى – على وجه العموم – لا تزال قليلة بالنسبة للتعليم العام .

٦ – التعليم العالى :

ويبدأ بعد الثانوية العامة أو ما يعادلها ، ويشمل عددا من الجامعات ، والمعاهد العليا ، والأقسام الخاصة بتعليم البنات ، ومن ذلك :

الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة ، جامعة الإمام محمد بن سعود في الرياض والقصيم ، جامعة الملك سعود في الرياض وأبها ، جامعة الملك عبد العزيز فى جدة والمدينة المنورة ، جامعة أم القرى فى مكة المكرمة والطائف ، جامعة البترول والمعادن فى الظهران ، جامعة الملك فيصل فى الدمام والأحساء ، وكلية التربية للبنات ، وغيرها ، وتضم معظم هذه الجامعات عددا من الكليات المتنوعة التخصصات ، ولبعض كلياتها ، فروع أخرى ، أنشئت فى مدن المملكة ، تمشيا مع سياسة النمو ، والتوسع فى التعليم العالى ، والذى يهدف إلى سد حاجات المجتمع من المتخصصين فى المجالات المختلفة.

٧ – التعليم الدينى :

ويشمل :

مدارس القرآن الكريم ، ومعاهده ، والمعاهد العلمية ، وكليات الجامعة الاسلامية ، ومعهد القضاء العالى ، وكلية الشريعة ، التابعين للرئاسة العامة للكليات والمعاهد العلمية وجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، وكلية الشريعة التابعة لجامعة الملك عبد العزيز .

ويقبل بهذه النوعيات من معاهد ، وكليات التعليم الدينى الحاصلون علي شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها ، كما يقبل بعضها خريجى الكليات ، مثل : معهد القضاء العالى (فى الرياض) حيث يقبل للدراسة فيه ، الطلبة الحاصلون على الشهادة العالية من كلية الشريعة أو ما يعادلها .

بالإضافة إلى ذلك ، تنص سياسة التعليم فى المملكة العربية السعودية على أن العلوم الدينية ، أساسية فى جميع سنوات التعليم الابتدائى ، والمتوسط (الاعدادي) ، والثانوى بفروعه ، وأن الثقافة الاسلامية ، مادة أساسية فى جميع سنوات التعليم العالى .

تعقيب :

ومن الملاحظ ، أن حركة التعليم فى المملكة ، شهدت على مدى ربع قرن من الزمان (١٩٥٣ – ١٩٧٨) تطورا كبيرا فى جميع المراحل التعليمية (العامة والجامعية) ، سواء فيما يتعلق بالنمو أو التوسع .

وقد تبع هذا ، زيادة ملحوظة فى عدد الطلبة والطالبات ، أو فى عدد المدارس ، والمعاهد ، والكليات ، بحيث تضاعفت الأعداد فى مختلف قطاعات التعليم ، وتتوالى الزيادة تباعا ، تمشيا مع تزايد السكان ، والرغبة فى التعليم .

من ذلك ، أن عدد المدارس الابتدائية قد زاد بنسبة تصل إلى ٨٠٦٪ منذ عام ١٩٥٣ وتبع زيادة عدد المدارس ، زيادة عدد التلاميذ والتلميذات ، بحيث وصلت النسبة إلى ما يقرب من ١٣٠٠٪ بالمقارنة بين عام ١٩٥٣ وعام ١٩٧٣ .[١]

(١) تزايدت الأعداد خلال السنوات الأخيرة زيادة كبيرة .

أما عن المرحلة المتوسطة :

فقد زاد عدد المدارس المتوسطة (الاعدادية) فوصل إلى ٤٠٤ ٪ (فى سنة ١٩٧٣) ووصلت نسبة الطلبة والطالبات إلى ما يقرب من ٤٤٦ ٪ بمقارنتها عما كانت عليه النسبة فى المرحلة المتوسطة بصفة عامة فى العالم الدراسى ١٩٦٥/٦٤ .

وأما المرحلة الثانوية

فقد زاد عدد مدارسها (فى الفترة من ١٩٦٥/٦٤ إلى ١٩٧٣/٧٢) بحيث وصلت إلى ٥٩١ ٪ ، وزاد عدد الطلاب إلى ٥٤٣ ٪ فى نفس الفترة(١) .

هذا بالنسبة للتعليم العام ، ولكن التعليم الفنى ، لا يزال الإقبال عليه دون المطلوب ، حيث تشير دراسة الواقع ، بالإضافة إلى التقارير الرسمية إلى تأرجح نسبة الزيادة أو النقص فى عدد المدارس وكذلك عدد الطلاب ، ولعل من أبرز الأسباب التى تفسر ذلك ، وجود بعض المشكلات الاجتماعية الناتجة عن البيئة التى لم تهيئى بعد الدارسين السعوديين نفسيا لتقبل الأعمال اليدوية التى تتطلب نوعا من المهارة ، بدلا من الأعمال الإدارية السهلة ، ويفضل كثير من الشباب أعمالا أو وظائف ذات بريق اجتماعى عن غيرها من المهن التى تتطلبها حياة المجتمعات ، النامية ، والمتقدمة (٢) .

وأما التعليم الجامعى

فالبرغم من حداثة عهده بالمملكة العربية السعودية ، إلا أنه يخطو خطوات واسعة ، ومتنوعة ، وتتزايد كلياته تباعا ، وكذلك ، تتزايد أعداد طلابه، وطالباته ، لا سيما فى السنوات الحالية ، حيث تنشط الحركة التعليمية .

ولنا كلمة موجزة عن تعليم البنات فى المملكة السعودية :

ذلك أنه بدأ منذ عام ١٩٦٠ فقط ولكن الفرص المتاحة لتعليم البنات

---

(١) المملكة العربية السعودية – وزارة المعارف – احصاءات التعليم في المملكة العربية السعودية – الرياض سنة ١٩٧٢ .

(٢) المملكة العربية السعودية – وزارة المعرف – التعليم الابتدائى بين الأمس واليوم – الرياض سنة ١٩٦٩ ص ٤٧ .

طرأت بعض التغيرات لصالح المرحلة الثانوية بشقيها : العام والفني خلال السنوات الماضية .

بكافة المراحل التعليمية ، قفزت بنسبة تعليمهن قفزة كبيرة ، نتيجة لتزايد أعداد المدارس والمعاهد ، وكليات البنات وأقسام الطالبات بالجامعات السعودية ، وتبع هذا ، تزايد فى أعداد الطالبات على مدى نحو عشرين عاما .

فقد زاد عدد الطالبات فى مختلف مراحل التعليم فى المملكة من ٥,٩٧٣ طالبة فى عام ١٣٨٣/٨٢هـ (١٩٦٣/٦٢م) إلى ٣٢,٥٠٩ طالبة فى عام ١٣٩٢/٩١هـ (١٩٧٢/٧١م) وهكذا تتوالى الزيادة ، عاما بعد عام (١) .

وتهدف السياسة التعليمية التى تنتهجها المملكة العربية السعودية ، بالنسبة إلى تعليم البنات إلى :

- اعداد الفتاة لتمارس مسئولياتها كأم للأجيال الصاعدة ، على ضوء من المفاهيم الصحيحة ، والعلم السليم ، والتربية الاسلامية الصحيحة ولتقوم بمهمتها فى الحياة ، فتكون ربة بيت ناجحة ، وزوجة مثالية ، وأما صالحة ، كما يستهدف تعليم الفتاة ، اعدادها للقيام بما يناسب فطرتها ، كالتدريس ، والتمريض ، والتطبيب (٢) .
- سد حاجة المجتمع السعودى بما احتواه من تقاليد ، وتراث إلى المثقفة، والمتخصصة فى مختلف العلوم ، والمعرفة ، دون الخروج على هذه التقاليد .
- سد حاجة البلاد إلى المتخصصات فى شئون التعليم والتربية ، وبقية الحقول المماثلة .
- تيسير التعليم للراغبات منهن فى ضوء امكانياتهن ، واستعداداتهن للحصول على أعلى الدرجات العلمية الجامعية (٣) .
- تهتم الدولة بتعليم البنات ، وتوفر الامكانيات اللازمة ما أمكن لاستيعاب جميع من يصل منهن إلى سن التعليم ، واتاحة الفرصة لهن فى أنواع التعليم الملائمة لطبيعة المرأة ، والوافية بحاجة البلاد .

---

(١) سياسة التعليم فى المملكة العربية السعودية – مرجع سابق – ص ٣٢ .

(٢) عبدالوهاب أحمد عبدالواسع – التعليم في المملكة العربية السعودية – دار الكاتب العربي– بيروت (بدون تاريخ) ص ٨٧ .

(٣) المملكة العربية السعودية – وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، مصلحة الاحصاءات العامة – الكتاب الاحصائي السنوي ، العدد الثامن ، الرياض – ١٣٩٢ هـ (١٩٧٢ م) ص ٣٥ – ٣٦ .

- يمنع الاختلاط بين البنين والبنات فى جميع مراحل التعليم الا فى دور الحضانة ورياض الأطفال .

- يتم هذا النوع من التعليم ، فى جو من الحشمة ، والوقار ، والعفة ، ويكون فى كيفيته ، وأنواعه ، متفقا مع أحكام الاسلام .

(جـ) نظام اعداد المعلمين

أولاً - معلمو المرحلة الابتدائية :

مر نظام اعداد معلمى المدرسة الابتدائية بعدة مراحل ، منذ الأخذ به حتى الآن :

- ففى سنة ١٩٥٣

أنشئت معاهد المعلمين الابتدائية ، وجعلت مدة الدراسة بها ثلاث سنوات، يقبل فيها الحاصلون على الشهادة الابتدائية .

- وفى سنة ١٩٦٥

وبعد فترة من انشاء هذه المعاهد ، لوحظ ضعف مستوى خريجيها ، ومن ثم ، رأت وزارة المعارف السعودية تطويرها حيث جعلت القبول بها للحاصلين على شهادة الكفاءة (الاعدادية) ومدة الدراسة ، ثلاث سنوات (ويعمل بهذا النظام حتى الآن) .

- وفى سنة ٦٦/٦٥

أنشئت مراكز تكميلية لرفع مستوى خريجى المعاهد الأولى (١٩٥٣) وكانت مدة الدراسة فى هذه المراكز ٢٢ شهرا على فترتين دراسيتين ، تتخللهما أجازة لمدة شهر واحد ، ثم عدلت ، فكانت على ثلاث فترات ، مدة كل منها سبعة شهور ونصف ، وذلك بعد اجتياز مسابقة تحريرية فى اللغة العربية ، والرياضيات ، والعلوم[١] .

- وفى العام الدراسى ١٩٦٦/٦٥ :

أنشئت معاهد لاعداد معلمى ومعلمات التربية الفنية والتربية الرياضية

(١) المملكة العربية السعودية - وزارة المعارف - خلاصات إحصائية عن تطور التعليم في المملكة في السنوات العشر الأخيرة - الرياضة ١٩٧٤ .

(للمعلمين فقط) ، يلتحق بها الحاصلون على شهادة الكفاءة المتوسطة (الاعدادية) ولمدة ثلاث سنوات ، يعقد بعدها امتحان وزارى ، يحصل الناجح فيه على دبلوم المعهد . (ويعمل بهذا النظام حتى الآن) .

– وبتقصى التقارير والاحصائيات ، يتضح أن معاهد اعداد المعلمين والمعلمات فى تزايد مستمر ؛ فقد زاد عددها من (٤٢) معهدا من بينها (٨) معاهد للمعلمات فى العام الدراسى ١٩٦٤/٦٣ إلى (٦٤) معهدا من بينها (٥٠) معهدا للمعلمات فى العام الدراسى ١٩٧٣/٧٢ .

كذلك ، زاد عدد معاهد التربية الفنية والرياضية من (٤) معاهد ، من بينها (٢) معهدان للمعلمات فى عام ٦٦/٦٥ إلى (٦) معاهد ، من بينها (٤) معاهد للمعلمات فى عام ١٩٧٣/٧٢ .

ثانياً : معلمو المرحلة المتوسطة (الاعدادية) :

– أنشئت معاهد لاعداد هؤلاء المعلمين منذ عام ١٩٦١ ، مدة الدراسة بها أربع سنوات ، ويلتحق بها الحاصلون على الشهادة المتوسطة (الاعدادية) وتنتهى بعقد امتحان وزارى ، يحصل الناجح فيه على دبلوم المعهد . (ومستمر حتى الآن) .

– أنشئت كليات متوسطة ، مدتها عامان دراسيان ، منذ عام ١٩٧٦/٧٥ ، كتجربة جديدة لاعداد معلمى المرحلة المتوسطة ، (فى كل من : الرياض ، مكة المكرمة ، أبها) يلتحق بها الحاصلون على شهادة الثانوية العامة بقسميها : العلمى والأدبى .

وكذلك الحاصلون على دبلوم المعاهد المتوسطة .

ويعين الخريجون بالمدارس الاعدادية (المتوسطة) ، كما يعين بعضهم فى المدارس الابتدائية ، كأسلوب لتحسين الأداء فى المرحلة الابتدائية وتعمل الدولة على تشجيع هؤلاء الدارسين ، بمنحهم حوافز مادية وأدبية .

– هناك أيضاً ، كليات : اللغة العربية ، الشريعة ، البنات ، الأقسام المختلفة بكليات التربية بالجامعات السعودية ، وكلها تعد معلمين (ومعلمات) للتدريس بالمرحلة الاعدادية (وكذلك المرحلة الثانوية)

بعد دراسة تستمر أربع سنوات للحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو شهادة ثانوية المعاهد العلمية .

ثالثاً : معلمو المرحلة الثانوية :

يعد هؤلاء المعلمون (الآن) عن طريق الجامعة ؛ بكلياتها المتخصصة -فالى جانب «قسم الدبلوم فى التربية» فى الجامعات السعودية ، وهى ما يمثل الأسلوب التتابعى فى اعدادى معلمى المرحلة الثانوية ، هناك كليات التربية (فى كل من : الرياض ، مكة المكرمة ، المدينة المنورة ، أبها ، الطائف ، الأحساء ، وهى تماثل النظام التكاملى فى اعداد معلمى المرحلة الثانوية حيث يلتحق الحاصلون على شهادة الثانوية العامة بقسميها ؛ الأدبى ، والعلمى ، ومدة الدراسة بها ، أربع سنوات ، وتسير الدراسة فيها على نظام الفصول الدراسية (أو الساعات المعتمدة) ، يمنح المتخرجون فيها ، شهادة الليسانس أو البكالوريوس (فى الآداب أو العلوم والتربية) ، على أن يسبق الالتحاق بكليات التربية ، اجتياز الطلاب لاختبار شخصى مهنى ، بهدف الوقوف على مدى الاستعداد لمهنة التدريس .

– أما معلمو التربية الفنية ، والتربية الرياضية ، فيعدون داخل أقسام تخصصية بكليات التربية ، وبنفس الشروط التى يجب توافرها فى طلاب بقية الاقسام ، بالإضافة إلى اجتياز اختبار فى القدرات النوعية ، ويعمل الخريجون بالمرحلتين الاعدادية (المتوسطة) والثانوية .

وما يذكر أن التربية الرياضية قاصرة على مدارس البنين فقط دون البنات ، وكذلك لا تدرس التربية الموسيقية فى مدارس المملكة العربية السعودية أو معاهدها ، أو كلياتها ، بصفة عامة . (حتى الآن) .

والمعروف ، أن طلاب كليات التربية ، وطالبات كليات البنات ، يمنحون مكافئات مالية سخية ، فى كل شهر من شهور الاعوام الدراسية ، تشجيعا لهم على طلب العلم ، والعمل بمهنة التدريس .

تدريب المعلمين أثناء الخدمة :

تقوم المملكة العربية السعودية – عن طريق وزارة المعارف وكليات التربية – بعقد دورات تدريبية ، وتجديدية للمعلمين ، وكذلك للقيادات التربوية، بكافة مراحل التعليم العام ، بهدف معاونتهم على نموهم العلمى ، والوظيفى ،

فضلا عن تحسين أدائهم ، وبخاصة ذوى المستويات العلمية ، والمهنية المتواضعة ، ممن يمارسون مهنة التعليم قبل انشاء الكليات الجامعية ، والأقسام التخصصية بها .

وهذه الدورات التدريبية ، قد تكون طويلة فتستغرق عاما دراسيا كاملا ، كما قد تكون قصيرة فتستمر على مدى نحو ثلاثة شهور ، أو لبضعة أسابيع ، ويتم اختيار المرشحين للبرامج ، والدورات التدريبية ، وفق شروط معينة تضعها الجهات المعنية ، وتقرها الأجهزة المسئولة عن التنفيذ .

ومن الأهداف التى يسعى إلى تحقيقها هذا التدريب ، ما يأتى :

أولاً : رفع المستوى التعليمى لدى القائمين على العملية التربوية ؛ من مدرسين، ومديرين ، وموجهين ، فى مراحل التعليم العام .

ثانيـاً : تحقيق مبدأ استمرارية التعليم ، والتى من شأنها رفع المستوى العام للتراث العلمى ، وتطويره لصالح البشرية .

ثالثـاً : رفع الروح المعنوية للعاملين فى المجال التربوى ، عند شعورهم بالتفوق ، واتقان العمل (١) .

رابعـاً: مساعدة الدارسين على اكتساب المعارف التربوية ، والتطبيق الإدارى والفنى ، لاكتساب مهارات ، تدعم مستوى الانتاج التعليمى فى الأجهزة المختلفة ، بالأداء الجيد ، وبالأسلوب العلمى ، السليم .

خامساً: دراسة المشكلات التى تعوق نمو الفرد فى الانتاج ، لا سيما فى المدرسة ، وكل الأجهزة التعليمية .

– والجدير بالذكر ، أن الجهات المختصة ، تعطى عناية كافية للدورات التدريبية ، والتجديدية ، ودورات التوعية لترسيخ الخبرات ، وكسب المعلومات، والمهارات الجديدة . أما اختيار المرشحين لهذه البرامج والدورات ، فيتم بمقتضى توافر شروط معينة تضعها الجهات المعنية ، وتقرها الاجهزة المسئولة عن التنفيذ .

---

(١) جامعة الملك عبدالعزيز – كلية التربية فى ٢٥ عاماً – الدورات التدريبية (مجلة الكلية) مكة المكرمة سنة ١٣٩٦ هـ ١٩٧٦ م ، ص ٢٥٥ .

– وفى نهاية حديثنا عن نظم اعداد المعلمين فى المملكة العربية السعودية ، نذكر – فيما يلي

ما تضمنته السياسة العامة للتعليم فى المملكة ، بشأن اعداد المعلمين : (١)

١ – تكون مناهج اعداد المعلمين فى مختلف الجهات التعليمية ، وفى جميع المراحل ، وافية بالأهداف الأساسية ، التى تنشدها الأمة فى تربية جيل مسلم ، يفهم الاسلام فهما صحيحا ، عقيدة ، وشريعة ، ويبذل جهده فى النهوض بأمته .

٢ – يعنى بالتربية الاسلامية ، واللغة العربية فى معاهد ، وكليات اعداد المعلمين ، حتى يتمكنوا من التدريس بروح اسلامية عالية ، ولغة عربية صحيحة .

٣ – تولى الجهات التعليمية المختصة عنايتها باعداد المعلم المؤهل علميا ، ومسلكيا لكافة مراحل التعليم ، حتى يتحقق الاكتفاء الذاتى ، وفق خطة زمنية .

٤ – تتوسع الجهات التعليمية فى معاهد المعلمين والمعلمات وفى كليات التربية لكافة المواد بما يتكافأ مع سد حاجة البلاد فى الخطة الزمنية المحدودة .

٥ – يكون اختيار الجهازين التعليمى ، والإدارى منسجما مع ما يحقق أهداف التعليم ، التى نص عليها فى الفقرات السابقة ، من حيث الخلق الاسلامى، والمستوى العلمى ، والتأهيل التربوى .

٦ – يشجع الطلاب الذين ينخرطون فى سلك المعاهد ، والكليات التى تعد المعلم بتخصيص امتيازات لهم ؛ مادية ، واجتماعية أعلى من غيرهم .

٧ – يوضع للمعلمين ، نظام وظيفى (كادر) يرفع من شأنهم ويشجع على الاضطلاع بهذه المهمة التربوية فى أداء رسالة التعليم ، بأمانة ، واخلاص، ويضمن استمرارهم فى سلك التعليم (٢) .

---

(١) سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية (الطبعة الثانية) مرجع سابق سنة ١٣٩٤ هـ ١٩٧٤ م ص ٣١ .

(٢) أنظر : د. عرفات عبدالعزيز سليمان – ديناميكية التربية في المجتمعات – مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة – ١٩٧٩ .

٨ – تدريب المعلمين ، عملية مستمرة ، توضع لغير المؤهلين تربويا ، خطة لتدريبهم ، وتأهيلهم ، كما توضع خطة للمؤهلين لرفع مستواهم وتجديد معلوماتهم ، وخبراتهم .

٩ – يفسح المجال أمام المعلم لمتابعة الدراسة التى تؤهله لمراتب أرقى فى مجال تخصصه ، وتضع الجهات التعليمية ، الأنظمة المحققة لهذا الغرض.

١٠ – لا تقل مدة اعداد معلمى المرحلة الابتدائية عن المدة اللازمة للحصول على شهادة الدراسة الثانوية .

ولا تقل مدة اعداد معلمى المرحلتين ؛ المتوسطة (الاعدادية) والثانوية ، عن المدة اللازمة للحصول على شهادة التعليم العالى (الجامعي) .

ومن الملاحظ فى السنوات العشر الأخيرة ، احداث بعض نواحى التطوير فى التعليم العام والعالى وكذلك فى المعاهد والكليات المتوسطة ونظم اعداد المعلمين إلى جانب زيادة أعداد الطلاب والطالبات فى مراحل التعليم بصفة عامة .

الفصـــل الثامن
تحـليل و مقـــــارنة

نحـاول فى الصـفـحـات القليلة التـاليـة – بعد أن قـدمنا لمجـمـوعـة من الاتجاهات التربوية المعاصرة – أن نقوم بتحليل موجز ، نتبعه بمقارنة يسيرة .

وذلك على النحو التالى :

أولاً : مصر والدول الأخرى :

(أ) بالنسبة لإدارة التعليم :

من الملاحظ ، أن مصر تسير فى ادارتها للتعليم ، وتمويله على سياسة نابعة من ظروفها الاجتماعية ، والاقتصادية ، مؤداها ، «مركزية التخطيط» ، «ولا مركزية التنفيذ» .

ذلك أن الدولة ممثلة فى وزارة التـربيـة والتـعليم ، والمجلس القـومى للتعليم، ثم التشريعات الدستورية التى تأخذ بها البلاد ، هى الأجهزة الرئيسية ، المسئولة عن ادارة التعليم فى مصر ؛ فهى التى تخطط ، وترسم السياسة العامة، وتضع المناهج التى تراها مناسبة لمراحل التعليم العام ، ثم تترك حرية تنفيذ ذلك للسلطات الاقليمية ، حيث مديريات التربية والتعليم بمحافظات الجمهورية، والتى تتبعها ادارات تعليمية فرعية ، ومحلية .

هذه المديريات ، تكفل الدولة لهـا صلاحيات مـتنوعة فى ادارة شـئون التعليم بها ، وتمنحها اختصاصات كثيرة ، من شأنها مراعاة الظروف التى تتلاءم مع طبيعة الحياة التعليمية ، ومع واقع الحياة فى المجتمعات المحلية ، ومتطلباتها ؛ فالوفاق ، أو الولاء المشترك ، متوفر بين أجهزة التعليم بمختلف مستوياتها ، ومكفول أمام العملية التعليمية ، من أجل اتمامها ، ونجاحها .

وإذا علمنا ، أن الدولة – مع بداية عـام(١٩٧٩) اتجـهت إلى منح السلطات الاقليمية ، مزيدا من الحرية فى تسيير أمور الحياة بها ، ومنها شئون التعليم ، لأدركنا إلى أى مدى تأخذ مصر بمبادئ اللامركزية ، سواء فى الإدارة العامة ، لشئون الدولة ، أو لادارة التعليم .

والدولة ، حين تطبق هذا ، تدرك أن المجتمعات المحلية ، لها ظروفها ، ومتطلبات الحياة فيها ، بالإضافة إلى أن بها من القوى البشرية المدربة ، ما يمكنها من تحقيق ذلك . هذا ، من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، إذا أردنا أن نقارن بين إدارة التعليم فى مصر ، وادارته فى غيرها من دول العالم التى عرضنا لها فى فصول هذا الكتاب ، نجد أن مصر ، تنتهج لنفسها نوعا من الإدارة ، يتفق مع أوضاعها الراهنة ، وهى – وإن اشتركت مع فريق من دول العالم فى نوعية أو أخرى – فليس هذا من قبيل التقليد المطلق ، ذلك أن المركزية التى تأخذ بها بعض الدول الرأسمالية ، والاشتراكية ، ليست بالضرورة ، هى المركزية التى تأخذ بها ، أو أخذت بها مصر ، فلكل دولة ميزاتها فى أسلوب ممارستها لادارة التعليم بها فمركزية الادارة فى فرنسا ، تختلف فى مبرراتها عن مركزية الإدارة فى الاتحاد السوفيتى ، وأسلوب اللامركزية الذى تأخذ به بعض الدول الرأسمالية (كما فى الولايات المتحدة الأمريكية) لا تتفق كثيرا مع ظروفنا ، وأوضاعنا الاقتصادية ، والتعليمية لأنها لا مركزية متطرفة ، ولكن يمكننا الأخذ به مع مراعاة لأوضاعنا ، وظروفنا .

ومصر ، بالنسبة للدول العربية ، تعتبر إلى حد كبير – رائدة فى مجال الإدارة التعليمية الناجحة . (بشريا ، ومعنويا ، تخطيطا ، وتنفيذا) .

وبالنسبة للدول النامية ، فإن مصر ، تتفوق على كثير من هذه الدول ؛ فهى ليست مختلفة ، ولكنها شبه متقدمة ، وهى لا تعانى من قلة فى القوى البشرية عالية المستوى ، ولكنها غنية بقدرات أبنائها ، وكثير منهم ، على مستوى عال من الاعداد ، والتدريب ، ولهذا ، يمكنها الاعتماد عليهم ، فى تحمل مسئوليات الادارة ، مع مزيد من التنظيم ، والتنسيق ، والجودة فى أداء الواجب .

وبالنسبة للدول الاسلامية (ومصر من بينها) فإن جمهورية مصر العربية ، تأخذ بأساليب لا تغيب عنها التقاليد والتعاليم الاسلامية كثيرا ، سواء

فى نظمها ، أو كيفية تربية أبنائها ، أو الشورى (الديمقراطية) فى الإدارة التعليمية ، والإدارة المدرسية ؛ فالأجهزة المتنوعة ، حين يجتمع القائمون عليها، وينسقون بين خططهم ، وآرائهم ، تطبيق لمبادئ الاسلام ، والتكامل فى العملية التعليمية ، التربوية ، وحسن القيام على تنفيذها ، يتفق مع ما تدعو اليه التربية الاسلامية ، باعتبارها مسئولية اعداد الأجيال .

أما بالنسبة لتمويل التعليم فى مصر ، فبقدر ما لديها من امكانيات اقتصادية ، تنفق مصر على شئون التعليم بها .

وبالرغم من أنها تعتبر من أكثر الدول اعتدالا فى معدلات الانفاق على التعليم ، فالأمل معقود على أن يمنح مزيد من الاعتمادات المخصصة له ، فى ميزانية الدولة .

هذا ، وقد وصل معدل الانفاق على التعليم المصرى فى السنوات الأخيرة الماضية (ومن بينها العام الدراسى ١٩٧٨/١٩٧٩) إلى ما يقرب من (٥٪) من الناتج القومى ، وإلى ما يقرب من (٢٠٪) من الانفاق العام للدولة .

وأما عن كيفية توزيع الانفاق على التعليم ، فقد بلغت المعدلات السنوية للانفاق على الطالب ، بالنسبة للمصروفات الدورية ، نحو : (١)

- (١٩) جنيهاً للابتدائى .
- (٣٥) جنيهاً للإعدادى .
- (٨٨) جنيهاً للثانوى العام .
- (١٢١) جنيهاً للثانوى الصناعى .
- (٤٠) جنيهاً للثانوى التجارى .
- (١٥٠) جنيهاً للثانوى الزراعى .
- (٢١٤) جنيهاً لدور المعلمين والمعلمات .
- (١٠٠) جنيه لطالب الكليات النظرية .
- (٢٢٥) جنيهاً لطالب الكليات العملية .

(١) جامعة عين شمس – كلية التربية – التعليم فى مصر – مطبعة جامعة عين شمس سنة ١٩٧٩ ، ص ١٥ – ١٨ .
هذه النسب تزايدت كثيراً فى السنوات العشر الأخيرة.

(ب) بالنسبة للسلم التعليمى :

من الملاحظ أن سلم التعليم العام فى مصر ، يسير على نظام :

٦ سنوات للمرحلة الابتدائية ، تبدأ من سن السادسة عند الأطفال .

٣ سنوات للمرحلة الاعدادية .

٣ سنوات للمرحلة الثانوية بنوعياتها .

وهذا التنظيم لسلمنا التعليمى ، وليد ظروف مرت بها مصر ، فقد كان التعليم قبل ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، به كثير من الاضطراب ، والخلل ؛ فهناك تعليم أولى أو الزامى ، مدته تتراوح ما بين ٤سنوات ، و٥ سنوات ، وهناك تعليم ابتدائى (يماثل الاعدادى الآن) ومدته ٤ سنوات دراسية ، ثم هناك التعليم الثانوى ، العام ، والفنى ، ومدة كل منهما ٥ سنوات دراسية .

وبقيام الثورة ، بدأ عهد جديد ، ونظام تعليمى جديد ، حيث توحدت المرحلة الأولى من التعليم ، وسميت المرحلة الابتدائية تليها المرحلة الاعدادية ، ثم الثانوية . وقد استقرت درجات هذا السلم التعليمى بوضعها الراهن ، منذ منتصف الخمسينيات من القرن الحالى ، وحتى الوقت الحاضر .

ولعل فى مقدمة المبررات التى تقف وراء هذا التغيير ، هى رغبة مصر فى مواكبة التقدم الذى يعيش فيه عالمنا المعاصر فهى لم تعد النظر فى درجات السلم التعليمى فحسب ، بل تبعت هذا ، أيضاً ، اعادة النظر فى برامج الدراسة ، ومقرراتها ، ومتطلبات كل مرحلة تعليمية ، بحيث تقترب – إلى حد كبير – من نظيراتها فى دول العالم المتقدمة .

والدول المتقدمة – سواء كانت رأسمالية أو اشتراكية – تختلف درجات سلمها التعليمى ، من دولة إلى أخرى ، وفقا لمتطلبات مجتمعاتها ، وظروف مواطنيها وما تهدف اليه من سياستها التعليمية ، ولكن السمة المشتركة ، فى كل من الدول الرأسمالية ، والاشتراكية ، هى الزاميتها لمراحل التعليم العام لأبنائها، باعتباره ، القدر الذى ينبغى أن يتلقاه كل فرد فيها ، كحد أدنى من الثقافة والتعليم .

ولكننا فى مصر ، نجد أنفسنا غير قادرين على اتاحة هذا القدر بأكمله لكل أبنائنا ، ومن ثم إكتفينا فى سنة (١٩٧٩) بالزامية التعليم الابتدائى فحسب،

ثم امتد الالزام إلى نهاية المرحلة الاعدادية (من سن ٦ إلى سن ١٥ سنة) ذلك، أن اقتصادياتنا السابقة كانت حجرة عثرة أمام تحقيق الالزام ، فهو يحتاج إلى مدارس ، ويحتاج إلى مدرسين ، ويحتاج إلى تجهيزات تربوية .. وكل هذا ، يحتاج إلى أموال لتنفيذه ، وقد كانت ظروفنا السياسية ، والحربية ، تجعلنا نقلل مضطرين – من الاعتمادات المالية المخصصة لذلك ، ولكن ، بعد اقرار السلام على ربوع وادى النيل ، واستمتاع أبناء مصر بحرياتهم ، وتمكنهم من الاستفادة من خيرات بلادهم ، وتركيز الدولة على خدمات الأمن ، والسلام، والرخاء ، والعلم ... نقول أن ذلك كفيل بأن يزيد من نشاط مصر التربوى والتعليمى ، ويمكنها من مواكبة التقدم ، والتطور ، بخطى أكثر اتساعا .

كذلك ، من الملاحظ ، أن التعليم الفنى ، فى مصر (وفى بقية الدول العربية ، والدول النامية) محدود فى مدارسه ومنشئاته التعليمية ، وفى انتاجه ، وفى نفعه للمجتمع ، ويعزى ذلك ، إلى كثير من الأسباب ، للناحية المالية، نصيب فيها ، وللناحية الاجتماعية ، وتقاليدها ، نصيب فيها ، وللناحية السياسية نصيب أيضاً .

فمن المعروف – كما أوضحنا فى بعض صفحات هذا الكتاب – أن الدول المتقدمة ، تعنى بالتعليم الفنى والمهنى ، والتكنولوجى عناية تفوق عنايتها بالتعليم الاكاديمى النظرى فهى تدرك أهمية التطبيق العملى ، وفائدته لمجتمعاتها ، فى حين أننا فى مصر ، أغفلنا ذلك أمدا طويلا ، وقد كنا مرغمين نتيجة لظروفنا .

وإذا قارنا أنفسنا بغيرنا من الدول العربية ، والنامية ، نجد أنفسنا أحسن حالا ، ولو إلى حد ما ؛ فمدارسنا فى التعليم العام فى تزايد ، ومدارسنا فى التعليم الفنى فى تزايد أيضاً وإن كانت ليست بالزيادة المطلوبة .

أما بالنسبة للدول الاسلامية ؛ فهى لا تتفوق علنا ، إن لم تكن أقل فى مستوياتها التعليمية عما نحن عليه فى مصر ، وهذا ، ما لا يتفق وطبيعة الاسلام ، وجوهر التربية الاسلامية التى تدعو إلى امتزاج العلم بالعمل ، والنظرية بالتطبيق ، وإن يكون العلم من أجل خدمة المجتمع بأفراده ، وجماعاته ، كما يدعو إلى احترام العمل ، ويقدر العمل المتقن ، والجيد ويضرب الأمثلة التى يرى التأسى بها ، من ذلك ، ما ذكره القرآن الكريم لبعض الأنبياء

(عليهم السلام) ، والأعمال التى كانوا يمارسونها فى حياتهم ؛ كحرفة ، أو صنعة ، إلى جانب قيامهم بتبليغ رسالاتهم السماوية .

ولا شك ، أن فى هذا ، تقـديراً للأيدى التى تعـمل ، وتكريما لذوى الحرف، وأرباب الصناعات ، هؤلاء الذين ينظر كثير من مسلمى العصر الحاضر اليهم ، نظرة متدنية عمن سواهم ، بالرغم من أنه على أيدى هؤلاء ، تتقدم الشعوب ، وتتطور أساليب الحياة ، وهو ما تسبقنا به الدول الأجنبية ، لادراكها أهمية ما نهمله نحن .

أما عن التعليم الجامعى ، فقد قطعت مصر فى هذا المضمار ، شوطا لا بأس ، بالقياس إلى غيرها من الدول العربية ، والاسلامية ، والنامية ، ذلك أن التعليم الجامعى ، والعالى بدأ فى مصر منذ أكثر من سبعين عاما مضت ، ولكن مصر – بمكانتها المرموقة على المستوى الدولى – لا تزال فى حاجة إلى المزيد من تطوير التعليم الجامعى فى كثير من قطاعاته ، حتى يمكنها اللحاق بما سبقتها به الدول المتقدمة (الرأسمالية والاشتراكية) .

(جـ) بالنسبة لاعداد المعلمين :

تسير مصر فى نظامها لاعداد المعلمين ، على نسق يكاد فى كثير من مضمونه يتفق مع الاتجاهات المعاصرة ، بما فى هذا إعداد معلمى المرحلة الابتدائية ؛ ذلك أنهم يعدون فى الجامعات الآن .

يتم هذا الاعداد فى الدول المتقدمة (رأسمالية واشتراكية) داخل معاهد عليا ، أو كليات جامعية ، قد تكون ذات صفين أو ثلاثة صفوف دراسية ، بل وتصل إلى أربعة صفوف فى كثير من الدول المتقدمة ، بعد شهادة الثانوية العامة ، يحصل بعدها الطالب على شهادة الليسانس أو البكالوريوس ، ليعمل معلما فى المدرسة الابتدائية ، أو مجموعة من صفوفها ، إذا كانت تضم معها مرحلة تالية لها (١) .

ولا شك ، أن فى هذا الاعداد – بالنسبة لمصر – إنجازاً جيداً ، فمتطلبات اعدا المعلم ، تقتضى أن يتم ذلك ، داخل معاهد عليا أو كليات جامعية ، ولعل فى ظروفنا الاجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية التى مرت بها بلادنا على

(١) أنظر : د. عرفات عبدالعزيز سليمان – المعلم والتربية – مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة سنة ١٩٩١ .

مدى أكثر من ثلاثين عاما ، كانت من بين مبررات اتباع الأساليب المتواضعة فى اعداد معلمى المرحلة الابتدائية ، فى السنوات السابقة .

هذا ، بالنسبة للدول المتقدمة ، أما بالنسبة للدول النامية ، فنحن فى مصر قد اجتزنا مرحلة الاعداد المتدنى ، الذى تأخذ به كثير من الدول النامية فى عصرنا الحاضر ، والتى تضطرها ظروفها إلى الأخذ بنوعيات من نظم اعداد معلمى المرحلة الابتدائية ، وهى فى واقعها دون المستوى المطلوب لأهمية العملية التعليمية ، وكذلك الأمر ، بالنسبة للدول الاسلامية ، وكثير منها دول نامية ، ومن ثم ، نجد أن مصر تندرج مع المستويات المطلوبة لاعداد معلمى المدرسة الابتدائية .

أما بالنسبة لمعلمى المرحلتين الاعدادية ، والثانوية ، فهم يعدون – كما أسلفنا – عن طريق أسلوبين :

أحدهما ، يطلق عليه : النمط التكاملى ، والثانى ، هو النمط التتابعى ، وكلاهما ، يتم داخل الجامعات المصرية ، ومن ثم ، فنحن نواكب الأساليب العصرية ، المتبعة فى اعداد المعلمين ، والتى تأخذ بها الدول المتقدمة .

أما الكليات التى تعد هذه الفئة من المعلمين (لكافة التخصصات والنوعيات) .

فهى كليات :

التربية ، والتربية الرياضية ، والتربيةو الموسيقية ، والتربية الفنية ، والتربية النوعية والتربية والتكنولوجيا ، والعلوم الزراعية ، والعلوم التجارية ، والاقتصاد المنزلى، ثم كلية دار العلوم بجامعة القاهرة ، وكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر .

وقد بلغ عدد طلاب هذه الكليات فى العام الدراسى (١٩٧٨ /١٩٧٩) ما يزيد على (٥٠,٠٠٠) خمسين ألف طالب وطالبة (١) .

هذا ، بخلاف من يتخرجون فى الكليات الأخرى ، ويرغبون فى العمل بمهنة التدريس ، فيتبعون دراساتهم الجامعية بدراسة تربوية ، مهنية بكليات التربية ، لمدة عام دراسى واحد (صباحي) أو لمدة عامين دراسيين (مسائيين)، وهو ما يطلق عليه ، النظام التتابعى .

---

(١) جامعة عين شمس – كلية التربية – التقرير السنوى – مرجع سابق ص ٣ .

تزايدت هذه الأعداد زيادة كبيرة على مدى السنوات العشرين الماضية .

بيد أن اعدادنا لهؤلاء المعلمين (فى كلا النمطين ؛ التكاملى والتتابعى فى حاجة إلى مزيد من الاختيار السليم ، والاعداد الجيد للراغبين فى مهنة التدريس ؛ إذ ينبغى ألا تكون كليات التربية ، هى نهاية المطاف لكثير من الراغبين ، بعد أن نفذت رغباتهم فى الالتحاق بكليات أخرى ، أكثر بريقا ؛ اجتماعيا ، وماديا ، وألا تكون مهنة التعليم ، هى مهنة انقاذ أو ايواء لمن لفظتهم مهن أخرى ، أو عجزت عن استيعابهم نتيجة عجزهم للالتحاق بها ، أو أنها مهنة تسلقية ، حتى إذا تمرسها طالب الوظيفة ، اتخذها وسيلة للكسب ، أو الثراء الموسمى ، أو الانتعاش الاقتصادى ، الموقوت بمواعيد الامتحانات (كما يحدث فى الدروس الخصوصية بمراحل التعليم المختلفة) ، أو يتخذها البعض سبيلا للثراء الطويل المدى (كالاعارات خارج مصر) ... إلى غير ذلك من الأسباب التى يلجأ اليها آخرون ؛ أما استخفافا بها كمهنة ، وأما تقليدا ، ومجاراة لغيرهم ممن تسول لهم أنفسهم الاستهانة بمهنة التعليم (وهم من حسن الحظ ، قلة ضئيلة)

... ولا شك أن لهذا كله ، آثاره السيئة على مستوى الكفاءة ومستوى الإداء ، ومستوى تحصيل الطلاب ، وبالتالى ، المستوى العام للتعليم .

أما هيئات التدريس بالجامعات ، فتعقد جامعات مصر – فى كل عام دراسى – دورات تدريبية ، تتراوح مدتها ما بين ثلاثة أسابيع ، وأربعة أسابيع، وذلك لاعداد المعلم الجامعى .

ويتابع هذه الدراسات التدريبية فى الدورات ، معيدو كليات الجامعة ، والمدرسون المساعدون بها . فيما عدا كليات التربية .

وغالبا ما تعقد الدورات خلال العطلة الصيفية من كل عام ، أو قبيل بدء العام الدراسى الجامعى .

ويقوم بالاشراف عليها ، والتدريس بها ، المتخصصون فى فروع العلوم المختلفة من هيئات التدريس بالجامعات المصرية .

ونحن فى هذا ، نأخذ بما تتبعه كثير من جامعات الدول المتقدمة ، سواء فيما يتصل بالتعليم العام ، أو التعليم الجامعى .

أما بالنسبة للدول النامية ، فكثير منها ، يعد معلمية عن طريق المعاهد العليا ، والجامعات ، ولكنها ، لا تزال فى حاجة إلى جودة الاعداد ، وهى إلى جانب ذلك ، تستعين بعدد غير قليل من معلمى الدول الأكثر تقدما بالنسبة لها.

كذلك ، فإن القوى البشرية ذات المستوى العالى من التدريب ، لا تزال قليلة العدد بالنسبة للدول النامية .

وبمقارنة هذا ، بما هو فى مصر ، نجد أن نظم اعداد المعلمين المصريين – على الرغم مما بها من قصور – هى أحسن حالا ، بل تعتبر قدوة إلى حد كبير .

أما بالنسبة للدول الاسلامية ، فكثير منها فى حاجة إلى اعادة النظر فى أنماط اعداد معلميها ، إلا أن هذه الدول الاسلامية (ومصر من بينها) تولى عناية كبيرة بالثقافة الاسلامية ، التى تزود بها المعلمين ، وبخاصة ، هؤلاء الذين يعملون بمراحل تعليمية ، ذات سمة دينية ، كالمعاهد الدينية ، وما يماثلها، (كما فى كل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية وغيرهما) .

وأما عن تدريب المعلمين أثناء الخدمة ، فإن مصر تعد البرامج اللازمة لمعاونة معلميها على النمو المهنى ، والوظيفى أثناء خدمتهم ، وتقدم لهم الدورات التدريبية المناسبة ، حيث يختلف نوع التدريب باختلاف المواد الدراسية التى يقوم المعلمون بتدريسها ؛ فهناك تدريب للوظائف للمعلمين الأول، والوكلاء ، والمديرين ، الذين يتولون أعمالهم بمدارس التعليم العام ، وهناك تدريب للمعلمين على المقررات الجديدة ، وكذلك برامج تجديدية للمناهج الدراسية العادية ، إلى غير ذلك مما تقتضيه طبيعة العملية التعليمية . ويقوم بهذه الأنواع من البرامج التدريبية ، أساتذة كليات التربية ، بالاشتراك مع الجامعات ، ووزارة التربية والتعليم .

ومن المعروف ، أن مدة التدريب تختلف باختلاف نوع التدريب ، ومستواه ، فالمدة فى البرامج الاشرافية ، أسبوعان ، وفى البرامج التجديدية (١٢٠) ساعة وبالنسبة لتدريب الموجهين ، فتمتد المدة التدريبية إلى نحو عام دراسى ، على شكل تفرغ كامل .

ويغلب الطابع التربوى على هذه التدريبات ، بصفة عامة .

ولا يفوتنا أن نقول ، أنه توجد – ضمن تنظيمات وزارة التربية والتعليم المصرية – إدارة خاصة بالتدريب ، مقرها القاهرة ، بالاضافة إلى أقسام التدريب التابعة لمديريات التربية والتعليم بمحافظات الجمهورية ، وتعمل هذه كلها ، بالاشتراك مع كليات التربية ، والجامعات وكذلك وزارة التربية والتعليم(١) .

وبمقارنة مصر بغيرها من نوعيات الدول فى العالم المعاصر ، نجد أنها – على وجه العموم – تأخذ بأساليب من التدريبات أثناء الخدمة لمعلميها ، بين الحين والآخر ، وعلى فترات زمنية ، تخطط لها برامج تدريبية ، ودورات تجديدية ، لفئات المعلمين ، بصفة عامة ، إلا أن أساليب هذه البرامج ، والدورات ، تختلف من دولة إلى أخرى ، طبقا لأوضاع المعلمين بها ، وبما يتلاءم ومقتضيات العملية التعليمية بمدارسها ، ومعاهدها .

(د) بالنسبة للمشكلات التعليمية :

لكل نوع من التعليم ، مشكلاته ، ولكل مرحلة تعليمية ، مشكلاتها ، فى كل دولة ، ولكن حجم المشكلة ، يختلف من دولة إلى أخرى .

والمشكلات التعليمية ، التى لا تزال قائمة بالنسبة لمصر ، متنوعة .

ربما يكون فى مقدمتها ، المشكلات التالية :

– عدم استيعاب الأطفال الذين هم فى سن المدرسة الابتدائية ؛ حيث بلغت نسبة المقبولين بالصف الأول فى العام الدراسى ١٩٧٧/١٩٧٨ (٨١,٩٪) من جملة الأطفال فى سن الصف الأول ، ومن المقرر أن تصل فى العام الدراسى (١٩٧٩/٧٨) إلى ٧٨,٩ ٪ . (٢)

– التسرب ، وعدم اكمال بعض التلاميذ للمرحلة الابتدائية ؛ وتشير الاحصائيات إلى أن نسبة التسرب تبلغ نحو (١٠ ٪) من مجموع تلاميذ هذه المرحلة فى المدن ، بينما قد تصل إلى الضعف فى الريف .

---

(١) انظر د. عرفات عبد العزيز سليمان – استراتيجية الإدارة في التعليم – مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة ١٩٨٥ .

(٢) إرتفعت هذه النسبة فى السنوات الأخيرة حيث وصلت إلى أكثر من ٩٠ ٪.

– ازدحام الفصول بالتلاميذ ، وكثرة تلاميذ الفصل الواحد بالمرحلة الابتدائية ، واتباع نظام الفترتين الدراسيتين ، بل والثلاث فترات دراسية فى كثير من مدارس هذه المرحلة ، والمرحلة الاعدادية ، كما يعمل عدد كبير من المدارس الثانوية العامة بنظام الفترتين الدراسيتين أيضاً . (١)

وقد وصلت كثافة الفصول إلى أكثر من (٥٥) تلميذ فى المرحلة الابتدائية ، وأكثر من (٤٥) فى المرحلة الاعدادية ، وأكثر من (٣٥) فى المرحلة الثانوية .

– المرحلة الثانوية ، لا تزال مرحلة اختيارية ، انتقائية ، فطلاب الثانوى العام ، يختارون على أساس مجموع الدرجات ، دون غيره من الاعتبارات ، والثانوى الفنى – بأنواعه – لا يزال ينظر اليه نظرة متدنية ، وأن تحسنت هذه النظرة – قليلا – فى السنوات الأخيرة .

– أساليب التقويم ، والامتحانات ، لا تزال فى حاجة إلى اعادة النظر فى أوضاعها الراهنة ؛ فهى منذ قرابة أربعين عاما مضت ، وسيلة لقياس المعلومات المكدسة فى أذهان التلاميذ ، دون تنمية لأفكارهم ، أو تنمية الابتكار لديهم ، فضلا عما يترتب على شدة الاهتمام بها ، من مشكلات ؛ دراسية ، وتعليمية ، ونفسية ، يتعرض لها كل من الطالب والمعلم ، بل ، وأولياء أمور الطلاب ، أيضاً .

– كثرة الخريجين من حملة الثانوية العامة ، والثانوية الفنية بنوعياتها ، بما يزيد عن حاجة العمالة ، أو فائض العمل ، ومتطلباته ، وكذلك ، زيادة أعباء التعليم العالى .

– التزاحم الشديد على الجامعات ، والتدفق المستمر بأعداد هائلة على الكليات المختلفة ، والمقياس الوحيد ، هو مجموع الدرجات فى امتحان الثانوية العامةو ، التى تمثل عنق الزجاجة فى نظام التعليم المصرى العام ، وذلك للعبور من خلاله إلى الجامعة ، ومن ثم ، أضحت الثانوية العامة ، مسابقة قبول للجامعات .

– الاضطرار إلى انشاء كليات ، دون تخطيط مسبق ، سواء من حيث

(١) تقلصت هذه الفترات فى السنوات الأخيرة وكذلك كثافة الفصول وأصبحت قاصرة علي عدد محدود من المدارس .

الأبنية ، والتجهيزات العلمية ، والتعليمية ، أو من حيث هيئات التدريس ، وبالتالى ، ما يترتب على ذلك من قصور ، أو هبوط ، بل ، وانحدار فى المستويات العلمية للخريجين .

– افتقاد العلاقة بين أنواع التعليم وبين التنمية الاجتماعية ، والاقتصادية، إلى حد كبير .

– وبالرغم من كثرة المدارس ، والمعاهد ، والكليات ، والمنشئات التعليمية ، وأقسام محو الأمية بمختلف مستوياتها ، فلا تزال نسبة الأمية فى مصر ، مرتفعة بالقياس إلى غيرها كدولة شبه متقدمة .

تلك ، هى معظم المشكلات التعليمية ، التى يعانى منها التعليم المصرى بواقعه الراهن ، ترى .. إلى أى مدى تكون هذه المشكلات بالنسبة للدول المتقدمة ؟؟ الواقع أن الدول المتقدمة (رأسمالية واشتراكية) خلصت من كثير من مشكلات التعليم بها منذ وقت بعيد ، وإن اختلفت فيما بينها فى درجة تخلصها ، فحياة الشعوب التعليمية ، لا تخلو من مشكلات ، ولكنها ، تتباين فى حدتها ، وفى حجمها ، وفى أنواعها .

والدول المتقدمة ، قادرة – إلى حد كبير – على حل مشكلاتها ، يعاونها فى ذلك ، ما لديها من امكانيات ؛ اقتصادية ، وبشرية .

بالإضافة إلى أن كثيرا من هذه الدول ، كانت دولا استعمارية ، تسخر امكانيات الشعوب ، المغلوبة على أمرها ، لخدمتها ، فى حين تحرمها من الاستنارة ، والتقدم .

ونحن فى مصر ، قد عانينا – فى أزمنة سابقة – من أزمات اقتصادية ، وضغوط سياسية ، واجتماعية ، كان لها نصيب فيما نحن فيه الآن ، وحتى منذ سنوات قليلة ، كان جزء كبير من طاقاتنا ، موجها نحو معارك الخلاص من السيطرة الأجنبية ، والدخيلة ، ونحاول ، منذ أن ملك الشعب ، مقدرات حياته بقيام ثورة سنة ١٩٥٢ ، أن نعيد النظر فى نظمنا التعليمية ، والتربوية ، بحيث يمكننا مواكبة التقدم ، والتطور الذى يتسم به عالمنا المعاصر ، ونحن – بفضل الله – سائرون فى هذا السبيل ، محاولين التغلب على ما يعترضنا من مشكلات، لنعوض ما فرض علينا من تخلف ، أو معاناة ، أو قصور .

أما بالنسبة للدول النامية ، فنحن ، وإن كنا نشترك معها فى طائفة من

المشكلات التعليمية ، إلا أننا ، قد قطعنا شوطا لا بأس به ، فى التخلص منها ، والقضاء عليها ، بينما تسعى هذه الدول إلى التغلب على مشكلاتها ، وتبذل قصارى جهدها من أجل ذلك ، تطلعا إلى غد أفضل .

وأما بالنسبة للدول الاسلامية ، فإنه بالرغم من تمتع بعضها بالامكانيات الاقتصادية الكبيرة ، إلا أنها فى حاجة إلى مزيد من الفهم الواضح لجوهر الدين الاسلامى ، وطبيعة التربية الاسلامية ، وهذا ، لا يكون الا بالفكر المفتوح والناضج ، على أن ذلك ، لا ينفى اتباع بعض هذه الدول تعاليم الاسلام ، وأخذها بمبادئه القويمة ، مما يجنبها كثير من المشكلات التعليمية ، والتربوية . وبمقارنة مصر ببقية الدول الاسلامية ، نجدها تحاول الأخذ بثنائية : الفهم الصحيح لجوهر الاسلام ، ومواكبة العصر الحاضر ، والجدير بالذكر ، أن كثيرا من المبادئ التربوية ، والتعليمية ، التى تأخذ بها الدول المتقدمة المعاصرة ، سبق بها الاسلام ، وقدمها للبشرية منذ مئات السنين ، كنماذج تحتذى ، وكقدوة صالحة ، تنطلق من الشرق إلى جميع أنحاء المعمورة .

وبعد ، هذا التحليل الموجز ، الذى تخللته بعض المقارنات التوضيحية .

نذكر – فيما يلى – **بيانات احصائية مختصرة عن التعليم العام فى مصر :**

– المرحلة الابتدائية :

بلغ عدد التلاميذ المقيدين بالصف الأول فى العام الدراسى ١٩٧٢/٧١ (٧٢٢١٩٣) تلميذا وتلميذة .

وصل منهم إلى الصف السادس فى العام الدراسى ١٩٧٧/٧٦ (٦٣٥٥٢٩) تلميذا وتلميذة ، بنسبة ٦٥,٤ ٪ بنين ، ٥٩,٢ ٪ بنات ، ونسبة الجنسين ٦٣ ٪ من المجموع أما من حصل منهم على الشهادة الابتدائية (فى نهاية المرحلة) فقد وصلت نسبتهم إلى ٤٦,٤ ٪ بنين ، ٤٢ ٪ بنات ، ومن الجنسين ٤٤,٧ ٪ .

كذلك ، فإن نسبة استيعاب مدارس التعليم الابتدائى ، بوضعها الراهن ، لم تتجاوز ٦٦,٥ ٪ فى العام الدراسى ١٩٧٨/٧٧ من مجموع الأطفال ، الذين فى سن الالزام لهذه المرحلة من التعليم (من سن ٦ إلى سن ١٢ سنة) .

- المرحلة الاعدادية : (المتوسطة)

بلغ عدد التلاميذ المقيدين بالصف الأول فى العام الدراسى ١٩٧٧/٧٦ (٤٤٤٦٨٣) تلميذا وتلميذة ، بنسبة ٦٧,٨ ٪ بنين ، ٦٧,٦ ٪ بنات ، ونسبة الجنسين بلغت ٦٧,٧ ٪ من جملة الحاصلين على الشهادة الابتدائية .

ثم نجد هذه النسبة ، تصل فى العام الدراسى ١٩٧٨/٧٧ إلى :

٧١,٢ ٪ بنين ، ٧٢,٧ ٪ بنات ، ومن الجنسين ٧١,٨ ٪ بينما تصل نسبة الملتحقين بالمرحلة الاعدادية – بصفة عامة – فى العام الدراسى ١٩٧٧/٧٦ إلي٩٣ ٪ بنين ، ٩٢,٥ ٪ بنات ، ومن الجنسين ٩٢,٨ ٪ من جملة التلاميذ فى سن المرحلة الاعدادية (من سن ١٢ إلى سن ١٥ سنة) .

ثم نجد هذه النسبة ، تصل فى العام الدراسى ١٩٧٨/٧٧ إلى : ٩٥,١ ٪ بنين ، ٩٦,٥ ٪ بنات ، ونسبة الجنسين ٩٥,٧ ٪ .

- المرحلة الثانوية :

نجد أنه فى العام الدراسى ١٩٧٧/٧٦ ، بلغت نسبة الطلاب (طلبة وطالبات) المقبولين بها من الحاصلين على الشهادة الاعدادية : ٧٨,٦ ٪ .

كان نصيب الثانوى العام ، منها : ٤٥,٨ ٪

وكان نصيب الثانوى الفنى بأنواعه ، منها : ٤٣,٢ ٪ .

وكان نصيب دور المعلمين والمعلمات ، منها : ٢,٣ ٪ ثم نجد أنه من العام الدراسى ١٩٧٨/٧٧ ، تصل النسبة إلى ٨٣ ٪ من جملة الحاصلين على الشهادة الاعدادية .

منهم ٣٧,٣ ٪ فى الثانوى العام .

ومنهم ٤٣,٢ ٪ فى الثانوى الفنى بأنواعه .

ومنهم ٢,٥ ٪ فى دور المعلمين والمعلمات (١) .

---

(١) جامعة عين شمس – كلية التربية – التقرير السنوى لتطوير التربية والتعليم فى ج. م. ع. عن عام ٧٧ – ١٩٧٨ ، ص ٥ .

– تغيرت هذه النسب بصفة إجمالية خلال السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين .

ثانياً : الدول العربية والدول الأخري :

أين نحن (كدول عربية) بين هذه الاتجاهات التربوية المعاصرة ؟

من المسلم به ، أن دول عالمنا المعاصر ، لا تخلو تماما من مشكلات التعليم وإن اختلفت فى نوعياتها أو درجتها .

ونستطيع فى ضوء دراستنا السابقة أن نحدد الاطار العام لأوضاعنا التعليمية والتربوية وبمقارنتها بالاتجاهات الأخرى .

ندرك الحقائق التالية :

أن وطننا العربى ، (فى مجموعة) بواقعه المعاصر ، يساير الاتجاهات التربوية فى دول العالم المتقدمة (رأسمالية كانت أو اشتراكية) ، ولكن خطاه محدود .

وذلك يرجع إلى عدة أسباب ، لعل فى مقدمتها :

- ما رزخ تحته من عهود تخلف واستعمار .
- تضارب الفلسفات التربوية والسياسية التعليمية .
- المبالغة فى تقدير الخبرة الأجنبية ، تصل إلى درجة الاستيراد والتطبيق .
- عدم الاستغلال الكافى للموارد الطبيعية مما يوفر الاعتمادات المالية اللازمة .
- قلة الكفاءات البشرية المدربة ، ذات المستوى العالى .

وبالرغم مما قد يقال عن أوضاع التعليم فى الوطن العربى فإننا نشعر بالرضا والتفاؤل ، بمستقبل أكثر ازدهار وتقدما ؛ ففى استعراضنا لبعض هذه الأوضاع .

نجد أن :

١ - من حيث الأمية :

ربما تكون الأمية ، هى أخطر مشكلة تواجه دول الوطن العربى منذ وقت طويل وحتى الآن ، ولكن الحقيقة ، أننا نعيش فى عالم يكاد يكون نصفه

من الأميين . فالأمية موجودة في دول اسيا ، وموجودة في دول افريقيا ، وموجودة في دول آسيا ، وموجودة في دول افريقيا ، وموجودة في دول أمريكا اللاتينية ، بل وحتى في الدول المتقدمة ، وإن اختلفت درجتها أو نسبتها من دولة إلى أخرى ، وكذلك من جهة إلى أخرى في الدولة الواحدة ، ومن ثم ، فنحن (الدول العربية) لسنا وحدنا نعاني من الأمية ، وهاهي حكوماتنا العربية، تؤازرها الهيئات الأهلية ، والجهود الجماعية ؛ القومية والمحلية جادة في مكافحة الأمية والتغلب على هذه المشكلة المزمنة ، والتي تشير الاحصائيات إلى تناقصها عاما بعد آخر ، ولو أنها بنسبة قليلة ، لكن الأمل معقود في تزايد نسبة القضاء على الأمية في الأعوام القادمة (١) .

٢ - من حيث تنظيم التعليم :

حقيقة أو دولنا العربية ، يغلب على نوعيات التعليم بها ، الجانب النظرى أو الاكاديمي بمقارنة نسبته بالجوانب العملية أو الفنية التطبيقية وربما كان لأوضاع الماضي دخل في هذا ، بالإضافة إلى تكلفة التعليم الفني ، وكذلك ، رغبة كثير من الشباب العربي في تقلد المناصب والوظائف الادارية ولو أن هذه النظرة تغيرت في السنوات الأخيرة ، حيث تعيد الدول العربية النظر في سياساتها التعليمية في ضوء الاتجاهات المعاصرة .

ولكن ، الانصاف يقتضي الاعتراف بأن معظم الدول العربية تواكب في تنظيماتها التعليمية التي تأخذ بها الدول المتقدمة ، سواء في سلمها التعليمي ، أو الهياكل العامة للتعليم ، أو مضمون التعليم ومحتواه ، أو غير ذلك مما يتصل بالحياة التعليمية ، بما يتلاءم والعالم العربي .

٣ - من حيث تعليم الفتاة :

من المعلوم أن تعليم الفتاة ، أمر هام وضرورة للمجتمع فالمرأة لها دورها الاجتماعي الكبير ، كعاملة ، وكزوجة ، وكأم ومربية أجيال ، وبلادنا العربية تأخذ بتعليم الفتاة ولا تفرق بينها وبين الفتى ، وتبذل في ذلك جهودا كبيرة ، لا سيما في السنوات الأخيرة ، إذ زادت نسبة تعليم البنات عما كانت عليه من قبل، فقد أتيحت الفرصة أمام المرأة لشغل الوظائف الحكومية وغيرها ، حتى

(١) د عمر محمد التومي الشيباني - فلسفة التربية الإسلامية - الشركة العالمية للنشر والتوزيع والإعلان - طرابلس - ليبيا ١٩٧٥ ص ١٧٧

فى الدول العربية ذات المجتمعات المغلقة (فيما مضى)وليس هذا ، غريبا على الأمة العربية ؛ فالشرائع السماوية تحث على العلم والتعليم سواء للبنين أو البنات، وكان للمرأة العربية – على مدى العصور – مواقف وأعمال وكتابات ، تشهد بنبوغها وجدارتها للعمل بنجاح ، ولكن الفهم الضيق لهذه الشرائع ، ومحاولة ابعاد الفتاة عن التعليم ، بدعوى التدين ، أو الاحتشام ، أو التقاليد ... إلى غير ذلك من الأسباب ، لم تعد تتناسب مع العصر الحاضر ولكننا – أيضاً وبرغم ذلك – أمام بعض التحفظات ، فليس كل وقت الفتاة للتعليم ، وليس كل وقتها للعمل ، وليس بعمل المرأة تكتمل ، الأمور تماما ، حقيقة أن دورها على جانب كبير من الأهمية فى حياة المجتمعات ، ولكنها – على أية حال – لها طبيعتها ، ولها قدراتها ، وهى فى أى موقع تعمل ، لها مكانتها ، والمكانة الأولى للمرأة ، هى اسهامها فى تربية النشء باعتبار هذه التربية ، الدعامة الرئيسية فى حياة المجتمع .

٤ – من حيث دور الحضانة ورياض الأطفال :

من المعروف ، أن الدول المتقدمة (الرأسمالية والاشتراكية) تولى عناية كبيرة بهذا النوع من التعليم (ما قبل المدرسة الابتدائية) .

وتتضح مظاهر هذه العناية ، باهتمامها فى اعداد وتجهيز دور الحضانةا ورياض الأطفال وامدادها بمتطلباتها من معلمات مؤهلات وبرامج تربوية ، والاشراف عليها ، ونحو ذلك ، مما يوفر لهؤلاء الصغار فترة طيبة متعددة المزايا فى هذه الآونة من سنوات عمرهم ، ومقارنة هذا بما عندنا ، نجد أن بلادنا العربية تفتقر إلى هذا النوع من الاعداد النفسى والجسمى والتربوى اللازم للبراعم الصغيرة من أبناء الأمة العربية ، ولا يخامرنا الشك فى فائدة دور الحضانة ورياض الأطفال ، إذا أحسن اعدادها ورعايتها ، وربما كان شفيعا فى قلتها ، أن غالبية الدول العربية ، ليست من الدول الرأسمالية .

بالإضافة إلى أسباب كثيرة ، من بينها :

تركيز الاهتمام بالتعليم الابتدائى ، كمرحلة الزامية ، ولاسيما أن هناك بعض الدول العربية لم تستوف بعد هذا التعليم ، ومنها ، أن نسبة كبيرة من الأمهات العربيات ، لا يشغلن وظائف مما يوفر لهن الوقت لرعاية أبنائهن وهم صغار ، ومنها أيضاً ، عدم وجود الهيئات التربوية التى تتولى العمل فى تلك

الدور .. ، كل هذه أسباب متداخلة ، لا تستطيع الدول العربية التغلب عليها جميعا ، بوضعها الراهن ، ولكن الأمر يحتاج إلى بعض الوقت .

٥ – من حيث المدارس الخاصة :

(التى يؤسسها الأفراد والهيئات)

المدارس الخاصة ، موجودة فى بلادنا العربية ، ولكنها بدرجة قليلة ، إذا قورنت بمثيلاتها فى الدول الرأسمالية ، وكذلك تختلف نسبة المدارس الخاصة من دولة عربية إلى أخرى ، فهى موجودة بدرجة كبيرة فى دول مثل : مصر، وسوريا ، ولبنان ، وهى فى نفس الوقت أكثر منها فى دول مثل : السودان ، والعراق ، والسعودية ، بينما هى تكاد غير موجودة فى دول أخرى .

ودول وطننا العربى ، لا تمانع فى اقامة المدارس الخاصة باعتبارها تتحمل نصيبها من أعباء التعليم الملقاة على كاهل الحكومات العربية إلى جانب اتاحة الفرصة أمام مواطنيها والمقيمين فيها من غير العرب ليتعلموا ما يريدون.

ولكنه من المعلوم ، أن الدول العربية ترى فى قيام الحكومات بأعباء التعليم بصفة عامة تحقيقا لتكافؤ الفرص ، وفى نفس الوقت ، تفتح المجال أمام الموسرين ، أفراداً كانوا أو جماعات فى أن يسهموا من جانبهم فى اقامة حياة تعليمية ، ومشاركة منهم لحكوماتهم في تعليم مواطنيهم .

وإذا اتجهنا إلى الدول الرأسمالية المتقدمة ، نجدها تشجع هذا النوع من التعليم ، تحقيقا لديموقراطيتها وتعبيرا عن حرية العلم والتعليم أمام الجميع ، فضلا عن اقتصادياتها الكبيرة العامل الرئيسى لتنفيذ ذلك . هذا ، فى الوقت الذى لا نرى أثرا لوجود المدارس الخاصة أو الطائفية فى الدول الاشتراكية ، إذ أن أيديولوجيتها تمنع وجودها بكافة السبل .

٦ – من حيث رواسب الماضى :

لقد تعرضت بلادنا العربية لأنواع متعددة من الاستعمار كان لكل منها أثر سئ (مباشر أو غير مباشر) على أوضاع المجتمعات العربية عامة ، والحياة التعليمية خاصة ، ومهما قيل عن الاستعمار ؛ أنواعه ، صوره ، مظاهره ، ... الخ .

فهو .. بلا جدال .. بغيض للشعوب ومهين لكرامتها ، ومستغل

لخيراتها، ومستخف بقدراتها ، وأمتنا العربية ، قاست كثيرا من ألوان الاستعمار (طوال ما يزيد على أربعة قرون من الزمان) ، كانت كلها وبالا على العرب ، ولولا مـايكمن فى هذه الأمـة من صـلابة عـود ، ومن قـوة ارادة ، وقـدرات خلاقة، وفكر ناضج .. لما استطاعت مكافحته والتخلص من قيوده وبرائنه وقد كان سببا أساسيا فى عرقلتها عن المضى فى سبيل التقدم منذ سنوات ، ثم جاء الوقت الذى تعوض فيه مافاتها ، بفضل جهود أبنائها ، وطاقاتهم المتجددة ، وتطلعاتهم إلى غد مشرق .

ثالثاً : ماذا تفيد الدول العربية من مزايا الدول المتقدمة ؟؟

تستطيع الدول العربية أن تفيد كثيرا من سمات الدول المتقدمة (رأسمالية واشتراكية) تلك الدول ، التى قطعت أشواطا بعيدة فى مجال التربية والتعليم ، وساعدتها على ذلك امكانياتها الاقتصادية الكبيرة ، وقواها البشرية المدربة ، فضلا عما لديها من فلسفات تربوية ، واضحة المعالم ، والأهداف ، وبالتالى ، فهى تعمل على تحقيقها بأساليب علمية مدروسة ؛ فهناك التخطيط الذى يرتكز على أسس موضوعية ، وهناك وسائل التنفيذ وطرائقه ، ثم هناك ، نظم المتابعة والتقويم ، .. إلى غير ذلك من مقومات العمل الناجح .

وبلادنا العربية ، فى حاجة إلى التأسى بما أحرزته هذه الدول المتقدمة فى ميادين العلم والتعليم ، حتى يمكنها الأخذ بالتطورات الحديثة ، ومن ثم ، تستطيع مواكبة التقدم الذى يتسم به عصرنا الحاضر .

ومن المزايا ، التى سبقتنا اليها الدول المتقدمة ، ويمكننا أن نستفيد منها :

- الاهتمام بالتقدم العلمى ، والتكنولوجى ، ومتطلبات العصر :

ذلك ، أن الدول العربية ، بأوضاعها التعليمية الراهنة ، تميل كثيرا فى مناهجها ، ومحتواها الدراسى ، إلى الجانب النظرى دون التطبيقى .

فعلى الرغم من الجهود التى تبذلها الدول العربية فى تشجيع التعليم الفنى والمهنى بها ، إلا أن معدل الزيادة فى التعليم العام ، ما زالت أعلى من معدل الزيادة فى التعليم الفنى والمهنى .

ولهذا ، بدأ كثير من دول الوطن العربى فى تحديد أهداف وغايات العملية التعليمية ومؤداها ، جعل الغلبة للتعليم الفنى والمهنى ، وذلك ، بتخفيف الضغط على التعليم الثانوى العام ثم الجامعى ، وتحويله إلى الناحية الفنية والمهنية ، أو حتى لايجاد التوازن بين أنواع التعليم المختلفة .

ولكن ، من الملاحظ ، أن الجهود المبذولة فى هذا السبيل ، لا تزال تواجه صعوبات ، وعقبات ، تحول دون تحقيقها ، أمام ضغط الجماهير فى معظم الدول العربية .

وتشير الاحصائيات إلى أن أعداد كبيرة ممن يلتحقون بمدارس ، ومعاهد التعليم الفنى ، يحاولون أن يتقدموا للامتحانات العامة من الخارج ، حتى يتمكنوا من الانتقال إلى سلك التعليم الأكاديمى النظرى ، والابتعاد عن التعليم الفنى .

ومعنى هذا ، أن التعليم الثانوى الأكاديمى ، المؤدى إلى الجامعات ، والمعاهد العالية ، ما زالت له الأفضلية عند الجماهير العربية .

ومن الملاحظ – أيضاً – أن أدنى المستويات التحصيلية ، هى التى تبقى فى التعليم الفني [1] .

ولا تزال المحاولات مستمرة ، باستحداث أنواع من التعليم تتناسب مع متطلبات المجتمعات فى البلدان العربية ، لازالة الحواجز بين فروع التعليم ، وأنواعه .

فهناك اتجاه للأخذ بالتعليم الأساسى ، كمرحلة تجمع بين المدرسة الإبتدائية والمدرسة الاعدادية (المتوسطة) ، والذى تتخلله دراسات عملية .

وهناك اتجاه للأخذ بالمدرسة الشاملة ، فى المرحلة الثانية ، . . .

إلى غير ذلك من الاتجاهات التى ترمى إلى تحطيم الحواجز بين ألوان التعليم ، وتشعيباته ، حتى يتمكن الطالب من التحرك الرأسى أو الأفقى بحرية تضمن له نمو استعدادته وقدراته ، وتصقل مواهبه .

---

(١) عبدالعزيز القوصى : دراسة تحليلية عن التطور التربوى فى الأقطار العربية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – القاهرة ١٩٧٧ ص ٥١ .

وتستطيع الدول العربية ، أن تفيد من تجارب الدول المتقدمة ، ومستحدثاتها فى التعليم ، بما يتفق ، وظروف المجتمع العربى اقتصاديا ، وبشريا ، ومع المواءمة الثقافية للحياة فيها ، حتى لا تكون نظم التعليم المستوردة مجرد نقل ، أو تطبيق لا يحقق الغاية منه .

ولعل هذا ، يقتضى أن تقوم الدول العربية باتخاذ الخطوات التالية :

١ – الغاء الحواجز القائمة بين مختلف مراحل التعليم ، ومجالاته ، وبين التعليم، والعمالة ، وبين الدراسة ، والمجتمع .

وذلك يتطلب :

(أ) دمج التعليم الفنى ، والمهنى ، والتعليم العام فى كافة مسالك التعليم بعد الابتدائى .

(ب) انشاء بنيات ، وبرامج تربوية مفتوحة ، ومرنة .

(جـ) مراعاة احتياجات الأفراد التعليمية ، مع مراعاة تطور المهن والوظائف .

٢ – تحسين نوعية الحياة ، بتمكين الفرد من توسيع أفقه الفكرى ، واكتساب قدرات ، ومعلومات مهنية ، وتحسينها باستمرار ، وبتمكين المجتمع من استخدام ثمار التقدم الاقتصادى ، والفنى ، للصالح العام .

٣ – ينبغى أن يبدأ التعليم الفنى ، والمهنى ، باعداد مهنى أساسى ، واسع النطاق ، مما يسهل الترابط الأفقى ، والرأسى ، سواء داخل النظام التعليمى، أو بين المدرسة والعمالة ، ويسهم بذلك فى القضاء على كافة ألوان التميز .

وينبغى أن يصمم التعليم الفنى ، والمهنى ، بحيث يحقق الأغراض التالية : (١)

(أ) أن يكون جزءا لا يتجزأ من التعليم العام الأساسى ، لكل فرد فى صورة التعريف بمبادئ التكنولوجيا ، وبمعالم العمل .

---

(١) من توصيات المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو الدولية (نوفمبر ١٩٧٤) واجتماع خبراء التعليم بمنظمة اليونسكو العربية (أبريل سنة ١٩٧٨).

(ب) أن يختار اختيار حرا ، ومقصودا ، بوصفه وسيلة لتنمية مواهب الفرد ، واهتماماته ، ومهاراته ، كى يمارس احدى المهن بالقطاعات الاقتصادية ، والاجتماعية ، أو ليواصل دراسته .

(جـ) أن يتيح الالتحاق بأشكال ، ومجالات أخرى فى التعليم ، فى كافة المراحل ، وذلك ، بقيامه على أساس متين من التعليم العام ، فى كافة مراحل التخصص .

(د) أن يسمح بالانتقال من مجال لآخر ، داخل التعليم الفنى ، والمهنى.

(هـ) أن يكون مفتوحاً أمام الجميع ، وبكل أنماط التخصص الملائمة ، فى اطار نظم التعليم المدرسى ، وخارجها ، ومع برامج التدريب ، أو بالإضافة اليها ، بحيث يتيح مرونة الانتقال بين فروع التعليم والمهن ، والو ظائف ، فى أدنى سن يعتبر التعليم العام الأساسى ، قد تم فيها ، وذلك وفقا للنظام التعليمى ، السائد فى كل بلد .

(و) أن يكفل تطورا متناسقا لشخصية الفرد ، وطباعه ، ويدعم لديه القيم الروحية ، والانسانية ، والقدرة على الفهم ، والحكم ، والتفكير ، والتعبير .

(ز) أن يهيئ الفرد لمواصلة التعليم ، بأن ينمى فيه القدرات العقلية ، والمهارات ، والاتجاهات العملية اللازمة .

– الاهتمام باعداد المعلمين :

ذلك ، أن اعتبار التعليم مهنة ، يتطلب الاهتمام بإعداد المعلم فى اطار معهد عال ، أو كلية جامعية ، وهو ما تأخذ به الدول المتقدمة ، فى عصرنا الحاضر ، سواء بالنسبة لمرحلة التعليم الابتدائى ، أو لبقية مراحل التعليم العام ، والفنى ، بل لدور الحضانة ، ورياض الأطفال ، فى كثير من الدول المتقدمة .

وعندما يعمم هذا ، فى الدول العربية – بما فى ذلك معلمو التخصصات الفنية والنوعية – يستطيع التعليم العام أن يفيد من الامكانيات العلمية ، المتوافرة للجامعات ، وحتى يرتفع مستوى المعلم من الناحية الاجتماعية ، وتتحول عملية المعلمين إلى مستوى المهنة ، شأنهم فى ذلك ، شأن الأطباء ، والمهندسين ، والزراعيين ، والتجاريين .. وغيرهم ، ويفتح أمامهم باب

الدراسات العليا ، دون معوقات متصلة بقضية المستوى العلمى .

ومن المعروف ، أن هناك عزوفا عن مهنة التعليم بين شباب الأمة العربية ، بصفة عامة ، وشباب الدول النفطية ، بصفة خاصة ، وبعبارة أخرى، أن التعليم ، مهنة ، دون التقبل من شباب الدول العربية ، حديثة الثراء ، لأسباب اقتصادية ، واجتماعية ، ونفسية[1] .

أما من حيث اعداد المعلمين ؛ فالبنسبة لمعلمى المرحلة الابتدائية ، هناك تردد فى بعض الدول العربية ، بين اعدادهم اعدادا متخصصا ، يؤدى إلى تكوين مدرس المادة ،وبين اعدادهم اعدادا عاما ، يؤدى إلى تكوين مدرس الفصل .

على أن الاعداد الأول ، هو الاتجاه ذو الكفة الراجحة لدى كثير من دول الوطن العربى ، بينما تسير الاتجاهات الحديثة فى دول العالم ، على نظام مدرس الفصل .

وبالنسبة لمعلمى المرحلتين الاعدادية (الوسطي) والثانوية ؛ فقد شرعت حديثاًمعظم الدول العربية فى اعدادهم داخل الجامعة والجدير بالذكر ، أن كثيراً من الدول المتقدمة ، تأخذ فى اعداد هذا النوع من المعلمين ، بمبدأ التخصص الرئيسى ، والتخصص الفرعى ، كأن يتخصص المعلم فى مادة معينة بصفة أصلية ، وفى مادة أخرى ، بصفة اضافية ، أو فى مادتين متقاربتين .

وأما بالنسبة لمعلمى المواد التخصصية ، النوعية فى التعليم العام ، والفنى ، فتتجه الآن بعض الدول العربية إلى اعدادهم داخل معاهد عليا ، أو كليات جامعية (كما فى جامعة حلوان وكليات التربية النوعية بجمهورية مصر العربية) .

ومعروف ، أن الاتجاهات العالمية المعاصرة ، تأخذ باعداد هؤلاء المعلمين ، داخل معاهد تكنولوجية ، أو كليات متخصصة .

والواقع ، أن اعداد المعلم – بجميع مستوياته – فى اطار الجامعة ، أمر يشعر المقبل على الالتحاق بمهنة التعليم ، بأنه متكافئ مع أصحاب المهن الأخرى ، أولئك الذين يعدون داخل الجامعات .

(١) أنظر : د. عرفات عبدالعزيز سليمان – المعلم والتربية – مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة ١٩٩١ .

وليس صحيحا ، ما يقال من أن المعلم ، لايحتاج الا إلى أساسيات العلم ، والقدرة على الشرح ، وحل التمرينات ، والتطبيقات ، دون حاجة إلى التعمق فى دراسته العلمية ، والالمام بأحدث ما وصل اليه العلم ، وكذلك ، التعرف على فلسفة المادة ، ونظرياتها العامة ، وطرق البحث العلمى ، لأن هذه نظرة متخلفة ، لا تتناسب مع الاتجاهات الحديثة والمعاصرة ، والتى تأخذ بها الدول المتقدمة ، ولا شك ، أن اعداد المعلم ، ينعكس على مستوى تلاميذه .

كذلك ، فإنه للمزيد من اجتذاب العناصر الممتازة من الشباب العربى ، للعمل بمهنة التدريس ، وحتى تتوافر الكفاءات المطلوبة فى المعلمين .

ينبغى :

١ – فتح الطريق أمام المعلم ، للنمو العلمى ، والتربوى فى مراحل التعليم الجامعى المتقدمة ، وفى الدراسات العليا بالجامعة ، مما يشعره بمزيد من الاطمئنان نحو مستقبله ، ومستقبل مهنته ، ويحفزه على بذل الجهد ، للربط بين علمه ، وعمله .

٢ – اعادة النظر فى نظام الترقى بوزارات التربية والتعليم العربية ، بما يسمح للمعلمين الأكفاء ، والنابهين منهم ، أن ينالوا فرص التقدير المادى ، والأدبى ، المكافئ لأقرانهم فى كثير من مواقع العمل الأخرى ، بما يؤدى إلى الربط بين الترقية ، والدراسة ، والنمو المهنى ، فلا تتوقف على عامل الأقدمية وحده ، دون غيره من العوامل ، وكذلك ، اعادة النظر فى نظام التنقلات ، بما يتفق مع ظروف المعلمين ، وأحوال أسرهم ، وأوضاعهم المعيشية .

٣ – قيام المنظمات النقابية للمعلمين ؛ كنقابة المهن التعليمية ، واتحاد المعلمين العرب .. بأدوار مجدية ، نحو تطوير مهنة التعليم ، ورفع المستوى الثقافى. والمهنى للعاملين بها ، والاسهام فى مهام البحوث التربوية ، ونشر أحدث نتائج البحوث العالمية ، والتعاون مع الجهات المتخصصة ، والمعنية بالمجال التربوى ، مما يفيد المعلمين ، ويثرى خبراتهم ، ويدفعهم إلى التجديد ، والابتكار ، وبالتالى ، الاقبال على مهنتهم ، والتحمس لها ، وتنشيط العملية التعليمية .

٤ – العمل من جانب الدول العربية – على منح حوافز مالية ، وأدبية للمعلمين وكذلك العمل – كلما أمكن – على توفير المسكن المناسب للمعلمين ، والمعلمات ، وبخاصة فى المناطق الريفية ، والجهات النائية ، مع توفير الرعاية الصحية ، والخدمات الطبية لهم ، بصفة عامة .

الاهتمام بالنظام ، والتربية الخلقية :

ذلك ، أن التربية عملية شاملة ، ومهمة المدرسة ، ومعاهد التعليم ، لا تقتصر على تقديم المعلومات لطلابها فحسب ، ولكنها – إلى جانب هذا – تشترك فى اعداد هؤلاء الطلاب ، سلوكيا ، وخلقيا ، واجتماعيا ؛ حيث يقضى النشء فترة لا تقل عن عشرة أعوام دراسية ، يتمرسون خلالها عادات سلوكية داخل المنشآت التعليمية ، ويخضعون لنظم مدرسية معينة ، ويتعاملون مع نوعيات متباينة من الزملاء ، والأقران ، والمعلمين ، وغيرهم .

هذه الفترة من الزمن ، كفيلة – إلى حد كبير – بتطبيع الطالب بما تراه المدرسة ، أو المعهد ، أو – على الأقل – المشاركة فى توجيه سلوكه ، لا سيما ، وأنه يلتحق بالمدرسة ، صغيرا ، ويتدرج بها ، يافعا ، ومراهقا ، ثم يتركها ، راشدا ، أو أقرب إلى الرشد ، . . .

وهذا ، وحده ، كفيل بأن يجعل المدرسة ، تتحمل عبء المشاركة فى اعداد الأجيال ؛ خلقيا ، وسلوكيا .

وبلادنا العربية – من واقع التأصيل الثقافى لحياة الأمة العربية – نجدها ، صاحبة قيم خلقية ، ومبادئ بناءة ، ومثل عليا ، مستمدة من الشرائع السماوية التى تدين بها ، ومن تراثها الحضارى ، وتاريخها المجيد .

وهى – وأن تعرضت لأنواع من الغزو أو الاستعمار ، وحاول أن ينال من هذه القيم ، والمبادئ ، والمثل – إلا أنها لا تزال متمتعة بقدرتها على نبذ الغريب الذى لم تألفه من الطباع ، والبعد عما يشوه نقاءها وأصالتها .

على أننا لا ننكر ما تركته أحداث الزمن – على مر العصور – فى نفوس بعض الأجيال ، من رواسب ؛ كالتردد ، أو عدم الثقة ، أو التواكل ، أو اللامبالاة . . . بالإضافة إلى ما وفد إلى بلدان الوطن العربى – فى عصرنا الحاضر – من آراء ، وأفكار ، وتيارات متطرفة . . . ، صادفت قبولا لدى البعض ، وكان لها أثرها على سلوكهم ، وامتد هذا – بين حين وآخر – إلى

قطاعات من حياة المجتمع العربى ، بل وإلى معاهد التعليم أحيانا ، ولكنه – من حسن الحظ – والواقع ، أن الاخلاقيات السليمة ، هى قوام العملية التربوية ، والسياج الذى يحمى النشء ، من الزلل ، أو التردى فى هاوية السلوك المشين .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، نجد أن الدول المتقدمة فى عالمنا المعاصر ، (والدول الاشتراكية بصفة خاصة) تحرص على تنشئة أبنائها على حب النظام فى حياتهم ، وهى تتخذ من سنوات التعليم المدرسى ، أو التربية المدرسية ، مجالا لتحقيق ذلك ، سواء فى أعمالهم المدرسية ، أو أنشطتهم ، أو تعاملهم مع غيرهم .

وهى حريصة على التنمية الخلقية ، بهدف بناء أجيال تستطيع الحفاظ على مقومات الحياة فى بلادها ، دون ما خلل أو تهاون ، أو تفريط .

فالتربية الخلقية فى الدول المتقدمة (رأسمالية واشتراكية) تهدف إلى تحقيق مستويات سلوكية سليمة ، والنظم المدرسية ، بما تشمله من قواعد ، وتعاليم ، ليست وسائل للحفاظ على التقاليد المدرسية ، فحسب ، ولكنها معينات على تشكيل الاتجاهات ، والسلوك لدى الناشئين ، أيضاً ، فجماعات النشاط المدرسى ، والتنظيمات المدرسية ، والهيئات ، والمنظمات الطلابية ، . . وغيرها ، تتضمن – فى لوائحها – النواحى الخلقية ، والسلوكية ، مثل : تحمل المسئولية ، الشعور بالولاء للوطن ، حب المجتمع ، الصدق ، الشجاعة ، عدم الأنانية ، طاعة الكبار ، التواضع ، التعاون أداء الواجب ، حب العمل ، . . . الخ بالإضافة إلى القدوة الحسنة من المسئولين ،كالمعلمين ، وغيرهم .

هذا ، جانب من سمات التربية الخلقية الناجحة ، . . . فضلا عما تتضمنه البرامج الدراسية من تعليمات ، ومبادئ تهدف إلى امتزاج التربية الخلقية بالتربية الايديولوجية (كما تفعل الدول الاشتراكية) ، مع مراعاة التنفيذ الدقيق ، فى جو يشعر فيه بالرضا ، كل من المعلم ، والتلميذ ، وولى أمره ، ذلك، أن الحرص على تنفيذ النظم المدرسية ، واتباع التعاليم من العوامل الهامة، والمعاونة فى تقدم ، المدرسة ، والقرية .

تستطيع الدول العربية ، أن تفيد من هذا الاهتمام بالنظام والتربية الخلقية ، وأن تعمقها فى نفوس أبنائها ، وسلوكياتهم ، وأن تؤكد على الأخذ بها فى مدارسها ، وفى معاهد التعليم والمدينة ، والمجتمع بها .

على أنه ينبغى ، ألا يفهم من ذلك ، عدم وجود مشكلات تتعلق بالنظام، والتربية الخلقية فى مدارس الدول المتقدمة ، والصغار ، والناشئون ، لهم سماتهم ، وتصرفاتهم السلوكية ، ومجتمعاتها ، فالبشر ، هم البشر ، فى كل مكان ، وزمان ، ولهذا ، فلكل دولة ، وسائلها التى تستخدمها فى علاج غير الأسوياء ، والمشكلين من من أبنائها ، كأن تلجأ إلى وسائل العقاب المعنوى ، بانقاص درجات السلوك ، بل ، قد يعيد الطالب عامه الدراسى ، إذا لم يرض عنه مدرسوه ، ولم يحصل على درجات مقبولة فى السلوك ، برغم حصوله على درجات جيدة فى المواد الدراسية ، مما يؤكد ضرورة الاهتمام – فى تربية النشء – بكلتا الناحيتين ؛ الخلقية ، والتعليمية ، وهو ما ينبغى أن نحرص عليه فى بلادنا ، فى الوطن العربى .

الاهتمام بالتربية المستمرة ، والمتجددة :

ذلك ، أن التربية المستمرة ، ضرورة من ضرورات حياة الانسان ، لا سيما فى عالمنا الذى يتسم بسرعة التغير ، والتطور ؛ فمعلومات اليوم ، قد تصبح غير ذات قيمة غدا أو بعد غد ، والفكر البشرى ، دائم العمل ، دائب التجوال فيما حوله ، والعملية التعليمية ، عملية متصلة بالطبيعة البشرية ، وهذه الطبيعة ، تتكيف بما يحدث فى بيئتها ، ومجتمعها ، وهى فى نفس الوقت ، يمكنها تشكيل الحياة حولها ، وتطوعها لارادتها ، وهذا ، يقتضى استمرار تفاعل الانسان بمجريات الأمور ، وشئون الحياة .

فالتلميذ ، لا تنتهى حياته العلمية ، بانتهائه من مراحل التعليم ، والمعلم ، لا يقف عمله عند قيامه بعملية التدريس فحسب ، ولأنه حصل على المؤهل الدراسى ، الذى يمكنه من ذلك ، والطبيب ، لا ينتهى عمله بحصوله على درجة جامعية ، تسوغ له ممارسة مهنة التطبيب ، والعلاج .

وهكذا ، بالنسبة لمختلف المهن ، والأعمال ، فمواصلة التعليم ، وممارسة التدريب ، من وقت لآخر ، من متطلبات الحياة التقدمية .

علينا ، أن نعد شبابنا لحياة مستقبلية ، بها التغيير ، والتطوير ، وأن نهئ أنفسهم ، ومداركهم لذلك ، وأن نطوع قدراتهم ، وننميها لتقبل الجديد دائما ، وأن الكون من حولهم ، لا يقف ، ولا يجمد ، ولكنه يتطور ؛ فالحركة ، والديناميكية ، قوام حياة البشر ، والعلم ، يطالعنا كل يوم بالجديد فى آفاقه ،

فلابد من متابعة الجديد ، والبحث عن المزيد كلما أمكن .

والدول المتقدمة ، لها فى هذا سبق ، ورصيدها فى مجالات الخبرة والمعرفة ، متنوع ؛ من ذلك ، أنها تقدم برامج لاستكمال دراسة من لم تسمح لهم ظروفهم بمتابعة الدراسات الجامعية ، نتيجة تحديد الدولة لعدد من يلتحقون بها ، ومن ثم ، فهى توفر لهم التعليم بالمراسلة ، أو الدراسات المسائية ، فى أى سن من أعمارهم يرغبون ، بحيث يتسنى لهم ، الدراسة المنظمة ، والمجدية ، كسبيل لتحسين أوضاعهم العلمية ، والوظيفية ، كما توفر لهم مراكز استشارية ، قريبة ، فى المناطق الآهلة بالسكان ، لتكون حلقة اتصال بينهم ، وبين معاهد الدراسة ، وكثيرا ما تمنحهم اجازات دراسية بمرتب ، كحوافز تشجيعية لهم ، ولا شك ؛ أن هذا النوع من الدراسة ، يتيح لطلابه ، نوعا من تحمل المسئولية ، وتقديرها ، إذ يتولون ، هم ، الانفاق على أنفسهم ، فضلا عن الاسهام فى خفض نفقات التعليم بطريق غير مباشر فمعظم خريجى التعليم الثانوى فى الاتحاد السوفيتى ، على سبيل المثال (٨٠٪ منهم) يتعين عليهم الالتحاق بالعمل ، الاسهام فى الانتاج ، قبل السماح لهم بالالتحاق بالمنشئات التعليمية العليا المختلفة ، ومن ثم ، فإن كثيرين منهم ، يلتحقون بالبرامج المسائية ، وبرامج المراسلة ، حتى يكونوا أكثر أهلية ، واستعداداً عند السماح لهم بالالتحاق بهذه الدراسات (كما يحدث فى الاتحاد السوفيتي)(١) .

كذلك ، فإن أعداداً كبيرة من المعلمين (وبخاصة فى التعليم الابتدائي) ممن لم يحصلوا على دبلوم المدارس التربوية (البيداجوجية) ويتطلعون إلى التدريس فى المدارس الثانوية ، تتيح لهم الدولة ، مواصلة تعليمهم عن طريق البرامج المسائية ، أو التعليم بالمراسلة ، مع استمرارهم فى عملهم ، حتى إذا ما أكملوا دراساتهم ، تحولوا إلى التدريس فى مراحل تعليمية أعلى .

ومن وسائل التربية المستمرة ، والمتجددة ، أيضاً ، تدريب المعلمين أثناء خدمتهم ، حيث تنشئ بعض الدول المتقدمة ، معاهد متخصصة لهذا الغرض ، يفد اليها المعلمون ، أثناء فترات العطلات المدرسية ، والعطلات الصيفية أو كلما تطلب الأمر ، أو تبعا لرغبتهم فى الاستزادة العلمية ، أو تجديد المعلومات ، أو

(١) د. وهيب سمعان – دراسات في التربية المقارنة – مكتبة الأنجلو المصرية (الطبعة الثانية) القاهرة سنة ١٩٦٥ ، ص ٤٣٢ .

الاستشارة فى بعض الأمور التربوية .

وتستمر الدراسة فى بعض هذه المعاهد ، طوال العام الدراسى ، على أن يعفى الراغبون ، يوما واحدا فى الأسبوع من أعمالهم .

بالإضافة إلى ذلك ، هناك دول متقدمة ، تأخذ بنظام المسابقات السنوية بين المعلمين ، كأن تعقد مسابقات تخصصية فى طرق التدريس ، أو مجالات الخبرة التربوية ، حيث يتقدم المعلمون بانتاجهم ، وأبحاثهم ، ونتائج قراءاتهم ، مما يتيح لهم ، فرص النمو العلمى ، والابتكار ، والتجديد ، كما تمنحهم الدولة ، جوائز مادية ، وحوافز معنوية ، وأدبية ، تشجعيا لهم .

ومن الدول المتقدمة ، ما تقدم برامج متنوعة ، لتدريب معلميها أثناء الخدمة كنوع من التربية المستمرة ، والمتجددة بين الحين والآخر ، منها ، البرامج المهنية ، والتخصصية ، والتى يشترك فى اعدادها ، وتقديمها ، وزارات التربية والتعليم ، ومعاهد التربية ، وأقسام التربية بالجامعات ، والروابط المهنية، بالإضافة إلى الجهات المحلية .

من هذه البرامج ، ما هو طويل المدى ، فقد يستمر لمدة عام دراسى كامل ، وما هو قصير ، يستغرق بضعة أسابيع ، ومنها ما يتم على صورة اجتماعات ، أو مؤتمرات ؛ محلية ، أو اقليمية ، أو قومية .

ومما تهدف اليه الدول من اعداد هذه البرامج ، محاولة رفع المستوى المهنى ، والاجتماعى ، والاقتصادى للمعلمين . (كما يحدث فى انجلترا)[1] .

كذلك ، من الدول المتقدمة ، ما تجعل أمر التربية المستمرة لمعلميها عن طريق مراكز قومية ، ذات اختصاصات تربوية ، كمراكز الوثائق التربوية ، والهيئات المهنية ، المهتمة بشئون التربية والتعليم ، حيث تقوم بإعداد برامج متنوعة ، أو عقد مؤتمرات نوعية ، يحضرها المسئولون عن التعليم فى المقاطعات ، أو الجهات المحلية ، ويتابعها المعلمون ، ويفيدون منها ، (كما

(1) Stanley Brion, "Furter Professional Studies by Teachers in the United Kingfom" , in The Education and Training of Teacher, The yearbook of Education, 1963, pp. 156-161 .

(2) UNESCO, The Education of Teachers in England, and France, and The U.S.A., 1953 .

يحدث فى فرنسا)[٢] .

من الدول المتقدمة ، ما ترى فى تقديم برامج التربية أثناء الخدمة للمعلمين ، أنها فضلا عن تجديدها لمعلوماتهم ، وتزويدهم بما قد ينقصهم من الاعداد المهنى لعملهم ، إلا أنها أيضاً ، تقوم بتبصير المعلمين بالدور الذى تقوم به المدارس فى المجتمع الحديث ، والبحث فى الوسائل التى تساعد على فهم ، وتنسيق العملية التربوية ، وفهم مشكلات النظم التعليمية ، والمدرسية ، ومحاولة حل هذه المشكلات ،وكيفية مشاركة المعلمين فى حلها .

ومن أجل ذلك ، تقوم الدولة ، بتوفير الوقت المناسب لمتابعة هذه البرامج التكميلية ، والتجديدية للراغبين من المعلمين ، مع منحهم حوافز مادية، تتمثل فى دفع نفقات الاشتراك فى تلك البرامج ، أو منحهم مكافئات تشجيعية ، أو تقديم المعينات والأجهزة التعليمية اللازمة ، لاتمام تدريبهم بالمجان ، ويختلف أسلوب متابعة البرامج التدريبية ، والتجديدية ، من دولة إلى أخرى ، أو من ولاية إلى أخرى (كما فى الولايات المتحدة الأمريكية)[١]

فقد تكون البرامج ،طوال العام الدراسى ، بواقع يوم واحد ، أسبوعيا ، وقد تكون برامج صيفية فقط ، وقد تكون برامج مسائية ، كذلك ، قد يستعان بالمعلمين تحت التمرين (كطلاب الليسانس والبكالوريوس) ليحلوا محل المعلمين الذين يحضرون برامج التدريب ، لمدة أسبوع واحد أو أسبوعين اثنين ، أثناء العام الدراسى .

أما فئات الدراسين لهذه البرامج ، فهى متنوعة ، منهم ، المعلمون الجدد، وذلك لاستكمال خبراتهم العلمية وتطبيق ما درسوه على واقع العمل ، ومنهم ، المعلمون ، الذين أمضوا بعض الوقت فى مهنة التدريس ، ومنهم ، كذلك ، القدامى ، الذين أمضوا فترة طويلة فى عملهم ، وهناك ، أيضاً ، برامج متابعة الخريجين .

والدول العربية ، يمكنها أن تفيد من ذلك فى مجال التعليم ، وفى غيره من مجالات الحياة وخدمة مجتمعاتها ، بمايرتفع بمستوى أداء العاملين بها ، ويزيد من كفاءتهم ، ويبرز مواهبهم بما يتفق وظروفهم ، وأوضاع بلادهم .

---

(1) Atinnett, T. M. and Huggett, Profesional Problems of Teachers. (New york The MacMillan Co., 1963). P. 497.

إلى جانب هذه الأمور التى يمكن الافادة مما أخذت به الدول المتقدمة بشأنها ، يمكن أن تفيد الدول العربية أيضاً ، مما سبق أن ألمحنا اليه فى مواضع متفرقة من صفحات هذا الكتاب .

من ذلك :

- أنها تستطيع أن توفر مزيدا من التعليم للفتاة العربية ، وتيسر لها السبيل لتحقيق ذلك .
- وهى تستطيع أن تزيد من اهتمامها بالطفولة ، ورعاية الصغار فى سنواتهم الأولى ، فتنشئ لهم دور الحضانة ، ورياض الأطفال ، لا سيما فى الدول العربية الغنية ، كما ينبغى أن تسهم الهيئات ، والمؤسسات ، والشركات فى اقامة هذه الدور .
- وتستطيع دول الوطن العربى ، استخدام الوسائل الكفيلة بالقضاء على الأمية بين شعوبها ، والتى بلغت نسبتها درجة كبيرة بين السواد الأعظم منها ، ولها أن تستعين بخبرات الدول الأخرى التى نجحت فى القضاء على الأمية .
- تستطيع بلادنا العربية ، أن تفيد من تجارب الدول المتقدمة ، واتجاهاتها فى كثير من المجالات التعليمية ، والتربوية ، ومايواجه أمتنا من تحديات ، تعوق مضيها فى سبيل التقدم ، وذلك ، فى حدود ما يتوفر لها من وسائل وامكانيات ، على أن تصدق النوايا ، وتصح العزائم فى بذل الجهود البناءة ، وأن تؤخذ الأمور بجدية ، واصرار وعندئذ ، تتحقق المرامى ، والغايات .

مراجع الكتاب

عفوًا أيها القارئ الكريم :

مراجع إضافات هذه الطبعة مذكورة فى مواضعها دون فهرس المراجع .

أولاً – بعض المراجع العربية

١ – د. ابراهيم بسيوني عميرة – **عصر العلم والتكنولوجيا** – صحيفة التربية – السنة الثالثة والعشرون – العدد الأول – القاهرة – نوفمبر سنة ١٩٧٠ .

٢ – د. ابراهيم عصمت مطاوع – **التخطيط للتعليم العالي** – مكتبة النهضة المصرية – (الطبعة الأولي) – القاهرة سنة ١٩٧٣ .

٣ – أبو خلدون (ساطع الحصري) – **حوليات الثقافة العربية** – جامعة الدول العربية – الإدارة الثقافية – القاهرة – من ١٩٤٩ إلي ١٩٦٦ .

٤ – أحمد عسه – **معجزة فوق الرمال** – المطابع الأهلية اللبنانية – (الطبعة الثالثة) – بيروت سنة ١٩٧٢ .

٥ – د. أسعد رزوق – **الدولة والدين** – منظمة التحرير الفلسطينية – مركز الأبحاث – بيروت سنة ١٩٦٨ .

٦ – الجمهورية العربية السورية – **المجموعة الاحصائية** – المكتب المركزي للاحصاء – دمشق سنة ١٩٧١ .

٧ – الجمهورية العربية الليبية – وزارة التربية والتعليم – **منجزات ثورة الفاتح من سبتمبر** ادارة العلاقات العامة – طرابلس سنة ١٩٧٢ .

٨ – الصومال – وزارة الاعلام والارشاد القومي – **الخطة الخمسية الصومالية** – مقديشيو سنة ١٩٧٤ .

٩ – المملكة العربية السعودية – الهيئة المركزية للتخطيط – **خطة التنمية** – الرياض سنة ٣٩٠ هـ .

١٠ – المملكة العربية السعودية – **سياسة التعليم في المملكة** – الرياض ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤ م .

١١ – اليونسكو – المركز الدولي للتعليم الوظيفي للكبار في العالم العربي – آراء **(صحيفة دورية)** – سرس الليان ، ابريل سنة ١٩٧٥ .

١٢ – اليونسكو – المركز الدولي الوظيفي للكبار في العالم العربي – **محو الأمية الوظيفي في خدمة التنمية والانتاج في البلاد العربية** – سرس الليان سنة ١٩٧٠ .

١٣ – جاجديش بجواتي – **هجرة العقول** – ترجمة د. محمود حامد شوكت – المجلة الدولية للعلوم – اليونسكو سنة ١٩٧٧ .

١٤ – جامعة الدول العربية – المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – **نشرة الاحصاءات التربوية للبلاد العربية** – القاهرة ١٩٧٢/١٩٧٦ .

١٥ – جامعة الدول العربية – **المؤتمر الثالث لوزراء التربية العرب** – الكويت سنة ١٩٦٨ .

١٦ – جامعة الدول العربية – المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – **اجتماع الخبراء والمسئولين عن التعليم** – دمشق – ابريل سنة ١٩٧٨ .

١٧ – جامعة الدول العربية – الإدارة الثقافية – **مشكلات التخطيط التربوي في البلاد العربية** – القاهرة سنة ١٩٦٧ .

١٨ – جامعة الدول العربية – الإدارة الثقافية – **مشكلات التعليم الجامعي في البلاد العربية** – القاهرة سنة ١٩٦٤ .

١٩ – جامعة عين شمس – كلية التربية – **التعليم في مصر** – مطبعة جامعة عين شمس – القاهرة – مارس سنة ١٩٧٩ .

٢٠ – جامعة عين شمس – كلية التربية – **التقرير السنوي لتطوير التربية والتعليم في ج.م.ع.** التعليم الجامعي في عام ١٩٧٨/٧٧ – القاهرة – فبراير سنة ١٩٧٩ .

٢١ – جمهورية مصر العربية – وزارة التربية والتعليم – **استمارات الاحصاء الاستقراري** – للمراحل التعليمية – القاهرة سنة ١٩٧٥ .

٢٢ – جمهورية مصر العربية – وزارة التربية والتعليم – **الاحصاء الاستقراري لمراحل التعليم العام** – القاهرة – نوفمبر سنة ١٩٧٨ .

٢٣ – جمهورية مصر العربية – وزارة التربية والتعليم – **التقرير السنوي لقطاع التوجيه الفني** – القاهرة – سنة ١٩٧٥ .

٢٤ – جميل صليبا – **مستقبل التربية في العالم العربي** (الطبعة الثانية) مكتبة الفكر الجامعي – بيروت سنة ١٩٦٧ .

٢٥ – حافظ وهبه – **خمسون عاما في جزيرة العرب** – مكتبة البابي الحلبي – القاهرة – ١٣٨٠ هـ ، ١٩٦٠ م .

٢٦ – د. حامد عبد السلام زهران – **علم النفس الاجتماعي** – مكتبة عالم الكتب – القاهرة – سنة ١٩٧٢ .

٢٧ – حسن مصطفي وآخرون – **اتجاهات جديدة في الإدارة المدرسية** – مكتبة الانجلو المصرية – القاهرة سنة ١٩٧٢ .

٢٨ – حسين عبد الله محضر – **الجديد في الإدارة المدرسية** – دار الشروق – جدة – ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م.

٢٩ – حمدي مصطفي حرب – **التربية والتكنولوجيا في معركة التصنيع** – دار المعارف – القاهرة سنة ١٩٦١ .

٣٠ – دولة البحرين – مديرية التربية والتعليم – **اليوبيل الذهبي للتعليم** – المنامة سنة ١٩٦٩ .

٣١ – روبين بيدلي – **المدرسة الشاملة** – ترجمة د. محمد مدير مرسي ، يوسف ميخائيل أسعد – مكتبة عالم الكتب – القاهرة سنة ١٩٧١ .

٣٢ – د. سعاد خليل اسماعيل – **محو أمية المرأة في الوطن العربي** – مؤتمر بغداد لمحو الأمية الالزامي – وزارة التربية العراقية – آيار سنة ١٩٧٦ .

٣٣ – د. سيد محمود الهواري – **الإدارة ، والأحوال ، والأسس العلمية** – (الطبعة الثانية) جامعة بيروت العربية – ١٩٦٦ .

٣٤ – د. طعيمة الجرف – **مبادئ في نظم الإدارة المحلية** – مكتبة القاهرة الحديثة – القاهرة سنة ١٩٦١ .

٣٥ – عبد الحفيظ محمصاني – **اتحاد ماليزيا** – دار العاصمة – بيروت سنة ١٩٦٤ .

٣٦ – عبد الرءوف داليب كحيل – **تطور الإدارة التعليمية في ماليزيا** – (رسالة ماجستير – استنسل) كلية التربية – جامعة الأهر سنة ١٩٧٨ .

٣٧ – د. عبد العزيز القوصي – **دراسة تحليلية عن التطور التربوي في الاقطار العربية** – المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – القاهرة سنة ١٩٧٧ .

٣٨ – د. عبد الله عبد الدايم – **التخطيط التربوي (أنواعه وأساليب الفنية وتطبيقاته في البلاد العربية)** (الطبعة الثانية) – دار العلم للملايين – بيروت سنة ١٩٧٢ .

٣٩ – د. عثمان خليل عثمان – **اللامركزية ونظام مجلس المديرات في مصر** (دراسة مقارنة) – القاهرة سنة ١٩٤٨ .

٤٠ – عبد الوهاب أحمد عبد الواسع – **التعليم في المملكة العربية السعودية** – دار الكاتب العربي – بيروت (بدون تاريخ) .

٤١ – د. عرفات عبد العزيز سليمان – **استراتيجية الإدارة في التعليم** – مكتبة الإنجلو المصرية – القاهرة سنة ١٩٧٨ .

٤٢ – د. عرفات عبد العزيز سليمان – **المعلم والتربية** – مكتبة الانجلو المصرية – القاهرة سنة ١٩٧٧ .

٤٣ – د. عرفات عبد العزيز سليمان – **ديناميكية التربية في المجتمعات** – مكتبة الانجلو المصرية – القاهرة سنة ١٩٧٩ .

٤٤ – د. علي السلمي – **السلوك الانساني في الإدارة** – دار المعارف – القاهرة سنة ١٩٧٣ .

٤٥ – د. علي عبد العليم محجوب – **الإدارة العامة وتنمية المجتمع** – مركز تنمية المجتمع في العالم العربي – سرس الليان سنة ١٩٦٢ .

٤٦ – د. عمر محمد التومي الشيباني – **فلسفة التربية الاسلامية** – الشركة العامة للنشر والتوزيع والاعلان – طرابلس (ليبيا) سنة ١٩٧٥ .

٤٧ – ف . كومبز – **أزمة التعليم في عالمنا المعاصر** – ترجمة د. أحمد خيري كاظم ، د. جابر عبد الحميد جابر – دار النهضة العربية – القاهرة سنة ١٩٦٨ .

٤٨ – د. فاخر عاقل – **معالم التربية (دراسات في التربية العامة والتربية العربية)** (الطبعة الثانية) دار العلم للملايين – بيروت سنة ١٩٦٨ .

٤٩ – فردريك هاربيسون ، تشارلز مايرز – **التعليم والقوي البشرية والنمو الاقتصادي – (استراتيجيات تنمية الموارد البشرية)** ترجمة د. ابراهيم حافظ. مراجعة وتقديم محمد علي حافظ – مكتبة النهضة المصرية – القاهرة – سنة ١٩٦٦ .

٥٠ – كاندل – **التعليم في أمريكا** – ترجمة د. وهيب سمعان – مكتبة الانجلو المصرية القاهرة سنة ١٩٦٠ .

٥١ – د. محمد أحمد الغنام – **التربية في البلاد العربية** – المركز الاقليمي لتخطيط التربية وادارتها في البلاد العربي – بيروت ١٩٧١ .

٥٢ – د. محمد أحمد الغنام – **تعليم الأمة العربية** – دار الثقافة – القاهرة سنة ١٩٦٩ .

٥٣ – د. محمد الهادي عفيفي ، د. سعد مرسي أحمد – **قراءات في التربية المعاصرة** – مكتبة عالم الكتب – القاهرة سنة ١٩٧٣ .

٥٤ – د. محمد خير عرقسوسي – **الموازنة في أصول التربية المقارنة** – دار الكتب الأموية – دمشق سنة ١٩٦٦ .

٥٥ – د. محمد زكي شافعي – **التنمية الاقتصادية** – معهد البحوث والدراسات العربية – القاهرة – ١٩٦٦ .

٥٦ – محمد سليمان شعلان وآخرون – **الإدارة المدرسية والاشراف الفني** – مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة سنة ١٩٦٩ .

٥٧ – محمد عبد الرءوف – **الملايو (وصف وانطباعات)** – الدار القومية للنشر – القاهرة سنة ١٩٦٦ .

٥٨ – د. محمد علي حافظ – **التخطيط للتربية والتعليم** – الدار القومية للنشر – القاهرة سنة ١٩٦٥ .

٥٩ – د. محمد عليش – **أصول التنظيم والإدارة** – مكتبة الانجلو المصرية – القاهرة سنة ١٩٦٣ .

٦٠ – د. محمد فاضل الجمالي – **أفاق التربية الحديثة في البلاد النامية** – الدار التونسية للنشر – ١٩٦٨ .

٦١ – محمد فتحي عثمان – **الفكر الاسلامي والتطور** – دار القلم – القاهرة سنة ١٩٦٠ .

٦٢ – د. محمد قدري لطفي – **دراسات في نظم التعليم** – مكتبة مصر – القاهرة (بدون تاريخ) .

٦٣ – د. محمد منير مرسي – **إدارة وتنظيم التعليم العام** – عالم الكتب – القاهرة سنة ١٩٧٤ .

٦٤ – د. محمد منير مرسي – **الإدارة التعليمية (أصولها وتطبيقاتها)** – عالم الكتب – القاهرة ١٩٧١ .

٦٥ – د. محمد منير مرسي – **التعليم العام في البلاد العربية (دراسة مقارنة)** – عالم الكتب – القاهرة سنة ١٩٧٢ .

٦٦ – د. محمود رشدي خاطر – **مكافحة الأمية في بعض البلاد العربية** – المركز الدولي للتربية الأساسية في العالم العربي – سرس الليان سنة ١٩٦٠.

٦٧ – محمود رشدي خاطر – **من تجارب الأمم المتحدة الأخري في مكافحة الأمية** – مركز تنمية المجتمع في العالم العربي – سرس الليان سنة ١٩٦٢ .

٦٨ – د. محمود طه أبو العلا – **جغرافية العالم الاسلامي** – (الطبعة الثالثة) دار المعارف – القاهرةو سنة ١٩٦٦ .

٦٩ – د. محيي الدين صابر – **الإدارة المحلية ودورها في تنمية المجتمع** – مركز تنمية المجتمع في العالم العربي (المجلد الثامن – العدد الثالث) سنة ١٩٦٧ .

٧٠ – د. محيي الدين صابر – **قومية العمل في الحملة الوطنية الشاملة لمحو الأمية** – مؤتمر بغداد آيار سنة ١٩٧٦ .

٧١ – د. منير بشور ، خالد مصطفي الشيخ يوسف – **التعليم في اسرائيل** – مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية – بيروت سنة ١٩٦٦ .

٧٢ – مؤتمر اتحاد التربويين العرب – **المؤتمر الفكري الثاني** – بغداد – يونية سنة ١٩٧٨ .

٧٣ – مؤتمر تطوير التعليم العالي والجامعي – **المؤتمر النوعي للدراسات التربوية واعداد المعلمين** (كلية التربية – جامعة عين شمس) – القاهرة – فبراير سنة ١٩٦٧ .

٧٤ – ندوة عمداء كليات التربية العرب – **قرارات وتوصيات الندوة** – بغداد سنة ١٩٧٤ .

٧٥ – د. نعيمة محمد عيد – **اللغات الأجنبية ودورها الثقافي في المجتمع الجديد** – دار النهضة العربية – القاهرة سنة ١٩٦٥ .

٧٦ – وزارة التربية والتعليم – (ماليزيا) **احصاءات عن التعليم في أعوام ١٩٧٢، ١٩٧٤ ، ١٩٧٦** – كوالالمبور سنة ١٩٧٧ .

٧٧ – وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء والمتابعة والرقابة – **تقرير عن منجزات الحكومة** – القاهرة سنة ١٩٧٨ .

٧٨ – د. وهيب سمعان – **التعليم في الدول الاشتراكية** – مكتبة الانجلو المصرية – القاهرة سنة ١٩٧٢ .

٧٩ – د. وهيب سمعان – **دراسات في التربية المقارنة** – (الطبعة الثانية) – مكتبة الانجلو المصرية – القاهرة سنة ١٩٦٥ .

٨٠ –د. وهيب سمعان ، د. محمد منير مرسي – **المدخل في التربية المقارنة** – (الطبعة الأولي) مكتبة الانجلو المصرية – القاهرة سنة ١٩٧٣ .

ثانياً : بعض المراجع الأجنبية

1. Adam Smith, **An inquiry into the Nature and causes of the Wealth of Nations Cannaned.** (Reissued by Modern Library), Random House Inc., 1937, Book II .

2. Bondenmen, Paul, S. **Education in the Sivet Zone of Germany** (Washington D.C., 1959) .

3 - Berady, G.Z.F., **"Education and Youth"** (Annals of the American Academy of Political and Science, 317 (May 1958).

4. Bernard Ducret and Rafe, Uzzaman, **"The University Today, its Role and Place in Society."** An International Study Published with assistance of UNESCO, 1965, Geneva, Switzerland.

5. Cabill, R. and Hencly, S. (eds.), **The Politics of Education in the Local Community,** U.S.A. 1964 .

6. Cillie, F.S. **Centralization or Decentralization ? A Study in Educational Adoptation, New York** : Bureau of Publications, Teachers College. Columbia University, 1960.

7. Comant, J.B., **Strengther Education to Strengther Democracy in a Divirer World,** "School Life" , Jan. 1949.

8. **Constitution of the Socialist Republic of Rumania,** article, 30, Bucharet 1965.

9. Cramer, J.F. and Browne, G.S., **Contemporary Education. A Comparative Study of National Systems.** (New York). Harcourt Bruce and World Inc., 1965 .

10. Department of Education and Science : **Teacher Education and Training H.M.S.O.**, London, 1972 .

11. Dest, H. C., **The Educational System of England and Wales**, University of London Press, 1963 .

12. Education act. 1944. **Butler act.**

13. Good Caster, V.D., **Dictionary of Education, 1945.**

14. Grant, N., **Society School and Progress in Eastern Europe,** (London, Pergamon Press, 1969) .

15. Grant, N., **Soviet Education,** (London, University of London Press, 1965) .

16. Gyula Simon and Josef Szarka, **History of the Education System of the Hungarian People's Republic,** (Budqpest, 1965) .

17. Harbison, Frederick and Myers, Charles A., **Education, Manpower and Economic Growth, Strategies of Human Resource Development** McGraw-Hill Book Company, (New York, 1964)

18. H.M.S.O. : **Teachers and Youth Leaders** (McNair Report 1944) .

19. Hyman and Abraham, **Education in Israel** (New York).

20. Institute Pedogagique National. **The Organisation of Education in France**, Cahier de Documentation. Jan. 1970.

21. **Internation yearbook of Education**, 1949.

22. Kandel,I.L., **Comparative Education**, Boston, Houghton Co. 1963 .

23. Kandel, I.L., **Interational, Review of Education**,1 959 .

24. Kandel, I.L., **The Study of Comparative Education** in Educational Farum XX November, 1955 .

25. Kandel, I.L. **Types of Administration Melbourne,** University Press, 1938 .

26. Ministry of Education, **The Nation's School. Their Plan and Puposal** (London : H.M.S.O., 1945) .

27. Rechmond, W.R., **Educational Planning in Hungary** Comparative Education Review 22, March, 1966 .

28. Sadler, M. E., **How Far Can We Learn anything of Practrical Value fram. the Study of Foreign Systems of Education** ? Guilford, England, 1900.

29. Snell, J. B., **Early Railways (Pleasure and Treasures)** Weindenfeld and Nicolson, London, 1967 .

30. Stanley Brian, **"Further Professional Studies by Teachers in the United Kingdom" in the Education and .Training of Teacher,** The Yearbook of Education, 1963

31. State of Israel, Central Bureau of Statistics, Statistical **Abstract of Israel,** 1948, 1967.

32. State of Israel, Israel Ministry of Foreign. Affairs, **The Arabs in Israel, Jerusalem,** 1958.

33. **Statistical Pocket Book of Hungary,** 1967 .

34. Stinnett, T.M. and Huggett, **Professional Problems of Teachors.** (New york : The Macmillan Co., 1963) .

35. Suchohhski, Bokman, Poland **A statement of Coins and Achievements. In King E.J. (Ed.) Communist Education,** London, Methuen, 1963.

36. **System of the Hungarian People's Repulic** (Budapes, 1965).

37. UNESCO, **International Burean of Education, Modern Languages of General Secondary Schools.** (Genéve, Publication, No. 268).

38. UNESCO, **The Education of Teachers in England, France, and the U.S.A.**, 1953.

39. UNESCO, **World Survey of Education Vol. III,** Paris 1961.

40. UNESCO, World Surevy of Education, **Vol. IV, State of Israel governemnt,** Yearbook, 1966-1967.

41. UNESCO. **World Surevey of Education. Vol. VI Higher Education** No. 590.

ملاحـــق الكـــتاب

قانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١
باصدار قانون التعليم

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

(المادة الأولي)

يعمل بأحكام قانون التعليم المرافق

(المادة الثانية)

مع مراعاة مقتضيات تطوير التعليم وتحديثه ، يتولي وزير التعليم اصدار القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون ، وله بعد موافقة المجلس الأعلي للتعليم أن يصدر من الأحكام المؤقتة ما يقتضيه نظام الدراسة أو الخطط الدراسية أو مناهج الدراسة أو نظم الامتحان أو غير ذلك من الأحكام اللازمة خلال فترة الانتقال التي يحددها بقرار منه .

(المادة الثالثة)

تلغي القوانين الآتية :

- القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ في شأن التعليم العام .
- القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ في شأن التعليم الخاص .
- القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٠ في شأن التعليم الفني .

كما يلغي كل حكم يخالف احكام القانون المرافق .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره يختم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٩ شوال سنة ١٤٠١ هـ (٩ أغسطس سنة ١٩٨١م).

(حسني مبارك)

الباب الأول
الأهداف والأحكام العامة للتعليم

مادة ١ :

يهدف التعليم قبل الجامعي إلي تكوين الدارس تكوينا ثقافيا وعلميا وقوميا علي مستويات متتالية ، من النواحي الوجدانية والقومية والعقلية والاجتماعية والصحية والسلوكية والرياضية ، بقصد اعداد الانسان المصري المؤمن بربه ووطنه وبقيم الخير والحق والانسانية ، وتزويده بالقدر المناسب من القيم والدراسات النظرية والتطبيقية والمقومات التي تحقق انسانيته وكرامته وقدرته علي تحقيق ذاته والاسهام بكفاءة في عمليات وأنشطة الانتاج والخدمات ، أو لمواصلة التعليم العالي والجامعي ، من أجل تنمية المجتمع وتحقيق رخائه وتقدمه .

مادة ٢ :

ينشأ مجلس أعلي للتعليم قبل الجامعي برئاسة وزير التعليم يتولي التخطيط لهذا التعليم ورسم خططه وبرامجه ، ويضم ممثلين لقطاعات التعليم والجامعات والأزهر والثقافة والتخطيط والمالية والانتاج والخدمات والقوي العاملة وغيرهم من المهتمين بشئون التعليم ، ويصدر بتشكيل هذا المجلس وتحديد اختصاصاته قرار من رئيس الجمهورية بناء علي عرض من وزير التعليم .

ويشكل وزير التعليم بعد موافقة المجلس الأعلي للتعليم مجالس نوعية منبثقة عنه تختص بمرحلة أو نوعية التعليم قبل الجامعي ، كما تشكل مجالس محلية للتعليم ولجان نوعية منبثقة عنها ، ويصدر بتشكيل هذه المجالس المحلية واللجان النوعية المتفرعة عنها قرار من المحافظ المختص بعد موافقة وزير التعليم .

مادة ٣ :

التعليم قبل الجامعي حق لجميع المواطنين في مدارس الدولة بالمجان ، ولا يجوز مطالبة التلاميذ برسوم مقابل ما يقدم لهم من خدمات تعليمية أو تربوية .

ويجوز تحصيل مقابل خدمات اضافية تؤدي للتلاميذ ، أو تأمينات عن

استعمال الأجهزة والأدوات ، أو مقابل تنظيم تعليم يسبق التعليم الأساسي الالزامي ، ويصدر بتحديد هذا المقابل وأحواله قرار من وزير التعليم .

مادة ٤ :

تكون مدة الدراسة في التعليم قبل الجامعي علي النحو التالي :

٩ سنوات للتعليم الأساسي الالزامي .

٣ سنوات للتعليم الثانوي (العام والفني) .

٥ سنوات للتعليم الفني المتقدم ودور المعلمين والمعلمات .

مادة ٥ :

يحدد بقرار من وزير التعليم بعد موافقة المجلس الأعلي للتعليم مدة السنة الدراسية وعدد الدروس الأسبوعية في كل مرحلة وصف ، والمواد الدراسية ، وتوزيع الدروس علي الصفوف ، واقرار المناهج ، وعدد التلاميذ المقرر لكل فصل ، ونظم التقويم والامتحانات ، والنهايات الكبري والصغري لدرجات مواد الامتحان ، ومواعيد امتحانات الشهادات العامة .

ويجوز له – بعد أخذ رأي المحافظين وموافقة المجلس الأعلي للتعليم – اضافة بعض المواد الدراسية بحسب مقتضيات تطوير التعليم ، أو وفقا لاحتياجات البيئات المحلية .

مادة ٦ :

التربية الدينية مادة أساسية في جميع مراحل التعليم ، ويشترط للنجاح فيها الحصول علي ٥٠٪ علي الأقل من الدرجة المخصصة لها علي ألا تحسب درجاتها ضمن المجموع الكلي .

وتنظم وزارة التربية والتعليم مسابقات دورية لحفظة القرآن الكريم وتمنح المتفوقين منهم مكافآت وحوافز وفقا للنظام الذي يضعه المجلس الأعلي للتعليم .

مادة ٧ :

يحدد بقرار من المحافظ المختص موعد بدء الدراسة ونهايتها في المحافظة والأجازات التي تقتضيها ظروف محلية – وذلك مع عدم الاخلال بأحكام المادة الخامسة من هذا القانون .

ويجوز للمحافظ زيادة الحد الأقصي لعدد تلاميذ الفصل في مدارس المحافظة بمختلف مراحلها اذا اقتضت الضرورة ذلك بما لا يجاوز ١٠ ٪ من

د المقرر للفصل .

علي أن يراعي في مدارس التعليم الفني ، ألا يزيد عدد تلاميذ الفصل في المواد العملية والرسم الفني والآلة الكاتبة علي ٢٠ تلميذا .

مادة ٨ :

لوزير التعليم بعد أخذ رأي المحافظ المختص أن يقرر انشاء مدارس لرياض الأطفال ، تكون تابعة أو ملحقة بالمدارس الرسمية ، وأن يحدد مواصفاتها من حيث الموقع والمبني والسعة والمرافق والتجهيزات والمواصفات الصحية ، كما يحدد نظام الدراسة والمناهج والخطط وشروط القبول وهيئات الاشراف والتدريس وما يجوز تقاضيه مقابل تنظيم التعليم بها .

مادة ٩ :

لوزير التعليم بعد موافقة المجلس الأعلي للتعليم أن يقرر انشاء مدارس تجريبية ، وأن يضع شروط وقواعد القبول بها ونظم الدراسة والامتحانات فيها . وتتخذ هذه المدارس مجالا لتطبيق التجارب التعليمية الجديدة تمهيدا لتعميمها .

كما يجوز له أن ينشئ مدارس لتعليم ورعاية المتفوقين بما يكفل تنمية مواهبهم وصقلها ، ومدارس للتربية الخاصة لتعليم ورعاية المعوقين بما يتلاءم وقدراتهم واستعداداتهم . علي أن يتضمن قرار الانشاء في هذه الحالات شروط القبول وخطط الدراسة ونظم الامتحانات وغير ذلك .

مادة ١٠ :

يحدد وزير التعليم شروط وأحوال القبول في كل مرحلة تعليمية ، علي أن يكون القبول في مرحلة التعليم الأساسي علي أساس السن في أول أكتوبر من العام الدراسي ، أما القبول في المرحلة الثانوية فتكون المفاضلة بين المتقدمين علي أساس عاملي السن والمجموع الكلي للدرجات علي مستوي المحافظة .

مادة ١١ :

مع مراعاة أحكام القانون الخاص بنظام الحكم المحلي – تتولي الأجهزة المركزية للتعليم قبل الجامعي رسم السياسات العامة للتعليم ومهام التخطيط والتقييم والمتابعة العامة . وتتولي المحافظات العملية التنفيذية التعليمية والمتابعة المحلية ، وكذلك انشاء وتجهيز وادارة المدارس الداخلة في اختصاصها ، وذلك وفق مقتضيات الخطة القومية للتعليم وفي حدود الموازنة المقررة .

ويجوز للمحافظة الافادة من الجهود الذاتية للمواطنين في تنفيذ خطة التعليم المحلية وفقا لنظام يصدر به قرار من المحافظ المختص بعد موافقة وزير التعليم . ويجوز أن يتضمن ذلك النظام انشاء صندوق محلي لتمويل التعليم بالجهود الذاتية .

مادة ١٢ :

يشكل في كل مدرسة وفي كل محافظة مجلس للآباء والمعلمين . ويجوز تشكيل مجالس لاتحاد الطلاب . ويصدر بطريقة تشكيل واختصاصات هذه المجالس قرار من وزير التعليم .

مادة ١٣ :

تحدد مستويات الكفاية لهيئات التدريس والاشراف والتوجيه الفني في مختلف مراحل التعليم قبل الجامعي بقرار من وزير التعليم بعد أخذ رأي المجلس الأعلي للتعليم .

كما تحدد بقرار منه وسائل تقييم أعمالهم والحوافز التي تمنح لهم وذلك بما يتلاءم مع طبيعة كل مرحلة تعليمية .

مادة ١٤ :

بمراعاة ما ورد في هذا القانون من أحكام خاصة ، يحدد وزير التعليم بعد موافقة المجلس الأعلي للتعليم شروط اللياقة الطبية اللازمة للقبول في مختلف مراحل التعليم ، ونظم الامتحانات في مختلف المراحل وقواعد النجاح وفرص الرسوب والاعادة ، والحوافز التشجيعية للتلميذ ، ونظام التأديب والعقوبات التي توقع علي التلاميذ ، وأحوال الغاء الامتحان أو الحرمان منه ، ونظام اعادة القيد ، علي أن يتضمن هذا النظام فرض رسم قدرة عشرة جنيها لاعادة قيد التلميذ المفصول .

الباب الثاني
مرحلة التعليم الأساسى

مادة ١٥ :

التعليم الأساسي حق لجميع الأطفال المصريين الذين يبلغون السادسة من عمرهم ، تلتزم الدولة بتوفيره لهم ويلزم الآباء أو أولياء الأمور بتنفيذه وذلك علي مدي تسع سنوات دراسية . ويتولي المحافظون كل في دائرة اختصاصه اصدار القرارات اللازمة لتنظيم وتنفيذ الالزام بالنسبة للآباء وأولياء الأمور علي مستوي المحافظة كما يصدرون القرارات اللازمة لتوزيع الأطفال الملزمين علي مدارس التعليم الأساسي في المحافظة ، ويجوز في حالة وجود أماكن التجاوز بالنقص عن ستة أشهر من سن الالزام مع عدم الاخلال بعدد التلاميذ المقرر للفصل .

مادة ١٦ :

يهدف التعليم الأساسي إلي تنمية قدرات واستعدادات التلاميذ واشباع ميولهم وتزويدهم بالقدر الضروري من القيم والسلوكيات والمعارف والمهارات العملية والمهنية التي تتفق وظروف البيئات المختلفة ، بحيث يمكن لمن يتم مرحلة التعليم الأساسي أن يواصل تعليمه في مرحلة أعلي أو أن يواجه الحياة بعد تدريب مهني مكثف ، وذلك من أجل اعداد الفرد لكي يكون مواطنا منتجا في بيئته ومجتمعه .

مادة ١٧ :

تنظم الدراسة في مرحلة التعليم الأساسي لتحقيق الأغراض الآتية :

- التأكيد علي التربية الدينية والوطنية والسلوكية والرياضية خلال مختلف سنوات الدراسة .
- تأكيد العلاقة بين التعليم والعمل المنتج .
- توثيق الارتباط بالبيئة علي أساس تنويع المجالات العملية والمهنية بما يتفق وظروف البيئات المحلية ومقتضيات تنمية هذه البيئات .

تحقيق التكامل بين النواحي النظرية والعملية في مقررات الدراسة وخطوطها ومناهجها .

- ربط التعليم بحياة الناشئين وواقع البيئة التي يعيشون فيها ، بشكل يؤكد العلاقة بين الدراسة والنواحي التطبيقية ، علي أن تكون البيئة وأنماط النشاط الجتماعي والاقتصادي بها من المصادر الرئيسية للمعرفة والبحث والنشاط في مختلف موضوعات الدراسة .

مادة ١٨ :

يعقد امتحان من دورين علي مستوي المحافظة في نهاية مرحلة التعليم الأساسي ويمنح الناجحون فيه «شهادة اتمام الدراسة بمرحلة التعليم الأساسي» ويصدر بنظام هذا الامتحان قرار من وزير التعليم بعد موافقة المجلس الأعلي للتعليم . وكل من أتم مدة الالزام بالتعليم الأساسي ولم يؤد امتحان الشهادة أورسب فيه يعطي مصدقة من المديرية التعليمية باتمام مدة الالزام .

أما بالنسبة لامتحانات النقل فيصدر بنظامها وقواعد النجاح وفرص الرسوب والاعادة قرار من وزير التعليم بعد موافقة المجلس الأعلي للتعليم .

مادة ١٩ :

إذا لم يتقدم الطفل إلي المدرسة في الموعد المحدد أو لم يواظب علي الحضور بغير عذر مقبول مدة عشرة أيام متصلة أو منفصلة ، وجب علي ناظر المدرسة انذار والده أو ولي أمره بحسب الأحوال بكتاب يوقع عليه والد الطفل أو المتولي أمره وعند غيابه أو امتناعه عن تسليم الكتاب يسلم إلي العمدة أو نقطة الشرطة أو المركز أو القسم لتسليمه إلي والد الطفل أو المتولي أمره ، فإذا لم يتقدم إلي المدرسة خلال أسبوع من تسلم الكتاب أو عاود الغياب لاعذار غير مقبولة ، اعتبر والده أو ولي أمره مخالفا لأحكام هذا القانون وتطبق عليه العقوبات المنصوص عليها في المادة ٢١ من هذا القانون .

مادة ٢٠ :

لنظار مدارس التعليم الأساسي ولمن يندبهم المحافظ المختص من هيئة الاشراف والتوجيه الفني بالأقسام التعليمية صفة رجال الضبط القضائي في تنفيذ حكم الالزام .

مادة ٢١ :

يعاقب بغرامة مقدارها عشرة جنيهات والد الطفل أو المتولي أمره إذا

تخلف الطفل أو انقطع دون عذر مقبول عن الحضور إلي المدرسة خلال أسبوع من تسلم الكتاب المنصوص عليه في المادة (١٩) من هذا القانون .

وتتكرر المحالفة وتتعدد العقوبة باستمرار تخلف الطفل عن الحضور أو معاودته التخلف دون عذر مقبول بعد انذار والده أو المتولي أمره .

الباب الثالث

مرحلة التعليم الثانوى

الفصل الأول – أحكام عامة

مادة ٢٢ :

تهدف مرحلة التعليم الثانوي إلي اعداد الطلاب للحياة جنبا إلي جنب مع اعدادهم للتعليم العالي والجامعي ، أو المشاركة في الحياة العامة ، والتأكيد علي ترسيخ القيم الدينية والسلوكية والقومية .

مادة ٢٣ :

مدة الدراسة في مرحلة التعليم الثانوي ثلاث سنوات دراسية ،ويشترط فيمن يقبل بالصف الأول من مرحلة التعليم الثانوي أن يكون حاصلا علي شهادة اتمام الدراسة بمرحلة التعليم الأساسي ، وألا تزيد سنه في أول أكتوبر من العام الدراسي علي ثمانية عشر عاما . ويصدر وزير التعليم القرارات المنظمة لحالات التجاوز عن السن .

مادة ٢٤ :

يجوز للطالب أن يعيد الدراسة مرة واحدة في الصف وبما لا يتجاوز مرتين في المرحلة كلها ، ويجوز لمن فصل بسبب استنفاد مرات الرسوب التقدم من الخارج لامتحان الصف الذي.بلغه وفق القواعد التي يصدر بها قرار من وزير التعليم علي أن يؤدي الطالب رسم امتحان قدره خمسة جنيهات ، فإذا نجح أعيد قيده في الصف الذي يليه بعد اداء رسم اعادة القيد وقدره عشرة جنيهات .

مادة ٢٥ :

يجوز فصل الطالب من المدرسة اذا تغيب بغير عذر تقبله لجنة ادارة المدرسة خلال السنة الدراسية مدة تزيد علي خمسة عشر يوما متصلة أو ثلاثين يوما منفصلة ، ويعتبر التغيب في أى وقت أثناء اليوم الدراسي تغيبا عن اليوم بأكمله .

ويجوز اعادة قيد الطالب المفصول طبقا لحكم الفقرة السابقة وذلك بقرار من لجنة ادارة المدرسة بعد سداد رسم اعادة قيد قدره عشرة جنيهات ، ولا يجوز اعادة القيد أكثر من مرة واحدة في ذات السنة الدراسية ، وأكثر من مرتين في المرحلة كلها .

ويشترط لدخول الطالب الامتحان حضوره ٨٥٪ علي الأقل من عدد أيام الدراسة .

الفصل الثانى - التعليم الثانوى العام

مادة ٢٦ :

تكون الدراسة في الصف الأول عامة لجميع التلاميذ ، وتخصصيه اختيارية في الصفين الثاني والثالث ، وذلك طبقا للأقسام والشعب التي يصدر بها قرار من وزير التعليم ، بعد أخذ رأي المجلس الأعلي للجامعات .

مادة ٢٧ :

تنظم بقرارات من وزير التعليم بعد موافقة المجلس الأعلي للتعليم مواد الدراسة وخططها والمناهج والامتحانات في التعليم الثانوي العام علي أن تتضمن مواد الدراسة مواد أساسية لجميع الطلبة ، ومواد أخري للاختيار من بينها وفق استعداد الطالب وقدراته .

مادة ٢٨ :

يعقد في نهاية الصف الثالث من التعليم الثانوي العام امتحان عام عن دور واحد يمنح الناجحون فيه «شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة» .(١)

ويسمح بالتقدم لهذا الامتحان لكل من أتم دراسة المناهج المقررة في كل من الصفوف الثلاثة بمدرسة رسمية أو خاصة تشرف عليها الدولة .

ويؤدي كل من يتقدم لهذا الامتحان رسما قدره جنيهان . ويصدر بتنظيم هذا الامتحان وشروط التقدم له والنهايات الكبري والصغري لدرجات المواد الدراسية قرار من وزير التعليم بعد موافقة المجلس الأعلي للتعليم .

مادة ٢٩ :

لا يسمح بالتقدم لامتحان شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة لأكثر من ثلاث مرات . ويجوز لوزير التعليم وفقا لقواعد يضعها في هذا الشأن أن يرخص بدخول الامتحان مرة رابعة علي أن يتحمل الطالب في هذه الحالة رسما قدره خمسون جنيهاً .

---

(١) أدخلت بعض التعديلات في السنوات الأخيرة .

الفصل الثالث – التعليم الثانوى الفنى

مادة ٣٠ :

يهدف التعليم الثانوي الفني إلي اعداد فئة «الفني» في مجالات الصناعة، والزراعة ، والتجارة ، والادارة والخدمات ، وتنمية الملكات الفنية لدي الدراسين .

ويتم القبول في نوعيات التعليم الثانوي الفني بعد الحصول علي شهادة اتمام الدراسة بمرحلة التعليم الأساسي ، وفقا للشروط والقواعد التي يصدر بها قرار من وزير التعليم .

مادة ٣١ :

تحدد بقرارات من وزير التعليم – بعد موافقة المجلس الأعلي للتعليم – مواصفات المدارس الفنية ، وخطط العمل بها ، والمسئوليات الملقاة عليها ، وتلحق بكل مدرسة زراعية مزرعة لتدريب طلابها تتناسب مساحتها مع عدد طلابها ونوع الدراسة بها واقسامها .

مادة ٣٢ :

يكون في كل مدرسة فنية مجلس ادارة تمثل فيه قطاعات الانتاج والخدمات المعنية لمعاونة ناظرها أو مديرها في الإدارة ، ويصدر بتشكيل هذا المجلس وتحديد اختصاصاته قرار من المحافظ المختص .

مادة ٣٣ :

تحدد أقسام الدراسة في نوعيات التعليم الثانوي الفني وفقا لمتطلبات خطط التنمية والظروف المحلية .

ويصدر وزير التعليم بعد موافقة المجلس الأعلي للتعليم قرارات بالمواد الدراسية التي تشملها كل مجموعة في كل نوعية من نوعيات التعليم الثانوي الفني وشعبه وطريقة توزيع المواد الدراسية وعدد الدروس المخصصة لها علي الصفوف المختلفة وكذلك المناهج والكتب الدراسية اللازمة ، ونظم التقويم والامتحان .

مادة ٣٤ :

لمدارس التعليم الثانوي الفني أن تقوم بمشروعات انتاجية ذات صلة بتخصصها ويتم تمويل هذه المشروعات وادراتها ومحاسبتها وفقا للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير التعليم . كما يجوز للوحدات المحلية المختصة وقطاعات الانتاج أن تستفيد من امكانات هذه المدارس في رفع المستوي المهني لأصحاب المهن والحرف والعمال في دائرة المحافظة .

مادة ٣٥ :

يجوز للعاملين الفنيين في مختلف قطاعات الانتاج التقدم لامتحانات مدارس التعليم الثانوي الفني من الخارج ، ويصدر بشروط التقدم للامتحان ونظامه قرار من وزير التعليم وذلك مع عدم الاخلال بحكم المادة ٣٠ من هذا القانون .

مادة ٣٦ :

يعقد في نهاية الصف الثالث من التعليم الثانوي الفني امتحان عام من دورين يمنح الناجحون فيه «دبلوم المدارس الثانوية الفنية نظام السنوات الثلاث» ويحدد فيه نوع التخصص .

ويسمح بالتقدم لهذا الامتحان لكل من أتم دراسة المناهج المقررة في الصفوف الثلاثة بمدرسة رسمية أو خاصة تشرف عليها الدولة . ويؤدي كل من يتقدم إلي هذا الامتحان رسما قدره خمسة جنيهات .

ويصدر بتنظيم هذا الامتحان وشروط التقدم له والنهايات الكبري والصغري لدرجات المواد الدراسية قرار من وزير التعليم بعد موافقة المجلس الأعلي للتعليم .

ولا يسمح بالتقدم لامتحان الدبلوم لأكثر من ثلاث مرات ، ويجوز لوزير التعليم وفقا لقواعد يضعها في هذا الشأن أن يرخص بدخول الامتحان مرة رابعة ، علي أن يتحمل الطالب في هذه الحالة رسما قدره خمسون جنيهاً .

مادة ٣٧ :

يشترط لدخول امتحانات النقل والامتحانات العامة ألا تقل نسبة حضور الطالب عن ٧٥٪ من مجموع الدروس المقررة للتدريبات المهنية بصرف النظر عن سبب الغياب .

الباب الرابع
التعليم الفنى نظام السنوات الخمس

مادة ٣٨ :

تهدف المدارس الفنية إلي اعداد فئتي «الفني الأول» و «المدرب» في مجالات الصناعة والزراعة والتجارة والادارة والخدمات .

ويتم القبول في هذه المدارس من الحاصلين علي شهادة اتمام الدراسة لمرحلة التعليم الأساسي وفقا للشروط التي يصدر بها قرار من وزير التعليم . ويجوز له أن يقرر النظام الداخلي في بعض أو كل هذه المدارس مع تحديد مقابل الاقامة والغذاء وقواعد الاعفاء منها .

مادة ٣٩ :

تحدد أقسام الدراسة الفنية نظام السنوات الخمس وفقا لمتطلبات خطط التنمية علي مستوي الدولة ، ويصدر وزير التعليم – بعد موافقة المجلس الأعلي للتعليم – قرارات بتحديد هذه الأقسام والمواد الدراسية في كل منها وطريقة توزيعها وعدد الدروس المخصصة لها وكذلك المناهج والكتب الدراسية اللازمة ونظم التقويم والامتحان .

مادة ٤٠ :

يكون في كل مدرسة فنية مجلس ادارة تمثل فيه قطاعات الانتاج والخدمات المعنية لمعاونة ناظرها أو مديرها في الإدارة . ويصدر بتشكيل هذا المجلس وتحديد اختصاصاته قرار من وزير التعليم .

مادة ٤١ :

للمدارس الفنية أن تقوم بمشروعات انتاجية ذات صلة بتخصصها ، ويتم تمويل هذه المشروعات وادارتها ومحاسبتها وفقا للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير التعليم ، كما يجوز للوحدات المحلية المختصة وقطاعات الانتاج أن تستفيد من امكانات هذه المدارس في رفع المستوي المهني لاصحاب المهن والحرف والعمال وذلك في دائرة المحافظة .

مادة ٤٢ :

يعقد في نهاية الصف الخامس امتحان عام من دورين يمنح الناجحون فيه «دبلوم الدراسة الفنية المتقدمة نظام السنوات الخمس» ويحدد فيه نوع التخصص .

ويسمح بالتقدم لهذا الامتحان لكل من أتم دراسة المناهج المقررة في الصفوف الخمسة بمدرسة رسمية أو خاصة تشرف عليها الدولة . ويؤدي كل من يتقدم لهذا الامتحان رسما قدره خمسة جنيهات ويصدر بتنظيم هذا الامتحان وشروط التقدم به والنهايات الكبري والصغري لدرجات المواد الدراسية قرار من وزير التعليم بعد موافقة المجلس الأعلي للتعليم .

ولا يسمح بالتقدم لامتحان الدبلوم لأكثر من ثلاث مرات ، ويجوز لوزير التعليم وفقا لقواعد يضعها في هذا الشأن أن يرخص بدخول الامتحان مرة رابعة ، علي أن يتحمل الطالب في هذه الحالة رسما قدره خمسون جنيهاً .

مادة ٤٣ :

يجوز للخريجين من مستوي فئة «الفني» وكذلك الحاصلين علي شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة استكمال دراستهم إلي مستوي «الفني الأول» طبقا للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير التعليم .

مادة ٤٤ :

يطبق في شأن المدارس الفنية نظام السنوات الخمس حكم المادة (٢٥) من هذا القانون فيما يتعلق بالتغيب عن الدراسة – وحكم المادة (٣٧) في شأن نسبة الحضور .

مادة ٤٥ :

يجوز للطالب أن يعيد الدراسة مرة واحدة في الصف وبما لا يجاوز ثلاث مرات في المرحلة كلها ، ويجوز لمن فصل بسبب استنفاد مرات الرسوب التقدم لامتحان الصف الذي بلغه من الخارج مرة واحدة ، علي أن يؤدي رسما للامتحان قدره خمسة جنيهات ، فإذا نجح أعيد قيده في الصف الذي يليه بعد اداء رسم اعادة القيد وقدره عشرة جنيهات .

مادة ٤٦ :

يشترط في هيئات التدريس بالمدارس الفنية نظام السنوات الخمس وهيئات الادارة بهذه المدارس أن تكون علي مستوي متميز من التأهيل والكفاية، وذلك وفقا للقواعد والشروط التي يصدر بها قرار من وزير التعليم ، ويجوز أن يتضمن هذا القرار منح حوافز تشجيعية للادارة المدرسية وهيئات التدريس .

التعليم الأساسى
فى مصر
(نبذة موجزة)

التعليم الأساسى

نتناول في الصفحات القليلة التالية نبذة موجزة عن التعليم الأساسي :

أولاً : مفهومه :

- التعليم الأساسي صيغة جديدة لمرحلة تعليمية يبدأها طفل المدرسة الابتدائية في سن السادسة ويستمر فيها لمدة عشر سنوات أو تسع سنوات أو ثمان سنوات متمثلة في مرحلة واحدة أو مرحلتين أو أكثر وذلك وفقا لظروف كل دولة ومتطلبات أوضاع المجتمع والتعليم فيها .
- التعليم الأساسي ، يعني أن هناك أساسيات للمعرفة والخبرات والمهارات التي ينبغي أنر يتعلمها أو يتمرسها التلميذ بهدف اعاده للحياة وكسب العيش اذا ما انتهت به الدراسة إلي هذا الحد من التعليم أو معاونته علي استمرار الدراسة في مراحل تعليمية تالية طبقا لميوله واستعداداته .
- التعليم الأساسي ، مرحلة تعليمية الزامية واجبارية لجميع أبناء الدولة من التلاميذ والتلميذات بدءا من سن المدرسة .
- التعليم الأساسي ، نوع من التعليم الوظيفي للقرية حيث الزراعة والصناعات الزراعية وللمدينة حيث الصناعة والتجارة بما يتلاءم وطبيعة الحياة في كل منهما أي أنه يهدف إلي تعليم التلاميذ عملا منتجا يعود علي الفرد والمجتمع بالفائدة اذا ما اقتصر التلميذ علي هذه المرحلة التعليمية ، وهو في ذات الوقت تمهيد لمراحل تعليمية تالية وفقا لقدرات التلميذ واستعداداته وميوله .
- يعقب الانتهاء من الدراسة في مرحلة التعليم الأساسي امتحان تعقده الدولة وتشرف عليه الإدارات أو الأجهزة المسئولة وذلك في ضوء التشريعات التعليمية المنظمة لذلك .

ثانياً : التعليم الأساسي من المنظور الدولي :

- بدأ الاهتمام بالتعليم الأساسي لدي كثير من دول عالمنا المعاصر (وبخاصة الدول النامية) مع منتصف القرن الحالي ثم تزايد الاهتمام به منذ أوائل السبعينيات حيث نوقشت مسائله وشئونه من خلال عقد المؤتمرات والندوات العالمية والتي تعقدها الهيئات والمنظمات الدولية ومن بينها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) .

وكذلك المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو العربية) حيث اعتبر التعليم الأساسي – والذي يبدأ مع المرحلة الأولي من العمر – هو الحد الأدني من التعليم الضروري واللازم للفرد من أجل اعداده لمواصلة الحياة التعليمية التالية وهو في نفس الوقت يعتبر الحد الأدني من إكساب المعارف والمهارات اللازمة لمواجهة الحياة لمن يقف به السلم التعليمي عند نهاية التعليم الأساسي .

- والتعليم الأساسي ، هو الصيغة التي يطلق عليها «التعليم البوليتكنيكي (متعدد التقنيات) في الدول الاشتراكية ومدته عشر سنوات دراسية تبدأ من سن المدرسة الابتدائية كما في جمهوريات الاتحاد السوفيتي (السابق) أو ثمان سنوات دراسية كما في جمهورية المانيا الديمقراطية علي أن غالبية الدول الاشتراكية قد أخذت بهذه الصيغة من التعليم الأساسي منذ سنوات طويلة اذ تعتبر «التعليم البوليتكنيكي» مجالا تنظيميا للتعليم من أجل الانتاج لصالح المجتمع ومتطلباته .

- هذا من جهة ، ومن جهة ثانية ، فقد أخذ التعليم الأساسي صيغة أخري يطلق عليها «المدرسة الشاملة» في الدول الرأسمالية ، حيث تتكامل الجوانب النظرية والجوانب التطبيقية للدراسة ، ايمانا من هذه الدول بقيمة الفرد واتاحة الفرصة أمام أبنائها لاشباع ميولهم ورغباتهم وهي تري في هذا تحقيقا للديمقراطية بين مواطنيها .

من هذه الدول «السويد» والتي تستمر مدة التعليم الأساسي الشامل (المدرسة الشاملة) فيها لمدة تسع سنوات من بداية التعليم .

وهناك العديد من دول العالم الثالث (دول النامية) والتي أخذت في تعليم أبنائها بالاتجاه نحو التعليم الأساسي ، ومنها «بيرو» (احدي دول أمريكا

اللاتينية) ويشمل التعليم الأساسي بها تسع سنوات دراسية أيضاً .

كذلك تأخذ «الهند» باتجاه» التعليم الأساسي» حيث تستغرق مرحلته ثمان سنوات ، علي حلقتين ، الأولي مدتها خمس سنوات ، والثانية مدتها ثلاث سنوات دراسية .

ثالثاً : التعليم الأساسي في جمهورية مصر العربية :

تعتبر فكرة التعليم الأساسي أو صيغته ليست جديدة علي مصر ، فقد سبق أن أخذت بها أو بما يماثلها وإن اختلفت المسميات والصيغ ، فمنذ الربع الثاني من القرن العشرين وحتي ما بعد منتصفه تنوعت المدارس التي تهتم بالجوانب العملية أو الفنية أو المهنية ، فقد كانت هناك المدارس الأولية الريفية أو مدرسة العمل (كما يطلق عليها البعض) وكانت هناك المدرسة الاعدادية المهنية والاعدادية الراقية والاعدادية الحديثة ثم مدارس الوحدات المجمعة في الريف المصري واستمرت تلك المدارس أو بعضها فترات تختلف بين الطول والقصر إلي أن أنشئت المدرسة التجريبية الموحدة بمدينة نصر بالقاهرة في عام ١٩٧٠ وهي مدرسة بوليتكنيكية (متعددة التقنيات) تشمل المرحلتين ، الابتدائية والاعدادية ومدتها ثمان سنوات دراسية يبدأها الطفل في سن السادسة وقد أنشأتها الدولة بالتعاون مع جمهورية المانيا الديمقراطية (ألمانيا الشرقية) والتي أسهمت بنصيب غير قليل في تجهيزاتها التعليمية والتدريبية إلي جانب الافادة من الخبرات الألمانية .

وفي اواخر السبعينيات ، أعيد النظر في السياسة التعليمية في مصر واتجهت الدولة نحو تحقيق التكامل بين التطور الكمي والنوعي للتعليم بما يمكن من تعميم ورفع مستواه ، مبتدئه بمرحلة هامة من مراحله سواء بالنسبة للتعليم ذاته أو بالنسبة للمرحلة العمرية من سن الدراسين فكانت صيغة التعليم الأساسي التي تري الدولة فيها تحقيقا لمبدأ تكافؤ الفرص وامتدادا لسن الالزام من مرحلة واحدة إلي مرحلتين هما ، الابتدائية والاعدادية (والتي سنواتهما تسع سنوات دراسية) .

كذلك رأت الدولة أن في أخذها بالتعليم الأساسي فلسفة جديدة ، تجمع بين التعليم والعمل المنتج والنشاط البيئي الذي يرتبط بحياة الناشئين وواقع بيئاتهم وفي هذا ، امتداد لنشاط المدرسة وانفتاح لها علي البيئة الخارجية بدلا

من التقوقع حول ذاتها ، وانطلاقا لأبنائها خارج أسوارها ليسهموا في تنمية مجتمعهم ومشاركتهم في قطاعات الانتاج بقدر جهودهم وميولهم ومن خلال ما يقدم لهم من معارف وما يمارسونه من أنشطة وتدريبات عملية يفيد منها المجتمع اذا ما انتهت الدراسة ببعضهم إلي هذه المرحلة أو تهيئتهم لمواصلة الدراسة في مجالات أخري فضلا عن اكسابهم لبعض القيم والعادات السلوكية كالايمان بقيمة العمل وخدمة المجتمع واحترام العمل اليدوي وغيرها .

متي تبلورت فكرة «التعليم الأساسي» ونفذ هذا الاتجاه ؟

في شهر يوليو ١٩٨٠ أصدرت وزارة التربية والتعليم وثيقة بشأن تطوير وتحديث التعليم في مصر ، والأخذ بنظام «التعليم الأساسي» باعتباره الحد الضروري من التعليم لجميع أفراد الشعب ، وإن المدرسة الابتدائية هي القاعدة الأساسية وهي أيضاً التطبيق العملي لتكافؤ الفرص التعليمية لجميع أبناء شعب مصر دون تفرقة وأن المدرسة الاعدادية مكملة لها .

ومما جاء في هذه الوثيقة :

. . . التعليم الأساسي . . تعليم وظيفي في فلسفته ، إذ يرتبط بحياة الناشئين وواقع بيئاتهم بشكل يوثق العلاقة بين ما يدرسه التلميذ في المدرسة وبين ما يلقاه في البيئة الخارجية ، مع تأكيد الاهتمام بالناحية التطبيقية في كل ما يدرسه التلميذ بحيث تكون البيئة الخارجية ومواقع الانتاج والثروة فيها من بين مصادر المعرفة والبحث والدرس والعمل والنشاط في معظم المواد الدراسية» .

وعن الغاية من التعليم الأساسي ، جاء في الوثيقة ما يلي :

. . . تزويد الدراسين بالقدر الضروري من القيم والسلوكيات والمعارف والمهارات العملية التي تتفق وظروف البيئات المختلفة ، الزراعية أو الصناعية أو الحضرية أو الصحراوية بحيث يمكن لمن ينهي مرحلة التعليم الأساسي أن يواجه الحياة بمقدرة أو يواصل تعليمه في مراحل أعلي .

أما عن المبادئ الرئيسية للتعليم الأساسي ، فقد تضمنتها الفقرة التالية من الوثيقة :

التعليم الأساسي . . . تعليم موحد لجميع أبناء المجتمع المصري ، ذكورا

واناثا في الريف والحضر علي السواء ، وهو تعليم متنوع القنوات إلي مراحل التعليم التالية كما أنه يجمع بين النواحي النظرية والعملية مع الحرص علي التكامل بينهما ، إذ يعد الفرد لكي يكون مواطنا اجتماعيا ومنتجا وفعالا ، ومتكيفا مع مجتمعه المحلي ، مع التأكيد علي دعم التربية الدينية والسلوكية والوطنية .

ثم اتخذ التعليم الأساسي طريقة إلي التطبيق في بعض مناطق الجمهورية علي عدد من مدارس المرحلتين الابتدائية والاعدادية بلغ نحو مائة وخمسين مدرسة وكان ذلك في أواخرالسبعينيات أي قبيل صدور وثيقة وزارة التربية والتعليم .

وقد استلزم تطبيق نظام التعليم الأساسي اعادة النظر في أمور كثيرة من أهمها :

- اعداد المعلم الذي يقوم بالتنفيذ .
- المقررات والمناهج الدراسية .
- الأبنية التعليمية وتجهيزاتها التربوية .
- الإدارة المدرسية والأجهزة المسئولة عن التعليم .
- توفير الاعتمادات المالية اللازمة .

غير أن البعض رأي – من خلال التطبيق – أن هذا النوع من التعليم هو صيغة مقنعة للتعليم الحرفي وأن الغرض منه هو تحويل المدارس المطبق فيها إلي مدارس لاعداد الحرفيين ، الأمر الذي جعل وزارة التربية والتعليم تبادر بتوضيح مراميها من وجوده وذلك أثناء انعقاد مؤتمر «التعليم الأساسي بين النظرية والتطبيق» الذي عقدته جامعة حلوان بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ومركز سرس الليان في ١٩٨١ حيث جاء في ورقة العمل التي قدمت إلي المؤتمر ما يلي :

«التعليم الأساسي . . بعيد كل البعد عن التعليم الحرفي ، فهو لا يهدف بحال ما إلي تخريج عامل علي درجة من المهارة ، انما هو تعليم عام تمتزج فيه النظرية بالتطبيق والعمل ، فيه قدر من الثقافة المهنية العملية التي اصبحت عنصرا من العناصر الأساسية للتربية والتعليم في عصر تسوده التكنولوجيا

ويأخذ بأسبابها مجتمعنا الجديد ، وتتنوع هذه الدراسات العملية وفقا لقدرات التلاميذ وميولهم واستعداداتهم ، كما انها تتكامل مع المواد الثقافية بحيث تكمل كل واحدة منها الأخري وبحيث تحقق في النهاية المواطن القادر – بجانب معلوماته النظرية المجردة – علي الابتكار والمزاولة اليدوية والتطبيقية والمهنية» .

– صدور قانون التعليم ١٩٨١ :

وفي شهر أغسطس ١٩٨١ صدر القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ بشأن التعليم العام ، وقد روعي فيه تجميع قوانين التعليم قبل الجامعي التي سبق صدورها وبصدور هذا القانون أصبح التعليم الأساسي حقيقة واقعة ومطبقة علي جميع مدارس الجمهورية بمرحلتيها الابتدائية والاعدادية .

ثم أدخلت عليه بعض التعديلات بالقانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨ ومما جاء في هذا القانون والقانون المعدل له بشأن التعليم الأساسي ما تضمنته المواد التالية :

الباب الثاني
مرحلة التعليم الأساسى

مادة ١٥ : *

التعليم الأساسي حق لجميع الأطفال المصريين الذين يبلغون السادسة من عمرهم ، تلتزم الدولة بتوفيره لهم ويلزم الآباء أو أولياء الأمور بتنفيذه وذلك علي مدي ثماني سنوات ويتولي المحافظون كل في دائرة اختصاصه اصدار القرارات اللازمة لتنظيم وتنفيذ الالزام بالنسبة للآباء وأولياء الأمور علي مستوي المحافظة ، كما يصدرون القرارات اللازمة لتوزيع الأطفال الملزمين علي مدارس التعليم الأساسي في المحافظة ، ويجوز في حالة وجود أماكن النزول بالسن إلي خمس سنوات ونصف وذلك مع عدم الاخلال بالكثافة المقررة للفصل .

مادة ١٦ :

يهدف التعليم الأساسي إلي تنمية قدرات واستعدادات التلاميذ واشباع ميولهم وتزويدهم بالقدر الضروري من القيم والسلوكيات والمعارف والمهارات العملية والمهنية التي تتفق وظروف البيئات المختلفة ، بحيث يمكن لمن يتم مرحلة التعليم الأساسي أن يواصل تعليمه في مرحلة أعلي أو أن يواجه الحياة بعد تدريب مهني مكثف ، وذلك من أجل اعداد الفرد لكي يكون مواطنا منتجا في بيئته ومجتمعه .

مادة ١٧ :

تنظم الدراسة في مرحلة التعليم الأساسي لتحقيق الأغراض الآتية :

(*) المادة ١٥ معدلة بالقانون ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨ وكانت قبل التعديل كالآتي : التعليم الأساسي حق لجميع الأطفال المصريين الذين يبلغون السادسة من عمرهم ، تلتزم الدولة بتوفيره لهم ويلزم الآباء أو أولياء الأمور بتنفيذه وذلك علي مدي تسع سنوات دراسية . ويتولي المحافظون كل في دائرة اختصاصه اصدار القرارات اللازمة لتنظيم وتنفيذ الالزام بالنسبة للآباء وأولياء الأمور علي مستوى المحافظة كما يصدرون القرارات اللازمة لتوزيع الاطفال الملزمين علي مدارس التعليم الأساسي في المحافظة ، ويجوز في حالة وجود أماكن التجاوز بالنقص عن ستة أشهر من سن الالزام مع عدم الاخلال بعدد التلاميذ المقرر للفصل .

– المعمول به الآن أن التعليم الأساسى مدته (٩) تسع سنوات دراسية .

- التأكيد علي التربية الدينية والوطنية والسلوكية والرياضية خلال مختلف سنوات الدراسة .
- تأكيد العلاقة بين التعليم والعمل المنتج .
- توثيق الارتباط بالبيئة علي أساس تنويع المجالات العملية والمهنية بما يتفق وظروف البيئات المحلية ومقتضيات تنمية هذه البيئات .
- تحقيق التكامل بين النواحي النظرية والعملية في مقررات الدراسة وخططها ومناهجها .
- ربط التعليم بحياة الناشئين وواقع البيئة التي يعيشون فيها ، بشكل يؤكد العلاقة بين الدراسة والنواحي التطبيقية ، علي أن تكون البيئة وأنماط النشاط الاجتماعي والاقتصادي بها من المصادر الرئيسية للمعرفة والبحث والنشاط في مختلف موضوعات الدراسة .

مادة ١٨ : *

يعقد امتحان من دورين علي مستوي المحافظة في نهاية مرحلة التعليم الأساسي الالزامي ، ويمنح الناجحون فيه شهادة اتمام الدراسة بمرحلة التعليم الأساسي ، ويصدر بنظام هذا الامتحان قرار من وزير التعليم بعد موافقة المجلس الأعلي للتعليم قبل الجامعي ، ويجوز لكل من أتم الحلقة الابتدائية وأظهر ميولا مهنية أن يستكمل مدة الالزام بالتعليم الأساسي بالالتحاق بمراكز التدريب المهني أو بمدارس أو فصول إعدادية مهنية وفقًا للنظام الذى يضعه وزير التربية والتعليم بالإتفاق مع الجهات المعنية ويمنح خريجو هذه المراكز أو المدارس أو الفصول من المديرية التعليمية شهادة فى التعليم الأساسى المهنى ويجوز لحاملى هذه الشهادة الالتحاق بالتعليم الثانوى الصناعى أو الزراعى وذلك وفقاً للقواعد التى يضعها وزير التربية والتعليم بعد موافقة المجلس الأعلي للتعليم قبل الجامعي .

(*) المادة ١٨ معدلة بالقانون ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨ وكانت قبل التعديل كالآتى :

يعقد امتحان من دورين على مستوى المحافظة فى نهاية مرحلة التعليم الأساسى ويمنح الناجحون فيه «شهادة اتمام الدراسة بمرحلة التعليم الأساسى» ويصدر بنظام هذا الامتحان قرار من وزير التعليم بعد موافقة المجلس الأعلي للتعليم . وكل من أتم مدة الإلزام بالتعليم الأساسى ولم يؤد امتحان الشهادة أو رسب فيه يعطي مصدقة من المديرية التعليمية بأتمام مدة الالزام .

أما بالنسبة لامتحانات النقل فيصدر بنظامها وقواعد النجاح وفرص الرسوب والاعادة قرار من وزير التعليم بعد موافقة المجلس الأعلي للتعليم قبل الجامعى .

معلمو التعليم الأساسي :

يتم اعداد معلمي التعليم الأساسي بمرحلتيه (الابتدائية والاعدادية) علي النحو التالي :

أ – معلمو المدرسة الابتدائية :

يقوم بالتدريس في المرحلة الابتدائية – حتي الآن – خريجو وخريجات دور المعلمين والمعلمات والتي مدة الدراسة بها خمس سنوات بعد الحصول علي شهادة اتمام الدراسة الاعدادية بالإضافة إلي نوعيات أخري من المؤهلات الدراسية المتوسطة التي يعقبها دراسات تربوية ، وقد تضمن قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ ذلك حيث جاء في :

المادة ٤٧ منه ما يلي : (*)

«إلي أن تتوفر لوزارة التربية والتعليم الأعداد الكافية من المدرسين المؤهلين تأهيلا تربويا عاليا للتدريس بمرحلة التعليم الأساسي ، تتولي دور المعلمين والمعلمات اعداد معلمي الصفوف الأولي من مرحلة التعليم الأساسي وتزويدهم بالثقافة العلمية والمهنية والخبرات والمهارات اللازمة ، وتعتبر هذه الدور في نفس الوقت مراكز للدراسات والتجريب التربوي في مجال التعليم الأساسي بالتعاون مع كليات التربية في المحافظة ، ومدخلا من مداخل كليات التربية ، وتتاح لخريجيها فرصة الألتحاق بكليات التربية وفق القواعد التي ينظمها قانون الجامعات ولائحته التنفيذية» .

كما جاء في المادة ٤٨ منه ما يلي :

تكون مدة الدراسة في هذه الدور خمس سنوات ، ويتم القبول فيها من الحاصلين علي شهادة اتمام الدراسة بمرحلة التعليم الأساسي ووفقا للشروط التي يصدر بها قرار من وزير التعليم ، ويجوز له أن يقرر النظام الداخلي في بعض أو كل هذه الدور مع الاعفاء من رسوم الايواء .

وفي أثناء العام الدراسي ١٩٨٨/٨٧ صدر القرار الوزاري رقم ٢٤ بتاريخ ١٩٨٨/٢/٤ بشأن تصفية الدراسة بدور المعلمين والمعلمات ، وفيما يلي نص القرار :

* تغيرت هذه الأمور الآن وأصبح معلمو المرحلة الإبتدائية يعدون فى كليات التربية .

جمهورية مصر العربية

وزير التعليم

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار وزاري

رقم (٢٤) بتاريخ ١٩٨٨/٢/٤

بشأن : تصفية الدراسة بدور المعلمين والمعلمات

وزير التعليم :

بعد الاطلاع علي قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ .

وعلي القرار الجمهوري رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٢ بمسئوليات وزارة التربية والتعليم ، وعلي القرار الوزاري رقم ٦٥ بتاريخ ١٩٦٩/٥/١٧ بشأن تنظيم دور المعلمين والمعلمات وتعديلاته .

وعلي القرار الوزاري رقم ١ لسنة ١٩٨٦ بشأن قواعد الالتحاق بمدارس وزارة التربية والتعليم .

وعلي القرار الوزاري رقم ١٩٥ بتاريخ ١٩٨٧/١٠/٨ بشأن نظام تقويم الطلاب في امتحانات النقل في مرحلة التعليم الأساسي ، والثانوي العام ،ودور المعلمين والمعلمات .

قـــرر

المادة الأولي :

يوقف قبول الطلاب بالصف الأول بدور المعلمين والمعلمات اعتبارا من العام الدراسي ١٩٨٩/٨٨ .

المادة الثانية :

تستمر الدراسة بدور المعلمين والمعلمات طبقا للقرار الوزاري رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٩ وتعديلاته حتي تتم تصفية الطلبة والطالبات المقيدين بجميع الصفوف بدور المعلمين والمعلمات في تاريخ إصدار هذا القرار وذلك طبقا لأحكام القرارات المنظمة للتقويم وامتحانات النقل والدبلوم .

المادة الثالثة :

يتولي قطاع التعليم الفني بالاشتراك مع الإدارة العامة للخطة والمتابعة توفير الفصول اللازمة من التعليم الفني وتجهيزاتها في جميع مديريات التربية والتعليم بالمحافظات لاستيعاب النسبة التي كان يتقرر قبولها سنويا بدور المعلمين والمعلمات من الطلاب الناجحين في امتحان شهادة اتمام مرحلة التعليم الأساسي .

المادة الرابعة :

علي جميع الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار ويعمل به اعتبارا من العام الدراسي ١٩٨٩/٨٨ ويلغي كل ما يخالف ذلك من أحكام .

وزير التعليم

(دكتور احمد فتحي سرور)

وبناء علي قرار تصفية دور المعلمين والمعلمات ، صدر القرار الوزاري رقم ١٩٦٦ بتاريخ ١٩٨٨/٩/٦ في شأن انشاء شعبة لاعداد معلم التعليم الابتدائى بكليات التربية .

وتنفيذ لذلك ، بدأت كليات التربية تستقبل من بين طلابها ، الراغبين في الالتحاق بشعبة التعليم الابتدائي مع بداية العام الجامعي ١٩٨٩/٨٨ من الحاصلين علي شهادة الثانوية العامة بشعبها المختلفة .

وقد أقرت ذلك لجنة قطاع الدراسات التربوية واعداد المعلم التابعة للمجلس الأعلي للجامعات وقدمت اقتراحا بالشعب التخصصية وتوزيع المقررات الدراسية بها وفيما يلي نص القرار الوزاري وقرار لجنة قطاع الدراسات التربوية :

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية التاريخ / /

وزارة التعليم العالي

وزير التعليم

قرار وزاري
رقم ٩٦٦ بتاريخ ١٩٨٨/٩/٦
في شأن انشاء شعبة لاعداد معلم التعليم الابتدائي بكليات التربية

وزير التعليم

بعد الاطلاع علي القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ في شأن تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية .

وعلي اللوائح الداخلية لكليات التربية بالجامعات .

وبناء علي موافقة المجلس الاعلي للجامعات .

قرر

(المادة الأولي)

انشاء شعبة لاعداد معلم التعليم الابتدائى بكل كلية من كليات التربية بالجامعات .

(المادة الثانية)

تطبيق خطة الدراسة والامتحان المرفقة علي الشعب التي تنشأ تنفيذاً لهذا القرار مع استمرار العمل بخطط الدراسة والامتحان المطبقة حاليا علي شعب التعليم الأساسي القائمة في بعض كليات التربية .

(المادة الثالثة)

علي الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار .

وزير التعليم

(دكتور أحمد فتحي سرور)

بسم الله الرحمن الرحيم

المجلس الأعلي للجامعات

لجنة قطاع الدراسات التربوية واعداد المعلم

شعبة التعليم الابتدائي بكليات التربية

١ – تنشأ شعبة في كليات التربية في مرحلة الليسانس والبكالوريوس لاعداد معلم المدرسة الابتدائية باسم «شعبة التعليم الابتدائي»

٢ – يقبل في هذه الشعبة الطلاب الحاصلون علي الثانوية العامة بشعبها المختلفة وذلك عن طريق مكتب التنسيق .

٣ – ويجوز قبول طلاب من الحاصلين علي دبلوم دور المعلمين والمعلمات نظام الخمس سنوات في هذه الشعبة بالشروط التي يحددها المجلس الأعلي للجامعات .

٤ – مدة الدراسة بهذه الشعبة للحصول علي درجة الليسانس في الاداب والتربية (شعبة التعليم الابتدائي) أربع سنوات جامعى .

٥ – تكون الدراسة موحدة لجميع طلاب هذه الشعبة في الفرقتين الأولي والثانية بكلية التربية لتؤهل الطالب للقيام بمهام معلم الفصل للصفوف الأولي في التعليم الابتدائى بينما تؤهل الدراسة بالكلية في الفرقتين الثالثة والرابعة للقيام بمهام معلم مادة أو مجموعة مواد للصفوف المتقدمة في التعليم الابتدائي في أحد التخصصات الآتية :

١ – اللغة العربية والدراسات الاسلامية .

٢ – المواد الاجتماعية .

٣ – العلوم .

٤ – الرياضيات .

وللكلية أن تأخذ من هذه التخصصات ما يتفق مع امكاناتها المادية والبشرية وفقا لحاجة الاقليم الذي تخدمه الكلية في مجال التعليم ولها أيضاً أن تنشئ تخصصات أخري بعد موافقة مجلس الجامعة والمجلس الأعلي للجامعات.

٥ – توزيع مقررات الدراسة وفقا للخطة المبينة في الجداول الآتية :

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالى
وزير التعليم

التاريخ / / ١٩

أولاً : خطة الدراسة للفرقتين الأولى والثانية بكليات التربية
(لجميع طلاب شعبة التعليم الإبتدائى

المقـــرر	الفرقة الأولى			الفرقة الثانية			ملاحظـات
	عدد الساعات الأسبوعية	الأوراق الامتحانية	النهاية العظمى	عدد الساعات الأسبوعية	الأوراق الامتحانية	النهاية العظمى	
دراسات دينية	٢	١	٥٠	٢	١	٥٠	
لغة عربية وتعليم القراءة والكتابة	٦	٣	١٥٠	٦	٣	١٥٠	
لغة إنجليزية	٢	١	٥٠	٢	١	٥٠	
مواد إجتماعية	٤	٢	١٠٠	٤	٢	١٠٠	يدرس الطالب
علوم	٤	٢	١٠٠	٤	٢	١٠٠	مقررات مجموعة
رياضيات	٤	٢	١٠٠	٤	٢	١٠٠	فقط من هذه المجموعات الثلاث وبذلك يعفي من دراسة مقرر
تاريخ التعليم الإبتدائى فى مصر وعلاقته بقضايا المجتمع	٢	١	٥٠	–	–	–	المجموعة التي تنتمي الى الشعبة التى تخرج منها
علم نفس النمو للأطفال	٢	١	٥٠	–	–	–	فى الثانوية العامة
علم النفس التربوي والفروق الفردية للأطفال	٢	١	٥٠	–	–	–	(أدبي ، علوم ، رياضة)
فلسفة التعليم الاساسي	٢	١	٥٠	–	–	–	
نظم التعليم الابتدائي في الدول المختلفة	–	–	–	٢	١	٥٠	
استراتيجيات ومهارات التدريس	–	–	–	٢	١	٥٠	
دراسات أسرية وبيئية	٢	–	٥٠	٢	١	٥٠	أعمال سنة للفرقة
موسيقى	٢	–	٥٠	٢	١	٥٠	الأولى
فنون تشكيلية	٢	–	٥٠	٢	–	٥٠	
رياضة بدنية	٢	–	٥٠	٢	–	٥٠	
تربية عملية الصف الأولى فى المدرسة الإبتدائية	–	–	–	٤	–	١٠٠	
مجموع	٣٤	١٢	٨٥٠	٣٤	١٢	٨٥٠	

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالى
وزير التعليم

التاريخ / / ١٩

ثانياً : خطة الدراسة للفرقتين الثالثة والرابعة بكليات التربية شعبة التعليم الإبتدائى

أ - المقررات التربوية المشتركة لجميع التخصصات في هذه الشعبة

المقـــرر	الفرقة الثالثة			الفرقة الرابعة		
	عدد الساعات الأسبوعية	الأوراق الامتحانية	النهاية العظمى	عدد الساعات الأسبوعية	الأوراق الامتحانية	النهاية العظمى
صحة مدرسية ونفسية الطفل	–	–	–	٢	١	٥٠
التقويم التربوي ومبادئ الإحصاء	–	–	–	٢	١	٥٠
تعليم الكبار وخدمة البيئة	٢	١	٧٥ تتضمن درجة المعسكر الصيفى	–	–	–
تكنولوجيات التعليم والرسائل	٢	١	٥٠	–	–	–
طرق تدريس مادة التخصص	٢	١	٥٠	–	–	–
مهنة التعليم وأدوار المعلم فيها	٢	١	٥٠	–	–	–
إدارة المدرسة الإبتدائية	–	–	–	٢	١	٥٠
مناهج التعليم الإبتدائى	–	–	–	٢	١	٥٠
تربية عملية في الصفين الأخيرين في المدرسة الإبتدائية	٤	–	١٠٠	٤	–	١٠٠
المجموع	١٢	٤	٣٢٥	١٢	٤	٣٠٠

بالنسبة لمقرر تعليم الكبار وخدمة البيئة

تخص ثلاثة أسابيع خلال الأجازة الصيفية مرة واحدة خلال سنوات الدراسة كمعسكرات لخدمة البيئة لاعداد الطالب لخدمة المجتمع والاشتراك في جهود محو الأمية وتعليم الكبار.

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالى
وزير التعليم

التاريخ / / ١٩

ب - تخصص اللغة العربية والدراسات الإسلامية
(شعب التعليم الإبتدائى)

المقـــــرر	الفرقة الثالثة			الفرقة الرابعة		
	عدد الساعات الأسبوعية	الأوراق الامتحانية	النهاية العظمى	عدد الساعات الأسبوعية	الأوراق الامتحانية	النهاية العظمى
نحو وصرف	٢	١	٥٠	٢	١	٥٠
دارسات دينية	٤	١	١٠٠	٤	١	١٠٠
الأدب الجـــاهلى والإســـلامى ونصوصها	٢	١	٥٠	–	–	–
قراءة تحليلية	٢	١	٥٠	٢	١	٥٠
البلاغة	٢	١	٥٠	–	–	–
قصص أطفال	٢	١	٥٠	–	–	–
تدريب لغوى وتحليل أخطاء	٢	١	٥٠	–	–	–
علم اللغة (الأصوات)	٢	١	٥٠	–	–	–
تعليم القراءة والكتابة	٢	١	٥٠	–	–	–
الأدب العباسى ونصوصه	–	–	–	٢	١	٥٠
الأدب المصري	–	–	–	٢	١	٥٠
الأدب الشعبي	–	–	–	٢	١	٥٠
موسيقى الشعر	–	–	–	٢	١	٥٠
النقد الأدبى	–	–	–	٢	١	٥٠
دراسات لغوية (فى المعاجم ودلالة الألفاظ)	–	–	–	٢	١	٥٠
تدريبات عملية أو فنية (رسم - اشغال - زراعة - أعمال ورش - الخ.)	٣	–	٧٥	٣	–	٧٥
مقررات تربوية	١٢	٥	٣٢٥	١٢	٥	٣٠٠
الجمـــوع	٣٥	١٤	٩٠٠	٣٥	١٤	٨٧٥

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالى
وزير التعليم

التاريخ / / ١٩

جـ – تخصص مواد اجتماعية (شعبة التعليم الابتدائى)

المقـــــرر	الفرقة الثالثة			الفرقة الرابعة		
	عدد الساعات الأسبوعية	الأوراق الامتحانية	النهاية العظمى	عدد الساعات الأسبوعية	الأوراق الامتحانية	النهاية العظمى
تاريخ مصر الفرعونية والشرق الأدنى القديم	٢	١	٥٠	–	–	–
تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر	٢	١	٥٠	–	–	–
تاريخ اليونان والرومان	٢	١	٥٠	–	–	–
تاريخ أوروبا (عصور وسطى)	٢	١	٥٠	–	–	–
تاريخ الدول الإسلامية وحضارتها	٢	١	٥٠	–	–	–
جغرافيا بشرية	٢	١	٥٠	–	–	–
جغرافيا اقتصادية	٢	١	٥٠	–	–	–
جغرافيا طبيعية	٢	١	٥٠	–	–	–
خرائط	٢	١	٥٠	٢	–	–
تاريخ مصر الحديث والمعاصر	–	–	–	٣	١	٥٠
علاقات بين الشرق والغرب فى العصور الوسطى	–	–	–	٢	١	٥٠
تاريخ الدولة العباسية والدويلات المستقلة	–	–	–	٢	١	٥٠
تاريخ الأيوبيين والمماليك	–	–	–	٢	١	٥٠
جغرافية أفريقية وحوض النيل	–	–	–	٢	١	٥٠
جغرافيا اقليمية أوراسيا	–	–	–	٢	١	٥٠
جغرافية الوطن العربي	–	–	–	٣	١	٥٠
جغرافية مصر تدريبات عملية أو فنية (رسم – اشغال – زراعة – ورش .. الخ)	٣	–	٧٥	٣	–	٧٥
مقررات تربوية	١٢	٥	٣٢٥	١٢	٥	٣٠٠
مجموع	٣٥	١٤	٨٥٠	٣٥	١٤	٨٣٥

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالى
وزير التعليم

التاريخ / / ١٩

د . تخصص العلوم (شعبة التعليم الإبتدائى)

المقـــــرر	الفرقة الثالثة			الفرقة الرابعة		
	عدد الساعات الأسبوعية	الأوراق الامتحانية	النهاية العظمى	عدد الساعات الأسبوعية	الأوراق الامتحانية	النهاية العظمى
تاريخ طبيعى (نبات – حيوان – جيولوجيا)	٦+٤عملى	٣	١٥٠	٦+٤عملى	٣	١٥٠
علوم طبيعية (كيمياء – فيزياء)	٦+٤عملى	٣	١٥٠	٦+٤عملى	٣	١٥٠
تدريبات عملية أو فنية (رسم – أشغال – زراعة – اعمال ورش ... الخ)	٣	–	٧٥	٣	–	٧٥
مقررات تربوية	١٢	٥	٣٢٥	١٢	٥	٣٠٠
المجموع	٣٥	١١	٧٠٠	٣٥	١١	٦٧٥

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالى
وزير التعليم

التاريخ / / ١٩

هـ – تخصص الرياضيات (شعبة التعليم الإبتدائى)

المقـــــرر	الفرقة الثالثة			الفرقة الرابعة		
	عدد الساعات الأسبوعية	الأوراق الامتحانية	النهاية العظمى	عدد الساعات الأسبوعية	الأوراق الامتحانية	النهاية العظمى
تحليل	٤	١	١٠٠	٤	١	١٠٠
جبر	٤	١	١٠٠	٤	١	١٠٠
ميكانيكا	٤	١	١٠٠	٤	١	١٠٠
هندسة	٣	١	٥٠	٤	١	١٠٠
إحصاء	٢	١	٥٠	٢	١	٥٠
فيزياء	٢	١	٥٠	–	–	–
مقدمة في الحاسب الآلى	–	–	–	٢	١	٥٠
تاريخ رياضيات	٢	١	٥٠	–	–	–
تدريبات عملية أو فنيج (رسم – اشغال – زراعة – أعمال ورش – الخ)	٣	–	٧٥	٣	–	٧٥
مقررات تربوية	١٢	٥	٢٢٥	١٢	٥	٣٠٠
جمـــلة	٣٥	١٢	٩٠٠	٣٥	١١	٨٧٥

ب – معلمو المدرسة الإعدادية : (الحلقة الثانية من التعليم الأساسى)

يعد هؤلاء المعلمون فى كليات التربية حيث التخصصات المختلفة للمواد الدراسية إلى جانب كليات التربية المتخصصة (الفنية – الموسيقية – الرياضية – الاقتصاد المنزلى) وهو مايعرف بالنظام التكاملى فى اعداد المعلمين .

بالاضافة إلى ذلك ، هناك النظام التتابعى لم ينهون الدراسة الجامعية الأولى ويتبعونها بدراسة تربوية تأهيلية لمهنة التدريس .

هذا فضلا عن خريجى وخريجات كليات التربية الوعية التى بدأ انشاؤها فى العامين (١٩٨٩/٨٨ و ١٩٩٠/٨٩) والذين يعملون فى مرحلتى التعليم الأساسى تغطية للنقص بمدارس بعض محافظات الجمهورية وهو نظام تكاملى أيضا .

للمزيد من المعلومات عن التعليم الأساسى ، ارجع إلى :

- التعليم الأساسى (مفاهيمه – مبادئه – تطبيقاته) منصور حسين ، يوسف خليل ١٩٧٨ .
- مؤتمر التعليم الأساسى بين النظرية والتطبيق ، جامعة حلوان ١٩٨١ .
- قانون التعليم – وزارة التربية والتعليم – ١٩٨١ – رقم ١٣٩ .
- التعليم الأساسى فى دول العالم الثالث – د. رضا أحمد ابراهيم ١٩٨٥ .
- التعليم الأساسى فى جمهورية مصر العربية – محمد جمال نوير – د. شكرى عباس ١٩٨٧ .
- قانون التعليم – وزارة التربية والتعليم – ١٩٨٨ رقم ٢٣٣ .

وهناك كتابات أخري تناولت التعليم الأساسي من زوايا مختلفة .

بيانات احصائية
عن
التعليم العام
فى
جمهورية مصر العربية

جمهورية مصر العربية
وزارة التربية والتعليم

إحصاء بأعداد المدارس والفصول والتلاميذ فى التعليم قبل الجامعى للعام الدراسى ٩١ / ١٩٩٢ موزعا على محافظات الجمهورية

رقم مسلسل	المديريات التعليمية	الجملة العامة			إبتدائى		
		مدارس وأقسام	فصول	تلاميذ	مدارس وأقسام	فصول	تلاميذ
١	القاهرة	٢٨٠٢	٣٧٦١٧	١٦١٨١٥٥	١٢٠٠	١٧١٩١	٧٨٨٦١٤
٢	الإسكندرية	١٢٠٢	١٦٨١٥	٧٥٥٠٩٣	٦٢٨	٨٢٣٩١٠٤	٤١١٢٦٧
٣	البحيرة	١٨٧٨	١٩٤٣٠	٨٣٢٧٤٨	١١٥٩	٦٥	٤٦٣٠٩٦
٤	الغربية	١٤٥٧	١٧١٩٥	٧٢٩٦٧٦	٩٠٠	٨٧٩٠	٣٨٥٩٢٩
٥	كفر الشيخ	١٠٧٦	١٠٩٥١	٤٢٣٦٢٦	٧٤٢	٥٨٥٨	٢٣١٤٩٣
٦	المنوفية	١٢٣٣	١٤٢٤٢	٦٠٩٦٥٠	٨٣٠	٧٤٨٧	٣٢٤٠٧٨
٧	القليوبية	١١٦٨	١٥١٠١	٦٨٩٨٨٩	٦٧٥	٧٧٥٨	٣٧٦٦٢٤
٨	الدقهلية	٢٠٦٠	٢٢٧٥٧	٩٢٨٥٧٧	١٣٢٤	١١٧٥٦	٥٠٣١٤٥
٩	دمياط	٥٢٦	٥٥٢٨	٢١٧٣٣٦	٣٠٦	٢٩٢١	١٢١٨١١
١٠	الشرقية	١٨٦٦	١٩٦١٣	٨٠٨٥٨٠	١٢٥٣	١٠٤٣٦	٤٦٣٦٢٠
١١	بورسعيد	٢٠٨	٢٧٦٣	١٠٣٣٧٩	١٠٠	١٢٠٥	٥١٤٦٧
١٢	الإسماعيلية	٤٥٢	٤٤٨٤	١٦٩٧١٣	٢٨٠	٢٢٤٠	٨٧٩٦٤
١٣	السويس	١٨٢	٢٧٥٩	١٠٦٨٦٧	١٠١	١٢٦٨	٥٥٦٧٧
١٤	الجيزة	١٥٨٢	٢١٣٧٦	٩٧٦٧٩٠	٨٤٥	١١٧٤٣	٥٥٣٢٦٦
١٥	الفيوم	٧٥٣	٧٩٢٢	٣٢٤٨٣٨	٤٥٥	٤٣٢٥	١٨٨٦٣٨
١٦	بني سويف	٧٤٢	٨٤٩٧	٣١٩٠٠٢	٥١٠	٤٤٣٨	١٧٧١٩٠
١٧	المنيا	١٣٤٧	١٤١٠٧	٥٧٧٣٢١	٨٩٥	٧٤٩٠	٣٢٠٤٣٢
١٨	أسيوط	١٠٩٨	١٢٣٧٤	٥٠٠١١١	٦٧٣	٦٤٥٣	٢٧٣٢٣٣
١٩	سوهاج	١١٦٥	١٢٥٨٨	٥٠٣٢٧١	٨١١	٦٨٧٨	٢٨١٠٥٦
٢٠	قنا	١١٤٩	١٢٠٨٨	٤٨٠٦٠٥	٧٠٦	٦٧٣٢	٢٦٧٩٩٨
٢١	الأقصر	٨٣	١٠٠٠	٤٠٢٣٧	٤٣	٣٩٧	١٧٨١٦
٢٢	أسوان	٥٩٩	٦٠٨٦	٢٢٨٧٥١	٣٦٩	٣٠٥٥	١١٤٥٨٠
٢٣	مطروح	٢٧٧	١٣٤٥	٣٨١٧٢	١٦٤	٨١٧	٢٢١٨٣
٢٤	الوادى الجديد	٢١٣	١٥١٦	٣٨١٩٣	١١١	٧٤٤	١٧٣١٨
٢٥	البحر الأحمر	١٢١	٩٦٠	٢٧٩٥٩	٥٦	٤٨٦	١٥١٠٦
٢٧	شمال سيناء	٢٨٥	١٩٢٠	٤٧٣٢٢	١٦٥	١٠١١	٢٤٣٥٥
٢٧	جنوب سيناء	٩٢	٣٩٤	٥٩٨٥	٦٠	٢٨٤	٣٧٦٩
	الإجمالى	٢٥٦١٦	٢٩١٤٢٨	١٢١٠١٨٤٦	١٥٣٦١	١٥٠٤٦٧	٦٥٤١٧٢٥

جمهورية مصر العربية
وزارة التربية والتعليم

تابع إحصاء بأعداد المدارس والفصول والتلاميذ فى التعليم قبل الجامعى للعام الدراسى ٩١ / ١٩٩٢ موزعا على محافظات الجمهورية

رقم مسلسل	المديريات التعليمية	إعدادى			ثانوى عام وتجريبى		
		مدارس وأقسام	فصول	تلاميذ	مدارس وأقسام	فصول	تلاميذ
١	القاهرة	٦٩٩	١٠٧٠٣	٤٧٩٩٨٤	٢٢٠	٣٢٨٠	١٣٦٧١٨
٢	الإسكندرية	٢٨٦	٤٨٦٢	٢٠٧٣٨٦	٨٣	١٢٧٢	٤٧٨٧٥
٣	البحيرة	٤٦٥	٥٥٨٦	٢٤٧٦٨٩	٥٩	٧٢١	٢٦٠٩٦
٤	الغربية	٣٣٣	٥١٠٨	٢٢٥٤٩٠	٥٢	٩٤٤	٣٤٦٢٠
٥	كفر الشيخ	٢٢٢	٣٢١٥	١٢٦٣٩٦	٣٧	٤٧٨	١٦٥١٠
٦	المنوفية	٢٥٦	٤١٣٦	١٩٥٨٩٣	٥٧	٦٧٢	٢٤٠٥٤
٧	القليوبية	٢٧٩	٤٤٨٨	٢١١١٣٤	٥٢	٧٤٦	٢٦١٢٢
٨	الدقهلية	٤٤٢	٦٨٦٦	٢٨٠٢٩٩	٩٠	١١٧٦	٣٩٢٨٥
٩	دمياط	١١٢	١٥٤٨	٦٠٢٢٣	٣٦	٣٢٣	١٠٥٥٨
١٠	الشرقية	٤٢٩	٥٨٤٥	٢٣١٩٦٢	٧٧	٩٧٨	٣٣٣٩٨
١١	بورسعيد	٤١	٨٣٤	٣٠٧٢٤	١٦	٢٠٥	٥٧٩٥
١٢	الإسماعيلية	١٠٧	١٣١٠	٥١٥٩٠	١٨	٢٥٢	٧٧٥٩
١٣	السويس	٤٨	٩٧٨	٣٤٠٤٥	٧	١٢٣	٤١٠٣
١٤	الجيزة	٣٩٠	٥٧٣٠	٢٧٦٢٨٥	٧٧	١١٢١	٤٧٠٩٧
١٥	الفيوم	١١٨	٢٠٧٧	٨٥٥٠٥	٢٧	٣٣٨	١٠٢٤٤
١٦	بني سويف	١٥١	٢٦٠٣	٩٢٤٦٧	٢٢	٣٧٠	١٢٥٤١
١٧	المنيا	٣٠٥	٤٠٧٥	١٦٧٤٦٨	٣٧	٧٠٥	٢٤٩٦٤
١٨	أسيوط	٢٧١	٣٨٧٦	١٥٤٣٧٠	٥٣	٦١٣	٢١١١٧
١٩	سوهاج	٢٣٥	٣٨٠٨	١٥٣٩٦٧	٣٤	٥٠٧	١٨,٨٢
٢٠	قنا	٢٦٥	٣٤٣٧	١٤٦٨٣٣	٥٤	٥٥٠	١٧٠٨٧
٢١	الأقصر	١٦	٢٧٩	١١٠٣٦	٥	٦٥	٢٢١٥
٢٢	أسوان	١٤٥	١٨٥٢	٧٣٦٠٢	٢٤	٢٧٢	٨٨٥٩
٢٣	مطروح	٤٣	٢٧٣	١٠٥٢١	١٠	٥٧	١٤٥١
٢٤	الوادى الجديد	٦٩	٤٨٥	١٣٣٩٣	١٠	٨١	١٩١٨
٢٥	البحر الأحمر	٣٢	٢٩٠	٨٣٦٤	١٠	٥٧	١٣٩٩
٢٧	شمال سيناء	٧١	٥٦٣	١٥١٠٠	١٥	١١٢	٢٠٠٢
٢٧	جنوب سيناء	٢٣	٨٠	١٦٣٩	٤	١٥	١٥٧
	الإجمالى	٥٨٥٣	٨٤٩١٧	٣٥٩٣٣٦٥	١١٨٦	١٦٠٣٣	٥٧٢٠٢٦

جمهورية مصر العربية
وزارة التربية والتعليم

تابع إحصاء بأعداد المدارس والفصول والتلاميذ فى التعليم قبل الجامعى للعام الدراسى ٩١ / ١٩٩٢ موزعا على محافظات الجمهورية

رقم مسلسل	المديريات التعليمية	صناعى			زراعى		
		مدارس وأقسام	فصول	تلاميذ	مدارس وأقسام	فصول	تلاميذ
١	القاهرة	٥٣	١٧٦٦	٥٦٦٤١	–	–	–
٢	الإسكندرية	١٢	٦٦٥	٢١٦٣٥	٢	٧٩	٢٧٧٣
٣	البحيرة	٢٦	١١٠٩	٤٠٣٨٩	٧	٣٧١	١٣١٦٢
٤	الغربية	٢٠	٩٦٦	٣٤٩٩١	٤	١٧٦	٦٣٢٠
٥	كفر الشيخ	١٠	٤٨٦	١٦٥١٥	٤	١٧٢	٦٧٨٠
٦	المنوفية	٢١	٨٧٧	٣٠٠٣١	٧	١٨٩	٦٣١٦
٧	القليوبية	٢٢	٧٢٤	٢٤٩٦٦	٧	١٩٠	٦٤١٠
٨	الدقهلية	٤٠	١٤٢٤	٥٣٧٢٢	١٠	٤٠٣	١٣٩٢٧
٩	دمياط	١٠	٢٤٩	٨٦٤٤	٣	٥٩	١٨٩٦
١٠	الشرقية	٢٤	١٠٣٨	٣٤٧٢٦	٧	٣٤٤	١٢٢٨٧
١١	بورسعيد	٩	٢٥١	٦٩٣٥	–	–	–
١٢	الإسماعيلية	٧	٢١٧	٧٤٠٤	٤	١٧٤	٥٦٩٠
١٣	السويس	٧	٢٠٠	٦٧٣٢	١	١١	٤٠٠
١٤	الجيزة	٢١	٦٥٦	٢٣٠٣٥	٣	٦٦	٢٥٣٢
١٥	الفيوم	١٠	٤٢٩	١٥١٠١	٣	١٣٨	٤٩٤٩
١٦	بني سويف	٩	٤٩٨	١٦٧٨٤	٦	١٦٣	٥٩٢٢
١٧	المنيا	١٩	٨٥٩	٣٠٩٨١	٦	٣٢٩	١٠٧٦٢
١٨	أسيوط	١٢	٥٤٥	٢٠٣٢١	٦	٢٠٣	٦٤٤٤
١٩	سوهاج	٢١	٦٠١	٢٢٠٦٥	٥	١٩٥	٧٤٧٧
٢٠	قنا	٢٢	٥١٨	٢٠١٣٢	٧	٣٠٨	١١٨٠٢
٢١	الأقصر	٤	٩٦	٣٥٦٧	١	٤٣	١٥٨٥
٢٢	أسوان	١٧	٥٢٣	١٨٩٩٧	٣	٨٦	٣١٨٨
٢٣	مطروح	٣	٣٧	١٠٨٠	–	–	–
٢٤	الوادى الجديد	٦	٧٦	٢٢٢٨	٣	٤٩	١٥٢٨
٢٥	البحر الأحمر	٧	٦٧	١٥٨٤	–	–	–
٢٧	شمال سيناء	٥	٧٨	٢٢٩٦	١	٢٥	٦٣٧
٢٧	جنوب سيناء	٢	٦	١٦٨	–	–	–
	الإجمالى	٤١٩	١٤٩٦١	٥٢١٦٧٠	١٠٠	٣٧٧٣	١٣٢٧٨٧

جمهورية مصر العربية
وزارة التربية والتعليم

تابع إحصاء بأعداد المدارس والفصول والتلاميذ فى التعليم قبل الجامعى للعام الدراسى ٩١ / ١٩٩٢ موزعا على محافظات الجمهورية

رقم مسلسل	المديريات التعليمية	تجارى			معلمين ومعلمات		
		مدارس وأقسام	فصول	تلاميذ	مدارس وأقسام	فصول	تلاميذ
١	القاهرة	١١٨	١٩٥٨	٧٠٣٧٤	٦	٤٠	١٣١٤
٢	الإسكندرية	٤٥	٨١٧	٢٨٨٧٢	٣	٢٢	٧٢٨
٣	البحيرة	٥٩	٧٩٧	٢٩٨٠٣	٧	٥٠	١٥٦٥
٤	الغربية	٧٥	٩٣٤	٣٤٦٧٧	٧	٣٦	١٠٣٣
٥	كفر الشيخ	٤٠	٦٢٧	٢٣٠٢٩	٤	٤٠	١١٧٧
٦	المنوفية	٣٧	٧٢٨	٢٦٣٣٨	٦	٤٩	١٥٤٤
٧	القليوبية	٥٣	٧٦٧	٢٩٨٧٠	١١	٤٩	١٥٩٩
٨	الدقهلية	٩٥	٨٣٦	٢٨٨٨٩	١٣	٨٧	٢٧٩٧
٩	دمياط	١٢	٢٢٧	٨٠٧٦	٥	٢٢	٧١٧
١٠	الشرقية	٣٥	٧٦٠	٢٦٩٢٩	٧	٥٨	١٧٩٢
١١	بورسعيد	١٠	١٤٦	٤٢٤٣	٢	٧	٢٣٤
١٢	الإسماعيلية	١٢	١٥٢	٥٠٦٢	٤	١٩	٥٦١
١٣	السويس	٣	٨٥	٢٩٠٦	١	١٢	٣٧٤
١٤	الجيزة	٥٢	٩٢٦	٣٥٥١٨	٤	٤٤	١٤٧٥
١٥	الفيوم	١٨	٣٩٧	١٤٧١٥	٢	٣٢	٩٩٣
١٦	بني سويف	٢٤	٣٠٣	١١٢٢٨	٤	٢٨	٨٣٦
١٧	المنيا	٢٣	٣٨٨	١٤٢٧٥	٥	٣١	١١٠٧
١٨	أسيوط	٢٠	٤٨٠	١٧٨٠١	٦	٢٧	٨٠٣
١٩	سوهاج	٢١	٤١٤	١٥٤٦٠	٥	٤٩	١٦١٨
٢٠	قنا	١٦	٣٥٤	١٢٠٩٣	٨	٤٧	١٥٦١
٢١	الأقصر	٤	٨٥	٢٨٤٣	١	٧	١٩٨
٢٢	أسوان	١٣	٢١٠	٧٤٩١	٤	٢١	٥٥٨
٢٣	مطروح	٦	٢٧	٨٠٠	١	٤	١٧٢
٢٤	الوادى الجديد	٢	٣٨	١٢٠٤	٢	١٣	٣٥٢
٢٥	البحر الأحمر	٥	٣٥	٩٥٤	١	٥	٩٢
٢٧	شمال سيناء	٨	٧٢	٢٠٥٧	١	٤	١٠٢
٢٧	جنوب سيناء	٢	٨	٢٢٠	١	١	٣٢
	الإجمالى	٨٠٨	١٢٥٧١	٤٥٥٧٢٧	١٢١	٨٠٤	٢٥٣٣٥

جمهورية مصر العربية
وزارة التربية والتعليم

تابع إحصاء بأعداد المدارس والفصول والتلاميذ فى التعليم قبل الجامعى للعام الدراسى ٩١ / ١٩٩٢ موزعا على محافظات الجمهورية

رقم مسلسل	المديريات التعليمية	التربية الخاصة			رياض الأطفال		
		مدارس وأقسام	فصول	تلاميذ	مدارس وأقسام	فصول	تلاميذ
١	القاهرة	٥٥	٣٦٠	٣٦٩٧	٤٥١	٢٣١٩	٩٠٨١٣
٢	الإسكندرية	١٦	١٣٧	١٤٢٩	١٢٠	٦٩٣	٢٢٣٠٥
٣	البحيرة	٤	٢٩	٢٨٦	١٧	٨٢	٣٧٢١
٤	الغربية	٨	٥٠	٥٦٦	٥٦	١٨٥	٥٩٣٠
٥	كفر الشيخ	٦	٣٣	٣٠٢	١١	٤٣	١٤٢٤
٦	المنوفية	١٤	٨١	٧٧٩	–	–	–
٧	القليوبية	٨	٥٧	٥٣٢	٣٥	١٨٦	٧٠٤٠
٨	الدقهلية	٧	٤٤	٥٥٤	٣٢	١٤١	٥٢٨٦
٩	دمياط	٧	٤٠	٣٠٤	٣٣	١٣٦	٥٠٤٧
١٠	الشرقية	٩	٦٣	٧٦٩	٢٢	٧٩	٢٦٦٥
١١	بورسعيد	٤	٢٧	١٤٢	٢٣	٨٥	٣٤٧١
١٢	الإسماعيلية	٧	٣٧	٢٨٥	١٣	٨٣	٣٣٩٨
١٣	السويس	٤	٢٢	١٨٦	١٠	٦٠	٢٤٤٤
١٤	الجيزة	٢١	١١٢	١٠٨٨	١٦٨	٩٧٣	٣٦٤٢٢
١٥	الفيوم	٥	٣٧	٣٣٤	٧	٤١	١٦٧٤
١٦	بني سويف	٦	٥٥	٥٣٢	١٠	٣٩	١٥٠٢
١٧	المنيا	٧	٥٩	٥٦٠	٤٦	١٦٠	٦٥٠١
١٨	أسيوط	٦	٤١	٥٢٤	٥١	١٣٦	٥٤٩٨
١٩	سوهاج	١١	٥٨	٦١٥	١٣	٦٠	٢٦٥٢
٢٠	قنا	٩	٥١	٣٨٤	١٨	٣٨	١٣٥٢
٢١	الأقصر	١	٦	٥٠	٨	٢٢	٩٢٧
٢٢	أسوان	٨	٣٤	٢٧١	١٦	٣٣	١٢٠٥
٢٣	مطروح	٣	١٤	٧٦	٧	١٥	٤٨٥
٢٤	الوادى الجديد	٤	١٨	٨١	٦	١٢	١٧٠
٢٥	البحر الأحمر	–	–	–	٨	١٨	٤٢٨
٢٧	شمال سيناء	٤	٢٠	٨٢	١٥	٣٥	٦٩١
٢٧	جنوب سيناء	–	–	–	–	–	–
	الإجمالى	٢٣٤	١٤٨٥	١٤٤٢٨	١١٩٦	٥٦٧٣	٢٢٣٠٥١

جمهورية مصر العربية
وزارة التربية والتعليم

تابع إحصاء بأعداد المدارس والفصول والتلاميذ فى التعليم قبل الجامعى للعام الدراسى ١٩٩٢/٩١ موزعا على محافظات الجمهورية

رقم مسلسل	المديريات التعليمية	مدارس الفصل الواحد		
		مدارس وأقسام	فصول	تلاميذ
١	القاهرة	–	–	–
٢	الإسكندرية	٧	٢٩	٨٢٣
٣	البحيرة	٧٥	٢٢٠	٦٩٤١
٤	الغربية	٢	٦	١٢٠
٥	كفر الشيخ	–	–	–
٦	المنوفية	٥	٢٣	٦١٧
٧	القليوبية	٢٦	١٣٦	٥٥٩٢
٨	الدقهلية	٧	٢٤	٦٧٣
٩	دمياط	٢	٣	٦٠
١٠	الشرقية	٣	١٢	٤٣٢
١١	بورسعيد	٣	٣	٣٦٨
١٢	الإسماعيلية	–	–	–
١٣	السويس	–	–	–
١٤	الجيزة	١	٥	٧٢
١٥	الفيوم	١٠٨	١٠٨	٢٦٨٥
١٦	بني سويف	–	–	–
١٧	المنيا	٤	١١	٢٧١
١٨	أسيوط	–	–	–
١٩	سوهاج	٩	١٨	٢٧٩
٢٠	قنا	٤٤	٥٣	١٣٦٣
٢١	الأقصر	–	–	–
٢٢	أسوان	–	–	–
٢٣	مطروح	٤٠	٩١	١٤٠٤
٢٤	الوادى الجديد	–	–	–
٢٥	البحر الأحمر	٢	٢	٣٢
٢٧	شمال سيناء	–	–	–
٢٧	جنوب سيناء	–	–	–
	الإجمالى	٣٣٨	٧٤٤	٢١٧٣٢

إحصاء بأعداد المدارس والأقسام والفصول والتلاميذ في العام الدراسي ١٩٩٢/٩١ حسب المرحلة و النوع والتبعية

رياض الأطفال

تبعية التعليم	مدارس وأقسام	فصول	تلاميذ
رسمي	٣٠٦	١٠٠١	٣٤٨٧٥
خاص	٨٩٠	٤٦٧٢	١٨٨١٧٦
جملة	١١٩٦	٥٦٧٣	٢٢٣٠٥١

هيئات التدريس	٩١٦٢

التعليم الأساسي
الحلقة الأولى (الإبتدائي)

تبعية التعليم	مدارس وأقسام	فصول	تلاميذ
رسمي	١٤٤٤٠	١٣٩٩٥٥	٦١١٧٤١٢
خاص	٩٢١	١٠٥١٢	٤٢٤٣١٣
جملة	١٥٣٦١	١٥٠٤٦٧	٦٥٤١٧٢٥

هيئات التدريس	٣٠١٦٣١

الحلقة الثانية (الإعدادى)

تبعية التعليم	مدارس وأقسام	فصول	تلاميذ
رسمى	٥٢٣٥	٨٠٢٦٥	٢٤٠٩٢٨١
خاص	٤٠٥	٢٧٣٦	٩٩٢٩٦
جملة	٥٦٤٠	٨٣٠٠١	٢٥٠٨٥١٤
مهنى	١٩٨	١٨٤٨	٨٣٠٥٠
تربية رياضية	١٥	٦٨	١٨٠١
جملة الحلقة الثانية	٥٨٥٣	٨٤٩١٧	٢٥٩٣٣٦٥
جملة التعليم الأساسى	٢١٢١٤	٢٣٥٣٨٤	١٠١٣٥٠٩٠

هيئات التدريس	٩١٦٢

مدارس ذات الفصل الواحد

تبعية التعليم	مدارس وأقسام	فصول	تلاميذ
مدارس ذات الفصل الواحد	٣٣٨	٧٤٤	٢١٧٣٢

الثانوى العـــام

تبعية التعليم	مدارس وأقسام	فصول	تلاميذ
رسمى	٨٣٦	١٣٨٣٢	٤٩٨٧٥٧
خاص	٢٥٨	١٥٩٨	٥٦٥٣٣
جملة	١٠٩٤	١٥٤٣٠	٥٥٥٢٩٠
تجريبى تحضيرى	٧٩	٥٨٢	١٦١٥٨
رياضى	١٣	٢١	٥٧٨
الجملة	١١٨٦	١٦٠٣٣	٥٧٢٠٢٦

هيئات التدريس	٥٢٢٢٣

التعليم الفنى
(أ) الصناعى

تبعية التعليم	مدارس وأقسام	فصول	تلاميذ
ثانوى رسمى ٣ سنوات	٣٣٤	١٣٩١٣	٤٩١٢٠٦
مهنى	٦٥	١٦٤	٤٩٢٦
فنى ٥ سنوات	٢٠	٨٨٤	٢٥٥٣٨
جملة	٤١٩	١٤٩٦١	٥٢١٦٧٠

هيئات التدريس	٤٤٣٤١

(ب) الزراعـــــــى

تبعية التعليم	مدارس وأقسام	فصول	تلاميـــذ
٣ سنوات	٨٣	٣٦٧٧	١٣٠٢٥٠
مهنى	١٥	٣٥	١٠٧٤
٥ سنوات	٢	٦١	١٤٦٣
جملة	١٠٠	٣٧٧٣	١٣٢٧٨٧

هـــيئات التدريـــس	٩٨٦٠

(جـ) التجـــــارى

تبعية التعليم	مدارس وأقسام	فصول	تلاميـــذ
ثانوى رسمى ٣ سنوت	٤٧٠	١٠٣٢٨	٣٧١١٢٣
ثانوى خاص ٣ سنوات	٢٤٤	١٧٧٢	٦٩٤٤١
تغيير مسار	٧٢	١٥٢	٥١٤٥
جملـــة	٧٨٦	١١٢٥٢	٤٤٥٧٠٩
فنى ٥ سنوات	٢٢	٣١٩	١٠٠١٨
جملـــة	٨٠٨	١٢٥٧١	٤٥٥٧٢٧

هـــيئات التدريـــس	٢٩٥٠٢

جملـــة الفـــنى

تبعية التعليم	مدارس وأقسام	فصول	تلامـــيذ
جميع التبعـــيات	١٣٢٧	٣١٣٠٥	١١١٠١٨٤

هـــيئات التدريـــس	٨٣٧٠٣

دور المعلمين والمعلمات

تبعية التعليم	مدارس وأقسام	فصول	تلامـــيذ
رسمى	١٢١	٨٠٤	٢٥٣٣٥

هـــيئات التدريـــس	٤١٧٩

التربيـــة الخاصـــة

تبعية التعليم	مدارس وأقسام	فصول	تلامـــيذ
إبتدائى	١٣٦	١١٣٥	١٠٨٧١
اعدادي	٨٧	٣٠٠	٢٨٠٦
ثانوى	١١	٥٠	٧٥١
جملـــة	٢٣٤	١٤٨٥	١٤٤٢٨

هـــيئات التدريـــس	٣٣٠٤

إجمـــالى الجمـــهورية

مدارس وأقسام	فصول	تلامـــيذ
٢٥٦١٦	٢٩١٤٢٨	١٢١٠١٨٤٦

هـــيئات التدريـــس	٦١٨٧٦٧

إعداد

الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلى

جمهورية مصر العربية
وزارة التربية والتعليم

إحصاء بأعداد المدارس والفصول والتلاميذ فى التعليم قبل الجامعى
للعام الدراسى ٩٨ / ١٩٩٩ موزعا على محافظات الجمهورية

رقم مسلسل	المديريات التعليمية	الجملة العامة			إبتدائى		
		مدارس وأقسام	فصول	تلاميذ	مدارس وأقسام	فصول	تلاميذ
١	القاهرة	٣٢٥١	٤١٦٢٥	١٦٨٨٨١٦	١١٨١	١٧٨٦٦	٧٥٤٠٨٤
٢	الإسكندرية	١٣٨٥	١٨٦٩٣	٨٥٩١٢٤	٦٢٦	٨٦٠٩	٤٣٥٠٦٨
٣	البحيرة	٢٠٦٢	٢٣٦١٥	١٠٠٥٢١٢	١٠٩٠	١١٩٦٨	٥١٩٦٨٧
٤	الغربية	١٧٣٢	١٩٧٠١	٨٣٨١١٥	٨٩٦	٩٢٤٦	٤٠٢٤٨٩
٥	كفر الشيخ	١٤٠٣	١٣٤٩٧	٥٤٥٥٤٢	٧٧٩	٦٣٣٩	٢٦٥٩٨٩
٦	المنوفية	١٤٦٠	١٧٤٠٣	٧٢٤٠٣٣	٧٧٦	٨٣٥١	٣٥٦٧٨١
٧	القليوبية	١٣١٩	١٩١١٣	٨١٤٣٢٣	٦٠١	٩٦٥٤	٤١٩٤٣٣
٨	الدقهلية	٢٦٥٤	٢٧٤٩٦	١٠٦٦٠٣٦	١٢٢٠	١٢٨٨٨	٥٠١٣٢٤
٩	دمياط	٦٥٨	٦٨٩٧	٢٥٥٤٠٠	٢٩٦	٣١٨٠	١١٨٤٩٨
١٠	الشرقية	٢٦٣٨	٢٦١٣٨	١٠٦٥٥٣٣	١٣٤٠	١٢٢٩٩	٥٣١٠٧٢
١١	بورسعيد	٢٨٢	٣٦٢٠	١١٩٥٤٨	١١٠	١٥٣١	٥١٨٨١
١٢	الإسماعيلية	٦٥٨	٦١٩٠	٢٠٠٠٧٥	٣١٠	٢٨٧٦	٩٧٥٥٦
١٣	السويس	٢٢٩	٣٢٧٦	١١٨٧٧٠	٩٢	١٤٤٣	٥٢٥٦٦
١٤	الجيزة	٢٠١٧	٢٦٧٤٤	١٢٢٩٢٢٤	٨٧٦	١٣٢٣٢	٦٣٤٣٠١
١٥	الفيوم	٩١٥	١٠٩٢٤	٤٧١٦٩٩	٤٦٧	٥٥٠٥	٢٤٩٩٩٠
١٦	بني سويف	١٠٩٧	١١٩٨٠	٤٣٢٨٣٤	٤٩٢	٦٣٣١	٢٣٤٠٠٣
١٧	المنيا	١٦٦٦	١٨٦٣٦	٧٧٢٨٠٦	٩٤٤	٩٦٢٧	٤٠٩٢٣٣
١٨	أسيوط	١٥٠٣	١٥٤٨٧	٦٣٩٤٤٠	٧١٣	١٦٩٢	٣٤٣٠٢٠
١٩	سوهاج	١٥٠٠	١٦٥٤٩	٦٨٨٢٨٣	٨٦٧	٨٥٠٥	٣٧٤٩٣٧
٢٠	قنا	١٣٠٧	١٤٨٧٨	٦١٤٤٦٥	٧٠٦	٧٥٨٦	٣١٥٥٥٢
٢١	الأقصر	٢٤٥	٢٥٣٣	٩٩٤٨٢	١٢٥	١٢١٢	٤٨٣٦٨
٢٢	أسوان	٨٠٨	٧٥٢٢	٢٧٠٦٧٤	٤١٦	٣٦٠٥	١٢٩٨٩٥
٢٣	مطروح	٤٣١	١٧٧٣	٥٣٤٠٥	١٩٣	١٠٠٧	٢٨٩٩٦
٢٤	الوادى الجديد	٢٨٥	١٧٠٢	٤٢٤٥٨	١٢٤	٨٢٤	١٨٦٦١
٢٥	البحر الأحمر	١٨٠	١٤٠٣	٤٠٢٣٦	٧٠	٦٦٦	١٩٤٥٣
٢٧	شمال سيناء	٣٤٥	٢٣٧١	٦٢٦٨١	١٨٤	١١٢٩	٣٢٦٠٧
٢٧	جنوب سيناء	١٥٠	٥٥٥	١٠١٦٥	٧٢	٣٤٩	٥٦٧٤
	الإجمالى	٣٢١٥٠	٣٦٠٣٢١	١٤٧٢٨٣٧٩	١٥٥٦٦	١٧٣٥٢٠	٧٣٥١١١٨

جمهورية مصر العربية
وزارة التربية والتعليم

تابع إحصاء بأعداد المدارس والفصول والتلاميذ فى التعليم قبل الجامعى للعام الدراسى ٩٨ / ١٩٩٩ موزعا على محافظات الجمهورية

رقم مسلسل	المديريات التعليمية	إعدادى			ثانوى عام		
		مدارس وأقسام	فصول	تلاميذ	مدارس وأقسام	فصول	تلاميذ
١	القاهرة	٧٩٨	١٠٩٨٥	٤٧٥٣٥٠	٣٢٢	٤٩٤٣	٢٠٨٨٥٨
٢	الإسكندرية	٣٤٢	٥٣٣٩	٢٤٣٠٤٦	٩٦	١٧٠٣	٧٥٦١٧
٣	البحيرة	٥٠٥	٦٢٥٥	٢٩١٠٠٤	٥٤	١٠١٢	٤١٩٥٦
٤	الغربية	٣٦٤	٥١٩٠	٢٣٨٣٤٧	٧٥	١٣٨٠	٥٧٤٢٣
٥	كفر الشيخ	٣١٠	٣٧٠١	١٥٥٨٥٦	٥٤	٧١	٢٨٩٧١
٦	المنوفية	٣٢١	٤٥٩٨	٢٠٩٦٨٨	٧٣	١٠٧٨	٤٣٩٠٤
٧	القليوبية	٣٣٥	٤٨٩٠	٢٢٨٦٧٨	٦٥	١١٧٦	٤٧٣٥٠
٨	الدقهلية	٥٧٨	٧٢١٤	٣٠٥١٥١	١٠٥	١٧٦١	٦٢٨٦٠
٩	دمياط	١٣٨	١٧٨٦	٧٤٣٤٤	٤٢	٥٤٤	٢٠٣٥٦
١٠	الشرقية	٥٨٧	٦٩٢٥	٢٩٤٥٦٨	٩٣	١٦٧٤	٦٥١٢٠
١١	بورسعيد	٥٨	٩١٩	٣٤٩٩٧	١٧	٣٤٨	٩٩٤٧
١٢	الإسماعيلية	١٥١	١٧٠٨	٥٦٠٨١	٢٩	٣٩١	١١٣٠٠
١٣	السويس	٦٢	٩٤٤	٣٦٧٤٤	١١	٢١٤	٧٥٥٩
١٤	الجيزة	٤٩٨	٧٠٢٠	٣٤٣٢٧٣	١٣٥	٢١٥٨	٩٧٣١٤
١٥	الفيوم	١٦٥	٢٨٠٢	١٢٥٣٤٩	٢٨	٤١٢	١٦٦٠٤
١٦	بني سويف	٢٠٩	٢٧٧٨	١١١٣٧٥	٣١	٥٤٥	١٩٨٩٥
١٧	المنيا	٣٧١	٤٨٣٣	٢١٣٢٧٥	٤٩	٩١٣	٣٥١٠١
١٨	أسيوط	٣٥٢	٤٢٢٩	١٧٢٤٣٣	٧٨	٩٤٠	٢٩٦٠٩
١٩	سوهاج	٣١٦	٤٦٧٧	١٩٧٣٦١	٥٥	٧٦٣	٢٧٨٤٧
٢٠	قنا	٣١٦	٣٩٣٣	١٧٦٥٢٢	٦٣	٨١٩	٣٢١٢٧
٢١	الأقصر	٤٩	٦٧٧	٢٩٥٨٩	٨	١٠٦	٣٧٤٥
٢٢	أسوان	٢١٠	٢١٦٣	٨٢٨٤٥	٢٤	٤٣٢	١٣٩٤٣
٢٣	مطروح	٥٢	٣٥٢	١٣٧٩٢	١٠	٧٤	١٩٠٠
٢٤	الوادى الجديد	٨١	٤٢١	١٢١٣٠	١٢	١١٠	٢٩٢١
٢٥	البحر الأحمر	٤٣	٣٧٩	١١٤١١	١٢	١٠٠	٢٥٦٤
٢٧	شمال سيناء	٨٦	٦٢٣	١٦٥٧٥	١٣	١٦٢	٣٣٠٨
٢٧	جنوب سيناء	٢٨	١١٢	٢٨٤٠	٨	٣٨	٦٠٩
	الإجمالى	٧٣٢٥	٩٥٤٥٣	٤١٥٢٦٢٤	١٥٦٢	٢٤٥١٤	٩٦٨٧٠٨

جمهورية مصر العربية
وزارة التربية والتعليم

تابع إحصاء بأعداد المدارس والفصول والتلاميذ فى التعليم قبل الجامعى للعام الدراسى ٩٨ / ١٩٩٩ موزعا على محافظات الجمهورية

رقم مسلسل	المديريات التعليمية	صناعى			زراعى		
		مدارس وأقسام	فصول	تلاميذ	مدارس وأقسام	فصول	تلاميذ
١	القاهرة	٧٤	٢٠٠٥	٦٣٤٨٥	٠	٠	٠
٢	الإسكندرية	٢٣	٩١٥	٣١٩٣١	٢	٩٦	٣٥١٣
٣	البحيرة	٥٦	٢٣٢٨	٨٤٦٣٩	١٠	٣٦١	١٢٩٢٠
٤	الغربية	٢٨	١٤٩٩	٥٦٠٤٦	٨	٢٧٨	١١٢٧٢
٥	كفر الشيخ	١٥	٨٥٠	٢٩٧٣٠	٨	٢٢١	٨١٤٢
٦	المنوفية	٤١	١٣٨٦	٤٧٥٨٣	٨	٢٦٠	٩٣٩١
٧	القليوبية	٣٧	١٣٣١	٤٨٩٠٩	١٠	٢١٠	٧٣٨٤
٨	الدقهلية	٧٠	٢٠٨٨	٧٤٧٨٤	١٩	٤٠٧	١٤١٢٤
٩	دمياط	٢٣	٥٢٣	١٥٣٧١	٤	٩٢	٣٠٤٣
١٠	الشرقية	٤٥	٢١٧٠	٧٣١٥٥	١٤	٤٨٥	١٧٠١٨
١١	بورسعيد	١٤	٣٧٦	١٠٧١١	١	١٢	٤٣٢
١٢	الإسماعيلية	٢١	٣٤٣	١٠١٥٢	٧	٢٣٢	٧٧٦٧
١٣	السويس	١١	٢٩٤	١٠٣٦٨	١	٢٠	٦٠٣
١٤	الجيزة	٣٠	٨٨٠	٣١٦٧٤	٥	١١٨	٤٦٨٢
١٥	الفيوم	٢٠	٩٨٩	٣٧٠٤٤	٣	١٧٣	٧٠٠٣
١٦	بني سويف	٢٣	٨٦٧	٢٥٢٤٧	٦	٢٧٦	٨٧٤٩
١٧	المنيا	٢٣	١٣٠٤	٤٨٢٧٩	٧	٤٨٧	١٧٠٨٧
١٨	أسيوط	١٩	٧٣٨	٢٧١٣٢	٨	٣٧٩	١٣٨٩٧
١٩	سوهاج	٣٥	١٠٨١	٣٩٧٣٦	٧	١٦٢	٥٦٨٣
٢٠	قنا	٤٢	٨٨٨	٣٣٤٩٥	١٢	٥١٦	٢٠٦٤٢
٢١	الأقصر	٧	١٨٠	٦١٢٧	٢	٦٤	٢٤١٧
٢٢	أسوان	٢٦	٤٧٥	١٦٩٠٥	٤	١٧٢	٦٣٩٩
٢٣	مطروح	٤	٧٤	٢٥٥٦	٠	٠	٠
٢٤	الوادى الجديد	٨	١٠٨	٣٤١٣	٤	٦٢	١٨٩٩
٢٥	البحر الأحمر	١١	١١٦	٣٧٠١	٠	٠	٠
٢٧	شمال سيناء	١٠	٢٣٢	٤٨١٣	٣	٣٢	٩٨٦
٢٧	جنوب سيناء	٢	٢٦	٣٤٠	١	٣	٨٨
	الإجمالى	٧١٨	٢٤٠٦٦	٨٣٧٣٢٥	١٥٤	٥١١٨	١٨٥١٤١

جمهورية مصر العربية
وزارة التربية والتعليم

تابع إحصاء بأعداد المدارس والفصول والتلاميذ فى التعليم قبل الجامعى للعام الدراسى ٩٨ / ١٩٩٩ موزعا على محافظات الجمهورية

رقم مسلسل	المديريات التعليمية	تجارى			الفصل الواحد المشترك		
		مدارس وأقسام	فصول	تلاميذ	مدارس وأقسام	فصول	تلاميذ
١	القاهرة	١٢٨	٢٣٨٧	٨٦٦٦٥	٠	٠	٠
٢	الإسكندرية	٤٧	٩٣١	٣٣٩٩٥	٠	٠	٠
٣	البحيرة	٥٢	١١٣٥	٤٢٣٦٣	٠	٠	٠
٤	الغربية	٥٩	١٤١٨	٥٥٣٠٩	٠	٠	٠
٥	كفر الشيخ	٣٦	١٢٦٥	٤٨٦٤٨	٠	٠	٠
٦	المنوفية	٥٧	١٢٧٦	٤٦٨٨٧	٠	٠	٠
٧	القليوبية	٥٢	١٢٠٤	٤٤٧٦١	١١	٢٣	٥٣٦
٨	الدقهلية	٧٦	٢٠٠٩	٧٩٠٤٨	٥	٢٣	٥٨٥
٩	دمياط	١٦	٣٦٩	١٠٩٤٦	٠	٠	٠
١٠	الشرقية	٦٠	١٧٢١	٦٤٩٥٠	٠	٠	٠
١١	بورسعيد	١٣	٢٥٤	٦٥١١	٠	٠	٠
١٢	الإسماعيلية	١٧	٣٤٦	١٠٣٧٧	٠	٠	٠
١٣	السويس	٧	١٨٨	٦١٨٩	٠	٠	٠
١٤	الجيزة	٧١	١٧٧٣	٧٥٢٨٦	٠	٠	٠
١٥	الفيوم	١٩	٦٨٤	٢٧٠٦١	٠	٠	٠
١٦	بني سويف	١٩	٥٧٩	٢١٣٣١	٠	٠	٠
١٧	المنيا	٣٠	٩١١	٣٥٧٧٩	٠	٠	٠
١٨	أسيوط	٢٩	٩٦٠	٣٨٤٥٤	٠	٠	٠
١٩	سوهاج	٣٤	٩١٣	٣٢٩٧٩	٠	٠	٠
٢٠	قنا	١٧	٨٥٢	٣٠٧٩٧	٠	٠	٠
٢١	الأقصر	٦	١٩٢	٦٥٠٩	٠	٠	٠
٢٢	أسوان	١٩	٤٥٠	١٦٩٣٣	٠	٠	٠
٢٣	مطروح	٨	٥٩	٢٠٦١	٥٢	٥٢	١٦٠٩
٢٤	الوادى الجديد	٣	٣٨	١٢٩٤	٠	٠	٠
٢٥	البحر الأحمر	٨	٥٧	١٤٧٩	٠	٠	٠
٢٧	شمال سيناء	٩	٩٥	٢٩٨٩	٠	٠	٠
٢٧	جنوب سيناء	٣	١٤	٢٦٥	٠	٠	٠
	الإجمالى	٨٩٥	٢٢٠٨٠	٨٢٩٨٦٦	٦٨	٩٨	٢٧٣٠

جمهورية مصر العربية
وزارة التربية والتعليم

تابع إحصاء بأعداد المدارس والفصول والتلاميذ فى التعليم قبل الجامعى للعام الدراسى ٩٨ / ١٩٩٩ موزعا على محافظات الجمهورية

رقم مسلسل	المديريات التعليمية	ذات الفصل الواحد فتيات			رياض الأطفال		
		مدارس وأقسام	فصول	تلاميذ	مدارس وأقسام	فصول	تلاميذ
١	القاهرة	٠	٠	٠	٦٧٤	٢٩٦٣	٩٥٥١٠
٢	الإسكندرية	٣٥	٣٥	٩٨٠	١٩٥	٨٩٧	٣٣٠٩٠
٣	البحيرة	١٦٠	١٦٠	٣٠١٢	١٢١	٢٩٤	٨٦٣٠
٤	الغربية	٩٨	٩٨	١٧٦٥	١٨٦	٤٦٢	١٣٩٠٧
٥	كفر الشيخ	٦١	٦١	٨٦٨	١٢٤	٢٤٢	٦٤١٨
٦	المنوفية	٣١	٣١	٦١٢	١٣٠	٢٩٢	٧٧٥٤
٧	القليوبية	٢٩	٢٩	٧١٥	١٦٥	٥٠١	١٥٥٢٠
٨	الدقهلية	٣٣٨	٣٣٨	٦٢٥٩	٢٢٠	٦٠٤	٢٠٠١٤
٩	دمياط	٣٦	٣٦	٤٣٩	٩٢	٣١٠	١١٨٩٤
١٠	الشرقية	٣٤٧	٣٤٧	٧٦٠٧	١٢٣	٣٢٤	١٠٤١٥
١١	بورسعيد	١٥	١٥	٢٥٣	٤٧	١٢٨	٤٥٥٩
١٢	الإسماعيلية	٦٣	٦٣	٧٨٦	٥٢	١٨٥	٥٦٠٤
١٣	السويس	٦	٦	١٠٠	٣١	١٢٥	٤٢٩٢
١٤	الجيزة	٧٥	٧٥	١٨٥٣	٢٩٢	١٢٦٥	٣٨٣٩٥
١٥	الفيوم	١٥٧	١٥٧	٣٢٣٤	٤٨	١٤٣	٤٧٣٠
١٦	بني سويف	١٩٤	١٩٤	٤٠٥٧	١٠٣	٢٤٨	٦٨٣٠
١٧	المنيا	١٢٨	١٢٨	٢٧٤٨	١٠٣	٣٠٣	١٠٤١٥
١٨	أسيوط	١٥٨	١٥٨	٣٩٧٤	١٣٦	٣١٢	٩٩٤٣
١٩	سوهاج	٦٦	٦٦	١٣٧٧	١٠٣	٣٦١	٧٠٤٣
٢٠	قنا	١٠٤	١٠٤	١٩٦٦	٣٣	٨٣	٢٣٥٩
٢١	الأقصر	٢٥	٢٥	٥٢٢	٢٠	٥٨	٢٠٠١
٢٢	أسوان	٤٨	٤٨	٦٨٢	٤٤	٩٠	٢٣٥٢
٢٣	مطروح	٨٣	٨٣	١٠٧٣	٢٢	٤٦	١٣٤٧
٢٤	الوادى الجديد	٠	٠	٠	٤٢	٩٤	١٩٣٤
٢٥	البحر الأحمر	٠	٠	٠	٣٢	٧١	١٥٧٩
٢٧	شمال سيناء	٣	٣	٣٨	٢٨	٦٢	١٢٥٦
٢٧	جنوب سيناء	٠	٠	٠	٦	١٣	٣٤٩
	الإجمالى	٢٢٦٠	٢٢٦٠	٤٤٨٢٠	٣١٧٢	١٠٣٧٦	٣٢٨١٤٠

جمهورية مصر العربية
وزارة التربية والتعليم

تابع إحصاء بأعداد المدارس والفصول والتلاميذ فى التعليم قبل الجامعى للعام الدراسى ٩٨ / ١٩٩٩ موزعا على محافظات الجمهورية

رقم مسلسل	المديريات التعليمية	التربية الخاصة			الحضانة التجريبية		
		مدارس وأقسام	فصول	تلاميذ	مدارس وأقسام	فصول	تلاميذ
١	القاهرة	٧٤	٤٧٦	٤٨٦٤	٧٤	٣٨٣	١٥٤٢٣
٢	الإسكندرية	١٩	١٦٨	١٩٧٤	١٠	٦٤	٢٣٧٩
٣	البحيرة	١٤	١٠٢	١٠٠١	.	.	.
٤	الغربية	١٨	١٣٠	١٥٥٧	١	٧	٢٨٢
٥	كفر الشيخ	١٦	١٠٠	٩٢٠	٢	١٧	٧٠١
٦	المنوفية	٢٣	١٣١	١٤٣٣	٢	٧	١٥٦
٧	القليوبية	١٤	٩٥	١٠٣٨	٣	١٣	٤٧٧
٨	الدقهلية	٢٣	١٦٤	١٨٨٧	٣	٢٥	٩٢٣
٩	دمياط	١١	٥٧	٥٠٩	١	١٢	٥٤٧
١٠	الشرقية	٢٩	١٩٣	١٦٢٨	٥	٦٨	٢٦٧٢
١١	بورسعيد	٧	٣٧	٢٥٧	٢	١٣	٥٤٢
١٢	الإسماعيلية	٨	٤٦	٤٥٢	٢	٢٧	٨٧٩
١٣	السويس	٨	٤٢	٣٤٩	٢	١٥	٥٦١
١٤	الجيزة	٣٥	٢٢٣	٢٤٤٦	١٤	٦٦	٢٤٥٠
١٥	الفيوم	٨	٥٩	٦٨٤	.	.	.
١٦	بني سويف	٢٠	١٦٢	١٣٤٧	١	٩	٣٣٩
١٧	المنيا	١١	١٣٠	٨٨٩	١	٦	٢١٤
١٨	أسيوط	١٠	٧٩	٩٧٨	٢	١٠	٣٩٥
١٩	سوهاج	١٧	١٢١	١٣٢٠	٣	٢٤	٩١٢
٢٠	قنا	١٤	٩٧	١٠٠٥	.	.	.
٢١	الأقصر	٣	١٩	٢٠٤	.	.	.
٢٢	أسوان	١٧	٨٧	٧٢٠	١	٤	١٢٢
٢٣	مطروح	٧	٢٦	٧١	.	.	.
٢٤	الوادى الجديد	١١	٤٥	٢٠٦	١	٢	٥٢
٢٥	البحر الأحمر	٤	١٤	٤٩	.	.	.
٢٧	شمال سيناء	٩	٣٣	١١٩	.	.	.
٢٧	جنوب سيناء	.	.	.	٢	٦	٢٠٢
	الإجمالى	٤٣٠	٢٨٣٦	٢٧٩٠٧	١٣٢	٧٧٨	٣٠٢٢٨

جمهورية مصر العربية
وزارة التربية والتعليم

تابع إحصاء بأعداد المدارس والفصول والتلاميذ فى التعليم قبل الجامعى للعام الدراسى ٩٨ / ١٩٩٩ موزعا على محافظات الجمهورية

رقم مسلسل	المديريات التعليمية	الابتدائى التجريبى			الإعدادى التجريبى		
		مدارس وأقسام	فصول	تلاميذ	مدارس وأقسام	فصول	تلاميذ
١	القاهرة	٦٥	٧٣٢	٢٩٢٥٦	٥٤	٣٣١	١٢٧٩٨
٢	الإسكندرية	٩	١٢٤	٤٧٥٦	٧	٦٩	٢٢٥٠
٣	البحيرة	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٤	الغربية	١	١٤	٥٨٦	١	٢	٦٠
٥	كفر الشيخ	١	٢٤	١١٤٩	١	٩	٣٣٠
٦	المنوفية	١	١٠	٢٥٠	٠	٠	٠
٧	القليوبية	١	٤	١٤٤	٠	٠	٠
٨	الدقهلية	٣	٥٦	٢٢٧٢	٢	٢٣	٨٩٨
٩	دمياط	١	٢٢	٩٣٦	١	٩	٣٢٧
١٠	الشرقية	٥	٧٧	٢٧٩٨	٤	٢٦	٨٧٨
١١	بورسعيد	٢	٣٢	١٠٩١	١	١٣	٥٢٨
١٢	الإسماعيلية	٢	٤١	١٢١٦	٢	٢٧	٦٨٩
١٣	السويس	٢	٢١	٦١٨	١	٦	١٩٩
١٤	الجيزة	١٦	١٦٤	٦١٦٦	٨	٦٢	٢٣٤٢
١٥	الفيوم	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٦	بني سويف	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٧	المنيا	١	١٠	٣١٣	١	٦	١٢٢
١٨	أسيوط	٢	٢٣	٧٥٥	٢	٩	٢٤٧
١٩	سوهاج	٢	٣٩	١٦٣٣	٢	١٧	٥٧١
٢٠	قنا	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢١	الأقصر	١	٤	٨٨	٠	٠	٠
٢٢	أسوان	٢	١٨	٥٢٩	١	٦	٢٠٥
٢٣	مطروح	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢٤	الوادى الجديد	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢٥	البحر الأحمر	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢٧	شمال سيناء	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢٧	جنوب سيناء	٢	٨	١٤٦	١	٣	٢٠
	الإجمالى	١١٩	١٤٣٣	٥٤٦٩٢	٨٩	٦١٨	٢٢٤٦٤

جمهورية مصر العربية
وزارة التربية والتعليم

تابع إحصاء بأعداد المدارس والفصول والتلاميذ فى التعليم قبل الجامعى للعام الدراسى ٩٨ / ١٩٩٩ موزعا على محافظات الجمهورية

رقم مسلسل	المديريات التعليمية	ثانوى عام تجريبى		
		مدارس وأقسام	فصول	تلاميذ
١	القاهرة	٣٥	٢٨٠	١٠١٩٤
٢	الإسكندرية	٤	٤٢	١٣١٣
٣	البحيرة	٠	٠	٠
٤	الغربية	٠	٠	٠
٥	كفر الشيخ	١	٥	١٦٣
٦	المنوفية	٠	٠	٠
٧	القليوبية	٠	٠	٠
٨	الدقهلية	١	٢٠	٦٧٢
٩	دمياط	١	٨	٢٢٥
١٠	الشرقية	٢	١١	٣١٩
١١	بورسعيد	١	١٠	٣٣٥
١٢	الإسماعيلية	١	١٧	٤٥٩
١٣	السويس	١	٤	٨١
١٤	الجيزة	٤	٤٤	١٨٦١
١٥	الفيوم	٠	٠	٠
١٦	بني سويف	٠	٠	٠
١٧	المنيا	١	٣	٤٧
١٨	أسيوط	٢	٦	١٢٤
١٩	سوهاج	١	٩	٢٩١
٢٠	قنا	٠	٠	٠
٢١	الأقصر	٠	٠	٠
٢٢	أسوان	١	٤	٨٥
٢٣	مطروح	٠	٠	٠
٢٤	الوادى الجديد	٠	٠	٠
٢٥	البحر الأحمر	٠	٠	٠
٢٧	شمال سيناء	٠	٠	٠
٢٧	جنوب سيناء	٠	٠	٠
	الإجمالى	٥٦	٤٦٣	١٦١٦٩

إحصاء بأعداد المدارس والفصول والتلاميذ فى التعليم قبل الجامعى للعام الدراسى ٩٨ / ١٩٩٩ موزعا على محافظات الجمهورية

توزيع المدارس حسب الفترات الدراسية

المراحل	فترة صباحية		مجموع الصباحى	مسائية	أكثر من فترة	جملة الفترات
	يوم كامل	لاتعمل يوم كامل				
ماقبل الابتدائى	١٤٨٦	١٦٨٦	٣١٧٢	٠	٠	٣١٧٢
الإبتدائى	٦٦٤٧	٦٧٣٠	١٣٣٧٨	١٧٤٩	٤٣٩	١٥٥٦٦
الإعدادى	٣١٥٣	٢٦٣٥	٥٧٩٢	١٠٠٩	٥٢٤	٧٣٢٥
الثانوى العام	١٠٥٨	٤١٥	١٤٧٣	٣٠	٥٩	١٥٦٢
الصناعى	١٩٠	٢٠٣	٣٩٣	٤٦	٢٧٩	٧١٨
الزراعى	٦٦	٨٠	١٤٦	٣	٥	١٥٤
التربية الخاصة	٤٣٠	٠	٤٣٠	٠	٠	٤٣٠
ذات الفصل الواحد	١٦٢١	٦٩٨	٢٣١٩	٩	٠	٢٣٢٨
التجارى	٩٤	٢٥٢	٤٤٦	٢٢٨	٢٢١	٨٩٥
الجملة	١٤٨٤٥	١٢٧٠٤	٢٧٥٤٩	٣٠٧٤	١٥٢٧	٣٢١٥٠

توزيع المدارس حسب (حضر - ريف)

المراحل	مدارس وأقسام		فصول		تلاميذ	
	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف
ماقبل الابتدائى	٢٠٠١	١١٧١	٨٠٥٣	٢٣٢٣	٢٦٩٣٨٥	٥٨٧٥٥
الإبتدائى	٥١٠٥	١٠٥٥١	٦٨٧٠٢	١٠٤٨١٨	٢٩٧١٤٧٣	٤٣٧٩٦٤٥
الإعدادى	٢٩٣٠	٤٣٩٥	٤٤٤١٩	٥١٠٣٤	١٩٤٩٧٥٣	٢٢٠٢٨٧١
الثانوى العام	١٠٤٩	٥١٣	١٨٨٣٧٢	٥٦٧٧	٧٦٤٢٠٩	٢٠٤٤٩٩
الصناعى	٦٠٩	١٠٩	١٤٤٦	٢٦٢٠	٧٤٥٨٨٠	٩١٤٤٥
الزراعى	١٢٠	٣٤	٤٢٥٤	٨٦٤	١٥٣٠٥٣	٣٢٠٨٨
التجارى	٦٠٦	٢٨٩	١٥٨٧٧	٦٢٠٣	٥٩٣٣٧٥	٢٣٦٤٩١
الجملة	١٢٢٣٠	١٧٠٦٢	١٨١٥٨٨	١٧٣٥٣٩	٧٤٤٧١٢٨	٧٢٠٥٧٩٤

مؤشـــرات التعلـــيم

المراحـــل	نسبة البنات	كثافة الفصل في كل مرحلة	نصيب التلاميذ من المدرس	نصيب المدرس من التلاميذ
الإبتدائى	٤٦,٦٩	٤٢	٠,٠٤	٢٣
الإعدادى	٤٦,٦٥	٤٤	٠,٠٥	٢١
الثانوى العام	٤٩,٦٣	٤٠	٠,٠٨	١٢
الصناعى	٣٤,٦٥	٣٥	٠,١	١٠
الزراعى	٢٠,٨٧	٣٦	٠,٠٧	١٤
التجارى	٦١,٨٢	٣٨	٠,٠٦	١٧

المراحـــلة	التبعية	م. أقسام	فصول	بنين	بنات	جملة
الثانوي العام	حكومي	١١٩٦	٢١٩٤١	٤٤٢٩٠٥٤	٤٤٢٩٠٥	٨٨٥٧٨٦٧
	خاص	٣٣٧	٢٤٥٢	٣٠٤٤	٣٦٩١٦	٧٩٩٦٠
رياضي	حكومي	٢٨	١١٦	١٩٠٥	٨٨٤	٢٧٨٩
	خاص	١	٥	٧٣	١٩	٩٢
جملة التعليم الثانوي العام		١٥٦٢	٢٤٥١٤	٤٨٧٩٨٤	٤٨٠٧٢٤	٩٦٨٧٠٨
فني ٣ سنوات	حكومي	٤٩٢	٢١٠٧٢	٤٨٣١٣٩	٢٥٨٣٦٠	٧٤١٤٩٩
والمسار الخاص	خاص	٧	٩٣	٩٤٠	٢٢٥٢	٣١٩٢
صناعى مهني	حكومي	١٨٥	١٥٧٧	٣٢٧٨٨	٢٠٩٦٩	٥٣٧٥٧
	خاص	١	٣	٣٩	–	٣٩
فني ٥ سنوات	حكومي	٣٣	١٣٢١	٢٠٢٨٠	٨٥٥٨	٣٨٨٣٨
جملة التعليم الثانوي الفني الصناعى		٧١٨	٢٤٠٦٦	٤٥٧١٨٦	٢٩٠١٣٩	٨٣٧٣٢٥
زراعي ٣ سنوات	حكومي	١٠١	٤٦٧٥	١٣٤٧٢٩	٣٦٠١٧	١٧٠٧٤٦
زراعي مهني		٥١	٣٩٦	١١٠٣٥	٢٢٨٥	١٣٣٢٠
زراعي ٥ سنوات		٢	٤٧	٧٣٤	٣٤١	١٠٧٥
جملة التعليم الثانوي الزراعي		١٥٤	٥١١٨	١٤٦٤٩٨	٣٨٦٤٣	١٨٥١٤١
تجاري ٣ سنوات	حكومي	٦٥٦	١٩٠١١	٢٦٧٣٧٨	٤٤٩١٩٤	٧١٦٥٧٢
وتحويل مسار	خاص	١٩٨	٢١٢٨	٣٥٧٠٤	٤٩٥٣٧	٨٥٢٤١
تجاري ٥ سنوات	حكومي	٣٤	٨٢٥	١١٣٦٤	١٣٥٧٦	٢٤٩٤٠
	خاص	٧	١١٦	٢٤٢٦	٦٨٧	٣١١٣
جملة التعليم الثانوي التجاري		٨٩٥	٢٢٠٨٠	٣١٦٨٧٢	٥١٢٩٩٤	٨٢٩٨٦٦
جملة التعليم الثانوي الفني		١٧٦٧	٥١٢٦٤	١٠١٠٥٥٦	٨٤١٧٧٦	١٨٥٢٣٣٢
جملة الثانوي العام ومافي مستواه		٣٣٢٩	٧٥٧٧٨	١٤٩٨٥٤٠	١٣٢٢٥٠٠	٢٨٢١٠٤٠

المـــدارس التجريبيـــة

المرحلة	م.أقسام	فصول	بنين	بنات	جملة
ماقبل الابتدائى	١٣٢	٧٧٨	١٦٠١٤	١٤٢١٤	٣٠٢٢٨
الإبتدائى	١١٩	١٤٢٣	٢٩٣٥٨	٢٥٣٣٤	٥٤٦٩٢
الإعدادى	٨٩	٦١٨	١٢١٠٨	١٠٣٥٦	٢٢٤٦٤
الثانوى	٥٦	٤٦٣	٨٧٥٦	٧٤١٣	١٦١٦٩
جملة المدارس التجريبية	٣٩٦	٣٢٨٢	٦٦٢٣٦	٥٧٣١٧	١٢٣٥٥٣

المراحـــلة	التبعية	م. أقسام	فصول	بنين	بنات	جملة
ماقبل الإبتدائى	حكومى	٢٠٠٩	٤٨٩٧	٨٠٦٢٤	٧١٤٧٠	١٥٢٠٩٤
	خاص	١١٦٣	٥٤٧٩	٩١٢٤٤	٨٤٨٠٢	١٧٦٠٤٦
جملة ماقبل الإبتدائى		٣١٧٢	١٠٣٧٦	١٧١٨٦٨	١٥٦٢٧٢	٣٢٨١٤٠
الإبتدائى	حكومى	١٤٣٤٦	١٥٨٥٩٨	٣٦٣٤٤٠٤	٣١٦٧٧٠٤	٦٨٠٢١٠٨
	خاص	١٢٢٠	١٤٩٢٢	٢٨٤٤٨٧	٢٦٤٥٢٣	٥٤٩٠١٠
جملة الإبتدائى		١٥٥٦٦	١٧٣٥٢٠	٣٩١٨٨٩١	٣٤٣٢٢٢٧	٧٣٥١١١٨
الإعدادى العام	حكومى	٦٢٥٤	٨٧٠٣٠	٢٠٣٠٨١٦	١٨١١٨٠١	٣٨٤٢٦١٧
	خاص	٧٩١	٥٠٩٧	٨٨٥٣٨	٧٩١٧٩	١٦٧٧١٧
الإعدادى المهنى	حكومى	٢٥١	٣١٨٤	٩٣٣٩١	٤٥٢١٣	١٣٨٦٠٤
	خاص	٠	٠	٠	٠	٠
الإعدادى الرياضى	حكومى	٢٨	١٣٩	٢٥١٨	١١٥٠	٣٦٦٨
	خاص	١	٣	١١	٧	١٨
جملة الإعدادى		٧٣٢٥	٩٥٤٥٣	٢٢١٥٢٧٤	١٩٣٧٣٥٠	٤١٥٢٦٢٤
جملة التعليم الأساسى		٢٢٨٩١	٢٦٨٩٧٣	٦١٣٤١٦٥	٥٣٦٩٥٧٧	١٥٠٣٧٤٢
الفصل الواحد المشترك	حكومى	٦٨	٩٨	١٧٥٤	٩٧٦	٢٧٣٠
الفصل الواحد فتيات		٢٢٦٠	٢٢٦٠	٠	٤٤٨٢٠	٤٤٨٢٠

التربيـــــة الخاصـــة

المرحلة	م.أقسام	فصول	بنين	بنات	جملة
رياض الأطفال	٥	٨	١٨	٢٨	٤٦
الابتدائى	٢٥٩	٢٢١٥	١٣٦٦٤	٧٣٦٨	٢١٠٣٢
الإعدادى	١٢١	٤٥٦	٣٤٤٨	١٥٣٨	٤٩٨٦
الثانوى	١٥	٥٣	٣٠٢	٢١٥	٥١٧
الثانوى الفنى	٣٠	١٠٤	٨١٤	٥١٢	١٣٢٦
جملة التربية الخاصة	٤٣٠	٢٨٣٦	١٨٢٤٦	٩٦٦١	٢٧٩٠٧

هـــيئة التدريـــس

المرحلة	م.أقسام	فصول	بنين
ما قبل الإبتدائى	١٤٨	١٤٧٤٦	١٤٨٩٤
الإبتدائى	١٤٩٩٣٢	١٦٤٥٩٦	٣١٤٥٢٨
الإعدادى	١١٠١٥٤	٨٣٣١٥	١٩٣٤٦٩
الثانوى العام	٥٠٦٢٨	٢٨٥٩٠	٧٩٢١٨
الصناعى	٥٤٤٠٤	٢٩٤٩٦	٨٣٩٠٠
الزراعى	٩٧١٦	٣٨٥٩	١٣٥٧٥
التجارى	٢٤٤٧٥	٢٣١٠٠	٤٧٥٧٥
التربية الخاصة	٣١٦١	٣٤٠٢	٦٠٦٣
الفصل الواحد مشترك	٥٨	٣٦	٩٤
الفصل الواحد بنات	٧٦	٣٦٢٤	٣٧٠٠
الجملة	٤٠٢٢٥٢	٣٥٤٧٦٤	٧٥٧٠١٦

بيان الطلبة المستجدين في الصف الأول للمراحل المختلفة

المرحلة	التبعية	٩٩/٩٨
ما قبل الإبتدائى	حكومى	١٥٢٠٩٤
	خاص	١٧٦٠٤٦
إجمالى ماقبل الابتدائى		٣٢٨١٤٠
الابتدائى	حكومى	١٢٠٦٤٠٤
	خاص	١١٢٧٧٦
إجمالى الإبتدائى		١٣١٩١٨٠
الإعدادى	حكومى	١٣٣٣٨٦٩
	خاص	٦٠٣٢٣
إجمالى الإعدادى		١٣٩٤١٩٢
الثانوى العام	حكومى	٣١١١٠٤٢
	خاص	٣١٤٩٠
إجمالى الثانوى العام		٣٤٢٥٣٢
الصناعى	حكومى	٢٧٩١٨٣
	خاص	٨٣٥
إجمالى الصناعى		٢٨٠٠١٨
الزراعى	حكومى	٦٣٧١١
التجارى	حكومى	٢٥٥٠٢٠
	خاص	٢٩٣٥٨
إجمالى التجارى		٢٨٤٣٧٨

فهـــرس الكـــتاب

الموضوع

الاهداء ..... جـ
مقدمة الطبعة الرابعة ..... هـ
مقدمة الطبعة الثالثة ..... ز
مقدمة الطبعة الثانية ..... ط
مقدمة الطبعة الأولى ..... ل

القسم الأول
الجوانب التنظيمية للتربية المقارنة

الفصل الأول
التربية وعالمنا المعاصر

سمات العصر ١٦
من حيث نوعيات التعليم ١٧
من حيث المعلم ١٧
من حيث المناهج ١٨
من حيث تعليم الفتاة ١٨
من حيث الأمية ١٨
من حيث رعاية الموهوبين والمعوقين ١٩
من حيث استمرار التعليم ١٩
من حيث مشكلات التعليم ٢٠
من حيث الاشراف علي التعليم ٢٠
طبعة التربية المقارنة ٢١
الاتجاهات المعاصرة وموضوع الكتاب ٢٤

الفصل الثانى
التربيـــة المقـــارنة

التربية المقارنة ٣١
تعريفها ومفهومها..... ٣١
التربية المقارنة والعلوم التربوية والانسانية ٣٤
مجالات البحث في التربية المقارنة ٣٥
موازنة بين الدراسة المنطقية والدراسة المقارنة ٤٠
أولاً : الدراسة المنطقية ٤٠
ثانياً : الدراسة المقارنة ٤٠
نشأة التربية المقارنة وتطورها ٤٣
البحث في التربية المقارنة ٥١
كيف يقوم الباحث بدراسة تربوية مقارنة ٥١
أساليب البحث في التربية المقارنة ٥٢
أهداف التربية المقارنة ٥٣
مناهج البحث في التربية المقارنة ٥٦
أولاً : المنهج الوصفي المقارن ٥٦
ثانياً : المنهج التاريخي المقارن ٥٦
ثالثاً : المنهج التحليلي المقارن ٥٧
رابعاً : المنهج التجريبي أو العلمي المقارن ٥٨

الفصل الثالث
نظم التعليم والقوي المؤثرة

نظم التعليم ٦١
القوي المؤثرة ٦٣
١ – عوامل السياسة ٦٤
٢ – عوامل الاقتصاد ٦٧
٣ – عوامل الجغرافيا ٧١

٤ – عوامل التاريخ ٧٥
٥ – عوامل الدين ٧٩
٦ – عوامل الحضارة..... ٨٣
٧ – عوامل اللغة ٨٧
٨ – عوامل الانتروبولجيا ٩٠

الفصل الرابع
إدارة التعليم والتربية المقارنة

مفهوم الإدارة ٩٩
أولاً : الإدارة التعليمية ١٠٢
موجهات الإدارة التعليمية ١٠٢
مستويات الإدارة التعليمية ١٠٤
(أ) المستوي القومي ١٠٥
(ب) المستوي المحلي ١٠٦
ادارة التعليم بين المركزية واللامركزية ١١٠
ثانياً : الإدارة المدرسية ١١٢
وظيفة الإدارة المدرسية ١١٣
خصائص الإدارة المدرسية ١١٤
أنماط وأساليب الإدارة المدرسية ١١٤
تكوين الإدارة المدرسية ١١٥
مدير المدرسة ١١٦
صعوبات العمل في الإدارة المدرسية ١١٧
تعقيب ١١٩

القسم الثاني
الجوانب التطبيقية للتربية المقارنة

تقديم ١٢٣

الفصل الأول
الاتجاهات التربوية في الوطن العربي

الاتجاهات التربوية العامة للدول العربية ١٣٣
من حيث الاتجاهات العامة ١٣٤
من حيث نوعية التعليم ١٣٧
من حيث مناهج التعليم ١٣٨
من حيث ادارة التعليم وتمويله ١٣٨
من حيث تحسين التعليم ١٣٩
١ – الطفولة ١٣٩
٢ – اللغات الأجنبية ١٣٩
٣ – رعاية الموهوبين ١٤٠
٤ – التخطيط التربوي ١٤٠
٥ – منظمة اليونسكو العربية ١٤١
من حيث مشكلات التعليم ١٤٢
المرحلة الأولي ١٤٢
المرحلة الثانوية ١٤٣
مرحلة التعليم العالي ١٤٤
مشكلات عامة ١٤٦
١ – الصراع بين الكم والكيف ١٤٦
٢ – تخلف تعليم الفتاة ١٤٧
٣ – انتشار الأمية ١٤٩
٤ – هجرة العقول العربية ١٥٠
٥ – البيروقراطية في ادارة التعليم ١٥٢

الفصل الثاني
دراسة تحليلية للتعليم العربي

(أ) ادارة التعليم ١٥٥
المستوي القومي ١٥٥
المستوي المحلي ١٥٧
(ب) تمويل التعليم ١٥٨
(جـ) التخطيط التربوي ١٦٢
(د) السلم التعليمي ١٦٧
(هـ) اعداد المعلمين ١٧٥
(و) المشكلات التربوية ٢٠٣

دراسات تطبيقية لاتجاهات التربية
فى الوطن العربى
الفصل الثالث
١ – التعليم في جمهورية مصر العربية

تقديم ٢١٧
أولاً : ادارة التعليم العام وتمويله ٢١٩
(أ) المستوي القومي (المركزي) ٢٢٠
(ب) ادارة التعليم علي المستوي الاقليمي والمحلي..... ٢٢٣
أجهزة حكومية مسئولة عن العملية التعليمية ٢٢٦
المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية..... ٢٢٧
المركز القومى للامتحانات والتقويم التربوى..... ٢٢٩
المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا..... ٢٣٢
ثانياً : تنظيم التعليم العام في مصر ٢٣٤
(أ) المرحلة الابتدائية ٢٣٤
(ب) المرحلة الاعدادية ٢٣٤
(جـ) المرحلة الثانوية ٢٣٥

التعليم الفنى ٢٣٧
التعليم الخاص ٢٤٠
مستجدات على ساحة التعليم المصرى ٢٤١
صيغ جديدة فى التعليم المصرى ٢٤٢
المجلس القومى للأمومة والطفولة ٢٤٢
فصول المنازل ٢٤٢
مدارس الفصل الواحد ٢٤٣
مدارس المجتمع ٢٤٥
مشكلات التعليم العام في مصر ٢٤٨
المرحلة الابتدائية ٢٤٨
المرحلة الاعدادية ٢٤٩
المرحلة الثانوية ٢٥٠
تعقيب ٢٥٢
التعليم العالي ٢٥٤
تقديم موجز ٢٥٤
ماذا عن التعليم العالي في مصر ٢٥٦
(أ) الواقع والنظرة المستقبلية ٢٥٦
(ب) ادارة التعليم العالي ٢٦٠
أولاً : ادارة الجامعة ٢٦٠
رئيس الجامعة ٢٦١
نواب رئيس الجامعة ٢٦١
أمين الجامعة ٢٦١
مساعد أمين الجامعة ٢٦٢
ثانياً : المجلس الأعلي للجامعات ٢٦٢
ثالثاً : الكلية (المعهد) ٢٦٣
رابعاً : اعداد المعلمين ٢٦٧
نظام اعداد المعلمين ٢٦٨

(أ) بالنسبة لمعلمي المرحلة الابتدائية ٢٦٨
(ب) بالنسبة لمعلمي المرحلة والاعدادية والثانوية ٢٦٩
تعقيب ٢٧٦
ملاحظات عن اعداد المعلمين ٢٧٨
نقابة المعلمين ودورها في التعليم ٢٨١
خاتمة موجزة ٢٨٢
لمحات عامة عن أوضاع التعليم فى مصر ٢٨٦
مؤتمرات فى مجال التربية والتعليم ٢٨٨

٢ – التعليم العام
في الجمهورية العربية السورية

التعليم العام في الجمهورية العربية السورية ٢٩١
أولاً : ادارة التعليم وتمويله ٢٩١
ثانياً : تنظيم التعليم العام ٢٩٢
(أ) المرحلة الابتدائية ٢٩٢
(ب) المرحلة الاعدادية ٢٩٢
(جـ) المرحلة الثانوى ٢٩٢
مشكلات التعليم في سوريا ٢٩٣
ثالثاً : نظام اعداد المعلمين ٢٩٣

٣ – التعليم العام
في
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

التعليم العام في الجماهيرية العربية الليبية ٢٩٩
تقديم ٢٩٩
أولاً : ادارة التعليم وتحويله ٢٩٩
ثانياً : نظام التعليم العام ٣٠٠

مشكلات التعليم في ليبيا ٣٠١
ثالثاً : نظام اعداد المعلمين ٣٠٢

الفصل الرابع
الاتجاهات التربوية في الدول الرأسمالية

هذا النوع من الدول ٣٠٥
السمات العامة للتعليم في الدول الرأسمالية ٣٠٧
أولاً : ادارة التعليم ٣٠٧
نظام التعليم في الدول الرأسمالية ٣١٢
(أ) دور الحضانة ورياض الأطفال ٣١٢
(ب) المرحلة الابتدائية أو الأولية ٣١٣
(جـ) المرحلة الثانوية ٣١٤

دراسة تطبيقية
لاتجاهات التربية في الدول الرأسمالية

التعليم في انجلترا ٣١٩
تقديم ٣١٩
نظام التعليم في انجلترا ٣٢١
المرحلة الابتدائية ٣٢١
المرحلة الثانوية ٣٢٣
التعليم العالى والجامعى ٣٢٧
إعداد المعلمين ٣٢٧

الفصل الخامس
الاتجاهات التربوية فى الدول الاشتراكية

هذا النوع من الدول ٣٣١
تمهيد ٣٣٣

السمات العامة للتعليم في الدول الأوربية الاشتراكية ٣٣٦
نظام التعليم في الدول الأوربية الاشتراكية ٣٤٨

دراسة تطبيقية لاتجاهات التربية في الدول الاشتراكية

التعليم في المجر ٣٥٥
تقديم ٣٥٧
نظام التعليم ٣٥٧
التعليم قبل المدرسة الأساسية ٣٥٧
المدرسة الأساسية ٣٥٩
المدرسة الثانوية ٣٥٩
التعليم المهنى أو الفنى ٣٦٠
اعداد المعلمين ٣٦٣

الفصل السادس
الاتجاهات التربوية في الدول النامية

ما نعني بالدول النامية ٣٦٩
السمات العامة للتعليم في الدول النامية..... ٣٧٣
أوضاع التعليم في الدول النامية..... ٣٧٦
(أ) السلم التعليمي ٣٧٦
(ب) فكرة موجزة عن مراحل التعليم بالدول النامية ٣٧٦
(جـ) المعلمون في الدول النامية ٣٧٨
مشكلات التعليم فى الدول النامية..... ٣٧٩
تعقيب ٣٨١

دراسة تطبيقية
لاتجاهات التربية في الدول النامية

التعليم في ماليزيا ٣٨٣
تقديم ٣٨٥
الأوضاع السكانية ٣٨٦
أوضاع التعليم ٣٨٨
أولاً : ادارة التعليم ٣٨٩
ثانياً : السلم التعليمي ٣٩١
التعليم العالى ٣٩٢
التعليم الإضافى ٣٩٣
ثالثاً : اعداد المعلمين ٣٩٣

الفصل السابع
الاتجاهات التربوية في الدول الاسلامية

هذا النوع من الدول ٣٩٧
مصادر التربية الاسلامية ٣٩٨
الاسلام والتربية الاسلامية ٣٩٩
أهداف التربية الاسلامية ٣٩٩
سمات الاتجاهات التربوية في الدول الاسلامية ٤٠٧
اتجاهات التربية الاسلامية في مجال التعليم ٤١٠
المبادئ الأساسية لتطبيق هذه الاتجاهات في مجال التعليم ٤١٠
نظام التعليم في الدول الاسلامية ٤١١

دراسة تطبيقية
لاتجاهات التربية في الدول الاسلامية

التعليم في المملكة العربية السعودية ٤١٣
تقديم ٤١٥

السياسة التي تسير عليها المملكة العربية السعودية ٤١٧
أوضاع التعليم في المملكة العربية السعودية ٤١٩
(أ) ادارة التعليم ٤١٩
(ب) السلم التعليمي ٤٢١
التعلم الفنى ٤٢٣
التعليم العالى ٤٢٣
التعليم الدينى ٤٢٤
تعقيب ٤٢٤
(جـ) نظام اعداد المعلمين ٤٢٧
تدريب المعلمين أثناء الخدمة ٤٢٩
سياسة المملكة بشأن إعداد المعلمين ٤٣١

الفصل الثامن
تحـليل ومقـــارنة

أولاً : مصر والدول الأخري ٤٣٣
(أ) بالنسبة لإدارة التعليم ٤٣٣
(ب) بالنسبة للسلم التعليمي ٤٣٦
(جـ) بالنسبة لاعداد المعلمين ٤٣٨
(د) بالنسبة للمشكلات التعليمية ٤٤٢
بيانات احصائية مختصرة عن التعليم في مصر..... ٤٤٥
– المرحلة الابتدائية ٤٤٥
– المرحلة الاعدادية ٤٤٦
– المرحلة الثانوية ٤٤٦
ثانياً : الدول العربية والدول الأخري ٤٤٧
اين نحن كدول عربية بين هذه الاتجاهات التربوية المعاصرة ...
١ – من حيث الأمية ٤٤٧
٢ – من حيث تنظيم التعليم ٤٤٨

٣ – من حيث تعليم الفتاة ٤٤٨
٤ – من حيث دور الحضانة ورياض الأطفال ٤٤٩
٥ – من حيث المدارس الخاصة ٤٥٠
٦ – من حيث رواسب الماضي ٤٥٠
ثالثاً : ماذا تفيد الدول العربية من مزايا الدول المتقدمة ٤٥١
– الاهتمام بالتقدم العلمي ، والتكنولوجي ، ومتطلبات العصر ٤٥١
– الاهتمام باعداد المعلمين ٤٥٤
– الاهتمام بالنظام ، والتربية الخلقية ٤٥٦
– الاهتمام بالتربية المستمرة والمتجددة ٤٥٩
مراجع الكتاب ٤٦٥
أولاً : بعض المراجع العربية ٤٦٧
ثانياً : بعض المراجع الاجنبية ٤٧٤
ملاحق الكتاب ٤٧٩
قانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ ..... ٤٨١
– التعليم الأساسى فى مصر ٤٩٧
– قرار وزارى بشأن تصفية دور المعلمين والمعلمات ٥٠٨
– قرار وزارى بشأن إنشاء شعبة لإعداد معلم التعليم الإبتدائى بكليات التربية ٥١٠